

مصحح المنهج

كتاب الصوم

تأليف

السيد محمد الطاهر بن عبد الله

دار الهدى

عبد المجيد بن عبد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصباح المنهاج

كاتب:

محمد سعيد حكيم طباطبائي

نشرت في الطباعة:

دارالهمال

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٣	مصباح المنهاج
١٣	اشارة
١٣	[كتاب الصوم]
١٣	اشارة
١٣	[الفصل الأول فى النية]
١٣	اشارة
١٣	[مسألة (١): يشترط فى صحة الصوم النية]
١٥	[مسألة (٢): لا يجب قصد الوجوب و الندب]
١٦	[مسألة (٣): يعتبر فى القضاء عن غيره قصد امتثال أمر غيره]
١٦	[مسألة (٤): لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل]
١٦	[مسألة (٥): لا يقع فى شهر رمضان صوم غيره]
٢٠	[مسألة (٦): يكفى فى صحة صوم رمضان القصد إليه و لو إجمالاً]
٢٣	[مسألة (٧): وقت النية فى الواجب المعين- و لو بالعارض عند طلوع الفجر الصادق]
٣٢	[مسألة (٨): يجتزأ فى شهر رمضان كله بنية واحدة قبل الشهر]
٣٣	[مسألة (٩): الناسى و الجاهل فى شهر رمضان إذا لم يستعملا المفطر و لم يفسدا صومهما برياء و نحوه]
٣٦	[مسألة (١٠): إذا صام يوم الشك بنية شعبان ندبا أو قضاء أو ندرا أجزأ عن شهر رمضان إن كان]
٤٢	[مسألة (١١): تجب استدامة النية إلى آخر النهار]
٤٣	[مسألة (١٢): لا يصح العدول من صوم إلى صوم إذا فات وقت نية المعدول إليه]
٤٤	[الفصل الثانى فى المفطرات]
٤٤	اشارة
٤٤	[و هى أمور..]
٤٤	اشارة

- ٤٤ [الأول و الثاني: الأكل و الشرب]
- ٤٧ [الثالث: الجماع]
- ٤٨ [الرابع: الكذب على الله أو على رسوله صلى الله عليه و آله و سلم]
- ٤٨ اشارة
- ٥٣ [مسألة ١]: إذا تكلم بالكذب غير موجه خطابه إلى أحد أو موجهاً له إلى من لا يفهم]
- ٥٣ [الخامس]: رمس تمام الرأس في الماء على الأحوط وجوباً]
- ٥٤ اشارة
- ٥٦ [مسألة ٢]: في إلحاق المضاف بالماء إشكال]
- ٥٦ [مسألة ٣]: إذا ارتمس عمداً ناوياً للاغتسال بأول مسمى الارتماس]
- ٥٧ [السادس: إيصال الغبار الغليظ إلى جوفه عمداً]
- ٥٩ [السابع: تعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر في شهر رمضان]
- ٥٩ اشارة
- ٦٤ [مسألة ٤]: الأقوى عدم البطلان بالإصباح جنباً لا عن عمد]
- ٦٥ [مسألة ٥]: لا يبطل الصوم واجباً أو مندوباً معيناً أو غيره بالاحتلام في أثناء النهار]
- ٦٦ [مسألة ٦]: إذا أجنب عمداً ليلاً في وقت لا يسع الغسل و لا التيمم ملتفتاً إلى ذلك فهو من تعمد البقاء على الجنابة]
- ٦٩ [مسألة ٧]: إذا نسي غسل الجنابة ليلاً حتى مضى يوم أو أيام من شهر رمضان بطل صومه]
- ٧١ [مسألة ٨]: إذا كان المجنب لا يتمكن من الغسل - لمرض و نحوه]
- ٧٢ [مسألة ٩]: إذا ظن سعة الوقت للغسل فأجنب فبان الخلاف]
- ٧٢ [مسألة ١٠]: حدث الحيض و النفاس كالجنابة في أن تعمد البقاء عليهما مبطل للصوم]
- ٧٤ [مسألة ١١]: المستحاضة الكثيرة يشترط في صحة صومها الغسل لصلاة الصبح]
- ٧٥ [مسألة ١٢]: إذا أجنب في شهر رمضان ليلاً و نام حتى أصبح]
- ٨٢ [مسألة ١٣]: الظاهر جواز النوم الأول]
- ٨٣ [مسألة ١٤]: إذا احتلم في نهار شهر رمضان لا تجب المبادرة إلى الغسل منه]
- ٨٤ [مسألة ١٥]: لا يعد النوم الذي احتلم فيه ليلاً من النوم الأول]

- ٨٦ [مسألة ١٦]: الظاهر إلحاق النوم الرابع و الخامس بالثالث]
- ٨٦ [مسألة ١٧]: الأقوى عدم إلحاق الحائض و النفساء بالجنب]
- ٨٧ [الثامن: إنزال المنى بفعل ما يؤدي إلى نزوله، مع احتمال ذلك احتمالاً معتداً به]
- ٨٩ [التاسع: الاحتقان بالمائع]
- ٨٩ إشارة
- ٩٦ [مسألة ١٨]: الظاهر جواز ابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط]
- ٩٨ [مسألة ١٩]: لا بأس بابتلاع البصاق المجتمع في الفم]
- ٩٨ [العاشر: تعمد القيء]
- ٩٨ إشارة
- ٩٩ [مسألة ٢٠]: إذا خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلاً]
- ١٠٠ [مسألة ٢١]: إذا ابتلع في الليل ما يجب قيؤه في النهار بطل صومه]
- ١٠٠ [مسألة ٢٢]: ليس من المفطرات مص الخاتم، و مضغ الطعام للصبى، و ذوق المرق، و نحوها]
- ١٠٣ [مسألة ٢٣]: يكره للصائم ملامسة النساء و تقبيلها و ملاعبتها]
- ١٠٩ [تتميم]
- ١٠٩ إشارة
- ١١٣ [مسألة ٢٤]: إذا أفطر مكرها بطل صومه]
- ١١٥ [مسألة ٢٥]: إذا غلب على الصائم العطش و خاف الضرر من الصبر عليه أو كان حرجاً جاز أن يشرب بمقدار الضرورة]
- ١١٦ [الفصل الثالث في الكفارة]
- ١١٦ إشارة
- ١١٩ [مسألة ١]: كفارة إفطار يوم من شهر رمضان مخيرة بين عتق رقبة و صوم شهرين متتابعين و إطعام ستين مسكيناً]
- ١٢٥ [مسألة ٢]: تتكرر الكفارة بتكرر الموجب في يومين]
- ١٢٩ [مسألة ٣]: يجب في الإفطار على الحرام الجمع بين الخصال الثلاث المتقدمة]
- ١٣١ [مسألة ٤]: إذا أكره زوجته على الجماع في صوم رمضان كان عليه كفارتان، و تعزيران]
- ١٣١ [مسألة ٥]: إذا علم أنه أتى بما يوجب فساد الصوم، و تردد بين ما يوجب فساد الصوم فقط أو يوجب الكفارة معه]

- ١٣٣ [مسألة ٦]: إذا أفطر عمدا ثم سافر قبل الزوال لم تسقط عنه الكفارة]
- ١٣٤ [مسألة ٧]: إذا كان الزوج مفطرا لعذر فأكره زوجته الصائمة لم يتحمل عنها الكفارة]
- ١٣٤ [مسألة ٨]: يجوز التبرع بالكفارة عن الميت صوما كانت أو غيره]
- ١٣٥ [مسألة ٩]: في كون وجوب الكفارة موسعا إشكال]
- ١٣٦ [مسألة ١٠]: مصرف كفارة الإطعام الفقراء]
- ١٤٠ [مسألة ١٣]: زوجة الفقير إذا كان باذلا لنفقتها على النحو المتعارف لا تكون فقيرة]
- ١٤٠ [مسألة ١٤]: تبرأ ذمة المكفر بمجرد ملك المسكين]
- ١٤٠ [مسألة ١٥]: تجزى حقة النجف التي هي ثلاث حقن إسلامبول و ثلاث عن ستة أمداد]
- ١٤٠ [مسألة ١٦]: في التكفير بنحو التمليك يعطى الصغير والكبير سواء]
- ١٤١ [مسألة ١٧]: يجب القضاء دون الكفارة في موارد]
- ١٤١ اشارة
- ١٤١ [أحدها: ما مر من النوم الثاني والثالث]
- ١٤١ [الثاني: إذا أبطل صومه بالإخلال بالنية]
- ١٤٢ [الثالث: إذا نسي غسل الجنابة يوما أو أكثر]
- ١٤٣ [الرابع: من استعمل المفطر بعد طلوع الفجر بدون مراعاة و لا حجة على طلوعه]
- ١٤٣ اشارة
- ١٤٨ [مسألة ١٨]: إذا شك في دخول الليل لم يجز له الإفطار]
- ١٤٩ [السادس: إدخال الماء إلى الفم بمضمضة و غيرها، فيسبق و يدخل الجوف]
- ١٤٩ اشارة
- ١٥١ [مسألة ١٩]: الظاهر عموم الحكم المذكور لرمضان و غيره]
- ١٥٢ [السابع: سبق المنى بالملاعبة و نحوها إذا لم يكن قاصدا و لا من عادته]
- ١٥٢ [الفصل الرابع في شرائط صحة الصوم]
- ١٥٢ اشارة
- ١٥٥ [مسألة ١]: يصح الصوم من النائم إذا سبقت منه النية في الليل]

- ١٥٩ [مسألة ٢]: الأقوى عدم جواز الصوم المندوب في السفر]
- ١٦١ [مسألة ٣]: يصح الصوم من المسافر الجاهل بالحكم]
- ١٦٢ [مسألة ٤]: يصح الصوم من المسافر الذي حكمه التمام]
- ١٦٢ [مسألة ٥]: لا يصح الصوم من المريض]
- ١٦٦ [مسألة ٦]: لا يكفي الضعف في جواز الإفطار و لو كان مفرطاً]
- ١٦٨ [مسألة ٧]: إذا صام لاعتقاد عدم الضرر، فبان الخلاف]
- ١٦٩ [مسألة ٨]: قول الطبيب إذا كان يوجب الظن بالضرر أو خوفه وجب لأجله الإفطار]
- ١٦٩ [مسألة ٩]: إذا برئ المريض قبل الزوال و لم يتناول المفطر جدد النية]
- ١٧٠ [مسألة ١٠]: يصح الصوم من الصبي كغيره من العبادات]
- ١٧٢ [مسألة ١١]: لا يجوز التطوع بالصوم لمن عليه قضاء شهر رمضان]
- ١٧٤ [مسألة ١٢]: يشترط في وجوب الصوم البلوغ و العقل و الحضرا]
- ١٧٩ [مسألة ١٣]: لو صام الصبي تطوعاً و بلغ في الأثناء و لو بعد الزوال]
- ١٧٩ [مسألة ١٤]: إذا سافر قبل الزوال وجب عليه الإفطار]
- ١٨٤ [مسألة ١٥]: الظاهر أن المناط في الشروع في السفر قبل الزوال و بعده]
- ١٨٤ [مسألة ١٦]: يجوز السفر في شهر رمضان اختياراً]
- ١٨٨ [مسألة ١٧]: يجوز للمسافر التملی من الطعام و الشراب]
- ١٨٩ [الفصل الخامس وردت الرخصة في إفطار شهر رمضان لأشخاص..]
- ١٨٩ اشارة
- ١٩٨ [مسألة ١٨]: لا فرق في المرضعة بين أن يكون الولد لها و أن يكون لغيرها]
- ١٩٩ [الفصل السادس ثبوت الهلال]
- ١٩٩ اشارة
- ٢١٨ [مسألة ١٩]: لا تختص حجیة البينة بالقيام عند الحاكم بل كل من علم بشهادتها عول عليها]
- ٢١٨ [مسألة ٢٠]: إذا رؤى الهلال في بلد كفى في الثبوت في غيره]
- ٢٢٦ [الفصل السابع في أحكام قضاء شهر رمضان]

- ٢٢٦ اشارة
- ٢٢٧ (مسألة ٩): لا يجب قضاء ما فات زمان الصبا، أو الجنون [.....]
- ٢٣٣ (مسألة ٢): إذا شك في أداء الصوم في اليوم الماضي [.....]
- ٢٣٤ (مسألة ٣): لا يجب الفور في القضاء [.....]
- ٢٣٨ (مسألة ٤): لا ترتيب بين صوم القضاء و غيره من أقسام الصوم الواجب [.....]
- ٢٣٨ (مسألة ٥): إذا فاته أيام من شهر رمضان بمرض و مات قبل أن يبرأ [.....]
- ٢٤٠ (مسألة ٦): إذا فاته شهر رمضان أو بعضه بمرض، و استمر به المرض إلى رمضان الثاني [.....]
- ٢٤٧ (مسألة ٨): إذا استمر المرض ثلاثة رمضانات [.....]
- ٢٤٧ (مسألة ٩): يجوز إعطاء فدية أيام عديدة من شهر واحد و من شهور إلى شخص واحد [.....]
- ٢٤٧ (مسألة ١٠): لا تجب فدية العبد على سيده، و لا فدية الزوجة على زوجها [.....]
- ٢٤٧ (مسألة ١١): لا تجزى القيمة في الفدية [.....]
- ٢٤٨ (مسألة ١٢): يجوز الإفطار في الصوم المندوب إلى الغروب [.....]
- ٢٤٩ (مسألة ١٣): القاضي عن غيره كالقاضي عن نفسه في الحرمة و الكفارة [.....]
- ٢٥٠ (مسألة ١٤): يجب على ولي الميت أن يقضى ما فاته من الصيام [.....]
- ٢٥٧ (مسألة ١٥): يجب التتابع في صوم الشهرين من كفارة الجمع و كفارة التخيير [.....]
- ٢٥٩ (مسألة ١٦): كل ما يشترط فيه التتابع إذا أفطر لعذر اضطر إليه [.....]
- ٢٦٢ (مسألة ١٧): إذا نذر صوم شهرين متتابعين جرى عليه الحكم المذكور [.....]
- ٢٦٥ (مسألة ١٨): إذا وجب عليه صوم متتابع [.....]
- ٢٦٧ (مسألة ١٩): إذا نذر أن يصوم شهرا أو أياما معدودة [.....]
- ٢٦٨ (مسألة ٢٠): إذا فاته الصوم المنذور المشروط فيه التتابع [.....]
- ٢٦٨ (مسألة ٢١): الصوم من المستحبات المؤكدة [.....]
- ٢٧٤ (مسألة ٢٢): يكره الصوم في موارد [.....]
- ٢٧٦ (مسألة ٢٣): يحرم صوم العيدين [.....]
- ٢٨٣ خاتمة في الاعتكاف

- ٢٨٣ اشارة
- ٢٨٦ [مسألة ١]: يشترط في صحته- مضافا إلى العقل و الإيمان- أمور].....
- ٢٨٦ اشارة
- ٢٨٦ [الأول: نية القربة].....
- ٢٨٦ اشارة
- ٢٨٨ [مسألة ٢]: لا يجوز العدول من اعتكاف إلى آخر].....
- ٢٨٩ [الثاني: الصوم].....
- ٢٩٠ [الثالث: العدد].....
- ٢٩٥ [الرابع: أن يكون في أحد المساجد الأربعة- مسجد الحرام و مسجد المدينة و مسجد الكوفة و مسجد البصرة].....
- ٢٩٥ اشارة
- ٢٩٨ [مسألة ٣]: لو اعتكف في مسجد معين فاتفق مانع من البقاء فيه].....
- ٢٩٩ [مسألة ٤]: يدخل في المسجد سطحه و سردابه].....
- ٣٠٠ [مسألة ٥]: إذا قصد الاعتكاف في مكان خاص من المسجد لغى قصده].....
- ٣٠١ [الخامس: إذن من يعتبر إذنه في جوازه].....
- ٣٠٣ [السادس: استدامة اللبث في المسجد الذي شرع به فيه].....
- ٣٠٣ اشارة
- ٣١٣ [مسألة ٦]: إذا أمكنه أن يغتسل في المسجد].....
- ٣١٤ [فصل الاعتكاف في نفسه مندوب. و يجب بالعارض من نذر و شبهه].....
- ٣١٤ اشارة
- ٣٢٠ [مسألة ٧]: الظاهر أن يجوز اشتراط الرجوع متى شاء و إن لم يكن عارض].....
- ٣٢١ [مسألة ٨]: إذا شرط الرجوع حال النية ثم بعد ذلك أسقط شرطه].....
- ٣٢١ [مسألة ٩]: إذا نذر الاعتكاف و شرط في نذره الرجوع فيه].....
- ٣٢٣ [مسألة ١٠]: إذا جلس في المسجد على فراش مغصوب لم يقدر ذلك في الاعتكاف].....
- ٣٣١ [فصل في أحكام الاعتكاف].....

٣٣١ اشارة

٣٣١ [مسألة (١): لا بد للمعتكف من ترك أمور]

٣٣١ اشارة

٣٣١ [منها]: مباشرة النساء بالجماع]

٣٣٤ [و منها]: الاستمنا]

٣٣٦ [و منها]: البيع و الشراء]

٣٣٨ [و منها]: المماراة]

٣٤٠ [مسألة (١٢): الأحوط استحبابا للمعتكف الاجتناب عما يحرم على المحرم]

٣٤١ [مسألة (١٣): الظاهر أن الأمور المذكورة مفسدة للاعتكاف]

٣٤٣ [مسألة (١٤): إذا صدر منه أحد الأمور المذكورة سهوا]

٣٤٤ [مسألة (١٥): إذا أفسد اعتكافه بأحد المفسدات]

٣٤٦ [مسألة (١٦): إذا باع أو اشترى فى أيام الاعتكاف لم يبطل بيعه أو شراؤه]

٣٤٦ [مسألة (١٧): إذا أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع و لو ليلا]

٣٥١ الفهرس

٣٦١ تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريات الكمبيوترية

مصباح المنهاج

إشارة

- سرشناسه : طباطبائي حكيم، محمد سعيد، ١٩٣٥- م.
 عنوان و نام پديد آور : مصباح المنهاج / تاليف محمد سعيد الطباطبائي الحكيم.
 مشخصات نشر : نجف : دارالهلال، ١٤٢٧ق = ٢٠٠٦م = ١٣٨٥ -
 مشخصات ظاهري : ج.
 شابك : دوره: ٤-٥٤-٨٢٧٦-٩٦٤ ؛ ج. ١: ٤-٥٤-٨٢٧٦-٩٦٤ ؛ ج. ٢-٠٤-٨٢٧٦-٩٦٤ ؛ ج. ٣: ٩-٤٣-٨٢٧٦-٩٦٤ ؛ ج. ٧: ٧-٩٦٤-٩٦٤-٨٣-٨٣-٨٢٧٦ ؛ ج. ٨: ٨-٨٤-٨٢٧٦-٩٦٤ ؛ ج. ٥: ٥-٨٥-٨٢٧٦-٩٦٤
 وضعت فهرست نویسی : برون سپاری.
 یادداشت : عربی.
 یادداشت : ج. ٤ و ٥ (چاپ اول: ١٤٢٦ق = ٢٠٠٥م = ١٣٨٤).
 یادداشت : ج. ٣ و ٧ و ٨ (چاپ اول: ١٤٣٠ق = ٢٠٠٩م = ١٣٨٨)
 یادداشت : ج. ٩ (چاپ؟: ١٣٩٩).
 یادداشت : چاپ قبلی: محمدسعید طباطبائی حکیم، ١٤١٥ق = ١٩٩٤م = ١٣٧٣.
 یادداشت : کتابنامه.
 مندرجات : ج. ١. کتاب التجارة. - ج. ٤ و ٥ و ٧ و ٨. کتاب الطهاره
 موضوع : اصول فقه شیعه
 رده بندی کنگره : BP١٥٩/٨ / ط ٢م ٦ ١٣٨٥
 رده بندی دیویی : ٢٩٧/٣١٢
 شماره کتابشناسی ملی : ١٠٤١٨٩٤

[کتاب الصوم]

إشارة

کتاب الصوم و فيه فصول:

[الفصل الأول في النية]

إشارة

الفصل الأول في النية

[مسألة ١]: يشترط في صحة الصوم النية

(مسألة ١): يشترط في صحة الصوم النية (١)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين. و الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين. و لعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

(١) يعنى: نية الصوم، بحيث يكون ترك المفطر عن قصد لذلك، و التزام به. و لا خلاف و لا إشكال فى اشتراط ذلك. بل هو من الضرورات الفقهية، بل الدينية. و النصوص به مستفيضة «١». و يظهر من جملة منها المفروغية عنه، كحديث عمار الساباطى - الذى يأتى فى المسألة السابعة أنه موثق - عن أبى عبد الله عليه السلام: «عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان، و يريد أن يقضيها، متى يريد أن ينوى الصيام؟ قال: هو بالخيار إلى أن تزل الشمس. فإذا زالت الشمس فإن كان نوى الصوم فليصم، و إن كان نوى الإفطار فليفطر» «... ٢»، و غيره.

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من أبواب وجوب الصوم و نيته.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٦

على وجه القربة (١) - لا بمعنى وقوعه عن النية (٢) كغيره من العبادات. بل يكفى وقوعه للعجز عن المفطرات أو لوجود الصارف النفسانى عنها (٣)

و هو المناسب لما يأتى من كونه من العبادات. لظهور توقف العبادية على قصد المشروع، المستلزم لقصد عنوان المشروع و لو إجمالاً. و يأتى فى المسألة السابعة من هذا الفصل ما ينفع فى المقام.

(١) كما هو مقتضى مرتكزات المتشعبة - القطعية، بل الضرورية - من كونه من العبادات المتقومة بالقربة. و هو المناسب لما فى كثير من النصوص من كون الصائم فى عبادة و إن كان على فراشه «١»، و أن نومه عبادة «٢»، و أن الله تعالى يقول عن الصوم أنه لى، و أنا أجزى به «٣». و غير ذلك.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من الاستدلال بما تضمن ذكره فى جملة الخمس التى بنى عليها الإسلام «٤»، لبدها أن مجرد ترك المفطر فى ساعات معينة لا يصلح لأن يكون أساس الإسلام و عليه بناؤه، بل لا بد أن يكون عبادياً يتقرب به، و يضاف إلى المولى. فهو لا يرجع إلى محصل ظاهر فى قبال الضرورة المشار إليها.

(٢) بل بمعنى سبق النية به، و لو مع الغفلة عنه - لنوم أو غيره - إذا لم يعدل عن نيته السابقة. كما يأتى منه قدس سره التنبيه لذلك. و من ثم كان المناسب التعبير هكذا:

لا بمعنى وقوعه عن النية، كغيره من العبادات، بل بنحو يكفى سبق النية به مع عدم العدول عنها. كما يكفى وقوعه للعجز ...

(٣) حيث لا ريب فى صحة الصوم من العاجز عن بعض المفطرات، و ممن له صارف نفسانى عنها.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب الصوم المندوب حديث: ١٢.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٤، ١٧، ٢٣، ٢٤.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٧، ١٥، ١٦، ٢٧، ٣٣.

(٤) راجع وسائل الشيعة ج: ١ باب: ١ من أبواب مقدمة العبادات.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٧

إذا كان عازما على تركها لو لا ذلك (١)، فلو نوى الصوم

(١) كأنه لما ذكره عند الكلام في معيار صحة العبادة مع الضمائم المباحة، من أنه لا بد من صلوح امتثال الأمر للداعوية استقلالا، بحيث يكون مؤثرا مع عدم وجودها، ففي المقام لا بد من ذلك أيضا.

لكن تقدم في مبحث اعتبار النية من الموضوع أن ذلك إنما يتم فيما إذا كانت الضميمة مترتبة على العمل بالوجه الذي يكون به امتثال الأمر، كصلة الرحم التي تكون تارة لوجه، وأخرى لامتنال أمر الشارع الأقدس به.

بخلاف ما إذا كانت مترتبة على ذات العمل، و كان امتثال الأمر مترتبا على قصد عنوانه زائدا على ذاته، كما في التنظيف والتبريد المترتين على ذات الغسل، مع توقف الامتنال به على قصد عنوانه من غسل أو وضوء، لأن الضميمة لما لم تكن داعية لقصد العنوان، فالداعي لقصدته ينحصر بالتقرب، فيتعين الاكتفاء به في صحة العمل، وإن كانت الضميمة هي تمام الداعي للعمل بذاته، بحيث لولاها لما أتى المكلف به.

غاية الأمر أن الضميمة تكون دخيلة في فعلية داعوية الداعي القربى نحو الخصوصية، وهو لا يمنع من العبادية بعد تمحض الداعي القربى في فعل الخصوصية المتقومة بالقصد. ففي المقام حيث ينحصر الداعي لقصد الصوم المشروع بالتقرب يتعين الاكتفاء به وإن كان ترك المفطر لتعذره، أو لوجود الصارف عنه، بحيث لولاها لما تركه.

فمثلا لو كان الشخص في حاجة إلى الطعام أو النساء، إلا أنه لا يتيسر له ما يريد، صح منه نية الصوم، وإن كان بحيث لو تيسر له ما يحتاج إليه لم يصم، استجابة لحاجته.

ويناسب ذلك صحيح هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يدخل إلى أهله، فيقول: عندكم شيء؟ وإلا صمت، فإن كان عندهم شيء أتوه به، وإلا صام» (١). ثم إن هذا لا يرجع إلى عدم اعتبار وقوع الصوم عن نية، بل إلى معيار النية

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٨

ليلا (١) ثم غلبه النوم قبل الفجر حتى دخل الليل صح صومه (٢).

و لا يكفي مثل ذلك في سائر العبادات (٣)، فعبادته الصوم فاعلية لا فعلية (٤).

[مسألة (٢): لا يجب قصد الوجوب والندب]

(مسألة ٢): لا يجب قصد الوجوب والندب (٥)، ولا الأداء والقضاء ولا غير ذلك من صفات الأمر والمأمور به (٦)، بل يكفي القصد إلى المأمور

المعتبرة في الصوم وغيره من العبادات، وتحديد مرتبتها.

نعم يفترق الصوم عن جملة من العبادات، بعدم اعتبار فعلية النية فيه، بأى مرتبة فرضت، بل يكفي سبق النية له ولو مع حصول الغفلة المطلقة عنه حينه - بنوم ونحوه - لما هو المعلوم من عدم قادحيتها في الصوم. ويشاركه في ذلك بعض العبادات، كالوقوف بعرفة والمشعر الحرام، بخلاف مثل الصلاة، حيث لا بد من وقوع تمام أجزائها عن نية ولو ارتكازية. فلاحظ.

- (١) هذا لا- دخل له بما سبق من الاكتفاء بوقوع الصوم للعجز عن المفطرات أو لوجود الصارف النفساني، بل هو متعلق بما ذكره أولا من عدم اعتبار وقوع الصوم عن نية، كما يظهر مما ذكرناه آنفا.
- (٢) بلا- ريب و كذا إذا غفل عن الصوم من دون نوم. و يأتي بعض الكلام في ذلك في المسألة الأولى من الفصل الرابع في شرائط صحة الصوم.
- (٣) سبق مشاركة بعض العبادات له في ذلك.
- (٤) كأنه راجع إلى أنه يكفي في عبادية الصوم كون المكلف في مقام التقرب بالصوم، و لا يعتبر مقارنة فعله للتقرب به. و هو سهل بعد كونه محض اصطلاح، و المعيار في العمل ما سبق.
- (٥) يظهر الوجه فيه مما تقدم في المسألة الواحدة و السبعين من مبحث الوضوء عند الكلام في فروع النية.
- (٦) لعدم الدليل على اعتبار قصد ذلك، فالمرجع فيه الإطلاق أو الأصل، كما
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٩
- به عن أمره (١).

[مسألة ٣]: يعتبر في القضاء عن غيره قصد امتثال أمر غيره

- (مسألة ٣): يعتبر في القضاء عن غيره قصد امتثال أمر غيره (٢).
- كما أن فعله عن نفسه يتوقف على امتثال أمر نفسه (٣). و يكفي في المقامين القصد الإجمالي (٤).

[مسألة ٤]: لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل

- (مسألة ٤): لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل، فإذا قصد الصوم عن المفطرات إجمالا كفي (٥).

[مسألة ٥]: لا يقع في شهر رمضان صوم غيره

- مسألة (٥): لا يقع في شهر رمضان صوم غيره (٦)، و إن لم يكن مكلفا

يظهر مما ذكرناه في مبحث التعبدى و التوصلى من الأصول من أنهما ينهضان بدفع احتمال اعتبار أصل النية، فضلا عن خصوصياتها مع الشك، و أنه يقتصر من ذلك على المتيقن. نعم قد يحتاج لنية بعض هذه الأمور في العبادات من أجل تعيين الأمر الذى يراد امتثاله، لأن الأمر المردد لا وجود له، كى يقصد امتثاله.

- (١) مع تعيين الأمر كما ذكرناه آنفا. و يكفي التعيين الإجمالي، كما ذكرناه في مباحث القطع من الأصول. هذا و قد ذكرنا في مبحث التعبدى و التوصلى من الأصول الاكتفاء بقصد ملاك المحبوبة الملازم للأمر، و المستكشف به.
- (٢) على ما ذكرناه في المسألة الثامنة و العشرين من مقدمه كتاب التجارة فى الأجره على الواجبات و العبادات.
- (٣) لأن ذلك هو مقتضى العبادية. نعم أشرنا قريبا إلى الاكتفاء بقصد ملاك المحبوبة.
- (٤) كما أشرنا إليه قريبا.

(٥) بلا- إشكال ظاهر، لعدم الدليل على اعتبار ما زاد على ذلك، و المرجع فى نفيه إطلاق الأدلة الشارحة للصوم و الأصل. بل هو قطعى بلحاظ سيرة المتشرعة و ارتكازياتهم.

- (٦) كما هو المعروف بين الأصحاب المصرح به فى كلام كثير منهم. و فى

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٠

...

الجواهر: «فالمشهور بين الأصحاب نقلا- وتحصيلا أنه لا- يقع في شهر رمضان صوم غيره، واجبا أو مندوبا، من المكلف وغيره، كالمسافر ونحوه. بل هو المعروف في الشريعة، بل كاد يكون من قطيعات أربابها إن لم يكن من ضرورياتها». وقد يستدل عليه بما عن غير واحد من عدم ثبوت مشروعية صوم غير رمضان فيه. و توضيح ذلك: أنه وإن كان التحقيق إمكان الأمر بالمهم من الضدين عند ترك الأهم بنحو الترتب، وإمكان الإتيان بالمهم حينئذ تقريبا بملاكة لو قيل بامتناع الأمر به، إلا أنه لا بد في البناء على ذلك في كل مورد من إطلاق الأمر بالمهم فيه بنحو يشمل حال ثبوت الأهم. و لا مجال لذلك في المقام، لأن معروفة وجوب صوم شهر رمضان فيه توجب انصراف إطلاقات أدلة بقاء أنواع الصوم الواجب والمستحب إلى غير شهر رمضان من أيام السنة. و لا أقل من عدم وضوح شمولها له فلا يحرز مشروعيتها فيه.

و هذا بخلاف بقاء موارد التزام بين الضدين، لعدم اختصاص الأهم بزمن معين معهود، ليمنع من إطلاق الأمر بالمهم بنحو يشمل الزمن المذكور، و لا منشأ لاحتمال عدم مشروعية المهم مع فعلية أمر الأهم إلا التضاد والتزام، الذي هو ارتكازا لا يمنع من ثبوت ملاك المهم، بل و لا الأمر به بنحو الترتب، كما حقق في محله.

و من هنا كان عدم مشروعية صوم غير شهر رمضان فيه لعدم المقتضى، لا لوجود المانع، كما قد يتوهم بدوا. و يؤيد ذلك أو يعضده..

أولا: معروفة الحكم بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) و ظهور كثير من كلماتهم في المفروغية عنه، فإن شيوخ الابتلاء بالمسألة يمنع عادة من خفاء الحكم فيها، و من خطئهم فيه. و من البعيد جدا ابتناء المفروغية المذكورة منهم على شبهة عدم صحة الضد المهم عند ترك الأهم، التي حدثت نتيجة تحقيقات بعض علماء الأصول، و كانت موردا للكلام بينهم، و التي لا- تساعد عليها المرتكزات المتشرعية و العقلانية، خصوصا مع الجهل بثبوت الأمر بالضد.

و ثانيا: سكوت النصوص عن التعرض لذلك، مع أنه قد يقوى الداعي لصوم

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١١

بالصوم كالمسافر (١)،

غير شهر رمضان فيه، خصوصا في صوم الكفارة تميما للتتابع، و لا سيما في حق من رخص له الإفطار مع مشروعية الصوم له، كالشيخ و الشيخة. فإنه لو لا- المفروغية المذكورة لوقع السؤال عن ذلك، و احتياج لبيان الحكم فيه، و لم يتجه إطلاق مثل انقطاع التابع في صوم الكفارة بدخول شهر رمضان (١).

بل في مرسل إسماعيل بن سهل: «خرج أبو عبد الله عليه السلام من المدينة في أيام بقين من شعبان فكان يصوم، ثم دخل عليه شهر رمضان في السفر، فأفطر. فقيل له: تصوم شعبان، و تفرط شهر رمضان. فقال: نعم شعبان لي، إن شئت صمت و إن شئت لا.

و رمضان عزم من الله عز و جل على الإفطار» (٢). و نحوه مرسل الحسن بن بسام (٣).

فإنهما و إن كانا مسوقين لبيان عدم مشروعية صوم شهر رمضان الفرض في السفر، إلا أنه لو لا المفروغية عن عدم مشروعية صوم غير شهر رمضان فيه لم يصلح ما ذكره عليه السلام تعليلا لإفطاره بعد أن كان يصوم في شعبان، إذ يمكنه عليه السلام حينئذ الاستمرار على الصوم بالنحو الذي أوقعه في شعبان من تطوع أو نذر أو غيرهما.

(١) لما سبق من قصور إطلاق أدلة أقسام الصوم الآخر عن شهر رمضان، و أن عدم صحة صوم غيره فيه لعدم المقتضى، لا لوجود

المانع، و هو وجوب صوم شهر رمضان، ليصح بار تفاعه.

لكن قال فى المبسوط: «فأما إذا كان مسافرا سفرا يوجب التقصير، فإن صام بنية رمضان لم يجزه، و إن صام بنية التطوع كان جائزا. و إن كان عليه صوم نذر معين و وافق ذلك شهر رمضان، فصام عن النذر و هو حاضر وقع عن رمضان، و لا يلزمه القضاء لمكان النذر، و إن كان مسافرا وقع عن النذر، و كان عليه القضاء لرمضان.

و كذلك الحكم إن صام و هو حاضر بنية صوم واجب عليه غير رمضان وقع عن رمضان و لم يجزه عما نواه، و إن كان مسافرا وقع عما نواه. و على الرواية التى رويت أنه

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب بقاء الصوم الواجب.

(٢) ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٢ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٤، ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٢

فإن نوى غيره بطل (١)، إلا أن يكون جاهلا به أو ناسيا له فيجزى عن

لا يصام فى السفر، فانه لا يصح هذا الصوم بحال».

و يشكل بأن مشروعية الصوم فى السفر مطلقا أو بالنذر- لو قيل بها- إنما ترجع إلى عدم مانعية السفر من الصوم المشروع فى نفسه، بحيث لو وقع فى الحضر لصح، لا إلى تشريع الصوم فيه مطلقا و إن لم يكن مشروعيا فى نفسه، بحيث لا يصح فى الحضر، و يصح فى السفر.

و دعوى: أن ذلك منه قدس سره يبتنى على أن صحته فى الحضر ليس لعدم مشروعيته فى نفسه عنده، بل لمزاحمته بصوم شهر رمضان، فمع عدم مزاحمته به فى السفر، لعدم وجوب صوم شهر رمضان فيه، يتعين صحته فيه.

مدفوعة: بأن المزاحمة لا تقتضى البطلان، خصوصا مع عدم تنجز صوم شهر رمضان بجهل أو نحوه، حيث لا يعرف منهم البناء على بطلان المزاحم. بل قد لا يجب صوم شهر رمضان، كما فى الشيخ و الشيخة و نحوهما، فلا مزاحمة أصلا.

فإطلاقه البطلان فى الحضر و الصحة فى السفر فى غير محله. بل يتعين عدم الصحة مطلقا، لما سبق، خصوصا بملاحظة المرسلين المتقدمين.

(١) كما فى السرائر و المختلف و عن غيرهما. أما عدم وقوعه عما نواه فلا خلاف فيه، بل حكى الإجماع عليه. و يقتضيه ما سبق من عدم مشروعية غير صوم شهر رمضان فيه. و أما عدم وقوعه عن صوم شهر رمضان، فلعدم نية امتثال أمره، و حيث كان من العبادات- كما سبق- تعين عدم حصوله بدونها.

لكن مقتضى إطلاق كلام المبسوط المتقدم و الخلاف و محكى كلام المرتضى وقوعه عن صوم شهر رمضان حتى مع العلم بدخول شهر رمضان. و إن حمله فى السرائر على صورة الجهل بذلك. و هو مقتضى إطلاق الشرائع أيضا. بل قوى العموم لصورة العلم فى المعبر و التذكرة و المدارك، لدعوى: أن المعبر فى صوم شهر رمضان نية القربة، و الزائد عليها لغو لا عبرة به.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٣

رمضان حينئذ لا عن ما نواه (١).

و فيه: أن الاكتفاء بنية القربة فيه إنما هو لرجوعها إلى قصد امتثال أمر صوم شهر رمضان، لانحصار الصوم المشروع فيه به، لأن صوم شهر رمضان تعبدى، و الأمر التعبدى هو الذى يتوقف امتثاله على الإتيان بمتعلقه بقصد امتثال أمره أو قصد موافقه ملاك محبوبيته. و

لا مجال لذلك مع القصد لغير صومه. و إجزاؤه حينئذ يحتاج إلى دليل، و ما يأتي من دليل الأجزاء مختص بغير العالم العامد.

(١) أما عدم وقوعه عما نواه فلما تقدم. و أما وقوعه عن رمضان فهو المعروف بين الأصحاب المدعى عليه إجماعهم.

و هو ظاهر لو رجع إلى نية الصوم المشروع في ذلك اليوم مع الخطأ في التطبيق.

و أما مع عدمه فيقتضيه ما تضمن إجزاء صوم يوم الشك بنية شهر شعبان عن صوم شهر رمضان، كموثق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام، و فيه: «إنما يصام يوم الشك من شعبان، و لا يصومه من شهر رمضان، لأنه قد نهى أن ينفرد الإنسان بالصيام في يوم الشك، و إنما ينوى من الليلة أنه يصوم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجزأ عنه بتفضل الله، و بما قد وسع على عباده. و لو لا ذلك لهلك الناس» (١). و نحوه غيره.

لكن النصوص المذكورة منصرفه إلى صومه تطوعاً، لأن ذلك هو حكم صوم شعبان، و إطلاقها بنحو يشمل الصوم في شعبان عن غير صوم شعبان - كصوم الكفارة و القضاء - في غاية الإشكال. و كذا فهم العموم منها بإلغاء خصوصية التطوع بصوم شعبان. و مثله إلحاق بقية أنواع الصوم بصوم التطوع المذكور بعدم الفصل.

لعدم وضوح بلوغه حد الإجماع الحجة.

اللهم إلا أن يقال: إنما يتجه الانصراف المذكور لو كان التعبير هكذا: و إنما ينوى أنه يصوم شعبان. أما حيث كان التعبير: و إنما ينوى أنه يصوم من شعبان، فصوم يوم من شعبان كما يقع عن صوم شعبان تطوعاً يقع عن صوم آخر فيه فرضاً، و مقتضى إطلاقه العموم، و لا سيما مع قوله عليه السلام في موثق سماعة المتقدم: «و لو لا

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٤

...

ذلك لهلك الناس»، حيث لا يراد بهلاكهم إلا الضيق عليهم بعدم صحة صوم شهر رمضان منهم بنية رمضان لعدم ثبوته، و عدم احتساب صوم شعبان منهم عن رمضان، بحيث يجب عليهم القضاء لو كان من رمضان، و لا يفرق في هذا بين أنواع الصوم الذي يصام في شعبان. خصوصاً بناء على ما هو المعروف بين الأصحاب من عدم صحة الصوم المندوب ممن عليه صوم واجب.

مضافاً إلى حديث الزهري عن الإمام زين العابدين عليه السلام و فيه: «قال: و صوم يوم الشك أمرنا به و نهينا عنه. أمرنا به أن نصومه مع صيام شعبان، و نهينا أن ينفرد الرجل بصيامه في اليوم الذي يشك فيه الناس. فقلت له: جعلت فداك، فإن لم يكن صام من شعبان شيئاً كيف يصنع؟ قال: ينوى ليلة الشك أنه صائم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجزأ عنه، و إن كان من شعبان لم يضره. فقلت: و كيف يجزى صوم تطوع عن فريضة؟! فقال: لو أن رجلاً صام يوماً من شهر رمضان تطوعاً، و هو لا يعلم أنه من شهر رمضان ثم علم بذلك لأجزأ عنه، لأن الفرض إنما وقع على اليوم بعينه» (١). فإن مقتضى التعليل في ذيله العموم لغير صوم التطوع.

و دعوى: أن مقتضى التعليل فيه الصحة و إن صامه بنية رمضان أو بنية الفرض، أو نوى في رمضان عمداً صوم غيره، و حيث لا يمكن البناء على ذلك، بل هو مناف لصدر الحديث، فالمتعين البناء على إجمال التعليل، و الاقتصار فيه على مورده.

مدفوعة: بأن حمل صدر الحديث - بقرينة التعليل في الذيل - على كون بطلان الصوم بنية رمضان أو الفرض من أجل المانع، أو عقوبة، لمخالفة السنة، أولى عرفاً من البناء على إجمال التعليل. و أما البطلان مع تعمد صوم غير رمضان في رمضان فيه فهو - لو تم - قد يكون لعدم تيسر قصد القرية. على أن البناء على تخصيص التعليل فيه أقرب من البناء على إجماله، و الاقتصار فيه على مورده، بحيث لا يتعدى منه لمحل الكلام.

و مثلها دعوى: أن التعليل المذكور مناف لما سبق في موثق سماعه من أن الإجزاء بتفضل الله و بما وسع على عباده، لظهوره في أن مقتضى القاعدة عدم الإجزاء

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥: من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٥

[مسألة ٦]: يكفى فى صحة صوم رمضان القصد إليه و لو إجمالاً

(مسألة ٦): يكفى فى صحة صوم رمضان القصد إليه و لو إجمالاً (١)، فإذا نوى الصوم المشروع فى غد، و كان من رمضان، أجزأ عنه، أما إذا قصد صوم غد دون توصيفه بخصوص المشروع لم يجز (٢). و كذا الحكم فى سائر أنواع الصوم من النذر أو الكفارة أو القضاء فما لم يقصد المعين لا يصح (٣).

فيه، لمباينة المأتى به للمطلوب.

لاندفاعها بأن مقتضى الجمع بين الموثق و التعليل حمل الموثق على كون التفضل و التوسعة من الله تعالى فى اكتفائه بتحقيق صوم الفرض من دون أن ينوى بعينه.

نعم ضعف سند الخبر مانع من الاستدلال به، و يبقى مؤيدا لما سبق. فالبناء على العموم قريب جدا.

هذا و النصوص المذكورة و إن وردت فى الجهل بدخول شهر رمضان، إلا أن الظاهر إلغاء خصوصيته عرفا، و التعدى للنسيان و نحوه من موارد عدم التعمد.

(١) كما يظهر مما تقدم فى المسألة الثانية.

(٢) الظاهر إجزأؤه، لرجوعه إلى قصد الصوم المشروع، إذ حيث كان المفروض فى محل الكلام قصد صوم الغد بوجه قربي، فالوجه القربي لا يكون إلا بقصد امتثال الأمر المتعلق بصومه، و حيث لا أمر فى شهر رمضان إلا بصومه تعين رجوع ذلك ارتكازا إلى قصد امتثال أمر صومه. فهو نظير قصد أمر صوم ما فى الذمة إذا كان واحدا. نعم إذا قيد صوم غد الذى قصده بغير صوم رمضان فقد خرج عن مقتضى الارتكاز المذكور، و تعين البطلان.

(٣) إذ بعد تعدد وجوه الصوم، و تعدد الأمر به تبعاً لها، لا معين للصوم المأتى به بأحدها إلا القصد إليه، و نية امتثال أمره.

نعم وقع الكلام بينهم فى النذر المعين، و أنه هل يتوقف الوفاء به على قصده، كما فى المبسوط و الشرائع و الدروس و جامع المقاصد و غيرها، و فى المسالك أنه المشهور، أو لا، بل يكفى نية صوم اليوم الخاص و لو مع الغفلة عن النذر، كما فى السرائر

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٦

...

و المدارك و عن المرتضى و العلامة فى جملة من كتبه و فى المسالك أنه متجه؟

وقد ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن ذلك يبتنى على تحديد مفاد النذر فإن قلنا بأن مفاده جعل المنذور ملكاً لله تعالى، يتوقف الوفاء به على قصده، لأن تسليم ما فى الذمة يتوقف على قصد المصدقية، و لولاه لم يتعين الخارجى لذلك، كما فى سائر موارد ما فى الذمة من الديون المالية، عينا كانت أو عملاً.

أما بناء على أن مفاد النذر مجرد الالتزام بفعل المنذور، و أن مقتضى نفوذه وجوب الإتيان بالمنذور من دون أن يكون مملوكاً لله

تعالى، فيكفي في الوفاء بالنذر بتحقيق الأمر المنذور- كصوم اليوم الخاص- من دون حاجة إلى قصد الوفاء بالنذر، لأن انطباق المنذور عليه قهري. ووجوب الوفاء بالنذر لو كان مولويا فهو توصلي لا يتوقف امتثاله على قصده.

لكنه يشكل بأنه بناء على إن مفاد النذر جعل المنذور ملكا لله تعالى فتسليم ما في الذمة إنما يتوقف على قصد المصدقية إذا لم يكن المأتي به متعينا لها، كما إذا كان مدينا لشخص درهما أو خياطة ثوب، فإن الدرهم المدفوع و خياطة الثوب كما يمكن أن يقعا وفاء عن الدين، يمكن أن يكونا إهداء للدرهم، و تبرعا بالخياطة، فلا يتعينان للوفاء إلا بقصده.

أما إذا كان متعينا للمصدقية فلا يتوقف الوفاء على قصدها، كما إذا اقتضت الإجارة ملكك المؤجر منفعة الأجير الخارجية، فإن المنفعة إذا حصلت تكون ملكا للمؤجر و وفاء بالإجارة و إن لم يقصد الأجير بالإتيان بها الوفاء بها، بل و إن قصد عدم الوفاء بها.

و على ذلك ففي المقام إن كان المنذور مطلق الصوم في اليوم المعين و لو كان واجبا، بأن يكون المنذور مجرد إشغال اليوم بالصوم، كفي في الوفاء بالنذر نية صوم ذلك اليوم مهما كان نوع الصوم المنوي، و لو مع الغفلة عن النذر، بل و لو قصد عدم الوفاء به، لأن انطباق المنذور على المأتي به قهري.

و إن كان المنذور هو أن يصوم في اليوم المعين صوما خاصا مابينا لبقية أنواع

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٧

نعم إذا قصد ما في ذمته و كان واحدا أجزأ عنه (١)، و في الاكتفاء في صحة الصوم المنسوب المطلق بنية صوم غد قرينة إلى الله تعالى إشكال.

بل أظهر البطلان إلا إذا لم يكن عليه صوم واجب (٢) و قصد الصوم

الصوم الواجب، فهو في الحقيقة صوم مستحب له لم يجب عليه إلا بالنذر. و حينئذ يكفي في الوفاء بالنذر أن ينوي الصوم في ذلك اليوم قرينة إلى الله تعالى، لرجوعه إلى صوم ذلك اليوم امتثالا لأمره- الاستجابي الأولى و الوجوبي الثانوي بسبب النذر- فينطبق عليه المنذور قهرا، و يقع وفاء عن النذر و إن لم يقصد به ذلك.

نعم لو نوى به صوما آخر واجبا- كصوم الكفارة أو الإجارة- أو مستحبا- كالصوم التبرعي وفاء عن ذمة الغير- لم يقع وفاء عن النذر، لعدم انطباق المنذور عليه حينئذ، نظير ما إذا نوى في شهر رمضان صوما غير صومه، حيث تقدم عدم إجزائه عن صومه إلا بدليل خاص.

(١) لرجوع ذلك إلى التعيين الإجمالي.

(٢) إذ لو كان عليه صوم واجب كان الصوم الذي نوى التقرب به مرددا بين الواجب و المستحب، و لا مرجح لأحدهما، ليتعين انطباقه عليه، و لا وجود للمردد.

اللهم إلا- أن يقال: مقتضى الجمع بين ما دل على استحباب الصوم في غير رمضان، و وجوب بعض الأنواع منه- كصوم القضاء و الكفارة- كون الصوم بذاته مستحبا، و بخصوصيته الخاصة واجبا، فمع الاقتصار على نية صوم الغد قرينة إلى الله تعالى من دون قصد الخصوصية الواجبة يكون المقصود لبا هو التقرب بامتثال الأمر الوارد على الذات، و هو الأمر الاستجابي.

و نظيره في ذلك صلاة ركعتين قرينة إلى الله تعالى من دون قصد خصوصية القضاء أو غيرها من الخصوصيات الواجبة، و التصدق بمد قرينة إلى الله تعالى من دون قصد خصوصية الفدية أو غيرها من الخصوصيات الواجبة، حيث يحملان على الصلاة و الصدقة المستحبتين. و نظيره في العرفيات إعطاء المال لشخص و تملكه له،

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٨

المشروع في غد (١). و لو كان غد من أيام البيض مثلا، فإن قصد الطبيعة المطلقة صح مندوبا مطلقا، و إن قصد الطبيعة الخاصة صح

المندوب الخاص، و إن قصد طبيعة مهملة مرددة بين مطلق المندوب و المندوب الخاص فالأظهر البطلان (٢).

فإنه مع الاقتصار على ذلك- من دون نية القرض أو الوفاء به، أو جعله ثمنًا في بيع، أو نحو ذلك- يكون هدية لا غير. على أن قوله قدس سره: «و في الاكتفاء في صحة الصوم المندوب» ... ظاهر في فرض كون المقصود ارتكازًا هو امتثال الأمر الاستجابي، و هو راجع إلى نية الصوم المستحب دون الواجب.

نعم لو لم يكن الأمر الاستجابي الذي يراد امتثاله متعلقًا بمطلق الذات، بل بالخصوصية، و تعدد الأمر نتيجة تعدد الخصوصية، لم يكف في الامتثال قصد العمل قربة إلى الله تعالى، بل لا بد من قصد الخصوصية التي يراد امتثال أمرها و تعيينها، كصلاة الزيارة، و صلاة نافلة المغرب، و صوم الشكر، و صوم الاستغفار- لو فرض مشروعيتها- و غيرها. و مع عدم قصد الخصوصية و الاقتصار على قصد العمل قربة إلى الله تعالى يتعين وقوعه امتثالًا لأمر الذات، و هو الأمر الاستجابي الأولي، كما سبق.

ثم إن ما ذكره قدس سره مبنى على مشروعية الصوم المستحب لمن عليه صوم واجب و لو في بعض الموارد، إذ لو قيل بعدم مشروعيتها تعين عدم صحة المستحب ممن عليه صوم واجب. و توقفت صحة الصوم الواجب منه على نيته و لو إجمالًا. و يأتي الكلام في ذلك في المسألة الحادية عشرة من الفصل الرابع في شرائط صحة الصوم إن شاء الله تعالى.

(١) معطوف على قوله قدس سره: «إذا لم يكن عليه» ... و مما سبق يظهر أنه لا حاجة إلى قصد المشروع، و أنه يكفي قصد الصوم قربة إلى الله تعالى.

(٢) كأنه لعدم الجامع الحقيقي بين المطلق و المقيد، ليكون موضوعًا للأمر،

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٩

...

و يكون المأتي به مطابقًا له، و امتثالًا لأمره.

و فيه أولاً: أنه يمتنع الإهمال في نفسه ثبوتًا، بل يتردد الأمر بين الإطلاق و التقييد، لا غير، لأن الطبيعة حينما تؤخذ في الحكم تارة: يقتصر على حدودها المفهومية و أخرى: يؤخذ فيها قيد زائد عليها. و الأول راجع للإطلاق، و الثاني راجع للتقييد، و لا ثالث لهما، ليكون هو الإهمال. نعم يمكن الإجمال في مقام الإثبات، لعدم اهتمام الحاكم ببيان تمام حدود حكمه، على ما أوضحناه في مبحث التبدي و التوصلي و مبحث المطلق و المقيد من الأصول.

و من الظاهر أنه لا مجال للإجمال- فضلًا عن الإهمال- في مقام الامتثال لأن الممثل إما أن يقتصر على قصد الطبيعة بما لها من حدود مفهومية، من دون أخذ قيد فيها، و إما أن يقصد الطبيعة ذات القيد الخاص، و لا معنى للإجمال أو الإهمال فيما يقصده. و ثانيًا: أن الأمر الاستجابي بالمطلق تارة و بالمقيد أخرى، لا- يرجع إلى الأمر بأمرين متباينين لا يتعين كل منهما إلا بقصده بعينه تفصيلًا أو إجمالًا، و لا- يكفي قصد أحدهما بنحو التريديد، نظير الأمر بصوم الكفارة و صوم بدل الهدى، بل هو راجع إلى الأمر بالمهية بتمام أفرادها بنحو يشمل الواجد للقيد، و الأمر بخصوص الواجد للقيد، فيكون الواجد للقيد مأمورًا به بأمرين يندك أحدهما بالآخر، و يكون استجاباه مؤكدًا.

و حينئذ إن قصد الطبيعة دون الخصوصية فقد امتثل بالفرد أمر الطبيعة، و إن قصد الخصوصية فقد امتثل الأمرين معًا. و كذا إذا قصد الأمر الوارد على اليوم الذي يريد صومه على ما هو عليه، فإنه حيث كان هو الأمر المؤكد فقد قصد امتثاله بالعمل المأتي به.

و بالجملة: إذا نوى صوم يوم معين قربة لله تعالى فلا بد من البناء على صحة الصوم، لرجوع ذلك إلى قصد امتثال الأمر الوارد عليه. غاية الأمر أنه إن قصده على إجماله، أو ملتفتًا لخصوصيته، كان ممتثلًا الأمر المؤكد المتحصل من الأمرين معًا، و إن قصد الأمر الوارد

على الطبيعة وحده، كان ممثلاً له دون الأمر بالخصوصية.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٠

[مسألة (٧): وقت النية في الواجب المعين - و لو بالعارض عند طلوع الفجر الصادق]

(مسألة ٧): وقت النية في الواجب المعين - و لو بالعارض (١) - عند طلوع الفجر الصادق (٢) بحيث يحدث الصوم حينئذ مقارنا

(١) يأتي الكلام في هذا التعميم إن شاء الله تعالى.

(٢) كما في الشرائع و عن الشيخين، بل لعله المعروف بينهم. لأنه أول زمان الصوم، و عبادية الصوم تقتضى وقوعه بتمامه عن نية، كما هو الحال في سائر العبادات.

و هو المنصرف من النبوى: «لا- تصام الفريضة إلا باعتقاد [و] نية» (١). و عليه ينزل النبوى الآخر: «لا- صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل» (٢). و النبوى الثالث: «من لم يبيت الصيام من الليل فلا- صيام له» (٣). بحمل تبييت النية على الطريقيه من أجل إحراز وقوع الصوم بتمامه عن نية، لعدم تيسر إحراز ذلك إلا بالتبييت.

لكن لا مجال للتعويل على النبويات بعد عدم روايته أصحابنا لها إلا مرسله في عوالمى الآلى. و الظاهر أنها من روايات المخالفين، كما صرح به فى الغنية فى الثانى. و أما الوجه الأول فيندفع بأن عبادية العبادة حيث كانت خلاف الأصل فاللازم الاقتصار فيها على المتيقن. و إذا تم الإجماع فى كثير من العبادات على اعتبار وقوعها بتمامها عن نية فلا مجال له فى المقام بعد ما حكاها فى المختلف عن السيد المرتضى قدس سره من إطلاق أن وقت النية فى الصيام الواجب من الفجر إلى قبل الزوال، نظير ما يأتى منهم فى الواجب غير المعين، و عن ابن الجنيد من إطلاق الاجتزاء بوقوعها فى بعض النهار، نظير ما يأتى منهم فى الصوم المستحب.

كما أنه حيث ثبت من النصوص الآتية الاجتزاء فى بعض أفراد الصوم بنيته فى بعض الوقت فلا بد من كون عبادية الصوم لا تقتضى نيته فى تمام الوقت، و غاية ما يدعى أن الأصل فى الصوم لزوم النية فى تمام وقته إلا ما أخرجه الدليل. أو أن ذلك هو اللازم فى الصوم الواجب المعين. و كلا الأمرين لا ينهض به ما سبق.

(١) وسائل الشريعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث ٢.

(٢) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ١.

(٣) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢١

...

هذا و قد سبق من بعض مشايخنا قدس سره الاستدلال على عبادية الصوم بما تضمن أنه مما بنى عليه الإسلام، مع ضرورة أن الإسلام لا يبنى على مجرد الإمساك، بل خصوص ما كان منه عبادياً. و قد جعل ذلك دليلاً فى المقام على عبادية الصوم بتمامه.

لكن تقدم إن ذلك لا يزيد على الضرورة على عبادية الصوم، و اللازم الاقتصار فيها على المتيقن.

و مثله ما ذكره قدس سره من أن الكلام هنا ليس فى نية التقرب بالصوم، بل فى أصل نية الصوم و قصد عنوانه، و قصد عنوان العمل مما يتوقف عليه حصول الأمور به، إلا أن يثبت من الخارج عدم الحاجة لذلك، و ترتب الغرض على ذات العمل.

إذ فيه: أن اعتبار قصد عنوان العمل الأمور به أيضاً يحتاج إلى دليل، و حيث ثبت اعتبار ذلك فى الصوم، و اختلف فى أمده، فاللازم

الاقتصار فيه على المتيقن.

فالعمدة في المقام: أن الصوم عرفا و شرعا ليس مجرد ترك المفطر، بل القصد إلى ذلك، و لذا يصدق مع فعل المفطر جهلا أو نسيانا، و لا يصدق بتركة من دون قصد إليه، فهو متقوم بالقصد. و حينئذ فظاهر قوله تعالى: **فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَأَتَّعُوا** **مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَ كَلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** «١». لزوم الصيام بالمعنى المذكور من ظهور الفجر إلى الليل و إشغال النهار كله بذلك. و هو مقتضى إطلاق قوله تعالى: **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** * **أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ** «٢»، و غيره مما تضمن الصيام في اليوم، و صيام اليوم، من الآيات و النصوص الكثيرة. فيكون ذلك هو الأصل في الصوم، ما لم يثبت الاجتزاء بنية الصوم في أثناء النهار، و احتساب ما سبق من الإمساك من دون نية منه. هذا بالإضافة إلى نية الصوم، التي هي محل الكلام في المقام. و أما كون الداعي لذلك هو التقرب، و امتثال الأمر الشرعي به، فهو مفروغ عنه، تبعا للمفروغية عن

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٧.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٨٣-١٨٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٢

...

كون الصوم من العبادات، و ليس الكلام في وجوب مقارنته للفجر و عدمها إلا- تبعا للكلام في وجوب مقارنة نية الصوم له، و لا يحتمل وجوب مقارنة نية الصوم للفجر، و عدم وجوب مقارنة التقرب به له، بحيث يكتفى بنية الصوم مقارنة للفجر مع تأخر التقرب بها عنه.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في ظهور الأدلة الشارحة للصوم، و المتضمنة لوجوبه في النهار، في أنه عبارة عن القصد لترك المفطرات و نية الصوم عنها في تمام النهار، و بضميمة المفروغية عن كون الصوم من العبادات لا بد من مقارنة نية الصوم للتقرب. فلا بد في الاجتزاء بنية الصوم في أثناء النهار من قيام الدليل المخرج عن ذلك، و لو تم اقتصر على مورده، و لزم الرجوع في غيره لمقتضى الأصل.

و المظنون قويا أن ما سبق عن المرتضى و ابن الجنيد لا يبتنى على إنكار أن مقتضى الأدلة الأولية اعتبار مقارنة النية للفجر، بل على استفادة الاكتفاء بالنية في أثناء النهار من النصوص الآتية، و فهم العموم منها، و من ثم استدلالهما بها في المختلف. و إن كان هو في غير محله بعد اختصاصها بغير الواجب المعين، و عدم وضوح إلغاء خصوصية موارد عرفا، كما أشار إليه في المختلف أيضا. هذا و عن ابن أبي عقيل و جوب تقديم نية صوم الفرض من الليل، و عن المرتضى أنها من قبل الفجر. و قد يستدل لهما بالنبيين المتقدمين جمودا على لسانهما.

لكن من القريب كون مرادهما التقديم من أجل إحراز استيعاب الوقت بالنية، كما سبق حمل النبيين على ذلك، و لو بقرينة النبوى الثالث. و إلا كان خاليا عن الدليل، و لا سيما بعد ضعف النبيين.

بل قد يدعى عدم وجوب الإحراز المذكور، لأن ذلك و إن كان هو مقتضى قاعدة الاشتغال بالصوم عن نية، إلا أن مقتضى جعل مبدأ الصوم في الآية الشريفة تبين الفجر عدم وجوب الاحتياط بنية الصوم قبل تبينه. كما أنه مقتضى استصحاب الليل و عدم النهار، الذي هو ظرف الصوم شرعا. غاية الأمر أن الاستصحاب لا يقتضى العفو عن عدم نية الصوم في بعض أجزاء النهار قبل تبين الفجر، بحيث

يصح

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٣

...

الصوم، بخلاف الآية الشريفة، حيث يستفاد ذلك منها عرفاً تبعاً.

و كيف كان فلا يعتبر فعلية النية حين الفجر، بل يكفي سبقها من دون عدول عنها، وإن تخلل النوم أو الغفلة عند الفجر، كما تقدم في المسألة الأولى. و من ثم اكتفى بعضهم بتبني النية.

و ربما يستظهر منه البناء على لزوم التبييت، بحيث لا- يجتزأ بحدوث النية في النهار السابق لو غفل عنها بنوم و نحوه في تمام الليل المتوسط بين اليومين. و قد يستدل له بالنبوين المتقدمين. لكنهما ظاهران بدوا في لزوم التقدم بالنية عن يوم الصوم، بحيث لا بد من وجودها في الليل من دون أن يمتنع تقدمها عليه.

و بعبارة أخرى: ليس مفاد النبوين مجرد لزوم وجود النية في الليل، بل استمرارها من الليل إلى يوم الصوم، و بضميمة المفروغية عن عدم قاحية الغفلة المتخللة يتعين حمل النية منهما على ما يعم النية الارتكازية، التي لا تنافيها الغفلة المتخللة، و على ذلك فتقديم النية التفصيلية على الدليل و حصولها النهار السابق من دون عدول عنها مستلزم لوجود النية الارتكازية في الليل، و استمرارها منه إلى نهار الصوم، و إن لم تتحقق النية التفصيلية في الليل.

على أن ضعف النبوين مانع من الاستدلال بهما، بل يتعين الرجوع للقاعدة المتقدمة المستفادة من الأدلة السابقة، و هي تقتضي لزوم نية الصوم في النهار، حيث يراد بها ما يعم النية الارتكازية التي لا تقدر فيها الغفلة، فهي حاصلة حتى مع تقديم النية التفصيلية في النهار السابق و إن تخللتها الغفلة في تمام الليل.

لكن ذكر بعض مشايخنا قدس سره أن ذلك إنما يتجه مع حدوث الأمر بصوم اليوم المنوي، كما لو كان ذلك بعد دخول شهر رمضان، لظهور قوله تعالى: **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** (١). في الخطاب بصوم الشهر بتمامه بنحو الواجب المعلق. أما لو لم يحدث الأمر بالصوم المنوي، كما لو نوى في آخر يوم من شعبان أن يصوم غداً من رمضان، فإما في تمام الليل، فإنه لا يجزى، إذ لا مجال لنية الامتثال مع عدم فعلية الأمر

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٤

للنية. و في الواجب غير المعين يمتد وقتها إلى الزوال (١) و إن تضيق

الممثلة، و في زمان الأمر لا قابلية له للخطاب بسبب نومه.

و فيه: أن النية المذكورة ليست نية للامتثال فعلاً- لتتوقف على فعلية الأمر، بل نية للامتثال معلقاً على دخول الوقت و حصول الفجر الذي هو حال فعلية الأمر.

و الاجتزاء بها ليس بلحاظ حال حدوثها، بل بلحاظ استمرارها و بقائها ارتكازاً أو حكماً حال النهار الذي هو حال الامتثال لفعلية الأمر و إن لم يكن النائم قابلاً لأن يوجه له. و من الظاهر أنه لا يفرق في حصول النية الارتكازية الاستمرارية بين سبق النية التفصيلية على الأمر المعلق المدعى و لحوقها له. و من ثم لا مخرج عما سبق.

(١) كما هو المعروف بين الأصحاب، و في المدارك أنهم قد قطعوا به، و في الجواهر أنه لا يعرف منهم قائل فيه بلزوم مقارنة النية لأول جزء من الصوم. نعم هو مقتضى إطلاق كلام المحقق في الشرائع.

و كيف كان فالنصوص الدالة على مشروعية نية الصوم فى أثناء النهار كثيرة، يأتى بعضها. إلا أن الدليل على التحديد بالزوال ينحصر بحديث عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السّلام: «عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان، و يريد أن يقتضيها متى يريد أن ينوى الصيام؟ قال: هو بالخيار إلى أن تزول الشمس، فإذا زالت الشمس، فإن كان نوى الصوم فليصم، و إن كان نوى الإفطار فليفطر. سئل: فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوى الصوم بعد ما زالت الشمس؟ قال: لا» «... ١».

و قد أورد على الاستدلال به بعض مشايخنا قدّس سرّه بأنه و إن عبر عنه بالموثق فى كلام غير واحد، إلا أنه ضعيف، إذ لم يروه إلا الشيخ قدّس سرّه بسنده عن على بن الحسن ابن فضال، و فى سنده إليه على بن محمد بن الزبير القرشى، و هو لم يوثق، فهو لا ينهض بالاستدلال.

أقول: على بن محمد بن الزبير القرشى و إن لم ينص أحد على توثيقه، إلا أنه من مشايخ الإجازة، حتى قال الشيخ عنه: «روى عن على بن الحسن بن فضال جميع كتبه،

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٥

...

و روى أكثر الأصول». و قد اقتصر الشيخ فى روايته عن ابن فضال كتبه الكثيرة على الطريق المشتمل عليه، حيث رواها عن أحمد بن عبدون عن على بن محمد بن الزبير المذكور عن الحسن بن على بن فضال، و أورد كثيرا من روايات ابن فضال بالطريق المذكور، بنحو يظهر منه العمل بها و الاعتماد عليها فى الفتوى. و من المعلوم من حال الشيخ قدّس سرّه أنه لا يعمل إلا برواية الثقة. و لعل اهتمامه بالرواية عن ابن الزبير لعلو طبقته، و قصر السند الذى هو فيه لأن ابن فضال من أصحاب الإمامين الجواد و الهادى (عليهما السلام)، فرواية الشيخ عنه بواسطة رجلين مزية يهتم بها رجال الحديث، و إلى ذلك يشير النجاشى حيث قال فى ترجمة أحمد بن عبدون المذكور: «و كان لقى أبا الحسن على بن محمد القرشى المعروف بابن الزبير، و كان علوا فى الوقت».

و من الظاهر أن الاهتمام بعلو الطبقة و قصر السند بنحو يقتصر عليه فرع الوثاقفة، خصوصا فى روايات الأحكام التى عليها المعول فى العمل و الفتوى. و أما ما ذكره بعض مشايخنا قدّس سرّه من عدم الفرق بين رواية الرجل عن آخر رواية أو روايتين و بين روايته عنه أصلا من الأصول أو كتابا من الكتب. فهو كما ترى، للفرق الواضح بين الرواية و الروايتين، و رواية الكتب و الأصول المشهورة، ثم التعويل عليها فى العمل و الفتوى.

و يؤيد وثاقفة الرجل أن النجاشى روى عن ابن فضال كتبه بالطريق المذكور و بطريق آخر عن ابن عقده، و قال بعد أن عدّ كتب ابن فضال: «و رأيت جماعة من شيوخنا يذكرون أن الكتاب المنسوب إلى على بن الحسن بن فضال المعروف بأصفياء أمير المؤمنين عليه السلام يقولون: أنه موضوع عليه، لا أصل له. و الله أعلم. قالوا:

و هذا الكتاب ألصق روايته إلى أبى العباس بن عقده و ابن الزبير، و لم نر أحدا ممن روى عن هذين الرجلين يقول: قرأته على الشيخ، غير أنه يضاف إلى كل رجل منهما بالإجازة حسب». لإشعار كلامه هذا أو ظهوره فى مفروغية الشيوخ المذكورين عن وثاقفة الرجلين، و عدم احتمال إصاق الكتاب بابن فضال من قبلهما، و إنما العلة

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٦

...

في الرواية عنهما بطريق الإجازة، لأنها ليست في الضبط كالقراءة. و من هنا فالظاهر وثاقه على بن محمد بن الزبير، بل جلالته. هذا وقد حاول بعض مشايخنا قدس سره في مسألة مبطلية البقاء على حدث الحيض للصوم تصحيح طريق الشيخ لكتب ابن فضال بوجه آخر لم يتضح لنا الوجه في إهماله هنا.

وحاصله: أنه إذا روى شخصان كتابا واحدا أحدهما بطريق معتبر والآخر بطريق ضعيف، وقد اشتركا في شيخ واحد، تعين اعتبار رواية ذي الطريق الضعيف لذلك الكتاب بعد رواية شيخه له بطريق معتبر حدث به الآخر.

وعلى ذلك فطريق الشيخ لكتب ابن فضال وإن كان ضعيفا إلا أن طريق النجاشي لها معتبر، و حيث كان الشيخ و النجاشي يشتركان في شيخ واحد، و هو أحمد ابن محمد بن عبدون، و قد روى الكتب المذكورة بالطريقين معا، تعين اعتبار رواية الشيخ لتلك الكتب. لكن الكبرى التي ذكرها قدس سره و إن كانت متينة جدا، إلا- أنها لا تنطبق في المقام، لأن ابن عبدون إنما روى كتب ابن فضال بطريق واحد ذكره الشيخ و النجاشي، و هو المشتمل على بن محمد بن الزبير المذكور، و ليس له إليها طريق آخر.

و أما النجاشي فهو و إن روى الكتب المذكورة بطريق آخر معتبر، إلا- أنه غير مشتمل على ابن عبدون حيث قال بعد ذكر الطريق الأول: «و أخبرنا محمد بن جعفر في آخرين عن أحمد بن محمد بن سعيد عن علي بن الحسن بكتبه».

نعم لا- يبعد الاكتفاء بذلك في اعتبار الحديث، لظهور حال ابن عبدون في أن ما رواه للشيخ من كتب ابن فضال هو عين ما رواه للنجاشي، و ظهور حال النجاشي في أن ما رواه له ابن عبدون منها هو عين ما وصل له بالطريق الآخر المعتمد، و لازم ذلك اعتبار رواية الشيخ لكتب ابن فضال، لأنها عين ما رواه النجاشي بالطريق المعتمد. و إن كان الأمر أظهر من ذلك.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في اعتبار سند الحديث المذكور.

على أن الظاهر عمل الأصحاب (رضوان الله عليهم) في المقام به و اعتمادهم

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٧

...

عليه، إذ ليس في نصوص المسألة ما يطابق فتواهم إثباتا و نفيًا و لسانا غيره. و كفى بهذا جابرا للحديث لو كان ضعيفا في نفسه. بل هو في الحقيقة كاشف عن ثبوته عندهم، إما لوثاقه على بن محمد بن الزبير - كما سبق - أو لاشتغال الكتاب المأخوذ منه، و إنما يذكر السند له لمحض إخراج الحديث عن الإرسال.

ثم إن بعض مشايخنا قدس سره قد استدلل للتحديد بالزوال بصحيح هشام ابن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: الرجل يصبح، و لا ينوي الصوم، فإذا تعالي النهار حدث له رأى في الصوم. فقال: إن هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له يومه، و إن نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى» (١).

بتقريب: أن مقتضى الحكم باحتساب اليوم بتمامه إذا نوى الصوم قبل الزوال كونه بمنزلة النية عند الفجر في إجزائه عن صوم اليوم شرعا. كما أن الحكم باحتسابه من حين النية إذا نواه بعد الزوال لا- يتناسب مع إجزائه، إذ لا- يكفي صوم بعض اليوم في الصوم الواجب، فلا بد من حمله على النافلة، و يدل على أنه عمل مشروع يثاب عليه و إن لم يكن صوما حقيقيا، و قد سبقه إلى ذلك في الجملة المحقق الهمداني قدس سره في مصباحه.

لكنه كما ترى تكلف يأباه ظاهر الصحيح، فإن صوم بعض اليوم غير مشروع لا فرضا و لا نفلا. و تنزله على التفصيل بين الوجهين في مقدار الثواب من دون أن يكون صوما مشروعا يقتضى عدم الإجزاء فيهما معا، و مع كونه صوما مشروعا يقتضى الإجزاء فيهما معا. و حيث تضمن - ككثير من النصوص - إقرار نية الصوم تعين الثاني.

نظير ما في صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: من أصبح و هو يريد الصيام ثم بدا له الإفطار فله أن يفطر ما

بينه وبين نصف النهار، ثم يقضى ذلك اليوم، فإن بدا له أن يصوم بعد ما ارتفع النهار فليصم، فإنه يحسب له من الساعة التي نوى فيها» (٢).

إلا أن يحمل صحيح هشام على خصوص النافلة، جمعا مع حديث عمار

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٨.
 (٢) التهذيب ج: ٤ ص: ١٨٧ باب: نية الصيام حديث: ٧. أورد صدره في وسائل الشيعة ج: ٧ باب:
 ٤ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٧. و ذيله في باب: ٢ من الأبواب المذكورة حديث: ٣.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٨

...

المتقدم. أو يدعى انصراف الصحيحين معا للنافلة، بسبب التركيز فيهما على الثواب، الذي هو الداعي المنظور في صوم النافلة. و على كلا الوجهين ينحصر دليل المسألة بحديث عمار. و من ثم سبق منا أن اعتماد الأصحاب عليه في المقام.
 و به يخرج عن إطلاق صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: قال علي عليه السلام: إذا لم يفرض الرجل على نفسه صياما، ثم ذكر الصيام قبل أن يطعم طعاما أو يشرب شرابا و لم يفطر فهو بالخيار إن شاء صام، و إن شاء أفطر» (١)، و نحوه معتبر الجعفریات (٢). و قد استفاد من غيرهما.

نعم في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يصبح و لم يطعم و لم يشرب و لم ينو صياما، و كان عليه يوم من شهر رمضان، أله أن يصوم ذلك اليوم و قد ذهب عامة النهار؟ فقال: نعم له أن يصومه، و يعتد به من شهر رمضان» (٣).

و في مرسل البنزطي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: الرجل يكون عليه القضاء من شهر رمضان، و يصبح فلا يأكل إلى العصر، أ يجوز أن يجعله قضاء من شهر رمضان؟ قال: نعم» (٤).

و في معتبر الجعفریات عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أن رجلا من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه و آله و سلم فصلى معه صلاة العصر، ثم قام، فقال: يا رسول الله إني كنت اليوم في ضيعه لى، و إني لم أطعم شيئا، أ فأصوم؟ قال: نعم. قال: إن على يوم من رمضان أ فأجعله مكانه؟ قال: نعم» (٥). و هو - كما ترى - صريح أو كالصريح في جواز نية قضاء شهر رمضان بعد الزوال.

لكن بعض مشايخنا قدس سره منع من الاستدلال بالمرسل، بناء منه على عدم حجيه مراسيل البنزطي و أضرابه ممن قيل إنه لا يروى إلا عن ثقة، و لم يذكر حديث الجعفریات،

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٥.
 (٢) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٣ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ١.
 (٣) ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٦، ٩.
 (٥) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٩

...

غفلة، أو لما ذكره في غير هذا المورد من عدم حجية أحاديث الكتاب المذكور.

و أما صحيح عبد الرحمن فقد ادعى أنه مطلق يتعين حملها على ما قبل الزوال، جمعا مع دليل التحديد بالزوال، لدخول ما بين الطلوعين في نهار الصوم، فيكون ما قبل الزوال أكثر النهار.

وفيه: أنه ليس في اللغة والعرف والشرع إلا نهار واحد، وهو عنده قدس سره يبدأ من طلوع الشمس، والصوم عنده يبدأ من بعض الليل. بل حتى بناء على المشهور المنصور من أن مبدأ النهار طلوع الفجر فنصف النهار عرفا هو الزوال الذي هو حد ميسور التشخيص. وعليه يبتنى ما تقدم في صحيح عبد الله بن سنان. على أن صحيح عبد الرحمن لم يتضمن ذهاب أكثر النهار، بل عامته، و عامه الشيء حقيقة جميعه، و عرفا- كما هو المراد في المقام- ما يقابل القليل منه جدا الذي يكاد لا يعتد به، فهو في الحقيقة إطلاق مجازي شائع عرفا، و لا إشكال في عدم صدقه بحصول الزوال. و ما في المختلف من احتمال إرادته مجازا، بعيد جدا، بنحو لا يعول عليه في مقام الجمع بين الأدلة عرفا. و من هنا لا ينبغي التأمل في منافاته للتحديد بالزوال.

و لا سيما مع اعتضاده بمرسل البنزطي الصريح في ذلك، و الذي هو حجة على التحقيق، كما يظهر مما ذكرناه في مسألة تحديد الكر من مباحث المياه، و كذا بحديث الجعفریات الذي هو حجة أيضا، على ما ذكرناه في المسألة الثانية و الأربعين من مقدمه كتاب التجارة.

و على ذلك فمقتضى الجمع العرفي حمل حديث عمار على كراهة الاجتزاء بنية الصوم بعد الزوال، لأنه أقل ثوابا، كما احتمله في الاستبصار و يأتي نظيره في المستحب.

و يناسبه صحيح هشام بن الحكم، و إطلاق صحيح عبد الله بن سنان المتقدمين. إلا أن يوهن بندرة القول بذلك، حيث لم ينسب إلا لابن الجنيد، و ظاهر الانتصار الإجماع على خلافه.

و لكن في بلوغ ذلك حدا تسقط معه النصوص المتقدمة عن الحجية إشكال.

و لا سيما مع عدم تعرض بعضهم للمسألة، و مع ظهور تبويب الكافي في الإطلاق،

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٠

وقته (١)، فإذا أصبح ناويا للإفطار، و بدا له قبل الزوال أن يصوم واجبا،

و مع ما في الاستبصار من الجمع بين النصوص بحمل حديث عمار على الفضل، أو حمل مرسل البنزطي على جواز تجديد النية في أول وقت العصر، و ما في التهذيب من الاقتصار في باب نية الصيام على النصوص الموسعة- بما في ذلك صحيح عبد الرحمن المتقدم- من دون ذكر حديث عمار، حيث يصعب مع كل ذلك إحراز الإعراض المسقط للنصوص المذكورة عن الحجية.

بقي في المقام شيء، و هو أن حديث عمار مختص بقضاء شهر رمضان، و التعدى منه لجميع أفراد الواجب غير المعين يبتنى على فهم العموم منه، و إلغاء خصوصية مورده عرفا، و هو لا يخلو عن إشكال، لأن أهمية صوم شهر رمضان تناسب أهمية قضائه تبعاً له، و ذلك كاف في احتمال خصوصيته في الخروج عن إطلاق ما دل على مشروعية نية الصوم في أثناء النهار، كصحيح محمد بن قيس و معتبر الجعفریات المتقدمين. و لا سيما مع امتيازها عن بقية أنواع الصوم الواجب الموسع بحرمة الإفطار فيه بعد الزوال، و وجوب الكفارة به، و مع إطلاق معتبر صالح بن عبد الله عن أبي إبراهيم عليه السلام:

«قلت له: رجل جعل عليه الصيام شهرا، فيصبح و هو ينوى الصوم، ثم يبدو له فيفطر، و يصبح و هو لا ينوى الصوم، فيبدو له فيصوم. فقال: هذا كله جائز» (١).

(١) هذا لا يتناسب مع ما سبق منه قدس سره من تعميم حكم الواجب المعين إلى ما إذا كان تعينه بالعارض. و يبدو من استدلاله قدس سره أن عمله على الأخير، حيث قال في التعقيب على نصوص الاجتزاء بالنية قبل الزوال في الواجب غير المعين: «كما أن إطلاقها

يقتضى عدم الفرق بين تضيق الوقت و عدمه، فالتعین بضيق الوقت بمنزلة عدمه».

والذى ينبغى أن يقال: إن المنساق من النصوص هو ما لا يجب المبادرة له، إما لاستحبابه أو لكونه موسعا، لأن ذلك هو المناسب لما تضمنته من التعبير بأنه أراد أن يصوم أو يبدو له أن يصوم، أو له أن يصوم، أو نحو ذلك مما لا يناسب الوجوب المضيق و لو بالعرض.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣١

...

نعم مقتضى إطلاق حديث عمار الذى سبق أنه هو الدليل على التحديد بالزوال العموم لما إذا تضيق الوقت، لأن السؤال فيه عن وقت النية فى قضاء شهر رمضان.

فإذا تم إلحاق بقية أنواع الواجب الموسع به تعين عمومه لما إذا تضيق بالعرض مثله.

و إلا احتاج الاجتزاء بتجديد النية فيه قبل الزوال للدليل، فضلا عن الاجتزاء فيه بتجديدها بعد الزوال.

أما بعض مشايخنا قدس سره فقد ذهب إلى إلحاق المعين بغير المعين فى الاجتزاء بتجديد النية فى غير صورة تعمد عدم المبادرة بالنية من الفجر. لدعوى: أنه مقتضى الأولوية القطعية، لأنه إذا أجزأ تجديد النية فى غير المعين مع إمكان امتثاله بفرد آخر كامل، فإجزاؤه فى المعين الذى يتعذر امتثاله بفرد آخر أولى قطعاً. و الى ذلك يرجع ما ذكره المحقق الهمداني قدس سره من استفادة حكم المضيق بالفحوى، و تنقيح المناط.

نعم لا يجرى ذلك فى صوم شهر رمضان، لعدم انقسامه إلى معين و غير معين، ليستفاد حكم المعين من حكم غير المعين بالأولوية، بل هو معين لا غير، خارج عن موضوع النصوص السابقة.

و هو لو تم لا يختص بما إذا تعين الصوم الموسع بالعرض - كتضيق الوقت - بل يعم ما إذا كان متعينا بالأصل، كالصوم المندور فى وقت معين. غاية الأمر أنه لا بد من انقسام ماهية الصوم إلى قسمين معين و غير معين مشمول للنصوص السابقة، دون صوم شهر رمضان، الذى هو معين لا غير.

لكنه يشكل أولاً: بأن لازمه العموم لما إذا تعمد عدم المبادرة بالنية من الفجر فى المعين، لعموم النصوص فى غير المعين لذلك و ما ذكره المحقق الهمداني قدس سره من انصراف النصوص عنه و إن كان مسلماً، بل هى قاصرة عنه، كما سبق، إلا أنه لا ينفع مع فرض الأولوية القطعية.

و ثانياً: بأن اللازم عدم اختصاص الاستثناء بصوم شهر رمضان، بل يجرى فى كل ما لا ينقسم إلى قسمين، بل يكون معيناً لا غير، كصوم اليوم اللاحق لمن نام عن صلاة العشاء، لو قيل بوجوبه، و صوم ثالث الاعتكاف، فإن صوم الاعتكاف

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٢

...

إما مستحب أو واجب معين، و ليس فيه واجب غير معين. و لا سيما و أن وجوبه ليس نفسياً، بل هو شرطى، لتوقف صحة الاعتكاف الواجب فى اليوم الثالث عليه، و هو خارج عن موضوع النصوص قطعاً، مع أنه قدس سره صرح بالاجتزاء بتجديد النية فى أثناء النهار فيه بمقتضى الأولوية المدعاة.

و ثالثاً: بأن تعين وجوب الصوم إنما يقتضى الأولوية فى الإجزاء بعد الفراغ عن عموم الملائك المقتضى للإجزاء لحال تعين الوجوب، بحيث يعلم بأن ما يترتب على الصوم المنوى فى أثناء النهار من الملائك مع عدم تعين وجوبه يترتب عليه مع تعين وجوبه، إذ حينئذ يكون تشريع الصوم الواجد للملائك المذكور مع تعذر الامتثال بالفرد الأكمل أولى من تشريعه و الاكتفاء به مع القدرة على الامتثال بالفرد الأكمل.

و لكن الشأن فى إحراز عموم الملائك مع قصور النصوص المتقدمة عن الواجب المعين.

و لعل الأولى أن يقال: إذا دلت الأدلة على الاجتزاء بتجديد النية فى نوع من أنواع الصوم، كصوم القضاء، و صوم النذر، و صوم الكفارة، و غيرها، فخصوصية التعيين أو عدمه ملغية عرفاً فى ذلك، لأن الاجتزاء بتجديد النية من من شئون ذات الصوم و حقيقته ارتكازاً، و التعيين و عدمه أمران خارجان عن حقيقته. فالنصوص فى المقام و إن اختلفت بالمستحب و الواجب غير المعين، كما سبق، إلا- أنه يفهم منها عرفاً العموم للواجب المعين إذا اتحد نوعاً مع غير المعين، أما إذا كان نوعاً برأسه- كصوم شهر رمضان و غيره مما سبق ذكره- فلا طريق لإلحاقه بغير المعين من نوع آخر.

و لا سيما مع إطلاق موثق عمار الوارد فى القضاء بنحو يشمل ما إذا تضيق، كما سبق.

هذا و لو تم إلحاق المعين بغير المعين فلا يفرق فى المعين بين كون عدم المبادرة لنيته عن عمد و كونه عن عذر من جهل أو نسيان أو نحوهما.

و دعوى: أن تعمد عدم المبادرة قد يكون مانعاً من صحه نية الصوم فى المعين، لما فيه من التمرد، فيصعب إلغاء خصوصيته عرفاً بعد فرض قصور النصوص عنه بدواً.

مدفوعة: بأنه بعد فهم عموم النصوص للمعين وسعة وقت النية فيه، فعدم المبادرة لنية لا يكون تمرداً، لتوقف التمرد و العصيان على فوت محل النية، كما لعله ظاهر.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٣

فنوى الصوم، أجزاءه. و إن كان ذلك بعد الزوال لم يجز. و فى المندوب يمتد وقتها إلى أن يبقى من النهار ما يمكن فيه تجديد النية (١).

(١) كما صرح به جماعة من القدماء، بل فى الانتصار و الغنية و السرائر دعوى الإجماع عليه. و يقتضيه- مضافاً إلى إطلاق صحيحى هشام بن سالم و محمد بن قيس و معتبر الجعفرىات المتقدمة، و إلى استفادته بالأولوية من نصوص التوسع فى الواجب لو بنى على العمل بها- موثق أبى بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم المتطوع تعرض له الحاجة. قال: هو بالخيار ما بينه و بين العصر، و إن مكث حتى العصر ثم بدا له أن يصوم و إن [فإن] لم يكن نوى ذلك فله أن يصوم ذلك اليوم إن شاء الله» (١). و صحيح هشام بن سالم عنه عليه السلام: «قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يدخل إلى أهله، فيقول: عندكم شىء؟ و إلا صمت، فإن كان عندهم شىء أتوه به، و إلا صام» (٢)، بناء على حملة على المستحب، لبعده أن يكون عليه عليه السلام صوم واجب لا يبادر له، و على أن المراد الدخول بعد صلاة الظهر، لأنه الوقت المعهود لدخول الرجل لداره لتناول الطعام بعد خروجه منها، و إلا كان بحكم المطلق.

و عن جماعة تحديده بالزوال كالواجب. و فى الشرائع أنه الأشهر، و فى المسالك أنه المشهور، و نسبة فى المدارك للأكثر، و يشهد له موثق ابن بكير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب، ثم ينام حتى يصبح، أ يصوم ذلك اليوم تطوعاً؟ فقال: أ ليس هو بالخيار ما بينه و نصف النهار» (٣). و مرسل دعائم الإسلام عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «من أصبح لا ينوى الصوم، ثم بدا له أن يتطوع، فله ذلك ما لم تزل الشمس. و كذلك إن أصبح صائماً متطوعاً فله أن يفطر ما لم تزل الشمس» (٤).

مضافا إلى إطلاق خبر ابن بكير عنه عليه السلام: «سئل عن رجل طلعت عليه الشمس و هو جنب، ثم أراد الصيام بعد ما اغتسل، و مضى ما مضى من النهار. قال: يصوم إن شاء.

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ١.
 (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٧.
 (٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.
 (٤) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٣ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٢.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٤

[مسألة ٨]: يجتزأ في شهر رمضان كله بنية واحدة قبل الشهر]

(مسألة ٨): يجتزأ في شهر رمضان كله بنية واحدة قبل الشهر (١) و في

و هو بالخيار إلى نصف النهار» (١).
 و يتعين الجمع بين الطائفتين بالحمل على اختلاف مراتب الفضل. و لا سيما مع عدم ظهور الموثق في تشريع التحديد بالزوال، بل في الإشارة للتحديد به المعهود، حيث لا يبعد كون التحديد المعهود هو التحديد بلحاظ الصوم التام، كما يناسبه ما تقدم في صحيح هشام بن سالم، و مع اشتمال المرسل على النهى عن الإفطار بعد الزوال المحمول على الفضل أيضا.
 (١) كما صرح بذلك جماعة، و نسبه في التذكرة لأصحابنا. و عن المنتهى نسبه إلى الأصحاب من غير نقل خلاف، و في الانتصار و الخلاف و الغنية و محكى المسائل الرسيه دعوى الإجماع عليه صريحا.
 و قد يستدل عليه تارة: بأن صوم الشهر كله عبادة واحدة.
 و أخرى: بقيام السيرة على الاجتزاء في صوم شهر رمضان بالبناء على صومه من أول الشهر، و الجرى على ذلك في جميع الأيام، من دون تعمد نية كل منها على استقلاله. بل لا إشكال ظاهرا في اجتزائهم بالصوم لمن نام قبل المغرب و استمر نومه لما بعد الفجر من اليوم الثانى.
 لكن يندفع الأول: أولا: بأن وحدة الخطاب بصوم الشهر فى الآيه الشريفه و غيرها لا ينافى انحلال الواجب و تعدده بعدد الأيام، بل هو من ضروريات الفقه، و لذا يمكن التفكيك بين الأيام فى الإفطار و الصيام. بل الأولى دعوى ذلك فى صوم الكفارة حيث يجب صوم مجموع أيامه بنحو الارتباطية، فلا يصح صوم البعض وحده كفارة، و إن صح ندبا.
 و ثانيا: بأن ذلك - لو تم - إنما يقتضى لزوم النية فى أول الشهر - بحيث لا يجتزأ بصوم بعض الشهر بدونها - لا الاجتزاء بها عن النية لكل يوم، لوضوح أن النية كما

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٥

...

تعتبر فى أول العبادة تعتبر فى أجزائها، و هى الأيام فى المقام.

ولهذا ونحوه تردد في الشرائع والنافع والقواعد. و مال في المعبر والمدارك لوجوب تحديد النية، و به صرح في التذكرة و المختلف و جامع المقاصد و عن غيرها، بل في الحدائق أنه المشهور بين المتأخرين.

و أما الثاني فهو لا يختص بصوم رمضان، بل يجري في كل صوم مستمر، واجبا كان كصوم الكفارة المبني على التتابع في الأداء، أو مستحبا كصوم شعبان.

فإن سيرتهم الارتكازية في الجميع على نهج واحد. و من ثم لا يتضح امتياز صوم شهر رمضان عن صوم غيره في ذلك. على أن المراد بذلك إن كان هو عدم لزوم استحضر النية في كل ليلة. فهو مبني على اعتبار الاستحضر في نية الصوم و غيره من العبادات، كى يتجه استثناء صوم رمضان، و التحقيق عدمه، و الاكتفاء بتحقيق الداعى و الجرى عليه ارتكازا من دون فرق بين الصوم و غيره، فضلا عن أفراد الصوم و أنواعه.

و إن كان هو عدم الإخلال بمثل النوم و نحوه لو طلع الفجر حينه، فلا يظن من أحد المنع منه فى بقیة أنواع الصوم لو سبقت النية. و إلا فالفرق فى وجوب النية بين حدوث الصوم و بقاءه بلا فارق، مع ضرورة عدم إخلال مثل النوم نهارا فى جميع أنواع الصوم.

و دعوى: أن مقتضى الأصل قرح مثل النوم مطلقا، لمنافاته للنية المعبرة فى العبادة، و يلزم الاقتصار فى الخروج عنه على المتيقن من الإجماع أو الضرورة، و هو النوم فى أثناء النهار فى جميع أنواع الصوم، و النوم فى أثناء الليل بعد النية كذلك، و النوم فى تمام الليل مع النية السابقة فى أول الشهر فى خصوص صوم رمضان دون غيره، للفرق بينهما بالإجماع.

مدفوعة: أولا: بعدم ظهور إجماع تعبدى يمكن الخروج به عن مقتضى القاعدة أو الأصل و لا سيما بعد ظهور الخلاف ممن سبق، و بعد تصريح المحقق فى المعبر بعدم العلم بالإجماع المدعى.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٦

غيره لا بد فى كل يوم من نية، فى ليلته إلى طلوع الفجر، أو إلى الزوال (١).

[مسألة ٩]: الناسى و الجاهل فى شهر رمضان إذا لم يستعملا المفطر و لم يفسدا صومهما برياء و نحوه

(مسألة ٩): الناسى و الجاهل فى شهر رمضان إذا لم يستعملا المفطر و لم يفسدا صومهما برياء و نحوه (٢)

و ثانيا: بأن مقتضى الإطلاق و الأصل عدم اعتبار النية رأسا، و لزومها هو الذى يحتاج إلى دليل، و قد دل الدليل على ذلك فى صوم شهر رمضان بنحو يقتضى مقارنة النية لأول النهار، و هو الظاهر فى غيره من أنواع الصوم- و لو لقاعدة الإلحاق، التى يأتى الكلام فيها فى المفطر السابع- كما تقدم فى المسألة السابقة. و حينئذ لا بد من حمل النية المذكورة- بضميمة ارتكازيات المتشعبة و سيرتهم- على الاجتزاء بالعزم السابق على الصوم لليوم الواحد أو الأيام المتعددة، و عدم قرح النوم و نحوه إذا كان مبني عليها، لا على الإعراض عن الصوم. فاللازم البناء على ذلك فى جميع أفراد الصوم و أنواعه بعد عدم وضوح المخرج عنه من إجماع تعبدى أو غيره.

و أما ما تضمن اشترط الصوم بتبیت النية «١». فهو- مع ضعفه كما تقدم فى أوائل الكلام فى المسألة السابقة- لا ينهض بتعيين كيفية النية، و لا ينافى الاجتزاء بالنية الارتكازية التى لا ينافيها النوم. بل لا يمكن البناء على حمله على خصوص النية التفصيلية التى ينافيها النوم. و لا- سيما و أن المتيقن منه صوم شهر رمضان، لأنه أظهر أفراد الصوم، فالاجتزاء فيه بالنية الارتكازية المذكورة ملزم بحمل النبوى عليها.

(١) بلا خلاف أجده فيه، بل فى الدروس الإجماع عليه. كذا فى الجواهر.

و يظهر الحال فيه مما تقدم من عدم وضوح إجماع تعبدى ينهض بالفرق، و أن اللازم اعتبار استمرار النية فى الكل، و الاكتفاء فيها بالنية الارتكازية الإجمالية، من دون أن ينافيها النوم و نحوه.

(٢) المفروض في محل الكلام عدم الصوم، وهو لا- يناسب فرض إبطاله بالرياء ونحوه. إلا أن يريد من إبطال الصوم بالرياء إبطال الإمساك به من دون نية

(١) مستدرك الوسائل ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم ونيته حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٧

يجزيهما تجديد النية قبل الزوال (١). من غير فرق بين نسيان الحكم و نسيان الموضوع و كذلك في الجهل.

الصوم. و حينئذ قد يوجه الإشكال المذكور بانصراف أدلة الاجتزاء بالنية قبل الزوال أو قصورها عما إذا وقع الإمساك بوجه محرم، لأنه إذا وقع بوجه مبعث امتنع التقرب به بعد ذلك. لكن التقرب عند تجديد النية لا- يكون به، لأنه أسبق منها، بل بالقصد للصوم المقارن للتقرب.

(١) فقد صرح جماعة ممن ذهب إلى وجوب مقارنة النية للفجر بجواز تجديدها للجاهل و الناسى، و لم يعرف الخلاف فيه، إلا ما حكاه في المختلف عن ابن أبي عقيل في الناسى، مع موافقته لهم في الجاهل.

و كيف كان فبعد أن سبق أن مقتضى القاعدة مقارنة النية للفجر، و أن ما دل على الاجتزاء بتجديدها في أثناء النهار لا يشمل الواجب المعين إذا كان نوعاً برأسه بحيث ليس فيه غير معين، كصوم شهر رمضان و غيره مما تقدم، فيقع الكلام في وجه الاجتزاء فيه بتجديد النية مع النسيان أو مطلق العذر. و قد يستدل على ذلك بوجوه..

الأول: حديث الرفع المشهور المتضمن رفع جملة من الأمور، منها الجهل و النسيان «١».

و فيه: أنه إنما يقتضى رفع المؤاخذه و الآثار الشرعية المبتنية على تحميل مسئولية الإنسان لعمله، كالحلد، و نفوذ العقد، و الإقرار، دون مثل بطلان العمل الذى هو أمر واقعى منتزع من عدم مطابقته لموضوع الأثر، و ما يترتب عليه من وجوب إعادة تحقيقاً للامتثال، أو القضاء تداركاً للفئات، من دون أن يكون من سنخ المؤاخذه أو تحميل الإنسان مسئولية عمله. و لذا يجبان مع الاضطرار و الإكراه و إن كانا مرفوعين أيضاً، كالجهل و النسيان في الحديث المذكور. و قد ذكرنا نظير ذلك بتفصيل عند الكلام في بيع الصبى و المكره من فصل شروط المتعاقدين من كتاب البيع.

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ١١ باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٨

...

الثانى: النصوص الدالة على تجديد نية الصوم إذا دخل المسافر بلده قبل الزوال «١». بل جعله في المدارك مستفاداً من ذلك بالفحوى و الأولوية. و كأنه بلحاظ أن السفر في بعض اليوم نقص في الصوم زائد على النقص الحاصل من ترك النية. و فيه أولاً: أن ذلك يبتنى على تجديد نية الصوم تبعاً لتجدد التكليف به من دون أن يكون بعض الصوم الواجب فاقداً للنية، و ما نحن فيه يبتنى على تجديدها تبعاً لتجدد تنجزه مع سبق التكليف به من الفجر، بحيث يكون بعض الصوم الواجب فاقداً للنية. و حمله على الأول قياس مع الفارق.

و ثانياً: أن تلك النصوص إنما دلت على وجوب الصوم و مشروعيته بدخول البلد قبل الزوال، من دون تحديد لوقت النية، و أنه هل يشترط إيقاعها عند الدخول في أول زمان وجوب الصوم، أو يجوز تأخيرها- مطلقاً، أو مع العذر- إلى الزوال أو إلى آخر النهار، بل

ذلك موكول إلى هذه المسألة، من دون دخل له بتلك المسألة.

الثالث: المرسل في بعض كتب أصحابنا، أقدمها فيما عثرنا عليه المعتبر: «روى أن ليلة الشك أصبح الناس، فجاء إعرابي شهد برؤية الهلال، فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مناديا ينادى: من لم يأكل فليصم، و من أكل فليمسك» «٢». و عن المنتهى: «و إذا جاز مع العذر و هو الجهل بالهلال جاز مع النسيان».

و فيه أولا: أنه ضعيف بالإرسال. و لا سيما بعد عدم العثور عليه في كتب الحديث للخاصة و العامة، و إنما ذكره بعض الفقهاء منا، كما ذكره السرخسى من العامة. قال: «و لنا حديث عكرمة عن ابن عباس (رضهما): أن الناس أصبحوا يوم الشك على عهد رسول الله (ص)، فقدم إعرابي، و شهد برؤية الهلال، فقال رسول الله (ص): أتشهد أن لا إله إلا الله، و إني رسول الله؟ فقال: نعم. فقال (ص): الله أكبر يكفى المسلمين أحدهم. فصام و أمر الناس بالصيام، و أمر مناديا، فنادى: ألا من كان أكل فلا يأكلن بقيه يومه، و من لم يأكل فليصم» «٣».

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب من يصح منه الصوم.

(٢) المعتبر ص: ٢٩٩.

(٣) المبسوط للسرخسى ج: ٣ ص: ٦٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٩

...

و ذكر نحوه في المبار كفورى «١».

لكن الحديث لم يرو بهذه التتمة في كتب الحديث للعامة، و إنما اقتصر في بعضها على الأمر بالصيام، و صرح في بعضها بالأمر بالصيام غدا، و فى آخر أن الأعرابي شهد ليلا. قال الزيلعى بعد ذكر الحديث بالتتمة المتقدمة: «قلت حديث غريب، و ذكره ابن الجوزى فى التحقيق. و قال: إن هذا حديث لا يعرف، و إنما المعروف أنه شهد عنده برؤية الهلال، فأمر أن ينادى فى الناس أن تصوموا غدا. و قد رواه الدارقطنى بلفظ صريح: أن إعرابيا ليلة شهر رمضان، فذكر الحديث «... ٢».

نعم ورد المضمون المذكور من طرق العامة فى صوم يوم عاشوراء. ففى حديث سلمة بن الأكوع قال: «أمر النبى (ص) رجلا من أسلم أن أذن فى الناس أن من كان أكل فليصم بقيه يومه، و من لم يكن أكل فليصم، فإن اليوم يوم عاشوراء» «٣».

و نحوه غيره. و هو الذى ذكره الشيخ فى الخلاف و ابن زهرة فى الغنية، مستدلين به على العامة، بضميمة أن يوم عاشوراء كان واجبا. لكنه - لو تم - لا مجال للتعدى عن مورده، لأن تأخير النداء به إلى أثناء النهار لا بد أن يكون لعدم تشريعه إلا فى ذلك الوقت. و التوسع فى النية مع تأخر التشريع لا يستلزم التوسع فيها مع سبق التشريع و عدم المبادرة للنية للجهل بالحكم أو الموضوع أو نسيانها.

هذا مع أنه لا مجال لاستدلالنا به لإثبات الحكم عندنا مع عدم ثبوته من طرفنا.

و دعوى: انجبار ضعف الحديث الأول الوارد فى يوم الشك بعمل الأصحاب.

ممنوعة جدا. فإن ذلك إنما يتجه فى الحديث الذى يرويه قدماء الأصحاب بطرقهم، و يثبتونه فى كتب الحديث التى كانت تعرف فتاواهم منها. دون مثل هذا الحديث مما لم يذكر إلا فى بعض كتب الاستدلال خصوصا مع ما عرفت من حاله.

و أما الإشكال فيه باشماله على الاكتفاء بخبر الواحد المجهول فى الهلال، و هو

(١) تحفة الأحوذى ج: ٣ ص: ٣٥٤.

(٢) نصب الرأية ج: ٢ ص: ٤٣٥.

(٣) صحيح البخارى ج: ٢ ص: ٧٠٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٠

...

مخالف للنص و الفتوى. فقد يندفع باحتمال النسخ فى المقام.

و ثانيا: أنه لا يتضمن التحديد بالزوال. كما أنه مختص بصوم شهر رمضان، دون بقية الصوم المعين، و بالجهل دون النسيان. اللهم إلا- أن يعمم لبقية الصوم المعين بالأولية، و للنسيان بإلغاء الخصوصية، و فهم العموم لكل عذر عرفا، كما ربما يرجع إليه ما تقدم عن المنتهى. و يكون الاستدلال به بلحاظ دلالة على العفو عن الإخلال بالنية فى الجملة، لأنه قد تضمن قضية فى واقعة لا إطلاق لها، و المتيقن منها قبل الزوال، و يكون المرجع فيما بعده القاعدة، المقتضية للبطلان كما تقدم. فتأمل. فالعمدة الوجه الأول من الإشكال.

و من ثم قال سيدنا المصنف قدس سره: «فالعمدة إذا الإجماع. و لا يقدح فيه خلاف العماني، حيث ألحق الناسى بالعامد فى البطلان. لكثرة تفرده فى مخالفة الأصحاب. مع عدم ثبوت خلافه فى المقام، كما قيل».

و الذى ينبغى أن يقال: شيوع الابتلاء بالمسألة فى الجهل بسبب عدم وضوح الهلال من الليل يناسب وضوح الحكم فيها بنحو يبعد معه خطأ الأصحاب فى الحكم بالإجزاء. غاية الأمر أنهم قد اضطربوا فى توجيه حكم المسألة، كما اضطربوا فى كثير من مباحث النية، و ذلك لا يمنع من الاطمئنان، بل القطع، بعدم خطئهم فيه.

غاية الأمر أن التحديد بالزوال يفقد الدليل المعتد به. إلا أنه مقتضى الأصل المتقدم، بعد كون المتيقن من الإجزاء ما قبله.

و أما النسيان فعدم شيوع الابتلاء به مانع من معرفة حكمه من السيرة.

و الظاهر أن بناء المشهور على الإجزاء معه يبتنى على إلحاقه بالجهل. و هو قد يتجه لو كان الدليل فى الجهل لفظيا، لدعوى إلغاء خصوصية الجهل فيه عرفا، و فهم العموم منه لمطلق العذر. أما حيث كان ليا لإلحاقه بالجهل يتوقف على القطع بالعموم. و هو لا يخلو عن إشكال.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤١

[مسألة ١٠]: إذا صام يوم الشك بنية شعبان ندبا أو قضاء أو نذرا أجزأ عن شهر رمضان إن كان

(مسألة ١٠): إذا صام يوم الشك بنية شعبان ندبا أو قضاء أو نذرا أجزأ عن شهر رمضان إن كان (١) و إذا تبين أنه من رمضان قبل الزوال أو بعده جدد النية (٢)،

(١) كما هو المعروف بينهم، و فى الجواهر: «بلا- خلاف أجده فيه، بل ربما ظهر من المصنف و الفاضل نفيه بين المسلمين. بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منهما مستفيض حد الاستفاضة إن لم يكن متواترا، كالنصوص».

لكن النصوص الواردة فى صوم يوم الشك و إجزائه عن صوم شهر رمضان و إن كانت كثيرة.

إلا أن ما تضمن إجزائه مع صومه بنية شعبان ليست بتلك الكثرة. و عمدتها موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام المتقدم فى المسألة الخامسة، و فيه: «إنما يصام يوم الشك من شعبان، و لا يصومه من شهر رمضان... و إنما ينوى من الليلة أنه يصوم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجزأ عنه بتفضل الله، و بما قد وسع على عباده، و لو لا ذلك لهلك الناس» (١). و خير الزهرى المتقدم

هناك أيضا ٢.

و ما أرسله الصدوق عن عبد الله بن سنان: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صام شعبان، فلما كان شهر رمضان أضمر يوما من شهر رمضان، فبان أنه من شعبان، لأنه وقع فيه الشك. فقال: يعيد ذلك اليوم. وإن أضمر من شعبان فبان أنه من رمضان فلا شيء عليه» ٣.

هذا وقد تقدم في المسألة الخامسة الكلام في إطلاق هذه النصوص أو اختصاصها بما إذا صامه تطوعا. فراجع. (٢) كما هو مقتضى إطلاق الأمر بالتجديد في المعتبر، والتصريح بعمومه لما بعد الزوال في الدروس. إذ لا مجال للبقاء على النية الأولى بعد ظهور خطئها، فلا بد من العدول بها إلى ما علم. وما دل على صوم يوم الشك من شعبان مختص بما إذا بقي

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٤، ٨، ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٢

و إن صامه نية رمضان بطل (٢) و إن صامه نية الأمر الواقعي المتوجه إليه

اليوم يوم الشك إلى الليل، دون ما إذا ظهر حاله.

كما أن قوله عليه السلام في موثق سماعة المتقدم: «و إنما ينوي من الليلة أنه يصوم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجزأ عنه...» ظاهر في العفو عن النية الأولى و إجزائه عن شهر رمضان حين وقوعه، و مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين ظهور الحال قبل انقضاء اليوم و بعده. و هو مقتضى إطلاق خبر الزهري و مرسل الصدوق.

بل إجزؤه عن شهر رمضان مع نيته بتمامه من شعبان يقتضى إجزائه عنه مع نية بعضه منه بالأولوية العرفية. و أما ما سبق من الإشكال أو المنع من تجديد النية قبل الزوال أو بعده فإنما هو مع عدم نية الصوم، لا مع نيته خطأ بنحو يعفى عنه، و يجزى عن النية المطلوبة. و منه يظهر ضعف ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من قصور النصوص عن صورة الانكشاف في الأثناء، و أن إلحاقها إنما كان بالإجماع أو بالأولوية، و المتيقن منهما صورة التجديد.

و أضعف منه ما في الجواهر من عدم وجوب تجديد النية للإطلاق. لما أشرنا إليه من أن موضوع الإطلاق يوم الشك، و قد خرج اليوم بانكشاف الحال عن ذلك.

مع أنه لا معنى للبقاء على النية الأولى بعد ظهور خطئها.

(٢) كما صرح به غير واحد، و نسبة في المدارك للمعظم، و في الجواهر أنه المشهور بين الأصحاب. و قد يستدل له بأنه تشريع محرم، فيكون منهيا عنه، فيمتنع التقرب به، و يبطل مع الالتفات لذلك. لكنه مختص بما إذا رجع إلى تشريع ثبوت رمضان شرعا ببعض الطرق غير الشرعية، كشهادة النساء، أما إذا رجع إلى البناء على تحقق رمضان خارجا من دون أن ينسب للشارع، فلا يكون تشريعا، ليحرم.

فالعمدة النصوص المتقدمة و غيرها مما تضمن النهي عن صومه نية شهر رمضان، فإنها ظاهرة في عدم مشروعية الصوم بالوجه المذكور، المستلزم لبطلانه.

و مثلها ما تضمن النهي عن صوم يوم الشك، كمتبرة قتيبة الأعشى: «قال أبو

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٣

...

عبد الله عليه السّلام: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم ستة أيام: العيدين، و أيام التشريق، و اليوم الذى يشك فيه من شهر رمضان» (١). حيث لا بد من حملها على صومه بنية شهر رمضان، جمعا مع النصوص الآمرة بصومه «٢»، بقرينة النصوص المفصلة.

مضافا إلى خصوص ما تضمن أن من صامه قضاؤه، كصحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: «فى الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان، قال: عليه قضاؤه و إن كان كذلك» (٣)، و صحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السّلام: «قال فى يوم الشك: من صامه قضاؤه و إن كان كذلك» ... ٤ فإنهما إن كانا مطلقين تعين حملهما على خصوص ما إذا صامه بنية رمضان بقرينة النصوص المفصلة. و إن كانا مختصين بصومه على أنه من شهر رمضان كانا نضا فى المطلوب. كما يناسبه قوله عليه السّلام فيهما: «و إن كان كذلك»، لظهور اسم الإشارة فى سبق فرض شهر رمضان.

بل هو صريح قوله فى ذيل الثانى: «يعنى: من صامه على أنه من شهر رمضان بغير رؤية قضاؤه، و إن كان يوما من شهر رمضان، لأن السنة جاءت فى صيامه على أنه من شعبان، و من خالفها كان عليه القضاء». نعم لا يبعد عدم كون ذلك من تمتة كلام الإمام عليه السّلام، بل من بعض الرواة، أو من الشيخ.

هذا و قد يستدل للإجزاء بموثق سماعه: «سألته عن اليوم الذى يشك فيه من شهر رمضان لا يدرى أ هو من شعبان أو من شهر رمضان، فصامه من شهر رمضان.

قال: هو يوم وفق له. لا قضاء عليه» (٥)، و صحيح معاوية بن وهب: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه من شهر رمضان، فيكون كذلك.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٢.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم و نيته.

(٣) ٤، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ١، ٥.

(٥) التهذيب ج: ٤ ص: ١٨١ باب: فضل صيام يوم الشك و الاحتياط لصيام شهر رمضان حديث:

٤، الاستبصار ج: ٢ ص: ٧٨ باب: صيام يوم الشك حديث: ٢. و قد أشار إليه محقق كتاب وسائل الشيعة ج: ٧ فى التعليق على الحديث السادس من باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم و نيته.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٤

...

فقال: هو شيء وفق له» (١)، بناء على أن قوله: «من شهر رمضان» متعلق بقوله: «يصوم».

و يندفع بأن الموثق و إن روى كذلك فى التهذيبيين المطبوعين حديثا، إلا أنه روى فى الكافى هكذا: «فصامه، فكان من شهر رمضان» (٢)، و هو أنسب بالجواب و بكلام الشيخ قدس سره فى التهذيبيين، حيث ساق الموثق شاهدا للتفصيل المشهور. و بكلام صاحب الوسائل حيث حكى رواية الكافى عن الكلينى و الشيخ (قدس سرهما) معا.

مضافا إلى ما أشتهر من أن الكافى أضبط. و لا أقل من التعارض، الموجب للتساقط، المانع من الاستدلال.

و أما الصحيح فكما يمكن أن يكون قوله فيه: «من شهر رمضان» متعلقا بقوله:

«يصوم» يمكن أن يكون متعلقا بقوله: «يشك». بل لعل الثانى أظهر، لأنه أقرب. و لا أقل من لزوم حمله عليه، جمعا مع بقية النصوص.

على أنه لو فرض ظهورهما في ذلك فلا مجال للخروج بهما عما سبق من النصوص الكثيرة المعول عليها عند الأصحاب. ومنه يظهر ضعف ما في الخلاف و عن العماني و الإسكافي من إجزائه عن شهر رمضان لو صادفه، قال في الخلاف: «دليلنا: ما قدمناه من إجماع الفرقة و أخبارهم على أن من صام يوم الشك أجزاءه عن شهر رمضان. و لم يفرقوا. و من قال من أصحابنا: لا يجزيه، تعلق بقوله: أمرنا بأن نصوم يوم الشك بنية أنه من شعبان، و نهينا أن نصومه من رمضان، و هذا صامه بنية رمضان، فوجب أن لا يجزيه، لأنه مرتكب للنهي، و ذلك يدل على فساد المنهى عنه». و التدافع في كلامه ظاهر. هذا و قد قال في المبسوط: «و صوم يوم الشك إن صامه بنية شعبان، ثم بان أنه من رمضان فقد أجزاءه عنه. و إن صامه بنية رمضان بخبر واحد أو بأماره أجزاءه أيضا، لأنه يوم من رمضان، فأما مع عدم ذلك فإنه لا يجزيه، لأنه منهي عن صومه على هذا

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٦.

(٢) الكافي ج: ٤ ص: ٨٢، ٨١ باب: اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان هو أو من شعبان حديث: ٢. وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٥

- إما الوجوبى أو الندبى - فالظاهر الصحة (١).

الوجه»، ... و ما ذكره في الصورة الثانية إنما يتجه إذا أوجب خبر الواحد أو الأماره العلم بدخول رمضان. أما إذا بقى الشك فهو داخل في النهى عن صوم يوم الشك بنية رمضان كالصورة الثالثة، إذ لا يثبت الهلال شرعا إلا بالبينه. (١) كما قد يستفاد ممن صرح بالإجزاء في الصورة الآتية. و هو مقتضى القاعدة، لما هو التحقيق من عدم اعتبار نية الوجه. مضافا إلى استفادته من إطلاق جملة من النصوص المتضمنة إجزاء صوم يوم الشك عن رمضان إن صادفه من دون تنبيه فيها على لزوم نية صومه من شعبان.

بل حملها على خصوص صورة صومه بالنية المذكورة لا يخلو عن تكلف بعد كون المتعارف صومه برجاء كونه من شهر رمضان. و لا سيما صحيح الكاهلى:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اليوم الذى يشك فيه من شعبان. قال: لأن أصوم يوما من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوما من شهر رمضان» (١).

و معتبر سماعة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صام أول يوم من شهر رمضان و هو شاك لا يدرى أ من شعبان أو من رمضان. فقال: هو يوم وفق له لا قضاء عليه» ٢.

و حديث بشير النبال عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألته عن صوم يوم الشك. فقال:

صمه فإن يك من شعبان كان تطوعا و إن يك من شهر رمضان فيوم وفق له» ٣ و غيرها.

و أما ما تضمن الأمر بصومه على أنه من شعبان، و النهى عن صومه على أنه من شهر رمضان ٤، و الحكم بالبطلان فى الثانى، و بالصحة فى الأول ٥. فهو إما محمول على الحصر الإضافى فى مقابل صومه على أنه من شهر رمضان، أو قاصر عن محل الكلام، لخروجه عن كلا الفرضين المذكورين فيه، فيرجع فيه للقاعدة التى عرفتها، و النصوص الأخر المشار إليها. فلاحظ.

(١) ١، ٢، ٣، ٤، ٥ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث:

١، ١١، ٣، ٤، ٨، ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٦

و إن صامه على أنه إن كان من شعبان كان ندبا، و إن كان من رمضان كان وجوبا للصحة وجه (١). و الأحوط القضاء فيهما.

هذا و الظاهر عدم التنافي بين محل الكلام و صومه على أنه من شعبان، إذ المراد بمحل الكلام هو النظر للواقع، و المراد بصومه على أنه من شعبان هو النظر للظاهر، لا أنه من شعبان واقعا، و من الظاهر عدم التنافي بينهما، بل رجوع أحدهما للآخر ثبوتا، و إمكان القصد لهما معا.

نعم يمكن انفكاك محل الكلام عن صومه على أنه من شعبان ظاهرا، بإغفال مقتضى الظاهر، فالكلام إنما يكون في خصوص هذا الفرض.

(١) كما في المبسوط و الخلاف و المختلف و الدروس و عن ابن أبي عقيل و غيرهم. و يظهر الوجه فيه مما تقدم في الفرض السابق، فإنهما من باب واحد.

و في النهاية و السرائر و الشرائع و التذكرة و المدارك، و عن سائر كتب الشيخ و أكثر المتأخرين، أنه لا يجزى. و عباراتهم بين ما هو نص فيه و ما يشمله بإطلاقه.

و قد استدل عليه تارة: بمبطلية التردد في النية، و أخرى: بظهور الأمر بصومه من شعبان في تعيين ذلك و عدم أجزاء غيره. و يظهر الجواب عنهما مما سبق.

نعم استدل عليه بعض مشايخنا قدس سره بأن مقتضى إطلاق ما تضمن النهي عن صومه من رمضان العموم لما إذا قصد رمضان رجاء و احتمالا، بل من البعيد حمله على خصوص صورة نية أنه من رمضان بنحو الجزم، لندرة حصول ذلك في يوم الشك.

لكنه كما ترى بعيد عن لسان النصوص المذكورة. كما لا يناسب النصوص الأخر التي تقدم الاستدلال بها للصحة. و أما ما ذكره من ندرة نية أنه من رمضان جزما في يوم الشك. فيندفع بأن من الممكن توهم توقف الأجزاء على الجزم بأنه من رمضان، للبناء على عدم أجزاء الفريضة إلا بنية امتثالها جزما، فلا يكون الاحتياط إلا بذلك، بل قال في التذكرة: «و قال أحمد: إن كانت السماء مصحية كره صومه. و إن كانت مغيمه و جب صومه، و يحكم بأنه من رمضان. و هو مروى عن ابن عمر...»

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٧

...

و حينئذ يمكن ورود هذه النصوص للردع عن ذلك.

بقي شيء، و هو أن المعروف من مذهب الأصحاب استحباب صوم يوم الشك، و هو المدعى عليه الإجماع صريحا في الانتصار و الخلاف و الغنية، و ظاهرا في محكي غيرها.

و النصوص به مستفيضة، تقدم بعضها. و هي مؤكدة لمقتضى القاعدة من استحباب صومه شرعا استصحابا لشعبان، و حسنه عقلا احتياطا لشهر رمضان، لأنه حيث كان يقع عنه إذا صادفه، كان مقتضى الاحتياط له صومه. و قد تقدم أن ما تضمن النهي عن صومه محمول على صومه بنية شهر رمضان، كما هو الظاهر من بعضها، و لا أقل من كونه مقتضى نصوص التفصيل المتقدمة.

نعم قد لا يناسب ذلك صحيح عبد الكريم بن عمرو: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني جعلت على نفسي أن أصوم حتى يقوم القائم. فقال: [صم. و] لا تصم في السفر، و لا في العيدين، و لا في أيام التشريق، و لا اليوم الذي يشك فيه» (١).

فإن النهي عن صومه تنفيذا لما جعله على نفسه لا يناسب مشروعية صومه في الجملة و لو بنية شعبان.

لكن لا مجال للخروج به عن النصوص الكثيرة المتقدمة. و لا سيما و في خبره الآخر: «حلفت في ما بيني و بين نفسي أن لا آكل طعاما

بنهار أبدا حتى يقوم قائم آل محمد. فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام. قال: فقلت له: رجل من شيعتكم جعل لله عليه أن لا يأكل طعاما بنهار أبدا حتى يقوم قائم آل محمد. قال: فصم إذا يا كرام. ولا تصم العيدين، ولا ثلاثة التشريق، ولا إذا كنت مسافرا ولا مريضا «... ٢». وهو وإن كان ضعيف السند، إلا أنه موجب لاحتمال التصحيح في الصحيح.

ولو غرض النظر عن ذلك تعين حملته على التقيّة، لوجود ذلك في أقوال العامة. وفي حديث محمد بن حكيم: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن اليوم الذي يشك فيه، فإن الناس

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب وجوب الصوم ونيته حديث: ٣.

(٢) الكافي: ج: ١: ص: ٥٣٤ باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم عليه السلام حديث: ١٩.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٨

...

يزعمون أن من صامه بمنزلة من أفطر في شهر رمضان. فقال: كذبوا إن كان من شهر رمضان فهو يوم وفق [وفقوا] له. وإن كان من غيره فهو بمنزلة ما مضى من الأيام «(١)».

وفي المختلف: «وقال ابن الجنيد: لا استحباب الابتداء بصيام يوم الشك، إلا إذا كان في السماء علة تمنع من الرؤية، استظهارا. وقال المفيد في الرسالة الغرية:

يكره صوم يوم الشك إذا لم يكن هناك عارض، وتيقن أول الشهر، وكان الجو سليما من العوارض وتفقد الهلال، ولم ير مع اجتهادهم في الطلب. ولا يكون هناك شك حينئذ. ويكره صومه حينئذ إلا لمن كان صائما قبل شعبان أو أياما تقدمته من شعبان. بذلك جاءت الآثار عن الأئمة عليهم السلام».

و كأنه يشير بذلك إلى صحيح معمر بن خلاد عن أبي الحسن عليه السلام قال: «كنت جالسا عنده آخر يوم من شعبان، ولم يكن هو صائما، فأتوه بمائدة. فقال: ادن. وكان ذلك بعد العصر. فقلت: جعلت فداك صمت اليوم. فقال لي: ولم؟ قلت: جاء عن أبي عبد الله عليه السلام في اليوم الذي يشك فيه أنه قال: يوم وفق له. قال: أليس تدرّون؟ إنما كان ذلك إذا كان لا يعلم أ هو من شعبان أم من شهر رمضان، فصام الرجل فكان من شهر رمضان، كان يوما وفق له. فأما وليس علة ولا شبهة فلا. فقلت: أفطر الآن؟ فقال: لا «... ٢».

وفي حديث الزهري عن الإمام زين العابدين عليه السلام: «و صوم يوم الشك أمرنا به ونهينا عنه. أمرنا به إن نصومه من صيام شعبان، ونهينا أن ينفرد الرجل بصيامه في اليوم الذي يشك فيه الناس. فقلت: جعلت فداك، فإن لم يكن صام من شعبان شيئا كيف يصنع؟ قال: ينوي ليلة الشك أنه صائم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجزأ عنه «... ٣».

لكن صحيح معمر صريح في مشروعية الصوم مع عدم العلة، ولذا نهاه عن الإفطار. غاية أنه لا يكون من صوم يوم الشك المستحب بعنوانه، والذي ورد أنه يوم وفق له، لعدم الشبهة. فهو راجع إلى نفي الموضوع. وحديث الزهري - مع

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم ونيته حديث: ٧، ١٢، ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٩

و إذا أصبح فيه ناويا للإفطار، فتبين أنه من رمضان قبل تناول المفطر، فإن كان قبل الزوال جدّد النية و اجترأ به (١)، وإن كان بعده أمسك وجوبا (٢).

و عليه قضاؤه (٣).

ضعفه - ظاهر بقريته تتمته في النهي عن أفراد صوم يوم الشك على أنه من شهر رمضان، لا مطلقا. فلاحظ.
(١) كما يظهر مما تقدم في المسألة التاسعة.

(٢) كما صرح به غير واحد، بل في الخلاف و جامع المقاصد الإجماع عليه، و في التذكرة أنه لم يخالف فيه إلا عطاء، و كذا أحمد في رواية و قريب منه عن المنتهى و الذكرى. و كفى بهذا الإجماع في مثل هذه المسألة العملية الشائعة الابتلاء دليلا مخرجا عن مقتضى الأصل.

مضافا إلى النصوص الواردة فيمن بطل صومه بتناول المفطر بعد الفجر من غير مراعاة «١»، أو مع خطأ المخبر ببقاء الليل «٢»، أو مع ظن كذب المخبر بدخول النهار «٣». و فيمن نام جنبا حتى أصبح «٤»، أو تعمد البقاء على الجنابة «٥». و غير ذلك. حيث يظهر منها أن بطلان الصوم و وجوب قضاؤه لا يرفع و وجوب الإمساك تأديبا.

و يؤيدها النبوي المرسل المتقدم في تحديد وقت النية في رمضان للجاهل و الناسى. هذا و الكلام في وجوب الكفارة بترك الإمساك يبتنى على الكلام في موضوع الكفارة و أنه مطلق استعمال المفطر، أو الإفطار. و يأتي إن شاء الله تعالى الكلام فيه في محله.

(٣) لعدم الدليل على أجزاء النية بعد الزوال، بل مقتضى أدلة شرح الصوم عدم إجزائه، كما يظهر مما تقدم في المسألة السابعة و التاسعة.

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٥، ٤٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك.

(٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك.

(٤) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك.

(٥) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٠

[مسألة ١١]: تجب استدامة النية إلى آخر النهار

(مسألة ١١): تجب استدامة النية إلى آخر النهار (١)، فإذا نوى القطع فعلا أو تردد بطل. و كذا إذا نوى القطع فيما يأتي (٢)، أو تردد فيه، أو نوى المفطر مع العلم بمفطريته. و إذا تردد للشك في صحة صومه فالظاهر

(١) و به صرح غير واحد لكون الصوم بتمامه أمرا قصديا عباديا، كما يظهر مما سبق في أوائل الكلام في المسألة السابعة، و لا يتحقق ذلك فيه إلا باستمرار النية في تمام النهار. غاية الأمر أنه تقدم الاكتفاء باستمرار النية ارتكازا بالنحو الذي لا يخل به الغفلة و النوم، و إنما يخل به العدول و التردد مع الالتفات. و هو المعبر عنه في كلام غير واحد بالنية الحكيمية.

لكن يظهر من غير واحد التردد في ذلك. و صرح في المبسوط و الخلاف بعدم فساد الصوم بنية تركه أو نية فعل المفطر في أثناء النهار إذا سبقت نية الصوم. و هو المحكى عن السيد المرتضى قدس سره مدعيا أنه مذهب جميع الفقهاء.

و قد يقرب ذلك بقياس الصوم على الصلاة، حيث لا تبطل بنية القطع أو القاطع ما لم يفعله. و بأن الأصحاب لم يذكروا ذلك في

مبطلات الصوم. لكن لم يثبت في ذلك إجماع تعبدى ينهض بالاستدلال، ولا سيما بعد ظهور الخلاف حتى من السيد المرتضى نفسه في أول الأمر، حيث اعترف بأنه كان يرى فساد الصوم بذلك، ثم عدل عنه.

كما لا مجال لقياس الصوم على الصلاة. لعدم نهوض القياس بالاستدلال، وللفرق بأن النية غير مقومة للصلاة، وإنما هي شرط فيها، والمتيقن شرطيتها لأجزائها، بحيث لا تجزى إذا وقعت لا عن نية، من دون دليل على اعتبار استمرار النية فيها، أما الصوم فهو متقوم بالنية في تمام النهار، وهي لا تجتمع مع نية القطع في أثنائه.

ومن يظهر أن ذكر الأصحاب لاعتبار النية في الصوم يغني عن ذكر نية القطع في مبطلاته، فلا يدل عدم ذكرهم لها على عدم مبطلتها للصوم عندهم.

(٢) لأن نيته لذلك لا تجتمع مع نيته للصوم المشروع، وهو الصوم في تمام النهار بنحو الارتباطية.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥١

الصحة (١)، هذا في الواجب المعين، أما الواجب غير المعين فلا يقدر شيء من ذلك فيه إذا رجع إلى نيته قبل الزوال (٢).

[مسألة (١٢): لا يصح العدول من صوم إلى صوم إذا فات وقت نية المعدول إليه]

(مسألة ١٢): لا يصح العدول من صوم إلى صوم إذا فات وقت نية المعدول إليه (٣)، وإلا صح (٤)،

(١) لرجوعه للجزم بالنية على تقدير صحة الصوم، فإذا فرض صحته فهو غير فاقد للنية.

(٢) لإطلاق ما دل على الاجتزاء بالنية المذكورة في الصوم المذكور لما إذا سبقت نيته ثم تردد فيه أو عدل عنه وما إذا لم تسبق،

كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «قلت له: رجل أراد أن يصوم ارتفاع النهار أ يصوم؟ قال: نعم» (١).

وحتى ما كان منصرفاً أو مختصاً بما إذا لم تسبق نية الصوم المعدول عنها أو المتردد بعدها، يفهم منه العموم بضميمة إلغاء الخصوصية عرفاً، لكون المرتكز أن العدول و التردد إنما يوجب إلغاء النية الأولى، فهي بحكم العدم، لا إنها مانعة من الصوم مع بقاء وقته، لاحتياج مانعيتها إلى عناية مغفول عنها. هذا وقد تقدم في المسألة السابعة أن الأمر لا يختص بغير المعين، بل يعم المعين بالعارض، بل حتى المعين بالأصل إذا كان من سنخه غير معين، كالصوم المنذور. فراجع.

(٣) أما بعد تمامية صوم اليوم فلأنه قد تعين لما نوى له و صار امتثالاً له مسقطاً لأمره، و تبدل الحال بالعدول يحتاج إلى دليل، و بدونه فالأصل عدمه.

و أما في أثناء صوم اليوم، فلأن انقلاب ما وقع من أجزاء الصوم على طبق النية اللاحقة أيضاً مخالف الأصل. بل هو خلاف ظاهر دليل

تحديد وقت نية المعدول إليه، فمثلاً- إذا نوى صوم الكفارة، و بعد الزوال أراد العدول إلى صوم القضاء كان ذلك مخالفاً لدليل

تحديد نية صوم القضاء بالزوال.

(٤) لأن العدول عما نواه أولاً موجب لفساده بتخلف النية، فهو كما لو لم ينوه،

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٢

على إشكال (١).

و حينئذ له تجديد النية للثاني مع بقاء وقتها.

(١) لاختصاص نصوص سعة النية بما إذا لم ينو الصوم، فإلحاق صورة ما إذا نوى صوما آخر غير ما نواه أخيرا يحتاج إلى دليل. اللهم إلا أن يدعى فهمه من النصوص المذكورة بإلغاء خصوصية موردها عرفا. ولذا لا إشكال ظاهرا في جواز العدول إذا لم يكن الصوم الأول مشروعاً، كما إذا كان عليه قضاء شهر رمضان، فنوى صوما مستحبا عمداً أو غفلةً، ثم عدل لصوم القضاء قبل الزوال، مع أنه يشترك مع محل الكلام في الخروج عن مورد النصوص. و ما ذلك إلا لفهم العموم من النصوص، و أنه بعد بقاء وقت النية للصوم المعدول إليه لا تمنع منه نية الصوم المعدول عنه، لبطلانه بالعدول و عدم ترتب الأثر عليه. فتأمل.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٣

[الفصل الثاني في المفطرات]

إشارة

الفصل الثاني في المفطرات

[و هي أمور..]

إشارة

و هي أمور..

[الأول و الثاني: الأكل و الشرب]

الأول و الثاني: الأكل و الشرب (١) مطلقاً، و لو كانا قليلين (٢)، أو

(١) قطعاً، بل هو من الضروريات الفقهية و الدينية. و يشهد به - مضافاً إلى ذلك - الكتاب المجيد و السنة الشريفة التي تزيد على التواتر بمراتب.

(٢) بلا خلاف ظاهر. لإطلاق الأدلة. و لا سيما ما تضمن وجوب الإعادة على من تمضمض فدخل الماء حلقه «١». و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الصائم هل يصح له أن يصب في أذنه الدهن؟ قال: إذا لم يدخل حلقه فلا بأس» «٢».

لغلبة قلة ما يدخل في الحلق في الموردين.

و قد أضاف إلى ذلك بعض مشايخنا قدس سره ما تضمن النهي عن مصّ الخاتم و النواة، و ذوق الطعام و نحو ذلك من الموارد الكثيرة التي يظهر منها بوضوح عدم الفرق بين القليل و الكثير.

لكن لم نعثر على النهي عن مصّ الخاتم، بل صرح في غير واحد من النصوص بجوازه «٣».

نعم ورد النهي عن مصّ النواة ٤. إلا أنه لا بدّ من حمله على الكراهة، بعد عدم استلزامه دخول شيء منها مهما قلّ إلى الجوف، و عدم ظهور القائل بمفطريته تعبدًا لا

- (١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.
 (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٥.
 (٣) ٣، ٤ راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٤
 غير معتادين (١)

من جهة صدق الأكل عليه.

و مثله صحيح سعيد الأعرج: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم أ يذوق الشيء و لا يبلعه؟ قال: لا» (١). و لا سيما مع النصوص الكثيرة المصرحة بجواز ذوق الطعام و المرق «٢» و مضغ الطعام للصبي و الطير «٣». حيث لا بد مع ذلك من حمل الصحيح على الكراهة مطلقاً، أو إذا وجد طعم ما يذوقه في حلقه لصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: «سألته عن الصائم يذوق الطعام و الشراب يجد طعمه في حلقه. قال: لا- يفعل. قلت: فإن فعل فما عليه؟ قال: لا شيء عليه و لا يعود» (٤). بعد صعوبة حمل نصوص الترخيص على إطلاق الكراهة.

هذا مضافاً إلى خروج ذلك كله عن محل الكلام، لعدم صدق الأكل في الموارد المذكورة حتى للقليل، فلو فرض مفطريتها فهي تعبدية لا بملاك الأكل و الشرب.

و دعوى: أن الاستدلال بها ليس بلحاظ مضمونها، بل بلحاظ ظهور السؤال فيها في مفروغية السائل عن مفطرية الطعام و الشراب القليل، و أن الوجه في السؤال عدم الوصول للجوف.

ممنوعة: لإمكان ابتناء السؤال على احتمال مفطريتها في قبال الأكل و الشرب، كالسؤال عن شم الطيب، و لبس الثوب المبلول و غيرها مما هو كثير جداً «٥».

(١) أما عدم الاعتياد من حيثية نوع المطعوم و المشروب، كالتراب و النفط، فالعموم معه هو المعروف من مذهب الأصحاب، المدعى عليه الإجماع في الخلاف و الغنية و السرائر و ظاهر التذكرة و محكى المنتهى. بل في الناصريات و المختلف

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.

(٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٥.

(٥) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣، ٧، ٢٤، ٢٥، ٢٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك و غيرها.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٥

...

و التذكرة الإجماع عليه من المسلمين، عدا أبي طلحة و الحسن بن صالح. و يقتضيه إطلاق الآية الشريفه و نحوها مما تضمن عنوان الأكل و الشرب.

لكن قال في المختلف: «و قال السيد المرتضى: الأشبه أنه ينقض الصوم و لا يبطله. و اختاره ابن الجنيدي. و نقل السيد عن بعض أصحابنا أنه يوجب القضاء خاصة».

وقد يستدل لعدم مفطريته بصحيح محمد بن مسلم: «سمعت أبا جعفر عليه السّلام يقول: لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث [أربع] خصال: الطعام والشراب، والنساء، والارتماس في الماء» (١). بتقريب أن الطعام والشراب لما كانا صفة مشبهة دالة على الثبوت فلا بد في صدقهما على المطعوم والمشروب من كونه معدا للأكل والشرب، ليكون له نحو من الثبوت، لا مجرد وقوعهما عليه الذي هو حدث لا ثبوت له.

و يناسبه موثق مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السّلام عن آبائه عليه السّلام: «أن عليا عليه السّلام سئل عن الذباب يدخل في حلق الصائم. قال: ليس عليه قضاء، لأنه ليس بطعام» (٢). و صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام: «في الصائم يكتحل. قال: لا بأس به. ليس بطعام ولا شراب» (٣). و معتبر ابن أبي يعفور: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الكحل للصائم، فقال: لا بأس به، إنه ليس بطعام يؤكل» (٤).

و أما حمل الطعام في هذه النصوص على المصدر، لأنه أحد معنييه لغه - كما يظهر من لسان العرب والقاموس وغيرهما - فيكون بمعنى الأكل.

ففيه: أنه لو تم كون ذلك أحد معنييه لغه إلا - أن الظاهر منه الشائع استعماله فيه عرفا هو المطعوم، وهو المناسب لسوقه في مساق الشراب في صحيح محمد بن مسلم، و لظهور رجوع الضمير في موثق سماعه للذباب، المصرح به في السؤال، لا للدخول في الحلق المستفاد تبعا منه. بل هو صريح معتبر ابن أبي يعفور، كما لا يخفى.

و فيه: أن الطعام عرفا ليس كل مطعوم، بل ما يقابل الإدام، وهو الذي يجب

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.

(٣) ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٦

...

دفعه في الفدية والكفارة، و لا يصدق على مثل البقل والفاكهة والملح وغيرها، و حيث لا إشكال في عدم اختصاص المفطرية به، تعين حمل صحيح محمد بن مسلم الأول على إلغاء خصوصية الطعام والشراب والإشارة إلى مطلق المأكل والمشروب اللذين يتقوم الصوم عرفا بتركهما، و تضمنته الآية الشريفة و بقية النصوص، و حينئذ لا ينهض بتقيدها، و لا بالخروج عن المعنى العرفي للصوم. كما أنه لا مجال للجمود على التعليل في حديثي الكحل المتقدمين، ضرورة عدم مفطرية الاحتال بالطعام والشراب، كالدقيق و العسل وغيرهما، فلا بد من إرجاع التعليل المذكور إلى التعليل بأن الاحتال ليس أكلا للطعام، و لا هو شربا للشراب، نظير قوله تعالى: **وَلَا يَحْضُّ عَلَيْهِمْ طَعَامُ الْمَسْكِينِ*** (١). و قوله سبحانه: **وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَيْهِ طَعَامُ الْمَسْكِينِ** (٢). حيث يراد بها الحضض على إطعام المسكين للطعام.

و مثلهما في ذلك موثق سماعه، لأن الدخول في الحلق من غير اختيار لا يكون مفطرا حتى لو كان الداخل طعاما، و ذلك مناسب لحمل التعليل فيه على التعليل بعدم صدق الأكل للطعام. و إن لم يخل عن تكلف.

هذا و لو لم يتم ما ذكرناه في هذه النصوص فلا مجال للخروج بها عن الإجماع المتقدم، المطابق للمرتكزات التشريعية، حيث لا مجال للخطأ فيهما في مثل هذا الحكم العملي الذي يشيع الابتلاء به، لكثرة الأمور التي يمكن التغذي بها، و يرتفع بها جهد الجوع و العطش، من دون أن يتعارف أكلها و شربها، فلو لم يكن أكلها و شربها مبطلا للصوم لظهر ذلك و شاع، و لم يخف على الأصحاب و

المتشعبة، و لكثير السؤال عن الفروع المناسبة لذلك، لأن تعارف الأكل و الشرب ذو مراتب، فقد يخفى تحديد المرتبة التي عليها مدار المنع، كما قد يخفى حال بعض الصغريات، بنحو يحتاج معه للسؤال.
كما لعله ظاهر.

نعم حيث كان المقوم للصوم عرفا و شرعا هو ترك الأكل و الشرب، فلا بد

(١) سورة الحاقة الآية: ٣٤. سورة الماعون الآية: ٣.

(٢) سورة الفجر الآية: ١٨.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الصوم، در يك جلد، دار الهلال، قم - ايران، اول، ١٤٢٥ هـ ق مصباح المنهاج - كتاب الصوم؛ ص: ٥٧
مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٧

[الثالث: الجماع]

الثالث: الجماع (١) قبلا- و دبرا فاعلا و مفعولا به حيا و ميتا، حتى البهيمة على الأحوط وجوبا، و لو شك في الدخول أو بلوغ مقدار الحشفة

في المفطرية من صدق أحدهما، و لا- يكفي مجرد الابتلاع من دون ذلك. و من ثم يشكل الإفطار بمثل ابتلاع المعادن الصلبة و الحصى و الخرز الكبيرة غير القابلة للتحلل، بل يكون الجوف ظرفا لها لا غير، من دون أن يصدق الأكل بابتلاعها عرفا. و لعل ذلك هو مراد السيد المرتضى قدس سرّه حيث نسب له في السرائر عدم مفطرية بلع ما لا يؤكل، كالحصى و غيره.
و أما عدم الاعتياد من حيثية طريق الأكل و الشرب- كإدخال شيء للجوف من طريق الأنف- فالظاهر عدم الخلاف في العموم بالإضافة إليه، كما يظهر مما ذكره من تقييد عدم المفطرية بإدخال الدواء في الأنف و الأذن بما إذا لم يدخل الجوف. و يأتي في المفطر التاسع الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(١) إجماعا، بل ضرورة. و يشهد به الكتاب المجيد و السنة الشريفة المتواترة.

نعم الظاهر أن المعيار على الجنابة، كما يظهر من صحيح أبي سعيد القمات: «أنه سئل أبو عبد الله عليه السلام عن من أجنب في شهر رمضان في أول الليل، فنام حتى أصبح.

قال: لا شيء عليه. و ذلك أن جنابته كانت في وقت حلال» (١). لظهوره في قدح الجنابة في النهار، لأنها في وقت حرام.

و صحيح يونس في حديث قال: «في المسافر يدخل أهله و هو جنب قبل الزوال، و لم يكن أكل، فعليه أن يتم صومه، و لا قضاء عليه. يعني إذا كانت جنابته من احتلام» (٢). حيث تدل على قادية الجنابة من غير الاحتلام.

و خبر عمر بن يزيد: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لأي علة لا يفطر الاحتلام الصائم، و النكاح يفطر الصائم؟ قال: لأن النكاح فعله، و الاحتلام مفعول به» (٣).

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٥.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٨

لم يبطل صومه (١)، كما أنه لا يبطل إذا قصد التفخيذ مثلا فدخل في أحد الفرجين (٢).

[الرابع: الكذب على الله أو على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم]

إشارة

الرابع: الكذب على الله أو على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم (٣) أو على

لظهوره في المفروغية عن أن القادح في الصوم هو القدر المشترك بين الاحتلام والنكاح، و أن عدم مفطرية الاحتلام لخروجه عن الاختيار.

مضافا إلى ما يأتي في الاستمنا، و في تعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر.

فإن المناسبات الارتكازية قاضية بأن المفطر هو أمر واحد و هو القدر المشترك بين الجماع و إنزال المنى و البقاء على الجنابة، و هو تعمد صيرورة كون الإنسان جنبا في النهار، و ليست المفطرات أمورا ثلاثة لا جامع بينها.

و يترتب على ذلك أن مفطرية الأمور المذكورة في المتن تبتنى على سببها للجنابة، التي تقدم الكلام فيها عند الكلام في أسباب الجنابة من كتاب الطهارة، فلو لم تكن سببا لها لم تكن مفطرة. و هو الظاهر من بعض نصوص تلك المسألة المتقدمة هناك، فراجع.

(١) لاستصحاب عدم حصول سبب الجنابة، و عدم حصول المفطر.

(٢) لما يأتي في آخر هذا الفصل من توقف مفطرية المفطرات المذكورة على قصد إليها و تعمد الإتيان بها.

(٣) كما في المقنع و الهداية - حاكيا له فيها عن والده - و المقنعة و الانتصار و النهاية و المبسوط و الخلاف و الغنية و عن غيرها. و نسبه في الخلاف للأكثر، و في الدروس للمشهور. و في الانتصار و الغنية دعوى الإجماع عليه.

و يقتضيه موثق سماعة: «سألته عن رجل كذب في رمضان. قال: قد أفطر، و عليه قضاؤه. فقلت: فما كذبتة؟ قال: يكذب على الله و على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم» (١). و موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن الكذب على الله و على رسوله و على الأئمة عليه السلام

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٩

...

يفطر الصائم» (١). و موثقه الآخر: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن الكذبة لتفطر الصائم. قلت: و أينا لا يكون ذلك منه؟ قال: ليس حيث ذهبت، إنما ذلك الكذب على الله، و على رسوله، و على الأئمة (صلوات الله عليهم)» (٢). و قريب منه أو عينه موثقه الثالث، إلا أن فيه: «الكذبة تنقض الوضوء و تفطر الصائم» (٣).

و عن العماني و المرتضى في الجمل عدم الإفطار به. و قد يظهر من الكليني حيث ذكر موثق أبي بصير في باب آداب الصائم. و قواه

في السرائر و الشرائع و المختلف و غيرها، و في الجواهر أنه إليه صار أكثر المتأخرين إن لم يكن جميعهم. للحصر المستفاد من صحيح محمد بن مسلم المتقدم: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث [أربع] خصال: الطعام و الشراب، و النساء، و الارتماس في الماء» «٤». و لضعف النصوص سندا، لعدم اشتمالها على الصحيح، و دلالة، لاشتمالها على نقض الوضوء، حيث يلزم لأجل ذلك حملها على نفى الكمال، كما ورد في كثير من آداب الصوم.

لكن الحصر لا يزيد على العموم القابل للتخصيص، الذي ثبت في غير واحد من المباحث، كالبقاء على الجنب، و الاحتقان بالمائع، فضلا عن مثل الكذب المذكور، الذي هو من أعظم المحرمات.

كما لا مجال لضعف النصوص سندا بعد ما هو التحقيق من عموم الحجية للموثق، و عدم اختصاصها بالصحيح، كما أوضحناه في الأصول.

و أما اشتمالها على نقض الوضوء فعدم العمل عليه، و حمله على نفى الكمال

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٤.

(٢) الكافي ج: ٢ ص: ٣٤٠ باب: الكذب حديث: ٩. معاني الأخبار: ص: ١٦١.

(٣) الكافي ج: ٤ ص: ٨٩ باب: آداب الصائم حديث: ١٠. التهذيب ج: ٤ ص: ٢٠٣ باب ما يفسد الصيام و يخل بشرائط فرضه و ينقض الصيام حديث: ٢. راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢. تجد الموثقين معا باختلاف طرقهما و ألسنتهما. و غيرها.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٦٠

...

لا يستلزم حمل الإفطار عليه. لعدم التعويل على قرينه السياق في مثل ذلك مما ثبت الخروج عن الظاهر فيه بقرينه خارجية. و لا سيما بعد تعدد الجملة و اختلاف المادة.

على أنه لم يرد ذلك إلا في موثق أبي بصير الثاني على إحدى روايته، و غاية ذلك رفع اليد عنه لاختلاف روايته، دون موثقه الأول، فضلا عن حديث سماعه، غير المتضمنين للحكم بنقض الوضوء.

نعم لا مجال لذلك فيما عن نوادر أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: من كذب على الله و على رسوله و هو صائم نقض صومه و وضوءه إذا تعمد» «١». لاتحاد المادة و الجملة و الرواية فيه. فينحصر الجواب عنه بما تقدم من عدم التعويل في ذلك على قرينه السياق. مضافا إلى ضعفه بالإرسال، إذ لو ثبت كتاب النوادر بالتواتر أو بطريق معتبر إلا أن أحمد بن محمد بن عيسى لا يروى عن أبي بصير بلا واسطة.

و من هنا لا مخرج عن ظهور النصوص في نقض الصوم حقيقة. و لا سيما و أن القدح في كمال الصوم لا يختص بالكذب المذكور، بل يعم ارتكازا مطلق الكذب، كسائر المحرمات التي ورد قدحها في الصوم، فتخصيص الحكم بالكذب الخاص مناسب لكون المراد به المفطرية الحقيقية. و هو المناسب لظهور مفروغية سماعه عن عدم العموم حتى سأل عن تعيين الكذب المراد بالحديث. و كذا قول أبي بصير: «و أينا لا يكون ذلك منه؟!» لظهوره في ضيقه من العموم بنحو لا يناسب فهمه القدح في الكمال لا غير. و على ذلك يتعين البناء على المفطرية الحقيقية.

هذا و في موثق سماعه الآخر: «سألته عن رجل كذب في شهر رمضان. فقال:

قد أفطر، و عليه قضاؤه، و هو صائم، يقضى صومه و وضوءه إذا تعمد» ٢. و ربما يجعل قوله فيه: «و هو صائم» قرينة على حمل الحكم فيه بالإفطار و القضاء على نقض الكمال، و حينئذ يتعين تحكيمه على بقية النصوص، و حملها لأجله على نفى الكمال. و هو الذى جنح له سيدنا المصنف قدس سره.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٧، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٦١

أحد الأئمة عليهم السلام (١) على الأحوط وجوبا، بل الأحوط وجوبا إلحاق

و فيه أولا: أن النظر فى مجموع الحديث يشهد باضطراب متنه، لما فيه من جمع الإفطار و القضاء مع الصوم، و من تكرار الحكم بالقضاء، و الأمر بإعادة الوضوء من دون إشعار فيه بفرض كونه متوضئا. و لا يتضح توجيهه بنحو يقتضى حمله على معنى ظاهر فيه عرفا، ليكون حجة فيه.

و ثانيا: أن الحديث وارد فى مطلق الكذب، و نقضه لكمال الصوم من دون أن يبطله لا يستلزم ذلك فى الكذب على الله و رسوله و الأئمة (صلوات الله عليهم) الذى هو محل الكلام، ليتعين تحكيمه على بقية نصوص المسألة. و حمله على خصوص الكذب المذكور تكلف بعيد عن ظاهر الإطلاق جدا.

نعم استظهر بعض مشايخنا قدس سره اتحاد موثق سماعة هذا مع موثقه الأول، و أن الاختلاف بينهما نتيجة النقل بالمعنى، لاستبعاد تعدد السؤال و اختلاف الجواب، تارة بالإطلاق، و أخرى بالزيادة الشارحة للمراد من الكذب، مع وحدة المسئول عليه السلام و السائل و الراوى عنه، و هو عثمان بن عيسى.

لكن لا طريق لإحراز وحدة المسئول مع الإضمار فى الموثقين، و كون سماعة من أصحاب الإمامين الصادق و الكاظم عليه السلام معا. مع أنه لو تم ما ذكره فهو راجع إلى تحريف الثانى بإسقاط تنمة الحديث المغيرة للمعنى، زائدا على ما سبق من الاضطراب فيه، و ذلك موجب للريب فيه بنحو يقصر عن الحجية، فلا مجال للخروج به عن ظهور الأول فى المفطرية الحقيقية. فضلا عن ظهور بقية نصوص المسألة فى ذلك. و من ثم لا مخرج عما سبق من البناء على المفطرية الحقيقية.

(١) كما ذكره أكثر من سبق، بل لم أعثر على من اقتصر على الله تعالى و رسوله صلى الله عليه و آله و سلم عدا المرتضى فى الانتصار. و يظهر من كلام غير واحد سوق كلامه فى مساق كلام غيره.

و كيف كان فهو المتعين بعد احتمال غير واحد من النصوص عليه، و لا ينافيه عدم ذكره فى موثق سماعة، و ما عن نوادر أحمد بن محمد بن عيسى المتقدمين. و لا سيما

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٦٢

الأنبياء و الأوصياء عليه السلام بهم (١)، من غير فرق أن يكون فى أمر دينى

مع إمكان إرجاعه للكذب على النبى صلى الله عليه و آله و سلم حقيقة أو تنزيلا.

(١) قال فى الجواهر: «فالأولى إلحاق الزهراء و باقى الأنبياء و الأوصياء عليه السلام بهم، لرجوع الكذب عليهم إلى الكذب على الله». لكنه غير ظاهر، بل لا يناسب جعل الكذب على النبى صلى الله عليه و آله و سلم فى قبال الكذب على الله تعالى فى النصوص و الفتاوى المتقدمة.

نعم يتجه ذلك لو قصد بنسبة الفتوى لأحدهم نسبتها لله تعالى، بلحاظ رجوع حكمهم عليه السلام لحكمه سبحانه، من باب الإخبار

عن اللازم بالإخبار عن الملزوم. أما مجرد التلازم الواقعي بين حكمهم عليه السلام و حكمه تعالى فهو لا يكفي في صدق الكذب عليه جل شأنه، من دون أن يساق الكلام لبيان و الحكاية عنه، الذي هو المعيار في صدق الإخبار عن الشيء الموضوع للصدق و الكذب فيه.

و أظهر من ذلك الكذب في غير الأحكام الشرعية، كالإخبار بأنه ضرب فلانا أو لعنه أو فعل كذا أو غير ذلك مما لا يتعلق بالتشريع. فلا بد في العموم لهم في ذلك إما من حمل الرسول و الأئمة في النصوص على الجنس، أو فهم العموم منها بضميمة إلغاء الخصوصية عرفاً، أو التعدي لهم بتنقيح المناط.

لكن لا مجال للأول، لتوقف الحمل على الجنس على عدم وجود معهود ذهني ينصرف إليه الكلام، كما في المقام. و لا سيما مع عدم معهودية التعبير عن أوصياء الأنبياء السابقين بالأئمة، بل هو يختص في عرف أهل البيت عليه السلام بالأئمة منهم (صلوات الله عليهم)، و ذلك يؤكد كون المراد بالرسول هو نبي الإسلام صلى الله عليه و آله و سلم، و إلا كان المناسب التعبير بصيغة الجمع، كما في الأئمة عليه السلام.

و الأخيران في غاية المنع، لإمكان خصوصيتهم صلوات الله عليهم في مثل هذا الحكم التشريفي الثابت في شريعتنا الذين هم حملتها، دون من سبقهم من حملة الشرائع السابقة. و لا سيما مع قرب كونهم صلوات الله عليهم أفضل ممن سبقهم، و إن عظم شأن أولئك.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٦٣

أو دنيوى (١).

(١) كما عن المنتهى و التحرير لو قيل بالمفطرية. و يقتضيه الإطلاق. و عن كاشف الغطاء الاختصاص بنسبة الأحكام الشرعية، دون الأمور العادية و الطبيعية.

و كأنه لدعوى الانصراف لذلك. لكنه ممنوع.

نعم قد يدعى أن ظاهر تعدية الكذب لهم ب (على) تضمنه تحميل شيء عليهم، إما باقتضائه نحو من النقص فيهم، كنسبة الذنب أو مخالفة الأولى لهم كذبا، أو بنقل تعهدهم بمضمون خبري أو إنشائي، دون ما لا يتضمن ذلك، كالإخبار عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم بأنه ولد في ليلة مطرة، أو صيفا، أو نحو ذلك، فضلا عما إذا تضمن مدحا لهم و رفعا لشأنهم.

اللهم إلا- أن يقال: التعدية ب (على) و إن تضمنت معنى التحميل، إلا- أن التحميل ليس بلحاظ الأمر المكذوب، بل بلحاظ نفس الكذب، لما فيه من التضليل و الإبهام و التعمية قال تعالى: **ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ** * أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَيَّ أَنْفُسِهِمْ وَ ضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ «١». مع وضوح أن نفي الشرك عن أنفسهم ليس نقصا عليها، بل هو تنزيه لها.

و لذا لا إشكال في صدق الكذب على الله تعالى عرفا بنسبة فعل ما لم يفعله له و إن لم يكن فعله له نقصا فيه جل شأنه، كما لو قيل: أنزل الله تعالى هذا اليوم المطر، أو خلق حيوانا يمشى على خمسة أرجل أو نحو ذلك. و من ثم يشكل التخصيص المذكور، بل هو مخالف للإطلاق.

نعم المضمون الواحد قد يتعلق بأكثر من طرف واحد، و لا يكون خبرا عن أحد الأطراف- صدقا أو كذبا- إلا بقصد بيان حاله من ذكر المضمون المذكور.

مثلا كون الليلة التي ولد فيها النبي صلى الله عليه و آله و سلم مطرة قد يكون بيانه بداعي بيان حال النبي صلى الله عليه و آله و سلم و أنه قد ولد حال المطر، و قد يكون بيانه بداعي بيان حال تلك الليلة و أن المطر قد نزل فيها. و على الأول يكون إخبارا عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و على الثاني

(١) سورة الأنعام الآية: ٢٣-٢٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٦٤

و إذا قصد الصدق فكان كذبا فلا بأس (١)، و إن قصد الكذب فكان صدقا كان من قصد المفطر (٢)، و قد تقدم البطلان به مع العلم بمفطرته.

يكون إخبارا عن حال الليلة دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلا يكون كذبا عليه لو كان كذبا.

كما أن التشابه بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم و جعفر بن أبي طالب رضى الله عنه مثلا- يساق (تارة): لبيان صورة جعفر (و أخرى): لبيان صورة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (و ثالثة): لبيان النسبة بينهما. و على الأول يكون إخبارا عن جعفر لا غير، و على الثانى يكون إخبارا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. و على الثالث يكون إخبارا عنهما معا. و المعيار فى تحديد ذلك ثبوتاً على قصد المتكلم، و إثباتاً على ظاهر الكلام و هيئته.

(١) لما يأتى من اعتبار العمد فى مفطرية المفطرات المذكورة. بل لا يبعد تصور إطلاق أدلة مفطرية الكذب فى المقام عن ذلك، إما لتقوم الكذب بقصد بيان خلاف الواقع، أو لانصرافه لذلك، و لذا كان من صفات الدم ارتكازا، كالخيانة، و لو كان المراد به مطلق بيان خلاف الواقع و لو خطأ لم يكن كذلك. و يتأكد ذلك فى المقام.

لسوق الحكم بالمفطرية فى مساق التشديد فى التنفير و تأكيده. و هو يناسب قصوره عن صورة تعمد الصدق.

(٢) يعنى: من دون أن يتحقق، و يكون إبطاله للصوم للإخلال بالنية، لا لفعل المفطر. لكن من القريب صدق المفطر به، و أن المراد بالكذب فى المقام تعمد الإخبار على خلاف الواقع، بل تعمد الإخبار بما لم يعلم ثبوته فى الواقع و إن شك المخبر فى ذلك، لما أشرنا إليه آنفا من ورود موردهم و التنفير، المناسب لإرادة ذلك فى المقام، و لذا يصدق فى عرف المسلمين الكذب على الله و رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك، و ينسب فاعله للكذب عليهما جزما، لا مراعى بعدم تحقق ما أخبر به واقعا، الذى كثيرا ما يتعذر الاطلاع عليه.

و بعبارة أخرى: لو تم أن المعيار فى الكذب لغة على مخالفة الواقع، إلا أن المنصرف من أدلة التحريم و من خصوص نصوص المقام هو الإخبار من دون بصيرة و لا بينة، و عليه يجرى عرف المتشرعة فى نسبة الكذب للشخص و ترتيب آثاره، من

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٦٥

...

دون مراعاة منهم لعدم حصول ما أخبر به واقعا.

و لو غرض النظر عن ذلك تعين ما سبق من سيدنا المصنف قدس سره من عدم تحقق المفطر فى صورة ما إذا قصد الكذب و كان صدقا فى الواقع، و إنما يبطل الصوم لقصد المفطر المستلزم للإخلال بالنية لا غير.

هذا و لو أخبر بما يشك فى ثبوته فلا إشكال فى حرمة الإخبار المذكور، و إنما الإشكال فى المفطرية به، و قد ذكر سيدنا المصنف قدس سره أنه حيث يشك فى كونه كذبا، فيشك فى مفطريته، و الأصل البراءة. قال قدس سره: «بل بناء على ما سيأتى من اختصاص المفطرية بحال العمد المتوقف على قصد الكذب لا يفطر به و إن كان مخالفا للواقع.

و حينئذ لا مجال لأصل البراءة، للعلم بعدم مفطريته واقعا. فتأمل».

و ما ذكره من الرجوع لأصل البراءة يبتنى على مذهبه من جريان البراءة عند الدوران بين الأقل و الأكثر الارتباطيين فى الشبهة الموضوعية. لكن الظاهر أن المرجع فيها الاشتغال، للشك فى مطابقتها المأتى به للمطلوب الراجع للشك فى الامتثال، كما أوضحناه فى

الأصول. نعم يمكن الرجوع لاستصحاب عدم تحقق الكذب من أجل إحراز صحة الصوم ظاهرا. و أما ذكره أخيرا من توقف المفطرية على تعمد الكذب، و هو غير حاصل في المقام بسبب الشك فيه، فيعلم بعدم المفطرية. فقد دفعه بعض مشايخنا قدس سره بصدق التعمد في المقام بعد تنجز الاحتمال بسبب العلم الإجمالي بصدق الكذب، إما على الإخبار بالشيء المشكوك، أو الإخبار بنقيضه، فالإقدام على أحدهما مع منجزيه احتمالاً بالعلم المذكور كاف في صدق التعمد. و حينئذ إذا أخبر بأحد الأمرين فإن كان كذبا في الواقع بطل صومه، لتعمد المفطر، و إن لم يكن كذبا في الواقع بطل صومه، للإخلال بالنية، لأنه قد أقدم على تعمد الكذب على تقدير كون خبره كاذبا، و هو ينافي نية الصوم بالعزم على ترك المفطر. و فيه أولا: أن العلم الإجمالي مغفول عنه غالبا، لانصراف ذهن المبتلى بالواقعة إلى الخبر الذي يتعلق غرضه به، دون الخبر المناقض له، ليلتفت للعلم الإجمالي

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٦٦

[مسألة ١]: إذا تكلم بالكذب غير موجه خطابه إلى أحد أو موجهها له إلى من لا يفهم]

(مسألة ١): إذا تكلم بالكذب غير موجه خطابه إلى أحد أو موجهها له إلى من لا يفهم لم يبطل صومه على الأقوى (١).

بمفطرية أحدهما، و لا يكون العلم الإجمالي منجزا إلا مع فعليته.

و ثانيا: أن تنجز احتمال الكذب أو المفطرية بالعلم الإجمالي لا يكفي في صدق التعمد للكذب، و لا للمفطر بعد كونه محتملا - لا مقطوعا به - في كل من الطرفين، و إنما الصادق في المقام هو تعمد انتهاك حرمة العلم الإجمالي، لا غير. فإذا علم المكلف مثلا بنجاسة أحد الطعامين، فأكل أحدهما، فهو متعمد في انتهاك حرمة العلم الإجمالي المذكور و الإقدام على مخالفته احتمال النجاسة المنجز بسببه، لا متعمد لأكل النجس أو الحرام.

اللهم إلا أن يقال: المناسبات الارتكازية قاضية بأن ذكر التعمد في الأدلة ليس لكونه شرطا في مفطرية المفطرات المذكورة، بل لكون المفطرية مشروطة بعدم كون الإقدام عن عذر، و مرجع ذلك إلى العفو عن الإقدام على المفطر عن عذر من نسيان أو جهل بحصول المفطر أو اعتقاد بعدم مفطريته، و ذلك يقصر عن صورة الإقدام على المفطر مع احتمال مفطريته احتمالا لا يكون معذرا، كما في المقام، لفرض عدم إحراز كون الخبر غير كاذب حتى مع الغفلة عن العلم الإجمالي المذكور، فضلا عما إذا التفت إليه.

و على ذلك يتعين البناء على بطلان الصوم للإخلال بالنية، لأن الإقدام على محتمل المفطرية من دون إحراز لعدم مناف نية الصوم بترك جميع المفطرات، و غاية ما يمكن هي نية الصوم بنحو الاشتراط و التعليق على عدم كونه مفطرا، و لازم ذلك عدم صحة الصوم إلا إذا لم يكن الخبر في الواقع كاذبا.

هذا كله مع غض النظر عما سبق منا من تقريب تحقق الكذب المفطر في المقام مطلقا. فلاحظ.

(١) كما في الجواهر. لدعوى اعتبار قصد الإفهام. و كأنه لتوقف صدق الخبر على ذلك. لكن ذكر بعض مشايخنا قدس سره أنه لم

يؤخذ في النصوص عنوان الخبر، بل

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٦٧

[الخامس]: رمس تمام الرأس في الماء على الأحوط وجوبا]

إشارة

(الخامس): رمس تمام الرأس (١) فى الماء على الأحوط وجوبا، من

عنوان الكذب، و هو حاصل بعدم مطابقة الكلام للواقع و لو مع عدم صدق الخبر عليه، لعدم توجيهه لشخص، ليكون مخبرا بمضمونه. وفيه: أن المفطر ليس هو تحقق الكلام الكاذب، بل صدور الكذب من الصائم بحيث يصدق أنه قد كذب، و فى صدق ذلك من دون صدق الإفهام بالكلام الكاذب و الإخبار به إشكال. و لا أقل من انصراف الإطلاقات عنه. نعم لا- يبعد صدق الخبر و الكذب بتوجيه الخطاب لمن لا يفهم بقصد التفهيم ادعاء و تخيلا. و أظهر من ذلك ما إذا وجه الكلام بداعى إفهام كل من يصله الكلام و يبلغه و إن لم يواجه به شخص خاص حين صدوره، كما فى البيانات المنشورة، و الحديث المسجل الذى تعارف فى عصورنا.

(١) كما فى المقنعة و الانتصار و النهاية و المبسوط و الخلاف و الغنية و اللعة و عن غيرها. و نسبه فى الخلاف للأكثر، و فى الدروس للمشهور، و ادعى فى الانتصار و الغنية الإجماع عليه.

لصحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام: «قال: الصائم يستتقع فى الماء و يصب على رأسه، و يتبرد بالثوب، و ينضح بالمروحة، و ينضح البوريا تحته، و لا يغمس رأسه فى الماء» (١). و صحيح حريز عن أبى عبد الله عليه السّلام: «قال: لا يرتمس الصائم و لا المحرم رأسه فى الماء» ٢. و صحيح يعقوب بن شعيب عنه عليه السّلام: «قال: لا يرتمس المحرم فى الماء و لا الصائم» ٣. و موثق حنان بن سدير: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السّلام عن الصائم يستتقع فى الماء. قال: لا بأس، و لكن لا يغمس. و المرأة لا تستتقع فى الماء، لأنها تحمله بقبلها» ٤ و غيرها من النصوص الكثيرة الناهية عنه، و الظاهرة فى الإرشاد لقدحه فى صحة الصوم كما هو الحال فى سائر ما ورد فى بيان الماهيات المركبة.

(١) ١، ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢، ٨، ١، ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٦٨

...

و أظهر منها فى ذلك صحيح محمد بن مسلم المتقدم: «سمعت أبا جعفر عليه السّلام يقول: لا يضرب الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث [أربع] خصال: الطعام، و الشراب، و النساء، و الارتماس فى الماء» (١). بل عدّ من المفطرات فى مرفوع الخصال عن أبى عبد الله: «قال: خمسة أشياء تفتط الصائم: الأكل و الشرب و الجماع و الارتماس فى الماء» (٢) ...» ٢.

و حكى الشيخ قدّس سرّه فى المبسوط عن بعض أصحابنا عدم مفطريته. و يظهر منه فى الاستبصار الميل إليه، بل هو صريحه فى التهذيب. و هو ظاهر المراسم و السرائر و الوسائل أو صريحها. و قواه فى الشرائع و المعبر و التذكرة و المختلف و الروضة و المدارك، و حكى عن العماني و المرتضى - عدولا منه عن قوله الأول - و فخر المحققين و غيرهم.

و يشهد لهم موثق إسحاق بن عمار: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: رجل صائم ارتمس فى الماء متعمدا، عليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: ليس عليه قضاء، و لا يعودن» (٣).

و قد اختلفوا فى ذلك على قولين:

الأول: حرمة الارتماس تكليفا، من دون أن يكون مخلا بالصوم. و هو الذى يظهر من الاستبصار، و جرى عليه المحقق و من بعده.

الثاني: كون الارتماس مكروها للصائم مخلًا بكمال الصوم، من دون أن يكون مبطلا له. وهو الذي صرح به في التهذيب، و يظهر مما عن السيد المرتضى من أنه ينقض الصوم ولا يبطله.

و كأن الأول يبتنى على الجمود على ظاهر النهي في النصوص المتقدمة، أو حملها عليه بقريته موثق إسحاق. قال في الاستبصار: «و لست أعرف حديثاً في إيجاب القضاء و الكفارة أو إيجاب أحدهما على من ارتمس في الماء». لكن النهي و إن كان ظاهراً بدوا في الحرمة التكليفية، إلا أنه في الماهيات المركبة

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٦.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٦٩

...

يكون له ظهور ثانوي في النهي الوضعي الراجع للفساد، كما سبق، و عليه جرى أهل الاستدلال في سائر الموارد إلا بقريته مخرجة عنه. و لا سيما في المقام بلحاظ عموم النهي للصوم المستحب، و من البعيد جدا ثبوت الحرمة التكليفية فيه، و إن كان ممكناً.

و أما حمل النهي على الحرمة التكليفية بقريته موثق إسحاق. فيشكل بأن الأقرب الجمع بينهما بحمل النهي على الكراهة، لبيان الإخلال بكمال الصوم، كما جرى عليه في بعض ما ورد الحكم بمفطريته، كالغيبه «١». فضلاً عما ورد النهي عنه حال الصوم من دون حكم بمفطريته، كاستنقاع المرأة في الماء «٢». و بل الثوب على الجسد «٣». بل جرى عليه في غير الصوم، كالوضوء و الصلاة و غيرهما. و لا سيما مع سوق الارتماس في مساق استنقاع المرأة في الماء في موثق حنان المتقدم.

و من ثم كان المتعين البناء على الكراهة. و قد يناسبه معتبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: يكره للصائم أن يرتمس في الماء» ٤. بل ساقه في التهذيب دليلاً عليها. و إن لم يخل عن إشكال. و العمدة ما سبق.

و أما ما ذكره مشايخنا قدس سره مع عدم تعقل معنى الكراهة الوضعية، ليمكن الجمع بها بين الموثق و النصوص السابقة، و أن التعارض مستحکم بينه و بينها، و عليه يتعين ترجيح النصوص السابقة، للشهرة في الرواية، أو لمخالفة العامة.

فيظهر ضعفه مما سبق من شيوع الجمع المذكور، فلا تصل النوبة للمرجحات المنصوطة، و لا موجب لسقوط الموثق عن الحجية. و لا سيما مع عمل من عرفت به و تعويلهم عليه في الجملة، و إن اختلفوا في وجه الجمع بينه و بين النصوص السابقة.

بقي شيء، و هو أن أكثر الأصحاب قد عبر بالارتماس الظاهر في رسم تمام البدن، إلا أن من القريب أن يكون المفطر عندهم هو رسم الرأس و إن كان وحده، كما يظهر من بعضهم فهمه من كلماتهم.

و كيف كان فهو المتعين، لأن النصوص المتقدمة و غيرها و إن تضمن بعضها

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث: ٥-٨-١٠.

(٢) ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث: ٦، ٣-٤-٥، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٧٠

دون فرق بين الدفعة و التدريج (١)، و لا يقدر رسم أجزائه على التعاقب

التعبير بالارتماس الظاهر في رسم تمام البدن، إلا أن بعضها قد تضمن رسم الرأس. و كما يمكن بدوا تنزيل الأولى على الثانية، بحمل النهى عن الارتماس على كونه عرضيا، بلحاظ استلزامه رسم الرأس، يمكن العكس، بحمل النهى عن رسم الرأس على كونه عرضيا، من أجل تجنب رسم تمام البدن، لغلبة كون ارتماس البدن تدريجيا يبدأ من الأسفل إلى الأعلى فيكون رسم الرأس متمما لرسم البدن أجمع.

إلا أن الأول أقرب عرفا، لظهور خصوصية الرأس ارتكازا. و لا سيما مع شيوع رسم الرأس وحده، و مع سوق الصائم مع المحرم في الحكم المذكور في صحيحى شعيب و حريز المتقدمين و غيرهما، مع وضوح خصوصية الرأس في الإحرام.

و هذا هو العمدة في المقام، لا ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من عدم التنافى بين الطائفتين، لإمكان كون كل منهما مفطرا. إذ فيه: أن مقتضى صحيح محمد بن مسلم الثانى المتقدم انحصار المفطر برمس تمام البدن، و هو ينافى في مفطرية رسم الرأس وحده لو لا الجمع بالنحو المتقدم. كما أنه إذا كان رسم الرأس وحده مفطرا لم يكن لرسم بقية البدن دخل في المفطرية، و يتعين رجوع مفطرية الارتماس عرفا لمفطرية رسم الرأس وحده. و من ذلك يظهر ضعف ما عن الدروس من التردد في كفاية رسم الرأس وحده، فضلا عما عن ظاهر الميىسى من منعه.

هذا و الظاهر أن المراد بالرأس ما فوق الرقبه، و إلحاق الرقبه بالرأس في الغسل لو تم - لا - يقتضى إلحاقها به في المقام. و في المدارك: «و لا يبعد تعلق التحريم بغمس المنافذ كلها دفعة و إن كانت منابت الشعر خارجة من الماء». و كأنه يبتنى على كون النهى عن رسم الرأس من أجل رسم المنابت. و هو خروج عن الظاهر من دون قرينة. نعم لا إشكال في صدقه مع خروج الشعر وحده، دون منابته.

(١) كما في الجواهر، بل لعله لا خلاف فيه، و أن مراد من اعتبر الدفعة لزوم

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٧١

و ان استغرقه (١)، و كذا إذا ارتمس و قد لبس ما يمنع وصول الماء إلى البدن كما يصنعه الغواصون (٢).

[مسألة ٢]: في إلحاق المضاف بالماء إشكال

(مسألة ٢): في إلحاق المضاف بالماء إشكال (٣).

[مسألة ٣]: إذا ارتمس عمدا ناويا للاغتسال بأول مسمى الارتماس

(مسألة ٣): إذا ارتمس عمدا ناويا للاغتسال بأول مسمى الارتماس

صيرورة مجموع الرأس في الماء، و عدم الاكتفاء برمس أجزائه على التعاقب، كما يأتى.

نعم هو لا يناسب ما في المسالك و المدارك من اعتبار الدفعة العرفية. و كيف كان فيقتضيه إطلاق النصوص المتقدمة.

(١) لعدم صدق رسم الرأس بذلك. و ما في المدارك من احتمال صدقه ضعيف، بل غريب.

(٢) لانصراف النصوص المتقدمة عنه، و خصه بعض مشايخنا قدس سره بالحاجب المنفصل عن البشرة، أما المتصل بها - كالنيلون المتعارف في زماننا - فهو لا يمنع من صدق الرسم. لكن صدقه عرفا لا ينافى انصراف النصوص عنه في المقام، خصوصا ما تضمنه مقابله بالاستنقاع في الماء، بل لا يبعد انصرافها عما إذا لطخت البشرة بما يمنع من وصول الماء إليها. و إن كان الانصراف في الموارد

الثلاثة مختلفا في مرتبة الوضوح.

(٣) كأنه لاختصاص النصوص بالماء الذي هو حقيقة في المطلق. و ما في موثق حنان و غيره من إطلاق النهي عن الغمس و الرمس يراد به الرمس في الماء، لمقابلته بالاستنقاغ فيه، و للتقييد به في بقية النصوص.

لكن فهم عدم الخصوصية قريب جدا، و لا سيما مع ذكره في سياق استنقاغ المرأة في الماء في موثق حنان المتقدم مع تعليل النهي عنه بأنها تحمله بقبلها.

بل عمم في المسالك الحكم لكل مائع. إلا أن المتيقن من ذلك ما كان مثل الماء في اللطافة دون ما كان غليظا. و لعله إليه يرجع ما في الجواهر و عن كشف الغطاء من الاقتصار على الماء المضاف.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٧٢

فإن كان الصوم واجبا معينا بطل غسله (١) و صومه (٢)، و إن كان مستحبا أو واجبا موسعا بطل صومه (٣) و صح غسله (٤)، و إن كان ناسيا صح صومه و غسله في صورتين (٥).

[السادس: إيصال الغبار الغليظ إلى جوفه عمدا]

السادس: إيصال الغبار الغليظ إلى جوفه عمدا (٦) و الأقوى إلحاق

(١) بناء على مفطرية الارتماس. لحرمة الارتماس حينئذ في فرض كون الصوم واجبا معينا، فيمتنع التقرب به و يبطل الغسل الذي ينوى به. و كذا الحال بناء على حرمة الارتماس تكليفا من دون أن يكون مفطرا، كما هو ظاهر.

(٢) بناء على مفطرية الارتماس.

(٣) بناء على مفطرية الارتماس أيضا.

(٤) لعدم حرمة الارتماس حينئذ. نعم بناء على حرمة تكليفا من دون أن يبطل به الصوم، و عموم الحرمة للصوم الموسع و المستحب، يتعين بطلان الغسل أيضا، كما هو ظاهر.

(٥) و هما ما إذا كان الصوم واجبا معينا، و ما إذا لم يكن كذلك. لعدم مفطرية الارتماس حينئذ. و إمكان التقرب بالغسل.

(٦) كما صرح به غير واحد، و في الجواهر: «وفاقا للمشهور، بل لم أجد فيه خلافا بين القائلين بعموم المفطر للمعتاد و غيره، إلا من المصنف في المعبر، فتردد فيه ... بل ظاهر الغنية و التنقيح و صريح السرائر و محكى نهج الحق الإجماع عليه». كما ادعى الإجماع عليه في التذكرة أيضا.

و قد استدل عليه بقاعدة المنع من كل ما يصل إلى الجوف. لكنها مختصة بما يكون له وجود متميز، دون مثل الغبار مما يتعارف وجوده في الجو مع الهواء، بحيث يكون تابعا له غير متميز بالوجود عرفا.

فالعمدة في المقام مضمير سليمان بن حفص المروزي: «سمعتة يقول: إذا تمضمض الصائم في شهر رمضان، أو استنشق متعمدا، أو شم رائحة غليظة، أو كنس

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٧٣

...

بيتا فدخل في أنفه و حلقة غبار، فعليه صوم شهرين متتابعين، فإن ذلك مفطر مثل الأكل و الشرب و النكاح» (١).

و لا يقدح إضماره بعد إيداع الأصحاب له في كتبهم المعدة لأحاديث الأئمة عليه السلام. و لا عدم النص على وثاقة سليمان بن

حفص، بعد كونه من رجال كامل الزيارات. و لا روايته في إحدى نسختي الوسائل عن سليمان بن جعفر، بعد كون الموجود في التهذيبين روايته عن سليمان بن حفص. و لا سيما و أن الراوى عنه محمد بن عيسى الذى يروى عن ابن حفص كثيرا. بل لعله لا وجود لسليمان بن جعفر المروزي و أنه تصحيف عن ابن حفص، كما قرّبه بعض مشايخنا قدّس سرّه فى معجمه.

نعم فى موثق عمرو بن سعيد عن الرضا عليه السلام: «سألته عن الصائم يتدخن بعود أو بغير ذلك فتدخل الدخنة فى حلقه. فقال: جائز لا بأس به. و سألته عن الصائم يدخل الغبار فى حلقه. فقال: لا بأس» ٢، و ربما يجمع بينهما بوجهين:

الأول: حمل المضمّر على الغليظ، بقريئة الكنس، فيكون شاهدا على تنزيل الموثق على غير الغليظ.

وفيه: أن الكنس لا يستلزم غلظ الغبار، و فرض دخول الغبار فى الحلق فى الموثق مستلزم عرفا للإحساس به، و هو و إن لم يستلزم الغلظ، إلا أن الغليظ هو أظهر أفراد ذلك، فأخراجه يحتاج إلى عناية بعيدة عن مقام الجمع العرفى.

الثانى: حمل المضمّر على صورة التعمد إما للتصريح بالتعمد فى صدره، أو لفرض الكنس الذى هو وسيلة اختيارية لإدخال الغبار فى الحلق، أو للحكم بوجود الكفارة التى هى من شئون العمد، أو للتشبيه فيه بالأكل و الشرب و النكاح التى تختص مفطرتها بالعمد. و حينئذ يجمع بينهما و بين الموثق بحمل الموثق على صورة عدم التعمد. و بذلك يرتفع التنافى بينهما.

وفيه: أن عدم تنبيه السائل لخصوصية عدم التعمد موجب لظهور كلامه فى السؤال عن مفطريته ذاتا، كسائر المفطرات، و قوة ظهور الجواب فى نفى مفطريته كذلك،

(١) ١، ٢ وسائل الشيعه ج: ٧ باب: ٢٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٧٤

...

فحملة على عدم التعمد، ليكون عدم مفطريته ثانويا، بعيد عن مقام الجمع العرفى.

مضافا إلى أن التصريح فى المضمّر بالتعمد بالإضافة إلى الاستنشاق و إهماله فى الغبار مع الاقتصار فيه على الكنس ظاهر فى أن التعمد إنما يكون للكنس، و أن ترتب وصول الغبار للأنف و الحلق عليه طبعى من دون تعمد له بخصوصه، و لا سيما مع عدم الداعى عادة لتعمد ذلك، لكونه أمرا مزعجا، و ليس هو كالأستنشاق مما يرغب فيه.

و أما الحكم فيه بالكفارة فعلة بلحاظ تعمد الكنس، تحفظا عما قد يترتب عليه من دخول الغبار للأنف و الحلق، لا بلحاظ تعمد نفس دخول الغبار. كما أن تشبيهه بالأكل و الشرب إنما كان فى أصل المفطرية، لا فى كفيتهما. و بالجملة: الجمع المذكور بعيد فى نفسه. و لا أقل من كونه جمعا تبرعيا، بلا شاهد.

الثالث: الجمع بينهما بحمل المضمّر على ما يثيره الصائم بنفسه، أو مطلق ما يثيره الإنسان، و الموثق على ما يثار بالهواء و نحوه.

وفيه: أن إلغاء خصوصية الكنس و نحوه عرفا تجعل الجمع المذكور غير عرفى.

و من ثم كان التعارض مستحكما بين الحديثين و لازم ذلك تساقطهما، أو ترجيح الموثق، لموافقته لما تضمن من النصوص حصر المفطرات فى غيره، و لوهن المضمّر باشماله على ما يصعب الالتزام بمفطريته و ثبوت الكفارة به أو يتعذر، و بأن عموم مفطرية الغبار قد يستلزم الحرج النوعى. و قصره على الغليظ بلا شاهد.

و دعوى سقوط الموثق بإعراض المشهور عنه، بل الإجماع المدعى فى التذكرة و غيره، على ما سبق. كما أن ظاهر ما فى المبسوط من الإشارة للخلاف فى ثبوت الكفارة من دون إشارة للخلاف فى وجوب القضاء الإجماع على وجوب القضاء، كما هو صريح السرائر.

ممنوعة: لإهمال جماعة له عند ذكر المفطرات، كما فى الكافى (للكلىنى) و الفقيه و المقنع و جمل العلم و العمل و المقنعة و النهاية و

المراسم، بل الغنية، إلا أن يستفاد من تعميمه المفطرية لكل ما يدخل في الجوف و لو من طريق الأنف. فتأمل.
 ولا سيما مع ظهور اضطراب كلمات الفقهاء (رضوان الله تعالى عليهم) في بيان
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٧٥
 الدخان به (١)، بل الأحوط وجوبا إلحاق غير الغليظ به (٢)، إلا ما يتعسر التحرز عنه فلا بأس به (٣).

[السابع: تعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر في شهر رمضان]

إشارة

السابع: تعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر في شهر رمضان (٤)،

حقيقة الصوم و تعداد المفطرات، و أحكامها، و أن كثيرا من القائلين بمفطرية الغبار خصوه بالغليظ، من دون أن يظهر المضممر في ذلك، و لم يوجبوا به الكفارة، مع أن المضممر قد اشتمل عليها.
 (١) الأظهر عدم مفطريته. لما تضمن من النصوص حصر المفطرات في غيره.
 و خصوص موثق عمرو بن سعيد المتقدم في الدخنة، معتضدين بالسيرة، حيث لو بنى على تجنب ذلك لظهر و كثر السؤال عن فروعه، لشيوع الابتلاء به في الخبز و الطبخ و غيرهما. و لا أقل من كونه مقتضى الأصل.
 نعم مقتضى سيرة المتشرعة و مرتكزاتهم اجتناب عملية التدخين المعهودة بالتبغ و الأفيون و نحوهما. و هي و إن كانت سيرة حادثه، نتيجة حدوث الابتلاء بذلك، إلا أنه يصعب جدا الخروج عنها، و العمل على خلافها مع شدة إباء المرتكزات لذلك. فتأمل.
 (٢) لإطلاق مضممر سليمان، و قد سبق أن تضمنه للكنس لا يصلح قرينه على تقيده بالغليظ.
 (٣) لا يخفى أن تعسر التحرز عنه لا يصلح للمنع من مبطليته. إلا أن الوجه في عدم مبطليته حينئذ السيرة القطعية. لكن اللازم حينئذ كون المعيار تعسر التحرز نوعا، لعموم السيرة معه.
 (٤) على المعروف من مذهب الأصحاب المدعى عليه الإجماع في الانتصار و الخلاف و الغنية و الوسيلة و ظاهر السرائر و التذكرة و عن غيرها.

و يقتضيه النصوص الكثيرة. كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه قال في رجل احتلم أول الليل أو أصاب من أهله، ثم نام متعمدا في شهر رمضان حتى
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٧٦

...

أصبح، قال: يتم صومه ذلك، ثم يقضيه إذا أفطر من شهر رمضان، و يستغفر ربه» (١)، و صحيح أبي بصير عنه عليه السلام: «في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل، ثم ترك الغسل متعمدا حتى أصبح، قال: يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا
 «...٢»، و غيرهما.

مضافا إلى ظهور المفروغية عن ذلك في الجملة من النصوص الكثيرة الواردة في النوم (٣)، سواء ما دل منها على الإفطار أم على عدمه، لأن الكلام في خصوصية النوم فرع عن ثبوت المقتضى للإفطار بذلك. كما يدل عليه بالأولوية أو على المفروغية عنه ما ورد

فيمن نسي غسل الجنابة في شهر رمضان «٤». فتأمل.

نعم يعارضها جملة من النصوص، كصحيح حبيب الخثعمي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل في شهر رمضان، ثم يجنب، ثم يؤخر الغسل متعمدا حتى يطلع الفجر» «٥»، و مرسل المقنع عن حماد: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل و آخر الغسل حتى يطلع الفجر. فقال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجامع نساءه من أول الليل، ثم يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر. و لا- أقول كما يقول هؤلاء الأقباش: يقضى يوما مكانه» «٦»، و صحيح العيص بن القاسم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان، فأخر الغسل حتى طلع الفجر. فقال: يتم صومه و لا قضاء عليه» «٧، و قريب منه معتبر سليمان بن أبي زينة «٨. لكن الأول ظاهر في استمرار النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك، و هو أمر لا يليق

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
 - (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.
 - (٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٣، ١٤، ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.
 - (٤) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٠ من أبواب من يصح منه الصوم، و مستدرک الوسائل باب: ١٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.
 - (٥) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٥.
 - (٦) ٦، ٧، ٨ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣، ٤، ٥.
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٧٧

...

به صلى الله عليه وآله وسلم، لو كان يليق به وقوعه منه اتفاقا، و الثاني- مع ضعفه بالإرسال- مشتمل على ما يمتنع عليه صلى الله عليه وآله وسلم، لما هو المعروف من وجوب صلاة الليل عليه صلى الله عليه وآله وسلم. مضافا إلى نسبة الحكم المذكور فيه للأقباش ذما لهم، فإن كان المراد بهم العامة فالمعروف عنهم خلافه، و عدم فساد الصوم بذلك. و إن كان المراد بهم الخاصة فهو من أظهر شواهد التقيّة.

و أما الأخيران فهما معارضان بمعتبر سليمان بن حفص عن الفقيه: «قال: إذا أجنب الرجل في شهر رمضان بليل، و لا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين، مع صوم ذلك اليوم. و لا- يدرك فضل يومه» «١»، و لا- يقدح فيه روايته في بعض النسخ عن سليمان بن جعفر المجهول. لما سبق عند الكلام في مفطرية الغبار الغليظ من تقريب كونه تصحيفا.

و حينئذ يتعين الجمع بين الطائفتين بالتفصيل بين تعمد تأخير الغسل و عدمه كما ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم)- بشهادة صحيحى الحلبي و أبي بصير المتقدمين. مضافا إلى عموم ما دل على اعتبار التعمد في المفطرية. و لو غرض النظر عن ذلك كان الترجيح لنصوص المفطرية، لشهرتها رواية و عملا بين الأصحاب قديما و حديثا، و مخالفتها للمعروف من مذهب العامة.

و من القريب حمل النصوص الأخيرة على التقيّة، كما يناسبه ما تقدم في مرسل المقنع عن حماد، و ما في حديث إسماعيل بن عيسى: «سألت الرضا عليه السلام عن رجل أصابته جنابة في شهر رمضان، فنام عمدا حتى يصبح، أى شىء عليه؟ قال: لا يضره هذا، و لا يفطر، و لا يبالي، فإن أبي عليه السلام قال: قالت عائشة: إن رسول الله أصبح جنبا من جماع غير احتلام» «٢»، فإن الاستدلال بحديث عائشة ليس من طريقتهم عليه السلام، و مناسب للتقيّة جدا.

و من هنا يضعف ما في ظاهر المقنع من عدم مفطريته، و عن الداماد و الاردبيلي

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.
 (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٦.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٧٨

...

و الكاشاني الميل إليه أو القول به.
 و قد استدلل لهم بقوله تعالى: أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَّاسٌ لَّكُمْ وَ أَنْتُمْ لِيَّاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَ ابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ «... ١».

بدعوى: أن مقتضى إطلاق صدره و صراحه ذيله جواز الجماع في آخر جزء من الليل، و عدم إخلاله بالصوم، و حيث كان مستلزما للبقاء على الجنابة عند الفجر كشف عن عدم مفطريته.

و ربما يجاب عن ذلك بأن إطلاق الصدر مقيد بالنصوص المتقدمة. و الغاية في الذيل كما يمكن أن ترجع للجماع و الأكل و الشرب يمكن أن ترجع للأكل و الشرب فقط، لأن القيد المتعقب لجمل متعددة كما يمكن رجوعه لكل يمكن رجوعه للأخير فقط، و هو المتيقن في المقام، بل المتعين بقريئة النصوص المتقدمة.

و لعل الأولى أن يقال: الآية الكريمة قد وردت لنسخ حكمين كانا مشرعين سابقا في الصوم:

الأول: حرمة الجماع في ليلة اليوم الذي يصام.

و الثاني: جواز الأكل و الشرب للصائم ما لم ينم، فإذا نام حرم الأكل و الشرب عليه «٢».

و الصدر وارد لنسخ الحكم الأول، و بيان رجوع الأمر في الجماع ليلا إلى ما كان قبل تشريع الصوم، و هو لا ينافي وجوب اجتناب الجماع بالعرض في بعض الليل أو جميعه عليه إذا لم منه محذور، و منه البقاء على الجنابة نهارا.

و أما قوله تعالى: وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا... فهو وارد لنسخ الحكم الثاني، و بيان استمرار حل الأكل و الشرب إلى طلوع الفجر.

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٧.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٧٩

و قضائه (١).

أما في غيرهما من الصوم الواجب ففيه إشكال (٢). أما المندوب

أما استمرار حلّ الجماع إلى الفجر فهو غير منظور في المقام، إذ لم يسبق تحديده بغير الفجر - كالأكل و الشرب - و إنما سبق المنع منه رأسا.

و بذلك يظهر أن رجوع التحديد بالفجر للأكل و الشرب فقط ليس لأنه المتيقن، و لا من جهة النصوص المتقدمة، بل لمناسبته لمورد نزول الآية الشريفة، و أن الآية لا تنهض بالمنع من مفطرية البقاء على الجنابة، لا بصدرها و لا بذيلها. فلاحظ.

(١) كما هو ظاهر الأصحاب، إما لإلحاق القضاء بالأداء، لاتحادهما في الماهية، و الاختلاف بينهما في وقت الامتثال لا غير. أو للنصوص الخاصة، كصحيح عبد الله ابن سنان: «كتب أبي إلى أبي عبد الله عليه السلام و كان يقضى شهر رمضان، و قال: إنى أصبحت بال غسل و أصابتنى جنابة فلم اغتسل حتى طلع الفجر، فأجابه عليه السلام: لا تصم هذا اليوم، و صم غدا» (٥٢)، و غيره. و هى إن اختصت بغير العمد دلت على المانع في العمد بالأولوية و إلا- دلت عليها بالإطلاق.

لكن في المعتبر: «و لقائل أن يخص هذا الحكم برمضان دون غيره من الصيام»، كما تردد فيه في المنتهى، لدعوى اختصاص النصوص برمضان. و يظهر ضعفه مما سبق.

(٢) و ظاهر الأصحاب الإلحاق بشهر رمضان في المفطرية. و كأنه لقاعدة الإلحاق في الماهيات المخترعة بالمشرع المعهود منها. لكنه يشكل بأن الدليل على ذلك إن كان هو إلغاء خصوصية المشرع المعهود منها عرفاً، و التعميم لتمام أفراد الماهية فلا مجال له في المقام بعد ورود الدليل بعدم المفطرية في المندوب، الذى هو من أفراد الماهية. و إن كان هو الإطلاق المقامى لأدلة حكم الفرد الخاص، حيث يظهر منه الاتكال فيه على البيان الوارد في الفرد المعهود. فلا مجال له في المقام، إذ كما يمكن الاتكال في سائر أفراد الواجب على بيان مفطرية

(٥٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٨٠

...

البقاء على الجنابة في صوم رمضان أداء و قضاء، يمكن الاتكال فيه على بيان عدم مفطريته في المندوب. اللهم إلا- أن يقال: الإطلاق المقامى في المقام ينصرف لصوم رمضان، لأنه الصوم المفروض، و أظهر أفراد الصوم المشروع، دون المندوب، و لا سيما مع ما هو المعهود من التسامح في المندوبات عموماً. و مثله في ذلك الاستدلال على عدم المفطرية بعموم حصر المفطر في غيره في مثل صحيح محمد بن مسلم: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث [أربع] خصال: الطعام و الشراب، و النساء، و الارتماس في الماء» (١). بدعوى: أنه يدل على عدم قدح البقاء على الجنابة في طبيعة الصوم من حيث هى، فإذا دل دليل على دخله في خصوص صوم رمضان لم يكن وجه لإلحاق غيره به، بل المرجح فيه العموم المذكور. لاندفاعه بأن العموم المذكور مسوق لبيان عدم قادية غير الأمور المذكورة في الصوم، و حيث كان أظهر أفراد صوم شهر رمضان، فلا مجال للجمع بين دليل مفطرية تعمد البقاء على الجنابة في صوم شهر رمضان و العموم المذكور بقصر العموم على ما عدا صوم شهر رمضان. كما لا مجال للجمع بحمل الدليل المذكور على كون ترك تعمد البقاء على الجنابة واجباً في صوم رمضان بنحو تعدد المطلوب، لا مقوماً له، لصراحته في المفطرية. و من هنا لا بد من أحد أمور..

الأول: طرح العموم المذكور رأساً. و حينئذ لا ينهض بالاستدلال.

الثاني: حمله على الحصر الإضافى بلحاظ الأفعال الخارجية الحدوثية، دون مثل تعمد البقاء على الجنابة مما كان مانعاً من الصوم باستمراره، و عدم رفع المكلف له.

و حينئذ لا يمكن الاستدلال به في المقام.

الثالث: تعميم النساء فيه لمثل تعمد البقاء على الجنابة بأن تكون مفطريته بلحاظ أثره، كما يناسبه ما يأتى من عموم المفطرية لكل

جنابة متعمدة، فيكون المفطر

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٨١
فلا يقدح فيه ذلك (١).

هو تعمد الكون على الجنابة حال الصوم، أما بتعمد إحداثها حاله، أو تعمد البقاء عليها حتى يشرع فيه. ولعل الأخير أقرب عرفا في الجمع بين النصوص، كما يناسبه ما تقدم في مفطرة الجماع. و لازم ذلك البناء على عموم مفطرة البقاء على الجنابة و يختص الخروج عن ذلك بالمندوب، لاختصاص دليل عدم قاحيته- لو تم- به، كما لعله المناسب لبعض النصوص الآتية فيه، الذي خصّ السؤال فيه بالمندوب، حيث قد يشعر بمفروغيه السائل عن المانعية في غيره، كما قد يشعر بذلك عدم التنبيه في الجواب لعموم عدم المانعية له. فلاحظ.

(١) كما في المدارك و ظاهر الوسائل، و يظهر من الدروس الميل إليه، و كذا من المسالك و الجواهر، و لو بضميمة قاعدة التسامح في أدلة السنن. و جرى عليه غير واحد ممن قارب عصرنا و ممن عاصرناهم. لصحيح حبيب الخثعمي: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن التطوع و عن صوم هذه الثلاثة أيام إذا أجنبت من أول الليل فاعلم أني أجنبت، فأنا متعمدا حتى ينفجر الفجر، أصوم أو لا أصوم؟ قال: صم» (١). و هو و إن ورد في تعمد النوم، لا تعمد البقاء على الجنابة، إلا أنه لا يبعد انصرافه إلى عدم مبالاته بالبقاء على الجنابة بعد الفجر، فيرجع إلى تعمد البقاء عليها. و لا أقل من كونه مقتضى إطلاقه، كموثق ابن بكير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح أ يصوم ذلك اليوم تطوعا؟ قال: أليس هو بالخيار ما بينه و بين نصف النهار؟» ٢.

و دعوى: أن الإطلاق المذكور معارض لدليل مانعية تعمد البقاء على الجنابة، بضميمة قاعدة الإلحاق في الماهيات المخترعة، التي أشير إليها آنفا عند الكلام في بقاء الصوم الواجب. بل لإطلاق صحيح محمد بن مسلم المتضمن لحصر المفطرات

- (١) ٢، ١ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٢.
مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٨٢

...

بضميمة التقريب المتقدم للجمع بينه و بين أدلة مفطرة تعمد البقاء على الجنابة، فيتعين حمله على صورة عدم التعمد في البقاء على الجنابة كما في الصوم الواجب.

مدفوعة: بأن قاعدة الإلحاق لا تنهض في قبال الإطلاق الوارد في الصوم المندوب. و صحيح محمد بن مسلم لا يزيد على المطلق. و كما يمكن حمل إطلاق عدم مانعية البقاء على الجنابة في المندوب على غير صورة التعمد، يمكن حمل إطلاق صحيح محمد بن مسلم على غير المندوب. و لو لم يكن الثاني أقرب عرفا، لقوة خصوصية المندوب ارتكازا، فلا أقل من التساقت، و البناء على عدم المفطرية، للأصل، أو لظهور الآية الشريفة، أو غيرها في عدم مفطرة البقاء على الجنابة.

هذا و قد يستدل أيضا بخبر ابن بكير الآخر عنه عليه السلام: «سئل عن رجل طلعت عليه الشمس و هو جنب، ثم أراد الصيام بعد ما أغتسل، و مضى ما مضى من النهار.

قال: يصوم إن شاء. و هو بالخيار إلى نصف النهار» (١). بدعوى أن مقتضى إطلاقه العموم لصورة العمد.

لكنه - مع ضعفه في نفسه - وارد فيمن طلعت عليه الشمس و هو جنب.

و حينئذ إن حمل على تعمد البقاء على الجنابة من الليل إلى طلوع الشمس لزم تعمد ترك صلاة الصبح، و هو بعيد جدا، و لا أقل من عدم القرينة على ذلك. و إن حمل على تعمد الجنابة بعد صلاة الصبح، ثم البقاء عليها إلى طلوع الشمس، لم يناسب الجواب بصحة الصوم منه حتى المستحب، لاختصاصه بما إذا لم يتعمد المفطر.

و من أجل ذلك إما أن يحمل على النوم جنبا من الليل إلى طلوع الشمس.

و حينئذ يبعد حمله على تعمد البقاء على الجنابة إلى الفجر، ليكون مما نحن فيه. و لا أقل من عدم القرينة على ذلك. و إما أن يحمل على الاحتلام بعد الفجر، فيخرج عما نحن فيه. و هو المناسب لإطلاق صحة الصوم منه بنحو يشمل حتى قضاء شهر رمضان. و من ثم لا مجال للاستدلال به في المقام و إن ظهر من غير واحد. فلاحظ.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٨٣

[مسألة (٤): الأقوى عدم البطان بالإصباح جنبا لا عن عمد]

(مسألة ٤): الأقوى عدم البطان بالإصباح جنبا لا عن عمد (١) في صوم رمضان (٢)، و غيره من الصوم الواجب المعين (٣)، بل غير

(١) كما هو ظاهر الأصحاب، لتقيدهم المفطرية بالعمد. و يقتضيه إطلاق ما تضمن عدم مفطرية الإصباح جنبا، كصحيح العيص بن القاسم المتقدم «١»، و نحوه معتبر سليمان بن أبي زينة ٢، بعد حملهما - كما تقدم - على غير صورة العمد بقرينة النصوص المتقدمة. و يتناسبه في الجملة ما يأتي في المسألة الثانية عشرة في حكم النوم، و ما تضمن عدم الإفطار إذا أخر الغسل لتحصيل الماء أو تسخينه، كقوله عليه السلام في صحيح محمد ابن مسلم الوارد في النوم: «إلا أن يستيقظ قبل أن يطلع الفجر، فإن انتظر ماء يسخن أو يستقي، فطلع الفجر، فلا يقضى صومه [يومه]» «٣»، و غيره «٤».

مضافا إلى عموم عدم المفطرية مع عدم التعمد - الذي يأتي الكلام فيه في أواخر هذا الفصل إن شاء الله تعالى - و إلى الأصل بعد قصور دليل المفطرية عن صورة عدم العمد، لاختصاص نصوصه به صريحا، كصحيح أبي بصير المتقدم «٥» أو بقرينة ذكر الكفارة، كمعتبر سليمان بن حفص المروزي عن الفقيه عليه السلام: «قال: إذا أجنب الرجل في شهر رمضان بليل، و لا يغتسل حتى يصبح، فعليه صوم شهرين متتابعين، مع صوم ذلك اليوم، و لا يدرك فضل يومه» ٦.

(٢) فإنه مورد النصوص المتقدمة، كما أنه مقتضى العموم و الأصل المتقدمين.

(٣) فإنه و إن قصرت عنه النصوص المتقدمة، إلا - أنه مقتضى العموم و الأصل المتقدمين. مضافا إلى قاعدة الإلحاق التي سبق الاستدلال بها لمبطلية تعمد البقاء على الجنابة للصوم المذكور، فإنها تقتضى عدم مبطلية له مع عدم التعمد كما لا يبطل به صوم شهر رمضان.

(١) ٢، ١ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٤، ٥.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.

- (٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.
- (٥) ٥، ٦ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢، ٣.
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٨٤
- المعين (١)، إلقاء رمضان (٢)، فلا يصح معه إذا التفت إليه في أثناء

(١) كما هو مقتضى العموم والأصل المتقدمين. و يأتي تمام الكلام فيه، إن شاء الله تعالى.

(٢) كما صرح به غير واحد، و ظاهر ما يأتي من جامع المقاصد في مطلق غير المعين المفروغية عنه. و يشهد به صحيح عبد الله بن سنان: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقضى شهر رمضان، فيجنب من أول الليل و لا يغتسل حتى يجيء آخر الليل، و هو يرى أن الفجر قد طلع. قال: لا يصوم ذلك اليوم، و يصوم غيره» (١)، و صحيحه الآخر: «كتب أبي إلى أبي عبد الله عليه السلام و كان يقضى شهر رمضان و قال: إنني أصبحت بال غسل و أصابتنى جنباً فلم أغتسل حتى طلع الفجر. فأجابه: لا تصم هذا اليوم، و صم غدا» ٢. و مقتضى إطلاق الأول و ترك الاستفصال في الثاني العموم لصورة عدم التعمد.

بل لعل ظاهر الأول هو عدم التعمد، و أنه إنما تعمد تأخير الغسل إلى آخر الليل، لكنه غلب على أمره فرأى أن الفجر قد طلع. كما لعله منصرف الثاني، لأن السؤال فيه عن قضية خارجية، و التفات السائل للمسألة مع اهتمامه بصحة صومه لا يناسب تعمله ترك الغسل مع احتمال بطلان صومه معه. و أما ما تضمن عدم بطلان الصوم بالنوم جنباً فهو مختص بصوم شهر رمضان، فلا ينهض برفع اليد عن مفاد الصحيحين الواردين في القضاء.

هذا و قد عمم في القواعد البطلان لكل صوم غير معين، و في جامع المقاصد:

«للرواية الصحيحة في قضاء رمضان. و ألحق الشيخ و الأصحاب به غيره مما لم يعين».

و كأنه لفهم عدم الخصوصية.

و هو لا يخلو عن إشكال بل منع. فلا مخرج عن مقتضى العموم و الأصل اللذين تقدم التعرض لهما في صوم شهر رمضان، كما أشرنا إليه آنفاً. مضافاً إلى قاعدة الإلحاق، كما سبق أيضاً.

- (١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٢.
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٨٥
- النهار، و إن تضيق وقته (١). أما إذا لم يلتفت إليه حتى انقضى النهار فلا يخلو عن إشكال (٢).

[مسألة (٥): لا يبطل الصوم واجبا أو مندوباً معينا أو غيره بالاحتلام في أثناء النهار]

(مسألة ٥): لا يبطل الصوم واجبا أو مندوباً معينا أو غيره بالاحتلام في أثناء النهار (٣)،

هذا و لو قيل بعدم قبح البقاء على الجنابة فيه عمداً - كما سبق من بعضهم - فعدم قبحه مع عدم التعمد أولى.

(١) لإطلاق صحيح ابن سنان المتقدمين. و دعوى انصراف الأول للموسع، و اختصاص الثاني به، لأن الأمر بصوم غد صريح في بقاء وقت القضاء من نفس السنة.

مدفوعة: بأنه لا منشأ لانصراف الأول مع عموم قوله فيه «يوم غيره» للسنة الثانية. كما أن الأمر بصوم الغد في الثاني و إن دل على بقاء

وقت القضاء في نفس السنة، إلا أنه لا ينافي تضييقه بسبب كون عدد الأيام التي يجب قضاؤها أقل من عدد الأيام الباقية من السنة. (٢) كأنه لا اختصاص الصحيحين بصورة الالتفات في أثناء النهار، ولذا حسن فيهما النهي عن صوم ذلك اليوم، ولم يقتصر على الأمر بالقضاء. لكن المستفاد منهما عرفا أن النهي عن صوم ذلك اليوم لمدح البقاء على الجنابة فيه، من دون خصوصية للالتفات في ذلك، ولذا كان هو المفهوم في نظائره، كالأمر بقطع الصلاة واستئناسها في بعض القواطع، حيث يفهم منه عموم قاطعته لما إذا غفل عنه حتى أتم الصلاة، إلا أن يدل دليل على خلاف ذلك.

اللهم إلا- أن يكون أخذ التعمد في مبطلته للصوم في بقية الموارد مانعا عرفا من إلغاء خصوصية الالتفات في أثناء النهار في المقام. فلاحظ.

(٣) بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه. كذا في الجواهر، بل لعله ضروري، بلحاظ كثرة الابتلاء به بنحو يمتنع عادة خفاء حكمه. مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٨٦

كما لا يبطل بمس الميت (١) عمدا، وإن كان قبل الفجر (٢).

[مسألة ٦]: إذا أجنب عمدا ليلا في وقت لا يسع الغسل ولا التيمم ملتفتا إلى ذلك فهو من تعمد البقاء على الجنابة

(مسألة ٦): إذا أجنب عمدا ليلا في وقت لا يسع الغسل ولا التيمم ملتفتا إلى ذلك فهو من تعمد البقاء على الجنابة (٣). نعم إذا تمكن من التيمم

مضافا إلى جملة من النصوص، كصحيح عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام: «ثلاثة لا يفطرن الصائم: القيء والاحتلام والحجامة» (١). وموثق ابن بكير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان يتم يومه [صومه] كما هو؟ فقال: لا بأس» ٢، وغيرهما.

(١) كما هو ظاهر الأصحاب، لعدم تنبيههم لمفطريته، بل اقتصروا على الجنابة والحيض والنفاس. ويقتضيه - مضافا إلى الأصل - ما تضمن حصر النواقض في غيره، كقوله عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم المتقدم: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث [أربع] خصال: الطعام والشراب، والنساء، والارتماس في الماء» (٣)، وغيره. وأما ما دل على وجوب الغسل به فهو وإن اقتضى كونه موجبا للحدث، إلا أنه لا دليل في المقام على قادية مطلق الحدث. وقد تقدم في آخر مبحث غسل المس ما ينفع في المقام. فراجع.

(٢) لا خصوصية لذلك بعد فرض التعمد. بل لعل الأنسب أن يقول: وإن كان بعد الفجر؟ حيث قد يحتمل أن يكون جعل الصائم نفسه محدثا أولى بالمفطرية من بقاءه على الحدث السابق على الصوم، ولا يحتمل العكس.

(٣) كما في الجواهر وغيرها. قال سيدنا المصنف: «و في كلام بعض نفى الإشكال فيه». ويظهر من الخلاف أن الإجماع على مفطرية الإصباح جنبا عمدا شامل لمحل الكلام.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم وقت الإمساك حديث: ١، ٢.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم وقت الإمساك حديث: ١.

فتيمم صح صومه (٢).

و هو و إن كان خارجا عن مفاد النصوص، لظهورها في تعمد الجنب في البقاء على الجنابة بترك الغسل، و لا تعمد إيقاع سبب الجنابة، إلا أن المناسبات الارتكازية تقتضى التعميم. و لا سيما بملاحظة ما تضمن الإفطار بتعمد النوم، مع وضوح أن النائم لا يتعمد في ترك الغسل، بل في إحداث ما يقتضى الاستمرار على تركه.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من أنه لا فرق في اتصاف الفعل بالعمد و إسناده إلى الاختيار بين أن يكون اختياريا بنفسه أن يكون اختياريا أو بمقدمته و إن خرج عن الاختيار في ظرفه، فإن الممتنع بالاختيار لا ينافى الاختيار، فالبقاء على الجنابة في المقام اختياري باختياريته مقدمته، و هو الإجناب.

فهو إنما ينفع لو كان موضوع الحكم في النصوص تعمد الكون على الجنابة عند الفجر. أما حيث كان الموضوع فيها تعمد ترك الغسل بعد الجنابة حتى يطلع الفجر، فهو يختص بما إذا كان الغسل ممكنا بعد حصول الجنابة و قبل الفجر، و لا يشمل ما نحن فيه، و ينحصر وجه إلحاقه بما ذكرنا.

(٢) هذا قد لا يناسب ما ذكره من لزوم عدم تعمد الجنابة في وقت لا يسع الغسل، بنحو يظهر منه بطلان الصوم بذلك من دون تنبيه للتيمم.

و كيف كان فالكلام هنا في مقامين..

المقام الأول: في بديلة التيمم عن الغسل في الصوم، بحيث يجب عند تعذر الغسل و لو من غير جهة ضيق الوقت. و قد صرح غير واحد بذلك، لعموم تنزيل الطهارة الترابية منزلة الطهارة المائية.

و ربما يقال: لما كان ظاهر الأدلة قدح الجنابة في الصوم فيبتنى وجوب التيمم على كونه رافعا للحدث، إذ لو كان مبيحا لم ينفع في رفع القادح، و يكون المورد من موارد تعذر رفع الجنابة.

و يندفع بأنه بناء على الإباحة فمقتضى عموم البدلية جريان حكم الرفع على

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٨٨

...

التيمم و إن لم يكن رافعا حقيقته، ففي كل مورد تشريع الطهارة المائية لرفع الحدث تشريع الطهارة الترابية عند سقوطها، لترتب حكم الرفع، و منه المقام.

فالأولى في الإشكال في المقام: أنه لا دليل على شرطية الطهارة في الصوم، أو مانعية الجنابة منه، كما استفيد ذلك في الصلاة من مثل قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بطهور» (١)، ليكون مقتضى عموم التنزيل قيام التراب مقام الماء في إحداث الطهارة أو في جريان أحكامها.

بل الذي تضمنته الأدلة في المقام هو قادية تعمد البقاء على الجنابة بترك الطهارة المائية بالغسل، و تنزيل التيمم منزلة الغسل في ذلك، بحيث يكون تعمد تركه عند تعذر الغسل قادحا أيضا، لا يقتضيه عموم التنزيل، لاختصاص العموم المذكور بقيام التيمم مقام الغسل و الوضوء في حصول الطهارة أو في جريان أحكامها.

و كأنه إلى هذا يرجع ما في المدارك من اختصاص الأمر بالغسل، فيسقط بتعذره، و ينتفى التيمم بالأصل. أما لو كان مراده ظهور الأدلة في شرطية الغسل بنفسه لا بلحاظ ترتب الطهارة عليه. فهو في غاية الإشكال، لأن المنصرف من جميع أدلة مطلوبية الغسل و الوضوء مطلوبيتهما من أجل ترتب الطهارة عليهما، لا مطلوبيتهما لنفسهما. فالعمدة ما سبق.

نعم قد يدعى أن المستفاد من مجموع الأدلة كون المفطر هو البقاء على الجنابة، وأن التعمد شرط في مفطريته، لا أنه هو المفطر، ليدعى اختصاصه بتعمد البقاء على الجنابة بترك الغسل. وحينئذ فمقتضى عموم مطهريه التراب كون التيمم رافعا للجنابة، فيكون تعمد تركه من تعمد المفطر.

لكنه لا- يخلو عن إشكال، ولا سيما مع عدم التنبيه للتيمم في الصوم مع كثرة الابتلاء بالمسألة. وليس إلحاقه بالصلاة في ذلك من الوضوح بحدّ يستغنى معه عن التنبيه والسؤال.

و دعوى: أن لازم ذلك عدم جواز الإجناب ليلا لمن لا يستطيع الغسل، لخوف

(١) وسائل الشيعة ج: ١ باب: ١ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٨٩

...

الضرر أو فقد الماء أو نحوهما، لأنه بتعمد الإجناب قد تعمد البقاء على الجنابة بعد فرض تعذر رفعها للصوم بالتيمم. مدفوعة: بما سبق من قصور أدلة مفطرية تعمد البقاء على الجنابة عن تعمد الإجناب ليلا، والمتيقن من إلحاقه ما إذا انحصر سبب البقاء على الجنابة عرفا بالإجناب ليلا، لعدم سعة الوقت للغسل، دون ما إذا كان له سبب آخر، وهو تعذر الغسل، أو عدم مشروعيته، لفقده الماء، أو لخوف الضرر. وعلى ذلك يتجه جواز الإجناب ليلا لفاقد الطهورين. فلاحظ.

المقام الثاني: في مشروعية التيمم في المقام لو قيل بمشروعيته عموما للصوم.

و الظاهر عدم مشروعيته، كما يظهر من جماعة من الأصحاب ممن صرح بالعصيان و لزوم القضاء و الكفارة بتعمد الإجناب مع ضيق الوقت عن الغسل. حيث يظهر منهم أن المعيار في ذلك ترك الغسل، من دون تنبيه منهم للتيمم. وقد استدل عليه بعض مشايخنا بانصراف عدم الوجدان عما إذا كان مستندا لاختيار المكلف.

و فيه: أن ذلك- لو تم- إنما يقتضى عدم مشروعية التيمم مع تعجز المكلف نفسه عن الطهارة بإرافة الماء و نحوه، لا عدم مشروعيته مع تعمد الجنابة في ضيق الوقت.

فالأولى في وجهه ما سبق منا- في مسوغات التيمم- و يظهر من جماعة من الإشكال في عموم مشروعية التيمم لضيق الوقت عن استعمال الماء مع القدرة عليه.

و يناسبه في المقام عدم التنبيه في النصوص لانتقال التكليف بتضييق الوقت للتيمم بدلا عن الغسل- كما جرى عليه بعض الفقهاء هنا- مع شدة الحاجة له، لكونه مغفولا عنه.

مضافا إلى صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «سألته عن الرجل تصيبه الجنابة في رمضان، ثم ينام قبل أن يغتسل، قال: يتم صومه، و يقضى ذلك اليوم. إلا أن يستيقظ قبل أن يطلع الفجر، فإن انتظر ماء يسخن أو يستقي، فيطلع الفجر، فلا يقضى صومه [يومه]» (١).

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٩٠

و إن كان عاصيا (١)، و إن ترك التيمم وجب القضاء و الكفارة (٢).

[مسألة (٧): إذا نسي غسل الجنابة ليلا حتى مضى يوم أو أيام من شهر رمضان بطل صومه]

(مسألة ٧): إذا نسي غسل الجنابة ليلا حتى مضى يوم أو أيام من شهر رمضان بطل صومه (٣) و عليه القضاء.

و خبر إسماعيل بن عيسى: «سألت الرضا عليه السلام عن رجل أصابته جنابة في شهر رمضان... و رجل أصابته جنابة في آخر الليل، فقام ليغتسل و لم يصب ماء فذهب يطلبه أو بعث من يأتيه، فعسر عليه حتى أصبح كيف يصنع؟ قال: يغتسل إذا جاءه ثم يصلي» (١).
فإن عدم التنبيه فيهما للتميم مع ظهور غفلة المكلف عنه مشعر أو ظاهر في عدم مشروعيته هنا لضيق الوقت.
و ما في الجواهر من ظهور أو احتمال ابتناء السؤال على تخيل سعة الوقت - لو تم لا ينافي حسن التنبيه للتميم في أمثال المقام مما كان المكلف فيه معرضا لضيق الوقت.

بل قد يظهر من خبر إسماعيل عدم مشروعية التيمم للصوم حتى من غير جهة ضيق الوقت، كعدم وجدان الماء و استلزام طلبه خروج الوقت. فينفع حتى في المقام الأول.

(١) لما ذكرناه في مبحث التيمم من عدم وفاء الطهارة الترايية بتمام ملاك الطهارة المائية.

(٢) بناء على وجوبها في متعمد البقاء على الجنابة، كما تضمنته بعض النصوص المتقدمة. و لا ينبغي الإشكال في القضاء، فإنه ملازم للمفطرة. و أما الكفارة فيأتي الكلام فيها في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

(٣) كما في المبسوط و النهاية و المختلف و التذكرة و الدروس و جامع المقاصد و ظاهر الصدوق في الفقيه، و قد يظهر من المعبر، و حكى عن جماعة. و عن بعض أنه الأشهر، و نسب في كلام آخرين للأكثر. لصحيح الحلبي: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن

(١) التهذيب ج: ٤ ص: ٢١١، ٢١٠ باب: الكفارة في اعتماد إفطار يوم من شهر رمضان حديث: ٧.

راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٤ من الأبواب المذكورة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٩١

...

رجل أجنب في شهر رمضان، فنى أن يغتسل حتى خرج شهر رمضان. قال: عليه أن يقضى الصلاة و الصيام» (١).

و نحوه حديث إبراهيم بن ميمون ٢، و مرسل الصدوق ٣.

و يظهر من اقتصار العلامة في القواعد على نسبة الحكم للرواية، و اقتصار الشهيد في اللمعة على نسبه للمشهور، التوقف فيه، بل قد يظهر من إهمال جماعة كثيرة التنبيه له البناء على عدمه، كما هو صريح السرائر، و في الشرائع و النافع أنه الأشهر، بل في السرائر بعد نسبة القول بوجوب القضاء للشيخ أنه لم يقل به أحد من محققى أصحابنا.

و قد يستدل له - كما في كلام غير واحد - بأن مفطرة البقاء على الجنابة مشروطة بالعمد، معتضدا بعموم اعتبار العمد في المفطرة الذي يأتي الكلام فيه.

لكن ذلك لا ينهض في قبال النصوص المتقدمة، حيث تصلح لإثبات الحكم على خلاف القاعدة.

و مثله حديث رفع النسيان. على أنه إنما يقتضى معذرية النسيان و عدم المؤاخذه به، لا صحة العمل الناقص نسيانا على ما ذكرناه في التنبيه الرابع من تنبيهات مبحث الدوران بين الأقل و الأكثر الارتباطيين من كتابنا (المحكم) و غيره.

و أضعف من ذلك الاستدلال بمساواته للنوم، حيث يأتي عدم وجوب القضاء به إلا مع التكرار. فإنه قياس لا ينهض بالاستدلال في

نفسه، فضلا عن أن يرفع به اليد عن النص المعتبر.

و دعوى: أن بين أدلة الصحة مع النوم و نصوص المقام عموما من وجه، و بعد تساقطهما في الناسى النائم يكون المرجع عموم اعتبار العمد في المفطرية.

مدفوعة أولا: بعدم التعارض بين الطائفتين، لأن عدم مفطرية ترك الغسل من أجل النوم لا تنافي مفطرية تركه من أجل النسيان و لو في حق الشخص الواحد.

و ثانيا: بأن غلبة تحقق النوم في مورد نصوص المقام تجعلها بحكم الأخص من

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٣، ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٩٢

و يلحق به قضاؤه (١)،

نصوص النوم، فتقدم عليها.

و ثالثا: بأن ذلك إنما يقتضى عدم المفطرية في حال وحدة النوم، إذ مع تعدده لا إشكال في بطلان الصوم و وجوب القضاء، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

نعم في حديث الجعفریات: «أن عليا عليه السلام سئل عن رجل احتلم أو جامع، فنسى أن يغتسل جمعة، فصلى جمعة و هو في شهر رمضان فقال على عليه السلام: عليه قضاء الصلاة، و ليس عليه قضاء صيام شهر رمضان» (١)، و الظاهر اعتبار سنده، كما ذكرناه في المسألة الثانية و الأربعين عند الكلام في حرمة حلق اللحية في آخر مباحث المكاسب المحرمة.

و حينئذ يكون مقتضى الجمع بينه و بين نصوص القضاء المتقدمة حمل النصوص المذكورة على الاستحباب، أو على الخطأ، بقريته عموم اعتبار العمد في المفطرية.

(١) كما في الجواهر. لما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من قاعدة إلحاق القضاء بالمقضى. و مرجعها إلى أن القضاء عبارة عن أداء نفس العمل المقضى في غير وقته، فلا بد من اتحادهما في الخصوصيات المعتبرة فيه.

نعم لو احتمل كون منشأ بطلان الصوم في المقام قصور الزمان الذى تنسى فيه الجنابة عن الصوم، لا قصور نفس الصوم الحاصل فيه، أمكن الفرق بينهما، لأن قصور شهر رمضان عن الصوم مع نسيان الجنابة فيه لا يستلزم قصور غيره عنه مع النسيان المذكور. لكنه بعيد جدا، بل المستفاد عرفا من دليله رجوعه إلى قصور الصوم نفسه.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من اختصاص القاعدة بالخصوصيات المعتبرة في أصل الطبيعة، دون ما كان معتبرا في الفرد. فهو في غاية المنع، ضرورة أن القضاء إنما هو للفرد الذى اعتبرت فيه الخصوصية، و لا يكون قضاؤه إلا بادائه في غير وقته. و أما الخصوصيات المعتبرة في أصل الطبيعة فالدليل على اعتبارها في القضاء هو إطلاق دليل اعتبار الخصوصية في الطبيعة من دون حاجة للقاعدة.

(١) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ١٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٩٣

دون غيره من الواجب المعين و غيره (١). و الأقوى عدم إلحاق غسل الحيض

بل إذا لم تتم القاعدة في الخصوصيات المعتمدة في الفرد المقضى لم تتم في الخصوصيات المعتمدة في الطبيعة، لعدم الفرق، و ينحصر الدليل فيها بالإطلاق المذكور.

على أن ذلك منه قدس سره لا يناسب استدلاله بالقاعدة نفسها على مفطرية تعمد البقاء على الجنابة لقضاء شهر رمضان، كما لعله ظاهر.

هذا وقد جعل سيدنا المصنف قدس سره القاعدة المذكورة مؤيدة أو معتضدة بإطلاق صحيح عبد الله بن سنان: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقضى شهر رمضان، فيجنب من أول الليل، ولا يغتسل حتى يجيء آخر الليل، وهو يرى أن الفجر قد طلع. قال: لا يصوم ذلك اليوم، و يصوم غيره» (١)، و صحيحه الآخر:

«كتب أبي إلى أبي عبد الله عليه السلام و كان يقضى شهر رمضان و قال: إنى أصبحت بال غسل و أصابتنى جنابة فلم أغتسل حتى طلع الفجر. فأجابه: لا تصم هذا اليوم، و صم غدا» ٢ لإمكان عموم عدم الغسل فيهما لصورة نسيان الجنابة.

و قد استشكل فيه بعض مشايخنا قدس سره بأن الصحيحين و إن كانا شاملين لغير صورة تعمد تأخير الغسل إلى طلوع الفجر، إلا أنهما ظاهران في تعمد تأخير الغسل و لو باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه، و لا يشملان من صورة عدم الغسل لنسيان الجنابة الذي هو محل الكلام.

و الإنصاف أن ما ذكره و إن كان قريبا في الصحيح الأول، إلا أنه لا يتم في الثاني، كما يتضح بالتأمل فيهما. و من ثم لا يبعد عموم إطلاق الثاني لصورة النسيان، و نهوضه بالاستدلال في المقام. لكنه مختص بما إذا ذكر الجنابة في نفس اليوم بعد طلوع الفجر، و لا يعم ما إذا ذكرها بعد انتهاء النهار و إكمال الصوم، بل ينحصر الدليل فيه بقاعدة إلحاق القضاء بالمقضى.

(١) كأنه لخروجه عن مورد النص. لكن تقدم عند الكلام في عموم مفطرية

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٩٤

و النفاس إذا نسيته المرأة بالجنابة (١)، و إن كان الأحوط استحبابا.

[مسألة ٨]: إذا كان المجنب لا يتمكن من الغسل - لمرض و نحوه

(مسألة ٨): إذا كان المجنب لا يتمكن من الغسل - لمرض و نحوه - وجب عليه التيمم قبل الفجر (٢) و إن تيمم لم يجب عليه أن يبقى مستيقظا

تعمد البقاء على الجنابة لغير صوم شهر رمضان ما يقتضى عموم المفطرية في المقام لبقية أنواع الصوم، كما استظهر ذلك في الجواهر. نعم لا يبعد استثناء الصوم المندوب، بناء على ما تقدم من عدم مانعية تعمد البقاء على الجنابة منه، لأن ذلك يقتضى عدم مانعية البقاء على الجنابة نسيانا بالأولوية العرفية. فلاحظ.

(١) لاختصاص النص بالجنابة، و التعدى لغيرها يحتاج إلى دليل. لكن استظهر في الجواهر العموم، لأن الظاهر اتحاد الجميع في كيفية الشرطية. و هو و إن كان قريبا جدا إلا أن في بلوغ ذلك حدا ينهض بالاستدلال إشكال، و لا سيما في مثل هذا الحكم المخالف للقاعدة.

قال في الجواهر: «بل قيل انهما أقوى، لأنه لم يرد فيهما ما ورد فيه مما يوهم أن الشرط إنما هو تعمد البقاء».

لكن هذا إنما ينفذ لو كان الدليل فيهما إطلاق يقتضى بطلان الصوم بهما مع النسيان. وهو غير ظاهر، إذ ما تضمن بطلان الصوم بمفاجأة الحيض و النفاس إنما يقتضى مفطرية نفس الحيض و النفاس من غير تعمد، لا حدثهما المستمر بعد النقاء الذى هو محل الكلام. و ما تضمن إفطار الحائض و النفاس ببقاء الحدث بعد النقاء مختص بموتق أبى بصير «١» الآتى فى المسألة العاشرة المتضمن للتوانى فى الغسل، و الظاهر فى التقصير، فلا يشمل صورة النسيان. و من ثم ينحصر الدليل فيهما بما ورد فى الجنابة بضميمة إلحاقهما بها لو تم. و حينئذ يتعين مشاركتها للجنابة فى جميع الأدلة، حتى ما أوهم أن الشرط هو تعمد البقاء.

(٢) تقدم فى المسألة السادسة الإشكال فى ذلك، و احتمال عدم مشروعية

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٩٥
- إلى أن يطلع الفجر (١).

[مسألة ٩]: إذا ظن سعة الوقت للغسل فأجنب فبان الخلاف]

(مسألة ٩): إذا ظن سعة الوقت للغسل فأجنب فبان الخلاف فلا شئ عليه (٢) مع المراعاة، أما بدونها فالأحوط القضاء (٣).

التيتم فى المقام. فراجع. نعم لا إشكال فى رجحان التيمم برجاء المشروعية.

(١) لما سبق منا و منه قدس سره فى المسألة الأربعين من فصل التيمم من أن التيمم للحدث الأكبر لا يبطل بالحدث الأصغر. أما لو قيل ببطلانه به فالمتجه عدم جواز النوم، إذ مع بطلان التيمم يلزم البقاء على الجنابة - أو مطلق الحدث الأكبر - إلى طلوع الفجر فيكون تعمد النوم من تعمد البقاء على الجنابة المفروض مبطلته للصوم.

نعم لا بد من العزم على النوم بنحو يستمر إلى الفجر - كما لا يبعد كونه محل الكلام - دون ما إذا لم يتعمد النوم، أو تعمده برجاء الانتباه قبل الفجر، فإنه لا يلزم منه بطلان الصوم لو استمر للفجر، حتى لو لم يسبق بالتيمم. بل لا أثر للتيمم بعد فرض بطلانه بالنوم. غاية الأمر أن يختص بالنوم الأولى، بناء على ما يأتى فى المسألة الثانية عشرة.

اللهم إلا - أن يقال: صعوبة الالتزام بترك النوم قبل الفجر نوعاً، خصوصاً فى العصور السابقة، و الغفلة عن وجوب ذلك مع إغفال النصوص له تشهد بمجموعها بجواز النوم. إما لعدم وجوب التيمم بدلاً عن الغسل فى المقام، أو لعدم بطلان التيمم بالنوم، أو لعدم قادية تعمد البقاء على الجنابة الحاصل بذلك فى الصوم.

لكن ذلك إنما ينفذ إذا بلغ حد الاطمئنان بجواز النوم و عدم مبطلته للصوم، بنحو يرفع به اليد عن القواعد المفروض اقتضاؤها بطلان الصوم، كما هو غير بعيد.

(٢) لعدم تعمد البقاء على الجنابة حينئذ.

(٣) بل جزم بوجوبه فى المراسم و الشرائع و القواعد و غيرها. و كأنه لإلحاق المقام بالأكل بعد الفجر من دون مراعاة. لكن مورد ذلك فعل المفطر بعد الفجر، و المقام أجنبى عنه، لأن المفطر - و هو إحداث الجنابة - إنما كان قبل الفجر، و أما البقاء

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٩٦

[مسألة ١٠]: حدث الحيض و النفاس كالجنابة فى أن تعمد البقاء عليهما مبطل للصوم]

(مسألة ١٠): حدث الحيض و النفاس كالجنابة في أن تعمد البقاء عليهما مبطل للصوم (١)

عليها فهو ليس مفطرا إلا مع العمد غير الحاصل في المقام.

على أن دليل المراعاة إنما تضمن مراعاة طلوع الفجر، لا مراعاة قرب طلوعه، كما هو المراد لهم هنا. و حمل ما نحن فيه على ذلك، لعموم العلة- و هي التسامح و عدم التوثق- أشبه بالقياس بعد عدم النص على التعليل بنحو يقتضى التعدى لسائر موارد. و من ذلك يظهر الإشكال فيهما في الجواهر من الاستدلال عليه بإطلاق أدلة القضاء، إذ فيه: أن موضوع أدلة القضاء تعمد البقاء على الجنابة، لا- تعمد سبب الجنابة إذا استلزم البقاء من دون تعمد له كما في المقام. و من ثم كان ظاهر المدارك و محكى الذخيرة التوقف، أو الميل لعدم وجوب القضاء.

(١) كما ذكره غير واحد، بل قيل انه المشهور بين من تعرض له. و لعل عدم التعرض له في جملة من كتب السيدين و الشيخين و غيرهما اكتفاء بما ذكره في حكم الجنب، لما هو المعهود منهم من مشاركتهما للجنب في كثير من الأحكام. و كيف كان فيشهد به في الجملة موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إن طهرت بليل من حيضتها، ثم توانت أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم» (١). و أما الإشكال في سنده تارة: بأن على بن الحسن بن فضال فطحى. و أخرى: بضعف طريق الشيخ إليه، لاشتماله على بن محمد بن الزبير.

فهو مدفوع بحجية خبر الفطحى الثقة، على ما ذكرناه في الأصول. و بأن الظاهر وثاقه على بن محمد بن الزبير على ما تقدم في المسألة السابعة من الفصل الأول في النية. بل تقدم هناك ما يشهد باعتبار رواية الشيخ قدس سره لكتب ابن فضال حتى لو فرض عدم ثبوت وثاقه ابن الزبير المذكور. فراجع.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٩٧

...

هذا و قد استدلل بعض مشايخنا قدس سره أيضا بصحيفة ابن مهزيار الواردة في أغسال المستحاضة، بضميمة الأولوية القطعية، لأهمية حدث الحيض من حدث الاستحاضة.

لكنه لا يخلو عن إشكال:

أولا: لأن الصحيحة واردة في أغسال الاستحاضة لاستمرار حدثها باستمرار دمها، لا لحدثها بعد انقطاع الدم، و لم يتضح أهمية حدث الحيض بعد انقطاع الدم من استمرار حدث المستحاضة مع استمرار الدم.

و ثانيا: لأن الظاهر عدم العمل بالصحيفة في الحكم المذكور، على ما ذكرناه في محله من مباحث أحكام المستحاضة من كتاب الطهارة، و تأتي الإشارة إليه في المسألة الحادية عشرة إن شاء الله تعالى. فالعمدة الموثق.

هذا كله في حدث الحيض. و أما حدث النفاس فالظاهر المفروغية عن مشاركته لحدث الحيض في الأحكام، على ما سبق الكلام فيه في مباحث أحكام النفاس. فراجع.

بقي شيء، و هو أن سيدنا المصنف قدس سره قال: «مقتضى عموم ما دلّ على وجوب الكفارة بتعمد المفطر وجوب الكفارة أيضا.

لكن في المستند وغيره عدمها. ووجهه غير ظاهر. وأصل البراءة لا مجال له مع الدليل». لكن لا يبعد ابتناء كلام المستند وغيره على أن الاقتصار في الموثق على ذكر القضاء من دون تنبيه للكفارة، موجب لظهوره في عدم وجوبها، فيخرج به عن العموم المذكور، لو تم. ولعل الأولى أن يقال: لا ظهور للموثق في تعمد الترك، بل المنصرف أو المتيقن من التواني فيه إرادة فعل الشيء في وقته مع التسامح في تنفيذ المراد والتسوية فيه تفريطا، ولو أريد تعمد الترك كان الأنسب التعبير به. ومن هنا كان ظاهر الموثق أو المتيقن منه إرادة التفريط بالغسل من دون تعمد، نظير التفريط بغسل الجنابة بالنوم الثانية، على ما يأتي في المسألة الثانية عشرة. وهو

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٩٨

في رمضان وقضائه (١) دون غيرهما (٢). وإن كان في غيرهما أحوط استحبابا.

[مسألة (١١): المستحاضة الكثيرة يشترط في صحة صومها الغسل لصلاة الصبح]

(مسألة ١١): المستحاضة الكثيرة يشترط في صحة صومها الغسل (٣) لصلاة الصبح، وكذا للظهرين على الأحوط، فإذا تركت

إنما يدل على مفطرية الحدث في ذلك - بسبب اشتماله على وجوب القضاء - من دون أن يدل على حكم تعمد فعل المفطر المذكور. وحينئذ لا مانع من الرجوع في حكمه إلى عموم وجوب الكفارة لو تم، لعدم منافاة الموثق له. والمتحصل: أن المرأة إن لم تفرط في الغسل يصح صومها، ولا قضاء عليها، وإن فرطت فيه توأنا من دون تعمد تأخيرها فسد صومها، وعليها القضاء فقط، وإن تعمدت الترك جرى عليها حكم تعمد المفطر.

(١) لما تقدم عند الكلام في مفطرية البقاء على الجنابة وفي المسألة السابعة من أن مقتضى القاعدة إلحاق القضاء بالأداء في الخصوصيات المعتمدة.

(٢) كأنه لخروجه عن مورد الموثق. لكن تقدم عند الكلام في عموم مفطرية تعمد البقاء على الجنابة ما يقتضى العموم في المقام. بل مقتضاه العموم حتى للصوم المندوب. لكن من القريب التسامح فيه، كما ثبت في تعمد البقاء على الجنابة. وإن كان في بلوغ ذلك حدًا يصلح معه للاستدلال إشكال.

(٣) تقدم في المسألة الأربعين من مباحث الدماء عند الكلام في أحكام المستحاضة عدم نهوض دليل يعتد به بذلك. ومن ثم كان الأظهر عدم اشتراط الصوم بالأغسال المذكورة. فراجع.

كما أنه لو غرض النظر عن ذلك، وبنى على دخل الأغسال المذكورة في صحة الصوم، تعين البناء على اعتبار غسل النهار، وغسل العشاءين لليلة السابقة، إلا مع تقديم غسل صلاة الصبح على الفجر - لو قيل بمشروعيته - فيجتزأ به عن غسل العشاءين لليلة السابقة. لكن لا دليل على مشروعية التقديم، كما تقدم هناك. فراجع.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٩٩

أحدهما بطل صومها، ولا يشترط غسل الليلة الماضية، ولا غير الغسل من الأعمال (١) وإن كان أحوط. ولا يجب تقديم غسل الصبح على الفجر (٢)، بل لا يجزى لصلاة الصبح إلا مع وصلها به (٣). نعم إذا اغتسلت لصلاة الليل اجتزأت به للصبح، مع عدم الفصل المعتد به (٤).

[مسألة (١٢): إذا أجنب في شهر رمضان ليلا و نام حتى أصبح]

(مسألة ١٢): إذا أجنب في شهر رمضان ليلا (٥) و نام حتى أصبح، فإن نام ناويا ترك الغسل أو مترددا فيه لحقه حكم تعمد البقاء على

- (١) لا اختصاص الدليل المدعى بالغسل، كما يظهر بمراجعة ما تقدم.
- (٢) بل لا دليل على مشروعيته، كما ذكرناه آنفا. فراجع ما تقدم في المسألة المذكورة.
- (٣) كما هو الظاهر من أدلة أحكام المستحاضة التي تقدمت في محلها.
- (٤) تقدم منا في المسألة التاسعة والعشرين من أحكام الدماء الإشكال في ذلك. فراجع.
- (٥) لا خصوصية في الحكم المذكور للجنابة ليلا، بل و لا للشروع في النوم ليلا، بل المدار على إيقاع النوم و هو جنب، كما يظهر مما يأتي.

(٦) أما مع نية ترك الغسل فهو المعروف من مذهب الأصحاب، بل هو المتيقن من معاهد نفى الخلاف و دعوى الإجماع في كلماتهم. كما هو المتيقن أيضا من نصوص المفطرية مع النوم مطلقا، أو مع التعمد، التي تقدم و يأتي التعرض لبعضها.

اللهم إلا- أن يقال: نصوص المفطرية مع النوم مطلقا معارضة بمثلا. فمن الطائفة الأولى صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «سألته عن الرجل تصيبه الجنابة في رمضان، ثم ينام قبل أن يغتسل، قال: يتم صومه، و يقضى ذلك اليوم» «... ١»، و نحوه غيره. و من الطائفة الثانية صحيح أبي سعيد القماط: «أنه سئل أبو عبد الله عليه السلام

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٠٠

...

عمن أجنب في شهر رمضان في أول الليل، فنام حتى أصبح. قال: لا شيء عليه.

و ذلك أن جنابته كانت في وقت حلال» «١». و نحوه غيره.

و من هنا لا- بد من الجمع بين الطائفتين إما بالحمل على الاستحباب، فلا تنفع في المدعى، و إما بالتفصيل بين العمد و غيره بقريئة نصوص تعمد النوم، فيكون المعيار على تلك النصوص، لا على هذه.

و أما دليل مفطرية تعمد النوم فهو صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه قال في رجل احتلم أول الليل، أو أصحاب من أهله، ثم نام متعمدا في شهر رمضان حتى أصبح. قال: يتم صومه ذلك ثم يقضيه إذا أفطر من شهر رمضان، و يستغفر ربه» «٢»، و صحيح البنزطي عن أبي الحسن عليه السلام: «سألته عن رجل أصاب من أهله في شهر رمضان أو أصابته جنابة، ثم ينام حتى يصبح متعمدا. قال: يتم ذلك اليوم و عليه قضاؤه» «٣».

و ظاهر الأول و إن كان هو كفاية تعمد المكلف النوم و إن لم يقصد استمراره حتى يصبح، إلا أنه لا يصلح حينئذ لأن يكون شاهد جمع بين نصوص مطلق النوم، حيث لا مجال لحمل النصوص المتعددة الدالة على عدم مفطريته على خصوص من غلبه النوم من دون قصد له، لندرة ذلك و احتياجه للتنبيه.

و من ثم يتعين حمله على ما هو ظاهر الثاني أو المتيقن منه من قصد النوم المستمر للصباح، في مقابل ما إذا قصد النوم من دون قصد لاستمراره، أو مع القصد لعدم استمراره. و بذلك يكون الصحيحان شاهدي جمع بين نصوص مطلق النوم.

و يكون المتحصل من مجموع النصوص الحكم بطلان الصوم من الجنب مع النوم بقصد استمراره للصباح، و عدم المفطرية مع النوم الغالب من دون قصد، أو مع القصد له من دون قصد للاستمرار فيه، أو مع القصد لعدم الاستمرار. نعم قد يعارضها في ذلك حديث إسماعيل بن عيسى: «سألت الرضا عليه السلام

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
 (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
 (٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٤.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٠١

...

عن رجل أصابته جنابة في شهر رمضان، فنام عمدا حتى يصبح، أى شئ عليه؟ قال: لا يضره هذا، و لا يفطر و لا يبالي، فإن أبى عليه السلام قال: قالت عائشة: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أصبح جنبا من جماع غير احتلام. قال: لا يفطر، و لا يبالي» (١).

لكن - مع غض النظر عن سنده - لا بد من حمله على تعمد النوم دون الاستمرار فيه، أو على التقيء، كما يناسبه الاستشهاد بحديث عائشة، على ما تقدم في أول الكلام في مفطرية تعمد البقاء على الجنابة.

و قد ظهر من جميع ما تقدم: أن نصوص مفطرية النوم لا تنهض بمفطريته في مفروض المسألة - و هو ما إذا نام ناويا ترك الغسل - إلا إذا عزم المكلف على الاستمرار بالنوم حتى يطلع الفجر، أما لو تعمد أصل النوم من دون قصد لاستمراره، فاستمر، فهي قاصرة عن إثبات المفطرية حينئذ. و مجرد القصد لترك الغسل لا يقتضى نهوضها بذلك، لأن موضوعها تعمد النوم مستمرا، لا تعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر.

اللهم إلا أن يستفاد من الحكم فيها بالمفطرية مع قصد استمرار النوم أن المعيار في المفطرية على قصد استمرار حدث الجنابة و عدم الغسل منه إلى طلوع الفجر، لعدم خصوصية استمرار النوم ارتكازا في الصوم، لو لا ما يترتب عليه من استمرار الحدث المذكور. هذا مضافا إلى ما تضمن مفطرية تعمد البقاء على الجنابة، إذ يكفي في صدقه العزم عليه من أول الأمر من دون عدول عن ذلك، و لو مع عدم فعلية القصد حين طلوع الفجر، لذهول أو نوم أو نحوهما.

بل لو قلنا بالمفطرية مع التردد تعين القول به مع العزم على العدم بالأولوية، و إن كان قد يختلف عن مفاد النصوص في ملاك المفطرية، على ما قد يتضح.

هذا كله مع نية ترك الغسل. و أما مع التردد فيه فقد يدعى دخوله في معقد الإجماع أو نفى الخلاف على المفطرية مع النوم من دون قصد الغسل. إلا أن استدلال بعضهم عليها بأن العزم على ترك الغسل يسقط اعتبار النوم، ظاهر في أن مراده بعدم

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٦.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٠٢

الجنابة (٦) و إن نام ناويا للغسل (١)، أو ذاهلا عنه (٢) فإن كان في النومة

و كيف كان فحيث كان التردد المذكور لا يجتمع مع قصد استمرار النوم إلى طلوع الفجر، فلا مجال للاستدلال على المفطرية مع التردد بما تقدم من نصوص المفطرية مع النوم، بعد ما سبق من حملها على قصد الاستمرار بالنوم أو بالجنابة إلى طلوع الفجر. و مثله الاستدلال بنصوص تعمد البقاء على الجنابة. لفرض عدم سبق نية البقاء عليها، بل التردد في ذلك.

و دعوى: أنه لا يعتبر في صدق تعمد البقاء على الجنابة القصد إلى ترك الغسل، بل يكفي عدم القصد له حتى مضى وقته، كما يظهر بملاحظة النظائر، حيث يصدق على من تردد في السفر مثلا حتى مضى وقته أنه تعمد ترك السفر في وقته.

ممنوعه جدا، بل لا بد فيه من الالتفات للموضوع، و لضيق الوقت عنه حين خروج الوقت. و من ثم لا يصدق في المقام، للغفلة عن ذلك كله بالنوم حين خروج الوقت.

نعم حيث كان المعتمد في الصوم نيته عند الفجر أو قبل طلوعه، و كانت نيته عبارة عن نية ترك جميع المفطرات، و منها تعمد البقاء على الجنابة، تعين لزوم نية الغسل قبل الفجر على تقدير الانتباه، إذ عدم الغسل حينئذ مستلزم لتعمد البقاء على الجنابة المفطر، فالتردد في ذلك و عدم نيته مستلزم لعدم نية الصوم، فيبطل لعدم النية، لا لتعمد فعل المفطر.

و على ذلك يبتنى الكلام في وجوب الكفارة و عدمه، بناء على ما يأتي من الفرق بين الوجهين في ذلك. كما أن ذلك يختص بالصوم الواجب المعين، دون غيره، بناء على ما ذكره في الثاني من الاكتفاء فيه بتجديد النية قبل الزوال.

(١) و هو موضوع كلام الأكثر أو المتيقن منه.

(٢) ذكرنا آنفا أن تعمد النوم مع البناء على عدم الغسل هو موضوع المفطرية المتحصل من مجموع النصوص، و أن تعمد النوم مع

التردد في الغسل إنما يبطل الصوم معه لعدم نيته، لا لتعمد المفطر. أما تعمد النوم مع الذهول عن الغسل فهو لا ينافي

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٠٣

...

حتى النية، لإمكان تحقق النية للصوم بما له من مفهوم ارتكازي، مع الغفلة و عدم القصد لترك كل مفطر تفصيلا.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من دخوله حينئذ في نسيان غسل الجنابة الذي تقدم في المسألة السابعة أن المشهور بطلان الصوم معه. فهو لا يخلو عن إشكال، لأن المراد بالذهول هو الذهول عن الغسل بعدم قصده و لا قصد عدمه و لا التردد بين الأمرين، و لو مع الالتفات- و لو ارتكازا- للجنابة، و لوجوب الغسل منها.

على أن دليل نسيان غسل الجنابة ظاهر أو منصرف إلى ما إذا استحکم النسيان، بحيث يستند ترك الغسل له عرفا، دون ما إذا كان موقتا، بحيث اقتضى الإقدام على النوم، و كان ترك الغسل عرفا مستندا للنوم لا للنسيان، فهو نظير ما إذا نسي المكلف غسل الجنابة، فأراق الماء، ثم التفت قبل خروج الوقت. فتأمل.

و أشكال من ذلك الاستدلال للبطالان مع الذهول بإطلاق النصوص المتضمنة للمفطرية مع النوم، لما سبق من حملها على خصوص صورة قصد النوم المستمر إلى طلوع الفجر.

و لو فرض تحققه في المقام أشكال دخوله في إطلاق النصوص المذكورة، لقرب انصرافها إلى ما إذا كان تعمد استمرار النوم راجعا للبناء على ترك الغسل، ليكون من صغريات تعمد البقاء على الجنابة، فلا يشمل صورة الذهول عنه.

بل الظاهر قصور بقية نصوص النوم عن صورة الذهول. أما ما تضمن منها عدم المفطرية فلا أنه مسوق لبيان التخفيف في أمر النوم، و العفو عنه و إن ابتنى على التسامح في أمر الغسل و تأخيرها، فلا- يشمل صورة الذهول عن الغسل. و أما ما تضمن منها المفطرية- كنصوص النومة الثانية و الثالثة- فلا أنه مسوق لبيان العقوبة على التسامح بالنوم، و هو لا يتأتى مع الذهول المفروض.

و من هنا كان اللازم الرجوع في صورة الذهول عن أصل الغسل- بحيث لا- يتحقق العزم على فعله أو تركه أو التردد فيه- إلى ما

تقتضيه القاعدة من عدم المفطرية، لعدم تعمد ترك الغسل و البقاء على الجنابة، الذي تضمنت الأدلة مبطليته للصوم.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٠٤

الأولى صح صومه (١).

نعم ذلك مختص بالذهول لقصور في المكلف أو لسبب طارئ، الذي لا يبعد كونه محل كلامهم، دون ما إذا كان ناشئا عن التسامح في الغسل و عدم الاهتمام به، الراجع إلى عدم الاهتمام بالصوم. فإن الظاهر منافاته لنية الصوم. بل الظاهر رجوعه للبناء على عدم الغسل ارتكازا، فيجرب معه حكم تعمد البقاء على الجنابة. فتأمل جيدا.

(١) كما هو المعروف بينهم المنسوب للمشهور في الحدائق، و في المدارك: «هذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفا». و نفى في الخلاف الخلاف فيه، بل ادعى الإجماع عليه.

و يشهد به أن النوم الأولى هي المتيقنة من النصوص النافية للمفطرية مع النوم بعد ما سبق من حملها على صورة عدم القصد للنوم المستمر، المستلزم للعزم على عدم الغسل ليلا. مضافا إلى صحيح معاوية بن عمار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب في أول الليل، ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان. قال: ليس عليه شيء. قلت:

فإنه استيقظ، ثم نام حتى أصبح. قال: فليقض ذلك اليوم عقوبة» (١).

و زاد في المعبر- في المسألة العاشرة من المقصد الثاني مما يجب الإمساك عنه- بعد أن أفتى بما ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم)، فاستدل بصحيح بن أبي يعفور: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب في شهر رمضان، ثم يستيقظ، ثم ينام حتى يصبح. قال:

يتم صومه [يومه]، و يقضى يوما آخر. و إن لم يستيقظ حتى يصبح أتم يومه، و جاز له» (٢).

لكن الاستدلال به موقوف على فرض تخلل النوم بين الجنابة و الاستيقاظ، فكأنه قال: «الرجل يجنب بشهر رمضان ثم ينام ثم يستيقظ... و هو تكلف لا شاهد عليه. بل الظاهر منه إرادة الجنابة بالاحتلام، ثم الاستيقاظ بعدها. و حينئذ يدل على العفو عن استمرار نومة الاحتلام، و عدم العفو عن النومة الأولى بعدها، فيخالف ما عليه الأصحاب، و لا ينهض بالاستدلال لهم.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

(٢) التهذيب ج: ٤ ص: ٢١١. الاستبصار ج: ٢ ص: ٨٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٠٥

...

بل يكون كسائر المطلقات المتضمنة للإفطار مع النوم المستمر حتى الفجر، فيحمل على صورة تعمد استمرار النوم و عدم الغسل قبل الفجر، أو على استحباب القضاء، جمعا مع صحيح معاوية بن عمار، و ما هو المتيقن من المطلقات النافية للقضاء مع استمرار النوم إلى الفجر.

هذا كله بناء على ما أثبتته في المعبر من عبارة الصحيح المذكور، و هو المطابق لما في التهذيبيين. لكن رواه الصدوق هكذا: «قلت له:

الرجل يجنب في شهر رمضان، ثم يستيقظ، ثم ينام، ثم يستيقظ، ثم ينام حتى يصبح. قال: يتم صومه و يقضى يوما آخر.

فإن لم يستيقظ حتى يصبح أتم صومه، و جاز له» (١). بل ظاهر الوسائل رواية الشيخ له كذلك أيضا (٢).

و حينئذ قد يستدل به لما عليه الأصحاب بحمل عدم الاستيقاظ في ذيله على عدم الاستيقاظ الثاني من النومة الأولى بعد الجنابة، حيث

يدل حينئذ على العفو عن استمرار النوم الأولى إلى الصباح. إذ لعله أولى من حمله على عدم الاستيقاظ أصلاً، باستمرار نوم الجنابة، لأن الأول أخفى حكماً من الثاني، وبيانه يغنى عن بيان الثاني للأولوية، ولا عكس، فيكون أولى بالبيان. وإن كان الإنصاف أن الحديث بهذا المتن لا يخلو عن اضطراب، لأن تكرر الاستيقاظ في السؤال لا يتناسب مع الاقتصار على ذكره مرة واحدة في الجواب. ومن ثم كان المتن الأول أقرب، ولا سيما مع اتفاق التهذيبيين عليه. وإن قيل إن الفقيه أضبط. نعم عن بعض نسخ الفقيه والوسائل روايته هكذا: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجب في شهر رمضان، ثم ينام، ثم يستيقظ، ثم ينام حتى يصبح. قال يتم صومه [يومه]، ويقضى يوماً آخر. وإن لم يستيقظ حتى يصبح أتم يومه» (٣). وهو خال عن الإشكال المذكور، و مطابق لصحيح معاوية بن عمار، و صريح فيما عليه الأصحاب. لكن لا طريق لإثبات صحة هذا المتن بعد هذا الاختلاف في الحديث.

(١) من لا يحضره الفقيه ج: ٢ ص: ٧٥.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم وقت الإمساك حديث: ٢.

(٣) مستمسك العروة الوثقى ج: ٨ ص: ٢٩٩ - ٣٠٠.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٠٦

...

و لعله لذا جعل في المعبر في تنمته كلامه المتقدم صحيح معاوية بن عمار هو الدليل الأوضح في المسألة. و كفى به حجة في المقام. مضافاً إلى إطلاقات صحة الصوم من الجنب مع استمرار نومه إلى الفجر، حيث كانت النوم الأولى هي المتيقن منها، كما ذكرنا. لكن مع كل ذلك قال في المعبر في ذيل المسألة الأولى من المقصد الأول مما يجب الإمساك عنه: «و لو أجنب، فنام ناويا للغسل حتى أصبح، فسد صوم ذلك اليوم. و عليه قضاؤه. و عليه أكثر علمائنا». ثم استدلل عليه بصحيح ابن أبي يعفور المتقدم بعين المتن الذي ذكره في كلامه السابق. و الذي روى به في التهذيبيين، و بصحيح محمد بن مسلم. و الظاهر أن مراده به صحيح محمد بن مسلم المتقدم في أول المسألة. لكن سبق لزوم حمله على الاستحباب، أو على صورة تعمد النوم المستمر، الراجع لقصد عدم الغسل. كما سبق قريباً حمل صحيح ابن أبي يعفور بالمتن المذكور على ذلك.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الصوم، در يك جلد، دار الهلال، قم - إيران، اول، ١٤٢٥ هـ ق مصباح المنهاج - كتاب الصوم؛ ص: ١٠٦

نعم في حديث إبراهيم عن بعض مواليه قال: «سألته عن احتلام الصائم.

قال: إذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا ينم حتى يغتسل، و إن أجنب ليلاً في شهر رمضان فلا ينام إلا [إلى] ساعة حتى يغتسل. فمن أجنب في شهر رمضان، فنام حتى يصبح، فعليه عتق رقبة، أو إطعام ستين مسكيناً، و قضاء ذلك اليوم، و يتم صيامه، و لن يدرکه أبداً» (١).

و يصعب جدا حمله على خصوص صورة تعمد النوم المستمر، لظهور النهي فيه عن مطلق النوم أو ما زاد على الساعة في وجوب الاحتياط و التحفظ على الغسل ليلاً، فتعقيبه بحكم استمرار النوم ظاهر جدا في إرادة حكم مخالفة الاحتياط المذكور، لا حكم خصوص تعمد المفطر.

و منه يظهر أنه لا- مجال لحمله على ما عدا النوم الأولى، و من ثم كان منافيا لما عليه الأصحاب في المقام، و مناسباً لما تقدم من المعبر.

لكن لا مجال للتحويل عليه:

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٠٧

و إن كان في النوم الثانية- بأن نام بعد العلم بالجنابة (١) ثم أفاق و نام

أولاً: لضعفه بالإرسال، لعدم معرفة بعض موليه المذكور، اللهم إلا أن يكون مراده به بعض الأئمة عليه السلام، لأنهم مواليه و موالى جميع شيعتهم فإن إبراهيم يروى عن الإمامين الصادق و الكاظم (عليهما السلام) بل قيل: أنه يروى عن الإمام الرضا عليه السلام. و عليه لا تكون الرواية مضمرة.

و ثانياً: لمخالفته لجميع النصوص المرخصة في النوم، و المرخصة في خصوص النوم الأولى، و الحاكمه بعدم المفطرية مع استمرار النوم إلى ما بعد الفجر.

و ثالثاً: لظهور إعراض الأصحاب عنه حيث يتعين حينئذ طرحه، أو حمله على كراهة النوم ليلاً- ككراهته نهاراً- و استحباب التكفير مع استمراره.

و كيف كان فلا ينهض الحديث بالاستدلال لما في المعبر. و لا سيما مع الحكم فيه بثبوت الكفارة الذي لم يلتزم به في المعبر حتى في النوم الثالثة.

و من ثم كان ما ذكره في هذه المسألة عجيباً- كما في الجواهر- لإغفاله ما سبق منه و منا من دليل صحة الصوم، كنسبته لأكثر أصحابنا، مع أن المعروف عندهم- كما سبق- الصحة.

(١) يشير قدس سره بذلك إلى أنه يشترط في مفطرية استمرار النوم العلم بالجنابة قبل النوم، لانصراف نصوص النوم بأجمعها إلى صورة العلم بالجنابة.

أما ما تضمن عدم المفطرية باستمراره، فلوروده في مقام بيان التخفيف في أمر النوم، و العفو عن التسامح الحاصل به عن تعجيل الغسل، و لا موضوع لذلك مع الجهل بالجنابة. و أما ما تضمن المفطرية به فلابتناؤه على العقوبة، و إجراءاته مجرى تعمد البقاء على الجنابة، و ذلك إنما يتم مع العلم بها، نظير ما تقدم وجه قصور الطائفتين معا عن صورة الذهول.

نعم يكفي في جريان حكم النوم الثانية العلم حين الإقدام عليها بسبق الجنابة على النوم الأولى، و لو مع الجهل بالجنابة عند الإقدام على النوم الأولى لإطلاق دليل

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٠٨

ثانياً حتى أصبح- و جب عليه القضاء (١)

حكم النوم الثانية.

هذا و لو تخيل حين النوم الثانية أنها النوم الأولى بعد الجنابة، فالظاهر عدم ترتب حكم النوم الثانية، و انصراف دليل حكمها عن هذه الصورة، بقربنة وروده مورد العقوبة و التشديد، بسبب التسامح في تأخير الغسل، فإن ذلك يناسب اختصاص الحكم المذكور بما إذا علم بالحال حين الإقدام على النوم. فلاحظ.

(١) كما هو المعروف. و في المدارك: «هذا مذهب الأصحاب، لا أعلم فيه مخالفا»، بل ادعى في الخلاف الإجماع عليه، و نسبه في محكى المنتهى للأصحاب، و عن المستند: «استفاض نقل الإجماع عليه».

و يشهد به صحيح معاوية بن عمار المتقدم، و صحيح ابن أبي يعفور، بناء على روايته بأحد الوجهين الأخيرين. و أما بناء على روايته بالوجه الأول المروي في التهذيبين فيكون ظاهرا في البطلان باستمرار النوم الأولى، الملزم بحمله على صورة القصد للنوم المستمر، أو على الاستحباب، كما سبق. و يخرج عن محل الكلام.

هذا و منصرف الصحيحين، خصوصا الأول المشتمل على كون القضاء عقوبة ما إذا كان النوم مبنيا على التسامح في الغسل و الإقدام على تأخيره، فلو لم يبتن على ذلك، بل كان للذهول عن الجنابة فالتمتين عدم القضاء، كما يظهر مما سبق.

و أما مع الالتفات للجنابة، لكن ابتنى النوم على الاحتياط للغسل و التحفظ من استمرار النوم - باستعمال المنبه الشائع في عصورنا، أو بتكليف شخص بإيقاظه أو نحو ذلك - لكن غلب على أمره، فقد يدعى انصراف الإطلاق عنه. لكنه لا يخلو عن إشكال، أو منع.

نعم لا ينبغي الإشكال فيه لو تعذر الغسل فعلا، و كان إمكانه متوقعا بعد مدة معتد بها، حيث لا يكون النوم حينئذ مع التوثق من الانتباه عند إمكان الغسل مشمولا لما سبق، لظهور التعليل بالعقوبة في صحيح معاوية في ابتناء النوم على

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٠٩

دون الكفارة على الأقوى (١).

التهاون بالغسل و تأخيره، و هو غير حاصل مع تعذر تعجيل الغسل و التحفظ عليه في وقته بالتوثق من الانتباه.

بقي شيء، و هو أنه حيث سبق قوة مانعية تعمد البقاء على الجنابة من الصوم الواجب غير صوم شهر رمضان، فالظاهر بطلانه بالنوم الثاني، كصوم شهر رمضان، لعين الوجه المتقدم لإلحاق الصوم المذكور بصوم شهر رمضان في مانعية تعمد البقاء على الجنابة من صحته. فلاحظ.

(١) كما نسب للأصحاب، بل يظهر من الجواهر احتمال انعقاد الإجماع الحجة عليه. و يقتضيه - مضافا إلى الأصل - السكوت عنه في صحيح معاوية بن عمار و ابن أبي يعفور، «١» و لا سيما الأول المشتمل على الأمر بالقضاء عقوبة، لظهور أن الكفارة أظهر في العقوبة و ادعى في الردع، فإهمالها و الاقتصار على القضاء ظاهر جدا في عدم وجوبها.

لكن استشكل فيه في الجواهر بأصالة ترتبها على كل مبطل مقصود. و فيه: أن ذلك لو تم فالمفطر بالأصل هو البقاء على الجنابة بشرط التعمد، أو نفس تعمد ذلك، و لا قصد للبقاء على الجنابة هنا، فضلا عن تعمده، لما سبق من كون مفروض الكلام عدم القصد لاستمرار النوم. كما أن النوم هنا و إن كان يترتب عليه البطلان بمقتضى الصحيحين السابقين إلحاقا له بالمفطر المذكور. إلا أن مبطليته للصوم باستمراره، الراجع للبقاء على الجنابة، و هو غير مقصود بالفرض، و إنما القصد في محل كلامهم إلى أصل النوم، و إلى إحداثه.

و أضعف منه دعوى: أصالة ترتب الكفارة عند وجوب القضاء. لعدم الشاهد لها، و لا سيما مع كثرة موارد تخلف وجوب الكفارة عن وجوب القضاء.

و كذا الاستدلال بإطلاق ما تضمن وجوبها بالبقاء على الجنابة، كمعتبر سليمان بن حفص عن الفقيه: «قال: إذا أجنب الرجل في شهر رمضان بليل، و لا يغتسل حتى

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.

و كذا بعد النومة الثالثة (١). و إن كان الأحوط استحبابا وجوب الكفارة

يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين، مع صوم ذلك اليوم. و لا يدرك فضل يومه «١».

فإنه محمول على تعمد ذلك، كما هو مورد بعض نصوصه كصحيح أبي بصير المتقدم في مفطرية تعمد البقاء على الجنابة «١»، و المنصرف من سائر موارد الحكم بالكفارة، التي هي ارتكازا من سنخ العقوبة.

و لا سيما مع عدم ثبوتها في كثير من موارد الاستمرار على الجنابة، كما في موارد نسيان الجنابة- بناء على وجوب القضاء به- و عدم تيسر الغسل، و استمرار النومة الأولى و غير ذلك.

و كذا ما تضمن إطلاق وجوبها بالنوم من الجنب حتى يصبح. لما سبق من لزوم حمله على صورة تعمد النوم المستمر، و لو للعلم باستمرار النوم عادة، دون القصد لأصل النوم و إن استمر بنفسه من دون قصد لذلك حين الإقدام عليه.

نعم تقدم أنه لا- مجال لذلك في حديث إبراهيم. لكنه- مع غض النظر عن وجوه الإشكال فيه- يقتضى وجوب الكفارة حتى مع استمرار النومة الأولى. و من ثم يتعين حمله على الاستحباب أو طرحه، كما سبق.

(١) أما وجوب القضاء فهو مفروغ عنه بينهم. و يقتضيه ما ورد في النومة الثانية بفهم عدم الخصوصية، أو بالأولوية العرفية. بل ربما يستفاد من إطلاقات وجوب القضاء باستمرار النوم بعد تقييدها في النوم الأول بما سبق، فإنه و إن سبق حملها على صورة تعمد النوم

المستمر، أو الاستحباب، إلا أنه ربما يمكن حملها على ما عدا النوم الأول. و إن لم يكن ذلك مهمًا بعد كفاية ما سبق.

و أما عدم وجوب الكفارة فهو الذى ذهب إليه فى المعبر و المدارك و محكى المنتهى و غيرها. و يقتضيه الأصل على نحو ما تقدم هناك.

خلافًا لما هو المشهور بين الأصحاب من وجوبها، بل هو المدعى عليه الإجماع فى

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١١١

فيه أيضا (١). بل الأحوط ذلك فى النوم الثانى (٢). بل كذا فى الأول إذا لم يكن معتاد الانتباه (٣).

(مسألة ١٣): الظاهر جواز النوم الأول

(مسألة ١٣): الظاهر جواز النوم الأول (٤)،

الخلافا و الغنية و الوسيلة و جامع المقاصد. لعين ما تقدم فى النومة الثانية مما عرفت ضعفه.

و من ثم جعل فى جامع المقاصد دليل المسألة هو الإجماع. لكن لا مجال للتعويل عليه فى الخروج عن مقتضى الأصل المذكور بعد توقف مثل الفاضلين عن الاعتماد عليه، بل نسبة مضمونه فى الشرائع للمشهور، و فى المعبر للشيخين، و مع ظهور ابتناء دعاوى

الإجماع من القدماء على التوسع أو التسامح بنحو يرفع الوثوق بها.

هذا و يجرى ذلك أيضا فى النومات اللاحقة مهما تعددت.

(١) مراعاة لخلاف المشهور، المدعى عليه الإجماع، كما تقدم.

(٢) خروجًا عن احتمال وجوبها، الذى تقدم من الجواهر تقريره و الاستدلال عليه.

(٣) يعنى مع القضاء أيضا. فقد صرح غير واحد بأنه لا بد فى العفو عن النوم الأولى من احتمال الانتباه، وإلا كان قصد النوم ملازما لقصد استمراره الذى سبق جريان حكم تعمد الجنابة معه. قال فى المسالك: «و شرط بعض الأصحاب مع ذلك اعتياده الانتباه، وإلا كان كتمتع البقاء على الجنابة. ولا بأس به». و مقتضاه وجوب القضاء و الكفارة مع عدم اعتياد الانتباه. لكنه غير ظاهر الوجه، لعدم صدق تعمد البقاء على الجنابة بمجرد ذلك. بل هو مخالف لإطلاق نصوص النوم الأولى المتقدمة. نعم لا يبعد اعتبار عدم اعتياد الاستمرار فى النوم، بحيث لا يعتد عرفا باحتمال الانتباه، و لو لعدم توقع طرود سبب خارجي له.

(٤) كما يظهر من مساق كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) للأصل بعد عدم استلزامه بطلان الصوم لعدم تحقق تعمد البقاء على الجنابة معه. مضافا إلى صحيح العيص بن القاسم: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام فى شهر مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١١٢ و كذا الثانى (١)،

رمضان، فيحتمل، ثم يستيقظ، ثم ينام قبل أن يغتسل. قال: لا بأس» (١)، و إطلاقه شامل للنوم فى الليل. لكن فى الجواهر أنه قد يدل على الحرمة صحيح معاوية بن عمار المتقدم، الدال على حرمة النوم فى الجملة، و خبر إبراهيم المتقدم فى تعقيب ما سبق من المعتمد. و كأن وجه الاستدلال بصحيح معاوية ما تضمنه من أن القضاء عقوبة. و فيه أولا: أن العقوبة بالقضاء قد لا تكون لحرمة النوم، بل للتسامح فى الغسل المرجوح فى نفسه و إن لم يكن محرما، نظير وجوب إعادة الصلاة على من صلى فى الثوب النجس نسيانا، عقوبة نسيانه و عدم اهتمامه، كما تضمنته بعض النصوص «٢». و ثانيا: أنه إنما يدل على العقوبة المذكورة فى النوم الثانية دون الأولى. بل قد يظهر منه الإذن فى النوم الأولى، كالنصوص المتضمنة لصحة الصوم مع النوم التى عرفت فيما سبق أن المتيقن منها النوم الأولى. و أما خبر إبراهيم فهو - مع اشتماله على النهى عن النوم فى النهار المحمول على الكراهة، كما سبق فى المسألة الخامسة - ظاهر فى جواز النوم ساعة.

نعم رواه فى الجواهر هكذا: «فلا ينام ساعة حتى يغتسل»، و فى موضع من التهذيب روايته هكذا: «فلا ينام إلى ساعة حتى يغتسل» (٣). لكن لا طريق لإثبات صحة روايته بأحد الوجهين. بل جزم بعضهم بابتناء الثانى على التصحيف، مع أنه حينئذ لا يمنع من النوم أقل من ساعة.

(١) كما فى المدارك و محكى المنتهى. و يظهر الوجه فيه مما تقدم فى النوم الأول.

و أما فى الجواهر من أن المفروض هو الصوم المعين الذى يجب على المكلف حفظه من كل ما يقتضى إبطاله، و منه البقاء جنبا إلى الصبح. فهو كما ترى، لعدم العلم بترتب

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٢ باب: ٤٢ من أبواب النجاسات حديث: ٥.

(٣) التهذيب ج: ٤ ص: ٣٢١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١١٣

و الثالث (١) مع احتمال الاستيقاظ، و إن كان إذا أستم، يلزم القضاء.

(مسألة ١٤): إذا احتلم في نهار شهر رمضان لا تجب المبادرة إلى الغسل منه (٢) و يجوز له الاستبراء بالبول و إن علم ببقاء شيء من المنى في

ذلك على النوم بعد كون محل الكلام احتمال الانتباه كما تقدم.

إلا- أن يريد من وجوب حفظه وجوب الاحتياط و التحفظ عليه مما يحتمل أن يؤدي إلى ذلك. لكن لا دليل عليه في المقام و نظائره، كالمضمضة لغير الفريضة، و الأكل مع الشك في الفجر من دون مراعاة، و غيرها. و مثله ما قد يدعى من أن فساد الصوم و وجوب القضاء بالنوم يقتضى حرمة مع كون الصوم من الواجب المعين. إذ وجوب القضاء ليس بمجرد النوم، بل باستمراره، و المفروض عدم العلم به.

نعم قد يقال: استمرار النوم هو مقتضى الاستصحاب. و بذلك يفترق عن غيره من موارد احتمال حصول المفطر، كالمثاليين السابقين. لكن الاستصحاب إنما يجرى بعد حصول النوم و العلم به. أما حين الإقدام على النوم فلا موضوع له، لعدم اليقين به إلا معلقاً، و هو غير كاف في جريان الاستصحاب و ترتب العمل عليه. و لا سيما مع إطلاق صحيح العيص المتقدم.

و من ذلك يظهر ضعف ما في المسالك من حرمة النوم الثاني. (١) كما في المدارك و عن المنتهى، لعين ما سبق في النوم الثاني. و لا يفرق في ذلك بين القول بوجوب الكفارة و عدمه، لأنها إنما تجب باستمرار النوم، نظير ما تقدم في القضاء.

(٢) كما صرح به غير واحد، و عن المنتهى: «و لا نعلم فيه خلافاً». بل يكاد يكون ضرورياً، لشيوع الابتلاء بالمسألة بنحو يمتنع عادة خفاء حكمها.

و يقتضيه- مضافاً إلى الأصل- ما تقدم في صحيح العيص من جواز النوم بعد الاحتلام الشامل، بإطلاقه للاحتلام في أثناء النهار. بل لعله المتيقن منه.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١١٤

المجرى (١).

[مسألة ١٥]: لا يعد النوم الذي احتلم فيه ليلاً من النوم الأول]

(مسألة ١٥): لا يعد النوم الذي احتلم فيه ليلاً من النوم الأول (٢)، بل إذا أفاق ثم نام كان نومه بعد الإفاقة هو النوم الأول.

نعم سبق في خير إبراهيم- المتقدم في تعقيب ما في المعبر من بطلان الصوم بنوم المجنب ليلاً- إذا استمر حتى الصباح- قوله عليه السلام: «إذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا ينم حتى يغتسل» (١).

لكنه ضعيف بالإرسال. مع أن تحريم النوم لا يقتضى وجوب المبادرة للغسل.

على أنه لا يمكن البناء على حرمة النوم بعد ما سبق في صحيح العيص. بل جواز النوم من الوضوح بحدّ يلحق معه بالضروريات، بسبب شيوع الابتلاء بذلك، حيث يمتنع عادة خفاء حكمه. و من هنا لا بد من حمل الخبر على الكراهة.

(١) لا ينبغي التأمل في ذلك بعد قصور أدلة مفطرية إحداث الجنابة في نهار شهر رمضان عن مثل ذلك مما لا يستقل بنفسه، و يكون من توابع جنابة سابقة.

و مثله في ذلك ما إذا أنزل قبل الفجر و لم يعلم بذلك، أو تعذر عليه الغسل حتى طلع الفجر، أو سبقه المنى في النهار بنحو لا يفطر به، و نحو ذلك.

مضافا إلى أن ذلك لما كان مغفولا عنه، فعدم التنبيه له في نصوص الاحتلام و نحوه من موارد الجنابة غير القادحة في الصوم، موجب لظهور تلك النصوص بإطلاقاتها المقامية في عدم قدحه في الصوم. و لا سيما و أن المحتلم و نحوه قد ينتبه قبل استكمال خروج المنى بنحو يتعرض لخروج بقيته بالحركة الاختيارية، بحيث يستطيع منع خروجه بتجنبها، فلو كان ذلك قادحا لكان المناسب جدا التنبيه له.

(٢) كما عن الفخر في شرح الإرشاد التصريح به، و هو المستفاد من مساق كلام غير واحد من الأصحاب، لعدم تفريقهم بين الجنابة بالاحتلام و الجنابة بغيره، و جعلهم المدار على النوم بعد الجنابة، الظاهر في إرادة إحداث النوم، و عدم الاكتفاء بالنوم

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١١٥

...

المستمر حينها، بل هو كالصريح مما في الروضة من التعبير بالنوم بعد العلم بالجنابة.

و كيف كان فقد يستدل عليه بصحيح العيص المتقدم: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام في شهر رمضان، فيحتلم ثم يستيقظ، ثم ينام قبل أن يغتسل. قال: لا بأس» «١»، بدعوى: أن المراد بنفى البأس فيه نفى القضاء.

لكنه في غاية المنع، لظهور نفى البأس في الجواز التكليفي. و لا سيما و أن السؤال فيه عن أصل النوم، لا عن استمراره إلى الفجر، و أن المتيقن منه - كما سبق - النوم في النهار، لأن تميز شهر رمضان عن بقية الشهور بنهاره، و لأنه الأولى بتوهم مرجوحية النوم فيه على الجنابة، لمنافاتها للصوم، و إن كان الظاهر شمول إطلاقه للنوم ليلا، كما سبق أيضا. فتأمل.

فالعمدة في المقام إطلاق صحيح معاوية بن عمار المتقدم، فإن قوله: «الرجل يجنب»، كما يشمل عرفا الجنابة الاختيارية يشمل الجنابة غير الاختيارية بالاحتلام أو غيره. بل لو فرض اختصاصه بالجنابة الاختيارية، فالمستفاد عرفا عموم الحكم فيه للاحتلام، و حيث كان موضوع العفو فيه هو النوم الذي يقدم عليه المكلف بعد الجنابة يتعين عدم احتساب نوم الاحتلام.

و لا سيما مع ظهور ابتداء الحكم فيه بالعفو عن النوم على التخفيف، و هو إنما يجري في النوم المتعقب لنوم الاحتلام، أما نوم الاحتلام نفسه فلا منشأ لتوهم المفطرية معه بعد عدم العلم بالجنابة، و عدم الإقدام على ما أوصل إلى البقاء عليها.

مضافا إلى أنه مقتضى الأصل، لأن المفطر حيث كان هو تعمد البقاء على الجنابة فهو لا يتحقق بالنوم بنية الغسل، و لذا تضمن صحيح معاوية أن المفطرية في النوم الثاني عقوبة، فمع الشك في احتساب نوم الاحتلام يكون مقتضى الأصل عدم احتسابه، و عدم المفطرية في النوم المتعقب له.

نعم مقتضى صحيح ابن أبي يعفور على رواية التهذيبيين احتسابه كما سبق. لكن لا طريق لإثبات صحة الرواية المذكورة بعد ما سبق من الاختلاف في متن الصحيح المذكور.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١١٦

...

و في موثق سماعة: «سألته عن رجل أصابته جنابة في جوف الليل في رمضان، فنام و قد علم بها، و لم يستيقظ حتى يدركه الفجر. فقال: عليه أن يتم صومه، و يقضى يوما آخر» (١)، فإنه كالصريح في الاحتلام الذي هو أمر طارئ يصيب الإنسان، و لا سيما مع التنبيه على حصول العلم بالجنابة الذي لا يحتاج له في الجنابة الاختيارية، و مع ذلك تضمن الحكم بالقضاء باستمرار النوم بعد العلم بها. لكنه ليس صريحا في النوم الأولى بعد نوم الاحتلام مع احتمال الانتباه، بل كما يمكن حمله على ذلك، و لو بمقتضى الإطلاق، يمكن حمله على النوم الثانية بعد الاحتلام جمعا مع صحيح معاوية بن عمار، أو حمله على اعتياد عدم الانتباه، ليرجع للتعمد في البقاء على الجنابة.

و قد يقرب الأول إلغاء خصوصية الاحتلام عرفا، كما قد يناسبه تنبيه السائل على علمه حين النوم بالجنابة المشعر بأن المهم في المقام ذلك. كما قد يقرب الثاني قوله:

«و لم يستيقظ حتى يدركه الفجر» حيث لا يبعد وقوع التصحيف فيه، إذ لو كان المراد بيان قضية اتفاقية لكان المناسب أن يقول: و لم يستيقظ حتى أدركه الفجر، و من ثم قد يكون الصحيح: و لا يستيقظ حتى يدركه الفجر، لبيان مقتضى حاله و عاداته في النوم. و لو فرض عدم ظهور أحد الحملين فرما يكون حمله على الاستحباب-المحتمل في مقام الجمع بين النصوص في المقام- أقرب عرفا من التفصيل بين الانتباهة بعد الاحتلام و الانتباهة حين الجنابة الاختيارية. و لذا لا يظهر من الأصحاب البناء على ذلك مع شيوع الابتلاء بالمسألة، المناسب لعدم خفاء حكمها عليهم. و لا أقل من التوقف في أمر الموثق، و الرجوع إلى إطلاق صحيح معاوية، أو إلى الأصل، حيث سبق أن مقتضاهما عدم احتساب نوم الجنابة.

و من ذلك يظهر ضعف ما عن المستند من احتساب نوم الاحتلام، و الحكم بأن استمرار النوم الأول بعدها موجب للقضاء، كاستمرار النوم الثاني بعد الجنابة الاختيارية. فلاحظ.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١١٧

[مسألة (١٦): الظاهر إلحاق النوم الرابع و الخامس بالثالث]

(مسألة (١٦): الظاهر إلحاق النوم الرابع و الخامس بالثالث (١).

[مسألة (١٧): الأقوى عدم إلحاق الحائض و النفساء بالجنب]

(مسألة (١٧): الأقوى عدم إلحاق الحائض و النفساء بالجنب، بل المدار على صدق التواني في الغسل (٢)، فيبطل و إن كان في النوم الأول،

(١) لعين ما تقدم في النوم الثالث، كما أشرنا إليه هناك.

(٢) عملا- بقوله عليه السلام في موثق أبي بصير المتقدم في المسألة العاشرة: «إن طهرت بليل من حيضتها ثم تواتت أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم» (١)، و قد تقدم أنه هو الدليل على مفطرية تعمد البقاء على الحدث منهما.

و عن نجاه العباد إلحاقهما بالجنب فى حكم النوم.
قال سيدنا المصنف قدس سره: «و نسب إلى غير واحد ممن تأخر. و وجهه: أن حكم النوم الأولى فى الجنب موافق للأصل، فيطرد فيهما. و النصوص فى النومتين و إن كانت واردة فى الجنب، لكن يتعدى إليهما بالأولوية». لكن لا مجال للرجوع للأصل فى النوم الأولى بعد ورود موثق أبى بصير القاضى ببطلان الصوم مع التوانى فى الغسل، لحكومته على الأصل. و أما الأولوية فيما زاد على النوم الأولى فهى تبنى على أولوية حدث الحيض و النفاس بإبطال الصوم من حدث الجنابة. و هى لا تخلو عن إشكال. نعم تقدم قوة احتمال مشاركتها لحدث الجنابة فى الحكم و إن لم يبلغ مرتبة تنهض بالاستدلال. على أنه لو سلم ذلك فإن أريد به وجوب القضاء عليهما مع استلزام النوم الثانى لصدق التوانى فى الغسل، كفى فيه موثق أبى بصير. و إن أريد به وجوب القضاء عليهما مع عدم استلزام النوم الثانى لصدق التوانى فى الغسل، للغفلة عن الحدث، أو لتعذر الغسل حين النوم، و ابتناء النوم على عدم الاستمرار و التوثق من الانتباه حين إمكان الغسل، فقد سبق - فى ذيل الكلام فى وجوب القضاء بالنوم الثانى - عدم البطلان حينئذ فى حق الجنب، ليتعدى منه للحائض و النفساء. و حينئذ لا مخرج عما

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١١٨
و عدم التوانى، فيصح و إن كان فى الثانى و الثالث (١).

[الثامن: إنزال المنى بفعل ما يؤدي إلى نزوله، مع احتمال ذلك احتمالاً معتداً به]

الثامن: إنزال المنى بفعل ما يؤدي إلى نزوله (٢)، مع احتمال ذلك احتمالاً معتداً به، بل مطلقاً (٣) على الأحوط وجوباً.

سبق من أن المعيار فى وجوب القضاء عليهما صدق التوانى فى الغسل.
(١) كما لو تعذرت المبادرة للغسل، و كان نومهما مبني على التحفظ من الاستمرار و التوثق من الانتباه عند إمكان الغسل، ثم غلبتا على أمرهما فاستمر النوم.
أو كان النوم للذهول عن الحدث و الغفلة عنه، كما أشرنا إليه آنفاً.
(٢) بلا خلاف أجده فيه، كما فى الجواهر، و نفى الخلاف فيه فى محكى المنتهى.
بل فى الانتصار و الغنية و الوسيلة و التذكرة و المدارك، و عن غيرها الإجماع عليه.
و يقتضيه جملة من النصوص، كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعبث بأهله فى شهر رمضان حتى يمنى. قال: عليه من الكفارة مثل ما على الذى يجماع» (١)، و قريب منه صحيحه الآخر ٢. و موثق سماعة: «سألته عن رجل لثق بأهله، فأنزل. قال: عليه إطعام ستين مسكيناً، مد لكل مسكين» ٣، و غيرها مما يأتى التعرض له.
(٣) اختلفت كلماتهم فى إطلاق الحكم بوجوب الكفارة بفعل الأمور المذكورة فى النصوص مع ترتب الإنزال عليها، أو تقييده بما إذا قصد بها الإنزال، أو مع إضافة الاعتقاد.
و الذى ينبغى أن يقال: التأمل فى مجموع النصوص شاهد بأن خروج المنى بتعمد ما يوجهه موجب للمفطرية، كالنصوص المتقدمة، لظهورها فى أن المفطر هو الإنزال المترتب على الأمور المذكورة. و كذا صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن رجل يمس من المرأة شيئاً يفسد ذلك صومه أو ينقضه؟ فقال: إن ذلك ليكره للرجل الشاب، مخافة أن يسبقه المنى» (٤).

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٣، ٤.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١١٩

...

و صحيح منصور بن حازم: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الصائم يقبل الجارية و المرأة؟ فقال: أما الشيخ الكبير مثلى و مثلك فلا بأس. و أما الشاب الشبق فلا، لأنه لا يؤمن، و القبلة إحدى الشهوتين «... ١»، و نحوها. فإن تعليل الكراهة بخوف الإنزال أو عدم الأمن منه ظاهر في بطلان الصوم بالإنزال.

و لا ينافى ذلك ما تضمن نفى البأس عن القبلة، و مس المرأة «٢»، و نحو ذلك.

لأن عدم البأس بذلك لنفسه، لا ينافى مفطرية الإنزال لو ترتب عليه.

و مقتضى إطلاقها عدم اعتبار قصد الإنزال في ذلك، و لا اعتياده. بل هو بعيد عن النصوص المذكورة جدا. أما النصوص الأخيرة فلقوة ظهورها في الاهتمام بالصوم و الاحتياط له بالبعد عما يعرضه للفساد، حيث لا- يناسب ذلك اختصاصها بالقصد للإنزال أو اعتياده. و أما النصوص الأولى فلأن المنصرف منها مفروغية السائل عن كون الإنزال محذورا في الصوم، و أن السؤال إنما هو بلحاظ عدم تعمده، و ذلك لا يناسب إرادة القصد إليه أو اعتياده.

بل اقتصار السائل على ذكر الإنزال من دون تنبيه للاعتياد أو القصد قد يظهر في عدمهما، لأنهما أكد في ترتب المحذور، فالمناسب التنبيه لهما في مقام معرفة الحكم لو كانا مفروضين في مورد السؤال. بل هو كالصريح من صحيح حفص بن سوفة عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يلعب أهله أو جاريته، و هو في قضاء شهر رمضان، فيسبقه الماء فينزل. قال: عليه من الكفارة مثل ما على الذى جامع فى شهر رمضان» «٣»، فتأمل.

كما قد يشعر به أيضا موثق سماعة المتقدم و خبر أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وضع يده على شىء من جسد امرأته فأدق. فقال: كفارته أن يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا، أو يعتق رقبة» ٤، لقرب عدم سوق الفاء فيهما لمجرد التفرغ و التعقيب، بل لبيان عدم التراخي بين ما قبلها و ما بعدها،

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.

(٣) ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢، ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٢٠

...

المناسب للمفاجأة و عدم القصد و الاعتياد.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن ذكر الكفارة قرينة على الاختصاص بصورة العمد أو الاعتياد، لاختصاصها عرفا بالذنب، المتوقف على ذلك. فهو مدفوع بقرب ابتناء المفطرية و الكفارة في المقام على الردع عن الاستمتاع الذى يتعرض فيه الرجل للجنابة، احتياطا للصوم، فالتعدى الموجب للكفارة بالإفطار فى المقام ليس فى القصد للمفطر، بل لعدم احترام الصوم، و عدم التعفف عما يثير الشهوة مما من شأنه أن يعرض الصوم للبطلان، فإن حمل الحكم بوجوب الكفارة على ذلك أقرب من تقييد النصوص

المذكورة بالقصد للإنزال أو اعتياده.

هذا وقد اقتصر بعض مشايخنا في الحكم بالإفطار على ما إذا لم يثق المكلف بعدم الإنزال، لصحيح الحلبي و منصور بن حازم المتقدمين المتضمنين للتعليل بخوف ترتب الإنزال، و صحيح محمد بن مسلم و زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «أنه سئل هل يباشر الصائم أو يقبل في شهر رمضان، فقال: إنى أخاف عليه، فليتنزه من ذلك، إلا أن يثق أن لا يسبقه منيه» (١)، و موثق سماعة: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يلصق بأهله في شهر رمضان. فقال: ما لم يخف على نفسه فلا بأس» ٢.

لكن الأولين ظاهران في أن المراد بالحذر هو حذر الشارع من ترتب الإنزال، و أنه ملحوظ له حكمه في كراهة فعل الأسباب المذكورة، مع ترتب المحذور و هو الإفطار بمجرد الإنزال، لا- أن خوف المكلف منه علة في الكراهة شرعا و موضوعا لها تدور مفطرية الإنزال مدارها وجودا و عدما.

و أما الأخيران فمقتضى الجمع بينهما و بين الإطلاقات المذكورة كون وثوق المكلف مؤمنا له خارجا من ترتب الإنزال المفسد للصوم، فيكون عذرا ظاهريا له في فعل هذه الأمور، لا مانعا واقعا من مفطرية الإنزال، بحيث لا تترتب عليه معه. نعم لا يبعد التفصيل المذكور بالإضافة إلى وجوب الكفارة، لأن معذرية الوثوق شرعا تمنع من صدق التهاون في الصوم و التفریط فيه، و هو لا يناسب ثبوت

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١٣، ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٢١

[التاسع: الاحتقان بالمائع]

إشارة

التاسع: الاحتقان بالمائع، و لا بأس بالجامد (١).

الكفارة معها جدا.

كما أن الظاهر اختصاص الإفطار و الكفارة بما إذا كان الإقدام على الفعل من أجل الاستمتاع، بنحو يقتضى إثارة الشهوة نوعا، لانصراف النصوص إليه، دون ما إذا لم يكن بداعى ذلك، و إن ترتب عليه الإنزال لمفاجأة الشهوة من دون توقع لذلك بسبب شدة الشبق، كما قد يؤيده معتبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «عن رجل كلم امرأته في شهر رمضان فأمنى، فقال عليه السلام: لا بأس» (١).

(١) المعروف من مذهب الأصحاب منع الصائم من الاحتقان في الجملة، و إن حكى عن الإسكافي إطلاق استحباب الامتناع من الحقنة.

و كيف كان فيشهد للمنع صحيح البرزطي عن أبي الحسن عليه السلام: «أنه سأله عن الرجل يحتقن، تكون به العلة في شهر رمضان، فقال: الصائم لا يجوز له أن يحتقن» (٢).

و هو ظاهر أو منصرف للمائع، و لا- أقل من لزوم حمله عليه جمعا مع صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام: «سألته عن الرجل و المرأة هل يصح لهما أن يستدخلا الدواء و هما صائمان؟ قال: لا بأس» ٣ بقرينه موثق الحسن بن فضال:

«كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: ما تقول في التلطف [بالأشياء]. يب [يستدخله الإنسان و هو صائم؟ فكتب عليه السلام: لا بأس بالجامد]» (٤). لظهوره في ثبوت البأس في المائع.

و من ذلك يظهر ضعف ما في المعتبر و المختلف من المنع عن الاحتقان بقسميه. بل قد يستفاد من كل من أطلق، كما في المقنعة و عن أبي الصلاح. لكن لا يبعد انصراف إطلاقهم لخصوص الاحتقان بالمائع. ثم إن المصرح في كلام كثير منهم أن منع الصائم من الاحتقان وضعي راجع إلى

(١) التهذيب ج: ٤ ص: ٢٧٣ باب: حكم الساهي و الغالط في الصيام حديث: ٢٠.

(٢) ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٤، ١.

(٤) التهذيب ج: ٤ ص: ٢٠٤، الاستبصار ج: ٢ ص: ٨٣، و رواه في وسائل الشيعة باختلاف في المتن و السند ج: ٧ باب: ٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٢٢

كما لا بأس بما يصل إلى الجوف من غير طريق الحلق (١) مما لا يسمى أكلا أو

فساد الصوم به، و في الناصريات نفى الخلاف فيه، بل في الخلاف و الغنية الإجماع عليه.

و هو الظاهر من صحيح البزنطي و موثق ابن فضال المتقدمين. لما تكرر منا من ظهور النهي و الترخيص في الماهيات المركبة في الوضعيين الراجعين للصحة و الفساد، دون التكليفيين.

و منه يظهر ضعف ما في المعتبر و النافع و المدارك و عن غيرها من حرمة تكليفا.

و أضعف من ذلك ما في الشرائع، قال: «و الحقنة بالجامد جائزة، و بالمائع محرمة. و يفسد بها الصوم على تردد». حيث يظهر منه احتمال الجمع بين الحرمة التكليفيه و الإفساد، مع ظهور أن النهي إن حمل على التكليفي فلا وجه للإفساد، و إن حمل على الوضعي فلا وجه للحرمة التكليفيه. و لا مجال لحمله عليهما معا، و لا سيما مع عدم الجامع بينهما عرفا.

نعم لو بنى على إفساد الاحتقان للصوم فقد يحرم عرضا، لكون الصوم واجبا معينا يحرم إفساده. و هو أمر آخر يختص ببعض أفراد الصوم.

هذا و مقتضى إطلاق ما سبق عدم الفرق في المفطرية بين الاختيار و الاضطرار، لأن الاضطرار إنما يرفع التكليف دون المفطرية. و لازم ذلك عدم وجوب الصوم مع الاضطرار للاحتقان، بل عدم مشروعيته لو كان الاضطرار للمرض، لرجوع ذلك إلى كون الصوم مضرا بالمريض.

و ربما يحمل عليه ما في الغنية و عن ابن البراج من وجوب القضاء به حينئذ، دون الكفارة. لكن المنساق من كلامهما مشروعية الصوم، بل وجوبه - لو كان واجبا بالأصل و عدم فساده بالاحتقان حال الاضطرار. و لا مجال للبناء على ذلك بعد ما سبق.

هذا و بعد البناء على إفساد الاحتقان للصوم، ففي وجوب الكفارة به كلام يأتي في الفصل الثالث، و عند الكلام في معيار وجوب الكفارة - إن شاء الله تعالى.

(١) لا ينبغي التأمل في أن مقتضى أدلة مفطرية الأكل و الشرب خصوصيتهما في

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٢٣

ذلك، بحيث لا بد من صدقهما عرفاً، إلا أنه قد يعمم موضوع المفطرية فيهما لكل ما يصل إلى الجوف، بضميمة ما تضمن مفطرية الاحتقان بالمائع.

بدعوى: أن البناء على أنه مفطر مستقل في قباليهما لا يناسب ما تضمن حصر المفطرات في غيره، كصحيح محمد بن مسلم: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث [أربع] خصال: الطعام والشراب، والنساء، والارتماس في الماء» (١)، وخبر أبي بصير: «قال أبو عبد الله عليه السلام: الصيام من الطعام والشراب، والإنسان ينبغي له أن يحفظ لسانه» ... ٢. ولا النصوص المعللة عدم مفطرية بعض الأمور بأنها ليست بطعام ولا شراب (٣).

ومن هنا كان الأنسب بالجمع بين الأدلة المذكورة إلغاء خصوصية العناوين المذكورة فيها، وجعل موضوع المفطرية هو وصول الشيء للجوف، نظير ما سبق عند الكلام في مفطرية الجماع، وفي مبطلية تعمد البقاء على الجنابة لغير صوم شهر رمضان، من إلحاق تعمد البقاء على الجنابة بالنساء، وعدم كونه مفطراً مستقلاً في قبالة.

ولعله لذا جعل في الغنية موضوع المفطرية ما يصل إلى الجوف، وعليه يبتنى ما يأتي من بعضهم من المفطرية بصب الدواء في الإحليل إذا وصل إلى الجوف، وما في المبسوط والمختلف من الإفطار بتعمد وصول الطعنة للجوف، وغير ذلك مما قد يظهر بالنظر في كلماتهم.

لكنه يشكل أولاً: بصعوبة البناء على مفاد الحصر المذكور وإرجاع جميع المفطرات إليه، ولا سيما مثل الكذب على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليه السلام، والقيء. ويلزم لأجله حمل تعليل عدم مفطرية بعض الأمور بأنه ليس بطعام ولا شراب على الحصر الإضافي، كما لعله ظاهر.

و ثانياً: بأنه لو تم إرجاع مفطرية مثل الاحتقان لمفطرية الأكل والشرب فهو لا يتوقف على إلغاء خصوصية الأكل والشرب، وكون الموضوع مطلق الوصول

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ووقت الإمساك حديث: ١، ٢.

(٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ووقت الإمساك، و باب:

٣٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ووقت الإمساك حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٢٤

...

للجوف، بل قد يبتنى على كونه من الفرد الخفى للأكل والشرب، ولو لواحديته لملاكهما، بحيث يحتاج إلحاقه بهما لتعبد خاص يقتصر فيه على مورده، ولا يتعدى لسائر ما يصل إلى الجوف.

بل ذلك هو الأنسب بالجمع بين الأدلة من تعميم موضوع المفطرية لمطلق ما يصل إلى الجوف، فإن إلغاء خصوصية الأكل والشرب لأجل دليل مفطرية الاحتقان صعب جداً.

ولا سيما بلحاظ ما جرى عليه بعضهم من تعميم الجوف لغير المعدة والأمعاء، مثل ما تقدم من بعضهم من المفطرية بصب الدواء في الإحليل إذا وصل إلى الجوف، حيث لا يراد به الوصول إليها، بل إلى المثانة بتوسط المسالك الضيقة، وغير ذلك مما يتضح بالنظر في كلماتهم.

ومن ذلك يظهر الحال في كل ما يفرض مفطريته مما دلت عليه الأدلة بالخصوص، ولا يصدق عليه الأكل والشرب عرفاً، وإن أمكن رجوعه إليهما بنحو من التكلف، كابتلاع الغبار الغليظ، والارتماس في الماء، الذي قد تبتنى مفطريته على التحفظ من شرب

الماء، و الاحتياط له، و غير ذلك. حيث لا بد إما البناء على كونه مفطرا مستقلا عن الأكل و الشرب، أو البناء على كونه فردا خفيا ملحقا بهما، تبعا يقتصر فيه على عنوانه.

هذا و قد ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن المعيار في صدق الأكل و الشرب على وصول الشيء للجوف من طريق الحلق، من دون فرق بين طرق الوصول للحلق.

كالفم و الأنف و غيرهما. و هو المناسب لقوله في الشرائع: «لا يفسد الصوم ما يصل إلى الجوف بغير الحلق عدا الحقنة بالمائع». لكن المبنى المذكور على إطلاقه لا يخلو عن إشكال، حيث يصعب تحديد مفهوم الأكل و الشرب بذلك، لأن الصورة المعهودة لهما هي الوصول للجوف من طريق الفم، و الغرض المقصود منهما عرفا هو ارتفاع الجسم بما يدخله من طريق تحلله في المعدة. و بلحاظ الأول يتعين الاختصار على ما يدخل من طريق الفم. و بلحاظ الثاني

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٢٥

...

يتعين العموم لكل ما يصل المعدة من أجل أن يتحلل فيها و ينفذ منها للجسم، و إن كان وصوله من منفذ مستحدث بعد الحلق. و لا طريق لتحديد الأكل و الشرب بحدّ متوسط بين الأمرين بعد عدم توجه العرف لتجديد المفاهيم بهذه الدقة.

و من هنا لا- ينبغي التأمل في أن المتيقن من الأكل و الشرب عرفا هو ما يدخل من طريق الفم. لكن يقرب تعميم مفطريتهما لكل ما يدخل للمعدة بالوجه المذكور، كما يظهر من الجواهر، إما لعمومهما له مفهوما، أو بلحاظ الغرض المهم منهما، الذي يكاد يقطع بكفايته في تحديد موضوع المفطرية، و فهمه من دليلها، لو فرض عدم استيضاح صدق عنوان الأكل و الشرب تبعا له.

و أما مجرد دخول الشيء للجسم و نفوذه فيه أو ارتفاعه به من غير طريق التحلل في المعدة، فلا ريب في عدم صدق الأكل و الشرب به، و عدم عموم الغرض المهم منهما له. بل هو عرفا من سنخ التدارك للنقص بسبب تعذرهما، أو قصورهما عن أداء المقصود، نظير الاستنقاع في الماء، أو التواجد في الجو الرطب من أجل تخفيف حاجة الجسم للماء، أو امتصاصه للرطوبة المحيطة به.

كما أنه لا بد في تحقق موضوع المفطرية- بناء على ما ذكرنا- من دخول الشيء المستعمل بصورته المعهودة للمعدة عرفا، و لا يكفي وصوله لها أو للحلق بعد تحلله و استهلاكه في المسالك المؤدية إليهما، بحيث يكون الواصل لأحدهما عرفا أثره المستكشف بالطعم أو الرائحة أو نحوهما بسبب نفوذها، حيث لا ريب في عدم صدق الأكل و الشرب به حينئذ، بل هو كالتدهين و استعمال اللطوخ و نحوها مما ينفذ في الجسم بتحويلات لا يصدق معها أكله أو شربه.

و قد يناسب ذلك صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: «سألته عن الصائم يذوق الشراب و الطعام يجد طعمه في حلقه.

قال: لا يفعل. قلت: فإن فعل فما عليه؟ قال: لا شيء عليه، و لا يعود» (١). و موثق عمرو بن سعيد عن الرضا عليه السلام:

«سألته عن الصائم يتدخن بعود أو بغير ذلك، فتدخل الدخنة في حلقه. قال: جائز

(١) و مسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٢٦

شربا، كما إذا صب دواء في جرحه (١)، أو في أذنه (٢)،

لا بأس به» (١).

كما قد يظهر من صحيح محمد بن مسلم: «قال أبو جعفر عليه السلام: يا محمد إياك أن تمضغ علكا، فإني مضغت اليوم علكا و أنا

صائم فوجدت في نفسى منه شيئا» (٢)، فإن الظاهر أن مراده عليه السلام من وجدان شيء في نفسه الاحساس بأثره في الحلق. ولا بد من البناء على عدم مفطريته، لامتناع استعماله عليه السلام له مع ذلك. غاية الأمر الكراهة. ولذا حمل عليها غير واحد النصوص المتضمنة للنهي للكحل للصائم إذا وجد له طعما في حلقه (٣).

(١) كما في الخلاف والتذكرة. و عن الشيخ مفطريته، ونسبه في المختلف لظاهر كلامه في المبسوط، واختاره، إلحاقا له بالحقنة، بعد مشاركته لها في الوصول إلى الجوف. ويظهر ضعف الاستدلال المذكور مما سبق. ومثله الاستدلال له بعموم مفطرية ما يصل إلى الجوف.

نعم لو تحقق فيه المعيار المتقدم في مفطرية ما يصل إلى الجوف تعين البناء على مفطريته. لكنه بعيد عن محل كلامهم.

(٢) قال في الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه... إلا من أبي الصلاح». فإن كان مراد أبي الصلاح مفطريته مطلقا، للبناء على مفطرية كل ما يصل للجوف بمعنى الباطن، وإن لم ينفذ عن موضعه. فهو - مع خلوه عن الدليل - مقطوع ببطلانه، ولو بلحاظ جواز المضمضة والاستنشاق. مضافا إلى الترخيص في جملة من النصوص بصب الدواء والدهن في أذنه. ففي صحيح حماد بن عثمان: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم يصب في أذنه الدهن؟ قال: لا بأس به» (٤). ونحوه غيره.

وإن كان مراده خصوص ما إذا وصل إلى الجوف - كما هو مورد كلام سيدنا

-
- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١١.
- (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
- (٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.
- (٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٢٧
- أو في إحليله (١)،

المصنف قدس سره - فيظهر ضعفه مما سبق في تحديد مفطرية ما يصل إلى الجوف من أنه يختص بما إذا كان الواصل هو نفس الأمر المتناول قبل تحلله في المسالك المؤدية للجوف، دون ما إذا تحلل بحيث يكون الواصل عرفا من سنخ الأثر المدرك بالطعم أو الرائحة.

نعم في صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الصائم هل يصلح له أن يصب في أذنه الدهن؟ قال: إذا لم يدخل حلقه فلا بأس» (١). و حيث لا يعهد مسلك ظاهر بين الأذن والحلق، يدرك دخول الدهن للحلق من طريقه، فالظاهر أن المراد به إدراك دخوله للحلق من طريق أثره، كتغير الطعم ونحوه، نظير ما تقدم.

لكن لا يبعد حملة على الكراهة، نظير ما سبق في العلك والكحل، كما يناسبه عدم تنبيه الأصحاب (رضوان الله عليهم) له مع شدة الحاجة لذلك لو كان مفطرا، لغفلة العرف عنه بعد عدم وضوح صدق الأكل والشرب عليه، خصوصا مع تصريحهم بكراهة مثل ذلك في الكحل، ومع كثرة النصوص التي أطلق فيها عدم البأس بصب الدهن في الأذن من دون تنبيه للقيد المذكور. ولا سيما وأن مقتضاه المفطرية بالدخول للحلق وإن لم يصل للجوف، مع أنه لا إشكال في عدم صدق الأكل والشرب بذلك، ومن البعيد جدا مفطريته تعبدا. فلاحظ.

(١) كما هو مقتضى إطلاق الخلاف ومحكى كلام ابن الجنيد، و صريح التذكرة.

لكن في المبسوط والوسيلة و عن غيرهما الحكم بمفطريته. واختاره في المختلف إلحاقا له بالحقنة، قال: «لنا أنه أوصل جوفه مفطرا

بأحد المسلكين، فإن المثانة ينفذ إلى الجوف، فكان موجبا للإفطار، كما في الحقنة». و كأنه لإلغاء خصوصية الحقنة، أو لتفريق المناط. لكنهما معا ممنوعان، و لا سيما مع اختلاف الجوف الذي يصل إليه كل منهما، و اختلاف كيفية وصولهما، فالمائع في الاحتقان يصل رأسا لسعة المسالك، و في المقام

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٢٨

أو عينه (١) فوصل إلى جوفه. و كذا إذا طعن برمح أو سكين فوصل إلى

يصل بعد تحلله لضيقها.

نعم لو قيل بعموم مفطرية ما يصل للجوف بمعنى الباطن اتجه البناء على المفطرية في المقام مطلقا و لو مع الجمود، لأن اختصاص المفطرية في الاحتقان بالمائع للدليل الخاص لا يقتضى ذلك في غيره. لكن تقدم المنع من العموم المذكور.

(١) إجماعا محكيا صريحا و ظاهرا إن لم يكن محصلا. كذا في الجواهر. و به يخرج عن ظاهر النهى عنه في النصوص.

و توضيح ذلك: أن النصوص على طوائف..

الأولى: ما تضمن النهى عن الكحل و جميع ما يجعل في العين، كصحيح سعد بن سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «سألته عن [الرجل] يصيبه الرمذ في شهر رمضان هل يذره عينه، يذرها بالنهار و هو صائم؟ قال: يذرها إذا أفطر، و لا يذرها و هو صائم» (١)، و موثق الحسن بن علي: «سألته أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الصائم إذا اشتكى عينه يكتحل بالذرور و ما أشبهه، أم لا يسوغ له ذلك؟ فقال: لا يكتحل» ٢.

الثانية: ما تضمن الترخيص فيه مطلقا، كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «في الصائم يكتحل. قال: لا بأس به. ليس بطعام و لا شراب» ٣.

و صحيح عبد الحميد بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا بأس بالكحل للصائم» ٤، و غيرهما من النصوص الكثيرة. الثالثة: ما تضمن التفصيل، كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «أنه سئل عن المرأة تكتحل و هي صائمة. فقال: إذا لم يكن كحلا تجد له طعاما في حلقها فلا بأس» ٥، و موثق سماعة أو صحيحه: «سألته عن الكحل للصائم. فقال: إذا كان كحلا ليس فيه مسك، و ليس له طعام في الحلق، فلا بأس به» ٦، و غيرهما.

(١) ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣، ٨، ٧، ١، ٥، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٢٩

...

و الجمع العرفي يقتضى العمل على الطائفة الثالثة المفصلة، و البناء على حرمة الكحل و الذرور الذي فيه مسك، أو له طعام في الحلق، و حلية ما عداه.

بل لا يبعد كراهة ما عداه احتياطا لاحتمال أن ينفذ إلى الداخل لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يكتحل و هو صائم. فقال: لا، إنى أتخوف أن يدخل رأسه» (١)، و لا يبعد أن يكون دخول الكحل للرأس كناية عن نفوذه حتى يصل إلى الحلق.

نعم في موثق الحسين بن أبي غندر: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اكتحل بكحل فيه مسك و أنا صائم؟ فقال: لا بأس به» ٢. و مقتضاه حمل النهي في موثق سماعة عن الكحل الذي فيه مسك على الكراهة. و يبقى الكحل و الذرور الذي له طعم في الحلق على الحرمة، عملا بظاهر النصوص الناهية عنه من دون معارض.

لكن شيوع الابتلاء بالمسألة و معروفية الحكم بالكراهة بين الأصحاب (رضوان الله تعالى عليهم)، بل الإجماع المدعى على عدم الحرمة- كما سبق- تلزم بحمل النهي المذكور على الكراهة، لامتناع خفاء الحكم في مثل هذه المسألة الشائعة الابتلاء عليهم. و يؤيد ذلك أولا: كثرة النصوص التي أطلق فيها الترخيص في الكحل من دون تنبيه فيها للقيد المذكور، مع شدة الحاجة لبيانه لو كان لازما.

و ثانيا: التعليل في بعضها بأنه ليس بطعام و شراب، المناسب لعموم الترخيص جدا. و ثالثا: أن من القريب كون الكحل المشتمل على المسك الذي تقدم الترخيص فيه صريحا مما من شأنه النفوذ للحلق. و رابعا: ما تضمنه حديث سماعة المتقدم من جعل عدم دخوله للحلق في سياق عدم اشتماله على مسك، الذي سبق حمله على الكراهة.

و خامسا: أن النفوذ للحلق لا يستلزم نزول شيء معتد به منه للجوف الذي

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٩، ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٣٠

جوفه (١)، و غير ذلك.

نعم إذا فرض إحداث منفذ لوصول الغذاء إلى الجوف من غير طريق الحلق- كما يحكى عن بعض أهل زماننا- فلا يبعد صدق الأكل و الشرب حينئذ فيفطر به (٢). كما لا يبعد أيضا ذلك إذا كان بنحو الاستنشاق في الأنف (٣).

هو المعيار في صدق الأكل و الشرب. بل يكاد يقطع بعدمه، لقلته و تحلله و استهلاكه في المسالك القريبة. و التزام كونه مفطرا في قبال الأكل و الشرب بعيد جدا، بل لا يناسب التعليل المذكور.

و من هنا يتعين البناء على كراهة الكحل مطلقا و لو تحفظا من نفوذه و احتياطا له، كما تضمنه صحيح الحلبي، و يناسبه ما تضمن إطلاق النهي عن الكحل بعد عدم الملزم بتقيده، لعدم منافاة ما تضمن الترخيص له، إذ يكفي فيه عدم الحرمة و إن كان مكروها. و تشتد الكراهة فيما ينفذ للحلق أو كان فيه مسك.

(١) خلافا لما تقدم من المبسوط و المختلف. و يظهر ضعفه مما تقدم هنا، و مما تقدم عند الكلام في تحديد الطعام و الشراب من عدم شموله لمثل الفلزات الكبيرة مما لا يتحلل عرفا، حيث لا يصدق عليه الأكل و الشرب. و لا سيما في محل الكلام حيث يكون الدخول مؤقتا بحيث لا يتحقق حتى الابتلاع.

(٢) ففي الجواهر: «نعم لو فرض منفذ و لو بالعارض لهما- يعنى: للطعام و الشراب- في البدن أفطر به قطعاً، إن كان مما يصل به الغذاء. أما لو كان في مكان لا يتغذى بالوصول منه، لسفله عن المعدة مثلا، ففيه وجهان أقواهما عدم الإفطار».

و هو يناسب ما تقدم منا عند الكلام في تحديد الأكل و الشرب- كما سبق- و لا يناسب ما تقدم من سيدنا المصنف قدس سره في تحديدهما. فراجع.

(٣) مقتضى ما تقدم منه قدس سره الجزم بمفطريته. كما هو الحال بناء على ما ذكرناه أيضا.

و منه أو مثله ما تعارف في عصورنا من إيصال الغذاء بأنبوب لين يوضع في الأنف و يمر بالحلق إلى المعدة.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٣١

و أما إدخاله الجوف بطريق الإبرة فلا يخلو من إشكال (١). و أما إدخال الدواء بالإبرة في اليد أو الفخذ أو نحوهما من الأعضاء فلا بأس به (٢). و كذا تقطير الدواء في العين أو الأذن (٣).

[مسألة ١٨]: الظاهر جواز ابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط

(مسألة ١٨): الظاهر جواز ابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط، و إن وصل إلى فضاء الفم. أما ما ينزل من الرأس ففيه إشكال، إلا إذا لم يصل إلى فضاء الفم فلا بأس به. و إن كان الأظهر الجواز فيه أيضا (٤).

(١) إن كان المراد من الجوف المعدة فهو مفطر بناء على ما تقدم منا. و إن كان المراد به غيرها- كما يصل الدماء و المغذى في عصورنا إلى الوريد- فالظاهر أنه بحكم الإدخال بالإبرة الذي يأتي منه المنع من مفطريته.

نعم يفترق عنه بسرعته تأثيره. لكن ذلك لا يصلح فارقا بعد عدم دخوله في الأكل و الشرب. و عدم ترتب الغرض المطلوب منهما عليه، و الذي سبق أنه المدار في المفطرية.

(٢) كما يظهر وجهه مما تقدم منه و ما تقدم منا في تحديد موضوع مفطرية الأكل و الشرب.

(٣) كما تقدم منه قدس سره التصريح به، و لم يتضح وجه إعادته.

(٤) لا ينبغي التأمل في عدم المفطرية في ابتلاع ما ينزل من الرأس و يخرج من الصدر مع عدم وصوله إلى فضاء الفم، لوضوح عدم صدق الأكل و الشرب به، و لزوم الحرج نوعا من تجنبه، مع كثرة الابتلاء به، فلو لم يكن عدم مفطريته واضحا عند المتشرعة لكثير السؤال عنه و عن فروعه، و لو كان مفطرا للزم على الشارع الأقدس التنبيه على ذلك. مضافا إلى دلالة موثق غياث الآتي عليه بالإطلاق أو بالأولوية، بل حتى صحيح عبد الله بن سنان الآتي أيضا، على ما سيتضح إن شاء الله تعالى.

و أما مع الوصول إلى فضاء الفم ففي التذكرة و عن المعتمد و المنتهى و البيان و غيرها عدم المفطرية أيضا، و في الجواهر أنه المشهور. و قد يستدل عليه..

تارة: بعدم وضوح صدق الأكل و الشرب عليه، لظهورهما أو انصرافهما إلى ما

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٣٢

...

يكون خارجا عن الجسد، دون ما خرج منه، كالريق.

و أخرى: باستفادته بالأولوية مما ورد في القلس، و هو ما يخرج بالتجشؤ، ففي صحيح عبد الله بن سنان: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل الصائم يقلس، فيخرج منه الشيء من الطعام أ يفطر ذلك؟ قال: لا. قلت: فإن ازدرد بعد أن صار على لسانه؟ قال: لا يفطر ذلك» (١).

و ثالثة: بموثق غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا بأس أن يزدرد الصائم نخامته» (٢)، لأن الازدرد إن لم يكن ظاهرا في فرض خروج الشيء عن الحلق لفضاء الفم فلا أقل من عمومته له. و ما يظهر من الدروس من حمله على خصوص ما إذا لم يصل إلى فضاء الفم غريب.

لكن قد يمنع الأول، و يدعى صدق الأكل بذلك. و الفرق بينه و بين الريق واضح. لملازمة الريق للصوم، و دعم الاعتداد به بنحو

يغفل عنه.

و يستشكل في الثاني بعدم العمل بالصحيح في مورده، لإعراض المشهور عنه.

و في الثالث بإجمال النخامة، فظاهر الشرائع و مجمع البحرين أنها ما يخرج من الصدر، و عن المغرب أنها ما يخرج من أصل الخيشوم عند التنخع، و أن ما ينزل من الصدر يختص باسم النخاعة، و يظهر من بعضهم العموم، ففي لسان العرب:

«النخامة: بالضم النخاعة. نخم الرجل نخما و نخما و تنخم: دفع بشيء من صدره أو أنفه، و اسم ذلك الشيء النخامة، و هي النخاعة». و في نهاية ابن الأثير: «النخامة:

البزقة التي تخرج من أقصى الحلق، و من مخرج الخاء المعجمة». و حينئذ لا ينهض الموثق بجواز كل منهما بعينه.

بل حيث كان مقتضى عموم مفطرية الأكل مفطرية كل منهما يتعين البناء على مفطرية أحدهما إجمالا جمعا بين العموم المذكور و الموثق، فيجب تركهما معا خروجا عن العلم الإجمالي المذكور.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٩.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٣٣

...

اللهم إلا- أن يدفع الأول بأن الفرق بين ابتلاع ذلك و ابتلاع الريق و إن كان مسلما، إلا أنه ليس بنحو يقتضى اليقين بصدق الأكل بابتلاع ذلك، و لا سيما بملاحظة الصحيح و الموثق المذكورين، حيث يقرب ابتناء الحكم فيهما- خصوصا الثاني- على القاعدة، لعدم صدق الأكل.

و الثاني بأن عدم العمل بالصحيح في مورده غير ظاهر بنحو يتحقق به الإعراض المسقط للحجية، غاية الأمر أن حكاية صاحب الوسائل عن الشيخ حمله على الازدراء نسيانا ظاهرا في عدم بنائهما على العمل بظاهره، و في بلوغ ذلك حدا يسقطه عن الحجية إشكال، أو منع، بعد عدم وضوح مأخذه غير الاستبشاع.

و أما الثالث بأن لو تم إجمال الموثق لإجمال النخامة- و لم يقرب العموم، لأنه الأقرب للمعنى العرفي- فمن القريب جدا إلغاء خصوصية كل من المعنيين عرفا، و التعدي منه للآخر.

هذا و مقتضى ما سبق من الإشكال في الوجه الثالث- لو غض النظر عما ذكرنا في رده- عدم وجوب الكفارة بأحد الأمرين حتى لو قيل بوجوبها بكل مفطر، لعدم إحراز كونه مفطرا. بل و كذا القضاء، لعدم إحراز بطلان الصوم به بعد سقوط عموم مفطرية الأكل و الشرب عن الحجية في كل منهما بالعلم الإجمالي بتخصيصه بالموثق.

و مجرد وجوب اجتناب كل منهما خروجا عن العلم الإجمالي المدعى لا يقتضى مفطريته و لا بطلان الصوم به.

اللهم إلا أن يبطل الصوم بالإخلال بالنية، لأن نية الصوم بترك جميع المفطرات لا تجتمع مع الإقدام على محتمل المفطرية من دون إحراز لعدم مفطريته، و غاية ما يمكن هو نية الصوم معلقا و مشروطا بعدم مفطريته، فيصح الصوم على تقدير عدم مفطريته واقعا لا مطلقا، فليس له أن يجتزئ به، لعدم إحرازه الامتثال به. غاية الأمر أنه لا تجب الكفارة، لعدم إحراز موضوعها، و هو استعمال المفطر.

نعم لو ابتلى بهما معا في يوم واحد أو يومين ففعلهما معا وجب القضاء و الكفارة ليوم واحد. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٣٤

[مسألة ١٩]: لا بأس بابتلاع البصاق المجتمع في الفم

(مسألة ١٩): لا بأس بابتلاع البصاق المجتمع في الفم (١). وإن كان كثيراً و كان اجتماعه باختياره كتذكر الحامض مثلاً.

[العاشر: تعمد القيء]**إشارة**

العاشر: تعمد القيء (٢)، وإن كان لضرورة من علاج مرض

(١) بلا إشكال ظاهر، ونفى الخلاف فيه في الخلاف، ونسبه في التذكرة لعلمائنا، قال: «سواء جمعه في فمه ثم ابتلعه، أو لم يجمعه». و يقتضيه - مضافاً إلى ذلك، و إلى السيرة القطعية - معتبر الجعفریات عن جعفر ابن محمد (عليهما السلام): «أنه قال: لا بأس أن يزدرد الصائم ريقه» (١٣٢) ١. و لا أقل من كونه مقتضى الأصل، بعد القطع بخروجه عن الشرب عرفاً. (٢) على المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة، بل إجماع من المتأخرين. كذا في الجواهر. و في الخلاف و الغنية و محكى المنتهى الإجماع عليه.

للنصوص المستفيضة، كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا تقيأ الصائم فقد أفطر، و إن ذرعه من غير أن يتقيأ فليتم صومه» (١). و صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الرجل يستاك و هو صائم، فيقيء، ما عليه؟ قال: إن كان تقيأ متعمداً فعليه قضاؤه، و إن لم يكن تعمد ذلك فليس عليه شيء» ٢، و موثق سماعة: «سألته عن القيء في رمضان، فقال: إن كان شيء يبدره فلا بأس، و إن كان شيء يكره نفسه عليه [فقد] أفطر و عليه القضاء» ٣، و غيرها.

و عن السيد المرتضى أنه حكى عن قوم من أصحابنا أنه ينقض الصوم و لا يبطله، و جعله أشبه. و وافقه في السرائر. و قد يستدل لهم - بعد الأصل - بعموم حصر المفطر في غيره «١٣٦» ١، و بإطلاق صحيح عبد الله بن ميمون القداح عن أبي عبد الله عن أبيه (عليهما السلام): «قال: ثلاثة لا يفطرن الصائم: القيء و الاحتمام

(١٣٢) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٢١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث: ١.

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ١٠، ٥.

(١٣٦) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٣٥

و نحوه (١)، و لا بأس بما كان بلا اختيار (٢).

و الحجامة» (١)، و بأن الصوم هو الإمساك عما يصل إلى الجوف، لا- عما يخرج منه. و من أجل ذلك يتعين حمل النصوص على الحرمة التكليفية.

لكن حمل النصوص على الحرمة التكليفية دون المفطرة، لا يناسب الحكم فيها بالمفطرة، و وجوب القضاء. فيتعين الخروج بها عن

الأصل، و عما تضمن حصر المفطر في غيره، كما ثبت الخروج عنه في غير مورد. و حمل صحيح عبد الله بن ميمون على ما إذا ذرعه القىء من دون أن يتعمده. و أما الوجه الأخير فهو اجتهاد في مقابل النص.

(١) لإطلاق النصوص المتقدمة، كإطلاق فتوى الأصحاب. و الضرورة إنما تقتضى جواز الإفطار به حينئذ، أو عدم مشروعية الصوم، نظير ما تقدم في الاحتقان.

(٢) لا خلاف أجده فيه نصا و فتوى سوى ما عن ابن الجنيدي. كذا في الجواهر.

و يشهد له التفصيل في النصوص المتقدمة.

قال في المختلف في بيان اختلافهم في القىء: «و قال ابن الجنيدي: إنه يوجب القضاء خاصة إذا تعمد، فإن ذرعه لم يكن عليه شيء. إلا أن يكون القىء من محرم، فيكون فيه إذا ذرعه القضاء، و إذا استكره القضاء و الكفارة». و لم يتضح الوجه في استثناء صورة ما إذا كان الطعام الذى يقيئه محرما، فإنه خروج عن مقتضى النصوص المتقدمة.

و ربما يوجه وجوب القضاء إذا ذرعه القىء حينئذ بأن وجوب قىء الطعام المحرم الأكل ينافى وجوب الصوم، الموقوف على ترك التقيؤ، و يمنع من التقرب به، فيبطل الصوم لذلك، و يجب القضاء، و إن لم يكن التقيؤ القهرى مبطلا، و لا موجبا للقضاء بنفسه.

لكنه يشكل أولا: بعدم وضوح وجوب قىء الطعام المغصوب، لأن أكل الطعام إتلاف له عرفا، بنحو يوجب ضمانه بالمثل أو القيمة، من دون أن يجب أدائه بنفسه، ليجب القىء.

إلا أن يتلغ ما لا يتلف بالابتلاع، و يمكن إرجاعه بالقىء، فيجب قيؤه - مع

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٣٦

[مسألة ٢٠]: إذا خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلا

(مسألة ٢٠): إذا خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلا (١)،

القدرة عليه - و إرجاعه حينئذ. و وجوب قيئه و إن كان منافيا لوجوب الصوم. إلا أن الصوم إنما يبطل بذلك مع الالتفات لوجوب القىء، لتعذر التقرب بالصوم عن المفطرات - التى منها القىء - مع ذلك. أما مع الغفلة عنه فيمكن التقرب بالصوم لتامية ملاكه و إن سقط أمره بمزاحمته لوجوب تسليم ما ابتلعه.

اللهم إلا - أن يكون مراده بالحرام غير المغصوب، أو ما هو الأعم منه. و يكون وجوب القىء لا من أجل تسليم الطعام لمالكه، بل من أجل أن حرمة الطعام كما تقتضى حرمة أكله تقتضى حرمة تركه فى المعدة حتى يتحلل و يأخذ البدن منه ما يأخذ. فتأمل.

و ثانيا: بأن ذلك لا يقتضى مفطرية القىء إذا ذرعه، بل بطلان الصوم، و إن لم يتحقق منه القىء، لتعذر التقرب به مع وجوب القىء.

و أشكل من ذلك حكمه بوجوب الكفارة إذا استكره نفسه على القىء، مع حكمه بعدمها فيما لا يحرم أكله. لوضوح وحدة الدليل فى المقامين، و هى النصوص السابقة. و جعل الكفارة عقوبة لأكل المحرم من دون دليل تحكم فى الدين.

بل حتى لو قيل بوجوب الكفارة مع تعمد القىء من الصائم فقد يتجه سقوطها فى المقام لو قيل بوجوب القىء، حيث لا يكون المكلف متمردا فى القىء.

و مجرد تفريطه بابتلاع ما يجب قيؤه لا يكفى فى كون التقيؤ تمردا موجبا للكفارة.

اللهم إلا أن يقال: إن تم إطلاق دليل الكفارة بنحو يشمل القيء فالمتيقن انصرافه عما إذا لم يكن متمردا في التسبب لما يبطل الصوم، وهو ابتلاع ما يجب قيؤه، أما مع ذلك فالمتعين الرجوع فيه للإطلاق.

(١) بلا- إشكال. أما خروجه فلعدم صدق القيء عليه. وإن لم يكن اختياريا فالأمر أظهر. و أما نزوله فلغرض عدم الاختيار الذي لا يكون الأكل معه مفطرا، فضلا عن ذلك.

هذا مضافا للنصوص الواردة في القلس و في ابتلاعه، كصحيح عبد الله بن

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٣٧

و إذا وصل إلى فضاء الفم فابتلعه اختيارا بطل صومه (٢) و عليه الكفارة (٣).

[مسألة (٢١): إذا ابتلع في الليل ما يجب قيؤه في النهار بطل صومه]

(مسألة ٢١): إذا ابتلع في الليل ما يجب قيؤه في النهار بطل صومه و إن لم يقته (٣) إذا كان إخراجه منحصرا بالقيء، و إن لم يكن منحصرا به لم

سنان المتقدم، و صحيح محمد بن مسلم: «سئل أبو جعفر عليه السلام عن القلس يفطر الصائم؟ قال: لا» (١)، و موثق عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الرجل يخرج من جوفه القلس حتى يبلغ الحلق، ثم يرجع إلى جوفه و هو صائم؟ قال: ليس بشيء» ٢، و غيرها.

(٢) كما في العروة الوثقى، و أقره بعض شراحها و محشيها. لصدق الأكل به، فيفطر مع التعمد. لكن تقدم في المسألة الثامنة عشرة عند الكلام في ازدراد النخامة الإشكال في ذلك. مضافا إلى التصريح بعدم مفطريته في صحيح عبد الله بن سنان. فراجع.

(٣) بناء على وجوب الكفارة بكل مفطر. و يأتي الكلام في ذلك في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

(١) كأنه لتعذر النية المعتبرة في الصوم مع وجوب قيئه، إذ مع عزمه على قيئه لا يتأتى منه نية الصوم، و بدونه لا يتأتى منه التقرب بالصوم، لما فيه من التمرد. نعم الأول موقوف على التفاته لمفطريته، و الثاني موقوف على فعلية وجوب قيئه، لأهميته من وجوب الصوم، و على التفات الصائم لوجوب القيء.

هذا و قد قرب بعض مشايخنا قدس سره صحة الصوم في المقام، إذا لم يتعمد القيء، لثبوت الأمر الترتبي بالصوم، لأن القيء و الإمساك عنه و إن كانا ضدین لا ثالث لهما، فلا يمكن الأمر بالإمساك عند ترك القيء و عصيان الأمر به، لأنه تحصيل للحاصل.

إلا- أن الصوم ليس مطلق الإمساك، بل خصوص الإمساك التبعدي، فيكون لهما ثالث، و هو الإمساك عن القيء لا بنحو التعبد، و حينئذ يمكن الأمر الترتبي بالصوم

(١) ١، ٢ و سائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٣٨

يبطل إلا إذا قاه اختيارا.

[مسألة (٢٢): ليس من المفطرات مص الخاتم، و مضغ الطعام للصبى، و ذوق المرق، و نحوها]

(مسألة ٢٢): ليس من المفطرات مص الخاتم، و مضغ الطعام للصبى، و ذوق المرق، و نحوها (١)،

و الإمساك عن القيء بنحو التعبد عند عصيان الأمر بالقيء و تركه.

أقول: الأمر أظهر من ذلك، فإن الواجب ليس هو القيء بنفسه، بل ما يترتب عليه، وهو تسليم ما ابتلعه من مال الغير لصاحبه. و من الظاهر ثبوت الوساطة بينه و بين الصوم. بل لو فرض امتناع الأمر الترتبي بالصوم كفى ثبوت ملا-كه في إمكان الاجتزاء به، على ما ذكره في مسألة الضد من الأصول.

لكن لا مجال مع ذلك لصحة الصوم في فرض الالتفات لوجوب تسليم المال إلى أهله المتوقف على القيء، لامتناع التقرب بالإمساك عن القيء حينئذ، لأن ترك المقدمة المنحصرة للواجب الفعلي تمرد على المولى مبعدا، و يمتنع التقرب للمولى بما هو تمرد عليه مبعدا عنه. و إنما ينفع الأمر الترتبي بالعبادة أو ثبوت الملا-ك فيها فيما إذا لم يكن العمل العبادي بنفسه تمردا على المولى مبعدا عنه، كالصلاة عند ترك تطهير المسجد. و لذا كان الكلام في الأمر الترتبي عندهم بعد الفراغ عن عدم كون ترك الضد المهم مقدمة لفعال ضده الأهم. فلاحظ.

(١) بلا إشكال ظاهر، بل الظاهر أنه إجماعي، كما ادعاه صريحا في التذكرة في المضمضة مع التحفظ من الدخول للجوف. و يقتضيه- بعد ذلك و بعد السيرة القطعية، و الأصل حيث لا ريب في عدم صدق الأكل و الشرب عليه- النصوص المستفيضة «١». نعم في صحيح سعيد الأعرج: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم، أ يذوق الشيء و لا يبلعه؟ قال: لا» «٢». قال في التهذيب: «هذه الرواية محمولة على من لا يكون به حاجة إلى ذلك. و الرخصة إنما وردت في ذلك لصاحبه الصبي و الطباخ الذي يخاف على فساد طعامه، أو من عنده طائر إن لم يزره هلك. فأما من هو مستغن عن ذلك فلا

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٧، ٣٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٣٩

مما لا يتعدى إلى الحلق (١) أو تعدى من غير قصد أو نسيانا للصوم (٢).

أما ما يتعدى فمبطل و إن قل (٣)، كالذي يستعمل في بعض البلاد المسمى عندهم بالنسوار. و كذا لا بأس بمضغ العلك (٤)، و إن وجد له

يجوز له أن يذوق الطعام». و قريب منه في الاستبصار.

و هو غريب، لا- يناسب ما سبق من ظهور الإجماع و السيرة. على أنه جمع تبرعى لا- شاهد له. و مجرد كون موارد بعض النصوص المرخصة من هو مظنة الحاجة لا يكفي في الجمع المذكور بعد عدم الإشارة فيها للتقييد بالحاجة. و من ثم كان الأقرب حمله على الكراهة، و لو للاحتياط حذرا من وصوله للجوف. و لو فرض تعذر حمله على ذلك تعين طرحه، و ورد علمه لأهله عليه السلام.

(١) الظاهر أن المعيار في المفطرية على التعدى عن الحلق و الوصول للجوف، لعدم صدق الأكل و الشرب بدون ذلك.

(٢) لما يأتي من اعتبار التعمد في مفطرية الأكل و الشرب. لكن في التذكرة و عن المنتهى أنه يجب القضاء إذا لم يكن إدخاله للضم لغرض صحيح. و لم يتضح وجهه. و حمله على ما ورد في المضمضة قياس مع الفارق، فإن معيار سقوط القضاء فيها الوضوء للفريضة، على تفصيل يأتي في محله، و لم يلتزم هو هنا بمثله. فلا مخرج عما سبق.

(٣) كما يظهر مما تقدم في أوائل الكلام في مفطرية الأكل و الشرب. فراجع.

(٤) كما عن الأ-كثرو المشهور، لعدم صدق الأكل به. نعم فى صحيح الحلبى عن أبى عبد الله عليه السّلام: «قلت: الصائم يمضغ العلك؟ قال: لا» (١). و لعله لذا قال فى النهاية: «و لا يجوز للصائم مضغ العلك». و عن الاسكافى أنه يفسد الصوم. لكن لا بد من حملته على الكراهة، لصحيح محمد بن مسلم: «قال أبو جعفر عليه السّلام: يا محمد إياك أن تمضغ علكا، فإنى مضغت اليوم علكا و أنا صائم،

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٤٠

طعما فى ريقه (١) ما لم يكن لتفتت أجزائه (٢).

فوجدت فى نفسى منه شيئا» (١)، فإن فعله عليه السّلام لا يجتمع مع الحرمة. بل صرح فى خبر أبى بصير بجوازه ٢. (١) لأن مجرد الطعم لا- يصدق معه الأكل. و دعوى: أن لا- يكون إلا بتحلل أجزاء ذى الطعم، لامتناع انتقال الأعراض. مدفوعة بأن ذلك لو تم فالتحلل المذكور لما لم يكن عرفيا لم يصدق به الأكل فلا يكون مفطرا. و لا سيما و أنه كالمتيقن من صحيح محمد بن مسلم المتقدم. و أظهر من ذلك ما إذا لم يكن الطعم فى الريق، بل كان الاحساس به بسبب مسّ العلك لموضع الاحساس بالطعم. و قد تقدم عند الكلام فى المفطر التاسع ما ينفع فى المقام.

(٢) إذا كان يصل إلى الجوف بابتلاع الريق. لكن لا مجال للبناء على المفطرية حينئذ فيما إذا لم يكن للمتحلل وجود عرفى، بل كان دقيا لا يدرك إلا من طريق الطعم، حيث لا يصدق به الأكل عرفا. بل يصعب حمل النصوص و كلمات الأصحاب على خصوص ما إذا كان الطعم بسبب المجاورة، لأنه- لو سلم وجوده- يصعب إدراكه و تمييزه.

نعم يتجه ما ذكره إذا كان للمتحلل وجود عرفى، كما لو كان تحلل العلك محسوسا، أو كان ممزوجا بما يتحلل، كالسكر- كما يتعارف فى عصورنا- حيث يصدق فى مثل ذلك الأكل، لأن أكل كل شىء بحسبه.

قال سيدنا المصنف قدس سره: «إلا أن تكون الأجزاء مستهلكة فى الريق فالحكم بالإفطار حينئذ غير ظاهر». و كأنه لعدم صدق الأكل مع استهلاك المأكول فى الريق حين الابتلاع، بحيث لا يكون له وجود عرفى.

و قد استشكل فى ذلك بعض مشايخنا قدس سره بأنه إنما يتم لو كان الواجب على الصائم ترك الأكل و الشرب. أما حيث كان الواجب هو اجتناب الطعام و الشراب كما تضمنه صحيح محمد بن مسلم: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث [أربع]

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٤١

و لا بمص لسان الزوج و الزوجة (١) و الأحوط الاقتصار على ما إذا لم تكن

خصال: الطعام و الشراب «... ١»، فهو لا يتحقق مع ابتلاع الريق فى الفرض.

و فيه أولا: أن المراد من اجتناب الطعام و الشراب هو اجتناب الأكل و الشرب، لأن ذلك هو المفهوم منهما عرفا. و لا سيما بضميمة ما تضمن مفطرية الأكل و الشرب، كالأية الكريمة و غيرها.

و ثانيا: أنه مع فرض استهلاك الطعام بحيث لا- يصدق الأكل بابتلاع الريق لا- يكون ابتلاع الريق منافيا لاجتناب الطعام المفروض وجوبه على الصائم.

و أشكل من ذلك ما ذكره قدس سره - و يظهر من جماعة من محشى العروة الوثقى، تبعاً للسيد الطباطبائي قدس سره فيها - من الفرق بين الامتزاج الاتفاقي بالريق و المزج العمدي به فيجوز ابتلاع الريق في الأول دون الثاني. حيث لا يظهر وجه الفرق بين الأمرين. فالعمدة في الإشكال فيما ذكره سيدنا المصنف قدس سره: أنه لا يبعد صدق الأكل و الشرب في الأمور التي يبتنى استعمالها على الامتزاج مهما قلت إذا كان لها وجود عرفي قبل امتزاجها بالريق. و إن كان الأمر لا يخلو عن إشكال.

(١) كما في العروة الوثقى و ظاهر الوسائل و في الحقائق و عن المحقق الأردبيلي الميل إليه. لصحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الرجل الصائم، أله أن يمص لسان المرأة، أو تفعل المرأة ذلك؟ قال: لا بأس» (٢)، و قريب منه صحيح أبي بصير (٣). نعم قد يظهر من الأصحاب هجر الصحيحين، لعدم تنبيههم لذلك، و إنما اقتصرنا على السواك و مص الحصى و الخاتم و الخرز و نحوها.

بل قال في التذكرة: «قد بينا أنه لا يجوز له ابتلاع ريق غيره و لا ريق نفسه إذا انفصل عن فمه. و ما روى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان يمص لسانها و هو صائم ضعيف ... سلمنا. لكن يجوز أن يمصه بعد إزالة الرطوبة عنه ... فإن تضعيفه لما

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

(٢)، (٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٤٢

عليه رطوبة (١).

[مسألة (٢٣): يكره للصائم ملامسة النساء و تقبيلها و ملاعبتها]

(مسألة ٢٣): يكره للصائم ملامسة النساء و تقبيلها و ملاعبتها (٢)

روى من طرق العامة عن عائشة و إهمال الصحيحين لا يناسب عمل الأصحاب بهما.

و لعله لذا ذكر في الحقائق أن ظاهر الأصحاب بطلان الصوم بابتلاع ريق الغير، خلافاً لظاهر هذين الصحيحين و صحيح أبي ولاد الآتي.

لكن في بلوغ ذلك حدا يسقط به الصحيحان عن الحجية إشكال، لقرب ابتناء ما يظهر من الأصحاب من عدم جواز ابتلاع ريق الغير مطلقاً على حمل الصحيحين على صورة جفاف اللسان أو عدم ابتلاع الريق - كما في الدروس - لا على هجرهما. كما أن عدم الإشارة في التذكرة للصحيحين لا يشهد بهجرهما، بل يناسب عدم الاطلاع عليهما.

(١) هذا بعيد عن ظاهر الصحيحين، فإنهما و إن كانا بصدد بيان جواز مص اللسان، من دون نظر لابتلاع الرطوبة، إلا أن غلبة رطوبة اللسان مع عدم التنبيه لتجفيفه أو التحذر من ابتلاع الريق بعد مصه موجب لظهورهما في عدم لزوم أحد الأمرين.

نعم المتيقن من ذلك العفو عن الرطوبة التابعة للسان عادة، دون ما زاد على ذلك مما كان له وجود عرفي ظاهر، فيشكل البناء على جواز ابتلاعه.

نعم قد يستفاد الجواز من صحيح أبي ولاد الحنات: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

إني أقبل بنتاً لي صغيرة و أنا صائم، فيدخل في جوفى من ريقها شيء. قال: فقال لي:

لا بأس، ليس عليك شيء» (١). اللهم إلا أن يقتصر على مورده، أو يحمل على صورة عدم التعمد.

(٢) كما هو المعروف بين الأصحاب المدعى عليه الإجماع في الجملة على خلاف منهم في تحديده، فقد أطلق غير واحد، تبعاً

لإطلاق بعض النصوص كحديث أبي بصير- الذي لا يبعد اعتباره- عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «والمباشرة ليس بها بأس، ولا قضاء يومه. ولا ينبغي له أن يتعرض لرمضان» (٢). و صحيح على

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٤٣

...

بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «و سألته عن الرجل أ يصلح أن يلمس و يقبل و هو يقضى شهر رمضان؟ قال: لا» (١)، و معتبر جراح المدائني: «قال أبو عبد الله عليه السلام إذا أصبحت صائما فليصم سمعك و بصرك ... و إياك و المباشرة و القبلة و القهقهة بالضحك، فإن الله يمقت ذلك» (٢)، و غيرها.

لكن صرح غير واحد باختصاصه بمن يثير ذلك شهوته حذرا من تفاقم الأمر و حصول المفطر. و هو المناسب لما في الخلاف، قال: «تكره القبلة للشاب إذا كان صائما، و لا تكره للشيخ ... دليلنا إجماع الفرقة، و طريقة الاحتياط»، و ما عن المنتهى من الإجماع على الكراهة لمن تتحرك شهوته بذلك.

و قد يستدل له بالنصوص الكثيرة، كصحيح محمد بن مسلم و زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «أنه سئل هل يبائر الصائم أو يقبل في شهر رمضان؟ فقال: إني أخاف عليه فليتنزه من ذلك، إلا أن يثق أن لا يسبقه منه» (٣)، و في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن ذلك ليكره للرجل الشاب، مخافة أن يسبقه المنى» (٤)، و في صحيح منصور بن حازم عنه عليه السلام: «فقال: أما الشيخ الكبير مثلي و مثلك فلا بأس. و أما الشاب الشيق فلا، لأنه لا يؤمن، و القبلة إحدى الشهوتين» (٥)، و غيرها، حيث قد يدعى أن مقتضى الجمع بين الطائفتين تقييد الأولى بالثانية.

لكن لا ملزم بذلك بعد إمكان الجمع باختلاف مرتبة الكراهة، مع إبقاء الطائفة الأولى على إطلاقها. و لا سيما مع اعتضاده بعموم التعليل في معتبر الحسن بن راشد قال في حديث: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الصائم يشم الرياحان؟ قال: لا، لأنه لذة، و يكره له أن يتلذذ» (٦). و نحوه معتبره الآخر ٧.

نعم لا يبعد انصراف الإطلاق المذكور كإطلاق بعض الأصحاب إلى ما إذا

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢٠.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١١ من أبواب آداب الصائم حديث: ١٢.

(٣) ٣، ٤، ٥ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١٣، ١، ٣.

(٤) ٦، ٧ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٧، ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٤٤

إذا لم يقصد الإنزال و لا كان من عادته، و إن قصد الإنزال كان من قصد المفطر (١). و إن كان من عادته فلا حوط اجتنابه (٢).

و يكره الاكتحال بما يصل طعمه أو رائحته الحلق، كالصبر و المسك (٣). و كذا دخول الحمام إذا خشى الضعف (٤)، و إخراج الدم

كانت المباشرة بتلذذ و شهوة، فإن ذلك هو الذي لا يناسب احترام الصوم، و هو الذي يقتضيه التعليل في معتبر الحسن بن راشد. و

لعله إليه يرجع ما في التذكرة: «أجمع العلماء على كراهة التقبيل الذي بالشهوة».

(١) فيبطل به الصوم مطلقاً من دون كفارة، فإن أنزل وجبت به الكفارة، كما سبق في المفطر الثامن.

(٢) بل ربما قيل بالحرمة، و كأنه لحجية العادة عرفاً، فيكون الإقدام معها إقداماً على الأمر المتعود عليه. لكنه لا يخلو عن إشكال إذا كان احتمال التخلف معتداً به، و لو بسبب التحفظ. نعم لو أنزل فلا إشكال في المفطرية، و في وجوب الكفارة، كما يظهر مما سبق في المفطر الثامن.

(٣) تقدم الكلام في ذلك في ذيل الكلام في المفطر التاسع.

(٤) لصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يدخل الحمام و هو صائم. قال: لا بأس، ما لم يخش ضعفاً» (١).

و به يخرج عن إطلاق ما عن الإمام الرضا عليه السلام بأسانيد متعددة عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام): «قال: قال علي بن أبي طالب عليه السلام: ثلاثة لا يعرض أحدكم نفسه لهن و هو صائم: الحمام، و الحجامه، و المرأة الحسناء» (٢). اللهم إلا أن يجمع بينهما بالحمل على شدة الكراهة إذا خشى على نفسه الضعف، مع عموم أصل الكراهة، و لو احتياطاً من الشارع الأقدس لحال الصائم.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٤٥

المضعف (١)،

نعم لا يبعد اختصاص أو انصراف الحمام في النصوص لما يكون الإنسان معرضاً فيه للإجهاد بسبب شدة حرارته، دون غيره مما يعد للاغتسال، فيه من دون جهد، لبرودته، و إن كان ماؤه دافئاً. فإن المكروه ليس هو الاغتسال، كما لا يحتمل دخل إعداد المكان له في الكراهة.

(١) كما ذكره غير واحد. للنصوص الكثيرة الواردة في الحجامه، كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الصائم أ يحتجم؟ فقال: إني أتخوف عليه. أ ما يتخوف [به] على نفسه؟ قلت: ما ذا يتخوف عليه؟ قال: الغشيان [الغشى به] أو [أن] تثور به مرة. قلت: أ رأيت إن قوى على ذلك، و لم يخش شيئاً؟ قال: نعم إن شاء» (١)، و غيره.

و مقتضى عموم التعليل في صحيح الحلبي و صحيح عبد الله بن سنان الآتي عموم الحكم لكل دم معتد به من شأنه أن يكون مضعفاً. و يناسب ذلك النهي عن قلع الضرس في موثق عمار الآتي ٢.

و بقرينة التعليل أيضاً يتعين حمل النهي على كونه تكليفاً للاحتياط من الضعف، لا وضعياً راجعاً لمفطرية إخراج الدم المذكور، كما هو المناسب لظهور المفروغية عن عدم مفطريته، و للنصوص المصرحة بذلك، كصحيح عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله عن أبيه (عليهما السلام): «قال: ثلاثة لا يفطرن الصائم: القيء، و الاحتمام، و الحجامه. و قد احتجم النبي صلى الله عليه و آله و سلم و هو صائم» (٣...، و غيره.

كما أن التعليل أيضاً يناسب عدم كون النهي المذكور للحرمة، بل للكراهة احتياطاً لحال الصائم، كما هو المفروغ عنه بينهم أيضاً. نعم لو فرض احتمال بلوغ الضعف حداً يلزم بالإفطار لم يبعد البناء على الحرمة، لوجوب حفظ القدرة على الصوم، بعد عدم كون الضعف الطارئ من سنخ المرض الراجع للتكليف بالصوم. فتأمل. و الظاهر خروجه عن مورد النصوص

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٣، ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٤٦

و السعوط (١) مع عدم العلم بوصوله إلى الحلق،

و مفروض كلام الأصحاب.

هذا و قد صرح في النصوص الكثيرة- و منها صحيح الحلبي المتقدم- بنفى البأس مع الأمن من الضعف. و من ثم قد يقيد به إطلاق النهي في بعض النصوص، مثل ما تقدم عند الكلام في كراهة دخول الحمام بأسانيد عن الإمام الرضا عليه السّلام و ما سبق في موثق عمار.

لكن لا يبعد الجمع بشدة الكراهة مع الخوف، مع عموم أصل الكراهة، و لو احتياطا من الشارع الأقدس لحال الصائم، نظير ما تقدم في غير مورد.

بقي في المقام أمران:

الأول: في صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام: «قال: لا بأس بأن يحتجم الصائم. إلا في شهر رمضان، فإنني أكره أن يغمر بنفسه. إلا- أن لا يخاف على نفسه» (١)، و قد استفاد منه شدة الكراهة في شهر رمضان. لكن لا يبعد عموم الكراهة لصوم شهر رمضان و نحوه من الصوم الواجب المعين. أما غير المعين فلا كراهة فيه، حيث يستطيع الصائم فيه الإفطار إن أحسّ بالضعف. الثاني: ظاهر الوسائل كراهة الحجامة للحاجم أيضا إذا كان صائما. و يقتضيه موثق عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الحجامة يحجم و هو صائم؟ قال: لا ينبغي.

و عن الصائم يحتجم. قال: لا بأس» ٢. و إن كان من القريب حصول التصحيف فيه بتبديل جواب أحد السؤالين بجواب السؤال الآخر. و قد يناسبه إهمال الأكثر التنبيه لذلك. فتأمل.

(١) ففي الفقيه أطلق عدم جواز السعوط، و في المقنعة و المراسم أنه يجب القضاء و الكفارة به، و حكاها المرتضى في جمل العلم و العمل عن قوم من أصحابنا، و قد استدلل له بالنصوص المتضمنة لكراهة السعوط للصائم، كموثق ليث المرادي:

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث:

١٢، ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٤٧

و إلا ففيه إشكال (١)، و شم كل نبت طيب الريح (٢)، و بلّ الثوب على

«سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الصائم يحتجم، و يصب في أذنه الدهن، قال: لا بأس، إلا السعوط، فإنه يكره» (١)، و معتبر غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) أنه كره السعوط للصائم ٢، و غيرهما.

لكن صرح في المقنعة بنفى البأس عنه، و في الهداية و النهاية بالكراهة، و نسب للمشهور. و هو المتعين، لأن النصوص لا تنهض بأكثر من ذلك. مضافا إلى أن شيوع الابتلاء بالحكم لا يناسب خفاءه على المشهور.

(١) ففي المبسوط و الوسيلة و ظاهر الشرائع و عن أبي الصلاح و ابن البراج و المختلف إنه مفطر، و عن أبي يعلى إنه يوجب الكفارة. و لا شاهد له من النصوص المذكورة.

نعم قد يدعى صدق الأكل عليه لو عبر الحلق و نزل للجوف، لما تقدم من تحديد موضوع المفطرة في الأكل و الشرب. لكنه يشكل

بأن نزوله لما كان بالاستنشاق فهو ينزل إلى الرئة لا إلى المعدة، وفي شمول المفطر المذكور له إشكال أو منع. وأشكال من ذلك ما إذا أريد الاكتفاء بوصوله إلى الحلق وإن لم ينزل للجوف، نظير ما أشرنا إليه عند الكلام في صب الدواء في الأذن.

(٢) فقد صرح الأصحاب بكرهه شم الرياحان، وفي الجواهر: «بلا خلاف أجده، بل عن المنتهى الإجماع عليه». و يقتضيه جملة من النصوص منها معتبرا الحسن بن راشد «٣» المتقدمان عند الكلام في كراهه مباشرة النساء، و حديث الحسن الصيقل الآتي في بل الثوب على الجسد. و هي محمولة على الكراهه إجماعا، و لما تضمن الترخيص فيه كصحيح محمد بن مسلم: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الصائم يشم الرياحان و الطيب؟ قال: لا بأس به» ٤، و غيره.

(٣) ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٢.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١٥، ٧، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٤٨
الجسد (١)،

قال في لسان العرب: «و الرياحان كل بقل طيب الريح»، ... و يظهر من بعضهم أنه نبت خاص. و هو غير مهم بعد عموم التعليل في معتبري الحسن بن راشد المذكورين.

هذا و تتأكد الكراهه في النرجس لخبر ابن رثاب: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام ينهى عن النرجس للصائم، فقلت: جعلت فداك لم ذلك؟ فقال: لأنه ريحان الأعاجم» ٥.

(١) بلا خلاف أجده فيه، كما في الجواهر. لغير واحد من النصوص، كمعتبر الحسن بن راشد عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «قلت: و الصائم يستنقع في الماء؟

قال: نعم. قلت: فيبل ثوبا على جسده؟ قال: لا.» «... ١»، و خبر الحسن الصيقل عنه عليه السلام: «سألته عن الصائم يلبس الثوب المبلول؟ قال: لا، و لا يشم الرياحان» ٢، و خبر عبد الله بن سنان: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تلتزق ثوبك إلى جسدك و هو رطب و أنت صائم حتى تعصره» ٣، و غيرها.

و لا بد من حمل النهي فيها على الكراهه، لظهور الإجماع على عدم الحرمة. و لكثرة الابتلاء بالمسألة، خصوصا مع شيوع كثرة العرق في البلاد الحارة، حيث لا يمكن معه خفاء الحكم فيها على الأصحاب. و لصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الصائم يستنقع في الماء، و يصب على رأسه، و يتبرد بالثوب، و ينضح بالمروحة، و ينضح البوريا تحته، و لا يغمس رأسه في الماء» ٤. فإن التبريد بالثوب إن لم يكن ظاهرا في لبسه و هو مبلول فلا أقل من كونه المتيقن من أفراد. بنحو يصعب حمله على غيره.

ثم إن مقتضى خبر عبد الله بن سنان ارتفاع النهي بعصر الثوب، لكن من القريب حمله على خفة الكراهه، عملا بإطلاق النهي عن لبس الثوب المبلول. و لا سيما مع صعوبة حمله على خصوص ما لو عصر لجري منه الماء.

(٥) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٤.

(١) ١، ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٥، ١٠، ٣، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٤٩

و جلوس المرأة في الماء (١)،

(١) وفي الغنية وإشارة السبق وعن القاضي مفطرية ذلك، فيجب مع تعمد القضاء والكفارة، بل في الغنية الإجماع على ذلك. و عن أبي الصلاح الحلبي وجوب القضاء به خاصة.
و كأنه لموثق حنان: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم يستنقع في الماء؟ قال:
لا بأس، ولكن لا ينغمس، والمرأة لا تستنقع في الماء، لأنها تحمل الماء بقبلها». (١)
لكن المشهور شهرة عظيمة - كما في الجواهر - القول بالكراهة. وقد علل في كلام غير واحد بملازمة استنجاء المرأة من البول لحمل
القبل للماء، مع ما هو المعلوم من عدم مفطرية ذلك لها.
وفيه: أن من القريب أن لا يكون المراد من حمل الماء بقبلها في الموثق هو وصوله لباطن القبل القريب، الذي يصله الماء بالاستنجاء،
حيث لا مجال حتى لاحتمال الكراهة فيه، بل لا بد من كون المراد هو وصوله لباطن القبل العميق، الذي يحصل الإيلاج به عن
الجماع، المعروف في عصرنا بالمهبل، وهو أحد معانيه لغه.
فالعمدة في وجه حمل الموثق على الكراهة أن شيوخ الابتلاء بذلك لا يناسب خفاء حكمه على المشهور.
مضافا إلى أن مقتضى ارتكازية التعليل في الموثق العموم للجامد، لأن الفرق بين الجامد والمائع في الاحتقان ارتكازا إنما هو بلحاظ
تعارف وصول المائع للجوف العميق دون الجامد، وهو لا يجري في المقام، حيث لا يتعدى ما يدخل إلى الجوف العميق من دون
فرق بين الجامد والمائع، وحينئذ لو كان التعليل مسوقا لبيان المفطرية لم يكن مناسبا لما تضمن الترخيص في استدخال الدواء ونحوه
للصائم، كصحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الرجل والمرأة هل يصلح لهما أن يستدخلا الدواء وهما صائمان؟
قال: لا بأس» (٢). وغيره. و من ثم كان الظاهر سوق التعليل

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٦.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٥٠

و الحقنة بالجامد (١)، و قلع الضررس، بل مطلق إدماء الفم (٢) و السواك بالعود الرطب (٣)، و المضمضة عبثا (٤)، و إنشاد الشعر إلا
في مراشي الأئمة عليه السلام و مدائحهم (٥)،

المذكور للكراهة.

كما هو المناسب أيضا لما سبق من حمل ما تضمن النهي عن الارتماس في الماء على الكراهة.

(١) كأنه لإطلاق النهي عن الاحتقان في صحيح البنظي المتقدم عند الكلام في مفطرية الاحتقان بالمائع. لكن بعد حمله على المائع
لا ينهض بإثبات الكراهة في الجامد. إلا أن يبتنى على قاعدة التسامح في أدلة السنن، لصدق البلوغ بذلك.
ولا سيما مع الفتوى بالإطلاق من بعضهم، كما تقدم.

(٢) لموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «الصائم ينزع ضرسه؟ قال: لا، ولا يدمى فاه، ولا يستاك بعود رطب» (١)، المحمول
على الكراهة إجماعا. وقد تقدم في إخراج الدم المضعف ما قد ينفع في المقام.

(٣) للنهي عنه في موثق عمار المتقدم وغيره (٢)، الذي لا إشكال في حمله على الكراهة، و لو للتخفيف فيه في جملة من النصوص،
كصحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام أ يستاك الصائم بالماء و بالعود الرطب يجد طعمه؟ فقال: لا بأس به» (٣)، وغيره.

(٤) يأتي تمام الكلام في حكمها في الأمر السادس مما يوجب القضاء دون الكفارة.

(٥) هذا لا يناسب صحيح حماد بن عثمان وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا ينشد الشعر بالليل، ولا ينشد في شهر رمضان ليل ولا نهار. فقال له إسماعيل: يا أبتاه فإنه فينا. قال: وإن كان فينا» (٤).

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ووقت الإمساك حديث: ٣.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ووقت الإمساك.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ووقت الإمساك حديث: ٣.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٣ من أبواب آداب الصائم حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٥١

وفي الخبر (١): «إذا صمتم فاحفظوا ألسنتكم عن الكذب، و غصوا أبصاركم، ولا تنازعوا، ولا تحاسدوا، ولا تغتابوا، ولا تماروا، ولا تباشروا، ولا تخالفوا، ولا تغضبوا، ولا تسابوا، ولا تشاتموا، ولا تباذروا، ولا تجادلوا، ولا تباذوا، ولا تظلموا، ولا تسافهوا، ولا تزاجروا، ولا تغفلوا عن ذكر الله..

الحديث».

نعم قد تراحم الكراهة لو توقف عليه إقامة المآتم والمجالس - التي بها إحياء أمر أهل البيت (صلوات الله عليهم)، الذي به حياة هذا الدين الحنيف - و سائر الشعائر الدينية.

ولعله على ذلك يحمل ما عن الآداب الدينية للطبرسي عن خلف بن حماد:

«قلت للرضا عليه السلام: إن أصحابنا يروون عن آبائك (عليهم السلام) أن الشعر ليلة الجمعة و يوم الجمعة و في شهر رمضان و في الليل مكروه، و قد هممت أن أرثي أبا الحسن عليه السلام، و هذا شهر رمضان. فقال لي: إرث أبا الحسن عليه السلام ليلة الجمعة، و في شهر رمضان، و في الليل، و في سائر الأيام، فإن الله يكافيك على ذلك» (١).

و إن كان الظاهر منه الرد لما يفهم من تلك، إما لعدم ورودها، أو لعدم معرفة المراد منها، لعدم إناطة الحث فيه على قول الشعر بحال خاص يناسب التراحم المذكور.

ولا بأس بالعمل عليه برجاء المطلوبية، لنصوص قاعدة التسامح في أدلة السنن.

(١) و هو معتبر جراح المدائني المروي في الباب الحادي عشر من أبواب آداب الصائم من الوسائل.

(١) وسائل الشيعة ج: ١٠ باب: ١٠٥ من أبواب المزار و ما يناسبه حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٥٢

[تتميم]

إشارة

تتميم المفطرات المذكورة إنما تفسد الصوم إذا وقعت على وجه العمدة (١)

(١) قولاً واحداً ونصوصاً، كما في الجواهر، و بلا ريب ولا خلاف، كما عن المستند. و يستفاد من النصوص المتضمنة التقييد بالعمد في مفطرية الكذب «١»، و في مفطرية دخول الماء للحلق بالمضمضة «٢»، و مفطرية القيء «٣»، و من صحيح أبي بصير و سماعة المتضمنين تعليل مفطرية الأكل لظن دخول الليل بأنه أكل متعمداً «٤»، و مما تضمن عدم القضاء بالبقاء على الجنابة من غير تعمد «٥»، و اشتراط وجوب القضاء على من طهرت من الحيض بأن تتوانى عن الغسل حتى يطلع الفجر «٦».

كما قد يستفاد أيضاً من النصوص الواردة فيمن أكل ناسياً المتضمنة أن ذلك شيء رزقه الله تعالى «٧». لوضوح أن كل طعام - حتى ما يوجب الإفطار - رزق منه تعالى، فمن القريب أن يكون منشأ خصوصية النسيان في التعليل بذلك إما قصور تشريعه تعالى للصوم عن فعلية المنع من الأكل في مورد النسيان، و إما استناد الأكل للنسيان الذي هو راجع إليه تعالى من دون أن يستند للمكلف، و كلاهما يجري في سائر موارد عدم العمد في فعل المفطر.

كما قد يؤيده التقييد بالتعمد في كلام السائل في جملة من النصوص، و ما في

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٧، ٣.
- (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٥.
- (٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.
- (٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
- (٥) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
- (٦) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
- (٧) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٩، ٦، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٥٣

...

صحيح معاوية بن عمار «١» من الأمر بالقضاء في النومة الثانية عقوبة، لإشعاره بعدم اقتضاء التكليف بالصوم وجوب القضاء بدواً، لعدم تعدد البقاء معه على الجنابة، و إنما وجب القضاء عقوبةً للتسامح بالنوم.

و كذا ما تضمن تعليل مفطرية النكاح دون الاحتلام بأن النكاح فعله و الاحتلام مفعول به «٢»، لوضوح أنه لا يراد به نسبة الفعل للنكاح دون المحتلم، إذ لا إشكال في مفطرية النكاح للرجل و المرأة و إن استند لأحد الطرفين و كان الآخر قابلاً فقط. و إنما يراد به تعمد الفعل في النكاح و عدم التعمد له في الاحتلام ... إلى غير ذلك مما قد يظهر بالتأمل.

و ذلك بمجموعه كاف في فهم عموم توقف فساد الصوم على تعمد فعل المفطر، بحيث لا بد في الخروج عنه من دليل خاص.

هذا و قد ذكر بعض مشايخنا قدس سره أن ذلك يستفاد من حديث المشرقي عن أبي الحسن عليه السلام: «سألته عن رجل أفطر من شهر رمضان أياماً متعمداً ما عليه من الكفارة؟»

فكتب: من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً فعليه عتق رقبة مؤمنة، و يصوم يوماً بدل يوم «٣»، بناءً منه على أن جزء الشرطية إذا اشتمل على حكمين فالمنصرف من الشرطية ثبوت المفهوم بلحاظ كل من الحكمين بنحو الانحلال، لا بنحو المجموعية، حيث يكون مقتضى ذلك دلالة الحديث أن كلا من الكفارة و القضاء مشروط بالعمد، فمع عدمه لا كفارة و لا قضاء. لا أن مجموعهما مشروط بالعمد، فمع عدمه لا يجب الجمع بينهما و إن وجب أحدهما، و هو في المقام القضاء وحده.

غاية الأمر أن ضعف سند الحديث مانع من الاستدلال به، لعدم ثبوت وثاقه المشرقي، و هو هشام أو هاشم بن إبراهيم العباسي، بل هو

مذموم.

لكن الظاهر اعتبار سند الحديث، لأن المشرقى و العباسى و إن اشتركا فى

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
 (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٤.
 (٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٥٤

و لا فرق (١) بين العالم بالحكم و الموضوع و العالم بالحكم و الجاهل

الاسم، إلا أنهما رجلان، لا رجل واحد، و الأول وثقه حمدويه على ما ذكره الكشى، و المذموم هو الثانى لا غير. كما ذكر قدس سرّه ذلك فى معجمه.

فالعمدة فى وهن الاستدلال بالحديث أولاً: أن المتيقن من مفاد الشرطية مع تضمن الجزاء لحكمين هو إناظرتهما بالشرط معا بنحو المجموعية، لا بنحو الانحلال.

و ثانياً: أن الإفطار ينافى الصوم عرفاً، فهو ترك الصوم مطلقاً أو باستعمال المفطر، و لا يتحقق باستعمال المفطر مع نية الصوم و صحته، كما هو المدعى فى المقام.

و على ذلك يكون المراد بالإفطار لا عن عمد ما إذا ترك الصوم و لم ينوه جهلاً بدخول شهر رمضان أو بوجوب الصوم فيه أو نسياناً لهما. و يجب القضاء حينئذ قطعاً.

و بذلك يظهر أن قوله عليه السلام: «و يصوم يوماً بدل يوم» ليس لكون القضاء منوطاً بالإفطار العمدى، بل لعله لدفع توهم أن الكفارة فى الإفطار العمدى تجزى عن القضاء، و بيان أنها تجب معه، لا بدلاً عنه.

و مثله ما ذكره قدس سرّه من أن مقتضى الحصر فى قوله عليه السلام فى صحيح محمد ابن مسلم: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث [أربع] خصال: الطعام و الشراب «... ١» هو عدم مفطرية المفطرات المذكورة إذا حصلت من دون تعمد لها، لعدم منافاة ذلك لاجتنابها.

إذ فيه: أنه لا يراد باجتناب الأمور المذكورة إلا تركها، لأنه المفهوم منه عرفاً.

و لا سيما بملاحظة أدلة شرح الصوم الأخرى، كآلية الشريعة، حيث ينصرف الحصر فى الصحيح للإشارة إليها و التنبيه لمضمونها من دون أن ينفرد عنها بمضمون زائد.

و بذلك ظهر أن العمدة فى الاستدلال على الحكم ما سبق منا، و قد سبق أنه واف به.

(١) يعنى فى البطلان مع العمد.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبايى، مصباح المنهاج - كتاب الصوم، در يك جلد، دار الهلال، قم - ايران، اول، ١٤٢٥ هـ ق مصباح

المنهاج - كتاب الصوم؛ ص: ١٥٤

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٥٥

بالموضوع (١)، أما الجاهل بالحكم إذا وقعت منه و هو يرى أنها حلال (٢) ففي إفسادها إشكال (٣)، و إن كان أحوط.

(١) حيث كان مراده بالحكم هو المفطرية، فلا بد أن يكون مراده بالموضوع هو تحقق عنوان المفطر، لاشتباه الأمر الخارجى، كما لو تخيل عدم تحقق الايلاج بفعله لتخيل الموضوع بين الفخذين، و كان فى الواقع قد تحقق. لكن ذلك ملازم لعدم تعمد المفطر الذى سبق منه و منا عدم المفطرية معه. فكلامه قدس سره لا يخلو عن غموض.

(٢) أما لو وقعت و هو متردد فى المفطرية، كما لو شك فى أن تعمد القيء مفطر، و مع ذلك تعمده، فإن صومه يبطل، لإطلاق النص و الفتوى. و اختصاص ما يأتى بمن يعتقد الحلية حين الإقدام على المفطر.

(٣) فعن الأكثر، أو أكثر المتأخرين، فساد الصوم به و وجوب القضاء مع الجهل بالمفطرية لإطلاق أدلتها. و تردد فيه فى الشرائع و فى التذكرة، و عن المنتهى احتمال عدم وجوب القضاء حينئذ، و مال إليه فى الحدائق، و حكى عن ابن إدريس، و جعله الشيخ قدس سره فى التهذيبين وجهاً للجمع بين الأخبار.

و كيف كان فيشهد لعدم وجوب القضاء موثق زرارة و أبى بصير: «سألنا أبا جعفر عليه السلام عن رجل أتى أهله فى شهر رمضان و أتى أهله و هو محرم، و هو لا يرى إلا- أن ذلك حلال له. قال: ليس عليه شيء» (١). و مورده و إن كان هو النكاح، إلا- أن إلغاء خصوصيته عرفاً قريب جداً. بل لعل ذلك مقتضى الأولوية العرفية، لأهمية النكاح فى الصوم بالنظر للأدلة.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من أنه ظاهر فى نفي أثر الفعل و هو الكفارة المترتبة على الإفطار، دون القضاء الذى هو أثر ترك الصوم اللازم للإفطار و بطلان الصوم، لا من آثار الإفطار نفسه، و لا يصح نسبته له إلا بنحو من العناية. ففيه: أنه لا إشعار فى الموثق- لا سؤالاً و لا جواباً- باختصاصه بآثار الإفطار

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٥٦

...

دون آثار ترك الصوم، بل مقتضى إطلاقه السؤال عن حكم الشخص المذكور، و ما يترتب عليه، و الجواب عن ذلك. نعم قد يدعى انصراف قوله عليه السلام: «ليس عليه شيء» إلى نفي تبعه العمل عنه بسبب جهله، و ذلك يختص بالكفارة، لأنها من سنخ التبعة، و أما القضاء فإنه- كالأعادة- يثبت نتيجة عدم امتثال التكليف، و ليس من سنخ التبعة.

لكنه يشكل أولاً: بأنه لم يتضح الانصراف المذكور بنحو معتد به بحيث يوجب قصور الإطلاق و اختصاصه بنفى الكفارة. و ثانياً: أن الانصراف المذكور لو تم فى التعبير المذكور بنفسه، إلا أنه لا بد من رفع اليد عنه و البناء على عمومته للقضاء، لأن حمله على نفي خصوص الكفارة بعيد عن مساق السؤال، لانصراف السؤال المتعلق بالماهيات المركبة إلى صحتها و فسادها من أجل الاجتزاء بالعمل و عدمه.

بل من البعيد جداً مفروغية السائل عن بطلان الصوم، أو شكه فيه مع اختصاص سؤاله بالكفارة، بل لا بد إما من اختصاص سؤاله بالقضاء أو عمومته له و للكفارة. و حينئذ يكون صرف الجواب إلى نفي الكفارة، و عدم التعرض إلى صحة الصوم و بطلانه، مستلزماً لعدم مطابقة الجواب للسؤال أو عدم وفائه به بإهمال ما هو المقدم رتبة و التعرض لما هو المتأخر، و كلاهما بعيد جداً.

و من ثم كان ظاهر الموثق صحة الصوم و عدم وجوب القضاء، كما جرى الفقهاء (رضوان الله عليهم) على ذلك فيما ورد فى الناسى من نظائر التعبير المذكور، كموثق عمار الآتى و غيره.

و قد يستدل أيضا بصحيح عبد الصمد الوارد فيمن لبس قميصا حال الإحرام جاهلا، وفيه: «أى رجل ركب أمرا بجهالة فلا شيء عليه»^(١)، فإنه وإن كان منصرفا بدوا إلى معذرية الجهل، ونفى المؤاخذه و التبعية بالعقاب الأخرى أو الكفارة، إلا أن سوقه لبيان صحة الحج و عدم وجوب الإعادة ردا على من أفتى له بذلك من العامة

(١) وسائل الشيعة ج: ٩ باب: ٤٥ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٥٧

و إن كان ناسيا للصوم فاستعمل المفطر لم يفطر (١) و كذا إذا دخل

موجب لظهوره فيما يعم القضاء الذى قد يصدق عليه المؤاخذه توسعا.

كما يناسبه ما تقدم فى صحيح معاوية بن عمار فى النومة الثانية من قوله عليه السلام:

«فليقض ذلك اليوم عقوبة»^(١)، و ما تضمنته جملة من نصوص عدم قضاء الصلاة على المغمى عليه من قولهم عليه السلام: «كلما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر»^(٢). و لا- ينافى ذلك عدم بطلان الحج حتى مع تعمد لبس القميص حال الإحرام، لإمكان تعدد الجهة المقتضية لعدم القضاء.

اللهم إلا- أن يقال: لما كان تطبيق الحديث على القضاء مبني على التوسع، بتنزيله منزلة التبعة، فاللازم الاقتصار فيه على مورده، و هو قضاء الحج، و لا- يتعدى منه لغيره. و لذا لم يعرف منهم البناء على عدم القضاء فى سائر موارد الإخلال بالجزء أو الشرط للجهل بالحكم. فالعمدة الموثق.

نعم يختص ذلك بما إذا اعتقد المكلف- و لو غفلة- عدم المفطرية، دون ما إذا كان مترددا حين الفعل، لاختصاص الموثق بالأول، و لأنه الظاهر أو المتيقن من الجهالة فى صحيح عبد الصمد لو تم الاستدلال به فى المقام، لظهور الباء فى قوله عليه السلام: «بجهالة» فى السببية لا محض المصاحبة و المعية، و لا يكون الجهل سببا للعمل إلا مع الغفلة أو اعتقاد الصواب، أما مع الشك و التردد فالجهل لا يقتضى الإقدام، بل التوقف، و الإقدام معه يستند إلى أمر آخر من تسامح و تفريط، أو أصل أو نحوه مما يرجع إليه عند الشك فى مقام العمل.

(١) بلا إشكال ظاهر، و عن المنتهى نفي الخلاف فيه، و فى الخلاف و التذكرة دعوى الإجماع عليه، و عن المستند أن عليه الإجماع المحقق.

و النصوص به مستفيضة، كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٥ باب: ٤ من أبواب قضاء الصلوات، و ج: ٧ باب: ٢٤ من أبواب من يصح منه الصوم، و باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٥٨

جوفه قهرا بدون اختياره (١).

[مسألة (٢٤): إذا أفطر مكرها بطل صومه]

(مسألة (٢٤): إذا أفطر مكرها بطل صومه (٢)، و كذا إذا كان لتقية،

عن رجل نسي فأكل و شرب ثم ذكر. قال: لا يفطر، إنما هو شيء رزقه الله، فليتم صومه» (١)، و موثق عمار: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينسى و هو صائم فجامع أهله، فقال: يغتسل، و لا شيء عليه» ٢، و غيرهما.

(١) بلا خلاف أجده، كما في الجواهر. لعدم العمدة الذي تقدم اعتباره في المفطرية. مؤيدا بعموم التعليل في خبر عمر بن يزيد: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

لأى علة لا يفطر الاحتلام الصائم، و النكاح يفطر الصائم؟ قال: لأن النكاح فعله، و الاحتلام مفعول به» (٣).

بل لا- يبعد قصور إطلاق مفطرية المفطرات عنه، لاختصاصها أو انصرافها إلى ما يكون فعلا للمكلف، بحيث ينسب إليه. و حينئذ يكون مقتضى الأصل عدم مفطريته.

(٢) كما في المبسوط و المسالك و الحدائق. لإطلاق أدلة المفطرات، المؤيد أو المعتضد بما ورد في الإفطار تقيية (٤) من التصريح بالإفطار في النصوص، بل في بعضها التصريح بالقضاء (٥)، و ما ورد من تحمل الزوج الكفارة عن زوجته إذا أكرهها على الجماع (٦)، فإن تحمله الكفارة عنها يناسب إقرارها.

و صرح غير واحد بعدم الإفطار بذلك، بل نسب للأكثر. للأصل بعد انصراف دليل المفطرية عنه. و لحديث رفع الإكراه. لكن الانصراف ممنوع. و حديث رفع الإكراه ظاهر في رفع المؤاخذه و نحوها

(١)، ٢١ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٢.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٤.

(٤) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.

(٥) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٥.

(٦) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٥٩

...

مما هو من سنخ التبعة، و لا يقتضى صحة الفعل ناقص، و لا عدم القضاء المترتب على ذلك. و ما تقدم في صورة الجهل بالحكم، من ظهور بعض النصوص في كونه من سنخ التبعة توسعا، لا يكفي في عموم حديث رفع الإكراه له بعد عدم ظهوره في العموم بلحاظ التوسع المذكور.

هذا و قد يستدل لعدم وجوب القضاء بما ورد في تعليل عدم قضاء الصلاة على المغمى عليه من أن ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدم (١)، بدعوى: أن مقتضى عموم التعليل عدم وجوب القضاء في المقام.

لكنه يشكل أولا: بعدم وضوح شموله للإكراه الذي لا يرتفع به الاختيار.

و ثانيا: بأن تطبيقه على قضاء الصلاة، بتنزيله منزلة التبعة، التي ترتفع بالعدم لما كان على خلاف القاعدة، فلا مجال للتعدى منه لقضاء الصوم.

و ثالثا: بأن مفاده عدم وجوب القضاء في فرض ترك العمل - و هو الصلاة قهرا، و الظاهر عدم بناء الأصحاب على ذلك في المقام، لا ابتناء عدم وجوب القضاء عند القائلين به على صحة الصوم و عدم فساده باستعمال المفطر إكراها، لا عدم وجوب القضاء بعد فرض المفطرية و بطلان الصوم.

نعم لا يبعد استثناء تعمد البقاء على الجنابة و حدث الحيض و النفاس من ذلك، فيصح الصوم، و يجزى إذا كان ترك الغسل من جهة الإكراه، كما يناسبه صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام): «سألته عن الرجل تصيبه الجنابة في شهر رمضان ثم ينام قبل أن يغتسل. قال: يتم صومه و يقضى ذلك اليوم إلا أن يستيقظ قبل أن يطلع الفجر، فإن انتظر ماء يسخن أو يستسقى فطلع الفجر فلا يقضى صومه [يومه]» (٢). و موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن طهرت بليل من حيضتها ثم تواتت أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم» (٣).

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٥ باب: ٣ من أبواب قضاء الصلوات.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٦٠

إذا كانت التقيّة في ترك الصوم (١)، كما إذا أفطر في عيدهم تقيّة. أما لو كانت في أداء الصوم - كالإفطار قبل الغروب، و الارتماس في نهار الصوم - فالظاهر الإجزاء و عدم وجوب القضاء (٢).

[مسألة (٢٥): إذا غلب على الصائم العطش و خاف الضرر من الصبر عليه أو كان حرجا جاز أن يشرب بمقدار الضرورة]

(مسألة ٢٥): إذا غلب على الصائم العطش و خاف الضرر من الصبر عليه أو كان حرجا جاز أن يشرب بمقدار الضرورة (٣)، و يفسد بذلك صومه (٤)، و يجب عليه الإمساك في بقية النهار إذا كان في شهر رمضان.

لظهور الأول في عدم مفطرية البقاء على الجنابة لمحذور، كما لو خاف البرد على نفسه، فانتظر تسخين الماء حتى طلع الفجر، و ذلك يجري مجرى الإكراه. و ظهور الثاني في توقف فساد الصوم على التواني في الغسل، و هو غير حاصل مع الإكراه.

(١) لعين ما سبق في الإكراه.

(٢) على ما تقدم الكلام فيه في المسألة التاسعة و العشرين من مباحث الوضوء.

(٣) لعموم رفع الاضطرار و الحرج. و لموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يصيبه العطش (١) حتى يخاف على نفسه. قال: يشرب بقدر ما يمسك ريقه و لا يشرب حتى يروى» (٢). و معتبر المفضل بن عمر: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن لنا فتيات و شبانا [فتيانا و بنات] لا يقدرّون على الصيام من شدة ما يصيبهم من العطش.

قال: فليشربوا بقدر ما تروى به نفوسهم و ما يحذرون» (٣).

(٤) كما في العروة الوثقى، قال سيدنا المصنف قدس سرّه في مستمسكه: «لاستعمال المفطر اختيارا، و أدلّه رفع الاضطرار لا تصلح لتصحيح الصوم».

(١) روى بلفظ (العطاش) في الكافي المطبوع حديثا، و في الوسائل عن الكليني. و روى بلفظ (العطش) في الفقيه منه، و في التهذيب عن الكليني، و فيه أيضا بسنده عن عمار، كما روى كذلك في المدارك و الجواهر، و هو الأطهر، لظهور قوله: «يصيبه» في عدم استحكام العارض المذكور، و العطاش مرض مستحکم. و لا أقل من كونه المروى في الفقيه و التهذيب بسندهما المعتبر عن عمار، مع سقوط رواية الكافي باختلاف النقل عنه.

(٢) ٣، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٦١

و أما فى غيره من الواجب الموسع أو المعين فلا يجب (١).

و يظهر من الوسائل صحة الصوم. و قال فى الدروس بعد أن أشار للرواية:

«و فيها دلالة على بقاء الصوم، و عدم وجوب القضاء، كما اختاره الفاضل».

و الوجه فيه: ظهور الحديثين فى حل مشكلة الصيام فى الفرض، و التخفيف عن الصائم بترخيصه برفع عطشه لحفظ نفسه، لا التضييق على من حكمه الإفطار بمنعه عما لا- يضطر إليه مع وجوب القضاء عليه من أجل إفطاره. و لذا لم يتعرض فيه للمنع عن سائر المفطرات، و لم ينبه فيه للقضاء. فهو ظاهر فى بيان الصوم الاضطرارى، لا تشريع إفطار للعاجز مبنى على التضييق عليه. فالمقام نظير ما إذا قال السائل: رجل لا يستطيع الوضوء من جرح فى يده، فورد الجواب بغسل ما عدا موضع الجرح من اليد، حيث لا ريب فى ظهوره فى تشريع الوضوء الاضطرارى المجزى، لا- فى وجوب الغسل تعبدا من دون أن يجزى عن الوضوء. و بذلك يخرج عما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره من مقتضى القاعدة الأولية فساد الصوم.

كما يتعين الاقتصار على مورد الحديثين، و هو العجز عن الصوم لخوف الضرر على النفس. و عدم الاكتفاء بالجرح، لعدم نهوض قاعدة نفى الحرج بالإجزاء. بل مقتضاها عدم وجوب الصوم لو لا ما هو المعلوم من كثرة تعرض الصائم خصوصا فى البلاد الحارة و مع طول النهار للحرج بسبب الجوع و العطش، بنحو يكشف عن قصور قاعدة نفى الحرج عن المقام من مورد عدم القدرة على الصوم و عدم الاكتفاء بالجرح، لعدم نهوض قاعدة نفى الحرج بالإجزاء.

(١) لما كان الحكم الذى تضمنه الحديثان مخالفا للقاعدة لزم الاقتصار فيه على مفادهما، و حيث لم يتضمن الأول فرض الصوم، و إنما استفيد من سياقه، فالمتيقن منه صوم شهر رمضان، لأنه الفرد الظاهر من الصوم الذى يشيع الابتلاء به، و لما هو المعلوم من حرمة شهر رمضان و أهميته صومه.

و أما الثانى فهو و إن تضمن عدم القدرة على الصيام، إلا- أن عدم التنبيه فيه على وجوب الصوم عليهم قد يوجب انصرافه إلى خصوص صوم شهر رمضان الذى

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٦٢

...

لا- يحتاج وجوبه على المسلم إلى تنبيهه. و لا- أقل من كونه المتيقن بلحاظ أهميته و ثبوت الحرمة له، و مقتضى ذلك الاقتصار فى وجوب الإمساك مع بطلان الصوم عليه.

نعم بناء على ما ذكرنا من أن مفاد الحديثين الاجتزاء بالصوم الناقص للاضطرار فالمناسب عمومهم لكل واجب مضيق، و لا يختص بصوم شهر رمضان.

بل قد يدعى أن أهمية صوم شهر رمضان يقتضى العموم لغيره من الواجب المضيق بالأولوية. اللهم إلا أن تكون أهمية صوم شهر رمضان منشأ للاكتفاء بالصوم الناقص بعد تعذر التام. فتأمل جيدا.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٦٣

[الفصل الثالث فى الكفارة]

الفصل الثالث تجب الكفارة بتعمد شيء من المفطرات (١)، حتى القيء على

(١) الظاهر عدم الإشكال فيه في الجملة. و يقتضيه النصوص الكثيرة، كصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل أفطر من شهر رمضان متعمدا يوما واحدا من غير عذر. قال: يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا»... «١»، وغيره.

و الإفطار لغة و إن كان هو الأكل و الشرب، و منه الفطور المقابل للسحور، إلا أنه أطلق في النصوص على جملة من المفطرات، فإن كان الإطلاق المذكور حقيقيا كشف عن تبدل معنى الإفطار شرعا، و أن المراد به إفساد الصوم، فينزل الإفطار في نصوص الكفارة على المعنى المذكور، لانصراف الاستعمال في كلام الشارع للمعنى الشرعي مع وجوده. و إن كان مجازيا تنزيلا كان مقتضى التنزيل ثبوت حكم الإفطار له، و منه ثبوت الكفارة. و من ثم لا أثر مهم للكلام في ثبوت المعنى الشرعي المذكور للإفطار و عدمه. نعم قد يظهر أثره فيما لم يطلق عليه عنوان المفطر مما يفسد الصوم، فإن قيل بثبوت المعنى الشرعي لزم البناء على وجوب الكفارة بفعل الأمر المذكور، و إن قيل بعدم ثبوته تعين البناء على عدم وجوبها به.

و دعوى: أن المعنى الشرعي لو كان ثابتا فلا طريق لإثباته إلا إطلاق عنوان المفطر على غير الأكل و الشرب من مفسدات الصوم. و حينئذ لا مجال لإحراز عمومته لكل مفسد، بل المتيقن منه ما يختص بما ثبت إطلاق المفطر عليه في كلام الشارع.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٦٤

...

و حينئذ لا يظهر الأثر لثبوت المعنى الشرعي للمفطر.

مدفوعة: بأنه حيث لا جامع عرفي بين الأمور المذكورة إلا إفساد الصوم تعين كون المستكشف من الإطلاقات المذكورة هو الوضع لكل ما يفسد الصوم، لا لخصوص ما أطلق عليه المفطر. و من هنا كان الظاهر ثبوت الثمرة المذكورة.

اللهم إلا أن يقال: إطلاق النصوص المتضمنة لثبوت الكفارة بالإفطار إن لم ينصرف لخصوص الأكل و الشرب فاللازم حمله عليهما، بقريته معتبر الهروي الآتي في أول المسألة الثانية و الشارح لأدلة الكفارة، لقوله عليه السلام فيه: «متى جامع الرجل حراما أو أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات... و إن كان نكح حلالا أو أفطر على حلال فعليه كفارة واحدة» «١»، فإن عطف الإفطار على الجماع و تعديته ب (على) موجب لظهوره في عدم إرادة مطلق استعمال ما يفسد الصوم، بل لخصوص الأكل و الشرب، و تعميم الحكم للجماع و نحوه لإلحاقه به، لا لدخوله في عنوان المفطر، بمعنى ما يفسد الصوم.

و يؤيد ذلك حديث محمد بن جعفر الأسدي فيما ورد عليه عن الحجّة (عجل الله فرجه): «فيمن أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا بجماع محرم عليه أو بطعام محرم عليه أن عليه ثلاث كفارات» ٢. لاقتصاره في بيان موضوع الكفارة على الطعام و الجماع، و عدم الاكتفاء فيه بعنوان المفطر، بمعنى ما يفسد الصوم، غاية الأمر إلحاق الشراب بالطعام، لأنه من سنخه. فتأمل.

نعم في مضمّر سليمان- الذي سبق عند الكلام في مفطرية الغبار اعتباره-: «إذا تمضمض الصائم في شهر رمضان، أو استنشق متعمدا، أو شم رائحة غليظة، أو كنس بيتا فدخل في أنفه و حلقة غبار، فعليه صوم شهرين متتابعين، فإن ذلك مفطر مثل الأكل و الشرب و النكاح» «٣»، فإن مقتضى تعليل وجوب الكفارة بأنه مفطر عموم وجوب الكفارة لكل مفطر.

(إن قلت): تقدم عدم العمل بالحديث المذكور في إثبات مفطرية ما تضمنه.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٦٥

...

(قلت): عدم العمل به في إثبات مفطرية ما تضمنه لا ينافي حجتيه في إثبات الملازمة المذكورة بين المفطرية و وجوب الكفارة. اللهم إلا- أن يقال: لم يتضح من المضمرة التعليل بمجرد المفطرية، بل لعل العلة هي المفطرية المماثلة لمفطرية الأكل و الشرب و النكاح، بأن يكون قوله: «مثل الأكل» ... صفة ل (مفطر) و قيدها له، لا خبرا ثانيا ل (إن)، و لا سيما بملاحظة أن الأمور التي اشتمل عليها ملحقة بالأكل و الشرب عرفا، و من أفرادهما الخفية.

و من هنا لا مجال للبناء على عموم وجوب الكفارة بكل مفطر، ليبتنى الكلام في المقام على ثبوت المعنى الشرعي للمفطر و عدمه. و حينئذ يحتاج إثبات الكفارة في كل واحد مما يفسد الصوم للدليل، فنقول:

لا ريب في ثبوت الكفارة في الأكل و الشرب، لأنهما المتيقن من المفطر. و كذا في النكاح و ما ألحق به من تعمد البقاء على الجنابة، و إزال المنى بفعل ما يوجب ذلك، لدلالة النصوص الكثيرة على وجوب الكفارة فيها.

و أما البقاء على حدث الحيض و النفاس فلا يخلو عن إشكال، لعدم ثبوت مساواتهما للجنابة على ما أشرنا إليه في المسألة السابعة. و ينبغي النظر في باقي المفطرات.

الأول: الكذب على الله تعالى و على رسوله صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليه السلام، و المعروف بين من قال بمفطريته- كما في الجواهر- وجوب الكفارة به. و لعله لإطلاق المفطر عليه في النصوص «١». بل في بعضها سوجه في ذلك في سياق الأكل و الشرب و النكاح.

لكن عرفت الإشكال في كفاية ذلك في ثبوت الكفارة. بل مقتضى معتبر الهروي عدمه. مضافا إلى موقوف سماعة: «سألته عن رجل كذب في رمضان. فقال: قد أفطر، و عليه قضاؤه. فقلت: فما كذبه؟ قال: يكذب على الله و على رسوله صلى الله عليه و آله و سلم» «٢». إذ من الظاهر عدم سوجه لمجرد بيان المفطرية، بل للتفجير عن الكذب زائدا على ذلك،

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٦٦

...

فالاقتصار فيه على وجوب القضاء من دون تنبيه للكفارة مع أنها أشد في التنفير موجب لقوة ظهوره في عدمها.

الثاني: الارتماس في الماء بناء على مفطريته، فقد صرح غير واحد بوجوب الكفارة به. بل في الغنية الإجماع عليه.

لكن يظهر من بعضهم وجود الخلاف فيه، بل في الشرائع و النافع و عن أبي الصلاح عدم وجوبها. و يقتضيه- مضافا إلى الأصل- معتبر الهروي. و مجرد الحكم بإفساد الصوم به لا ينهض بإثبات وجوب الكفارة به، لما سبق.

الثالث: إيصال الغبار الغليظ إلى الجوف بناء على كونه مفطرا. فقد صرح غير واحد بوجوب الكفارة به، و هو المتعين للتصريح بذلك

في حديث سليمان المتقدم آنفا الذي هو الدليل على مفطريته.

الرابع: الاحتقان بالمائع. و ظاهر الشرائع عدم وجوب الكفارة به، بل عن السيد الإجماع عليه. و يقتضيه - مضافا إلى الأصل - معتبر الهروى بالتقريب المتقدم.

الخامس: تعمد القىء. و فى الشرائع و الوسيلة و غيرها عدم وجوب الكفارة به، بل عن صريح الخلاف و ظاهر غيره الإجماع عليه، بل فى الجواهر: «لم نعرف القائل بوجوبهما معا عليه منا».

و يقتضيه - مضافا إلى الأصل و معتبر الهروى - الاقتصار فى جملة من نصوصه على القضاء من دون إشارة للكفارة. بل فى موثق مسعدة بن صدقة عن أبى عبد الله عن أبيه (عليهما السلام): «أنه قال: من تقياً متعمداً و هو صائم فقد أفطر، و عليه الإعادة، فإن [و إن] شاء الله عذبه، و إن شاء غفر له» (١). فإن إناطة الخروج عن تبعه الذنب بمشيئة الله تعالى، من دون إشارة للكفارة التى من شأنها تكفير الذنب، ظاهر فى عدم وجوبها. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٦٧

الأحوط إذا كان الصوم مما تجب فيه الكفارة كـ شهر رمضان (١)، و قضائه بعد الزوال (٢)، و الصوم المنذور المعين (٣)، و لا فرق بين العالم بالحكم و الجاهل به. نعم إذا كان يرى أنه حلال فلا كفارة عليه (٤). مقصرا كان أو قاصرا (٥)، بخلاف المتردد فى ذلك فإن عليه الكفارة (٦).

[مسألة (١): كفارة إفطار يوم من شهر رمضان مخيرة بين عتق رقبة و صوم شهرين متابعين و إطعام ستين مسكينا]

(مسألة ١): كفارة إفطار يوم من شهر رمضان مخيرة بين عتق رقبة و صوم شهرين متابعين و إطعام ستين مسكينا (٧)،

(١) و هو مورد النصوص المتقدمة أو المتيقن منها.

(٢) لما كان دليل الكفارة فيه مختصا بالنكاح فغاية ما يمكن هو التعدى منه لكل ما يوجب الكفارة فى شهر رمضان، دون بقية المفطرات.

(٣) حيث كان دليل الكفارة فيه هو دليل الكفارة فى النذر فمقتضى إطلاقه العموم لكل مبطل للصوم، و مناف للوفاء بالنذر و إن لم يكن مفطرا، كتعمد الإخلال بالنية.

(٤) لموثق زرارة و أبى بصير المتقدم عند الكلام فى فساد الصوم بذلك، فإن نفى الكفارة متيقن منه. و قد يدعى أن المنصرف منه الجهل بالمفطرية مع نية الصوم، و لا يعم الجهل بوجوب الصوم و حرمة الإفطار. لكنه لو تم فمن القريب جدا فهم عدم الخصوصية لذلك، خصوصا بلحاظ أن الكفارة من سنخ العقوبة و التبعة التى لا تثبت مع عدم التمرد للبناء على الحلية.

(٥) للإطلاق. و مجرد استحقاق العقاب فى المقصر لا ينافيه.

(٦) يظهر الوجه فيه مما تقدم فى القضاء.

(٧) كما هو المعروف من مذهب الأصحاب و فى كلام غير واحد أنه المشهور، بل فى الانتصار أنه مما ظن انفراد الإمامية به.

و يشهد له جملة من النصوص، كصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام:

«فى رجل أفطر من شهر رمضان متعمدا يوماً واحداً من غير عذر. قال: يعتق نسمة، أو

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٦٨

لكل مسكين مد (١)،

يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا. فإن لم يقدر تصدق بما يطيق» (١)، وغيره. ولأجلها يحمل ما اقتصر فيه على الإطعام - كموتق سماعه الآتي - على بيان أحد أفراد التخيير، أو أيسرها غالبا. وإلا فلا قائل بذلك. كما يحمل ما اقتصر فيه على العتق أو تضمن الترتيب على الاستحباب، أو بيان أطراف التخيير، بإلغاء مفهوم الشرط في الصوم والصدقة، فإنه أقرب عرفا من حمل (أو) في النصوص الأولى على التنويع والتقسيم، بل هو بعيد جدا لا يناسب السؤال عن الوظيفة في صحيح عبد الله بن سنان وغيره، إذ لا - يكفي في جوابه بيان الوظيفة من دون تعرض لمحلها. ومنه يظهر ضعف ما عن العماني من الترتيب، وحكى عن المرتضى في أحد قوليه، وعن محتمل الخلاف.

هذا وفي موتق سماعه: «سألته عن رجل أتى أهله في رمضان متعمدا. فقال:

عليه عتق رقبة وإطعام ستين مسكينا و صيام شهرين متتابعين وقضاء ذلك اليوم، و أنى [و أين] له مثل ذلك اليوم» (٢). لكن عن نوادر أحمد بن محمد بن عيسى روايته هكذا: «عليه عتق رقبة أو إطعام ستين مسكينا، أو صوم شهرين متتابعين، وقضاء ذلك اليوم، و من أين له مثل ذلك اليوم؟» (٣). بل ذكر في الوسائل أن الشيخ قدس سره رواه هكذا، وإن لم أعر عليه في التهذيبين وإنما الموجود فيهما الأول لا غير.

وكيف كان فلا مجال للتعويل على الوجه الأول بعد ثبوت الاختلاف في رواية الحديث، وعدم ظهور القائل به. ولو ثبت فلا بد من حمله على الاستحباب، لأنه أقرب عرفا مما في التهذيبين من حمل ال (واو) فيه على التخيير، أو حمله على من أتى أهله في حال يحرم إتيانها، كحال الحيض أو الظهار، كما لعله ظاهر.

(١) ففي الجواهر أنه المشهور - خصوصا بين المتأخرين - في سائر موارد

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
 - (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.
 - (٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١٣.
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٦٩

...

الإطعام في الكفارة. للنصوص الكثيرة الواردة في المقام، كموتق سماعه: «سألته عن رجل لزق بأهله فأنزل، قال: عليه إطعام ستين مسكينا مد لكل مسكين» (١)، و صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن رجل أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا، قال: عليه خمسة عشر صاعا، لكل مسكين مد بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل» (٢). وفي بعض طرقه: «لكل مسكين مد، مثل الذي صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

وفي صحيح عبد المؤمن الأنصاري الوارد في قصة الرجل الذي أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «فأتى [فأتى]. فقيه [النبي بعذق في مكنتل فيه خمسة عشر صاعا من تمر، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: خذ هذا [خذها. فقيه] فتصدق بها» ... ٣، و ما ورد في كفارة قتل الخطأ (٤)، و النصوص الكثيرة الواردة في كفارة اليمين (٥)، بضميمة عدم الفصل المدعى في المقام.

نعم قد اختلفت النصوص في تحديده بالصاع، ففي صحيح جميل في قصة الرجل الذي أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «فدخل رجل من الناس بمكنتل من تمر فيه عشرون صاعا يكون عشرة أصوع بصاعنا» (٦)، و في معتبر عبد الرحمن: «يتصدق بعشرين صاعا» (٧،

و في صحيح محمد بن النعمان: «كفارته جريان من طعام، و هو عشرون صاعاً» ٨.
إلا أن الظاهر ابتناؤه على اختلاف قدر الصاع باختلاف الأعراف، كما يشير إليه في الجملة صحيح جميل المتقدم وغيره «٩». و كيف كان فهو غير مهم في المقام بعد أن كان المأمور به في المقام هو المد.
هذا و في النهاية و التبيان و الوسيلة و مجمع البيان و عن الإصباح أنه يطعم

- (١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١٢، ١٠، ٥.
(٢) وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ١٠ من أبواب الكفارات حديث: ١.
(٣) راجع وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ٢٠، ١٤، ١٢ من أبواب الكفارات.
(٤) ٦، ٧، ٨ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢، ٤، ٦.
(٥) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.
مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٧٠
و هو يساوي ثلاثة أرباع الكيلو تقريبا (١).

مدین، فإن لم يقدر فمد. بل في التبيان و مجمع البيان نسبه لأصحابنا، كما نسب للمبسوط و الخلاف أيضا مدعيا في الثاني الإجماع عليه لكن الموجود فيهما ظاهر في التردد بين الروايتين.

و كيف كان فيشهد لهم في الجملة صحيح أبي بصير عن أحدهما عليه السلام: «في كفارة الظهار قال: تصدق على ستين مسكينا ثلاثين صاعا، لكل مسكين مدين مدين» «١»، بدعوى الجمع بينه و بين نصوص المد بحمله على صورة القدرة على المدين، و حملهما على صورة العجز عنهما.

لكن الحمل المذكور بلا شاهد، بل هو بعيد عن نصوص المد الكثيرة جدا.

خصوصا مثل صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «في قول الله عز و جل [من أوسط ما تطعمون أهليكم] قال: هو كما يكون أن يكون في البيت من يأكل المد و منهم من يأكل أكثر من المد و منهم من يأكل أقل من المد. فبين ذلك ... ٢.

و حينئذ فحيث كان صحيح أبي بصير واردا في كفارة الظهار - كما هو مورد كلام بعض من تقدم - فإن أمكن الاقتصار على مورده، لعدم المعارض له فيه، فهو، و إن تعذر ذلك، لظهور عدم الفصل عند الأصحاب، تعيين حمله على الاستحباب، جمعا مع نصوص المد الكثيرة، نظير ما تضمن إضافة الحفنة للمد في صحيح هشام و الحلبي ٣. فلاحظ.

(١) تقدم في مستحبات الوضوء تسالم الأصحاب (رضوان الله عليهم) على أن المد ربع الصاع. و يقتضيه بعض النصوص المتقدمة هناك. و صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يتوضأ بمد و يغتسل بصاع.

و المد رطل و نصف و الصاع ستة أرطال» «٤»، و زاد المحقق قدس سره فيه: «بأرطال المدينة يكون تسعة أرطال بالعراقي» «٥»، و صحيح الحلبي: «و الصاع أربعة

- (١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ١٤ من أبواب الكفارات حديث: ٦، ٣، ٤، ١٠.
(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.
(٣) المعتبر ص: ٢٦٨.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٧١

أمداد» (١)، و قريب منه معتبر الفضل ابن شاذان عن الرضا عليه السلام ٢، و غيرها. و ما تضمن غير ذلك مؤول أو مطروح. كما أن الصاع عبارة عن ستة أرطال بالمدني و تسعة أرطال بالعراقي، فيكون المد رطلا و نصف بالمدني و رطلين و ربعا بالعراقي، كما هو المعروف بين الأصحاب المصرح به في صحيح زرارة المتقدم على رواية المعبر، و في حديث جعفر بن إبراهيم ابن محمد الهمداني - الذي لا يخلو عن اعتبار يلحقه بالحسان، على ما تقدم في مبحث الكر-: «كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام على يدى أبي: جعلت فداك إن أصحابنا اختلفوا فى الصاع ... فكتب إلى: الصاع بستة أرطال بالمدني و تسعة أرطال بالعراقي. قال: و أخبرني أنه يكون بالوزن ألفا و مائة و سبعين و وزنه [درهما. عيون]» (٣). و مكاتبه إبراهيم أبيه - التي لا تخلو عن اعتبار على ما تقدم هناك أيضا:- «الفطرة عليك و على الناس كلهم ... تدفعه وزنا ستة أرطال برطل المدينة. و الرطل مائة و خمسة و تسعون درهما، يكون الفطرة ألفا و مائة و سبعين درهما» ٤، و فى خبر على بن بلال: «كتبت إلى الرجل عليه السلام أسأله عن الفطرة، و كم تدفع؟ قال: فكتب عليه السلام:

سته أرطال من تمر بالمدني، و ذلك تسعة أرطال بالبغدادى» ٥.

و من المكاتبين المتقدمين يظهر أن الصاع ألف و مائة و سبعون درهما، و المد مائتان و اثنان و تسعون درهما و نصف، و الرطل المدني مائة و خمسة و تسعون درهما، و الرطل العراقي مائة و ثلاثون درهما. و قد تقدم فى مباحث الكر أن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل فيكون الصاع ثمانمائة و تسعة عشر مثقالا، و المد مائتين و خمسة مثاقيل إلا ربا، و الرطل المدني مائة و ستة و ثلاثين مثقالا و نصفا، و الرطل العراقي واحدا و تسعين مثقالا. كما تقدم أن المثقال أربع غرامات و ربع تقريبا، فيكون الرطل المدني خمسمائة و ثمانين و أقل من ربع الغرام و الرطل العراقي ثلاثمائة و ثلاثة و ثمانون غراما تقريبا

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١٢، ١٨.

(٣) ٣، ٤، ٥ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١، ٤، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٧٢

و كفارة إفطار قضاء شهر رمضان بعد الزوال (١) إطعام عشرة مساكين،

و الصاع ثلاثة آلاف و أربعمائة و واحد و ثمانون غراما تقريبا. و المد ثمانمائة و سبعين غراما و ربعا تقريبا.

(١) أما حرمة الإفطار بعد الزوال فالظاهر التسالم عليه بينهم، كما يظهر من كلامهم فى وجوب الكفارة به، و فى المدارك أنه مذهب الأصحاب، لا أعلم فيه خلافا. و النصوص به كثيرة، منها نصوص الكفارة الآتية. و منها موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان، و يريد أن يقضيها، متى يريد أن ينوى الصيام؟ قال: هو بالخيار إلى أن تزول الشمس، فإذا زالت الشمس فإن كان نوى الصوم فليصم، و إن كان نوى الإفطار فليفطر» «... ١»، و غيره.

هذا و فى ذيل الموثق المذكور: «سئل فإن نوى الصوم ثم أفطر بعد ما زالت الشمس؟ قال: قد أساء، و ليس عليه شيء إلا قضاء ذلك اليوم الذى أراد أن يقضيه» (٢)، و فى موثق أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تقضى شهر رمضان، فيكرهها زوجها عليا لإفطار، فقال: لا ينبغي له أن يكرهها بعد الزوال» (٣).

و ربما يدعى ظهور الأول في عدم الحرمة، كما قد يناسبه ما عن التهذيب من حمله على نفي العقاب، و ظهور الثاني في الكراهة. لكنه في غاية المنع، غاية الأمر عدم صراحتهما في الحرمة، لإمكان حمل الإساءة في الأول على الكراهة، و كذا حمل: «لا ينبغي» عليها. و أما قوله في الأول: «و ليس عليه شيء» فمن القريب حمله على نفي الكفارة، فيعارض نصوصها، لا نفي الحرمة و العقاب، كما تقدم عن الشيخ، خصوصا بعد قوله: «قد أساء». فلاحظ.

هذا و عن ابن أبي عقيل و أبي الصلاح عدم جواز الإفطار حتى قبل الزوال. و يدل عليه صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت عن الرجل يقضى رمضان أله

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ١٠.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٩ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٤.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٧٣

لكل مسكين مد، فإن لم يتمكن صام ثلاثة أيام (١) و كفارة إفطار الصوم

أن يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال إذا بدا له؟ فقال: إذا كان نوى ذلك من الليل، و كان من قضاء رمضان، فلا يفطر، و يتم صومه «١». لكن لا مجال للخروج به عن النصوص السابقة. فليحمل على كراهة الإفطار، أو يطرح.

و أما الكفارة فالمعروف منهم وجوبها، و جعله في الانتصار من متفردات الإمامية، و في الخلاف و الغنية الإجماع عليه، للنصوص الآتية. و لم ينسب الخلاف فيه إلا- للعماني. و يشهد له موثق عمار المتقدم. حيث يكون مقتضى الجمع بينه و بين نصوص الكفارة الحمل على الاستحباب.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا من تعذر الجمع المذكور، للتناقض عرفا بين ثبوت الكفارة و نفيها. و لا سيما و أن استحباب الكفارة لا يناسب حرمة الإفطار. فهو غريب جدا، فإن حمل الأمر بالكفارة على استحبابها غير عزيز، و لا ملازمة بين حرمة العمل و وجوب الكفارة عليه، لا- عقلا، و لا- عرفا. و قد التزم هو و غيره بنظير الجمع المذكور بين نصوص الكفارة في وطء الحائض المتسالم على حرمة، و ما أكثر الموارد التي حمل فيها الأمر بالكفارة على الاستحباب.

فالعمدة في وهن الموثق ظهور إعراض الأصحاب عنه، و شذوذ القول عندنا بمضمونه. و ربما يحمل على التقية، لموافقته للعامة. و أما الجمع بينه و بين نصوص الكفارة بحمله على غير النكاح لاختصاصها به. فيشكل بظهور مفروغيتهم عن عدم الفرق بين النكاح و غيره من المفطرات.

(١) كما في النهاية، و نسب للمشهور، و في الانتصار أنه مما انفردت به الإمامية.

لصحيح هشام بن سالم: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل وقع على أهله و هو يقضى شهر رمضان، فقال: إن كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء عليه، يصوم يوما بدل يوم، و إن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم و أطمع عشرة مساكين، فإن لم يمكنه صام

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٧٤

ثلاثة أيام كفارة لذلك» (١)، و خبر يريد عن أبي جعفر عليه السلام: «فى رجل أتى أهله فى يوم يقضيه من شهر رمضان، قال: إن كان أتى أهله قبل زوال الشمس فلا شىء عليه، إلا يوم مكان يوم، و إن كان أتى أهله بعد زوال الشمس فإن عليه أن يتصدق على عشرة مساكين، فإن لم يقدر عليه صام يوماً مكان يوم، و صام ثلاثة أيام كفارة لما صنع» ٢.

و اشتمال الأول على التحديد بالعصر مع عدم القائل بذلك لا يمنع من الاستدلال به فى تحديد الكفارة، إذ لا مانع من التفكيك فى الحجية بين فقرات الحديث الواحد. و لا سيما مع قرب وقوع السهو فى لفظ العصر. كما أن اشتمال الثانى على الحارث بن محمد الذى لا- نص على توثيقه لا- يقدح فى الحجية بعد ظهور اعتماد الأصحاب على الحديث، لكثرة من يفتى بمضمونه مقتصرًا عليه أو بعد الجمع بينه و بين غيره من نصوص المقام.

هذا و فى موثق زرارة: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل صام قضاء من شهر رمضان، فأتى النساء. قال: عليه من الكفارة ما على الذى أصاب فى شهر رمضان، لأن ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان» ٣، و فى مرسل حفص: «عليه من الكفارة مثل ما على الذى جامع فى شهر رمضان» (٤). و إطلاقهما مقيد بما تضمن اختصاص الحرمة و الكفارة بما بعد الزوال.

و الطعن فى الأول بأن مبنى الحكم فيه على تنزيه اليوم منزلة شهر رمضان، و حيث لا يمكن الالتزام بذلك، لأن مقتضاه عدم الفرق بين ما قبل الزوال و بعده، فلا مجال للاستدلال به فلم يبق إلا الثانى الذى لا مجال للاستدلال به بعد إرساله.

مدفوع بإمكان حمل التنزيل المذكور فى الأول على خصوص حال وجوب الاستمرار فى الصوم الذى هو بعد الزوال بقريئة بقية النصوص. و من ثم كان ظاهر الصدوق فى المقنع و الفقيه العمل بالطائفتين معا الراجع للتخيير بين المضمونين، و نحوه حكى عن رسالة والده.

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٩ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٢، ١، ٣.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٧٥

المنذور المعين كفارة يمين (١)، و هى عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين لكل واحد مدّ، أو كسوة عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام.

و احتمل الشيخ فى النهاية و التهذيبين حمل الثانية على الإفطار مع الاستخفاف.

و به أفتى فى الوسيلة. لكنه بلا شاهد، و لذا كان الأقرب الحمل على التخيير مع كون الثانى أفضل، كما عن الشيخ.

هذا و فى الغنية خير فى الكفارة فى المقام بين صيام ثلاثة أيام و إطعام عشرة مساكين. و به أفتى فى الوسيلة فى غير المستخف. و كأنه لحمل الطائفة الأولى على التخيير، و هو كما ترى، فإنها كالصريحة فى الترتيب.

و أشكل من ذلك ما فى المراسم و حكى عن جماعة من أنها كفارة يمين: عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم. فإنه بلا شاهد، و مخالف لجميع النصوص المتقدمة.

(١) لأن ذلك هو كفارة النذر مطلقا، كما فى الشرائع- فى كتاب النذر- و النافع و المسالك و حكاها عن الصدوق. كما حكى عن العلامة فى التحرير و جماعته، و فى الشرائع أنه الأشهر. لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إن قلت: لله على، فكفارة يمين» (١)، و حديث حفص بن غياث أو موثقه عنه عليه السلام: «سألته عن كفارة النذر، فقال: كفارة النذر كفارة اليمين» ... ٢.

و صحيح ابن مهزيار: «كتب بندار مولى إدريس: يا سيدى نذرت أن أصوم كل يوم سبت، فإن أنا لم أصمه ما يلزمنى من الكفارة؟ فكتب إليه- و قرأته:- لا تتركه إلا من علة. و ليس عليك صومه فى سفر و لا مرض، إلا أن تكون نويت ذلك. و إن كنت أفطرت فيه

من غير علة فتصدق بعدد كل يوم على سبعة مساكين» (٣)، بناء على أن سبعة محرفة عن عشرة، كما يناسبه ما فى الفقيه من التعبير بمضمون الحديث مع إبدال سبعة بعشرة، و كذا ما فى إحدى نسختى المقنع المطبوع.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ٢٣ من أبواب الكفارات حديث: ١، ٤.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٧٦

...

بل فى المسالك أنه الموجود فى المقنع، قال: «هو عندى بخطه الشريف»، و حيث كان إطعام عشرة مساكين أحد أطراف التخيير فى كفارة اليمين يصلح الصحيح شاهدا لها فى قبال ما يأتى.

و عن الشيخين و أتباعهما و العلامة فى المختلف و أكثر المتأخرين أنها كفارة إفتار شهر رمضان، و جعله فى الانتصار من متفردات الإمامية، مدعىا- كالغنية إجماعهم عليه. لصحيح جميل عن عبد الملك بن عمر عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: من جعل لله عليه أن لا یركب محرما فركبه، قال: و لا أعلمه إلا قال: فليعتق رقبة، أو ليصم شهرين متتابعين، أو ليطعم ستين مسكينا» (١). و لا يقدح ضعف سنده- حيث لا نص منهم على وثاقه عبد الملك بن عمر- بعد انجباره بعمل من عرفت. نعم قد يشكل:

تارة: بظهور حال الراوى فى عدم جزمه بجواب الإمام عليه السلام بالوجه المذكور، بل قد تكون النصوص الأول قرينه على خطئه فى اعتقاده أن الجواب كذلك.

و أخرى: بقرب الجمع بينه و بين النصوص الأول إما بالاعتصار فيه على مورده من النذر على ترك الحرام، لمناسبته للتغليظ فى الكفارة، و إما بحمله على أفضل فردى الكفارة.

و يظهر من الاستبصار الجمع بينها و بين هذا الحديث بحمل هذا الحديث على القادر و حمل تلك النصوص على العاجز، بقرينه خبر جميل ابن صالح عن أبى الحسن موسى عليه السلام: «أنه قال: كل من عجز عن نذر نذره فكفارته كفارة يمين» (٢). لكنه بلا شاهد. و خبر جميل بن صالح- مع ضعفه- ظاهر فى العجز عن أداء النذر المانع من انتقاده، لا العجز عن كفارته مع انعقاده و مخالفته و لا مجال للعمل به، فلا بد من حمله على التقية أو الاستحباب.

و فى النافع و ظاهر الشرائع و عن المرتضى و ابن إدريس و العلامة فيما عدا

(١) الاستبصار ج: ٤ ص: ٥٣، و اللفظ له. التهذيب ج: ٨ ص: ٣١٤. وسائل الشيعة ج: ١٥ باب:

٢٣ من أبواب الكفارات حديث: ٧.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ٢٣ من أبواب الكفارات حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٧٧

[مسألة (٢): تتكرر الكفارة بتكرر الموجب فى يومين]

(مسألة (٢): تتكرر الكفارة بتكرر الموجب فى يومين (١)،

المختلف التفصيل بين نذر الصوم و نذر غيره، فكفارة الأول كفارة إفتار شهر رمضان، و كفارة الثاني كفارة اليمين، جمعا بين الطائفتين بذلك. لكنه بلا شاهد، بل هو لا يناسب صحيح ابن مهزيار المتقدم.

و استدل لهم فى المسالك بما تضمن الأمر فيه بعق رقبة، كصحيح ابن مهزيار:

«و كتب إليه يسأله يا سيدى رجل نذر أن يصوم يوما، فوقع ذلك اليوم على أهله، ما عليه من الكفارة؟ فكتب إليه: يصوم يوما بدل يوم، و تحرير رقبة مؤمنة» (١)، و غيره (٢).

و فيه: أن العتق أحد خصال كل من كفارة إفتار شهر رمضان و كفارة النذر، فلا ينهض ذكره بتعيين إحداهما.

هذا و فى المراسم و عن الكراچكى أن كفارة حث النذر كفارة ظهار، و هى مرتبة، العتق، ثم الصيام، ثم إطعام ستين مسكينا. و كأنه لظهور صحيح ابن مهزيار المتقدم و غيره مما تضمن الأمر بالعتق فى وجوبه تعيينا، مع إلغاء خصوصية الصوم، و التعميم لجميع موارد حث النذر.

لكن لا بد من رفع اليد عن ظهور الأمر فى الوجوب التعييني بقرينة النصوص الأخر الصريحة فى التخيير، فليحمل الأمر به على أنه من أجل كونه أحد الخصال الواجبة أو أفضلها.

و قد تحصل من جميع ما سبق: أنه لا خصوصية للصوم المنذور المعين، بل كفارة الإفتار فيه هى كفارة حث النذر فى سائر الموارد، و هى كفارة اليمين عملا بالنصوص السابقة من دون مخرج عنها.

(١) إجماعا حكاه غير واحد. لإطلاق أدلة الكفارة، بضميمة أصالة عدم التداخل المعول عليها، و التى تم منا الاستدلال عليها فى لواحق الكلام فى مفهوم الشرط من الأصول.

(١) وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ٢٣ من أبواب الكفارات حديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ٣، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٧٨

لا فى يوم واحد (١)،

(١) كما عن جماعة، بل هو المشهور. لاختصاص أدلة الكفارة بما إذا كان مفطرا، إما صريحا أو انصرافا، كما يناسبه الأمر بالقضاء فى جملة منها.

مضافا إلى أن النصوص على طائفتين:

الأولى: ما تضمن عنوان الإفتار.

الثانية: ما تضمن عناوين خاصة من الأكل و الشرب و النكاح و غيرها. فإبقاء كل من الطائفتين على ظاهره مستلزم لكون كل من العناوين موجبا للكفارة المستلزم لتعدد الكفارة لو تحقق الإفتار بفعل واحد من تلك الأمور الخاصة، و حيث لا يمكن البناء على ذلك تعين الجمع بينهما بتنزيل إحداهما على الأخرى، إما بإلغاء خصوصية الإفتار أو بإلغاء خصوصية العناوين الخاصة، و لا ريب فى تعين الثانى.

و من هنا لا مجال لاستفادة التكرار من الإطلاق، كما عن المحقق الثانى فى حواشى الشرائع، و فى المسالك أنه الأصح إن لم يكن سبق بالإجماع على خلافه.

و أشكل من ذلك ما فى جامع المقاصد حيث عقب على ما فى القواعد من وجوب الإمساك على من أظفر متعمدا تشبها بالصائمين بقوله: «ظاهرة أنه حيث لا يكون الصوم مجزئا لا يعد صوما. و فى عدة من الأخبار ما يدل على أنه صوم. و من ثم تتعدد الكفارة بتعدد

المفطر».

إذ فيه: أن مقتضى الجمود على ظاهر التعبير بالصوم في النصوص المذكورة عدم بطلان الصوم وإن لم يكن مجزئاً. و مرجع ذلك إلى عدم كون الأمور المذكورة مفطرات، لما هو المعلوم من التنافي بين الصوم والإفطار، ولا يظن بأحد البناء على ذلك. على أنه لو تم بإطلاق ما دل على وجوب الكفارة بالمفطرات بعناوينها- من الأكل والجماع ونحوهما- يقتضى تعدد الكفارة بتعددتهما وإن لم يكن المكلف صائماً، ولا- يتوقف على كون الإمساك صوماً حقيقياً، كما يظهر من كلامه السابق. كما أن ما دل على وجوب الكفارة بالإفطار لا بد من تنزيهه حينئذ على وجوبها بفعل هذه الأمور

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٧٩

إلا- في الجماع فتكرر (١) على الأحوط وجوباً. و من عجز عن الخصال الثلاث تخير بين صوم ثمانية عشر يوماً وبين أن يتصدق بما يطيق (٢) و الأحوط

بعناوينها أيضاً لا بعنوان كونها مفطرات، فيكون مقتضى إطلاقه أيضاً تعدد الكفارة بتعددتها وإن لم يكن المكلف صائماً، خلافاً لما يظهر منه. فلاحظ.

(١) كما عن السيد المرتضى و المستند. إما للإطلاقات التي عرفت الكلام فيها.

أو لرواية الفتح بن يزيد الجرجاني: «أنه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن رجل واقع امرأة في شهر رمضان من حلال أو حرام في يوم عشر مرات. قال: عليه عشر كفارات، لكل مرة كفارة. فإن أكل أو شرب فكفارة يوم واحد» (١). و نحوها في تعدد الكفارة بتعدد الوطاء مرسلتان أخريان ٢ لعلهما عينها.

و لكن ضعفها مانع من التعويل عليها، خصوصاً مع عدم إيداعها في كتب الحديث المشهورة التي عليها مدار الفتوى، وإنما ذكرت في الخصال و العيون، و مع عدم حكاية مضمونها عن الأصحاب عدا المرتضى قدس سره، فإن مثل هذا الحكم المخالف للقاعدة و الذي هو مورد للابتلاء لو كان ثابتاً لشاع بينهم التعرض له.

(٢) كما عن المختلف و الدروس، بل نسب التعبير بذلك للأكثر. للجمع بين نصوص المسألة، فإنها طائفتان:

الأولى: ما تضمن بدلية صوم الثمانية عشر يوماً، و هو معتبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين، فلم يقدر على الصيام، و لم يقدر على العتق، و لم يقدر على الصدقة. قال: فليصم ثمانية عشر يوماً، عن كل عشرة مساكين ثلاثة أيام» (٣)، و رواه في الاستبصار عن أبي بصير و سماعه عنه عليه السلام. و موثق أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ظاهر من امرأته فلم يجد ما يعتق، و لا ما يتصدق، و لا يقوى على الصيام. قال: يصوم ثمانية عشر يوماً،

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث:

١، ٢، ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٩ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٨٠

...

لكل عشرة مساكين ثلاثة أيام» (١).

الثانية: ما تضمن بدلية الصدقة بما يطيق، كصحیح عبد الله بن سنان عنه عليه السلام:

«في رجل أفطر من شهر رمضان متعمدا يوما واحدا من غير عذر. قال: يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا. فإن لم يقدر تصدق بما يطيق» (٢)، و صحیحہ الآخر عنه علیہ السلام: «في رجل وقع على أهله في شهر رمضان فلم يجد ما يتصدق به على ستين مسكينا، قال: يتصدق بقدر ما يطيق» ٣.

و حينئذ يكون مقتضى الجمع بين الطائفتين رفع اليد عن ظهور كل منهما في الوجوب التعييني، و حملهما على بيان المجزى، بعد ظهور كل منهما في عدم وجوب ما زاد عليه، بنحو يتعذر الجمع بينهما بوجوب الجمع بين الأمرين.

لكنه- لو تم في نفسه- موقف على وحدة موضوع الطائفتين، و لا مجال له في المقام بعد اختصاص الثانية بكفارة إفطار شهر رمضان، و اختصاص الحديث الثاني من الأولى بكفارة الظهار، كما لا يبعد ظهور الأول منها في الكفارة المرتبة التي منها كفارة الظهار، بقرينة ما تضمنه من بدلية ثلاثة أيام عن كل عشرة مساكين، لظهوره في تعين الإطعام، و بدلية الصوم عنه، لا- عن تمام خصال الكفارة المخيرة. و لو فرض فيه العموم لزم الجمع بينه و بين الطائفة الثانية بحمله على غير كفارة شهر رمضان.

هذا و في صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كل من عجز عن الكفارة التي تجب عليه من صوم أو عتق أو صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة فالاستغفار له كفارة، ما خلا يمين الظهار» (٤).

و ظاهره بدلية الاستغفار عن الكفارة الواجبة بالأصل في عرض الأبدال المتقدمة.

و حمله على الأعم منها و من الواجبة بدلا عن الكفارة. بعيد جدا لا يناسب ذكر خصال الكفارة الثلاث فيه. نعم قد يتجه ذلك في خبر داود بن فرقد عنه عليه السلام أنه قال

(١) وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ٨ من أبواب الكفارات حديث: ١.

(٢) ٣، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٣.

(٤) وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ٦ من أبواب الكفارات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٨١

اختيار الثاني. و يلزم التكفير عند التمكن (١) على الأحوط وجوبا.

في حديث: «و إلا استغفر الله و لا يعود، فإن الاستغفار توبه و كفارة لكل من لم يجد السبيل إلى شيء من الكفارة» (١).

على أنه لو أمكن في صحيح أبي بصير أيضا فلا- مجال له في صحيح علي بن جعفر: «سألته عن رجل نكح امرأته و هو صائم في رمضان ما عليه؟ قال: عليه القضاء و عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، فإن لم يجد فليستغفر الله» (٢). لقوة ظهوره في عدم وجدان إطعام الستين، لا مطلق الإطعام. و حينئذ يكون مقتضى الجمع بينه و بين صحيح بن سنان حملهما على الاستحباب.

و دعوى: أن مقتضى الجمع بينها البناء على وجوب الأمرين. ممنوعة: لقوة ظهور الطائفتين في بيان تمام الواجب المجزى عن الكفارة. و منه يظهر ضعف الأقوال الأخر في المقام، و منها ما نسبه في التذكرة لعلمائنا من وجوب الثمانية عشر يوما، فإن لم يقدر تصدق بما وجد و صام ما استطاع، فإن لم يتمكن استغفر، و غير ذلك.

(١) كأنه لإطلاق دليل وجوب الكفارة بعد عدم كونه من الموقت، حيث يكفي في التكليف فيه القدرة عليه في تمام العمر مع حمل دليل البدلية على خصوص العجز المستمر، كما هو الأصل في الأبدال الاضطرارية، حيث لا يتحقق موضوعها إلا بالعجز المستمر، فينكشف عدم الموضوع لها و عدم مشروعيتها بتجدد القدرة و أجزاءها بعد فرض عدم مشروعيتها خلاف الأصل.

لكن ذلك خلاف ظاهر نصوص البدلية المتقدمة، لعلبة تعذر العلم بالعجز المستمر، فيبعد حمل النصوص المتقدمة عليه. و حملها على

العجز الظاهري

- (١) التهذيب ج: ٨ ص: ٣٢١. واللفظ له. وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ٦ من أبواب الكفارات حديث: ٣.
 (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٩.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٨٢

...

للاستصحاب- بناء على ما هو الظاهر من جريانه في الأمور الاستقبالية- بعيد جدا عن مساقها.
 نعم في مصحح إسحاق: «الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفر ربه و ينوى أن لا يعود قبل أن يواقع، ثم ليواقع و قد أجزأ ذلك عنه من الكفارة، فإذا وجد السبيل إلى ما يكفر يوما من الأيام فليكفر» (١).
 قال سيدنا المصنف قدس سره: «و مورده و إن كان الظهار، لكن لا يبعد استفادة الحكم في غيره منه، كما يساعده الارتكاز العرفي. و لا سيما مع البناء على وجوبه [يعنى: الاستغفار] مع فعل الكفارة، كما يظهر من بعض نصوص قصة الأعرابي الذي واقع أهله في شهر رمضان. و على هذا فالمسقط للكفارة عدم الوجدان، لا فعل الاستغفار لأنه بدل».
 لكن لا مجال للتعدى من الظهار لغيره بعد ما سبق في صحيح أبي بصير من خصوصية يمين الظهار في عدم كون الاستغفار كفارة له عند العجز عن كفارته، حيث يتعين حمل الاستغفار في المصحح على قيامه مقام الكفارة في مسوغه الوطاء، من دون أن يكون بدلا عنها في مقام الامتثال. و الأمر بالاستغفار مع الكفارة في صحيح جميل (٢) الوارد في القصة التي أشار إليها قدس سره ظاهر- بسبب الجمع فيه بين الاستغفار و التصديق- في الاستغفار اللازم من كل ذنب، لا الاستغفار الذي تضمنت النصوص بدليته عن الكفارة، الذي هو محل الكلام.
 و من ثم كان الأقوى عدم وجوب الكفارة بتجدد القدرة عليها إذا كان المكلف قد استغفر عنها قبل تجدد القدرة عليها. نعم لا بد في بدلية الاستغفار من صدق العجز عن الكفارة عرفا، فلا يكفي العجز عنها مدة قليلة يعلم أو يتوقع تجدد القدرة بعدها.

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب الكفارات حديث: ٤.
 (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٨٣

[مسألة (٣): يجب في الإفطار على الحرام الجمع بين الخصال الثلاث المتقدمة]

(مسألة ٣): يجب في الإفطار على الحرام الجمع بين الخصال الثلاث المتقدمة (١).

(١) كما هو صريح الفقيه و ظاهر التهذيبيين و عن الجامع و جملة من كتب العلامة و الشهيدين و غيرهم. و لعله إليه يرجع ما في الوسيلة من أن من أفطر بالمحرم عليه ثلاث كفارات. لمعتبر الهروي: «قلت للرضا عليه السلام: يا ابن رسول الله قد روى عن آبائك (عليهم السلام) فيمن جامع في شهر رمضان أو أفطر فيه ثلاث كفارات، و روى عنهم أيضا كفارة واحدة، فأبى الحديثين نأخذ؟ قال: بهما جميعا، متى جامع الرجل حراما أو أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات: عتق رقبة، و صيام شهرين متتابعين، و

إطعام ستين مسكينا، وقضاء ذلك اليوم. وإن كان نكح حلالا أو أفطر على حلال فعليه كفارة واحدة، وإن كان ناسيا فلا شيء عليه» (١).

وما رواه الصدوق في الفقيه عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي فيما ورد عليه من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري (يعني: عن المهدي): «فيمن أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا بجماع محرم عليه أو بطعام محرم عليه أن عليه ثلاث كفارات» ٢. ولا مجال للإشكال في سند الأول باشماله على عبد الواحد بن محمد بن عبدوس و علي بن محمد بن قتيبة اللذين لم ينص أحد على وثاقتهما- كما ذكره بعض مشايخنا- و علي عبد السلام بن صالح الهروي الذي ذكر الشيخ أنه عامي.

لاندفاعه بأن عبد الواحد من مشايخ الصدوق المعتبرين حيث أكثر الرواية عنه مترضيا عليه. و أما علي بن محمد بن قتيبة فقد قال الشيخ في حقه: «تلميذ الفضل بن شاذان نيسابوري فاضل»، و قال النجاشي في حقه: «عليه اعتماد أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال صاحب الفضل شاذان و راوية كتبه».

و دعوى: أن توصيف الشيخ له بأنه فاضل لا يدل على الوثاقة، كاعتماد الكشي عليه، لما ذكره النجاشي من أن الكشي قد أكثر الرواية عن الضعفاء.

مدفوعة: بأن التنبيه على فضيلة الراوي من دون قدح فيه ظاهر في مدحه بما

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٨٤

...

هو راو، بنحو يناسب الاعتماد عليه. و بالفرق الواضح بين رواية الكشي عن شخص و اعتماده عليه، إذ الاعتماد على الشخص يتوقف- مع حسن النظر المناسب للفضيلة التي ذكرها الشيخ- على الوثاقة، و إلا فكيف يعتمد على من ليس بثقة؟! مضافا إلى أن الصدوق قدس سره روى في كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام حديث محض الإسلام الذي كتب به الإمام الرضا عليه السلام للمأمون عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا عليه السلام، ثم رواه بطريق آخر فيه شيء من الاختلاف، ثم قال: «و حديث عبد الواحد بن محمد بن عبدوس عندي أصح، و لا قوة إلا بالله» (١).

و من الظاهر أنه لا منشا لتصحيحه الحديث المذكور و ترجيحه على الحديث الآخر إلا بلحاظ وثاقه رجال سنده، و لو لكونهم أوثق من رجال سند الآخر، مع وثاقه الكل.

و أما عبد السلام بن صالح فهو أبو الصلت الهروي الثقة العين الذي هو من خواص الإمام الرضا عليه السلام. و لا ينبغي التأمل في خطأ الشيخ في دعوى كونه عاميا.

و مثله ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من الإشكال في سند الثاني بإرساله، لعدم ذكر الواسطة بين الصدوق و محمد بن جعفر الأسدي. مع عدم كونه من مشايخه، بل لعله لم يدره.

لاندفاعه أيضا بقرب عصر الصدوق من عصر محمد بن جعفر، و لا يبعد اطلاعه على نسبة مثل هذه الرواية لصاحبها حسا، لكونها مكاتبة غير متصرمة.

قال في الفقيه: «و أما الخبر الذي روى فيمن أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا: أن عليه ثلاث كفارات، فإنني أفتي به فيمن أفطر بجماع محرم عليه أو بطعام محرم عليه، لوجود ذلك في روايات أبي الحسن الأسدي (رضوان الله عليه) فيما ورد عليه من الشيخ أبي جعفر

محمد بن عثمان العمري (قدس الله روحه) «٢».

(١) عيون أخبار الرضا ج: ٢ ص: ١٢٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه ج: ٢ ص: ٧٤، ٧٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٨٥

[مسألة (٤): إذا أكره زوجته على الجماع في صوم رمضان كان عليه كفارتان، و تعزيران]

(مسألة ٤): إذا أكره زوجته على الجماع في صوم رمضان كان عليه كفارتان، و تعزيران: خمسون سوطا، فيتحمل عنها الكفارة و التعزير (١).

على أنه قدس سره ذكر في مشيخة الفقيه سنده إلى أبي الحسن الأسدي المذكور، قال:

«و ما كان فيه عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي (رضوان الله عليه) فقد روته عن علي بن أحمد بن موسى و محمد بن أحمد السناني و الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤذن [المؤدب] عن أبي الحسن محمد بن جعفر الأسدي الكوفي (رضوان الله عليه)» (١).

و الرجال الثلاثة من مشايخه قدس سره الذين روى عنهم مترضيا عليهم، و هو مناسب جدا لوثاقتهم. و لا أقل من الوثوق بالخبر الذي يجتمعون عليه، كهذا الخبر.

نعم قد يظهر من مكاتبة الجرجاني المتقدمة في المسألة السابقة عدم تعدد الكفارة بالإفطار على الحرام.

لكن ضعف سندها مانع من الخروج بها عن الحديثين المتقدمين. على أنه لو غرض النظر عن ذلك فالأقرب الجمع بينهما و بينها بحملها على وحدة الكفارة في مقابل تكررها، لا على كونها مخيرة في مقابل كفارة الجمع، بل ذلك هو الظاهر منها بدوا. و لا مجال مع ذلك لرفع اليد بها عن ظاهر الحديثين المتقدمين، و حملهما على الاستحباب.

(١) إجماعا كما عن جماعة. و يقتضيه حديث المفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل أتى امرأته و هو صائم و هي صائمة، فقال: إن كان استكرهها فعليه كفارتان، و إن كان طاوعته فعليه كفارة و عليها كفارة، و إن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطا نصف الحد، و إن كان طاوعته ضرب خمسة و عشرين سوطا، و ضربت خمسة و عشرين سوطا» (٢).

قال في المعبر: «الرواية في غاية الضعف. لكن علماؤنا ادعوا على ذلك إجماع الإمامية. و مع ظهور القول بها، و نسبته للأئمة، يجب العمل بها....»

(١) من لا يحضره الفقيه ج: ٤ ص: ٧٦ من شرح مشيخة الفقيه.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٨٦

و لا فرق في الزوجة بين الدائمة و المنقطعة (١)، و لا تلحق بها الأمة (٢)، كما لا تلحق بالزوج الزوجة إذا أكرهت زوجها على ذلك (٣).

[مسألة (٥): إذا علم أنه أتى بما يوجب فساد الصوم، و تردد بين ما يوجب فساد الصوم فقط أو يوجب الكفارة معه]

(مسألة ٥): إذا علم أنه أتى بما يوجب فساد الصوم، و تردد بين ما يوجب فساد الصوم فقط أو يوجب الكفارة معه، لم تجب عليه (٤).
و إذا علم أنه أفطر أياما و لم يدر عددها اقتصر في الكفارة على القدر المعلوم (٥)، و إذا شك في أنه أفطر بالمحلل أو المحرم كفاه
إحدى الخصال (٦)، و إذا شك في أن اليوم الذي أفطره كان من شهر رمضان أو

و ما ذكره من انجبار ضعف الحديث بعمل الأصحاب و إن كان صحيحا، إلا أن الظاهر صحة سند هذا الحديث، لأنه و إن رواه
الكليني بسند فيه إبراهيم بن إسحاق الأحمر، الذي لم يوثق، بل ضعف، إلا أنه رواه الصدوق بسنده عن المفضل ابن عمر، و ليس في
سنده إليه من يطعن فيه إلا محمد بن سنان الذي هو - كالمفضل بن عمر - ثقة على الأظهر، على ما تقدم مفصلا في مسألة تحديد
مساخة الكر من مباحث المياه.

(١) كما نسب لنص الأصحاب. لإطلاق النص.

(٢) لخروجها عن موضوع النص، لأن امرأة الرجل عرفا زوجته، لا كل من يحل له وطؤها. لكن الإنصاف أن فهم عدم الخصوصية
للزوجة قريب جدا. بل قد يدعى إلحاق الأجنبية، بل الغلام. لكنه لا يخلو عن إشكال، لإمكان تداخل العقوبة و اندكاها بعقوبة الحد.
فلاحظ.

(٣) لخروجه عن مورد النص. و لا مجال لفهم عدم الخصوصية، أو تنقيح المناط، لإمكان الفرق بضعف الزوجة أمام الزوج نوعا، دون
العكس. كما يمكن أن يكون ضعفها سببا في تخفيف عقوبتها.

(٤) للأصل.

(٥) للأصل أيضا. و أما القضاء فيأتي الكلام فيه في المسألة الثانية من الفصل السابع.

(٦) لأن في وجوب الجمع زيادة تكليف مدفوع بالأصل. مضافا إلى

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٨٧

كان من قضائه و قد أفطر قبل الزوال لم تجب عليه الكفارة (١). و إن كان قد أفطر بعد الزوال كفاه إطعام ستين مسكينا (٢) و له
الاكتفاء بعشرة مساكين (٣).

استصحاب عدم الإفطار على الحرام، كأكل الميتة. و لا يعارض باستصحاب عدم الإفطار على الحلال. إذ لو أريد بالاستصحاب
المذكور نفى وجوب الكفارة الواحدة فهي واجبة قطعاً. و لو أريد به إثبات وجوب الجمع فهو من الأصل المثبت.

(١) لأصالة البراءة من وجوب الكفارة بعد عدم العلم بها، لا تفصيلا و لا إجمالا، و إنما يعلم تفصيلا بوجوب قضاء يوم عليه، و يشك
في وجوب الكفارة بدوا.

بل مقتضى استصحاب عدم إفطار يوم من شهر رمضان عدم وجوب الكفارة. و لا يعارض باستصحاب عدم إفطار يوم من القضاء،
لعدم الأثر له، بعد جواز إفطاره قبل الزوال، و لا كفارة فيه.

(٢) قطعاً، إما لأنه تمام الواجب، أو لزيادته عليه.

(٣) قال قدس سره في مستمسكه: «إذ الشك المذكور يوجب العلم إجمالا بوجوب التصديق على عشرة مساكين تعيينا، أو بوجوب
الصدق على ستين مسكينا تخييرا بينه و بين العتق و صوم شهرين متتابعين، فالتصدق على عشرة مساكين مما يعلم بتعلق الطلب به
المردد بين التعيين و التخيير، و لأجل ذلك يعلم بتحقيق الامتثال به، و يشك في وجوب الزائد عليه، فيرجع فيه إلى أصل البراءة».

لكنه يشكل بأن الشك المذكور يستلزم العلم الإجمالي بالتكليف و التضييق إما بعدم الاجتزاء بالعتق و الصيام أو بعدم الاجتزاء بإطعام
العشرة. فكما لا يجتزأ بالعتق و الصيام من أجل العلم الإجمالي المذكور كذلك لا يجتزأ بالعشرة من أجله.

نعم لا مجال لذلك مع تعذر العتق و الصيام، إذ لا أثر للتضييق بالإضافة إليهما، بل يعلم حينئذ بوجوب الإطعام لا غير، و يتردد بين الأقل و الأكثر، فقد يتوجه الرجوع لأصالة البراءة في نفى الزائد.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٨٨

[مسألة ٦]: إذا أفطر عمدا ثم سافر قبل الزوال لم تسقط عنه الكفارة

(مسألة ٦): إذا أفطر عمدا ثم سافر قبل الزوال لم تسقط عنه الكفارة (١).

اللهم إلا- أن يقال: على تقدير إفطار رمضان فالواجب ليس هو الإطعام مع الانحصار، لأن تعذر بقیة أطراف الواجب التخييري إنما يقتضى تعيين الامتثال بالمقدور منها عقلا، من دون أن يكون مكلفا به تعيينا شرعا، لعدم كون التعذر موجبا لتبدل حال التكليف في مقام الجعل، بل يبقى التكليف تخييريا. و حينئذ لا متيقن في البين، بل التكليف مردد بين وجهين من دون قدر مشترك بينهما يكون التكليف به متيقنا، و يشك في الزائد، و لا يحرز الفراغ عن التكليف المذكور إلا بإطعام الستين، فيتعين بمقتضى قاعدة الاشتغال. (١) و كذا الحال في بقیة الأعذار، كالمرض و الحيض، كما ذكره الشيخ و حكى عن ابن الجنيد، بل نسب للأكثر، و في الخلاف الإجماع عليه. و في الشرائع و التذكرة و المختلف أن هناك قولاً بسقوط الكفارة، و اختاره في المختلف و القواعد و التذكرة، و نسبة في الجواهر لجمله من كتب العلامة. نعم استثنى في التذكرة و المختلف السفر المقصود به إسقاط الكفارة، و في القواعد كل سفر اختياري، قال: «و لو كان اضطرارا سقطت على رأی».

و كيف كان فمبنى الكلام في المسألة أن عروض العذر مبطل للصوم من حينه، مع مشروعيته من أول الأمر، أو كاشف عن بطلانه و عدم مشروعيته من أول الأمر، نظير قيام البينة في أثناء النهار برؤية هلال العيد في الليلة الماضية. و لا ينبغي التأمل - بعد النظر في الأدلة و الرجوع للمرتكزات - في الأول، فتشريع نية الصوم بل تجب مع العزم على السفر في أثناء النهار و العلم به، و يصح الصوم لو اتفق عدم السفر، كما لا يجوز الإفطار بمجرد العلم بتحقيق السفر، بل لا بد من الشروع في السفر و الوصول لحد الترخص. كما تضمنت النصوص أن المرأة تفطر حين تطمث «١»، لا أن الطمث كاشف عن عدم صحة صومها من أول الأمر.

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب من يصح منه الصوم.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٨٩

...

و دعوى: أن ذلك ليس صوما حقيقيا، بل إمساكا تأديبا، كما مساك من أبطل صومه. في غاية المنع، إذ لا موضوع للتأدب مع عدم شرعية الصوم و عدم التكليف به، كما هو الحال بعد السفر أو بعد الحيض و نحوه من موانع الصوم.

و لا- ينافي ذلك كون الصوم هو الإمساك في تمام النهار بالشروط المعهودة من الحضر و الخلو من الحيض و نحوها- بنحو الارتباطية. إذ لا- يراد بذلك إلا عدم مشروعية الصوم بعض النهار، مع كون الشروط المعهودة شروطا في البقاء على الصوم، لا في أصل حدوثه، بحيث لا يشرع إلا بواجديتها في تمام النهار. و مع مشروعية الصوم يكون موضوعا لحرمة الإفطار، و لوجوب الكفارة به، و لا دليل على مسقطية حدوث العذر لها بعد أن لم يكن كاشفا عن عدم مشروعية الصوم من أول الأمر، بحيث لا يتحقق معه الإفطار الذي هو موضوع للحرمة و لوجوب الكفارة.

نظير صحة الصلاة قبل عروض المبطل لها بحيث تترتب عليها الآثار، فيصح الائتمام واقعا، بحيث للمأموم نقل الائتمام لشخص آخر بعد عروض المبطل لصلاة الإمام، و تبطل صلاة الجمعة المتأخرة مع عدم تخلل المسافة المعتبرة بين الجمعيتين و غير ذلك. و يؤكد ذلك أمران:

الأول: أن طروء العذر لو كان موجبا لسقوط الكفارة لكثير السؤال عن ذلك و عن فروعه، لشيوع الابتلاء بذلك و شدة الحاجة لبيانه، خروجا عما هو المرتكز بدوا من عدم السقوط، فالسكوت عن ذلك في النصوص شاهد بجريان الأمر على مقتضى المرتكزات القاضية بعدم السقوط.

الثاني: صحيح زرارة و محمد بن مسلم الوارد فيمن يهب المال الزكوى للتخلص من الزكاة، حيث تضمن أن من وهب المال بعد الحول لم تسقط عنه الزكاة، و قال عليه السلام: «إنما هذا بمنزلة رجل أظرف في شهر رمضان يوما في إقامته، ثم يخرج في آخر النهار في سفر، فأراد بسفره ذلك إبطال الكفارة التي وجبت عليه ... و لكنه لو كان وهبها قبل ذلك لجاز و لم يكن عليه شيء، بمنزلة من خرج ثم أظرف ...» (١)

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٩٠

[مسألة (٧): إذا كان الزوج مفطرا لعذر فأكره زوجته الصائمة لم يتحمل عنها الكفارة]

(مسألة ٧): إذا كان الزوج مفطرا لعذر فأكره زوجته الصائمة لم يتحمل عنها الكفارة (١)، و إن كان آثما بذلك (٢).

فإن السفر في آخر النهار و إن لم يكن عذرا مسوغا للإفطار، إلا أن مساق الكلام يناسب إلغاء خصوصية كونه في آخر النهار، و أن المقصود بيان عدم سقوط التكليف الثابت بفقد الشرط بعد ثبوته. و لعل التعبير بآخر النهار غفلة من الراوى بسبب النقل بالمعنى. على أن قوله عليه السلام في ذيله: «بمنزلة من خرج ثم أظرف» ظاهر في انحصار التخلص من الكفارة بالإفطار بعد السفر. هذا و أما الاستثناء المتقدم من التذكرة و المختلف و القواعد فلم يتضح وجهه.

نعم قال في التذكرة: «و إلا لزم إسقاط الكفارة عن كل مفطر باختياره، و الإقدام على المحرمات».

و هو - كما ترى - لا يرجع إلى محصل ينهض بالخروج عن دليل الإسقاط، لو تم.

(١) لقصور النص السابق عنه، و عدم وضوح إلحاقه بعد احتمال خصوصية كونه صائما في تغليظ العقوبة عليه، حيث يكون بفعله منتهكا لحرمتين. و منه يظهر الإشكال في عموم الحكم لما إذا كان مفطرا لا لعذر، لأنه لا يكون بجماعه منتهكا لحرمتين، حيث قد انتهك إحداهما قبله. نعم لو قلنا بأن الجماع من المفطر بغير عذر موجب للكفارة فقد يتجه الإلحاق. و إن لم يخل عن إشكال.

(٢) لأن الإكراه لما لم يكن رافعا لملاك حرمة الإفطار، بل لفعليته الحرمة في حق المباشر لا غير، كانت حرمة مقتضى المرتكزات المتشعبة، نظير حرمة التشجيع على الحرام المستفادة بالأولوية العرفية مما دل على وجوب إنكار المنكر، لما فيها من انتهاك حرمة المولى ارتكازا. مضافا إلى أن ذلك مقتضى قاعدة سلطنة المرأة على نفسها بعد قصور حق الزوج في الاستمتاع عن منعها عن أداء الواجبات الشرعية.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٩١

[مسألة (٨): يجوز التبرع بالكفارة عن الميت صوما كانت أو غيره]

(مسألة ٨): يجوز التبرع بالكفارة عن الميت صوما كانت أو غيره (١)، و في جوازه عن الحي إشكال (٢)، و الأحوط العدم خصوصا في الصوم، و إن كان الأقوى الجواز في غير الصوم و المنع فيه.

(١) بلا إشكال ظاهر، و لا خلاف يعتد به. و يقتضيه النصوص الكثيرة المتضمنة للحث على صلة الميت بوجوه البر من الأعمال البدنية، كالصلاة و الصوم، و المالية، كالزكاة و الصدقة و وفاء الدين «١».

(٢) كأنه لظهور الأدلة في اعتبار المباشرة المستفاد من نسبة الفعل للمكلف، و لذا اعتبرت المباشرة في كثير من الواجبات، و احتاج الاجتزاء بعمل الغير للدليل.

لكن الظاهر بناء العرف على الاجتزاء بفعل الغير إذا كان الغرض من التكليف عرفا محض تحقق الفعل في الخارج بلحاظ منفعته، سواء كان ماليا أم بدنيا، فإذا أُلزم السلطان أو المولى شخصا ببذل مال أو عمل للانتفاع به، أو تعاقد جماعة بينهم على قيام كل منهم بعمل لأجل ذلك، أمكن تبرع الغير عنه بذلك، حتى لو لم يوكله فيه و لم يستأذن إلا مع النص على اعتبار المباشرة فيه.

و كذا إذا لم يتحقق غرض العمل بفعل الغير ارتكازا، لكون الغرض منه ترويض النفس، كما في العبادات البدنية كالصلاة و الصوم. و من ثم يتجه التفصيل الذي في المتن، و جرى عليه في الشرائع، لأن مقتضى الإطلاقات المقامية جريان الامتثال المسقط للتكليف على ما عليه عمل العرف نبعاً لمرتكزاتهم.

و لو لا- ما ذكرنا أشكال الاكتفاء في الواجبات المالية- كالتعق و الصدقة في المقام و غيرهما- بالتوكيل إذا أريد به إيقاعها من مال الوكيل من دون ضمان الموكل، و بقيام

(١) راجع وسائل الشريعة ج: ٢ باب: ٢٨ من أبواب الاحتضار، و ج: ٥ باب: ١٢ من أبواب قضاء الصلوات، و ج: ٦ باب: ٢٢ من أبواب المستحقين للزكاة، و ج: ٨ كثير من أبواب النياحة في الحج، و ج: ٩ باب: ٥١ من أبواب الطواف، و ج: ١٣ باب: ٣٠ من أبواب الدين و القرض، و كثير من أبواب الوصايا، و غير ذلك.
مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٩٢

[مسألة ٩]: في كون وجوب الكفارة موسعا إشكال]

(مسألة ٩): في كون وجوب الكفارة موسعا إشكال. و الأحوط المبادرة إليها (١).

المكلف بها من مال الغير إذا لم يبتن على تملكه له قبل إيقاعها، أو ضمانه له بإيقاعها، لانصراف الخطاب بالواجبات و المستحبات المالية إلى القيام بها من مال المكلف.

و لذا يكون التكليف بها ماليا يقتضى خسارته بنظر العرف، لا بدنيا متوقفا على المال، كالصلاة التي قد تتوقف على بذله. كما يكون المعيار في القدرة عليها و في التكليف بها واجديته للمال، فتسقط بفقره، كما تشرع أبدالها الاضطرارية به، و لا يكفي في التكليف بها مجرد قدرته عليها، و لو بالطلب من الغير بأن يقوم بها أو يبذل المال من أجلها.

فظهر مفروغيتهم عن جواز القيام بها من مال الغير يبتنى على ما ذكرنا من مشروعية التبرع فيها.

مضافا إلى أنه المستفاد من قوله عليه السلام في موثق أبي بصير الوارد في كفارة الظهر:

«فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: أنا أتصدق عنك، فأعطاه تمرا لإطعام ستين مسكينا، قال:

أذهب فتصدق بها» «١». لظهوره في أن من عليه الكفارة و كيل عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم في التصديق عنه، تبعاً لظهور قوله

صلى الله عليه وآله وسلم: «أنا أتصدق عنك» في تبرعه صلى الله عليه وآله وسلم عنه بالتصدق.

(١) علله قدس سره بأن مقتضى كونها كفارة للذنوب وجوب المبادرة إليها عقلاً، نظير وجوب المبادرة إلى التوبة، حيث قد يكون ذلك منشأ لانصراف الأدلة للفورية.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من عدم كون الكفارة من التوبة في شيء، وإن أو همه تسميتها بالكفارة، بل التوبة بالندم و العزم على عدم العود، و لذا لا تجزى الكفارة عنها.

فهو لا يناسب عنوان الكفارة الذي شاع إطلاقه عليها في الكتاب و النصوص

(١) وسائل الشيعه ج: ١٥ باب: ٢ من أبواب الكفارات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٩٣

[مسألة ١٠]: مصرف كفارة الإطعام الفقراء

(مسألة ١٠): مصرف كفارة الإطعام الفقراء (١).

و عند المتشرعة. كما لا يناسب ما تضمن أن الاستغفار كفارة، أو أفضل الكفارة (١).

مضافاً إلى أن صريح جملة من النصوص أنها متممة للتوبة و الخلاص من تبعه الذنب أو شرط فيها، حيث ذكرت جواباً عن السؤال عن التوبة.

ففي مكاتبة محمد بن الحسن: «رجل حلف بالبراءة من الله و رسوله فحنث ما توبته و كفارته؟ فوقع عليه السلام: يطعم عشرة مساكين، لكل مسكين مدّ، و يستغفر الله عز و جل» (٢)، و قريب منه صحيح عبد الله بن سنان (٣)، و حديث الحضرمي (٤).

و في صحيح ابن سنان الوارد في قتل العمد: «فإن عفوا عنه فلم يقتلوه أعطاهم الديه، و أعتق نسمة، و صام شهرين متتابعين، و أطعم ستين مسكيناً، توبة إلى الله عز و جل» (٥)، و في صحيح الحلبي فيمن قتل مملوكه: «يعجبني أن يعتق رقبةً و يصوم شهرين متتابعين و يطعم ستين مسكيناً، ثم تكون التوبة بعد ذلك» (٦).

نعم قد لا يناسب ذلك ثبوت الكفارة في غير مورد الذنب، كقتل الخطأ، و صيد المحرم خطأ. إلا أنه لا بد من حمل إطلاق الكفارة عليه على المجاز للمشاكلة، أو لأنها ترفع الحزاة الحاصلة من الفعل و إن لم تكن من سنخ التبعة و العقاب، من دون أن يخرج بذلك عما ذكرنا في كفارة الذنب. فلاحظ.

(١) بلا خلاف معتد به، بل ظاهر جملة من كلماتهم المفروغية عنه. فإن الكتاب المجيد و السنة الشريفة و إن اشتملت على عنوان المسكين، إلا أن الظاهر المفروغية عن أنه مع أفراد أحد العنوانين - من الفقير و المسكين - يدخل فيه الآخر.

و هو المدعى عليه الإجماع صريحا و ظاهرا فيما عثرنا عليه، و حكى عن جماعة.

و هو المناسب لاتفاق النص و الفتوى على صرف سهم المساكين من الخمس في فقراء

(١) راجع وسائل الشيعه ج: ١٥ باب: ٦، ١٢ من أبواب الكفارات.

(٢) وسائل الشيعه ج: ١٥ باب: ٢٠ من أبواب الكفارات حديث: ١.

(٣) ٣، ٤، ٥ وسائل الشيعه ج: ١٥ باب: ٢٨ من أبواب الكفارات حديث: ٣، ٤، ١.

(٤) وسائل الشيعه ج: ١٥ باب: ٢٩ من أبواب الكفارات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٩٤

إما ياشباعهم (١) وإما بالتسليم إليهم كل واحد مدّ، والأحوط مدان (٢).

بنى هاشم. و يناسبه في المقام صحيح إسحاق: «قلت: فيعطيه الرجل قرابته إن كانوا محتاجين؟ قال: نعم» (١).
فما عن القواعد من الإشكال في أجزاء الإعطاء للفقير في غير محله. على أنه محجوج بالأصل، لإجمال المسكين بنحو يحتمل كونه أسوأ حالا من الفقير، و يحتمل كونه أحسن منه، و يحتمل مساواته له، و مقتضى الأصل عدم اعتبار ما زاد على الفقر. بل مقتضاه - بناء على ذلك - الاجتزاء بما دون الفقر، لو لا ما سبق.

(١) الظاهر عدم الإشكال و لا - الخلاف فيه، كما يظهر من الجواهر. و المشهور - كما في الجواهر - الاكتفاء بالمرة، كما هو ظاهر الإطلاق في المتن و غيره. و يقتضيه صحيح أبي بصير: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن [أوسط ما تطعمون أهليكم] قال عليه السلام: نعم ما تقوتون به عيالكم من أوسط ذلك. قلت: و ما أوسط ذلك؟ فقال: الخل و الزيت و التمر و الخبز، يشبعهم به مرة واحدة...» (٢).

و في المقنعة - في كفارة اليمين - و عن جماعة اعتبار الإشباع في تمام اليوم. و يشهد له مرسل العياشي عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام في تفسير الآية المتقدمة، قال عليه السلام:

«ما يأكل أهل البيت يشبعهم يوماً» (٣). لكنه - مع ضعفه - محمول على الاستحباب جمعا.

و في المراسم أن أدنى ما يطعم الواحد في اليوم مدّ. و كأنه للجمع بين دليلى الإشباع و المدّ بالتقييد. لكن الظاهر الجمع بالتخيير. و لذا لا إشكال ظاهرا في الاجتزاء بدفع المدّ.

و عن ابن الجنيد أنه يشبعهم في غدائهم و عشائهم. و لم نعثر على دليله.

(٢) على ما تقدم الكلام فيه في المسألة الأولى من هذا الفصل عند الكلام في كفارة إفطار شهر رمضان.

(١) وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ١٨ من أبواب الكفارات حديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ١٤ من أبواب الكفارات حديث: ٥.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ١٢ من أبواب الكفارات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٩٥

و يجزى مطلق الطعام من التمر و الحنطة و الدقيق و الأرز و الماش و غيرها مما يسمى طعاما (١).

(١) كما ذكره غير واحد، و ادعى في الخلاف الإجماع عليه لإطلاق الإطعام الذي يراد به دفع الطعام.

لكن اعتبر غير واحد أن يطعم من أوسط ما يطعم أهله، أو ما يغلب على قوت البلد أو ما يغلب على قوته، أو غير ذلك. و عن ابن إدريس و العلامة في التحرير التفصيل بين كفارة اليمين و غيرها، فيجزى في غيرها كل طعام، و أما فيها فلا يجزى إلا ما يطعم أهله. و الأول هو المناسب للإطلاق في آية الظهار و في نصوص الكفارات، حيث لا إشارة فيها للتقييد المذكور و حملها على كفارة اليمين خال عن الدليل.

و أما في كفارة اليمين فالآية الكريمة و إن تضمنت التقييد بأوسط ما تطعمون أهليكم، إلا أن النصوص قد اختلفت في الجهة الملحوظ فيها الوسطية. ففي صحيح أبي بصير المتقدم دليلا على الإشباع أنها الوسطية من حيثة الجنس، و أنه الخلّ و الزيت و التمر و الخبز، يشبعهم مرة واحدة، و نحوه في الجملة غيره. و في غيرها أنها الوسطية في المقدار، و أنه المدّ، كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه

السّلام: «فى قول الله عز و جل مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ قَالَ: هو كما يكون أن يكون فى البيت من يأكل المدّ، و منهم من يأكل أكثر من المدّ، و منهم من يأكل أقل من المدّ، فبين ذلك. و إن شئت جعلت لهم أدماء، و الأدم أدناه ملح، و أوسطه الخل و الزيت، و أرفعه للحم» (١)، و نحوه صحيح عبد الله بن سنان المروى فى نواذر أحمد بن محمد بن عيسى، على ما فى هامش الوسائل فى تعقيب صحيح الحلبي. فلاحظه.

أما الثانى فلا- ينافى الإطلاق المتقدم. و كذا الأول، لاختصاصه بالإشباع، دون التصديق بالمدّ الذى هو محل الكلام. كما أنه فى الإشباع قد حدد بالخلّ و الزيت

(١) وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ١٤ من أبواب الكفارات حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٩٦

...

و الخبز و التمر. و المنصرف منه التحديد للأدنى، فيجوز الإشباع بالأفضل. و الظاهر عدم الإشكال فيه بينهم. غاية الأمر أنه لا يجزى الإدام الأدنى، و هو الملح، كما تقدم فى صحيح الحلبي. و لا مانع من الالتزام بذلك. بل لا يبعد التعدى لبقية الكفارات إذا اختير الإشباع، لفهم عدم الخصوصية بعد تعارف الإدام فى الإشباع.

و مما تقدم يظهر الإشكال فيما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من لزوم حمل التقييد بالأوسط من حيثية نوع الطعام على الاستحباب، بقرينة قوله عليه السّلام فى صحيح الحلبي: «و إن شئت» الظاهر فى نفى الوجوب. وجه الإشكال: أن صحيح الحلبي ظاهر فى استحباب دفع الإدام مع المدّ فى الصدقة، من دون تقييد له بالأوسط، بل مع التصريح بكفاية الأدنى، و هو الملح. و هو لا ينافى وجوب الأوسط فى الإشباع الذى تضمنه صحيحا أبى بصير و عبد الله بن سنان.

هذا و قد قال فى الجواهر: «قد يقوى فى النظر الاجتزاء بكل ما يؤكل و يسمى طعاما لو كان الامتثال بالإشباع، لإطلاق النصوص الاكتفاء بإشباعهم بما يسمى طعاما، الذى قد عرفت أن فى اللغة الطعام لكل ما يؤكل، فضلا عن الإطعام، الذى هو فى العرف كذلك أيضا، فيصدق حينئذ بالإشباع من الفواكه و المربيات و غيرها مما هو أعلى منها أو أدنى».

لكن الرجوع للعرف و اللغة يشهد باختلاف معنى كل من الإطعام و الطعام، بنحو لا يمكن الجزم بأن مقتضى الإطلاق ما ذكره. و مثله ما يظهر من بعض مشايخنا قدس سرّه من أن الإطعام لغة هو الإشباع، إذ يصعب إثبات ذلك من العرف و اللغة، بل لا يبعد كون الإشباع هو الإطعام الأكمل الذى قد يراد من الإطعام فى بعض الاستعمالات و لو مجازا. هذا مضافا إلى أمرين:

الأول: أن المفهوم عرفا رجوع الإشباع و التصديق لقدر جامع واحد، قد أريد فى أدلة الكفارة، و ذلك يقتضى حمل الإشباع على الإشباع بالطعام بالمعنى الخاص المقابل للإدام، لأن ذلك هو المراد بالتصدق، كما اختاره هو قدس سرّه تبعا للأصحاب، و هو مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٩٧

نعم، الأحوط فى كفارة اليمين الاقتصار على الحنطة و دقيقها و خبزها (١).

المناسب لقوله عليه السّلام فى صحيح الحلبي المتقدم: «و إن شئت جعلت لهم أدماء».

الثانى: أن دليل الإشباع ينحصر بصحيح أبى بصير المتقدم، و هو قد تضمن الخبز و التمر. غاية الأمر التعدى عرفا لغيرهما من أنواع الطعام، و لا مجال للتعدى إلى مطلق المطعوم.

(١) للتقييد في نصوصها، فإن جملة من نصوصها و إن أطلق فيها المدّ، إلا أن جملة أخرى منها قد اشتملت على التقييد، ففي صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام: «في كفارة اليمين مدّ من حنطة و حنفة، لتكون الحنفة في طحنه و حنطه» (١)، و في صحيح البرزطي عن أبي جميلة عنه عليه السلام فيها: «و الصدقة مدّ [مدّ] من حنطة لكل مسكين» ٢، و في خبر ابن سنان عنه عليه السلام فيها: «مدّ من حنطة» ... ٣، و في صحيح الحلبي عنه عليه السلام فيها: «لكل مسكين مدّ من حنطة أو مدّ من دقيق و حنفة» (٤)، و في صحيح أبي حمزة الثمالي عنه عليه السلام فيها: «كفارته إطعام عشرة مساكين مدّا مدّا دقيق أو حنطة» ... ٥.

و حملها على التمثيل مع إلغاء خصوصية ما تضمنته خال عن الشاهد، بل الظاهر الجمع بينها و بين المطلقات بالتقييد. و لا سيما و أن غالب المطلقات قد أطلق فيه المدّ أو إطعام المدّ، و من القريب جدّا صرفه بقريته نصوص التقييد إلى التحديد من حيثية الكم من دون نظر للنوع.

نعم عن نوادر أحمد بن محمد بن عيسى بسنده الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في كفارة اليمين: «قال: أطمع رسول الله عليه السلام عشرة مساكين، لكل مسكين مدّ من طعام في أمر ماريه» (٦)، حيث أطلق فيه الطعام. لكنه وارد في قضية

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ١٤ من أبواب الكفارات حديث: ٤، ٢، ٨.

(٢) ٤، ٥ وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ١٢ من أبواب الكفارات حديث: ١، ٤.

(٣) ٦ وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ١٤ من أبواب الكفارات حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٩٨

...

خارجية لا- إطلاق لها، و في التكفير عن اليمين قبل مخالفته حيث يجوز مخالفته، لا في كفارة حنث اليمين حيث تحرم مخالفته التي هي محل الكلام.

و كيف كان فلا ينبغي التأمل في لزوم العمل بالتقييد المذكور، و الخروج به في كفارة اليمين عن إطلاق الإطعام و التصديق بالمدّ في بقية الكفارات.

بل عن المختلف التقييد بالحنطة و الدقيق في جميع الكفارات، و عن نهاية المرام و الكفاية أن الأولى الاقتصار عليهما. و كأنه لعدم الفصل عند الأصحاب بين جميع الكفارات. أو لإلغاء خصوصية كفارة اليمين في النصوص المذكورة، و حمل بقية الكفارات عليها. لكن مجرد عدم ظهور الفصل بين من تصدى لتحرير الفتاوى بغير أسنّة النصوص لا يستلزم الإجماع الحجّة على عدم الفصل. و لا سيما مع اضطراب كلماتهم في الكفارات كثيرا. كما أن إلغاء خصوصية كفارة اليمين عرفا ممنوع جدا. و لا سيما مع اشتمال جملة من النصوص الواردة في إفطار شهر رمضان (١)، و صحيح أبي بصير الوارد في كفارة الظهر (٢) على التصديق بالتمر.

بقي في المقام أمران: الأول: أن نصوص التقييد السابقة بين ما اقتصر فيه على الحنطة، و ما جمع فيها بينها و بين الدقيق. و الظاهر الجمع بينها بحمل الأولى على إرادة جنس الحنطة، و حمل الدقيق في الثانية على خصوص دقيق الحنطة، لأنه أقرب عرفا من رفع اليد عن ظهور الأولى في تعيين الحنطة مع إبقاء الدقيق على إطلاقه، بنحو يشمل دقيق غيرها. و عليه يجزى غير الدقيق مما أصله حنطة، كالخبز و البرغل، و نحو ذلك.

الثاني: أن التقييد في كفارة اليمين إنما يتم في التصديق و الإعطاء، دون الإشباع.

لاختصاص نصوص التقييد بالإعطاء. و لما تقدم في صحيح أبي بصير من ذكر التمر مع الخبز في الإشباع.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢، ٥، ٧، ٨.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ٢ من أبواب الكفارات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ١٩٩

(مسألة ١١): لا يجزى في الكفارة إشباع شخص واحد مرتين أو أكثر، أو إعطائه مدين أو أكثر، بل لا بد من ستين نفساً (١). إلا مع تعذر العدد فيجزي التكرار (٢).

(مسألة ١٢): إذا كان للفقر عيال فقراء جاز اعطاؤهم بعددهم إذا كان وليا عليهم أو وكيلاً عنهم في القبض (٣)، فإذا قبض شيئاً من ذلك كان ملكاً لهم، ولا يجوز التصرف فيه إلا بإذنهم إذا كانوا كباراً، وإذا كانوا صغاراً صرفه في مصالحهم كسائر أموالهم.

(١) بلا إشكال ظاهر، و ظاهر الجواهر الإجماع عليه. و يقتضيه ظاهر ذكر العدد في الأدلة، و صريح صحيح إسحاق: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن إطعام عشرة مساكين أو إطعام ستين مسكيناً أ يجمع ذلك لإنسان واحد يعطاه؟ قال: لا، و لكن يعطى إنساناً إنساناً، كما قال الله تعالى «...» (١).

(٢) في المشهور، بل لم أقف فيه على مخالف صريح معتد به. كذا في الجواهر.

لموثق السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن لم يجد في الكفارة إلا الرجل و الرجلين فيكرر عليهم حتى يستكمل العشرة، يعطيهم اليوم، ثم يعطيهم غداً» ٢. و هو و إن ورد في كفارة اليمين. إلا أن خصوصيتها ملغية عرفاً. نعم ظاهره لزوم التفريق على الأيام، فيلزم العمل على ذلك، و قوفاً على مفاد النص في الخروج عن ظاهر الأدلة الأولية. من دون فرق بين الإعطاء و الإشباع.

و حمل الموثق على الإشباع لا شاهد له. بل مورده الإعطاء، و حمل الإشباع عليه إنما هو لإلغاء خصوصيته.

(٣) عملاً بمقتضى الولاية و الوكالة.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ١٦ من أبواب الكفارات حديث: ٢، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٠٠

[مسألة ١٣]: زوجة الفقير إذا كان باذلاً لنفقتها على النحو المتعارف لا تكون فقيرة]

(مسألة ١٣): زوجة الفقير إذا كان باذلاً لنفقتها على النحو المتعارف لا تكون فقيرة (١)، و لا يجوز اعطاؤها من الكفارة، إلا إذا كانت محتاجة إلى نفقه غير لازمة للزوج من وفاء دين و نحوه.

[مسألة ١٤]: تبرأ ذمة المكفر بمجرد ملك المسكين]

(مسألة ١٤): تبرأ ذمة المكفر بمجرد ملك المسكين (٢)، و لا تتوقف البراءة على أكله الطعام، فيجوز له بيعه عليه، و على غيره (٣).

[مسألة ١٥]: تجزى حقة النجف التي هي ثلاث حقق إسلامبول و ثلث عن ستة أمداد]

(مسألة ١٥): تجزى حقة النجف التي هي ثلاث حقق إسلامبول و ثلث عن ستة أمداد (٤).

[مسألة ١٦]: في التكفير بنحو التملك يعطى الصغير و الكبير سواء]

(مسألة ١٦): في التكفير بنحو التملك يعطى الصغير والكبير سواء، كل واحد مد (٥).

(١) لأنها تملك نفقتها على الزوج، فتكون غنية بملكها. غاية الأمر أنه لا بد من بذل الزوج للنفقة أو قدرتها على تحصيلها منه من دون حرج. لأن مجرد الملك لا يكفي في الغنى و عدم الفقر، الذى هو موضوع الأدلة، بل لا بد من القدرة معه بالنحو الراجع للحاجة. و مثلها في ذلك زوجة الغنى.

(٢) هذا في الإعطاء للإطلاق. و لا مجال لذلك في الإشباع. بل تشكل مشروعية تملكهم و تملكهم له، لعدم وضوح نسبة الإشباع معه للدافع. اللهم إلا أن يكون الأكل و الشبع شرطاً في التملك. فتأمل.

(٣) لعموم سلطنته أو سلطنته وليه على ملكه.

(٤) تقدم في المسألة الأولى من هذا الفصل تحديد المدّ بثمانمائة و سبعين غراماً تقريباً، فتكون الستة أمداد خمسة كيلوات و مائتين و عشرين غراماً تقريباً، و هى أكثر من حقة النجف الأشرف بكثير.

(٥) للإطلاق، و خصوص صحيح يونس عن أبى الحسن عليه السلام: «سألته عن رجل عليه كفارة إطعام عشرة مساكين، أ يعطى الصغار و الكبار سواء، و النساء و الرجال، أو تفضل الكبار على الصغار، و الرجال على النساء؟ فقال: كلهم مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٠١

[مسألة ١٧]: يجب القضاء دون الكفارة في موارد]

إشارة

(مسألة ١٧): يجب القضاء دون الكفارة في موارد:

[أحدها: ما مرّ من النوم الثانى و الثالث.]

أحدها: ما مرّ من النوم الثانى و الثالث.

[الثانى: إذا أبطل صومه بالإخلال بالنية]

الثانى: إذا أبطل صومه بالإخلال بالنية (١) من دون استعمال

سواء «١»، هذا في الإعطاء.

و أما في الإشباع ففي موق السكونى عن جعفر عن أبيه: «أن علياً عليه السلام قال:

من أظعم في كفارة اليمين صغارا و كبارا، فليزود الصغير بقدر ما أكل الكبير» ٢، و فى موق غياث بن إبراهيم عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: «لا يجزى إطعام الصغير فى كفارة اليمين، و لكن صغيرين بكبير» ٣.

و لا يبعد حمل الأول على ما إذا علم بقدر أكل كل من الصغير و الكبير، و الثانى على ما إذا جهل مقدار أكلهما أو أكل أحدهما. و هما و إن اختصا بكفارة اليمين و ما ألحق بها، إلا أن التعدى عنها لبقية الكفارات قريب جدا.

(١) أما بناء على ما سبق منا من اختصاص الكفارة ببعض المفطرات فظاهر.

و أما بناء على عمومها لكل مفطر فلعدم وضوح صدق الإفطار بمجرد الإخلال بالنية. بل كما كان ظاهر بعض النصوص صدقه بمجرد عدم نية الصوم أو نية عدمه، كقوله عليه السلام في موثق عمار الوارد في النية: «فإذا زالت الشمس فإن كان نوى الصوم فليصم، وإن كان نوى الإفطار فليفطر» (٤)، وقوله عليه السلام في حديث عيسى: «و من أصبح و لم ينو الصيام من الليل فهو بالخيار إلى أن تزول الشمس إن شاء صام و إن شاء أفطر» (٥). كذلك ظاهر بعضها أن الإفطار إنما يكون باستعمال المفطر، كقوله عليه السلام في صحيح محمد بن قيس: «إذا لم يفرض الرجل على نفسه صياما، ثم ذكر الصيام قبل

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ١٧ من أبواب الكفارات حديث: ٣، ٢، ١.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ١٠.

(٥) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٠٢

المفطر (١).

[الثالث: إذا نسي غسل الجنابة يوما أو أكثر]

الثالث: إذا نسي غسل الجنابة يوما أو أكثر (٢).

أن يطعم طعاما أو يشرب شرابا و لم يفطر فهو بالخيار «... ١». و لا سيما مع ظهور بعض نصوص الكفارة في ترتبها على نفس مقارفة المفطر، لا على النية السابقة عليه. و أظهر من ذلك ما إذا كان الإخلال بشروط النية، كالتقرب، و كما لو تحقق الرياء، حيث لا إشكال في عدم صدق الإفطار حينئذ، بل الصوم و إن كان باطلا. بل ذكر ذلك بعض مشايخنا قدس سره فيمن لم ينو الصوم و لم يستعمل المفطر، فادعى أنه يصدق في حقه أنه صائم و إن بطل صومه.

لكنه إنما يتم بناء على صدق الصوم بمجرد ترك المفطر من دون حاجة للنية، و هو لا يناسب ما سبق منه عند الكلام في أول وقت النية من توقف صدق عنوان العمل على نيته حتى في التوصلات، و ما سبق منا هناك من تقوم عنوان الصوم بالنية، لا بترك المفطر. فراجع. فالعمدة ما سبق.

(١) أما لو استعمله فلا- إشكال في صدق الإفطار حينئذ، و لا يمنع من صدقه عدم نية الصوم. بل لعله متيقن من نصوص الكفارة، لملازمة تعدد استعمال المفطرات لعدم نية الصوم قبله.

(٢) فقد تقدم في المسألة السابعة من فصل المفطرات وجود القول بين الأصحاب بطلان الصوم و وجوب القضاء بذلك، للنصوص الخاصة، و إن تقدم منا الإشكال في ذلك، لوجود المعارض لتلك النصوص.

و كيف كان فالنصوص المذكورة قد اقتصر فيها على القضاء، و قد يستظهر من ذلك نفى الكفارة مؤيدا بما في حديث المشرقي المتقدم عند الكلام في اعتبار العمدة في المفطرية من إناطة وجوب القضاء و الكفارة معا بالعمدة. و بانصراف نصوص الكفارة إلى كونها من سنخ العقوبة التي تناسب معذرية النسيان. و لا أقل من كون نفى الكفارة مقتضى أصالة البراءة. و من ثم كان الظاهر عدم الخلاف في ذلك.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٠٣

[الرابع: من استعمل المفطر بعد طلوع الفجر بدون مراعاة و لا حجة على طلوعه]

إشارة

الرابع: من استعمل المفطر بعد طلوع الفجر بدون مراعاة (٢) و لا حجة على طلوعه. أما إذا قامت حجة على طلوعه و جب القضاء

(٢) أما وجوب القضاء فهو المعروف بين الأصحاب، و فى الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه»، و فى الانتصار و الخلاف و الغنية الإجماع عليه.

و هو الذى تقتضيه القاعدة الأولى من عدم إجراء العمل مع انكشاف الخلل فيه، لأن الصوم هو الإمساك عن المفطرات فى تمام النهار، فمع انكشاف حصول بعضها فى جزء منه يتعين بطلانه.

اللهم إلا أن يخرج عن ذلك بما يستفاد من بعض النصوص من صحة الصوم مع استعمال المفطر قبل العلم بالفجر، كمعتبر إسحاق بن عمار «١»: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: آكل فى شهر رمضان بالليل حتى أشك. قال: كل حتى لا تشك» «٢»، فإنه و إن ورد لبيان الحكم الظاهرى غير المستلزم للإجزاء. إلا أنه يستفاد منه الإجزاء تبعاً، لاهتمام السائل بالإجزاء، و غفلته عن التفريق بين جواز استعمال المفطر ظاهراً و الإجزاء لو انكشف الخلاف، فعدم التنبيه لعدم الإجزاء لو انكشف وقوع الأكل نهاراً موجب لظهوره فى الإجزاء. مؤيداً ذلك أو معتضداً بتعليل القضاء فى صورة عدم المراعاة فى موثق سماعه المتقدم بأنه بدأ بالأكل قبل النظر، حيث يستفاد منه أن علّة القضاء هو التفريط و التسامح فى ترك النظر، لا أن أكله قد صادف النهار واقعا، كما علل بذلك فى صوم القضاء «٣».

فالعمدة فى وجوب القضاء النصوص الخاصة الواردة فى المسألة، كصحیح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن رجل تسحر، ثم خرج من بيته و قد طلع الفجر و تبين. فقال: يتم صومه ذلك، ثم ليقضه» «٤»، المحمول على صورة عدم

(١) بناء على ما هو الظاهر من وثاقه كل من روى عنه محمد بن على بن محبوب ممن اسمه أحمد.

(منه عفى عنه).

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٠٤

...

المراعاة، جمعا مع مثل موثق سماعه: «سألته عن رجل أكل و شرب بعد ما طلع الفجر فى شهر رمضان. قال: إن كان قام فنظر فلم ير الفجر، فأكل ثم عاد فرأى الفجر، فليتم صومه و لا إعادة عليه، و إن كان قام فأكل و شرب ثم نظر إلى الفجر فرأى أنه قد طلع الفجر فليتم صومه، و يقضى يوماً آخر، لأنه بدأ بالأكل قبل النظر فعليه الإعادة» «١».

نعم يستثنى من ذلك استعمال المفطر في أوائل طلوع الفجر بالمقدار اللازم عند الاستمرار في الأكل حتى يؤذن المؤذن العارف، الذى صرح بجوازه في موثق زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: أذن ابن أم مكتوم لصلاة الغداة، و مرّ رجل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتسحر، فدعاه أن يأكل معه. فقال: يا رسول الله قد أذن المؤذن للفجر. فقال: إن هذا ابن أم مكتوم، وهو يؤذن بليل، فإذا أذن بلال فعند ذلك فأمسك» (٢)، ونحوه في ذلك صحيح الحلبي (٣) وغيره.

كما يدل عليه صحيح عيص بن القاسم الآتي في جماعة يتسحرون أخبرهم شخص بطلوع الفجر، فكف بعضهم، و ظن بعضهم أنه يسخر فأكل، لظهوره في عدم وجوب القضاء على من كف عن الأكل، مع أنه قد استمر في الأكل حتى أخبر بطلوع الفجر، بنحو يستلزم وقوع شيء من أكله بعد الفجر.

و عليه جرت السيرة، كما رتب الفقهاء عليه أن من فجأه الفجر لم يجز له ابتلاع الطعام الذى فى فمه، كما يجب عليه النزح إذا كان مجامعا. فإن مقتضى ذلك وقوع شيء من المفطر فى أول طلوع الفجر لوضوح أن المؤذن العارف لا يؤذن حتى يتضح له الفجر، و لا يمكك من يريد الصوم حتى يلتفت إلى أذانه، و هو يكون بعد الفجر قليلا، فلو كان ذلك مبطلا للصوم لوقع الهرج و المرج، و احتيج للسؤال و ظهر الحال.

بل ذلك هو الظاهر من صحيح العيص بن القاسم الآتي، للاقتصار فيه فى الحكم بوجوب القضاء على من استمر فى الأكل بعد الإخبار بطلوع الفجر دون من أمسك.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبايى، مصباح المنهاج - كتاب الصوم، در يك جلد، دار الهلال، قم - ايران، اول، ١٤٢٥ هـ ق مصباح المنهاج - كتاب الصوم؛ ص: ٢٠٤

هذا و لا موضوع للمراعاة مع تعذر الاطلاع على الفجر، كما فى الليالى المقمرة

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٤ من أبواب ما يمكك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٩ من أبواب ما يمكك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٢ من أبواب ما يمكك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٠٥

و الكفارة (١) و إذا كان مع المراعاة فلا قضاء و لا كفارة. سواء أخرج (٢)

و نحوها، و حينئذ قد يدعى لزوم البناء على المفطرية لو صادف طلوع الفجر، عملا بإطلاق مثل صحيح الحلبي الشامل لصورة عدم المراعاة، لعدم الموضوع. و كذا مع تعذر المراعاة لحبس و نحوه، كما مال إليه فى الجواهر، و عن المستند أنه الأقوى.

و يشكل بأن ظاهر التعليل فى ذيل موثق سماعه أن وجوب القضاء بسبب التفريط فى ترك المراعاة و التسامح فى النظر، فيقصر عن الصورتين المذكورتين. على أن ثبوت الإطلاق لمثل صحيح الحلبي بنحو يشمل الصورتين فى غاية الإشكال، كما يظهر بالتأمل.

نعم يتجه الإطلاق فى خبر على بن أبى حمزة عن أبى إبراهيم عليه السلام: «و سألته عن رجل شرب بعد ما طلع الفجر و هو لا يعلم فى شهر رمضان، قال: يصوم يومه ذلك، و يقضى يوما آخر» (... ١).

لكنه - لو كان حجة فى نفسه - لا ينهض فى قبال التعليل المذكور، بل يتعين حمله على صورة التفريط بترك المراعاة. و لعله لذا كان المعروف بين الأصحاب عدم وجوب القضاء على العاجز، بل فى الرياض و الجواهر نفى وجدان الخلاف فيه.

هذا و أما عدم وجوب الكفارة فالظاهر الاتفاق عليه. و يقتضيه الأصل. بل لا يبعد استفادته من الأدلة، لنظير ما تقدم فى سابقه.

(١) إذ بعد إحراز النهار بقيام الحجّة يكون من تعمد الإفطار في النهار. نعم لو انكشف خطأ الحجّة فلا- قضاء ولا كفارة، لعدم الموضوع. غاية الأمر استحقاق العقاب بسبب التجري.

(٢) هذا راجع إلى قوله: «من استعمل المفطر بعد طلوع الفجر بدون مراعاة».

فهو لبيان عموم وجوب القضاء مع عدم المراعاة للصور الآتية.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٠٦

مخبر ببقاء الليل (١)، أو أخبر بطلوع الفجر واعتقد سخريته (٢) أم لا.

هذا إذا كان صوم رمضان، و في إلحاق الواجب المعين به (٣) إشكال (٤)،

(١) كما هو مورد صحيح معاوية بن عمار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أمر الجارية تنظر الفجر، فتقول: لم يطلع بعد، فأكل، ثم أنظر فأجد قد كان طلع حين نظرت. قال: أقضه، أما إنك لو كنت أنت الذي نظرت لم يكن عليك شيء» (١).

من دون فرق في ذلك بين حجية الخبر وعدمه، لأن حجية الخبر - كاستصحاب بقاء الليل - إنما تقتضى المعذرية في تناول المفطر، من دون أن ينافى وجوب القضاء لو انكشف طلوع الفجر، الذى هو مقتضى النصوص المحمولة على صورة عدم المراعاة أو المختصة بها.

ومنه يظهر ضعف ما فى جامع المقاصد والمسالك والمدارك من عدم القضاء مع قيام الحجّة - كالبينة - على عدم طلوع الفجر. وأضعف منه ما عن غيرها من الاكتفاء فى سقوط القضاء بخبر العدل الواحد، لاختصاص صحيح إسحاق بالجارية. إذ فيه: أن ظاهر الجواب فيه أن المدار فى نفي القضاء على المراعاة، وهو مقتضى إطلاق بقية النصوص فى المقام. ولو لا ذلك لكان المناسب الاكتفاء بخبر الرجل الواحد وإن لم يكن عادلاً، لقصور صحيح إسحاق عنه أيضاً.

(٢) كما هو مورد صحيح عيص بن القاسم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج فى شهر رمضان وأصحابه يتسحرون فى بيت، فنظر إلى الفجر فنأدهم أنه قد طلع الفجر، فكفّ بعض و ظن بعض أنه يسخر فأكل، فقال: يتم [صومه] ويقضى» (٢).

(٣) يعنى: فى صحته الصوم مع المراعاة.

(٤) والأظهر عدم الإلحاق، فيبطل الصوم حتى مع المراعاة، كما عن العلامة وغيره. لإطلاق قوله عليه السلام فى ذيل صحيح الحلبي المتقدم: «إن تسحر فى غير شهر

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٠٧

...

رمضان بعد الفجر أفطر» (١). بعد قصور دليل الصحة مع المراعاة عن غير شهر رمضان.

أما موثق سماعة فظاهر. و أما صحيح معاوية فيمن أخبرته الجارية ببقاء الليل فلأنه و إن رواه فى الفقيه كما سبق: «أقضه. أما لو كنت أنت الذى نظرت لم يكن عليك شيء»، إلا أنه رواه فى الكافي هكذا: «تتم يومك، ثم تقضيه. أما لو كنت أنت الذى نظرت ما كان

عليك قضاؤه».

فإن ترجح الثاني لأن الكافي أضبط - كما قيل - فهو مختص بشهر رمضان، للأمر فيه بإتمام الصوم، وإلا فلا طريق لإحراز صحته الأول، كي يتجه التمسك بإطلاقه.

و دعوى: أن الأمر بإتمام الصوم لا يقتضى الاختصاص بصوم شهر رمضان، بل يجرى فى مطلق الواجب المعين. مدفوعاً: بأنه لا منشأ لاحتمال وجوب الإتمام فى غير صوم شهر رمضان الذى ثبت حرمة فى نفسه، و تضافرت النصوص بوجوب الإتمام فيه مع إبطال الصوم عمداً أو خطأً. ولا - أقل من كون ذلك موجبا لكون شهر رمضان هو المتيقن من الموثق، و مانعا من انعقاد الإطلاق له بنحو يشمل غير صوم شهر رمضان من الواجب المعين.

على أن الأمر فيه - على كلتا الروايتين - بالقضاء من دون تقييد للصوم بما يجب قضاؤه قد يوجب انصرافه لشهر رمضان، لأنه الصوم المعهود وجوب قضاؤه، و المنذور المعين و إن ورد وجوب قضاؤه إلا أنه مغفول عنه.

هذا مضافاً إلى إطلاق ما ورد فى قضاء شهر رمضان، كمعتبر إسحاق بن عمار: «قلت لأبى إبراهيم عليه السلام يكون على اليوم و اليومان من شهر رمضان فأتسحر مصباحاً، أفطر ذلك اليوم و أفضى مكان ذلك يوماً آخر، أو أتم على صوم ذلك اليوم و أفضى يوماً آخر؟ فقال: لا، بل تفطر ذلك اليوم، لأنك أكلت مصباحاً و تقضى يوماً آخر» ٢، و غيره. فإن إطلاقها شامل لما إذا تعين القضاء بضيق الوقت. و لا - إشكال فى أن ظهوره فى الإطلاق أقوى من ظهور صحيح معاوية بن عمار فيه. و لا سيما بلحاظ عموم التعليل فى معتبر إسحاق. و من ذلك يظهر ضعف ما فى المدارك من إلحاق

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٠٨

و الأحوط فيه الإتمام (١) و القضاء إن كان مما فيه القضاء. و الأقوى فى الواجب غير المعين و المندوب البطلان (٢).

الخامس: الإفطار قبل دخول الليل لظلمة ظن منها دخوله و لم يكن فى السماء غيم، بل الأحوط إن لم يكن أقوى وجوب الكفارة (٣).

الصوم الواجب المعين بصوم شهر رمضان.

(١) بنية الصوم رجاء، لاحتمال صحة الصوم، تحقيقاً للاحتياط المناسب للإشكال المتقدم منه قدس سره. و ليس مراده الإتمام تأدياً، كما فى صوم شهر رمضان إذا بطل، لعدم مناسبه للإشكال المذكور.

(٢) لإطلاق صحيح الحلبي المتقدم، و خصوص ما تقدم فى قضاء شهر رمضان (١)، مع قصور ما تضمن صحة الصوم مع المراعاة عن الواجب غير المعين و عن المندوب، كما يظهر مما سبق.

(٣) لعدم حجية الظن، و حيث كان مقتضى الاستصحاب بقاء الليل يكون فعل المفطر من تعمد الإفطار فى النهار تعبداً، فيدخل فى عموم دليل الكفارة.

نعم فى صحيح زرارة أو موثقه عن أبى جعفر عليه السلام: «أنه قال لرجل ظن أن الشمس قد غابت فأفطر، ثم أبصر الشمس بعد ذلك. قال: ليس عليه قضاء» (٢)، و فى حديث الكنانى: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صام ثم ظن أن الشمس قد غابت و فى السماء غيم، فأفطر، ثم إن السحاب انجلى فإذا الشمس لم تغب. فقال: قد تم صومه و لا يقضيه» (٣)، و قريب منه خبر زيد الشحام (٤). و هى قد تنافى ما سبق.

لكن الظاهر انصرافها إلى الظن الذى يترتب عليه العمل بطبع الإنسان غفلة عن كونه ظناً ليس بحجة، لظهوره فى المفروغية عن ترتب العمل على الظن فى المقام، من دون تحديد لمسوغ العمل. بل ذلك فى الحقيقة قطع بدوى، بسبب ذهول الإنسان

- (١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.
 (٢) ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢، ٣، ٤.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٠٩

...

عن الاحتمالات الأخر. و لا ينافيه التعبير عنه بالظن، لشيوع إطلاقه في اللغة و العرف على كل بناء و رأى بدوى لا يستند لدليل.
 و حينئذ يناسب النصوص المذكورة إطلاق صحيح زرارة: «قال أبو جعفر عليه السلام:
 وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيت بعد ذلك و قد صليت أعدت الصلاة، و مضى صومك. و تكفّ عن الطعام، إن كنت [قد]
 أصبت منه شيئاً» (١)، فإن عدم التعرض فيه لمسوخ العمل ظاهر في إرادة كل ما يسوخ معه العمل من قطع بدوى، أو برهاني، أو دليل
 شرعى. و من هنا يتعين البناء في جميع ذلك على عدم القضاء- فضلا عن الكفارة- و لو مع عدم الغيم. لإطلاق حديثي زرارة.
 و أما مع الالتفات لحال الظن و التردد حين العمل فالنصوص قاصرة عن إثبات جواز الإفطار ظاهرا، فضلا عن صحة الصوم حينئذ لو
 صادف بقاء النهار حتى مع الغيم، لما ذكرنا من الانصراف، فإنه يجري حتى في النصوص المتضمنة لذكر الغيم لو تم سندها.
 هذا و في صحيح أبي بصير و سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام: «في قوم صاموا شهر رمضان، فغشيهم سحاب أسود عند غروب
 الشمس، فرأوا أنه الليل، فأفطر بعضهم، ثم إن السحاب انجلى فإذا الشمس. فقال: على الذى أفطر صيام ذلك اليوم، إن الله عز و جل
 يقول: و أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ. فمن أكل قبل أن يدخل الليل فعليه قضاؤه، لأنه أكل متعمدا» (٢)، و مقتضاه بطلان الصوم و وجوب
 القضاء حتى مع القطع بدخول الليل، فيعارض النصوص السابقة.
 و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من حمله على وجوب إتمام الصوم في بقية اليوم بعد ظهور الشمس. فهو بعيد جدا، بل ذيله
 كالصريح فيما ذكرنا. و مثله حمله على استحباب القضاء، لعدم مناسبه للاستدلال فيه بالآية الشريفة و للتعليل بأنه أكل متعمدا فالظاهر
 استحكام التعارض.

نعم ترجح النصوص الأول بالشهرة في الرواية، لأنها أكثر عددا، و بمخالفة

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
 (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢١٠

نعم إذا كان غيم فلا قضاء و لا كفارة (١). و الأحوط اعتبار المراعاة مع الغيم أيضا في ذلك (٢). و أما العلة التي تكون في السماء غير
 الغيم ففي

العامه، حيث نسب لهم في التذكرة و وجوب القضاء.

(١) مما سبق يظهر عدم الفرق بين وجود الغيم و عدمه سواء حمل الظن في النصوص على أقوائيه احتمال دخول الليل من احتمال
 عدمه

كما يظهر منهم- أم حمل على القطع البدوى، كما سبق منا. لأن اشتغال بعض النصوص على الغيم- لو تم سنده- لا يمنع من العمل
 بإطلاق غيره مما هو معتبر السند. و يأتي تمام الكلام في ذلك.

(٢) غاية ما يستفاد منه قدس سره في وجهه أن عطف الإفطار في صحيح زرارة وغيره على الظن ب (الفاء) الدالة على الترتيب يصلح أن يكون قرينة على إرادة خصوص الظن الذي يجوز التعويل عليه، ولا سيما بملاحظة أصالة الصحة في فعل المسلم، وحيث لم يثبت حجية مطلق الظن عند تعذر العلم فلا يبعد تخصيصه بما يحصل من المراعاة مع وجود علة في السماء، قال قدس سره: «فإن جواز العمل به حينئذ إن لم يكن متيقنا من الفتاوى فلا- أقل من كونه متيقنا من المصحح وغيره. و عليه بإطلاق أدلة المفطرية في غيره محكم».

لكنه يشكل بأنه لا إشعار في الصحيح وغيره بفرض تعذر العلم بدخول الوقت، ولو بالرجوع إلى أهل المعرفة. والترتب بين الظن و الإفطار خارجا هو المصحح للعطف ب (الفاء). وقاعدة الصحة في فعل المسلم لا تصلح للقرينة على التقييد بالوجه المذكور الذي يصعب إقامة الدليل عليه، كما لا- يلتفت له عامة من يطلع على النصوص، ليستحصل الوظيفة منها. بل حيث كان المرتكز حينئذ الاحتياط بالانتظار قليلا- حتى يعلم بدخول الوقت. فإن لم يكن هذا الارتكاز قرينة على ما ذكرنا من حمل الظن على العلم البدوي الذي لا موضوع معه للاحتياط المذكور- فالمتعين إبقاء الظن على إطلاقه، من دون تقييد له بصورة وجود الغيم، فضلا عن المراعاة. ولا سيما وأن للمراعاة دخل في المعذرية ارتكازا، فالمناسب التنبيه لها في نصوص

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢١١

إلحاقها بالغيم في ذلك إشكال (١) والأحوط وجوبا عدمه.

[مسألة ١٨]: إذا شك في دخول الليل لم يجز له الإفطار

(مسألة ١٨): إذا شك في دخول الليل لم يجز له الإفطار (٢)، وإذا أفطر أثم و عليه القضاء (٣)، والكفارة (٤). إلا أن يتبين أنه بعد دخول الليل (٥)، وكذا الحكم إذا قامت حجة على عدم دخوله فأفطر فتبين دخوله (٦). أما إذا قامت حجة على دخوله أو قطع بدخوله فأفطر، فلا إثم ولا كفارة. وفي وجوب القضاء إذا تبين عدم دخوله إشكال (٧).

المقام، كما نبه في بعضها للظن والغيم.

(١) لم يتضح وجه الإشكال بعد ما سبق من إطلاق بعض النصوص، مع عدم الفرق في الوجه الذي ذكره لاعتبار المراعاة بين الغيم وغيره من العلل.

(٢) بلا إشكال ظاهر، بل الظاهر عدم الخلاف فيه. لاستصحاب النهار وعدم الليل.

(٣) بلا إشكال ظاهر، وفي الخلاف والغنية الإجماع عليه. إذ بضميمة الاستصحاب المذكور يحرز تعمد الإفطار في النهار.

(٤) لعين ما سبق في القضاء. لكن صريح غير واحد و ظاهر آخرين عدم وجوبها، بل هو داخل في معقد إجماع الغنية. وكأنه لعدم تعمد الإفطار مع الشك.

لكنه وإن لم يتعمده وجدانا، إلا أنه متعمد له تعبدا بضميمة الاستصحاب المذكور، وهو كاف في التمرد المناسب لثبوت الكفارة، تبعا لإطلاق أدلتها.

(٥) لانكشاف عدم الموضوع لوجوب القضاء والكفارة حينئذ. واحتمال وجوب الكفارة بتعمد الإفطار في نهار شهر رمضان وإن لم يتحقق- كما لو صادف العيد- خال عن الدليل.

(٦) لعين ما سبق. ومثله ما إذا قطع بعدم دخول الليل، فتناول المفطر، ثم انكشف أنه كان قد دخل.

(٧) كأن وجه الإشكال وعدم الجزم بسقوط القضاء قصور النصوص السابقة

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢١٢

و إذا شك في طلوع الفجر جاز له استعمال المفطر ظاهراً (١)، و إذا تبين الخطأ بعد استعمال المفطر فقد تقدم حكمه.

[السادس: إدخال الماء إلى الفم بمضمضة و غيرها، فيسبق و يدخل الجوف]

إشارة

السادس: إدخال الماء إلى الفم بمضمضة و غيرها، فيسبق و يدخل الجوف، فإنه يوجب القضاء (٢)

عنه، لظهور الاقتصار على الظن فيها في عدم قيام حجة غيره، و عدم حصول القطع. كما أن وجه عدم الجزم بثبوت القضاء قوة احتمال استفادته من النصوص السابقة بالأولوية.

لكن الظاهر دخوله في إطلاق صحيح زرارة الأخير، لعدم التعرض فيه للظن، و إنما اقتصر فيه على فرض القيام بوظيفة الليل في فرض عدم غياب القرص.

و من القريب انصرافه للقيام بها بوجه يعذر فيه من قطع بدوى أو برهاني أو قيام حجة شرعية - كما سبق منا حمله عليه - فيشمل ما نحن فيه.

بل لا ينبغي الإشكال في شمول بقية النصوص لصورة مقارنة الحجة للظن و الغيم، مع المراعاة، أو بدونها، على الكلام السابق. إلا أن تكون خارجة عن مفروض المتن. كما لا ينبغي التأمل في استفادة حكم القطع من النصوص بالأولوية العرفية. بل سبق منا حملها عليه، دون الظن بمعنى أقوائية احتمال دخول الليل من احتمال عدمه، فتكون نصاً فيه. و يبقى حكم قيام الحجة من دون قطع مستفاداً من صحيح زرارة الأخير، لا غير. فلاحظ.

(١) للاستصحاب، و ظاهر ذكر التبين في الآية الشريفة، و لمعتبر إسحاق ابن عمار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: آكل في شهر رمضان بالليل حتى أشك؟ قال: كل حتى لا تشك» (١)، و غيره. و منه يظهر ضعف ما في الخلاف من الحكم بحرمة استعمال المفطر مع الشك في طلوع الفجر.

(٢) بلا إشكال فيه في الجملة و لا خلاف، بل ادعى الإجماع عليه جماعة.

للنصوص، كموثق سماعة: «سألته عن رجل عبث بالماء يتمضمض به من عطش،

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢١٣

دون الكفارة (١). و إن نسي فابتلعه فلا قضاء (٢). و كذا إذا كان في مضمضة وضوء الفريضة (٣)، و التعدى إلى النافلة مشكل (٤).

فدخل حلقه. قال: عليه قضاؤه. و إن كان في وضوء فلا بأس به» (١)، و غيره.

نعم في موثق عمار: «سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتمضمض فيدخل في حلقه الماء و هو صائم. قال: ليس عليه شيء إذا لم يتعمد ذلك. قلت: فإن تمضمض الثانية فدخل في حلقه الماء؟ قال: ليس عليه شيء. قلت: فإن تمضمض الثالثة. قال:

فقال: قد أساء ليس عليه شيء، و لا قضاء» ٢.

لكن لا بد من حمله على المضمضة للوضوء، جمعا مع بقية نصوص المسألة.

خصوصا مع مناسبة الاقتصار فيه على الثلاث لذلك.

(١) لأصالة البراءة. بل قد يستفاد من الاقتصار في النصوص المتقدمة على القضاء، كما تقدم في نظائره. ولا سيما مع ما سبق غير مرة من مناسبة عدم التعمد لعدم الكفارة.

(٢) لما سبق من عدم بطلان الصوم مع النسيان، ولا ينافيه الحكم بالقضاء في النصوص السابقة، لظهورها في دخول الماء صدفة بسبب المضمضة، ولا تشمل تعمد ابتلاعه نسيانا أو عصيانا.

(٣) بلا إشكال، وهو المتيقن من دعوى الإجماع ونفي الخلاف في كلام جماعة على عدم وجوبه في الوضوء أو الطهارة. ويشهد به إطلاق موثق سماعه المتقدم، وخصوص الصحيح الآتي.

(٤) فإنه وإن كان مقتضى إطلاق معقد الإجماع ونفي الخلاف المتقدمين على عدم القضاء، إلا أن في صحيح حماد أو الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الصائم يتوضأ للصلاة فيدخل الماء حلقه، فقال: إن كان وضوؤه لصلاة فريضة فليس عليه شيء، وإن كان وضوؤه لصلاة نافلة فعليه القضاء» ٣، ويناسبه أيضا التفصيل في حديث يونس بين المضمضة في وقت الفريضة وفي غير وقتها: «قال: الصائم في شهر رمضان

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشريعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم وقت الإمساك حديث: ٤، ٥، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢١٤

...

يستاك متى شاء. وإن تمضمض في وقت فريضة فدخل الماء حلقه فليس عليه شيء، وقد تم صومه. وإن تمضمض في غير وقت فريضة فدخل الماء حلقه فعليه الإعادة.

والأفضل للصائم أن لا يتمضمض» (١).

ودعوى: هجرها عند الأصحاب غير ثابتة. ولا سيما مع ظهور حال الكليني في الفتوى بذلك، بل قد يظهر من التهذيبي ذلك، بل في الجواهر أنه حكى عن جماعة القول به أو الميل إليه.

اللهم إلا- أن يقال: ظاهر الصحيح دخول الماء بنفس الوضوء، لا بالمضمضة الخارجة عنه. وحمله على المضمضة- كما يظهر من الكليني- لعدم ظهور القول بين الأصحاب بوجوب القضاء مع دخوله بنفس الوضوء، ليس عملا به في الحقيقة، بل هو راجع للإعراض عنه.

ودعوى: أنه إنما يحمل على ذلك بعد دخول الماء بنفس الوضوء، حيث يكون ذلك قرينة على صرفه للمضمضة.

ممنوعه، فإن غسل الوجه كثيرا ما يتعرض به الإنسان لدخول الماء للجوف وابتلاعه ذهولا، خصوصا مع كثرة الماء.

ومثلها دعوى: لزوم العمل به فيما هو ظاهر فيه وإن لم يظهر القول به من الأصحاب، مع استفادة حكم المضمضة منه بالأولوية، لأن دخول الماء للحلق بسبب المضمضة التي هي من مستحبات الوضوء غير الضرورية أولى بعدم العفو من دخوله بنفس الوضوء.

لاندفاعها أولا: بما حقق في محله من سقوط الخبر عن الحجية بإعراض الأصحاب عنه.

وثانيا: بأنه لا مجال لاستفادة حكم المضمضة منه بالأولوية، لأن دخول الماء للحلق بالوضوء يتوقف على مزيد من الإهمال وعدم التحفظ، بخلافه في المضمضة، فلا مانع من وجوب القضاء في الأول عقوبة، لمزيد الإهمال فيه، دون الثاني.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢١٥

...

و أما حديث يونس فهو و إن كان معتبرا سندا- بناء على ما سبق منا في المسألة الواحدة و العشرين من مباحث المياه من التعويل على حديث سهل بن زياد- إلا أنه لم يتضح أنه مضمّر من يونس يروى فيه عن غيره، ليكون الظاهر حكايته عن أحد الأئمة عليه السلام حيث يكاد يقطع بعدم نقل مثله فتوى غيرهم عليه السلام، بل ظاهره أنه فتوى من يونس نفسه، كما يظهر من الدروس و استظهره في الجواهر، و هو غير مستكثر عليه.

و ذكر الكليني له و استدلال الشيخ به في التهذيبين لا- يكفي في الخروج عن ظاهره، لاحتمال خطئهما في فهم كلام يونس، أو ذكرهما له استثناسا بفتوى يونس بما يناسب النص.

فالعمدة في المقام حديث الجعفریات- بناء على ما ذكرناه في آخر حديث مباحث المكاسب المحرمة عند الكلام في حرمة حلق اللحية من اعتبار سنده- عن الإمام الباقر عليه السلام: «قال: من تمضمض و هو صائم فذهب الماء في بطنه فلا قضاء عليه إذا كان وضوءه واجبا، و إذا كان تطوعا عليه القضاء» (١). و دلالتة وافية بالمطلوب فالمتعين العمل عليه. و يؤيده مرسل دعائم الإسلام عن الإمام الصادق عليه السلام: «أنه سئل عن الصائم يتوضأ للصلاة فيتضمض، فيسبق الماء إلى حلقه. قال: إذا كان وضوءه للصلاة المكتوبة فلا شيء عليه، و إن كان لغير ذلك قضى ذلك اليوم» ٢.

هذا و حيث كان الدليل هو حديث الجعفریات فالمعيار على ما تضمنه من إطلاق كون الوضوء واجبا و إن لم يكن لصلاة الفريضة، كما لو نذر الكون على الطهارة. كما أن الظاهر الاكتفاء في كون الوضوء واجبا الاتيان به لصلاة الفريضة قبل دخول وقتها، لتعارف ذلك في العصور السابقة من أجل شيوع الاهتمام بصلاة الجماعة. فلاحظ.

بقي في المقام أمور: الأول: أن الظاهر إلحاق غير المضمضة من وجوه إدخال الماء للفم بالمضمضة في

(١) ٢، ١ مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ١٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢١٦

[مسألة ١٩]: الظاهر عموم الحكم المذكور لرمضان و غيره

(مسألة ١٩): الظاهر عموم الحكم المذكور لرمضان و غيره (١).

وجوب القضاء، لفهم عدم خصوصيتها عرفا.

الثاني: أن الظاهر عدم وجوب القضاء إذا كانت المضمضة أو غيرها من وجوه إدخال الماء لغرض عقلائي مهم، كقطع الدم، كما في الجواهر لقصور النصوص عنه.

و دعوى: منافاته للشرطية في ذيل موثق سماعة. مدفوعة بعدم ظهور الشرطية في المفهوم، بل في مجرد الاستدراك من الحكم المبين في الصدر و منه يظهر عدم وجوب القضاء إذا كانت المضمضة للغسل، كما يظهر من إطلاق جماعة عدم القضاء في المضمضة للطهارة.

نعم حيث تضمنت النصوص وجوب القضاء في مضمضة الوضوء المستحب فمن الصعب جدا البناء على عدم وجوبه في مضمضة الغسل المستحب.

الثالث: من الظاهر قصور النصوص عن دخول الماء للجوف من غير طريق الفم، كما في الاستنشاق.

و دعوى: عموم صحيح الحلبي أو حماد، بناء على كونه دليلا في المقام. ممنوعه، لظهور أن الجمود على مفاده يقتضى الاختصاص بالوضوء. غاية الأمر أن استفاد حكم المضمضة منه، إما بحمله عليها، لأنها السبب المعهود لدخول الماء للجوف دون الوضوء نفسه، أو بالأولوية لو تمت. و كلاهما لا مجال له في الاستنشاق بعد عدم كونه معرضا عرفا لدخول الماء بسببه للجوف كالمضمضة.

و منه يظهر أنه لا مجال لإلحاقه بالمضمضة لفهم عموم نصوصها لها و إلغاء خصوصيتها عرفا. و على ذلك لا مجال للبناء على وجوب القضاء به، سواء كان للوضوء، أم للغسل، أم لغيرهما من موارد الأمر به، أو من دون أمر به.

(١) لأن النصوص و إن كانت مختصة أو منصرفة إلى صوم شهر رمضان، لأنه الصوم المعهود عند المتشرعة وجوب القضاء له، إلا أن الظاهر إلحاق غيره به، لإلغاء خصوصيته عرفا.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢١٧

[السابع: سبق المنى بالملاعبة و نحوها إذا لم يكن قاصدا و لا من عادته]

السابع: سبق المنى بالملاعبة و نحوها إذا لم يكن قاصدا و لا من عادته، سواء أ كان يحتمل ذلك احتمالا معتادا به أم لا، فإن الأحوط وجوبا القضاء، كما تقدم. و لا كفارة فيه (١).

(١) بل الظاهر وجوب القضاء في جميع موارد قصد التلذذ بالعمل. و أما الكفارة فهي تجب أيضا إلا مع الوثوق بعدم الإنزال، كما سبق عند الكلام في المفطر الثامن. فراجع.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢١٩

[الفصل الرابع في شرائط صحة الصوم]

إشارة

الفصل الرابع في شرائط صحة الصوم و هي أمور..

الإيمان (١)،

(١) للإجماع المحقق المدعى في كلام جماعة من الأصحاب على اعتبار الإيمان في العبادات، و كفى به دليلا في المقام. و أما الاستدلال عليه بالنصوص الكثيرة الدالة على عدم قبول العمل بدون الولاية، أو عدم نفعه، أو عدم الأجر عليه «١». فهو لا يخلو عن إشكال، لأن عدم القبول و عدم النفع و الأجر أعم من البطلان و عدم الأجزاء.

كما أن نفي العمل بدون ولايتهم عليهم السلام في مثل قولهم عليهم السلام: «الناس سواد و أنتم الحاجج» «٢»، و قولهم عليهم السلام: «لا و الله ما الحج إلا لكم» «٣...»، ظاهر في نفي قبوله و ترتب الثواب عليه.

نعم قد يستفاد ذلك من بعض النصوص (منها): صحيح محمد بن مسلم:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كل من دان الله عز و جل بعبادة يجهد فيها نفسه، و لا إمام له من الله، فسعيه غير مقبول، و هو

ضال متحير، و الله شانى لأعماله» ٤، فإن بغض الله تعالى للعمل لا يناسب عموم أدلة التشريع له.

(و منها): معتبر عبد الحميد بن أبى العلاء عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال:

«و الله لو أن إبليس سجد لله بعد المعصية و التكبر عمر الدنيا ما نفعه ذلك، و لا قبله الله عز و جل، ما لم يسجد لآدم كما أمره الله عز و جل أن يسجد له. و كذلك هذه الأمة

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ١ باب: ٢٩ من أبواب مقدمة العبادات.

(٢) ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ١ باب: ٢٩ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٧، ٩، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٢٠

...

العاصية المفتونة بعد نبيا صلى الله عليه و آله و سلم و بعد تركهم الإمام الذى نصبه نبيا صلى الله عليه و آله و سلم لهم، فلن يقبل الله لهم عملا و لن يرفع لهم حسنة، حتى يأتوا الله من حيث أمرهم، و يتولوا الإمام الذى أمر بولايته، و يدخلوا من الباب الذى فتحه الله و رسوله لهم» (١)، فإن تشبيهه عليه السلام بحال إبليس يناسب خروج أعمالهم عن عموم أدلة التشريع، كخروج سجود إبليس لغير آدم عنه.

(و منها): حديث جابر: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إنما يعرف الله عز و جل و يعبد من عرف الله و عرف إمامه منا أهل البيت، و من لا يعرف الله عز و جل و [لا] يعرف الإمام منا أهل البيت فإنما يعرف و يعبد غير الله هكذا و الله ضلالا» (٢)، فإن مقتضى الحكم عليه بأنه يعبد غير الله تعالى بطلان عبادته و خروجها عن عموم أدلة التشريع.

و قريب منه فى ذلك حديث أبى حمزة: «قال لى أبو جعفر عليه السلام إنما يعبد الله من يعرف الله، فأما من لا يعرف الله فإنما يعبد هكذا ضلالا، قلت: جعلت فداك فما معرفة الله؟ قال: تصديق الله عز و جل، و تصديق رسوله صلى الله عليه و آله و سلم و موالة على عليه السلام و الائتمام به و بأئمة الهدى عليه السلام و البراءة إلى الله عز و جل من عدوهم. هكذا يعرف الله عز و جل» (٣).

(و منها): خبر الكلبي عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث: «قال: أما و الله ما يحج أحد لله غيركم» (٤)، حيث لا يبعد كون اللام فى (لله) للغاية و بيان الداعى، فيدل على عدم صحة النية المقربة من غير المؤمن.

(و منها): خبر الحسين بن زيد عن الإمام الصادق عليه السلام عن آباءه، قال: «إن الله افترض خمسا، و لم يفترض إلا حسنا جميلا: الصلاة و الزكاة و الحج و الصيام و ولايتنا أهل البيت، فعمل الناس بأربع و استخفوا بالخامسة، و الله لا يستكملوا الأربع حتى

(١) وسائل الشيعة ج: ١ باب: ٢٩ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٥.

(٢) الكافي ج: ١ ص: ١٨١ باب: معرفة الإمام و الرد إليه حديث: ٤، و ذكر ذيله فى وسائل الشيعة ج: ١ باب: ٢٩ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٦.

(٣) الكافي ج: ١ ص: ١٨١ باب: معرفة الإمام و الرد إليه حديث: ١.

(٤) وسائل الشيعة ج: ١ باب: ٢٩ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٢١

...

يستكملوها بالخامسة» (١). فإنه كالصريح في بطلان العمل و عدم تماميته مع عدم الولاية.

وربما توجد هذه المضامين أو ما يقرب منها في نصوص أخرى، ولا يسعنا الاستقصاء.

هذا و يستفاد من الإجماع و النصوص المتقدمة بمفادها اللفظي أو بالأولوية اعتبار الإسلام في صحة العمل. و أما الاستدلال عليه بما دل على إحباط الشرك أو الكفر للعمل و عدم قبوله معه، فيظهر ضعفه مما سبق، لأن الإحباط راجع إلى عدم قبول العمل و عدم ترتب الثواب عليه، و قد عرفت أنه أعم من بطلانه و عدم إجزائه.

و مثله ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من وضوح ذلك بناء على مختاره من عدم تكليف الكفار بالفروع و خروجهم عن عمومات أدلة تشريعها، حيث لا أمر في حقهم بالصوم ليمثل.

إذ فيه: أنه لو تم عدم تكليف الكفار بالفروع و عدم الأمر في حقهم بالعبادات فهو لا ينافي صحة العبادات منهم و لو نيابة عن الغير، أو لإحراز ملاك في حقهم، لو تم.

بقي شيء، و هو إن ما دل على بطلان صوم غير المؤمن يقتضى اعتبار الإسلام و الإيمان في تمام النهار، فلو أسلم الكافر أو استبصر المخالف في أثناء النهار لم يصح منه تجديد نية الصوم، إذا لم يكن قد تناول المفطر، كما يبطل صومه بالارتداد أو الخروج بفتنة عن الإيمان في أثناء النهار، و لو عاد لم يصح صومه بتجديد النية، كما صرح بذلك في الارتداد جماعة.

لكن في المبسوط أنه لو أسلم الكافر قبل الزوال و جب عليه تجديد النية. كما حكى عنه و عن المحقق و الحلبي و يحيى بن سعيد أن المرتد في أثناء النهار يصح منه الصوم إذا عاد للإسلام في يومه.

و يشكل بأن مقتضى شرطية الإسلام و الإيمان في صحة العمل اعتبارهما في تمام نهار الصوم و الاجتزاء بتجديد النية يحتاج إلى دليل. و مجرد ثبوته في بعض الموارد - كالمسافر إذا قدم قبل الزوال - لا يكفي في عموم الاجتزاء به و صحة العمل معه.

مضافا في الأول إلى إطلاق صحيح العيص بن القاسم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام

(١) بحار الأنوار ج: ٢٣ ص: ١٠٥ كتاب الإمامة باب: ٧ حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٢٢

و العقل (١)،

عن قوم أسلموا في شهر رمضان و قد مضى منه أيام، هل عليهم أن يصوموا ما مضى منه أو يومهم الذي أسلموا فيه؟ فقال: ليس عليهم قضاء، و لا يومهم الذي أسلموا فيه. إلا أن يكونوا أسلموا قبل طلوع الفجر» (١). فإن مقتضى إطلاق ذيله عدم وجوب قضاء اليوم الذي أسلموا فيه حتى إذا كان إسلامهم قبل تناول المفطر.

نعم إذا كان الصوم مما يشرع فيه تجديد النية في أثناء النهار - كصوم القضاء و الصوم المندوب - اتجه إمكان تجديد النية فيه إذا حصل الإسلام و الإيمان قبل فوت محلها.

كما أنه حيث يأتي في آخر المسألة الأولى من الفصل السابع الاجتزاء بعمل المخالف و عدم وجوب القضاء عليه - تفضلا من الله تعالى - فمن القريب الاجتزاء منه بصوم بعض اليوم الذي يستبصر فيه، و وجوب إكماله عليه، حتى لو كان استبصاره بعد الزوال. فلاحظ.

(١) بالمقدار الذي تتوقف عليه النية المعتبرة في العبادات. و عدم قادحية النوم لا تستلزم عدم قادحية الجنون و إن اشتركا في عدم تحقق النية معهما فعلا، للفرق بين النوم و الجنون ارتكازا.

و أما حديث رفع القلم (٢) فهو إنما يقتضى رفع المؤاخذه و التبعة على العمل، و هو أعم من بطلان العمل، على ما ذكرناه في كتاب

الخمس عند الكلام فى اعتبار البلوغ فى وجوبه، و فى كتاب البيع عند الكلام فى معاملات الصبى. و لذا يصح الصوم من النائم و الصبى مع رفع القلم عنهما. إلا أن يدعى أن صحته منهما للأدلة الخاصة، تخصيصاً لحديث رفع القلم. لكنه بعيد جداً. و يأتى إن شاء الله تعالى فى المسألة العاشرة عند الكلام فى صوم الصبى ما ينفع فى المقام. و كيف كان فالعمدة ما سبق من فقد النية.

هذا و فى المبسوط و الخلاف الصحة مع نية الصوم قبلاً فيه و فى الإغماء، و زاد فى

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٢ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١ باب: ٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٢، ١١، و غيرها.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٢٣

و الخلو من الحيض و النفاس (١). فلا يصح من غير المؤمن و لا من المجنون و لا من الحائض و النفاس.

الخلاف الحكم بالصحة مع تجديد النية لو أفاق فى أثناء النهار. بل دعوى الإجماع على ذلك. و هو فى غاية الإشكال فى الجنون، لما ذكرنا.

نعم إذا كان الصوم مما يكفى فيه تجديد النية فى أثناء النهار اختياراً اتجه فيه التجديد الذى ذكره حتى من المجنون، لإطلاق أدلته.

(١) للإجماع القطعى و النصوص المستفيضة أو المتواترة المستفاد منها لزوم الخلو منهما فى تمام النهار، كصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألته عن امرأة أصبحت صائمة، فلما ارتفع النهار أو كان العشى حاضت أو تظفر؟ قال: نعم و إن كان وقت المغرب فلتظفر. قال: و سألته عن امرأة رأت الطهر فى أول النهار فى شهر رمضان فتغتسل [لم تغتسل] و لم تطعم، فما تصنع فى ذلك اليوم؟ قال: تظفر ذلك اليوم، فإنما فطرها من الدم» (١)، و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة تلد بعد العصر، أ تتم ذلك اليوم أو تظفر؟ قال: تظفر و تقضى ذلك اليوم» (٢)، و غيرهما.

نعم فى موثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «إن عرض للمرأة الطمث فى شهر رمضان قبل الزوال فهى فى سعة أن تأكل و تشرب، و إن عرض لها بعد زوال الشمس فلتغتسل، و لتعتد بصوم ذلك اليوم، ما لم تأكل و تشرب» (٣). و ظاهره صحة صومها لو عرض لها الحيض بعد الزوال.

لكن لا- مجال للخروج به عما سبق. و لا سيما مع تعليق الاعتداد بالصوم فيه على ما إذا لم تأكل و تشرب حيث قد يظهر فى جواز الأكل و الشرب لها. و مرجع ذلك إلى تخييرها بين الصوم و الإفطار، و هو- مع عدم معهوديته فى الصوم- لا يناسب قوله عليه السلام فى صدره: «فهى سعة أن تأكل و تشرب»، لأن مقتضى مفهومه أنها ليست فى سعة من

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٦ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٨ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٢٤

فإذا أسلم أو استبصر أو عقل قبل الزوال و جدد النية لم يجز (١). و كذا إذا طهرت الحائض و النفاس، و إذا حدث الكفر أو الخلاف أو الجنون أو الحيض أو النفاس قبل الغروب بطل الصوم.

[مسألة ١]: يصح الصوم من النائم إذا سبقت منه النية فى الليل

(مسألة ١): يصح الصوم من النائم إذا سبقت (٢) منه النية في الليل وإن استوعب تمام النهار. وفي إلحاق السكران (٣) و المغمى عليه به وجه (٤).

الأكل و الشرب إن عرض لها بعد الزوال، و هو راجع إلى نحو اضطراب في متنه.
و كيف كان فلا بد من طرحه أو حمله على استحباب الإمساك لها تأدبا، و يكون ذلك هو معنى الاعتداد بالصوم. مع وجوب القضاء عليها، كما تضمنه موثق محمد ابن مسلم: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرأة ترى الدم غدوة أو ارتفاع النهار أو عند الزوال. قال: تظفر، و إذا كان ذلك بعد العصر أو بعد الزوال، فلتمض على صومها، و لتقض ذلك اليوم» (١).
(١) يظهر الحال فيه و في ما بعده مما تقدم.
(٢) بلا إشكال، حيث لا ريب بملاحظة النصوص و الفتاوى و السيرة في عدم منافاة النوم للصوم.
(٣) يعنى: إذا كان سكره بحد لا تتحقق معه نية الصوم. أما إذا لم يبلغ ذلك فلا إشكال في صحة الصوم منه.
(٤) فقد تقدم من الخلاف الإجماع على صحته من المغمى عليه مع تحقق النية المعتبرة قبل الإغماء أو بعده. كما يظهر من غيره أيضا البناء على الصحة حينئذ. و هو في غاية الإشكال بعد ما سبق من أن مقتضى الأدلة اعتبار النية في تمام النهار. و الخروج عن ذلك في النوم لا يكفى في الخروج عنه في السكر و الإغماء.
اللهم إلا- أن يقال: عدم مبطلية النوم و الغفلة في أثناء النهار للصوم لا يرجع عرفا إلى تخصيص عموم اعتبار النية في تمام النهار في الصوم، ليقصر فيه عليهما، و لا

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٨ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٢٥

(و منها): عدم الإصباح جنبا أو على حدث الحيض و النفاس كما تقدم.

(و منها): أن لا يكون مسافرا (١) سفرا يوجب قصر الصلاة (٢) مع

يتعدى لما يشبههما، اقتصارا في الخروج عن العموم المذكور على المتيقن، بل إلى تفسير النية المعتبرة في الصوم بما لا يخل بها النوم و الغفلة. و ذلك حاصل في كل ما هو من سنخهما، و منه السكر و الإغماء.

و دعوى: أنه يظهر من نصوص عدم قضاء المغمى عليه للصوم (١)، المفروغية عن منافاة الإغماء للصوم، و لا سيما مع شمول إطلاقها للإغماء في بعض اليوم.

مدفوعة: بأنه يكفى في المفروغية المذكورة مانعية الإغماء في كثير من الموارد من حصول النية بالعزم على الصوم، و لا ينهض إطلاق النصوص المذكورة ببيان مانعية الإغماء من الصوم حتى مع سبق النية. و من ثم يشكل البناء على بطلان الصوم مع ذلك.

(١) إجماعا في الجملة، بل هو من ضروريات المذهب. و النصوص به مستفيضة، بل متواترة، بل تزيد على التواتر.

(منها): ما ورد في مطلق الصوم مثل قوله عليه السلام في موثق سماعة: «لا صيام في السفر قد صام ناس على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فسامهم العصاء، فلا صيام في السفر إلا الثلاثة أيام التي قال الله عز و جل في الحج» (٢). و في موثق عمار: «إذا سافر فليظفر، لأنه لا يحل له الصوم في السفر فريضة كان أو غيره، و الصوم في السفر معصية» (٣).

(و منها): ما ورد في صوم شهر رمضان و في قضاؤه، و في صوم النذر و الكفارة (٤). و منه يظهر ضعف ما عن المفيد من إطلاق جواز

الصوم الواجب غير صوم شهر رمضان في السفر. على إشكال في النسبة، لأن كلامه في المقنعة صريح في خلاف ذلك.

(٢) لإطلاق ما دل على التلازم بين الإفطار و التقصير، ففي صحيح معاوية

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٥ باب: ٣ من أبواب قضاء الصلوات.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١١ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٨.

(٤) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨، ٩، ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٢٦

العلم بالحكم (١) في الصوم الواجب إلا في ثلاثة مواضع:

أحدها: الثلاثة أيام التي هي بعض العشرة (٢) التي تكون بدل هدى التمتع لمن عجز عنه.

الثاني: صوم الثمانية عشر يوما التي هي بدل البدنة كفارة لمن أفاض من عرفات قبل الغروب (٣).

بن وهب: «إذا قصرت أفطرت، و إذا أفطرت قصرت» (١)، و في موثق سماعة: «و ليس يفترق التقصير و الإفطار، فمن قصر فليفطر» (٢).

(١) على ما يأتي في المسألة الثالثة إن شاء الله تعالى.

(٢) للإجماع المحكى إن لم يكن المحصل. كذا في الجواهر. و يشهد له قوله تعالى: **فَإِذَا أَمْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْيَوْمِ فَلَمْ يَجِدْ فَصَلِّ يَوْمَ تَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذْ رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ** (٣)، بضميمة المفروغية عن عدم وجوب نية إقامة عشرة أيام في أثناء الحج من أجل الصوم المذكور. مضافا إلى النصوص، و منها موثق سماعة المتقدم. و تمام الكلام فيها في محله من كتاب الحج.

(٣) كما في الشرائع و المختلف و القواعد و الدروس و غيرها. لصحيح ضريس عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن رجل أفاض من عرفات قبل أن تغيب الشمس. قال:

عليه بدنة ينحرها يوم النحر. فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة، أو في الطريق، أو في أهله» (٤).

لكن يظهر عدم مشروعية ذلك من الاقتصار في الاستثناء على غيره في الجمل و الاقتصاد و النافع و عن سلال و الراوندى و ابنى حمزة و زهرة. و كذا الشيخ قدس سره في المبسوط و النهاية. نعم نبه في كتاب الحج منهما على أن من عجز عن البدنة المذكورة

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٢.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٩٦.

(٤) وسائل الشيعة ج: ١٠ باب: ٢٣ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٢٧

...

يصوم ثمانية عشر يوما في الطريق أو عند أهله. و ربما كان للجري على عبارة الصحيح، من دون أن يتضح حمله على ترخيص الصوم في السفر. بل قد يظهر ذلك أيضا من الصدوق في المقنع و الهداية و الفقيه حيث نبه للصوم بدل هدى التمتع دون ذلك.

بل صرح في المقنع - كما يأتي - بعدم جواز الصوم في السفر إلا في صوم كفارات خاصة ليس هذا منها. و من هنا لا يبعد انعقاد الشهرة على عدم مشروعية الصوم المذكور.

و أما الصحيح فربما يحمل - بقرينة ظهور المفروغية عن عدم جواز الصوم في السفر - على التنبيه لعدم وجوب المبادرة للصوم المذكور كلاً أو بعضاً في الحج، كما تجب في الصوم بدل الهدى، من دون نظر إلى جواز إيقاعه حال السفر الموجب للقصر، فلا ينافي كونه مشروطاً بتيسر نية الإقامة المسقطه لحكم السفر. ولا سيما بملاحظة الاقتصار في نصوص كثيرة في الاستثناء من عدم الصوم في السفر على صوم الثلاثة أيام بدل الهدى.

بل في صحيح رفاعه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتع لا يجد الهدى، قال:

يصوم قبل التروية و يوم التروية و يوم عرفة. قلت: فإنه قدم يوم التروية، قال: يصوم ثلاثة أيام بعد التشريق ... قلت: يصوم و هو مسافر؟ قال: نعم أليس هو يوم عرفة مسافراً؟! إنا أهل بيت نقول ذلك لقول الله عز و جل: فَصِيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ يَقُولُ فِي ذِي الْحِجَّةِ» (١)، لظهوره في خصوصية الثلاثة المذكورة في الاستثناء من عدم الصوم في السفر، تبعاً لنص الله تعالى عليها في كتابه. ولعل هذا هو المنشأ لإهماله في كلام من عرفت.

اللهم إلا - أن يقال: التنبيه على جواز إيقاعه في مكة و في الطريق ظاهر - بلحاظ معهودية إرادة الصوم في السفر من ذلك في الصوم بدل الهدى - في المفروغية عن جواز إيقاع الصوم المذكور في السفر و إن لم يكن واجباً، كما في الصوم بدل الهدى. و لا سيما مع ندرة تحقق الإقامة الموجبة للتمام في سفر الحج و إن كان في بلوغ ذلك حداً يوجب وضوح الحكم إشكالاً. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) وسائل الشيعة ج: ١٠ باب: ٤٦ من أبواب الذبح حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٢٨

الثالث: صوم النذر (١) المشروط بإيقاعه في السفر و لو مع الحضر.

و أشكل من ذلك ما أطلقه في المقنعة من جواز صوم السفر لمن كان عليه كفارة يخرج عنها بالصيام. لعدم الدليل على الإطلاق المذكور. و حملة على مورد صحيح ضريس - لو تم فيه ذلك - يحتاج إلى دليل. و لا سيما مع قول أبي عبد الله عليه السلام في موثق محمد بن مسلم: «و إن ظاهر و هو مسافر أفطر حتى يقدم» «... ١». و قول أحدهما (عليهما السلام) في صحيحه: «و إن ظاهر و هو مسافر انتظر حتى يقدم» «... ٢».

و أشكل منه ما في المقنع قال: «فلا تصومن في السفر شيئاً من فرض و لا سنة و لا تطوع إلا الصوم الذي ذكرته في أول الباب، من صوم كفارة صيد المحرم، و صوم كفارة الإحلال من الإحرام إن كان به أذى من رأسه، و صوم ثلاثة أيام لطلب حاجة عند قبر النبي صلى الله عليه و آله و سلم - و هو يوم الأربعاء و الخميس و الجمعة - و صوم الاعتكاف في المسجد الحرام و في مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أو في مسجد الكوفة أو مسجد المدائن»، حيث أهمل صوم الثلاثة أيام بدل الهدى و صوم كفارة النفر قبل الغروب من عرفة، و ذكر صوم كفارتى الإحرام و صوم الاعتكاف مع عدم ظهور نص بهما. فلاحظ.

(١) كما هو المعروف من مذهب الأصحاب، بل لا أجد فيه خلافاً، كما في الجواهر. بل نفاه في محكى المنتهى، و في الحدائق دعوى الاتفاق عليه، و أما ما في الشرائع و النافع من نسبه للمشهور فليس هو لوجود المخالف فيه، بل لضعف الرواية به عنده، كما صرح به في المعتبر.

و كيف كان فيدل عليه صحيح علي بن مهزيار: «كتب بندار مولى إدريس:

يا سيدى نذرت أن أصوم كل يوم سبت، فإن أنا لم أصمه ما يلزمنى من الكفارة؟
فكتب عليه السّلام وقرأته: لا- تتركه إلا- من علة، و ليس عليك صومه فى سفر و لا- مرض، إلا- أن تكون نويت ذلك. و إن كنت أفطرت منه من غير علة فتصدق بقدر كل يوم على سبعة مساكين «... ٣». و به يخرج عن إطلاق النصوص الكثيرة المانعة من صوم النذر فى

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٩ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.
(٢) وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ٤ من أبواب الكفارات حديث: ١.
(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.
مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٢٩

...

السفر، كموثق مسعدة بن صدقة عن أبى عبد الله عليه السّلام عن آبائه (عليهم السلام): «فى الرجل يجعل على نفسه أياما معدودة مسماء فى كل شهر، ثم يسافر، فتمر به الشهور، إنه لا يصوم فى السفر، و لا يقضيها إذا شهد» (١)، و غيره.
و ما سبق من المعتبر من ضعف حديث ابن مهزيار إن كان مراده به ضعف سنده، فلا مجال له بعد اعتبار طريقه إلى ابن مهزيار الذى هو من الأعيان. و لا يقدح فيه جهالة بندار مولى إدريس بعد حكاية ابن مهزيار نفسه للمكتابة من دون توسط بندار، إذ لعله اطلع عليها، و أخبر بها عن حس.

و إن كان مراده به ضعف مضمونه، كما استظهره فى الحدائق، لظهوره فى جواز الصوم حال المرض مع نيته فى النذر. فهو يندفع بأنه لو تم الإجماع على عدم جواز ذلك، فالخروج عن الصحيح فيه لا يستلزم الخروج عنه فى السفر. على أنه قد يكون الإجماع المذكور قرينة على حمل قوله عليه السّلام: «إلا أن تكون نويت ذلك». على خصوص الصوم فى السفر.
و مثله الإشكال فيما تضمنه من أن كفارة حنث النذر إطعام سبعة مساكين.
و لا سيما مع احتمال كونه تصحيف عشرة، كما سبق عند الكلام فى كفارة حنث النذر.
و بالجملة: لا ينبغى التوقف فى العمل بالحديث بعد تماميته دلالة و سنداً.

هذا و فى صحيح إبراهيم بن عبد الحميد عن الرضا عليه السّلام: «سألته عن الرجل يجعل لله عليه صوم يوم مسمى. قال: يصوم أبدا فى السفر و الحضر» ٢، و مقتضاه مشروعية الصوم المنذور فى السفر مطلقاً و إن لم ينوه. و لعله لذا أطلق فى المراسم مشروعية صوم النذر إذا علقه بوقت صادف السفر، و ربما حكى عن المفيد و المرتضى.

لكن الصحيح المذكور معارض بالنصوص الكثيرة المانعة منه مطلقاً، فإن أمكن جمعه معها بحمله على خصوص ما نوى فيه السفر بقرينة صحيح ابن مهزيار - كما ذكره غير واحد - فهو، و إلا تعين طرحه، لشذوذه فى قبالتها. و لا سيما و أن مضمونه أنسب بمذاهب العامة.

- (١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١٠، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٣٠

[مسألة ٢: الأقوى عدم جواز الصوم المنذور فى السفر]

(مسألة ٢): الأقوى عدم جواز الصوم المندوب في السفر (١).

(١) كما عن الصدوقين و ابني البراج و إدريس و في المقنعة- بعد الحكم بعدم جواز الصوم في السفر تطوعا و لا فرضا، و استثناء صوم ثلاثة أيام بدل الهدى، و صوم الكفارة، و صوم النذر المتقدم، و صوم الثلاثة أيام للحاجة الذي يأتي - قال: «و قد روى حديث في جواز التطوع في السفر بالصيام، و جاءت أخبار بكراهية ذلك، و أنه ليس من البر الصوم في السفر، و هي أكثر، و عليها العمل عند فقهاء العصابة، فمن أخذ بالحديث لم يَأْتَم إذا كان أخذه من جهة الاتباع، و من عمل على أكثر الروايات و اعتمد على المشهور منها في اجتناب الصيام في السفر على كل وجه سوى ما عددناه كان أولى بالحق».

و كأن مراده بالروايات المشهورة المطلقات الناهية عن الصوم في السفر المتقدم بعضها، و منها حسن محمد بن حكيم أو صحيحه: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

لو أن رجلا مات صائما في السفر ما صليت عليه» (١)، و المصرحة بالعموم للفريضة و غيره، المتقدم بعضها أيضا، و المتضمن أن الصوم في السفر معصية، و ما اختص بالتطوع، كصحيح أحمد بن محمد: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصيام بمكة و المدينة و نحن في سفر. قال: أ فريضة؟ فقلت: لا، و لكنه تطوع كما يتطوع بالصلاة. قال:

فقال: تقول اليوم و غدا؟ قلت: نعم. فقال: لا تصم» (٢).

و أما الروايات المرخصة فهي صحيح سليمان الجعفرى: «سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: كان أبى يصوم عرفه في اليوم الحار في الموقف، و يأمر بظل مرتفع فيضرب له فيغتسل مما يبلغ منه [من] الحر» (٣). و مرسل إسماعيل بن سهل: «خرج أبو عبد الله عليه السلام من المدينة في أيام بقين من شهر شعبان، فكان يصوم، ثم دخل عليه شهر رمضان و هو في السفر فأفطر، فقيل له: تصوم شعبان، و تفتقر شهر رمضان، فقال:

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب ما يصح منه الصوم حديث: ٩.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٢ من أبواب ما يصح منه الصوم حديث: ٢.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٣١

إلا الثلاثة أيام للحاجة (١)

نعم شعبان إلى إن شئت صمت و إن شئت لا، و شهر رمضان عزم من الله عز و جل على الإفطار» (١)، و قريب منه مرسل الحسن بن بسام ٢، و لعله لأجلها حكى عن الأكثر الحكم بالكراهة.

و قد يرجع إليه ما في الوسيلة من أنه جائز من دون ندب و لا كراهة، لما هو المعروف بينهم من أن الكراهة عندهم بمعنى قلة الثواب. فتأمل.

لكن الحمل على الكراهة بمعنى قلة الثواب لا يناسب النصوص المتضمنة أنه معصية، و بمعنى الاشتغال على حازاة أهم من مصلحة الاستحباب- بناء على ما هو الظاهر من إمكان ذلك في العبادات- لا يناسب فعلهم عليه السلام الذي تضمنته النصوص المتقدمة، خصوصا الأول. و من ثم كان الجمع المذكور بعيدا جدا.

نعم صحيح سليمان حيث كان واردا في واقعه خاصة أمكن حمله على كون الصوم المذكور مندورا به السفر بالخصوص، و لا سيما مع عدم وروده لبيان مشروعية الصوم في السفر، بل لبيان مشروعية صوم عرفه و أهميته.

و أما المرسلان فضعفهما مانع من رفع اليد بهما عن النصوص الأول، ولا سيما مع كونهما أنسب بمذاهب العامة. نعم لا بأس بالعمل عليهما برجاء المطوية، لنصوص من بلغه ثواب على عمل «٣». ولعله عليه يحمل ما تقدم من المقنعة.

(١) بلا خلاف أجده كما في الجواهر. لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إن كان لك مقام بالمدينة ثلاثة أيام صمت أول يوم الأربعاء، و تصلى ليلة الأربعاء عند اسطوانة أبي لبابة ... و تصوم يوم الخميس، ثم تأتي الاسطوانة التي يلي مقام النبي صلى الله عليه وآله و سلم و مصلاه ليلة الجمعة، فتصلى عندها ليلتك و يومك، و تصوم يوم الجمعة «... ٤»، و نحوه أو عينه مرسل ابن قولويه ٥. و في

- (١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٢ من أبواب ما يصح منه الصوم حديث: ٤، ٥.
- (٣) راجع وسائل الشيعة ج: ١ باب: ١٨ من أبواب مقدمة العبادات.
- (٤) ٤، ٥ وسائل الشيعة ج: ١٠ باب: ١١ من أبواب المزار و ما يناسبه حديث: ١، ٥.
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٣٢
- في المدينة (١).

[مسألة ٣]: يصح الصوم من المسافر الجاهل بالحكم

(مسألة ٣): يصح الصوم من المسافر الجاهل بالحكم (٢) و إن علم في

صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «قال: إذا دخلت المسجد فإن استطعت أن تقيم ثلاثة أيام الأربعاء والخميس والجمعة، فتصلى بين القبر والمنبر ... و تصوم تلك الثلاثة الأيام» (١). و هي - كما ترى - مختصة بالأيام المذكورة في عمل خاص، و لا إطلاق لها يناسب إطلاق ما في المتن وغيره.

نعم في حديث مرازم: «قال أبو عبد الله عليه السلام: الصيام بالمدينة و القيام عند الأساطين ليس بمفروض، و لكن من شاء فليصم، فإنه خير له «... ٢. لكنه وارد لبيان عدم وجوب الصيام المذكور بعد الفراغ من مشروعيته، من دون أن يكون له إطلاق في ذلك. اللهم إلا أن يكون مراد من أطلق أو بعضهم الإشارة إلى ذلك أيضا من دون أن يريدوا الإطلاق، لأنهم بصدد استثناء الصوم المذكور من حرمة الصوم في السفر من دون أن يكونوا بصدد شرحه.

(١) كما هو موضوع كلام الأصحاب. لكن الحق في المقنعة بذلك مشاهد الأئمة عليه السلام. و لم يتضح وجهه بعد اختصاص النصوص بالمدينة المنورة. و لا سيما مع اشتغالها على المقام عند الاسطوانات الخاصة، حيث لا مجال مع ذلك لدعوى إلغاء خصوصية المدينة عرفا.

(٢) إجماعا محققا، كما قيل. لغير واحد من النصوص، كصحيح الحلبي: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل صام في السفر، فقال: إن كان بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم نهى عن ذلك فعليه القضاء، و إن لم يكن بلغه فلا شيء عليه «... ٣»، و صحيح عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام: «من صام في السفر بجهالة لم يقضه» ٤، و غيرهما.

- (١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ١٠ باب: ١١ من أبواب المزار و ما يناسبه حديث: ٣، ٢.
- (٣) ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب ما يصح منه الصوم حديث: ٣، ٥.
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٣٣

الأثناء بطل (١)، ولا يصح من الناسي (٢).

[مسألة (٤): يصح الصوم من المسافر الذي حكمه التمام]

(مسألة ٤): يصح الصوم من المسافر الذي حكمه التمام (٣) كناوى الإقامة و المسافر سفر معصية و نحوهما.

[مسألة (٥): لا يصح الصوم من المريض]

(مسألة ٥): لا يصح الصوم من المريض (٤) - و منه الأرمذ - إذا

و هي و ان اختصت بصوم شهر رمضان، أو بالصوم الذي يقضى، إلا أن إلغاء خصوصيته عرفاً قريب جداً، لأن الاستفادة منها أن ملاك الإجزاء معذرية الجهل.

(١) لقصور النصوص المتقدمة عنه، فيرجع فيه للقاعدة القاضية بالبطلان.

(٢) لقصور النصوص المتقدمة عنه أيضاً. و مجرد مشاركة النسيان للجهل فى المعذرية لا يكفى فى إلحاقه به - كما عن بعضهم - بعد مخالفة الإجزاء للقاعدة.

(٣) لما تقدم من اختصاص السفر المانع من الصوم بما يوجب قصر الصلاة.

(٤) بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه. كذا فى الجواهر، و قد يستدل عليه بقوله تعالى: **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** «١».

لكن لما كان المرض من سنخ الأعذار عرفاً نظير العجز، و لذا كان المنصرف منه ما يضر به الصوم، فالمنصرف من الآية بدوا رفع الإلزام بالصوم من دون أن تنافى مشروعيته فى نفسه، نظير ما ذكرناه فى الابدال الاضطرارية. و بذلك يخرج عن قرينه سياقه مع السفر الذى كان عدمه قيذا فى موضوع الصوم، بحيث لا يشرع الصوم معه.

بل ربما كانت قرينه السياق ملزمة بحمل السفر على ما يشق معه الصوم، ليكون عذراً كالمرض. نظير ما قد يقال فى عدم وجوب الطهارة المائية على المسافر، الذى استفيد من آتى التيمم من حمله على من لا يتيسر له تحصيل الماء.

نعم تضمنت النصوص المستفيضة أن سقوط الصوم مع المرض و السفر عزيمة لا رخصة، كصحيح ابن أبى عمير عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام: «سمعتة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إن الله عز و جل تصدق على مرضى أمتى و مسافريها»

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٣٤

...

بالتقصير و الإفطار. أيسر أحدكم إذا تصدق بصدقة أن ترد عليه؟! «١»، و قريب منه معتبر الجعفریات «٢».

و موثق السكونى عنه عن أبیه (عليهما السلام): «قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إن الله عز و جل أهدى إلى و إلى أمتى هدية لم يهداها إلى أحد من الأمم، كرامته من الله لنا، قالوا:

و ما ذلك يا رسول الله؟ قال: الإفطار فى السفر و التقصير فى الصلاة. فمن لم يفعل ذلك فقد ردّ على الله عز و جل هديته» «٣».

و في موثق سماعة: «سألته ما حدّ المرض الذي يجب على صاحبه فيه الإفطار كما يجب عليه في السفر [من كان مريضاً أو على سفر]؟ قال: هو مؤتمن عليه مفوض إليه، فإن وجد ضعفاً فليفطر، وإن وجد قوةً فليصمه، كان المرض ما كان» (٤)، وغيرها. وقد تقدم بعضها عند الكلام في مانعة السفر من الصوم.

و هي كما تدل على عدم مشروعية الصوم مع المرض، الملازم لبطلانه، تدل على أن ذلك هو المراد بالآية الشريفة فتصلح لتفسيرها، والخروج عما قد تحمل عليه بدواً.

هذا و في معتبر عقبه بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن رجل صام شهر رمضان و هو مريض، قال: يتم صومه و لا يعيد، يجزيه» (٥). و هو يناقش ما سبق. و ما في التهذيب من حمله على المرض الذي لا يضره الصوم، مخالف لظاهره من دون شاهد عليه. و مثله الجمع بينه و بين ما تضمن سقوط الصوم عن المريض على الرخصة، فإنه لا يناسب النصوص السابقة جداً.

نعم قد يحمل على من صامه جهلاً بسقوط الصوم عن المريض، بقرينة ما هو المعروف عند الطائفة - تبعاً للأدلة المتقدمة - من أن سقوط الصوم عن المسافر و المريض عزيمة لا رخصة. فإن تم ذلك، و إلا تعين طرحه وورد علمه لقائله عليه السلام، أو

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٤.

(٢) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ١ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٩.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١٢.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٤.

(٥) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٢ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٣٥

كان يتضرر به (١)، لإيجابه شدته، أو طول برئه، أو شدة ألمه، كل ذلك بالمقدار المعتد به (٢). و لا فرق بين حصول اليقين بذلك و الظن، و الاحتمال

حمله على التقيّة، لموافقته للمحكى عن العامة.

هذا و أما الاستدلال على بطلان الصوم من المريض بتعذر نية القربى منه، لحرمة الإضرار بالنفس. فهو مختص بالضرر اللازم الدفع، دون مطلق الضرر الحاصل مع المرض، و بما إذا التفت حين الصوم لذلك. فلاحظ.

ثم إن المتيقن من الأدلة و إن كان هو صوم رمضان، إلا أنه لا يبعد عموم بعضها لغيره. و لا أقل من نهوض قاعدة الإلحاق بذلك، بل الظاهر مفروغيتهم عنه.

(١) لأنه هو المنصرف من الإطلاقات، و لخصوص بعض النصوص، كصحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن حدّ ما يجب على المريض ترك الصوم، قال:

كل شيء من المرض أضر به الصوم فهو يسعه ترك الصوم» (١).

(٢) كما يناسبه ما في صحيح ابن أذينة: «كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله ما حد المرض الذي يفطر فيه صاحبه، و المرض الذي يدع صاحبه الصلاة من قيام، قال:

بل الإنسان على نفسه بصيرة. و قال: ذلك إليه هو أعلم بنفسه» ٢، فإن السؤال لما لم يكن عن طريق معرفة المرض في مقام الإثبات، بل عن المرض الموسوغ للإفطار في مقام الثبوت، فإيكال المكلف فيه إلى نفسه ظاهر في أن المعيار على ما يعتد به عرفاً.

و أما ما تقدم في موثق سماعة من إيكال الأمر إلى قوته على الصوم و ضعفه عنه، فلا مجال لحمله على وجود الطاقة للصوم و عدمها،

كيف ولا- إشكال في مشروعية الإفطار مع المرض الذي يطاق معه الصوم كالرمد وغيره. بل لا- بد من حمله على التحديد في خصوص المرض الذي من شأنه إضعاف الطاقة عن الصوم، لا مطلق المرض المانع من مشروعية الصوم، أو حمل الطاقة فيه على الطاقة من حيثية المرض، و مرجعه إلى أن المرض الذي يشرع معه الإفطار هو الذي يضر به الصوم، فيناسب ما

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٩، ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٣٦

الموجب لصدق الخوف (١)، وكذا لا يصح من الصحيح إذا خاف حدوث

تقدم في صحيح ابن جعفر، الذي ينصرف الإضرار فيه إلى ما يعتد به عرفا.

كما أنه المناسب للاكتفاء فيه بالخوف- على ما يأتي- لأن الخوف إنما يكون من محذور، لا من كل شيء. اللهم إلا أن يقال: لا إطلاق يقتضى الاكتفاء بالخوف من الصوم، بل الدليل عليه يختص بالخوف من الرمد، والتعدى منه لغير الرمد إنما يقتضى عموم الاكتفاء بالخوف في مقام الإثبات، لا عموم المانع من الصوم لكل محذور يصدق معه الخوف في مقام الثبوت. فالعمدة ما ذكرناه أولا.

هذا وفي موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يجد في رأسه وجعا من صداع شديد هل يجوز له الإفطار؟ قال: إذا صدع صداعا شديدا، وإذا حم حمى شديدة، وإذا رمدت عيناه رمدا شديدا، فقد حلّ له الإفطار» (١). وقد يظهر منه اعتبار الشدة في المرض، لقرب سوق الوصف فيه للمفهوم.

اللهم إلا أن يقال: الأمراض المذكورة في الموثق متقومة عرفا- خصوصا في العصور السابقة- بأثر ظاهر محسوس مجهود، ومع عدم الشدة في أثرها لا يعتد بها عرفا، لعدم إجهادها، بل قد لا تعد مرضا عرفا، وذلك لا يستلزم اعتبار الشدة في كل مرض حتى ما كان محذورا في نفسه من دون أن يتقوم بالأثر المجهد حين الصوم، كمرض القلب والكلبي وغيرهما. مما قد تظهر آثاره على الأمد البعيد.

كيف وفي صحيح بكر بن محمد الأزدي عنه عليه السلام: «سأله أبي وأنا أسمع عن حدّ المرض الذي يترك الإنسان فيه الصوم، قال: إذا لم يستطع أن يتسحر» ٢، ومن الظاهر أنه عبارة عن ضعف المعدة بنحو لا يهضم طعام الإفطار معه عند السحر، وهو ليس مرضا شديدا عرفا. بل ما تقدم من إيكال الأمر للمكلف، وأنه أعلم بنفسه، لا يناسب جدا اعتبار شدة المرض. فلاحظ.

(١) كما عن الأكثر. و يقتضيه صحيح حرير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال:

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٦، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٣٧

...

الصائم إذا خاف على عينه من الرمد أفطر» (١)، بإلغاء خصوصية مورده. كما قد يناسبه ما في موثق عمار من جواز التبليغ بالماء لمن يصيبه العطش حتى يخاف على نفسه (٢).

بل اهتمام الشارع والعقلاء بتجنب الضرر يقتضى عرفا الاحتياط بدفعه مع الخوف، حيث يكثر الجهل بترتبه قبل التعرض لما قد يسببه، فلو لم يكف الخوف لزم الوقوع فيه كثيرا، وهو لا يناسب الاهتمام بدفعه بحيث تسقط لأجله الفريضة، ولذا اكتفى بالخوف في كثير

من الموارد.

هذا وحيث كان المستفاد من أدلة تشريع الإفطار مع المرض خصوصا صحيح على بن جعفر المتقدم أن موضوع الإفطار و هو المرض الذى يضر به الصوم. فيقع الكلام فى مقتضى الجمع بينه و بين ما تضمن الاكتفاء بالخوف. و المحتمل بدوا فى ذلك وجوه..

الأول: أن يكون الخوف قيدا فى الضرر الذى هو موضوع سقوط الصوم.

فالمسقط للصوم واقعا هو الضرر المخوف، دون غيره. و هو الذى يظهر من الجواهر.

و يشكل بأن الخوف لما لم يكن فى نفسه طريقا للأمر المخوف و محرز له عرفا، و لم يدل من الخارج دليل على طريقيته له شرعا، فما دل على مشروعية الإفطار لخوف الضرر إن حمل على بيان طريقيته و إحرازه للضرر شرعا فلا مجال لاستفادة كونه قيدا فى موضوع مشروعية الإفطار واقعا، بحيث لا يكفى الضرر غير المخوف فى مشروعيته واقعا.

و إن حمل على بيان كونه قيدا فى موضوع مشروعية الإفطار واقعا، لزم عدم جواز الإفطار مع خوف الضرر، لعدم إحراز الضرر الذى هو جزء الموضوع. و لا- مجال لاستفادة الأمرين معا من الدليل المذكور، لتباينهما من دون أن يكون بينهما جامع عرفى، يكون هو المراد من ذلك الدليل.

مضافا إلى أن لازم ذلك وجوب الكفارة على من يضره الصوم إذا أفطر و هو جاهل بالضرر غير خائف منه. و كذا القضاء حتى لو استمر به طوال السنة.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٩ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٣٨

...

و هو بعيد جدا.

الثانى: أن يكون الخوف طريقا ظاهريا لإحراز الضرر و مشروعية الإفطار، مع كون الموضوع الواقعى له هو الضرر الواقعى لا غير، فمع خوف الضرر من دون ضرر واقعى يشرع الإفطار ظاهرا لا واقعا، و الأمر بالعكس مع وجود الضرر واقعا من دون أن يكون مخوفا. و يشكل بأن الجمع المذكور ليس عرفيا، فإن الخوف ليس كالظن و الخبر و نحوهما مما يبتنى على نحو من الكشف عن الأمر المخوف، لينصرف الدليل المذكور إلى بيان طريقيته له و حجيته عليه شرعا تأسيسا، أو إمضاء لما عليه العرف.

الثالث: أن يكون الموضوع الحقيقى الأولى هو الضرر الواقعى، و يكون تشريع الإفطار مع الخوف لمجرد الاحتياط فى دفع الضرر، فهو من سنخ العنوان الثانوى الراجع لوجوب الصوم على تقدير عدم الضرر واقعا بملاك الاحتياط. و مرجع ذلك إلى أن موضوع مشروعية الإفطار فى الواقع هو كل من الضرر الواقعى و خوف الضرر، إلا أن الأول هو الموضوع بالأصل، و الثانى هو الموضوع بالتبع تحفظا من الضرر الواقعى و احتياطا فى دفعه.

و دعوى: أنه يكفى فى الاحتياط رفع الخوف للتكليف بالصوم ظاهرا بملاك دفع الضرر المحتمل، مع كون رفعه واقعا تابعا للضرر الواقعى لا غير. مدفوعة بأن لازم ذلك وجوب القضاء مع استمرار الخوف طول السنة، لما سبق من عدم كون الخوف محرزا ارتكازا للأمر المخوف، فلا- محرز للضرر ليحرز به سقوط التكليف بالصوم. و الترخيص ظاهرا فى ترك الصوم عند احتمال الضرر بملاك الاحتياط لا ينافى وجوب القضاء اعتمادا على أصالة عدم الضرر المحرزة لوجوبه. و حيث لا يجب القضاء حينئذ قطعاً فلا بد من كون

رفع وجوب الصوم مع الخوف واقعيا بملاك الاحتياط، لا ظاهريا بالملاك المذكور. فلاحظ. وهذا الوجه قريب جدا، وقد تقدم منا نظيره في المسألة الحادية عشرة من مباحث التيمم من كتاب الطهارة. و يأتي في المسألة السابعة إن شاء الله تعالى ما يتعلق بالمقام.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٣٩

المرض (١)، فضلا عما إذا علم ذلك، أما المريض الذي لا يتضرر من الصوم فيجب عليه و يصح منه.

[مسألة ٦]: لا يكفي الضعف في جواز الإفطار و لو كان مفرطا

(مسألة ٦): لا يكفي الضعف في جواز الإفطار و لو كان مفرطا (٢)،

(١) فإنه و إن خرج عن مفاد أكثر الأدلة لو بنى على الجمود على مواردها، إلا أن المناسبات الارتكازية تقتضى بحملها على ما يعمه، لفهم عدم خصوصيتها عرفا، بلحاظ أن اهتمام الشارع بتجنب ضرر المرض كما يقتضى مشروعية الإفطار حال المرض، تجنبا لزيادته، يقتضى مشروعيته حال عدم المرض، تجنبا لحدوثه.

مضافا إلى صحيح حريز المتقدم، لظهوره في أن المسوغ للإفطار هو الخوف من حصول الرمد بسبب الصوم، لا من إضراره بالعين مع فرض حصوله قبل الصوم.

على أن حدوث المرض بسبب الصوم كثيرا ما يرجع إلى نقص في البدن، لا- يظهر أثره إلا- بالصوم و نحوه، و هو نحو من المرض الخفي الذي لا يدركه إلا أهل المعرفة.

(٢) لإطلاق أدلة وجوب الصوم و مشروعيته بعد عدم صدق المرض به.

و لا سيما مع كثرة حصوله من الصوم، خصوصا لمن صادف أن لم يتسحر، كما كان هو الغالب في أول تشريع الصوم حين كان النوم ليلا.

موجبا لتحريم الطعام و الشراب على الصائم، على ما تضمنته النصوص الواردة في تفسير قوله تعالى: **أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ** «... ١». بل تضمنت هذه النصوص أن بعض الصحابة كان يغشى عليه من الجوع نتيجة لذلك، و مع ذلك لم يأمره النبي صلى الله عليه و آله و سلم بالإفطار.

و أما قوله عليه السلام في موثق سماعة المتقدم: «فإن وجد ضعفا فليفطر، و إن وجد قوة فليصمه»... فهو وارد لتحديد المرض، لا لتحديد مسوغ الإفطار و إن لم يكن مرض في البين، لينفع فيما نحن فيه. و لو فرض عمومته تعين الخروج عنه بما سبق، و حمله على ما ذكرنا من تحديد المرض.

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٧. راجع النصوص المذكورة في وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٤٠

إلا أن يكون حرجا، فيجوز الإفطار (١)، و كذا إذا أدى الضعف إلى

و مثله صحيح محمد بن مسلم: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما حدّ المرض إذا نقه في الصيام؟ فقال: ذلك إليه، هو أعلم بنفسه إذا قوى فليصم» «١»، حيث لا- بد من حمله على القوة من حيثية المرض، بمعنى أن لا- يخشى من الصوم أن يمرض. و لو فرض تعذر

الحمل المذكور تعين قصره على مورده، و هو الناقه من المرض. فلاحظ.

هذا إذا كان الضعف مؤقتا، أما إذا كان مستحكما لا يزول بعد مضي الصوم، فالظاهر أنه نحو من المرض أو ملحق به عرفا، لأنه نقص في البدن كالمرض، بل قد يكون أهم.

(١) لقاعدة نفى الحرج. و أما قوله تعالى: وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ «٢». فهو مفسر في النصوص بالشيخ و الشيخة و ذى العتاش «٣»، فلا مجال للاستدلال به في غيرهم ممن يكون الصوم حرجا عليه. فالعمدة القاعدة المذكورة.

اللهم إلا أن يقال: لا بد من الخروج عن عموم القاعدة في الضعف الموقت الناشئ من الصوم للنصوص المشار إليها آنفا، الواردة في تفسير قوله تعالى: أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ. فإن تحمل الجوع الذي يصل بصاحبه لأن يغشى عليه حرجى عادة، و مع ذلك لم يرخص له النبي صلى الله عليه و آله و سلم بالإفطار. و من ثم يشكل الاكتفاء بالحرج من هذه الجهة.

و أشكل من ذلك ما إذا كان الضعف بالوجه المتعارف، إلا أن الشخص بسبب ترفه يصعب عليه تحمله و يضيق به بحيث يصير حرجيا في حقه، لأن الغرض من التكليف بالصوم هو ترويض النفس على تحمل الجهد، فيكون عموم التكليف بالصوم هو المخصص للقاعدة، بلا حاجة للنصوص المذكورة. فلاحظ.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٣.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٨٤.

(٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٤١

العجز عن العمل اللازم للمعاش مع عدم التمكن من غيره (١)، فإنه يجوز الإفطار. و الأحوط فيهما الاقتصار في الأكل و الشرب على مقدار الضرورة (٢) و الإمساك عن الزائد، ثم القضاء (٣).

(١) بحيث لا- يمكن تهيئة المعاش بدونه- و لو بالاستدانة أو الاستيهاب أو نحوهما بوجه غير حرجى- حيث يكون الصوم حرجيا حينئذ، فيسقط وجوبه بمقتضى القاعدة المذكورة، بعد عدم المخرج عنها في ذلك.

(٢) كأنه لاحتمال إلحاقه بالصائم الذي يغلبه العطش، حيث تقدم في المسألة الخامسة و العشرين من الفصل الثاني لزوم اقتضاره على شرب الماء بمقدار الضرورة، خصوصا بناء على ما سبق منه قدس سره من فساد صومه و لزوم القضاء عليه، حيث يكون الوجه في اقتضاره على الضرورة حرمة شهر رمضان، و يبعد خصوصية العطش في ذلك جدا.

لكن تقدم منا تقرب عدم فساد صومه بذلك، و عدم وجوب القضاء عليه اكتفاء من الشارع الأقدس بالميسور، و حيث كان ذلك مخالفا للقاعدة تعين الاقتصار على مورده، و البناء على سقوط وجوب الصوم في المقام- لقاعدة نفى الحرج- و وجوب القضاء.

و حينئذ لا- وجه لاقتضاره على مقدار الضرورة، لعدم البناء على ذلك في سائر موارد سقوط وجوب الصوم، و إنما ثبت ذلك في موارد عدم سقوطه لو تحقق الإفطار جهلا أو عمدا.

نعم لو كان اللانزم خصوص العطش بمقدار يخشى منه على النفس دخل في المسألة المذكورة التي عرفت صحة الصوم و عدم وجوب القضاء فيها.

(٣) الظاهر أن الأمر بالقضاء ليس تتمه للاحتياط السابق، بل هو واجب بنحو الفتوى، لأنه المتعين في فرض الإفطار الحاصل في المقام بعد ما سبق من عدم الدليل على اكتفاء الشارع فيه بالصوم الناقص الميسور.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٤٢

و إذا كان العامل لا- يتمكن من الاستمرار على الصوم لغلبة العطش و نحوه تعين عليه الاقتصار على ما تندفع به الضرورة (١) و الاستمرار على الإمساك على الأحوط و القضاء بعد ذلك.

[مسألة (٧): إذا صام لاعتقاد عدم الضرر، فبان الخلاف]

(مسألة ٧): إذا صام لاعتقاد عدم الضرر، فبان الخلاف، صح (٢)،

(١) عرفت الفرق بين العطش الذى يخشى منه على النفس و غيره، و أن اللازم الاقتصار على مقدار الضرورة فى الأول من دون قضاء، و فى الثانى العكس.

(٢) إما لأن موضوع الإفطار مقيد بالخوف غير الحاصل فى المقام، فيجب الصوم واقعا، و لا يشرع الإفطار، كما يظهر من الجواهر، على ما تقدم فى المسألة الخامسة. و إما لأن موضوعه و إن كان هو مطلق الضرر الواقعى إلا أن تشريع الإفطار معه ليس لارتفاع موضوع الصوم و فقده الملاك مع الضرر، بل لمجرد مزاحمة حفظ النفس لوجوب الصوم، و رفعه له مع بقاء ملاك، فيصح الصوم لواجديته للملاك، كما قرره سيدنا المصنف قدس سره.

لكن يظهر ضعف الأول مما تقدم فى المسألة الخامسة من أن تشريع الإفطار مع خوف الضرر ليس لكون الخوف قيدا فى الضرر الذى هو موضوع مشروعية الإفطار. بل لمجرد الاحتياط للضرر مع كون الموضوع هو الضرر الواقعى على إطلاقه موضوعا لمشروعية الإفطار، فمع تبين وجوده ينكشف مشروعيته واقعا و عدم وجوب الصوم.

و أما الثانى فهو و إن كان مقتضى الظهور الأولى لدليل مشروعية الإفطار مع المرض كسائر أدلة الرفع الامتنانى، بملاك تحقق العذر، من حرج و ضرر و نحوهما، إلا أنه تقدم ظهور جملة من نصوص المقام فى أن سقوط الصوم عزيمة، كسقوطه مع السفر، فيكون عدم المرض قيدا فى الموضوع، و لا موضوع له معه، ليحترز ملاك. و من ثم كان عدم الإجزاء أنسب بالقواعد.

نعم حيث كان إضرار الصوم بالبدن جهلا به- بحيث لا يظهر إلا بعد الصوم-

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٤٣

و إذا صام باعتقاد الضرر أو خوفه بطل، و إن بان الخلاف (١).

مما يكثر الابتلاء به، فلو كان البناء على بطلان الصوم حينئذ لوقع الهرج و المرج، و كثر السؤال عن ذلك، و عن فروعه، و حيث لا أثر لذلك فى النصوص كشف عن أجزاء الصوم المذكور.

هذا مضافا إلى ما قد يقال من أن ظاهر جملة من النصوص- و منها مرسل ابن أبى عمير المتقدم- أن تشريع الإفطار مع المرض ليس لعدم تحقق ملاك الصوم فيه، بل هو تفضل منه تعالى هدية لهذه الأمة أو صدقة عليها، و أن عدم مشروعية الصوم حينئذ لكونه ردا لهديته تعالى و صدقته، و ذلك يناسب اختصاص عدم مشروعية الصوم بصورة العلم بالمرض، و قصوره عن صورة الجهل به، لعدم ابتناء الصوم حينئذ على رد هديته تعالى و صدقته.

لكن مقتضى ذلك صحة الصوم فى كل مورد لا يبتنى على الرد عليه تعالى للجهل بالموضوع أو الحكم أو نسيانها. بل مقتضى ذلك صحة الصوم و الاتمام فى السفر إذا كان كذلك، لتضمن النصوص لذلك فيهما أيضا، و منها موثق السكونى المتقدم. و هو و إن دلت عليه النصوص و أفتى به الأصحاب فى بعض الموارد، إلا أن البناء عليه عموما لا يخلو عن إشكال. و لا بد من التأمل و النظر.

(١) أما مع وجود الضرر واقعا، فلخروجه عن موضوع الأمر بالصوم بعد ما سبق من أن سقوط الصوم عن المريض ليس رخصة، بل عزيمة. و يؤيده حديث الزهري عن الإمام زين العابدين عليه السلام قال: «فإن صام فى السفر أو فى حال المرض فعليه القضاء، فإن الله

عز و جل يقول: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلِيًّا سَفَرًا فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ «١».

نعم لو فرض غفلته عن عدم مشروعية الصوم حينئذ فقد يتجه الإجزاء لو تم ما سبق من أن مقتضى تعليل عدم مشروعية الصوم مع السفر و المرض بأنه ردّ لهديّة الله تعالى و صدقته على الأمة الإجزاء إذا لم يبتن الصوم على الردّ المذكور. فلاحظه، و قد سبق في المسألة الخامسة احتمال حمل حديث عقبه بن خالد عليه. فراجع.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٢ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٤٤

[مسألة ٨]: قول الطيب إذا كان يوجب الظن بالضرر أو خوفه وجب لأجله الإفطار

(مسألة ٨): قول الطيب إذا كان يوجب الظن بالضرر أو خوفه وجب لأجله الإفطار، و إلا فلا يجوز (١). و إذا قال الطيب لا ضرر في

و أما مع عدم الضرر واقعا فينحصر الوجه في البطلان بأنه مع اعتقاد الضرر يرى المكلف عدم مشروعية الصوم فيكون إتيانه به بقصد التقرب و المشروعية تشريعا محرما فيمتنع التقرب به و يبطل.

مضافا إلى أنه حيث كان إيقاع النفس في الضرر محرما فيمتنع التقرب من غير جهة التشريع أيضا. و منه يظهر الوجه في البطلان مع خوف الضرر، لمنجزية الخوف للضرر، و لاحتمال حرمة إيقاع النفس فيه، فيمتنع التقرب بالصوم حتى احتمالا و برجاء المطلوبية.

نعم يختص التشريع بما إذا التفت المكلف لعدم مشروعية الصوم مع الضرر.

كما يختص حرمة إيقاع النفس بالضرر بالضرر البالغ مرتبة الهلكة أو تعطيل إحدى القوى التي أنعم الله بها على الإنسان كالبصر، على إشكال في الثاني. و لا- يعمّ كل ضرر مسوغ للإفطار. و من ثم يشكل إطلاق ما في المتن، بل يتعين صحة الصوم لو تأتى للمكلف قصد التقرب به. فلاحظ.

(١) قد يشكل بأنه سبق أن موضوع الإفطار هو مطلق الضرر الواقعي الناشئ من المرض، دون المقيد بالخوف، فمن القريب البناء على حجية قول الطيب العارف فيه بملاك حجية قول أهل الخبرة و إن لم يحصل منه الخوف. إلا أن يسقط عن الحجية بالتهمة. و كذا مع العلم أو الاطمئنان بخطئه، لقصور دليل حجية قول أهل الخبرة عن ذلك.

و أما ما دل على إيكال الأمر للمكلف، و أن الإنسان على نفسه بصيرة «١»، مما تقدم بعضه، فالظاهر ورود أكثره لبيان الحدّ الواقعي للمرض المسقط للصوم، لا لبيان الضابط في إحراز المرض المذكور، فهو ناظر لمقام الثبوت لا الإثبات.

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٠ من أبواب من يصح منه الصوم.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٤٥

الصوم و كان المكلف خائفا وجب الإفطار (١).

[مسألة ٩]: إذا برئ المريض قبل الزوال و لم يتناول المفطر جدد النية

(مسألة ٩): إذا برئ المريض قبل الزوال و لم يتناول المفطر جدد النية و صح صومه (٢)،

و أما ما كان واردا في مقام الإثبات فهو لا ينهض بالردع عن حجية قول أهل الخبرة لعدم ظهوره في حصر الأمر بتشخيص المكلف

نفسه للمرض، بل البصيرة كما تكون بتشخيصه هو له تكون باعتماده على قيام الحجّة عليه، و منه قول أهل الخبرة.
(١) لإطلاق دليل العمل على الخوف. إلا أن يكون الخوف حينئذ من سنخ الوسواس أو الهلع، لعدم المنشأ له عرفاً، فيشكل شمول أدلة الخوف له. فلاحظ.

(٢) كما في المبسوط والنهاية والشرائع والتذكرة وغيرها. بل قيل إنه المشهور، و عن المفاتيح نفى الخلاف فيه. و نسبة في التذكرة لعلمائنا، و في المدارك أنه قول علمائنا أجمع.

و استدل عليه في المدارك بفحوى ما دل على ثبوت ذلك في المسافر، فإن المريض أعذر منه. و هو كما ترى لأن أعذرية المريض - لو تمت - إنما تقتضى أولويته بعدم العقاب، لا صحة الصوم منه، و وجوب الاستمرار عليه إذا ارتفع المانع قبل الزوال. و لعله لذا حكى عن ابني زهرة و حمزة استحباب الإمساك أو الصوم.

و لا يخفى أن محل الكلام إن كان فيمن انكشف عدم إضرار الصوم له من أول الأمر، لتحقق البرء مع سبق الإمساك - كما هو ظاهر فرض الكلام - فلا - ينبغي قياسه بالمسافر، لانكشاف وجوب الصوم عليه من الأول، بل بمن لم ينو الصوم لتخيل عدم دخول شهر رمضان ثم انكشف دخوله، حيث يشاركه في التكليف بالصوم واقعا، و في تأخير النية عن الفجر، فيبتنى على عموم دليل الاجتراء فيه بالنية قبل الزوال له و عدمه. و الظاهر عدم العموم فيه، كما يظهر مما تقدم في المسألة التاسعة من الفصل الأول في نية الصوم.

و إن كان في غيره ممن كان الصوم مضرا به، ثم ارتفع إضراره، إما لبلوغ الضرر حدا لا يقبل الزيادة - كما لو كان مضرا بعينه فعميت قبل الزوال - أو لارتفاع ضرر

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٤٦

إذا لم يكن عاصيا بإمساكه (١).

[مسألة ١٠]: يصح الصوم من الصبي كغيره من العبادات.

(مسألة ١٠): يصح الصوم من الصبي (٢) كغيره من العبادات.

الصوم و المرض بدعاء و شفاعته و نحوهما، كان نظير المسافر، و أشكل الاكتفاء بتجديد النية، لعدم الدليل على تشريع الصوم الناقص في حقه، و ثبوته في المسافر غير كاف في الإلحاق.

نعم لو فرض نيته للصوم من أول النهار جهلا بالضرر، ثم انكشف الضرر بعد انتهاء أمده قبل الزوال دخل في المسألة السابعة التي سبق تقريب الأجزاء فيها.

فلاحظ.

(١) كما لو كان أقدم على الإمساك و هو يعتقد أنه مضر ضررا يحرم الوقوع فيه، حيث يقصر دليل الاجتراء بتجديد النية - لو تم - عن صورة سبق العصيان بالإمساك.

لكن ذلك إنما يتم فيما إذا انكشف عدم إضرار الصوم من أول الأمر، لأن مبنى صحة الصوم منه - كما سبق - إلحاقه بمن أخر النية جهلا - بثبوت الصوم في حقه، و هو لو تم فدليل الصحة فيه يقصر عن كان عاصيا في إمساكه، كما لو صام يوم الشك بنية شهر رمضان، ثم تبين قبل الزوال أنه من شهر رمضان، حيث لا دليل على الاكتفاء بتجديد النية منه و الاجتراء بالصوم.

و أما فيما إذا لم ينكشف ذلك، بل كان الصوم مضرا من أول الأمر، فلا يتم فيه ذلك، لأن مبنى صحة الصوم منه - كما سبق - إلحاقه بالمسافر، و لو تم ذلك فمن الظاهر أن المسافر إذا نوى الصوم عصيانا حال سفره، ثم دخل بلده قبل الزوال أجزأه تجديد النية، و لا يمنع منه عصيانه السابق. فلاحظ.

(٢) كما في المبسوط و الشرائع و التذكرة و الدروس و اللمعة، و عن جماعة.

و يقتضيه أمور..

الأول: إطلاق أدلة التشريع في الصوم و في غيره من العبادات و غيرها.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٤٧

...

و حديث رفع القلم «١»، إنما يقتضى رفع المؤاخذه و التبعة على ترك الصوم، من دون أن ينافى صحته و مشروعيته، كما أشرنا إلى ذلك في أوائل هذا الفصل عند الكلام في اعتبار العقل في صحة الصوم.

الثاني: النصوص الكثيرة الواردة في صلاة الصبي و صومه، كصحيح محمد ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام): «في الصبي متى يصلى؟ قال: إذا عقل الصلاة».

قلت: متى يعقل الصلاة و تجب عليه؟ قال: «لست سنين» «٢»، و موثق سماعة: «سألته عن الصبي متى يصوم؟ قال: إذا قوى على الصيام» «٣»، و موثق السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا أطاق الغلام صوم ثلاثة أيام متتابعة فقد وجب عليه صوم شهر رمضان» «٤». فإن مقتضى الجمع بينها و بين ما تضمن اعتبار البلوغ في وجوب الصوم حملها على الاستحباب. كما يتعين حمل الاختلاف بينها على اختلاف مراتب الفضل.

الثالث: ما تضمن أمر الأهل بأن يأمرُوا صبيانهم بالصلاة و الصيام، كقول أمير المؤمنين عليه السلام في حديث الأربعمائه: «علموا صبيانكم الصلاة، و خذوهم بها إذا بلغوا ثمانى سنين» «٥»، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عن أبيه (عليهما السلام): «قال: إنا نأمر صبياننا بالصلاة إذا كانوا بنى خمس سنين، فمروا صبيانكم بالصلاة إذا كانوا بنى سبع سنين. و نحن نأمر صبياننا بالصوم إذا كانوا بنى سبع سنين بما أطاقوا من صيام اليوم... فمروا صبيانكم إذا كانوا بنى تسع سنين بالصوم ما استطاعوا من صيام اليوم، فإذا غلبهم العطش أفطروا» «٦»، و غيرهما.

و الأمر بالأمر في مثل ذلك و إن لم يكن أمرا من الأمر الأول للمأمور الثاني،

(١) وسائل الشيعة ج: ١ باب: ٤ من أبواب مقدمه العبادات حديث: ١٢، ١١، و غيرها.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها حديث: ٢.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٩ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٢.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٩ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٥.

(٥) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها حديث: ٨.

(٦) الكافي ج: ٣ ص: ٤٠٩ باب: صلاة الصبيان و متى يؤخذون بها. و ذكره في وسائل الشيعة فذكر صدره في ج: ٣ باب: ٣ من أبواب

أعداد الفرائض و نوافلها حديث: ٥، و ذيله في ج: ٧ باب: ٢٩ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٤٨

...

على ما أوضحناه في الأصول، إلا أنه يمكن استفادة مشروعية العبادة في حق الصبيان من الأوامر المذكورة من جهة ظهور نسبة العبادة لهم في أنهم يؤمرون بها على ما هي عليه بحقائقها المعهودة، المستلزم للقدرة عليها كذلك، لا أن المأمور به صورها لمحض التمرين،

و ذلك مستلزم لمشروعيتها و ثبوت الأمر بها في حقهم، لتعذر التقرب بها بدون ذلك. غايته أن صوم بعض النهار تمريني لا غير، لأنه غير الصوم المعهود.

و من جميع ما سبق يظهر ضعف ما في المختلف و المسالك و الروضة من أن صوم الصبي تمريني، من دون أن يكون مأمورا به شرعا في حقه، لاختصاص خطاب الشرع بالمكلفين.

نعم حكم في الأخيرين بصحة نيته و صومه و إن لم يكن مشروعاً، لأن الصحة حكم وضعي لا يتوقف على التكليف. لكن حيث كانت نية الصوم عندهم هي القصد إليه على وجه التقرب، و كان التقرب بالعمل فرع مشروعيته و ثبوت الأمر به، فالمتعين عدم صحة النية من الصبي مع فرض عدم ثبوت الأمر في حقه و عدم مشروعية العمل منه، لامتناع التقرب منه حينئذ.

نعم قد يتجه صحة نفس الصوم منه و إن كان فاقدا للنية، بلحاظ تماميته و مطابقتها لما أمر الشارع الأقدس بتمرينه عليه، لا بلحاظ مطابقتها لما أمره الشارع به.

لكنه صوم خاص غير الصوم المعهود. فلاحظ.

بقي شيء. و هو أنه قد أطال في الجواهر الكلام في أن الصبي هل ينوي بصومه الوجوب، بلحاظ أن الغرض من فعله تمرينه على الفعل الواجب، أو الندب بلحاظ عدم وجوب الفعل عليه، أو التخيير بين الوجهين، كما حكاه عن البيان و الذكرى.

و لا ينبغي التأمل في أنه بناء على شرعية عباداته فالمتعين منه نية الندب، كما تقتضيه الأدلة المتقدمة بعد المفروغية عن عدم وجوبها عليه. و مجرد كون الغرض تمرينه على الواجب لا- يقتضى الخروج عن مقتضاها، بل لا- بد من كون المراد بها تمرينه على ذات الواجب، لا على وجهه.

أما بناء على عدم شرعية عباداته فالمتعين تعذر النية المعهودة في حقه، بل يكون

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٤٩

[مسألة (١١): لا يجوز التطوع بالصوم لمن عليه قضاء شهر رمضان]

(مسألة (١١): لا يجوز التطوع بالصوم لمن عليه قضاء شهر رمضان (١)، و في إلحاق مطلق الصوم الواجب به إشكال (٢). كالأشكال في

عمله سوريا يريد به التمرن على الواجب، أو متابعة من يأمره تمرينا من أهله.

و ما في الجواهر من أنه ينوي حينئذ القربة. غريب جدا، إذ لا معنى للتقرب بما لم يخاطبه به الشارع الأقدس و لم يشرعه في حقه لا وجوبا و لا ندبا.

إلا أن يدعى ثبوت الملاك في حقه و إن لم يخاطب على طبقه، فيكون التقرب منه بقصد موافقة الملاك لا بقصد موافقة الأمر. لكنه من الغرابة بمكان، إذ بعد تمامية الملاك، و قابلية الشخص للخطاب- لفرض تمييزه، و تيسر النية منه- فلما ذا لا يخاطب؟!

(١) كما نسب للأكثر في المدارك، و استظهر في الحدائق عدم الخلاف فيه إلا ما يفهم من كلام السيد المرتضى قدس سره في أجوبة المسائل الرسية. لكن صرح في القواعد و جامع المقاصد بعدم مانعية ذلك في صوم التطوع، و قد يظهر من كل من لم يتعرض له، كالمحقق في الشرائع.

و يشهد للمشهور صحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل عليه من شهر رمضان طائفة أ يتطوع؟ فقال: لا حتى يقضى ما عليه من شهر رمضان» (١)، و نحوه حديث الكنانى ٢، و صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر فقال: قبل الفجر، إنهما من صلاة الليل ... أ تريد أن تقايس لو كان عليك من شهر رمضان أ كنت تطوع؟! إذا دخل عليك وقت الفريضة فأبدأ بالفريضة» (٣)، و بها يخرج عن الأصل الذي استدلل به للمرتضى، و كذا عن إطلاق دليل الخطاب

بالصوم المستحب.

(٢) فعن المشهور إلحاقه به و هو المصرح به فى المقنعة. و استدلل لهم بما رواه

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٨ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٥، ٦.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٥٠ من أبواب المواقيت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٥٠

...

الصدوق فى الفقيه، قال: «وردت الأخبار والآثار عن الأئمة عليهم السلام: أنه لا يجوز أن يتطوع الرجل بالصيام و عليه شىء من الفرض. و ممن روى ذلك الحلبى و أبو الصباح الكنانى عن أبى عبد الله عليه السلام» (١).

لكن الظاهر أن مراده حديثا الحلبى و الكنانى المتقدمان المقتصر فيهما على صوم شهر رمضان، و أنه لم ينقل الحديثين بلفظهما بل بالمعنى، بل ربما يكون مراده بالفرض خصوص رمضان، لأنه المعهود المشهور، المنصوص عليه فى الكتاب المجيد، و المعدود من فرائض الإسلام.

بل هو كالصريح من المقنع، حيث قال: «باب الرجل يتطوع بالصيام و عليه شىء من شهر رمضان. اعلم أنه لا يجوز أن يتطوع الرجل و عليه شىء من الفرض.

كذلك وجدته فى كل الأحاديث». و لعله لذا نسب له فى الحدائق الاقتصار على قضاء شهر رمضان.

و إلا فمن البعيد جدا تعدد أحاديث الرجلين، و اقتصار الكلينى و الشيخ على ما لم يذكره الصدوق، و اقتصار الصدوق على ما لم يذكره. و إن كان ذلك هو ظاهر ما فهمه فى الوسائل منهم.

و من ثم استظهر فى المدارك و الحدائق الاقتصار على قضاء شهر رمضان، كما اقتصر عليه فى النهاية، بل نسبه فى المدارك و الحدائق لظاهر الكلينى، لاقتصاره عليه فى عنوان الباب و نصوصه.

هذا و قد استبعد ذلك بعض مشايخنا قدس سره، لأن الصدوق قدس سره ذكر الأخبار والآثار بصيغة الجمع، فكيف يريد به خصوص حديثى الحلبى و الكنانى؟! بل ذكر أن اختلاف طريقه للحلبى مع طريق الكلينى له فى جميع رجال السند قرينة قطعية على أن مراده بما رواه الحلبى غير الرواية المتقدمة من الكلينى عنه.

لكنه كما ترى، فإن اختلاف الطريقين لراو واحد لا يستلزم اختلاف الروايتين عنه. كما أن التسامح بإطلاق لفظ الجمع على الاثنين غير عزيز. بل لا يبعد كونه إطلاقا

(١) الفقيه ج: ٢ ص: ٨٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٥١

صححة التطوع إذا نسى أن عليه قضاء (١)، و الظاهر جواز التطوع لمن عليه

حقيقيا. على أن النصوص فى المقام ثلاثة، ثالثها صحيح زرارة.

نعم قد يستفاد العموم من صحيح زرارة، فإنه و إن اختص بقضاء شهر رمضان، إلا أن صححة القياس فيه تتوقف على إلغاء خصوصيته، و عموم المنع فيه لكل صوم مفروض، بل لكل مفروض مع ما هو من سنخه من المندوب و إن لم يكن صوما، لتشمل الكبرى المذكورة

المقيس، و هو الصلاة.

اللهم إلا أن يقال: لا مجال للبناء على كون القياس حقيقيا منتجا بعد عدم الإشكال في جواز إيقاع نافلة الفجر بعد الفجر و دخول وقت الفريضة، و في جواز إيقاع غيرها من المستحبات حال التكليف بالواجبات في الصلاة- كما في نافلتى الظهرين- و في غيرها كالصدقات، و سائر موارد النذور. و لأجل ذلك لا بد من حمله على محض التشبيه و الاستدلال بالنظير على النظير و إن كان عقيما، لعدم دخولهما في كبرى واحدة. و حينئذ لا قرينه على إلغاء خصوصية قضاء شهر رمضان في الصحيح و التعدى لكل صوم واجب.

(١) فإن مقتضى الإطلاق البطالان. و قد توجه الصحة بانصراف الإطلاق المذكور إلى ما إذا تمكن من أداء الواجب، لارتكاز أن منشأ الاشتراط أهمية الواجب، بنحو يقتضى ترجيحه و تقديمه في مقام الامتثال، و لا موضوع للترجيح مع تعذره.

و من ثم خصّ المنع في المدارك و محكى الدروس بما إذا كان قادرا على أداء الواجب، و مع النسيان لا قدرة على الواجب. و يشكل بأن النسيان لا- يقتضى العجز عن فعل الواجب، و لذا كان التحقيق أن الرفع معه ظاهري، خصوصا مع الالتفات و حصول الشك، حيث يتمكن من الإتيان به احتياطا.

نعم إذا تمت الجهة المتقدمة للمقتضية للانصراف- كما هو غير بعيد- فمن القريب أنها كما تقتضى قصور النصوص عن حال التعذر تقتضى قصورها عن حال النسيان و الجهل و نحوهما من موارد وجود العذر عن امتثال الواجب.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٥٢

صوم واجب استيجارى (١)، كما أنه يجوز إيجار نفسه للصوم الواجب إذا كان عليه قضاء رمضان (٢)، و لا يجوز إيجار نفسه للصوم المستحب عن غيره إذا كان عليه قضاء رمضان (٣).

(١) سواء كان قضاء شهر رمضان أم غيره- بناء على التعدى لكل صوم واجب- لانصراف النصوص المتقدمة عما كان ثابتا على المكلف بنفسه لا بسبب الإجارة. و إن شئت قلت: المانع من الصوم المندوب هو التكليف بقضاء صوم شهر رمضان أو بمطلق الصوم، لا التكليف بالوفاء بالإجارة. فلاحظ.

(٢) لقصور النصوص عنه، لأن موضوعها التطوع، و الصوم المذكور ليس تطوعا لا بذاته، و لا بلحاظ ثبوته عليه، لفرض وجوبه عليه بالإجارة.

(٣) اعترف قدس سرّه بخروجه عن المتيقن من النصوص، و أن استفادته منها تبعا، بلحاظ أن الاستفادة منها عدم مشروعية أداء التطوع ممن عليه واجب، و لو كان التطوع عن غيره، قال: «فإن أداء التطوع و لو عن الغير لا يصح لمن عليه الفرض».

لكنه كما ترى، حيث لا استفاد من النصوص الترتب بين ذاتى الصومين، بل بينهما بعنوان كونهما فرضا و تطوعا، و من الظاهر خروج التطوع في حق الأجير عن كونه تطوعا، و صيرورته فرضا بالإجارة.

نعم قد يتجه ذلك في أداء التطوع تبرعا الذى هو تطوع في التطوع، حيث يبعد جدا عدم مشروعية أداء التطوع عن نفسه و مشروعية التطوع به تبرعا عن غيره. بل قد يتجه عدم مشروعية التطوع بأداء الواجب تبرعا عن الغير، لعدم خروجه عن التطوع في حق المؤدى الذى عليه صوم شهر رمضان أو مطلق الواجب. و ربما جرى ذلك في أداء الواجب و المستحب عن الغير بأجر بنحو الجعالة لا الإجارة. و إن لم يخل عن إشكال.

على أن ما ذكره قدس سرّه- لو تم- إنما يقتضى عدم مشروعية أداء الصوم الاستيجارى المذكور، لا عدم جواز الإجارة عليه، حيث لا مانع من البناء على صحة الإجارة، و لزوم تأخير أداء الصوم الاستيجارى عن أداء ما عليه من صوم شهر

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٥٣

[مسألة (١٢): يشترط في وجوب الصوم البلوغ و العقل و الحضر]

(مسألة ١٢): يشترط في وجوب الصوم البلوغ (١) والعقل (٢) والحضر (٣)،

رمضان أو مطلق الواجب. ولعل مراده قدس سره ذلك بأن يريد الاستئجار بنحو يقتضى التعجيل بالأداء.

(١) لما تضمن رفع القلم عنه «١». وللنصوص الكثيرة الواردة في الصوم، كصحيح معاوية بن وهب في حديث قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام في كم يؤخذ الصبي بالصيام؟ قال: ما بينه وبين خمس عشرة سنة و أربع عشرة سنة» «... ٢»، فإنه كالصريح في عدم وجوب الصوم على ابن أربع عشرة سنة و ما دونها. و حديث أبي بصير عنه عليه السلام: «أنه قال: على الصبي إذا احتلم الصيام، و على الجارية إذا حاضت الصيام» «... ٣»، و فى الزهرى عن الإمام زين العابدين عليه السلام قال: «و أما صوم التأديب فأن يؤخذ الصبي إذا راهق بالصوم تأديبا، و ليس بفرض» «٤»، و غيرها.

(٢) لما تضمن رفع القلم عنه «٥»، و ما تضمن إناطة التكليف بالعقل، كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: لما خلق الله العقل استنطقه، ثم قال له:

أقبل، فأقبل، ثم قال له: أدبر، فأدبر، ثم قال: و عزتى و جلالى ما خلقت خلقا هو أحب إلى منك، و لا أكملتك إلا فمّن أحب. أما إني إياك أمر، و إياك أنهى، و إياك أعاقب، و إياك أئيب» «٦»، و غيره.

(٣) لا لعدم صحة الصوم من المسافر، فإن ذلك إنما يقتضى شرطية الحضر فى الصوم، لا فى وجوبه، بل لأمرين:

(١) وسائل الشيعة ج: ١ باب: ٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١١، ١٢، و ج: ٢ باب: ١٤ من أبواب صلاة الجنائز حديث: ٥، و ج: ١٩ باب: ٣٦ من أبواب القصاص فى النفس حديث: ٢، و غيرها.

(٢) ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٩ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١، ٧، ٤.

(٥) وسائل الشيعة ج: ١ باب: ٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١١، و ج: ١٩ باب: ٣٦ من أبواب القصاص فى النفس حديث: ٢.

(٦) وسائل الشيعة ج: ١ باب: ٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٥٤

...

الأول: قوله تعالى: **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** «١»، و قوله سبحانه: **وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** «٢».

لظهورهما فى استثناء حال المرض و السفر من الخطاب بالصوم. و على ذلك جرت النصوص الكثيرة الظاهرة فى أن سقوط الصوم فى السفر و المرض عزيمة، و قد تقدم بعضها عند الكلام فى عدم صحة الصوم من المريض و المسافر.

الثانى: ما دل على جواز السفر فى شهر رمضان، على ما أتى فى المسألة السادسة عشرة، إذ لو لم يكن الحضر من شروط الوجوب لوجب تحصيله بترك السفر، كسائر شروط الواجب.

و لا- ينافى ذلك صدق الفوت و وجوب القضاء مع السفر. إذ يمكن صدق الفوت بلحاظ فوت الملاك الاقتضائى، نظير صدقه و وجوب القضاء مع التعذر و الحرج.

هذا كله فى صوم شهر رمضان و أما غيره- كصوم الكفارة لو ضاق وقته، و النذر كذلك- فمقتضى إطلاق دليلهما عدم شرطيته. إلا

أن تستفاد شرطيته في النذر من جملة من النصوص المتضمنة عدم صوم النذر في السفر «٣»، فإن عدم التنبية فيها لعدم جواز السفر، و لزوم الاقتصار فيه على الضرورة الراجعة للتكليف، موجب لظهورها في المفروغية عن جواز السفر. و هو المصرح به في معتبر عبد الله بن جندب: «سمعت من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل جعل على نفسه نذرا صوما فحضرته نيته في زيارة أبي عبد الله عليه السلام. قال: يخرج، و لا يصوم في الطريق» «... ٤».

بل قد يظهر من بعضها مانعية السفر عن وجوب كل صوم، ففي موثق زرارة:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن أمي كانت جعلت عليها نذرا إن الله ردّ [إن يردّ الله] عليها

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٤.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٨٥.

(٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم.

(٤) الكافي ج: ٧ ص: ٤٥٧، التهذيب ج: ٨ ص: ٣٠٦، و ذكره باختلاف في وسائل الشيعة ج:

٧ باب: ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٥٥

...

بعض ولدها من شيء كانت تخاف عليه أن تصوم ذلك اليوم الذي يقدم فيه ما بقيت، فخرجت معنا مسافرة إلى مكة فأشكل علينا لمكان النذر أ تصوم أو تفطر؟ فقال: لا- تصوم، قد وضع الله عنها حقه، و تصوم هي ما جعلت على نفسها «...؟! ١»، لظهور وضع الصوم عنها في السفر في عدم تكليفها به، لا مجرد عدم صحته منها. كما أن مقتضى إطلاقه سقوط كل صوم هو حق لله تعالى، لا خصوص صوم شهر رمضان، و أن ذلك مستلزم لسقوط الصوم الذي يجعله الإنسان على نفسه بالنذر و غيره.

اللهم إلا أن يقال: لما لم يكن الحديث واردا لبيان عدم مانعية وجوب الصوم من السفر، بل لبيان مانعية السفر من وجوب الصوم حاله، مع المفروغية عن جواز السفر، فلا إطلاق له يقتضى مانعية السفر من وجوب الصوم في غير مورد المفروغية عن جوازه. و من ثم لا مجال للاستدلال به في غير النذر مما لم يثبت فيه جواز السفر، و إن جرى على ذلك بعض مشايخنا قدس سرّه.

بل لا إشكال في عدم البناء على جواز السفر في الصوم الاستثنائي المعين، مع أن مقتضى الوجه المذكور العموم له، لأنه كالمندور مما يجعله المكلف على نفسه، و كما أمكن مانعية السفر من وجوب الوفاء بالنذر أمكن مانعيته من وجوب الوفاء بالإجارة.

و منه يظهر الإشكال فيما ذكره قدس سرّه من الفرق بين الإجارة و النذر بامتناع شمول الحديث للإجارة، لأنه بعد ملكية المستأجر الصوم على الأجير بمقتضى العقد كيف يرخص الشارع في تضييع هذا الحق و عدم تسليم المال إلى مالكه؟!.

وجه الإشكال: أن مرجع هذا الوجه ليس إلى جواز عدم الوفاء بالإجارة بعد نفوذها، و لا إلى جواز عدم الوفاء بالنذر بعد نفوذه، بل إلى قصور عموم وجوب الوفاء بالنذر و الإجارة و نفوذهما عن المنع من السفر، و كما يمكن ذلك في النذر يمكن في الإجارة، لأنهما من سنخ واحد.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الصوم، در يك جلد، دار الهلال، قم - ايران، اول، ١٤٢٥ هـ ق مصباح

المنهاج - كتاب الصوم؛ ص: ٢٥٥

فالعمدة ما ذكرنا من عدم ورود الحديث لبيان عدم مانعية وجوب الصوم من

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٥٦

...

السفر، ليعم الوجوب بالإجارة، بل لبيان مانعية السفر من وجوب الصوم بعد الفراغ عن جواز السفر، لدليل خارج، فمع عدم ثبوت جوازه لا ينهض الحديث بإثبات مانعية السفر من وجوب الصوم، بل مقتضى إطلاق دليل الوجوب - لو تم - عدم مانعية السفر منه، وإن كان مانعا من صحة الصوم، فيجب الحضر مقدمة له، ويحرم السفر. وحيث لم يثبت ذلك في الإجارة فالمتعين حرمة السفر مع مانعيته من الوفاء بها، لعموم دليل نفوذها ووجوب الوفاء بها.

ومثله استدلال بعض مشايخنا قدس سره للعموم المذكور بصحيح على بن مهزيار:

«كُتِبَ إليه - يعنى إلى أبى الحسن عليه السّلام - يا سيدى رجل نذر أن يصوم يوما من الجمعة دائما ما بقى، فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحى أو أيام التشريق أو سفر أو مرض، هل عليه صوم ذلك اليوم، أو قضاؤه؟ وكيف يصنع يا سيدى؟ فكتب إليه: قد وضع الله عنه الصيام فى هذه الأيام كلها و يصوم يوما بدل يوم إن شاء الله» (١).
و كأنه لدعوى: أن مقتضى إطلاق قوله عليه السّلام: «قد وضع الله عنه الصيام» ...

سقوط التكليف فى الموارد المذكورة بكل صوم وإن لم يكن مندورا. لكنه يندفع بعدم وضوح الإطلاق المذكور، و المتيقن منه الصوم النذرى المسئول عنه، ولا سيما بملاحظة الأمر بالقضاء المحمول على الوجوب أو الاستحباب، حيث لا إشكال ظاهرا فى عدم استفادة العموم فيه لكل صوم. على أنه لما كان واردا لبيان الوظيفة عند تحقق هذه العناوين المذكورة لا لبيان حكم تحقيق العناوين فمن المحتمل أن يكون المراد من وضع الصوم عدم وجوبه فعلا بملاك التعذر، لا عدم مشروعيته ذاتا لأخذ عدمها شرطا فى وجوبه. فلاحظ.

أما سيدنا المصنف قدس سره فقد استدلل على ذلك بأن الحضر من شرائط الصوم الواجب فى شهر رمضان، وإنما لا يجب تحصيله و يجوز السفر لأن الشرط هو حصوله من باب الاتفاق، و يمتنع مع ذلك وجوبه تبعا لوجوب الصوم، كما هو الحال فى سائر شروط الواجب المأخوذة كذلك. و حينئذ يكون مقتضى قاعدة الإلحاق كون شرطية

(١) وسائل الشيعة ج: ١٦ باب: ١٠ من أبواب كتاب النذر و العهد حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٥٧

...

الحضر كذلك فى سائر أقسام الصوم.

و هو يبتنى على ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره و جماعه فى توجيه شرطية بعض الأمور للواجب مع عدم وجوب تحصيلها مقدمة له، بأن الشرط منها ليس مطلق الوجود، بل خصوص ما كان وجوده اتفاقيا.

لكن ذكرنا فى مبحث الواجب المشروط من الأصول ضعف المبنى المذكور، و أنه لا بد من البناء على كون الأمور المذكورة شروطا للوجوب، لا للواجب فقط.

و هو ظاهر الآيتين الكريمتين و النصوص الشريفة فى المقام، كما يظهر مما سبق. و إنما استفيد شرطية الحضر للصوم فى شهر رمضان

وغيره من ظهور الأدلة في أن رفع التكليف بالصوم في السفر عزيمة لا رخصة، ومع عدم مشروعيتها لا مجال للتقرب به. و مما تضمن النهى عن الصوم في السفر وعدم إجرائه ونحو ذلك.

و حينئذ فكون وجوب الصوم في شهر رمضان مشروطاً بالحضر لا يستلزم كون وجوب بقية أفراد الصوم كذلك، بل مقتضى إطلاق أدلتها عدم الاشتراط، فيجب تحصيل الحضر مقدماً لتحصيل الواجب المطلق. إلا أن يثبت جواز تفويته بالسفر، كما ثبت في الصوم المنذور. وقاعدة الإلحاق إنما تنفع في تحديد الصوم الواجب، لا تحديد شرط وجوبه، بل هو تابع لدليل ذلك الواجب.

نعم قد يقال: المستفاد من أدلة مانعية السفر من الصوم - ولو بضميمة المرتكزات التشريعية - أخذ السفر في جميع أفراد الصوم المشروع على غرار أخذه في صوم رمضان، وأن الأصل في ذلك هو أخذه في صوم شهر رمضان في الآيتين الكريميتين ونحوهما، مع إلغاء خصوصية المورد فيها.

و حيث كان ظاهر الآيتين كونه شرطاً للوجوب كما هو مقتضى الاستدراك في الآية الأولى، والتفصيل بين من شهد الشهر و من كان مريضاً أو على سفر في الثانية، كان اللازم البناء على كونه شرطاً للوجوب في بقية أفراد الصوم المشروع.

نعم الصوم الذي يجعله المكلف على نفسه بنذر أو إجارة أو نحوهما ليس تابعا للجعل الشرعي، بل لكيفية جعل المكلف الصوم على نفسه، فإن كان مجعولا

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٥٨

و عدم الإغماء (١)، و عدم المرض (٢)،

بنحو يقتضى الحضر من أجل تحقيق الصوم منع من السفر، وإن كان مجعولا بنحو لا يقتضيه، بل بنحو يقتضى الصوم في ظرف تامة شروطه الشرعية لم يمنع من السفر.

و الظاهر أن النذر غالبا على النحو الثاني، ولذا كان مقتضى المرتكزات و ظاهر جملة من النصوص - ومنها ما تقدم - المفروغية عن جواز السفر معه، و أن الإشكال إنما هو في وجوب الإفطار حال السفر، أو في وجوب القضاء على تقدير الإفطار.

فلو فرض خروج الناذر عن ذلك، و كان قصده بنذره تحقيق الصوم بتحقيق شرط مشروعيتها امتنع السفر، و خرج عن موضوع النصوص المتقدمة.

كما أن الإجارة غالبا على النحو الأول، لأن غرض المستأجر حصول الصوم بالفعل لنيل فائدته، لا حصوله معلقا على تحقق شرط مشروعيتها، و لذا كان ظاهرهم المفروغية عن وجوب الحضر مقدماً للوفاء بالإجارة، و لو فرض خروجه عن ذلك و ابتناؤه على الوجه الثاني تعين جواز السفر المانع منه، و خرج عن موضوع كلامهم. فتأمل جيدا.

(١) لا إشكال في مانعية الإغماء من الصوم في الجملة و كونه من شرائط صحة الصوم، و إنما الإشكال في عموم المانعية بحيث يشمل الإغماء مع سبق النية، على ما تقدم الكلام فيه في المسألة الأولى.

إلا أن ذلك لا يستلزم كونه من شرائط وجوب الصوم، حيث يظهر الأثر في جواز إيقاع الإغماء بتهيئة أسبابه و عدم وجوب منعه مع القدرة على ذلك، بل لا بد من إثبات ذلك بدليل آخر مخرج عن إطلاق دليل وجوب الصوم و مطلوبيته، من دون فرق بين ما يجب بالذات، كصوم شهر رمضان و صوم الكفارة، و ما يجب بالجعل، كالصوم المنذور و الاستنجاري، و لا يتضح لنا الدليل المذكور.

(٢) تقدم مانعية المرض من صحة الصوم مطلقا. أما شرطية عدمه في وجوبه بنحو يسوغ إحداث المرض اختيارا، و لا يجب منعه أو العلاج منه مع القدرة عليه، فهو غير بعيد، لعدم ثبوت إطلاق وجوب الصوم بالنحو المذكور بعد ظهور الآيتين الكريميتين في استثناء المريض من وجوب الصوم.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٥٩

و الخلو من الحيض و النفاس (١).

[مسألة (١٣): لو صام الصبي تطوعاً و بلغ في الأثناء و لو بعد الزوال]

(مسألة ١٣): لو صام الصبي تطوعاً و بلغ في الأثناء و لو بعد الزوال فلا يبعد وجوب الإتمام (٢).

هذا في صوم شهر رمضان، و أما في قضاائه فإطلاق قوله تعالى: **فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** و إن كان يقتضى وجوب القضاء بتحصيل مقدمته إلا أن ظاهر النصوص المتضمنة عدم وجوب القضاء على من استمر به المرض إلى شهر رمضان الآخر كون وجوب القضاء مشروطاً بعدم استمرار المرض. و كذا ما تضمن سقوط صوم الكفارة بالمرض، و سقوط صوم النذر به. بل لا يبعد قيام السيرة على ذلك، إذ لو وجب العلاج لظهر و بان لشيوع الابتلاء بذلك.

نعم يشكل البناء على ذلك في الصوم الاستثنائي المضيق، لعموم وجوب الوفاء بالإجارة المطابق في المقام للمرتكزات جداً.

هذا كله مع غض النظر عما تقدم في السفر، أما بلحاظه فالأمر أظهر، لأن لسان الأدلة في السفر و المرض على نهج واحد.

(١) يظهر مما سبق أن شرطيته في صحة الصوم لا تستلزم شرطيته في وجوبه، بحيث لا يجب تحصيله مقدمه له.

و حينئذ لا يبعد شرطيته في وجوب صوم شهر رمضان، بمعنى عدم كون وجوبه بنحو يقتضى وجوب منع الحيض و النفاس و حرمة إيقاعهما مع القدرة، لاحتياج ذلك إلى عناية مغفول عنها.

أما في غيره من الصوم الواجب فلا شاهد عليه، و مقتضى إطلاق دليل وجوبه عدمه، لقلّة الابتلاء بالصوم المذكور. خصوصاً غير قضاء شهر رمضان، لكن مرتكزات المتشعبة قاضية بعدم وجوب منعها و لا رفعها في غير الصوم الاستثنائي. بل حتى فيه، إلا أن تبتنى الإجارة على عناية. فلاحظ.

(٢) قال قدس سرّه: «فإن تفويت المصلحة الملزمة لو لا الصبا حرام، و هو يترتب

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٦٠

[مسألة (١٤): إذا سافر قبل الزوال وجب عليه الإفطار]

(مسألة ١٤): إذا سافر قبل الزوال وجب عليه الإفطار، و إن كان بعده وجب إتمام الصيام (١). و إذا كان مسافراً، فدخل بلده أو بلدًا

نوى

على الإفطار حين البلوغ في الأثناء. و نظير المقام ما لو صلى في آخر الوقت و قد بلغ في الأثناء، فإنه يجب عليه إتمام صلاته».

و يشكل بأن كون المصلحة ملزمة في حقه مشروط بدخوله في عموم الخطاب بالصوم الواجب، و هو غير ثابت في المقام بعد كون الواجب هو الصوم التام، و هو عاجز عنه، لا ما يعم إتمام الصوم القادر عليه. و كذا الحال في الصلاة.

نعم لو بلغ في وقت يسع ركعة من الصلاة فالظاهر وجوب الإتمام عليه، لأنه مكلف بالصلاة حينئذ كسائر المكلفين لقدرة عليه، و حيث كان للصلاة فردان اختياري، و هو الصلاة في أثناء الوقت، و اضطراري، و هو الصلاة التي تقع ركعة منها فقط في الوقت، و كان قادراً على الأول بإتمام الصلاة التي بلغ في أثناءها، تعين وجوب ذلك عليه، و لا يجوز له التفريط به بقطع الصلاة التي بلغ في أثناءها، و استثناء صلاة أخرى لا يقع منها في الوقت إلا ركعة. فلاحظ.

(١) كما في المقنعة و ظاهر الفقيه و عن غيرهما. للنصوص الكثيرة كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يخرج من بيته و هو يريد السفر و هو صائم، قال: فقال: إن خرج من قبل أن ينتصف النهار فليفطر و ليقض ذلك اليوم، و إن خرج بعد

الزوال فليتم يومه» (١)، وغيره.

وعن جماعة - منهم الشيخ في جملة من كتبه وابن حمزة والقاضي والمحقق - أن المعيار على تبييت النية وعدمه، فمع الأول يجب الإفطار، ومع الثاني يتم صومه. لجملة من النصوص، منها موثق على بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام: «في الرجل يسافر في شهر رمضان أيفطر في منزله؟ قال: إذا حدث نفسه في الليل بالسفر أفطر إذا خرج من منزله، وإن لم يحدث نفسه من الليلة ثم بدا له في السفر من يومه أتم صومه» ٢، وغيره.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٢، ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٦١

...

وقد صرح غير واحد باستحكام التعارض بين الطائفتين، إذ يمكن الجمع بينهما بأحد وجهين: الأول: حمل التفصيل الثاني على الخروج قبل الزوال، فيكون المحصل من النصوص أنه لا بد في الإفطار من الخروج قبل الزوال و تبييت النية معاً، ومع عدمهما أو عدم أحدهما يتعين الصوم، وبذلك صرح به في المبسوط. الثاني: حمل التفصيل الأول على من بيت النية، فيكون المحصل من النصوص أنه لا بد في البقاء على الصوم من الخروج بعد الزوال وعدم تبييت النية، ومع عدمهما أو عدم أحدهما يتعين الإفطار، كما صرح به في الوسائل.

وحيث لا قرينة على أحد الوجهين تعين استحكام التعارض بين الطائفتين.

نظير استحكام التعارض بين العامين من وجه، ولزم الرجوع إلى أحكام التعارض.

ومن هنا رجح سيدنا المصنف قدس سره الطائفة الأولى على الثانية لصحة السند ومخالفتها للمحكي عن جماعة من العامة. لكن المراد بذلك إن كان هو عدم اعتبار سند الطائفة الأولى فلا إشكال في وجود ما هو المعتمد فيها. وإن كان المراد أن المعتمد سندا فيها أكثر مما هو معتبر سندا في الطائفة الثانية، فلم يتضح كون ذلك مرجحا شرعا. ولا سيما مع تأيد ما هو المعتمد في الطائفة الثانية بنصوص آخر غير معتبرة السند.

وأما العامة فهم مختلفون معنا في وجوب الإفطار في السفر، فكيف يوافقون الطائفة الثانية؟! إلا أن يراد أنها أقرب إلى أقوالهم في الجملة. ولا يتضح كفاية ذلك في الترجيح.

هذا مع أن الظاهر عدم استحكام التعارض بين الطائفتين، بل يتعين في الجمع بينهما عرفا الوجه الأول بقرينة صحيح رفاعه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان حين يصبح. قال: يتم صومه [يومه] ذلك» «...» (١)، فإنه ظاهر أو صريح في عدم تبييت النية، وفي السفر أول النهار قبل الزوال، فالحكم

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٦٢

...

فيه بوجوب الصوم لا - يناسب الجمع الثاني، بل يعين الجمع الأول، ويكون مرجعه إلى تقييد الصحيح المذكور لإطلاق ما تضمنته الطائفة الأولى من الإفطار مع الخروج قبل الزوال. ويبقى إطلاق ما تضمنته من وجوب الصوم مع الخروج بعد الزوال على حاله، إذ لو

قيد أيضا بما إذا بيت النية لزم إلغاء التفصيل الذي تضمنته تلك الطائفة بالمرء، و هو خروج عن صريحها، فيتعين لأجل ذلك حمل إطلاق التفصيل في الثانية على خصوص ما قبل الزوال، الراجع إلى الجمع الأول.

كما أن ذلك هو المناسب أيضا لخبر أبي بصير- الذي لا خدش في سنده إلا إرسال صفوان الذي قيل أنه لا يروى ولا يرسل إلا عن ثقة-: «قال: إذا خرجت بعد طلوع الفجر و لم تنو السفر من الليل، فأتم الصوم، و اعتد به من شهر رمضان» (١)، فإنه و إن كان مطلقا من حيثية وقت السفر إلا- أن المتيقن منه الخروج أول النهار، فيطابق صحيح رفاعه، و يجري فيه ما سبق. و لا مجال لما في الوسائل من حمله على خصوص من خرج بعد الزوال، ليناسب الجمع الثاني الذي اختاره، فإنه بعيد جدا.

و كذا خبره الآخر: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا أردت السفر في شهر رمضان، فنويت الخروج من الليل، فإن خرجت قبل الفجر أو بعده، فأنت مفطر، و عليك قضاء ذلك اليوم» ٢.

نعم قد يشكل الاستدلال بهما، لاشتمال سند الثاني على الإرسال ممن لم يثبت عنه أنه لا يروى ولا يرسل إلا عن ثقة. و لعدم ظهور الأول في نسبة أبي بصير الكلام للإمام، بل قد يكون ذلك فتوى لأبي بصير نفسه، و إن كان هو مخالفا لظاهر تدوينه في كتب الحديث. فالعمدة صحيح رفاعه، و ليكن خبرا أبي بصير مؤيدين له.

و كيف كان فالمتعين بالنظر لمجموع الأدلة اختصاص التفصيل بين تبييت النية و عدمه بمن سافر قبل الزوال، أما من سافر بعده فيتم صومه مطلقا، كما تقدم من المبسوط، بل لعله مراد غيره ممن ذكر التفصيل المذكور، كما صرح به بعضهم، و إن اختلفوا في وجوب الصوم و التخيير بينه و بين الإفطار، و في وجوب القضاء مع

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١٢، ٢٠٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٦٣

...

الصوم و عدمه. بل في الخلاف الإجماع على أن من تلبس بالصوم أول النهار ثم سافر آخر النهار لا يفطر. كل ذلك لاضطراب النصوص، و اضطرابهم في الجمع بينها.

و المتعين ما ذكرنا.

هذا و عن الصدوق الأول و المرتضى وجوب الإفطار مطلقا، و اختاره في السرائر، مستدلا عليه بإطلاق الآية، و لا يخلو عن إشكال، لعدم وضوح إطلاقها بنحو يشمل السفر في أثناء النهار. فتأمل جيدا.

نعم يشهد له- مضافا إلى إطلاق ما تضمن وجوب الإفطار على المسافر (١)، و إطلاق ما تضمن التلازم بين التقصير و الإفطار (٢) - معتبر عبد الأعلى مولى آل سام:

«في الرجل يريد السفر في شهر رمضان، قال: يفطر و إن خرج قبل أن تغيب الشمس بقليل» (٣).

لكن الإطلاق مقيد بما سبق. و أما حديث عبد الأعلى فهو مخالف لجميع النصوص السابقة الكثيرة العدد، المعتمدة السند، المعول عليها عند الأصحاب، فلا بد من طرحه.

(إن قلت): يمكن حمله على من بيت النية، فيناسب الجمع الثاني بين الطائفتين الأوليين الذي تقدم من صاحب الوسائل، و يكون مانعا من الجمع الأول، كما كان صحيح رفاعه مانعا من الجمع الثاني، و يتعين استحكام التعارض بين الطائفتين الأوليين.

(قلت): لا يظهر من الأصحاب التعويل على حديث عبد الأعلى في البناء على التفصيل المذكور. بل حتى من قال بعموم الإفطار لا يبعد أن يكون دليله الإطلاقات كما صرح به في السرائر- دون الحديث المذكور.

و من هنا يشكل التعويل عليه في نفسه. و لا سيما مع إضماره. مع أن حملة على خصوص من بيت النية خال عن الشاهد، بل لا يخلو عن بعد، لأن الشائع ممن يسافر آخر النهار عدم تبييت النية، فحملة على خصوص من بيت النية من دون تنبيه فيه

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب من يصح منه الصوم.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب من يصح منه الصوم.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٦٤

فيه الإقامة، فإن كان قبل الزوال و لم يتناول المفطر و جب عليه الصيام (١)

لذلك بعيد جدا، و ليس هو كصحيح رفاعه الصريح فيمن لم يبيت النية و يخرج أول النهار. و من ثم لا ينهض الحديث برفع اليد عما سبق. و في المقام أقوال آخر للأصحاب تقدم بعضها لا يتضح مأخذها.

كما أن في المقام نصوصا آخر تضمنت إطلاق و جوب الصيام على من أصبح في بلده «١»، كمتبر سليمان الجعفرى: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل ينوى السفر في شهر رمضان، فيخرج من أهله بعد ما يصبح، فقال: إذا أصبح في أهله فقد و جب عليه صيام ذلك اليوم، إلا أن يدلج دلجة» «٢». و حيث يصعب حمل بعضها - كالحديث السابق - على خصوص من لم يبيت النية، كانت معارضة لجميع النصوص السابقة، فيتعين طرحها أو حملها على استحباب الإمساك له و إن لم يعتد بصومه أو على التقية، حيث نسب الكحلاني في سبل السلام ذلك لجمهور العامة.

و كذا ما تضمن إطلاق التخيير بين الصيام أو الإفطار، كصحيح رفاعه:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يريد السفر في رمضان، قال: إذا أصبح في بلده ثم خرج فإن شاء صام و إن شاء أفطر» ٣.

على أنه لا يظهر منهم العمل بأحد المضمونين على إطلاقه. و حملهما على خصوص ما بعد الزوال - كما صرح بعضهم بذلك، على ما أشرنا إليه آنفا - بلا شاهد.

بل لعله غير ممكن في جميع النصوص المذكورة، و منها ما تقدم.

و أغرب من الجميع ما في معتبر الجعفرات بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام قال:

«من خرج من منزله مسافرا في شهر رمضان قبل انشقاق الفجر فهو في صيام ذلك اليوم بالخيار، و إذا هو خرج بعد انشقاق الفجر فعليه صيامه، و لا يفطر» «٤».

(١) من غير خلاف يعتد به بينهم. كذا في الجواهر. و يقتضيه غير واحد من

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٦، ٨، ٩.

(٢) ٣، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٦، ٧.

(٤) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٦٥

و إن كان بعد الزوال أو تناول المفطر في السفر بقي على الإفطار (١). نعم

النصوص، كموثق أبي بصير: «سألته عن الرجل يقدم من سفر في شهر رمضان، فقال: إن قدم قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك

اليوم، و يعتد به» (١)، و صحيح يونس عن أبي الحسن موسى عليه السلام في حديث: «في المسافر يدخل أهله و هو جنب قبل الزوال، و لم يكن أكل، فعليه أن يتم صومه، و لا قضاء عليه. يعني: إذا كان جنبته من احتلام» ٢، و غيرهما. هذا و في صحيح رفاعه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقبل في شهر رمضان من سفر حتى يرى أنه سيدخل أهله ضحوة أو ارتفاع النهار. قال: إذا طلع الفجر و هو خارج و لم يدخل فهو بالخيار إن شاء صام و إن شاء أفطر» ٣، و قريب منه غيره. لكن لا بد من حملها على التخير له قبل أن يدخل بين استعمال المفطر و البقاء على الإمساك حتى يدخل بلده، فيجب عليه الصوم. نعم يصعب ذلك في صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام أنه قال في حديث: «فإذا دخل أرضا قبل طلوع الفجر و هو يريد الإقامة بها فعليه صوم ذلك اليوم، و إن دخل بعد طلوع الفجر فلا صيام عليه، و إن شاء صام» ٤. لكن لا بد من حمله على ذلك جمعا و إن صعب، أو طرحه، لعدم ظهور عامل به، عدا ما عن ابن زهرة من إطلاق استحباب الإمساك للصائم إذا دخل أهله.

و لا يبعد حمله على المسافر الذي لا يجب عليه الصوم، مثل من تناول المفطر، أو قدم بعد الزوال، لأن المذكور في كلامه استحباب الإمساك، لا استحباب الصوم، فيظهر منه عدم مشروعية الصوم، فلو أراد عدم مشروعيته مطلقا كان مخالفا لجميع النصوص المتقدمة لا عاملا بنصوص التخير.

(١) أما مع تناول المفطر فظاهر. و يقتضيه بعض ما تقدم من النصوص. و أما

(١) ١، ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٦، ٥، ٢، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٦٦

يستحب له الإمساك إلى الغروب (١).

مع الدخول بعد الزوال فهو المعروف من مذهب الأصحاب، و في الجواهر أنه لا-ريب فيه. للنصوص، كقوله عليه السلام في معتبر سماعه: «إن قدم بعد زوال الشمس أفطر، و لا يأكل ظاهرا» (١)، و مفهوم موثق أبي بصير المتقدم و غيرهما. لكن أطلق الشيخ في النهاية أنه يتم على صومه، و لا قضاء عليه. و لعل مراده ما إذا دخل قبل الزوال، كما صرح بذلك في المبسوط، و إلا كان مخالفا للإجماع، كما عن السرائر.

(١) أما مع تناول المفطر و الدخول قبل الزوال فيقتضيه معتبر سماعه: «سألته عن مسافر دخل أهله قبل زوال الشمس، و قد أكل. قال: لا ينبغي له أن يأكل يومه ذلك شيئا، و لا يواقع في شهر رمضان إن كان له أهل» (٢)، و إطلاق صحيح يونس، قال: «قال: في المسافر الذي يدخل أهله في شهر رمضان و قد أكل قبل دخوله، قال:

يكف عن الأكل بقیة يومه، و عليه القضاء» ... ٣. و قوله عليه السلام في حديث الزهري:

«و كذلك المسافر إذا أكل أول النهار ثم قدم أهله أمر بالإمساك بقیة يومه، و ليس بفرض» ٤.

و مقتضى إطلاق الأخيرين العموم لما إذا دخل بعد الزوال، بل قد يستفاد من الأول، بإلغاء خصوصية الدخول قبل الزوال. و لا سيما و أنه أولى باستحباب الإمساك، لقصر المدة.

بل في معتبر الجعفریات عن أمير المؤمنين عليه السلام: «في مسافر يقدم بلده و قد كان مفطرا أول النهار، فيدخل عند الظهر، قال: يكف عن الطعام أحب إلى» (٥)، و يصعب جدا تقييده بما قبل الزوال.

و من هنا يتعين حمل موثق محمد بن مسلم أو صحيحه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٧.

(٢) ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١، ٢، ٣.

(٥) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٧ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٦٧

[مسألة (١٥): الظاهر أن المنط في الشروع في السفر قبل الزوال وبعده]

(مسألة ١٥): الظاهر أن المنط في الشروع في السفر قبل الزوال وبعده و كذا في الرجوع منه هو البلد (١)، لا حدّ الترخص، نعم لا يجوز الإفطار للمسافر إلا بعد الوصول إلى حدّ الترخص (٢)، فلو أفطر قبله وجبت الكفارة.

عن الرجل يقدم من سفر بعد العصر في شهر رمضان، فيصيب امرأته حين طهرت من الحيض أ يواقعها؟ قال: لا بأس به «١» على نفى الحرمة، فإنه أولى عرفاً من حمله على نفى الكراهة ورفع اليد به عما تقدم. هذا وقد أطلق في المبسوط الأمر بالمساك بقيّة النهار. و من القريب حمله على الاستحباب، بل لعله مفروغ عنه بينهم. و إلا كان محجوجاً بما سبق.

بقي شيء، وهو أنه تقدم في حديث سماعة قوله عليه السّلام: «إن قدم بعد زوال الشمس أفطر، و لا يأكل ظاهراً» «... ٢»، و لا يبعد لأجله البناء على حرمة التظاهر بالإفطار، بل من القريب التعدى عن مورده لكل من حكمه الإفطار. لكنه لا يناسب إهمال الأصحاب لذلك. و من ثم قد يحمل بضميمة المرتكزات على ما لو استلزم هتك حرمة الشهر الشريف، لعدم ظهور حاله لعامة الناس، أو على كراهة التظاهر بالأكل.

(١) لأن السفر عرفاً يبدأ بالخروج من البلد، و ينتهي بدخوله، و لا يظهر من أدلّة حدّ الترخص تحديد السفر به شرعاً خروجاً عن المفهوم العرفي، ليكون حاكماً على جميع أحكام السفر، و منها المقام، بل ليس مفادها إلا تقييد جواز التقصير به لا غير، و به يلحق جواز الإفطار، للتلازم بينهما شرعاً. و لا مجال للتعدى لغيرهما، و منه المقام. بل يتعين كون المدار في الإفطار على صدق السفر عرفاً بالخروج من البلد، و في الصيام على عدم صدق السفر بالدخول للبلد. (٢) لما أشرنا إليه من الملازمة بين التقصير و الإفطار التي تقدم دليلها في المسألة الأولى من هذا الفصل.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٤.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٦٨

[مسألة (١٦): يجوز السفر في شهر رمضان اختياراً]

(مسألة ١٦): يجوز السفر في شهر رمضان اختياراً (١) و لو للفرار

(١) كما هو المعروف من مذهب الأصحاب، بل لم يعرف الخلاف فيه إلا عن أبي الصلاح الحلبي. و لا يخفى أن مقتضى قوله تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ «... ١»، كون عدم السفر شرطاً لوجوب الصوم، لأن مقتضى الاستدراك في ذيل الآية الشريفة

كون حال السفر مستثنى من إطلاق وجوب الصوم في صدرها، و مرجعه إلى تقييد الإطلاق المذكور بعدم السفر، و من الظاهر أن التكليف لا يقتضى حفظ موضوعه و شروطه، فلا تنهض الآية بالمنع من السفر مقدمة للصوم.

و دعوى: أن الحكم في الذيل لا يبتنى على كون عدم السفر شرطاً لوجوب الصوم، بل على كونه شرطاً لصحته، من دون أن ينافى إطلاق وجوبه، بنحو يقتضى وجوب حفظ شرطه، و هو عدم السفر.

مدفوعة: بأن ذلك إنما يتجه لو تضمن الذيل خطاب المسافر بالرجوع لبلده من أجل الصوم، نظير خطاب الجنب بالطهارة من أجل الصلاة في قوله تعالى: **وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا** «٢»، أما حيث تضمن خطاب المسافر بالقضاء فهو ظاهر في عدم وجوب أداء الصوم عليه حال السفر استثناء من إطلاق الخطاب به في الصدر، كما ذكرنا.

و مثله في ذلك قوله سبحانه في الآية الثانية: **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** «٣». فإن شهادة الشهر إن أريد بها وجود الإنسان في الشهر و إدراكه له، كان الصدر مطلقاً، و الذيل مقيداً له، كما في الآية الأولى.

و إن أريد بها حضور الإنسان بلده في الشهر - كما يظهر من النصوص و المفسرين - كان

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) سورة المائدة الآية: ٦.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٨٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٦٩

...

الصدر مختصاً بالحاضر، و تكون مقتضى المقابلة بينه و بين الذيل التقسيم و اختلاف التكليف تبعاً له، فيرجع للأول.

كما أنه على ذلك فمقتضى المقابلة بين الصدر و الذيل إرادة الانحلال بلحاظ أيام الشهر، فإذا حضر في بعضه و سافر في بعضه و جب عليه الصوم فيما حضر فيه دون ما سافر فيه، كما يناسبه الآية الأولى، و سياق السفر في سياق المرض الذى يراد به ذلك، و بعض النصوص كـمعتبر عبيد بن زرار: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: قوله عز و جل: **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** قال: ما أبينها من شهد فليصمه و من سافر فلا يصمه» «١». لظهور أن المراد به السفر و لو في أثناء الشهر رداً على العامة، لا السفر قبل الشهر، و إلا لقال عليه السلام: و من كان مسافراً فلا يصمه.

هذا و لكن في حديث الأربعمائه عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «ليس للعبد أن يخرج إلى سفر إذا دخل شهر رمضان، لقول الله عز و جل: **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** «٢»، و فى مرسل على بن أسباط عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال إذا دخل شهر رمضان فله فيه شرط، قال الله تعالى: **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** فليس للرجل إذا دخل شهر رمضان أن يخرج، إلا فى حج أو فى عمرة، أو مال يخاف تلفه، أو أخ يخاف هلاكه. و ليس له أن يخرج فى إتلاف مال أخيه، فإذا مضت ليلة ثلاث و عشرين فليخرج حيث شاء» «٣»، و نحوهما غيرهما «٤» مما يظهر منه حمل الآية الشريفة على كون شهود الشهر شرطاً فى فعلية الخطاب بالصوم بنحو يقتضى تحقيق شرطه، و هو الحضر و عدم السفر.

غاية الأمر أنها تختلف فى أن المراد به خصوص شهود أول الشهر، كما هو مقتضى مرسل على بن أسباط و غيره، أو مطلق شهود شىء من الشهر، كما هو مقتضى

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٨.
- (٢) ٣، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٤، ٦.
- (٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٧، مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٣ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٧٠

...

إطلاق حديث الأربعمائه. و حيث كان حديث الأربعمائه هو المعبر سنداً، دون غيره من هذه النصوص، فالمهم الحديث عنه. ومقتضاه أن المراد بالآية الشريفة أن من كان حاضراً في بعض الشهر وجب عليه صيام ما بقي منه. و هو لا يخلو عن تكلف في مرجع الضمير في قوله: [فليصمه].

مع أن لازمه كون المراد بمن كان على سفر في ذيل الآية الكريمة هو من كان على سفر في تمام الشهر، لتتم المقابلة بينه وبين الصدر.

و هو لا يناسب سياق السفر في سياق المرض، لوضوح أن المراد به المرض و لو في بعض الشهر. كما أنه يقتضى عدم نهوض الآية الكريمة ببيان عدم صحة الصوم في السفر، لأن مجرد كون الحضر في بعض الشهر شرطاً في وجوب الصوم في تمامه لا ينافي صحة الصوم في السفر، و هو لا يناسب سياق الآية الأولى، كما لا يناسب معتبر عبيد بن زرارة المتقدم.

و من هنا لا مجال للخروج به عما سبق من ظهور الآية الشريفة في شرطية الحضر لوجوب أداء الصوم، من دون أن تنهض بوجوب تحصيل الشرط المذكور.

و يتعين البناء على إجمال وجه الاستشهاد بالآية الكريمة في النصوص المتقدمة.

نعم ذلك لا يمنع من ظهور النصوص المذكورة في المنع عن السفر في شهر رمضان لمن يستطيع الصيام فيه، كما هو ظاهر نصوص آخر، كحديث أبي بصير:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخروج إذا دخل شهر رمضان. فقال: لا، إلا فيما أخبرك به، خروج إلى مكة، أو غزو في سبيل الله، أو مال تخاف هلاكه أو أخ تخاف هلاكه، و إنه ليس أخاً من الأب و الأم» «١»، و في بعض طرقه بدل: «أو أخ تخاف هلاكه»: «أو أخ تريد وداعه»، و غيره.

لكن لا بد من الخروج عنها بصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن الرجل يدخل شهر رمضان و هو مقيم لا يريد براحاً، ثم يبدو له بعد ما يدخل شهر رمضان أن يسافر، فسكت، فسألته غير مرة، فقال: يقيم أفضل، إلا أن تكون له حاجة

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٧١

من الصوم ولكنه مكروه (١)، إلا في حج أو عمرة (٢) أو في غزو في سبيل الله (٣)، أو مال يخاف تلفه (٤)،

لا بد له من الخروج فيها، أو يتخوف على ماله» «١»، و صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان و هو مقيم و قد مضى منه أيام، فقال: لا بأس بأن يسافر، و يفطر، و لا يصوم» ٢.

و من هنا يتعين حمل النصوص الأولى على الكراهة. و هو المناسب جداً لبعض الاستثناءات المتقدمة و الآتية في النصوص و كلمات

الأصحاب، فإنها لا تناسب الحرمة جدا. بل شيوع الابتلاء بالمسألة لا يناسب خفاء حكمها على المشهور. هذا مضافا إلى أن ظاهر النصوص المتقدمة كون النهى عن السفر بملاك تفويت الصوم الواجب، مع أنه لو كان للتحريم لكان السفر سفر معصية لا يمنع من الصوم. إلا أن يكون السفر المذكور مستثنى من عموم عدم مانعية سفر المعصية من الصوم، ولعل حمل النهى على الكراهة أهون من ذلك. فلاحظ.

و منه يظهر ضعف ما سبق عن الحلبي، وربما يحمل كلامه لأجل ذلك على الكراهة.

(١) للنصوص الكثيرة المتقدم بعضها. و الظاهر الاتفاق عليه في الجملة.

(٢) كما تضمنهما حديث أبي بصير و مرسل على بن أسباط المتقدمان وغيرهما.

(٣) كما تضمنه حديث أبي بصير المتقدم، بل من المعلوم أن فتح مكة كان في شهر رمضان، و أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر و أمر من معه بالإفطار كما تضمنت ذلك على بعض النصوص «٣».

(٤) كما سبق في صحيح الحلبي و حديث أبي بصير و مرسل على بن أسباط المتقدمين. و في حديث الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا تخرج في

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١، ٢.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٧٢

أو أخ يخاف هلاكه (١) أو يكون بعد مضي ثلاث و عشرين ليلة (٢).

و إذا كان على المكلف صوم واجب معين جاز له السفر و إن فات

رمضان إلا للحج أو العمرة أو مال تخاف عليه الفوت، أو لزرع يحين حصاده» (١).

(١) كما سبق في مرسل على بن أسباط و حديث أبي بصير على إحدى الروايتين.

و أما ما في روايته الأخرى من ذكر وداع المؤمن فقد تضمنته نصوص كثيرة منها صحيح محمد بن أحمد عن أحدهما عليه السلام: «قال: إذا شيع الرجل أخاه فليقصر، قلت: أيهما أفضل يصوم، أو يشيعه و يفطر؟ قال: يشيعه، لأن الله قد وضعه عنه إذا شيعه» (٢).

و موثق زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قلت: الرجل يشيع أخاه في شهر رمضان اليوم و اليومين، قال: يفطر و يقضى. قيل له: فذلك أفضل، أو يقيم و لا يشيعه؟ قال: يشيعه و يفطر، فإن ذلك حق عليه» ٣.

كما تضمنت بعض النصوص استقبال المؤمن، كصحيح حماد بن عثمان: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل من أصحابي قد جاءني خبره من الأعوص، و ذلك في شهر رمضان، أن تلقاه؟ قال: نعم، قال: قلت: أن تلقاه و أفطر، قال: نعم. قلت: أن تلقاه و أفطر، أو أقيم و أصوم؟ قال: تلقاه و أفطر» ٤.

هذا و قد سبق في صحيح الحلبي الترخيص في السفر لحاجة لا بد منها. و لا يبعد كون المراد به اللابدية العرفية. نعم المناسبات الارتكازية قاضية بكون الترخيص المذكور بلحاظ صلوح الحاجة المذكورة لمزاحمة الكراهة، لا لرفعها.

(٢) كما تضمنه مرسل على بن أسباط المتقدم. لكنه - مع غض النظر عن ضعف سنده - لا ينهض بتقييد إطلاق بقية النصوص بعد إمكان الجمع بينه و بينها بالبناء على خفة الكراهة.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٨.

(٢) ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٥ باب: ١٠ من أبواب صلاة المسافر حديث: ٦، ٨، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٧٣

الواجب (١)، وإن كان في السفر لم تجب عليه الإقامة لأدائه.

[مسألة (١٧): يجوز للمسافر التملی من الطعام و الشراب]

(مسألة ١٧): يجوز للمسافر التملی من الطعام و الشراب، و كذا الجماع في النهار، على كراهة في الجميع (٢)، و الأحوط استحبابا

(١) تقدم الكلام في ذلك في المسألة الثانية عشرة.

(٢) ففي المدارك أنه قد قطع به الأصحاب، و عن المسالك نفى الخلاف فيه. و يشهد له صحيح عبد الله بن سنان: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رمضان و معه جارية له، أفله أن يصيب منها بالنهار؟ فقال: سبحان الله أ ما يعرف هذا حرمة شهر رمضان، إن له في الليل سبحا طويلا. قلت: أ ليس له أن يأكل و يشرب و يقصر؟ قال: إن الله تبارك و تعالی قد رخص للمسافر في الإفطار و التقصير رحمة و تخفيفا لموضع التعب و النصب و وعث السفر، و لم يرخص له في مجامعة النساء في السفر بالنهار في شهر رمضان، و أوجب عليه قضاء الصيام، و لم يوجب عليه قضاء تمام الصلاة إذا آب من سفره، ثم قال: و السنة لا تقاس. و إنى إذا سافرت في شهر رمضان ما أكل إلا القوت، و ما أشرب كل الری» (١).

و في معتبر محمد بن مسلم عنه عليه السلام: «قال: إذا سافر الرجل في شهر رمضان فلا يقرب النساء بالنهار في شهر رمضان، فإن ذلك محرم عليه» ٢. و في معتبر الجعفریات بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال في حديث: «و إن هي اغتسلت من حیضتها، و جاء زوجها من سفر فليکف عن مجامعتها، فهو أحب إلى إذا جاء في شهر رمضان» (٣).

و من الأخير يظهر حمل النصوص المذكورة على الكراهة. مضافا إلى النصوص الكثيرة المتضمنة للترخيص في الجماع، كصحيح عمر بن يزيد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رمضان أنه أن يصيب من النساء؟ قال: نعم» (٤)، و غيره، و منها صحيح محمد بن مسلم المتقدم في آخر المسألة الرابعة عشرة، و المتضمن

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٣ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٥، ٨.

(٣) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٣ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٧٤

الترك (١) و لا سيما في الجماع (٢).

الترخيص فيه لمن يقدم من سفره بعد العصر. و مقتضى التعليل في صحيح ابن سنان المتقدم بحرمة شهر رمضان عموم الحكم لغير المسافر ممن يحل له الإفطار، كما هو موضوع كلام من عرفت و غيره. كما أن مقتضاه العموم لبقية المفطرات. فتأمل.

(١) لما عن أبي الصلاح من حرمة التملی من الطعام و الشراب مطلقا. و كأنه لما قيل من حرمة شهر رمضان، و الاقتصار في الرخصة على مقدار الضرورة، و لصحيح ابن سنان السابق.

و الكل كما ترى. لعدم منافاة ذلك للحرمة بعد فرض عدم مشروعية الصوم، و الاقتصار في الرخصة على مقدار الضرورة إنما يتجه لو ثبت وجوب الإمساك لولاها، و هو محل الكلام بعد فرض عدم مشروعية الصوم. و أما الصحيح فهو لا ينهض بإثبات الحرمة، لأن

فعله عليه السلام أعم منها.

نعم حيث كان ظاهرا في أن فعله عليه السلام متفرع على ما تضمنه صدره من حرمة شهر رمضان فقد يظهر بدوا في الحرمة. إلا أنه لا بد من رفع اليد عنه، لما دل على جواز الجماع، المستلزم لحمل الحرمة على مجرد الاحترام بالوجه الأكمل غير اللازم. مضافا إلى أن كثرة الابتلاء بالمسألة تمنع عادة من خفاء حكمها على المشهور و من ثم قد يحمل كلامه على شدة الكراهة. هذا و في جامع المقاصد و عن غيره الحرمة في خصوص ذى العطاش، فإن أريد به من يصيبه العطش اتفاقا من دون مرض مستحکم، فهو متجه، لما سبق في المسألة الخامسة و العشرين من الفصل الثاني. لكن تقدم أنه لا يفطر بشرب ما يرفع ضرورته. و إن أريد به من به داء العطاش فلا وجه له بعد ما يأتي من أن حكمه الإفطار.

نعم تقدم في المسألة المذكورة التعرض لموثق عمار المتضمن للعطاش في بعض طرقه، و تقدم عدم ثبوت ذلك و أن سياق الموثق يناسب إرادة العطش. و يأتي في آخر الفصل الخامس ما ينفع في المقام إن شاء الله تعالى.

(٢) ففي النهاية أنه لا يجوز للمسافر إلا عند الحاجة الشديدة، و عن أبي مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٧٥

[الفصل الخامس وردت الرخصة في إفطار شهر رمضان لأشخاص..]

إشارة

الفصل الخامس وردت الرخصة في إفطار شهر رمضان لأشخاص..
(منهم): الشيخ و الشيخة و ذو العطاش (١) إذا تعذر عليهم

الصالح أنه لا يجوز لمن يسوغ له الإفطار ما لم يخف فسادا في الدين. و وجهها غير ظاهر بعد ما تقدم مما يشهد بحمل النهي عنه على الكراهة. مضافا إلى أن كثرة الابتلاء بالمسألة تمنع عادة من خفاء حكمها على المشهور. و من ثم قد يحمل كلامهما على الكراهة الشديدة، نظير ما تقدم في التملی من الطعام و الشراب.

(١) بلا- خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، من غير فرق بين عجزهم عنه و بين كونه شاقا عليهم مشقة لا تتحمل. كذا في الجواهر.

و قد يستدل عليه بقوله تعالى: وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ (١)، بدعوى: أن المراد بمن يطيق من يلحقه من الصوم الإطاقة، و هي الكلفة و المشقة، كالشيخ و الشيخة. و قد أصر على ذلك بعض مشايخنا قدس سرّه، مدعيا أن الإطاقة غير الطاقه، و معناها الممكنة مع المشقة، و هي عبارة عن إعمال الجهد بآخر مرتبة من القدرة، بحيث تتعقب بالعجز، و هي المعبر عنها بالحرص و المشقة. و قد نسب ذلك للغويين، كصاحب لسان العرب و غيره.

و كأن مراده بذلك ما في لسان العرب و مفردات الراغب، ففي الأول في تعقيب شعر ذكره: «و رواه الليث: كل امرئ مجاهد بطوقه. قال: و الطوق الطاقه، أى: أقصى غايته، و هو اسم لمقدار ما يمكن أن يفعله بمشقة منه»، و في الثاني: «و الطاقه اسم لمقدار ما يمكن للإنسان أن يفعله بمشقة، و ذلك تشبيه بالطوق المحيط بالشئ، فقوله: و لا تُحْمَلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ أى ما يصعب علينا مزاولته، و ليس معناه لا

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٧٦

...

تحملنا ما لا قدرة لنا به، و ذلك لأنه تعالى قد يحمل الإنسان ما يصعب عليه.

لكن ما ذكرناه - مع أنه في الطاقة، لا الإطاقة - لا يخلو عن إشكال، لوضوح أن قوله: «كل امرئ مجاهد بطوقه» لا ظهور له في اختصاص الجهاد بحال المشقة، بل في عموم الجهاد لها، فالمراد بالطوق فيه ما تسعه القدرة حتى تبلغ المشقة، لا خصوص القدرة حال المشقة. كما أن ذلك هو المراد بالطاقة في قوله تعالى: **وَلَا تُحْمَلُونَ مَا لَكُمْ بِطَاقَةٍ لَّئِن يَهَيِّئْ لَكُم مِّنْهُ مَخْرَجًا** و لو كان المراد بها خصوص القدرة مع المشقة كان مرجعه إلى طلب عدم تحميل ما لا مشقة فيه، مع أنه غير مراد قطعاً.

على أن ما ذكرناه هو المناسب للاستعمالات الكثيرة في النصوص الشريفة، كحديث الرفع المشهور، و النصوص الواردة في صوم الصبي من أنه يصوم إذا أطاق، و أنه يمرن على الصوم بقدر ما يطيق من النهار و في بعضها: «حتى يتعودوا الصوم و يطيقوه» (١)، و ما ورد في صوم شهر رمضان من أنهم كلفوا صوم شهر من السنة و هم يطيقون أكثر من ذلك (٢).

و ما يأتي في الحامل المقرب و المرضعة القليلة اللبن من أنهما لا يطيقان الصوم، و ما ورد في صلاة المريض من أنه يكلف بما يطيق (٣)، و في الحج من أنه فرض مرة واحدة و الناس يطيقون أكثر من ذلك، ثم رغبتهم بقدر طاقتهم (٤)، و أنه يحرم ترك الحج إلا من حاجة تجحف به أو مرض لا يطيق فيه الحج (٥)، و أنه يجب على من أطاق المشى (٦)، و أن من لم يطق الحج عليه أن يحج عنه (٧) ... إلى غير ذلك.

و لعله لذا قيل ان مفاد الآية الشريفة الترخيص في الإفطار للقادر على الصيام

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٩ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١٨.

(٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٤ باب: ١ من أبواب القيام من كتاب الصلاة.

(٤) راجع وسائل الشيعة ج: ٨ باب: ٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه.

(٥) وسائل الشيعة ج: ٨ باب: ٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث: ١.

(٦) وسائل الشيعة ج: ٨ باب: ١١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث: ١.

(٧) وسائل الشيعة ج: ٨ باب: ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث: ٦، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٧٧

...

مع الفدية، و أنها منسوخة بقوله تعالى في الآية اللاحقة: **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ** ... (١).

كما ذكر على بن إبراهيم في تفسيره أنها واردة في تعقيب وجوب القضاء على المريض، و أن المراد بها أنه إذا صح بين المرضانيين - بحيث يقدر على القضاء - و لم يقض ما فاته فعليه الفدية. بل يظهر منه نسبه للرواية.

و إن كان الأول لا يناسب قوله تعالى في الآية السابقة عليه: **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ** ... و لا ظهوره في أن وجوب الفدية حكم يختص ببعض المخاطبين بالصيام لا - جميعهم، كما لا - يناسب ما قيل - بل قد يظهر من على بن إبراهيم أنه مروى - من أن قوله تعالى: **شَهْرُ رَمَضَانَ** ... ناسخ لإطلاق الصوم من حيثية الزمان، لا للتخيير بينه و بين الفدية (٢).

و أما الثاني فلا شاهد له من الآية الشريفة. بل هي ظاهرة في خلافه، و أن مرجع الضمير هو الصيام المكتوب، لا قضاؤه. و أما النص به فهو- لو كان موجودا- مرسل لا ينهض بتفسير الآية و الخروج بها عن ظاهرها.

غاية الأمر أن ذكرهم لهذين الوجهين مؤيد لما ذكرنا في معنى الإطاعة، و لا يناسب ما سبق من بعض مشايخنا قدس سره و غيره. و لأجل ذلك يتعين عدم نهوض الآية الشريفة في نفسها بالاستدلال على المدعى.

نعم تضمن غير واحد من النصوص تفسيرها بالشيخ و الشيخة و نحوهما.

إما بتأويل، كموثق ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام أو عن بعض أصحابنا عنه عليه السلام:

«في قول الله عز و جل: وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامِ مَسْكِينٍ، قال: الذين كانوا يطيقون الصوم و أصابهم كبر أو عطاش أو شبه ذلك فعليهم لكل يوم مد» (٣). أو بدونه، كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «في قول الله عز و جل: وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامِ مَسْكِينٍ، قال: الشيخ الكبير و الذي يأخذه العطاش.

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٥.

(٢) تفسير القمى ج: ١ ص: ٦٥.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٧٨

...

و عن قوله عز و جل: فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا قال: من مرض أو عطاش «١»، و قريب منه مرسل العياشى في تفسيره ٢. و من ثم فالاستدلال بها إنما يتم بضميمة هذه النصوص.

كما يدل عليه أيضا نصوص آخر لم تتعرض للآية الشريفة، كصحيح محمد بن مسلم: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الشيخ الكبير و الذي به العطاش لا- حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان «... ٣، و غيره مما يأتى بعضه إن شاء الله تعالى. و من ثم لا إشكال في الحكم المذكور.

و إنما الإشكال في أن رفع الصوم عنهم رخصة أو عزيمة. فظاهر جماعة الأول، و هو صريح الحدائق. و يناسبه إطلاق أدلة وجوب الصوم، كقوله تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ «... ٤»، و قوله سبحانه: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ «٥»، و غيرهما. و لا ينافيه قوله تعالى: وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ... بناء على ما سبق من دلالة النصوص على أن المراد به ما نحن فيه. فإنه و إن كان بمنزلة الاستثناء، إلا أن وروده في مورد الترخيص الاضطرارى مانع من ظهوره في الإلزام، بل المتيقن منه رفع الحرج، نظير ما تقدم في المرض من أنه لو لا النصوص لأشكل استفادة عدم مشروعية الصوم معه من الآية الشريفة.

و لا سيما مع التعبير عن الطعام بالفدية، لظهور الفدية في تدارك النقص بفوت ما هو المشروع ذاتا و التام الملاك، فيكون ظاهره أن الإطعام إنما هو لتدارك النقص الحاصل بترك الصوم، من دون أن ينهض ببيان عدم مشروعيته لمن أراد.

و لا ينافى ذلك ظهوره في الإلزام بالفدية، لقرب حملته على الإلزام في ظرف ترك الصوم، لا مطلقا، ليستلزم عدم مشروعية الصوم.

و منه يظهر حال النصوص المتضمنة أن الشيخ الذي يضعف عن الصوم

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٣، ٧، ٨، ١.

(٤) سورة البقرة الآية: ١٨٤.

(٥) سورة البقرة الآية: ١٨٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٧٩

...

عليه الفدية «١»، وكذا النصوص المتعرضة للآية الشريفة. فإنها ظاهرة في الجرى على مفاد الآية بالنحو المتقدم، لا في تشريع الحكم في مقابلها. ويناسب ما ذكرنا صحيح محمد بن مسلم المتقدم، ونحوه صحيحه الآخر ٢، فإن الاقتصار فيهما على نفى الحرج يناسب ما ذكرنا جدا.

وكذا قوله عليه السلام في حديث إبراهيم الكرخي الآتي: «إذا كان في ذلك الحد فقد وضع الله عنه» ٣، لأن مناسبة الاضطرار والامتنان تقتضى الاقتصار على رفع التكليف والحرج، لا رفع المشروعية.

هذا مضافا إلى أن عدم سهولة تحديد الموضوع و مرتبة الضعف المسقط للصوم، خصوصا قبل التجربة، لا يناسب رفع المشروعية، بحيث يبطل الصوم لو وقع للجهل بالضعف المسقط للصوم بنحو الشبهة الموضوعية أو الحكمية، بل المناسب لذلك رفع الحرج لا غير، وإن كان الصوم صحيحا مشروعا لو وقع.

بل يظهر من الحدائق أن الصوم أفضل لقوله تعالى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ، بَدَعُوا كَوْنَهُ تَعْقِيْبًا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ، كَمَا هُوَ الظاهر من التبيان ومجمع البيان في تفسير الآية.

وإن استشكل فيه في الجواهر باحتمال كون الفقرة المذكورة مستقلة عن قوله وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ يراد بها أن الصوم خير من السفر المقتضى للإفطار، أو أنه خير في نفسه، ولم يشعه الله تعالى إلا لأن صلاح الناس به.

بل أصر على الثاني بعض مشايخنا قدس سره، بدعوى: أن العدول فيه عن ضمير الغائب إلى ضمير الخطاب كاشف عن رجوعه إلى المخاطبين بالصوم أولا في قوله:

كُنِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ، لَا إِلَىٰ مِنْ بَعْدِهِمْ مِمَّنْ كَانَ التَّعْرُضُ لِحُكْمِهِمْ بِلِسَانِ الْغَيْبِ.

لكن الأول أظهر، لأن قرينه السياق تقتضى رجوع الفقرة الأخيرة إلى ما اتصل بها وحده أو مع ما قبله، لا إلى ما قبله دونه. ولا سيما وأن المضمون المذكور

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٤، ٥، ٩، ٢، ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٨٠

الصوم (١) أو كان حرجا ومشقة (٢) وعليهم الفدية (٣) عن كل يوم

أنسب بالتعقيب على التخفيف والسعة منه بالتعقيب على الفرض والإلزام. كما أنه بيان قضية تشريعية أنسب منه بيان قضية تكوينية. ولا ينهض العدول من الغيبة للخطاب برفع اليد عن جميع ذلك بعد شيوع الالتفات في القرآن الكريم، وفي كلام العرب عامة. ومن بعض ما تقدم يظهر ما ذكره في الجواهر أولا من احتمال وروده لبيان أفضلية الصوم من السفر المقتضى للإفطار، لا غير. ومن ثم كان الظاهر مشروعية الصوم، بل لا يبعد أفضليته مع القدرة. إلا أن يلزم الضرر، فلا يشع.

(١) كما هو المتيقن من الأدلة المتقدمة.

(٢) كما هو مقتضى إطلاق النصوص المتقدمة وكثير من الفتاوى، وما قد يظهر مما سبق من الجواهر من اعتبار كون المشقة بحيث لا تتحمل عادة غير ظاهر الوجه.

(٣) على المشهور شهرة عظيمة، كما قيل. بل قد يظهر من بعض كلماتهم المفروغية عنه، لتعرضهم للخلاف في مقدار الفدية من دون إشارة للخلاف في أصل وجوبها. و يقتضيه الآية الشريفة، و النصوص الكثيرة الآتى بعضها.

و عن أبي الصلاح الاستحباب، و يشهد له الصحيح عن إبراهيم الكرخي:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شيخ لا يستطيع القيام إلى الخلاء، لضعفه، و لا يمكنه الركوع و السجود. فقال: ليؤم برأسه إيماء... قلت: فالصيام؟ قال: إذا كان في ذلك الحد فقد وضع الله عنه، فإن كانت له مقدرة فصدقة مد من طعام بدل كل يوم أحب إليّ، و إن لم يكن له يسار ذلك فلا شيء عليه» (١). لظهور قوله عليه السلام: «أحب إليّ» في عدم وجوب ذلك شرعا، و إنكار صاحب الحدائق لذلك غريب.

لكن يشكل لأجله حمل الآية و النصوص الكثيرة على الاستحباب، مع قوة ظهورها بمجموعها في الوجوب، و أن الفداء واجب بدلا عن الواجب. و لا سيما مع

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٨١

بمد (١)، لكن في وجوبها في صورة التعذر في الأولين إشكال (٢). و الأفضل

ظهور و هن الحديث بإعراض الأصحاب عنه، و مع عدم خلو سنده عن الضعف، لعدم ثبوت وثاقة إبراهيم الكرخي. و من هنا يتعين الخروج به عن ظاهره و حمله على الوجوب. فتأمل.

(١) كما عن جماعة كثيرة. لقول أبي جعفر عليه السلام في تتمه صحيح محمد بن مسلم المتقدم: «و يتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام، و لا قضاء عليهما. و إن لم يقدر فلا شيء عليهما» (١)، و نحوه غيره مما يأتي بعضه. لكن في صحيحه الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام: «و يتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمدين من طعام» ... ٢.

و قد جمع الشيخ بينهما في التهذيب بحمل الثاني على من يقدر على المدين و الأول على من لا يقدر إلا على المد. و على ذلك جرى في المبسوط و النهاية. لكنه بلا شاهد. و الأظهر ما عن الاستبصار من الجمع بينهما بالحمل على استحباب المدين.

هذا و في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن رجل كبير يضعف عن صوم شهر رمضان. قال: يتصدق بما يجزى عنه طعام مسكين لكل يوم» ٣، و نحوه صحيح عبد الله بن سنان ٤، و كأنهما يشيران إلى مقدار معروف. و كأن معرفيته بسبب اشتهاه أن فدية الصوم مد. و لا أقل من لزوم حمله على ذلك. بقريته النصوص الأخر الواردة في المقام.

(٢) فعن المشهور وجوبها. لإطلاق جملة من النصوص، منها ما تقدم، و لخصوص حديث أبي بصير: «قال أبو عبد الله عليه السلام: أيما رجل كان كبيرا لا يستطيع الصيام، أو مرض من رمضان إلى رمضان ثم صح، فإنما عليه لكل يوم أفطر فيه فدية إطعام، و هو مد لكل مسكين» ٥، و غيره.

و في المقنعة و الانتصار و الغنية و المراسم و السرائر و المختلف و جامع المقاصد

(١) ١، ٢، ٣، ٤، ٥ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث:

١، ٢، ١٢، ٩، ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٨٢

و المسالك و الروضة عدم الوجوب، و نسبة في التذكرة لأكثر علمائنا، و نفى الخلاف فيه في الغنية، و ادعى الإجماع عليه في الانتصار. و عن غير واحد عموم ذلك لدى العطاش.

لمناسبة الفدية لكون المفدى مقدورا عليه في الجملة. و لاختصاص الآية و بعض النصوص المفسرة لها بمن يطيق. كما قد يستفاد مما تضمن أخذ الضعف عن الصوم أو عبر فيه بنفى الحرج.

و الكل كما ترى. لأن الفدية قد تكون لتدارك النقص بترك الواجب و لو مع تعذره، كما ثبت ذلك في الصوم مع المرض. و الآية الشريفة لا- ظهور لها في إرادة ما نحن فيه في نفسها، و إنما استفيد ذلك من النصوص المتعرضة لها، و هي تقتضى الإطلاق. و الضعف عن الصوم إن لم يكن مختصا بالعجز عنه فلا إشكال في شموله له.

و أما التعبير برفع الحرج فهو و إن كان قد لا يحسن في مورد يختص بالتعذر، إلا أنه يحسن بالإضافة إلى العنوان الشامل له، فلو قيل مثلا: لا- حرج على من بلغ ستين سنة أن لا- يصوم لكنه يفدى عن كل يوم بمد، لا مجال لدعوى اختصاصه بالقادر على الصيام، و بالجملة: الوجوه المذكورة لا تنهض بالخروج عما سبق.

نعم ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن حديث الكرخي المتقدم مختص بالعاجز عن الصوم- كما يظهر من الحدائق ذلك أيضا- فيحمل لأجله ما ظاهره الوجوب مطلقا على من يشق عليه الصوم مع قدرته عليه، و ما ظاهره الوجوب في خصوص العاجز على الاستحباب.

لكنه خال عن الشاهد، فإن الضعف عن الصلاة الاختيارية لا يستلزم العجز عن الصيام. بل قد يكون قوله عليه السلام: «فقد وضع الله عنه» شاهدا بالعموم له و للمشقة مع القدرة، نظير ما سبق في رفع الحرج، لظهوره في الامتنان بوضع وجوب الصوم، و العاجز يمتنع تكليفه بالصوم، فهو موضوع عنه عقلا بلا منة. على أنه سبق الخدش في سند الحديث.

و من ثم كان الأقوى ما عليه المشهور من العموم للعاجز.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٨٣

...

بقي شيء، و هو أن في معتبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: الشيخ الكبير لا يقدر أن يصوم، فقال: يصوم عنه بعض ولده، قلت: فإن لم يكن له ولد؟»

قال: فأدنى قرابته. قلت: فإن لم يكن قرابة؟ قال: يتصدق بمد في كل يوم. فإن لم يكن عنده شيء فليس عليه «١». و بقرينة وجوب الصوم عينا في شهر رمضان على جميع المكلفين لا بد من حمل صوم الولد و القرابة عنه على قضائهما عنه بعد شهر رمضان ما فاته من صومه.

إذا عرفت هذا فقد قال في الاستبصار: «فالوجه فيما تضمنته هذه الرواية من صوم الولد و ذى القرابة عنه محمول على ضرب من الاستحباب، دون الفرض و الإيجاب»، و نحوه في الدروس.

فإن كان المراد استحباب صومهما عنه مع الفدية، فهو خلاف ظاهر الحديث جدا، لتعليق الفدية فيه على فقد الولد و القرابة. كما أنه مخالف لظاهر بقية أدلة المسألة، بل صريح بعضها، من كون الصدقة فداء عن الصوم، حيث لا موضوع للفدية مع قضاء الصوم عنه.

و إن كان المراد استحباب صومهما عنه في رتبة سابقة على الفدية، و أن الفدية إنما تجب مع عدم صومهما، كما هو ظاهر الحديث. فهو خلاف ظاهر الأصحاب، لظهور كلماتهم في تعيين الفدية بتركه الصوم، و أنه لا واسطة بينها، كما هو الظاهر من الآية الشريفة و النصوص الكثيرة الواردة في المقام.

و لو بنى على غض النظر عن ذلك كله من أجل هذا الحديث، فالمتعين العمل بظاهرة من وجوب الصوم عنه على الولد و ذى القرابة، لعدم القرينة حينئذ على حمله على الاستحباب.

و من ثم يشكل العمل بالحديث، و لا- سيما مع عدم معهودية النيابة عن الحي في أداء الواجبات البدنية إلا في الحج، بل يكون الحديث من المشكل الذى يرد علمه لأهله عليه السلام. نعم لا بأس بالصوم عنه برجاء المطلوبية من دون أن تسقط عنه الفدية.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٨٤

كونها من الحنطة (١)، بل كونها مدين (٢) بل هو أحوط استحبابا (٣).

و الظاهر عدم وجوب القضاء عليهم (٤) و إن كان أحوط.

(١) للنص عليه فى الصحيح عن عبد الملك بن عتبة الهاشمى: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الشيخ الكبير و العجوز الكبيرة التى تضعف عن الصوم فى شهر رمضان، قال: تصدق فى كل يوم بمد حنطة» (١)، و لا- بد من حمله على الاستحباب، جمعا مع إطلاق الطعام فى كثير من النصوص، لأنه أقرب عرفا من تقييد الآية الشريفة و النصوص الكثيرة. و لا سيما مع عدم ظهور عامل بظاهرة، و عدم ثبوت وثاقة عبد الملك راويه.

(٢) لما تقدم من كون ذلك مقتضى الجمع بين صحيح محمد بن مسلم المشتمل على المدين ٢، و غيره مما اشتمل على المدّ. فراجع.

(٣) خروجا عما تقدم من التهذيب و النهاية و المبسوط من وجوب المدين على القادر، حملا لصحيح محمد بن مسلم المذكور عليه.

(٤) كما عن على بن بابويه و جماعة. لظهور المقابلة فى الآية بالمريض و المسافر فى عدم وجوب القضاء عليهم، كما لا تجب الفدية عليهما، و لإهماله فى نصوص المسألة كلها. و كذا ما تضمنه بدلية الفداء عن الصيام، كحديث الكرخى المتقدم لو أمكن حمله على الوجوب. كما أن ظاهر ما تضمنه كون الصدقة فداء عن الصوم- كآلية الشريفة و غيرها- ذلك أيضا.

بل هو صريح صحيحى محمد بن مسلم المتقدمين (٣). و دعوى: انصرافهما إلى صورة عدم القدرة على القضاء. ممنوعه، بل قد لا يحسن الحكم بعدم القضاء إلا مع احتمال القدرة عليه.

و يؤيده صحيح داود بن فرقد عن أبيه عن أبى عبد الله عليه السلام فىمن ترك صوم

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٤، ٢.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٧ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٢، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٨٥

(و منهم): الحامل المقرب (١) التى يضرّ بها الصوم أو يضر حملها (٢)،

ثلاثة أيام من كل شهر ندبا و فيه: «إن كان من مرض فإذا برئ فليقضه، و إن كان من كبر أو عطش فبدل كل يوم مدّ» (١)، و نحوه أو عينه صحيحه الآخر عن أخيه عنه عليه السلام (٢). فإنه كالصريح فى عدم وجوب القضاء.

هذا و فى الشرائع و القواعد و جامع المقاصد و غيرها وجوب القضاء إن أمكن، و نسبه فى جامع المقاصد للأكثر، و عن غيره نسبه للمشهور. لعموم وجوب قضاء ما فات.

لكن العموم و إن تم فى آية الصوم الثانية، كما يأتى تقريبه فى أوائل الفصل السابع إن شاء الله تعالى، إلا أن شموله للمقام بعد

المقابلة بينه وبين المريض والمسافر في الآية الأولى لا يخلو عن إشكال. ولو تم تعيين الخروج عنه بما سبق. ودعوى: أن ذا العطاش من أفراد المريض - لو تمت - لا تقتضى وجوب القضاء بعد ما تقدم. على أنها لا تخلو من إشكال، لأن المراد بالمريض الذى يجب عليه القضاء هو الذى يضره الإفطار بحدوث مرض أو زيادته أو تأخر شفائه، وهو قد لا يلزم لذى العطاش، بل قد يكون الصوم مجهدا له لا غير، نظير الضعف الذى تقدم عدم جواز الإفطار معه.

(١) فيسوغ لها الإفطار بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه، كما فى الجواهر.

لصحيح محمد بن مسلم: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن لا حرج عليهما أن تفترا فى شهر رمضان، لأنهما لا تطيقان الصوم. وعليهما أن تصدق كل واحد منهما فى كل يوم تفتريه بمد من طعام. وعليهما قضاء كل يوم أفطرتا فيه، تقضيانه بعد» (٣).

(٢) كما هو مقتضى إطلاق الأصحاب. و يقتضيه فى الأولى عموم نفي الضرر، و خصوص ما يستفاد من أدلة وجوب الإفطار للمرض من أن المعيار فى الإفطار

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب الصوم المندوب حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١١ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٨.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٧ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٨٦

و المرضعة القليلة اللبن (١) إذا أضرت بها الصوم أو أضرت بالولد. وعليهما الفدية

خوف الضرر من الصوم و لو لتجدد مرض لم يكن.

و فى الثانية مزاحمة وجوب الصوم لوجوب حفظ الحمل من الضرر و إن لم يكن تلفا، لأنه مقتضى استئمانها عليه شرعا بسبب كونه تحت يدها، فلا يجوز لها التفريط به، كما لا يجوز التفريط بالطفل الذى هو تحت اليد.

هذا مضافا إلى إطلاق الصحيح المتقدم الشامل للصورتين معا.

اللهم إلا- أن يقال: التعبير فى الصحيح بنفى الحرج ظاهر فى الامتنان بتشريع الإفطار و التخفيف بذلك، و هو لا- يناسب العموم للصورتين المذكورتين اللتين يجب الإفطار فيهما بمقتضى الأدلة و القاعدة. و لا سيما مع أن فى الجمع فيهما بين القضاء و الفدية كلفة زائدة على ما تقتضيه القاعدة، و هو لا يناسب لسان الصحيح، حيث يابى أن يكون متمحضا فى التكليف و التضييق.

و من هنا كان الظاهر عدم النظر فى الصحيح للصورتين المذكورتين، بل للحرج الحاصل للمقرب فى الصوم، لغلبة ضيقها به و إن لم يلزم الضرر بها أو بحملها، لأنها تخرج نوعا عن الوضع الطبيعى فى مأكلها و مشربها و فى وضعها النفسى، فيصعب عليها كثرة الأكل و الشرب، و يضيق صدرها بكل قيد. كما هو المناسب لتقيدها فى الصحيح بالمقرب. و إلا فالضرر بها أو بحملها لا يختص بها، بل تتعرض له كل حامل.

و عليه إنما يتعين عليها الجمع بين الفدية و القضاء فى غير صورة حرمة الصوم عليها و وجوب الإفطار، للزوم الضرر عليها أو على حملها، أما فى الصورة المذكورة فاللازم البناء على مقتضى القاعدة من لزوم الإفطار و الاقتصار على القضاء من دون فداء، خلافا لما عن الأصحاب من وجوبه فى صورتين معا، أو فى الثانية خاصة. إلا أن تفرط فى القضاء فى أثناء السنة، كما هو الحال فى سائر موارد الإفطار لعذر.

(١) فيسوغ لها الإفطار بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه، كما فى الجواهر.

و يقتضيه صحيح محمد بن مسلم المتقدم.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٨٧

...

و ربما يستدل عليه بمكاتبه على بن مهزيار المروية في مستطرفات السرائر من كتاب مسائل الرجال: «كتبت إليه [يعنى: على بن محمد عليه السلام] أسأله عن امرأة ترضع ولدها و غير ولدها في شهر رمضان، فيشدد عليها الصوم و هي ترضع حتى يغشى عليها، و لا تقدر على الصيام، أ ترضع و تظفر و تقضى صيامها إذا أمكنها، أو تدع الرضاع و تصوم؟ فإن كانت ممن لا يمكنها اتخاذ من يرضع ولدها فكيف تصنع؟

فكتب: إن كانت ممن يمكنها اتخاذ ظئر استرضعت لولدها و أتت صيامها، و إن كان ذلك لا يمكنها أفطرت و أرضعت ولدها و قضت صيامها متى ما أمكنها» (١).

و لا- يضر فيها عدم ذكر سند ابن إدريس للكتاب المذكور، لإمكان وضوح الكتاب عنده بتواتر و نحوه، بحيث يكون نقله عنه عن حس أو حدس ملحق به، كما هو الأصل في الخبر.

لكن الظاهر اختلاف موضوع الحديثين، فموضوع المكاتبه مطلق المرضعة التي يجهدا الجمع بين الصوم و الرضاع. و الحكم فيها مطابق للقاعدة، المقتضية للزوم التخلص من الرضاع و صرف الطاقة للصوم، و مع تعذر ذلك فحيث كان حفظ الولد أهم يتعين ترك الصوم و الاقتصار على القضاء.

أما الصحيح فموضوعه قليلة اللبن، من دون نظر إلى إجهاد الصوم لها، و لا إلى انحصار حفظ الولد بها. و من القريب ابتناؤه على أن قليلة اللبن يجف لبنها بالصوم حتى ينقطع، و لا تستطيع مواصلة الرضاع حتى بعد الإفطار، و هو أمر مرغوب عنه و إن لم يبلغ مرتبة الحرج، و لا الضرر لنفسها و لا للولد، لإمكان استغنائه عن رضاعها. و لعله لذا اقتصر في الصحيح على رفع الحرج عنها في الإفطار من دون أن يجب عليها، و جعل عليها الفداء مع القضاء حينئذ.

و بالجملة: موضوع المكاتبه الإضرار بالمرضعة أو بالولد. و موضوع الصحيح الإضرار باللبن لا غير. و بذلك يتجه عدم التنافي بينهما، بلحاظ الاقتصار في المكاتبه على القضاء بنحو يظهر منه عدم وجوب الفدية، و الجمع بينهما في الصحيح،

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٧ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٨٨

مد (١). و الأفضل مدان (٢)، بل الأحوط. و عليهما القضاء بعد ذلك (٣).

لاختلاف الموضوع فيهما.

و على ذلك ينبغى العمل بالحديثين معا، و يكون المحصل منهما و من القاعدة:

أن المرضعة إذا وجب عليها الإفطار لإضرار الصوم بها أو بالولد- و لو لانحصار الأمر بها- لم يجب عليها إلا القضاء، عملا بالقاعدة و المكاتبه. و إن لم يجب عليها الإفطار، لإمكان استغنائه الولد عنها، فإن كانت قليلة اللبن، و كان الصوم موجبا لنقص لبنها- بحيث لا يبقى منه شيء معتد به- أو انقطاعه، جاز لها الإفطار، حفاظا على اللبن، و وجب عليها الجمع بين الفدية و القضاء، عملا بالصحيح.

بل لا يبعد التعدى عنها لكثرة اللبن إذا كان الصوم يضر بلبنها بحيث ينقطع أو يبقى منه قليل لا يعتد به. فلاحظ.

(١) بلا- خلاف أجده فيه، كذا في الجواهر. لما تقدم في صحيح محمد بن مسلم من التصريح بذلك. نعم يختص ذلك بمورد

الصحيح دون موضوع المتن و نحوه على ما تقدم توضيحه.

(٢) لم يتضح الوجه فيه بعد عدم ورود رواية بالمدين هنا، و إنما تقدم في الشيخ و الشيخة و ذى العطاش. إلا أن يدعى القطع بعدم الفرق. و لعله الوجه فيما قد يظهر من المبسوط و النهاية من كون الصدقة هنا على نحو الصدقة في الشيخ و الشيخة و ذى العطاش. لكنه غير ظاهر، خصوصاً بعد وجوب الجمع بين الفدية و القضاء هنا، دون الشيخ و الشيخة و ذى العطاش.

(٣) كما نسب للمعظم و يقتضيه - مضافاً إلى عموم وجوب قضاء الصوم الفائت على ما يأتي تقريبه في أول الفصل السابع - الصحيح و المكاتبه المتقدمان اللذان هما دليل المسألة عندهم.

نعم في مرسل رفاعه المروى عن تفسير العياشى عن أبي عبد الله عليه السلام: «في قوله عز و جل: وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهِ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ قال: المرأة تخاف على ولدها

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٨٩

و لا يجزى الإشباع عن المد في الفدية (١) من غير فرق بين مواردنا.

[مسألة ١٨]: لا فرق في المرضعة بين أن يكون الولد لها و أن يكون لغيرها]

(مسألة ١٨): لا فرق في المرضعة بين أن يكون الولد لها و أن يكون لغيرها (٢). و الأقوى الاقتصار على صورة عدم التمكن (٣) من إرضاع غيرها للولد.

و الشيخ الكبير «١». و حيث كان ظاهر الآية الشريفة عدم وجوب القضاء - كما سبق في الشيخ و الشيخة و ذى العطاش - فإرادة المرأة التي تخاف على ولدها منها أيضاً يقضى بعدم وجوب القضاء عليها، فتفتح فيما نحن فيه، بناء على أن المعيار في الحامل المقرب و المرضعة القليلة اللبن على الخوف على الولد، كما يظهر من بعضهم.

لكن لا مجال للتعويل عليه في نفسه، فضلاً عن رفع اليد به عن الصحيح و المكاتبه، و لا سيما مع كونهما أقوى دلالة، لاستفاد وجوب القضاء منهما بالنص عليه، و استفادة نفيه منه بالسكوت عنه.

و منه يظهر ضعف ما في المراسم و عن الصدوق الأول من عدم وجوب القضاء.

و قد يظهر من الصدوق في المقنع، حيث ساقهما في مساق الشيخ و الشيخة و ذى العطاش، مقتصرًا على الفدية. كما حكى عن المرتضى عدم ذكر القضاء فيهما أيضاً.

(١) لاختصاص دليله بالكفارة، كما يظهر مما سبق في المسألة العاشرة من الفصل الثالث.

(٢) لإطلاق الصحيح، و صريح المكاتبه، بناء على أنها من أدلة المسألة.

(٣) كما هو صريح المكاتبه. لكن سبق أن موردها غير مورد الصحيح، و أن العمل بكل منهما في مورده متعين. و مقتضى إطلاق الصحيح العموم لصورة التمكن من إرضاع غيرها للولد.

و دعوى: أن التعليل فيه بعدم الطاقة ملزم بالحمل على صورة الانحصار.

مدفوعة: بأن ظاهر عدم الإطاقة هو العجز البدني، و حيث لا يمكن البناء على كونه

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٩٠

معيارا يتعين حمله على عدم الإطاقة الإضافي، بمعنى العجز عن الصوم مع تجنب المحذور، و مقتضى مناسبة العنوان كون المحذور هو الإضرار باللبن بالوجه المتقدم، و هو بنفسه محذور تتجنبه النساء نوعا. و تقييده بخصوص ما إذا لزم الإضرار بالولد، لانحصار الإرضاع بهما لا شاهد له، فيتعين العمل بالإطلاق.

بقي شيء، و هو أن الشيخ في النهاية بعد أن ذكر جواز الإفطار للشيخ و الشيخة و ذى العطاش و الحامل المقرب و المرضعة القليلة اللبن، قال: «و كل هؤلاء الذين ذكرنا أنه يجوز لهم الإفطار فليس لهم أن يأكلوا شيئا من الطعام، و لا أن يشربوا رياء من الشراب و لا يجوز لهم أن يوقعوا النساء». و ظاهره الحرمة في ذلك. و لم يتضح الوجه فيه بعد عدم الإشارة في النصوص السابقة له. و دعوى: أن ورودها مورد الاضطرار ملزم بالاعتصار فيها على مقدار الضرورة. ممنوعة بعد كون السائق بالاضطرار هو الإفطار، لا تناول الطعام و الشراب مع الصوم، لوضوح أنه إنما وجب ترك المفطرات بنحو الارتباطية من أجل الصوم، فمع فرض جواز الإفطار لا يبقى موضوع لوجوب ذلك. و وجوبه بنحو الانحلال معه يحتاج إلى دليل.

و من ثم قد يحمل ذلك منه على الكراهة، كما هو ظاهر غيره، بل قد يظهر منه في المبسوط. و قد تقدم في المسألة السابعة عشرة من الفصل الرابع ما ينفع في المقام.

فراجع.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٩١

[الفصل السادس ثبوت الهلال]

إشارة

الفصل السادس يثبت الهلال بالعلم الحاصل من الرؤية أو التواتر أو الشيع أو مضي ثلاثين يوما من هلال شهر شعبان فيثبت هلال شهر رمضان أو ثلاثين يوما من شهر رمضان فيثبت هلال شوال، و بشهادة عدلين (١)

(١) كما هو المشهور، على ما في الجواهر. و يقتضيه - مضافا إلى عموم حجية البينة، الذي تقدم منا الاستدلال عليه بتفصيل في المسألة التاسعة عشرة من مباحث الاجتهاد و التقليد - النصوص المستفيضة الواردة في المقام، كموثق منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه قال: صم لرؤية الهلال، و أظر لرؤيته. فإن شهد عندكم شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه» (١)، و صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «قال: قال علي عليه السلام: لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال، إلا شهادة رجلين عدلين» ٢، و غيرهما.

لكن في صحيح أبي أيوب إبراهيم الخزاز عنه عليه السلام: «قلت له: كم يجزى في رؤية الهلال؟ فقال: إن شهر رمضان فريضة من فرائض الله، فلا - تؤدوا بالتظني، و ليس رؤية الهلال أن يقوم عدة فيقول واحد قد رأيته، و يقول الآخرون لم نره، إذا رآه واحد رآه مائة، و إذا رآه مائة رآه ألف. و لا يجزى في رؤية الهلال إذا لم يكن في السماء علة أقل من شهادة خمسين، و إذا كانت في السماء علة قبلت شهادة رجلين يدخلان و يخرجان من مصر» ٣. و في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إذا رأيتم الهلال فصوموا، و إذا رأيتموه فأفطروا، و ليس بالرأى و لا بالتظني، و لكن بالرؤية [قال]:

و الرؤية ليس أن يقوم عشرة فينظروا، فيقول واحد: هو ذا هو، و ينظر تسعة فلا - يرونه، إذا رآه واحد رآه عشرة آلاف»، و في بعض طرقه: «إذا رآه واحد رآه ألف»، و زاد في بعضها: «و ليس أن يقول رجل: هو ذا. لا أعلم إلا قال: و لا خمسون» ٤. و في

(١) ١، ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٤، ٧، ١٠، ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٩٢

...

موتق أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: الصوم للرؤية و الفطر للرؤية. و ليس رؤية أن يراه واحد، و لا اثنان و لا خمسون»
«١»، و فى موتق ابن بكير عنه عليه السلام: «قال:

صم للرؤية و أفطر للرؤية، و ليس الرؤية الهلال أن يجيء الرجل و الرجلان فيقولان:

رأينا، إنما الرؤية أن يقول القائل: رأيت، فيقول القوم: صدق» ٢، و فى حديث حبيب:

«لا- تجوز الشهادة فى رؤية الهلال دون خمسين رجلا عدد القسامه، و إنما تجوز شهادة رجلين إذا كانا من خارج المصر، و كان بالمصر عله، فأخبرا أنهما رأياه، و أخبرا عن قوم صاموا للرؤية و أفطروا للرؤية» ٣.

و لعله لذا اقتصر فى المقنع و النهاية و المبسوط و محكى غيرها فى حجية البيئه على ما إذا كان فى السماء عله مطلقا أو إذا كانت البيئه من خارج البلد، و أنه فى غير ذلك إنما تقبل شهادة القسامه خمسين رجلا.

و هو و إن طابق بعض النصوص المتقدمه، إلا أنه لا يطابق بعضها، للتصريح فى موتق أبي العباس و غيره بعدم الاكتفاء بالخمسين.

على أن الجمود على النصوص المذكوره و إن اقتضى ذلك فى الجملة، إلا أن التأمل فى مجموعها لا يناسبه، لأنها و إن تضمنت عدم قبول البيئه، بل لزوم الخمسين، أو الشيع المفيد للعلم، مطلقا أو إذا لم يكن فى السماء عله، إلا أنه قد مهد فيها لذلك بكبرى أن شهر رمضان فريضه لا يؤدى بالتظنى، و من الظاهر أن ارتكازيه الكبرى المذكوره لا تناسب التفصيل بين فى حجية البيئه ما إذا كان فى السماء عله و ما إذا لم يكن، كما لا يناسب التفصيل فيها بين كون الشاهدين من البلد و كونهما من غير البلد.

و لعله لذا قيل بعدم حجية البيئه مطلقا، كما حكاها فى الشرائع، و إن لم يعرف القائل به.

كما أن الملازمه بين رؤية الواحد و الأكثر- المشار إليها فى الصحيحين، و مهد بها فى أولهما للتفصيل المذكور- إنما هى فيما إذا كان الهلال المدعى رؤيته ممتلئا بالنور جليا، قد تصدى لرؤيته كثيرون لا مطلقا. و من ثم لا يخلو مضمون النصوص المذكوره عن الاضطراب.

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١٢، ١٤، ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٩٣

...

نعم لا مجال لذلك فى حديث حبيب، للاقتصار فيه على التفصيل المذكور من دون مقدمه و لا تمهيد. إلا أنه لا مجال للتحويل عليه مع الإشكال فى سنده- لعدم وضوح حال حبيب- و معارضه موتق أبي العباس له فى القبول بالخمسين، و قرب نهوض بقيه النصوص للقرينيه على ابتناء التفصيل فيه على ما تضمنته من الكبرى و الملازمه المذكورتين.

على أنه لا ينهض بإثبات عموم حجية البيئه إذا كانت من خارج المصر، و كان بالمصر عله، بل الظاهر منه ما إذا شهدت البيئه بالرؤية فى ضمن قوم صاموا للرؤية و أفطروا، لها الظاهره فى الرؤية العامه، بأن يشهد الرجلان بأنهما رأيا الهلال و أن القوم رأوه أيضا.

و لا يستفاد العموم المذكور إلا من صحيح الخزاز، الذى يبتنى التفصيل فيه على الكبرى و الملازمه المذكورتين، و قد سبق أن ذلك موجب لاضطراب النصوص.

و من ثم يقرب حمل النصوص المذكورة على الردع عن التعويل على دعوى الرؤية من الواحد أو الآحاد في مورد الملازمة المذكورة الذي عرفته، و هو ما إذا أكثر المستهلون، بحيث يكون من شأن الهلال أن تشيع رؤيته لو كان قابلا للرؤية، حيث يكون صدق الدعوى حينئذ موردا للريب عرفا. و لا يتضح بناء العقلاء على التعويل على الدعوى في مثل ذلك. بل الظاهر توقفهم حينئذ.

و كثيرا ما حصل ذلك مع الاطمئنان بخطأ الدعوى، بل القطع بذلك، بالنظر لوضع الهلال فلكيا و ما يحيط به من قرائن. و لا ينحصر منشؤه بتعمد المدعى الكذب، بل قد يكون لخطئه و تخيل الهلال له بسبب تركيزه عليه و اهتمامه برؤيته.

و لو غرض النظر عن جميع ذلك فمن الظاهر أن النصوص المذكورة معارضة لنصوص حجية البيئه في الهلال، و لا مجال للجمع بينها بحملها على خصوص ما إذا كان في السماء علة، و كان الشاهدان من خارج البلد، بقرينة صحيح الخزاز، لأنه حمل على الفرد البعيد المغفول عنه، فلا يكون جمعا عرفيا.

و حينئذ إن لم يكن الترجيح لنصوص الحجية ذاتا، لشهرتها، فلا أقل من

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٩٤

و بحكم الحاكم (١)

ترجحها بعموم حجية البيئه، أو كونه مرجعا بعد تساقط الطائفتين من نصوص المقام.

(١) كما صرح به غير واحد، و قيل انه المشهور، و في الحدائق أنه ظاهر الأصحاب. و ظاهر القواعد و الدروس و المدارك المفروغية عنه.

و قد يستدل له تارة: بأن ذلك من مناصب الإمام. كما هو المعلوم من سيرة المسلمين، و تشهد به بعض النصوص، كصحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام:

«إذا شهد عند الإمام شاهدان أنهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوما أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم إذا كانا شهدا قبل زوال الشمس و إن شهدا بعد زوال الشمس أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم، و أخر الصلاة إلى الغد فصلى بهم» (١)، و غيره (٢). و حينئذ يقوم الحاكم مقامه. و أخرى: بأن قضاء الجور في عصور الأئمة عليه السلام كانوا يتولون أمر الهلال، فيثبت ذلك للحاكم، لما تضمن جعل منصب القضاء له، كمقبولة ابن حنظلة (٣)، و معتبر أبي خديجة (٤).

لكن يشكل الأول بعدم ثبوت عموم قيام الحاكم مقام الإمام، بل الظاهر عدمه، كما سبق منا الكلام في ذلك مفصلا في المسألة الرابعة و العشرين من مباحث الاجتهاد و التقليد.

و يشكل الثاني بعدم ثبوت كون قيام قضاء الجور بذلك لكونه من مناصب القضاء شرعا، بل لعله لكونه موكولا إليهم من قبل ولاة الجور زائدا على منصب القضاء، فلا ينهض نصب الحاكم للقضاء بتوليه لذلك، على ما تقدم بعض الكلام فيه في المسألة المذكورة.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١٨ باب: ١١ من أبواب صفات القاضي حديث: ١.

(٤) وسائل الشيعة ج: ١٨ باب: ١ من أبواب صفات القاضي حديث: ٥، و باب: ١١ من أبواب صفات القاضي حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٩٥

ولا سيما وأن ذلك لو ثبت لكان المناسب تولى من له منصب القضاء منا لذلك في عصورهم عليه السّلام، لشدة الحاجة لذلك، و توفر الدواعي له، خصوصا في أشهر الفرائض، كشهر رمضان، وشهر شوال، وشهر ذى الحجة. ولا سيما في البلاد التي يكثر فيها الشيعة، كالكوكة و بغداد و قم و نحوها. و لو كان ذلك لظهر و بان، و لوقع السؤال عن فروعه التي يشيع الابتلاء بها بسبب الاختلاف في تعيين من له هذا المنصب من جهة الشبهة الموضوعية، و بسبب اختلاف المتصدين في الحكم. كما وقع في عصورنا و ليس هو كالرجوع في فضّ الخصومة الذي يكون المعيار في تشخيصه قناعة المتخاصمين لا غير. و حينئذ فحيث لم ينقل ذلك كشف عن عدم بناء الشيعة عليه، و عدم فهمه من الأدلة المذكورة.

و دعوى: أن الضغط على الشيعة في عصور الأئمة عليه السّلام يمنع من تصديهم لذلك تقيّة، و إن كان ذلك ثابتا لهم و معلوما شرعا عندهم.

مدفوعة بأن الضغط على الشيعة مهما بلغ ليس بحدّ يجعلهم يقتنعون بضرورة الامتناع عن ذلك و لو على نطاق ضيق في جميع تلك العصور الطويلة، على اختلاف بلدانهم و أذواقهم و مداركهم. و ما أكثر ما خالفوا التقيّة في أمورهم، بما فيها ما هو أخطر من ذلك- سواء استطاعوا فرض ما يريدون، و حمل الآخرين على غض النظر عنه و تركهم و شأنهم، خضوعا للأمر الواقع، أم تعرضوا بسبب تصرفهم لردود الفعل على اختلافها شدة و ضعفا، و لم تحملهم التقيّة على تجنب ما يخالفها مما يقتنعون به بنحو مطلق، و لو لسوء تقديرهم للظروف و خطئهم في تشخيص الموقف المناسب.

نعم قد تكون التقيّة سببا في سدّ الباب تشريعا و عدم جعل الحكم المخالف لها، رفقا بالمؤمنين و احتياط لهم، كما صرح بذلك في بعض الموارد. و ربما كان هذا منها.

و من هنا كان الظاهر عدم نفوذ حكم الحاكم في أمر الهلال. نعم له الحكم في ذلك في مورد الخصومة، كما لو تنازع المؤجر و المستأجر أو الدائن و المدين في أول الشهر، لإطلاق دليل نصبه للقضاء. إلا أن المتيقن من الدليل المذكور نفوذ حكمه من حيثية الخصومة في حق المتخاصمين و من يترتب في حقه الأثر

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٩٦

الذي لا يعلم خطؤه و لا خطأ مستنده (١). و لا يثبت بشهادة النساء (٢)

على حكمهما، لا مطلقا، حتى من حيثية امتثال التكليف بالصوم و الإفطار و الحج و نحوها.

(١) لقصور دليل حجية الحكم- لو تم- عن ذلك، على ما تقدم توضيحه في المسألة الخامسة و العشرين من مباحث الاجتهاد و التقليد.

(٢) إجماعا بقسميه. كذا في الجواهر. للنصوص المستفيضة المتضمنة لزوم شهادة رجلين، و في غير واحد منها و من غيرها التصريح بعدم قبول شهادة النساء، كصحيح الحلبي المتقدم، عند الكلام في حجية البيّنة، و صحيح محمد بن مسلم: «قال: لا تجوز شهادة النساء في الهلال» (١)، و غيرهما.

نعم في موثق داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السّلام: «قال: لا يجوز شهادة النساء في الفطر إلا شهادة رجلين عدلين. و لا بأس في الصوم بشهادة النساء، و لو امرأة واحدة» ٢. لكن مقتضى المقابلة بين صدره و ذيله و إن كان هو حمل الذيل على لزوم التباعد بالصوم بسبب حجية الشهادة، إلا أنه لا يناسب التعبير فيه بنفى البأس، لا بما يدل على الإلزام.

و من ثم لا يبعد حمله على نفي البأس بالصوم احتياطا من أجل شهادتها من دون أن تكون حجة ملزمة. و لعله إليه يرجع ما عن الشيخ قدس سرّه من حمله على الاستحباب.

و لا أقل من لزوم حمله على ذلك جمعا مع نصوص عدم ثبوت الهلال إلا بالبيّنة، و عدم ثبوته بشهادة النساء، حيث يبعد جدا حمل

تلك النصوص الكثيرة على ما عدا هلال شهر رمضان. ولا سيما مثل صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «قلت: أ رأيت إن كان الشهر تسعة و عشرين يوماً أفضى ذلك اليوم؟ فقال: لا، إلا أن يشهد لك بينه عدول» «... ٣».

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٢، ١٥.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٩٧

ولا بشهادة العدل الواحد (١) ولو مع اليمين (٢)،

خصوصاً مع عدم ظهور القائل بحجية شهادة النساء في الصوم، فضلاً عن امرأة واحدة، وعدم مناسبته للنصوص الواردة في بيان ما تقبل فيه شهادة النساء (١).

(١) كما هو المعروف، بل لم يعرف الخلاف فيه إلا من سائر، حيث اجتزأ بالعدل الواحد في ثبوت شهر رمضان، دون شوال. وفي الجواهر أنه يمكن دعوى استقرار دعوى الإجماع بعده، بل وقبله، على خلافه. مع أنه خال عن الدليل.

نعم في صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا رأيت الهلال فأفطروا أو شهد عليه عدل من المسلمين» (٢).

لكنه - مع عدم القائل به في مورده - لا ينهض بالخروج عن النصوص الكثيرة المتضمنة لزوم البينة، فليطرح، أو يجمع بينه وبينها بالتقييد، لأن العدل يطلق على الواحد والكثير.

ولا سيما وأنه وإن روى كذلك في الفقيه (٣)، وموضع من التهذيب (٤)، والاستبصار (٥)، إلا أنه روى في موضع آخر من التهذيب بنسختين إحداهما كما سبق، والأخرى هكذا: «و اشهدوا عليه عدولاً من المسلمين» (٦)، وفي موضع آخر من الاستبصار هكذا: «أو تشهد عليه بينة عدول من المسلمين» (٧).

(٢) بلا خلاف ظاهر، لعدم الدليل على دخله في الحجية. وما دل من النصوص على الاكتفاء به مع العدل الواحد مختص بحقوق الناس، كما يظهر بمراجعته، خصوصاً مثل صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كان

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ١٨ باب: ٢٤ من أبواب الشهادات.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١.

(٣) الفقيه ج: ٢ ص: ٧٧.

(٤) التهذيب ج: ٤ ص: ١٥٨.

(٥) الاستبصار ج: ٢ ص: ٧٣.

(٦) التهذيب ج: ٤ ص: ١٧٧.

(٧) الاستبصار ج: ٢ ص: ٦٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٩٨

ولا بقول المنجمين (١).

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجيز في الدين شهادة رجل واحد ويمين صاحب الدين، ولم يجز في الهلال إلا شاهدي عدل»

«١». على أن المراد بالنصوص المذكورة يمين المدعى، لا يمين الشاهد، الذي هو مورد الكلام هنا.

(١) لعدم الدليل عليه بعد عدم إفادته العلم.

و دعوى: دخوله في عموم لزوم الرجوع لأهل الخبرة، و رجوع الجاهل للعالم.

مدفوعة أولاً: باختصاص ذلك بالحدسيات التي لا مجال للحس فيها، دون مثل الهلال مما يمكن رؤيته. و لا سيما مع حصر الطريق فيه بالرؤية في النصوص الكثيرة «٢»، مع أن الحساب الشائع في عصر صدورهما.

بل في صحيح محمد بن عيسى: «كتب إليه أبو عمر: أخبرني يا مولاي إنه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان ... و يقول قوم من الحساب قبلنا: إنه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر و إفريقية و الأندلس ... فوقع: لا صوم من الشك. أفطر لرؤيته، و صم لرؤيته» «٣».

و ثانياً: أن أدلة العمل على الرؤية - من بناء العقلاء و النصوص - تدل على أن المعيار في دخول الشهر ثبوتاً ليس على تولده بخروجه عن مقارنة الشمس و تأخره عنها، لأن ذلك يسبق الرؤية كثيراً، حتى أنه في كثير من الشهور يولد في يوم و لا يرى إلا في اليوم الثاني، و ذلك يكشف عن أن المعيار في دخول الشهر ثبوتاً على صيرورة الهلال - بسبب تأخره عن الشمس - بحيث يرى بالعين الطبيعية المجردة.

و حينئذ فالمهم من قول المنجمين و الفلكيين هو تحديد الوقت و المكان الذي يكون فيه الهلال صالحاً للرؤية. و يبدو أنهم يختلفون في ذلك، و أن ضبطه ليس بهذه السهولة، كما اعترف به بعضهم، لأنه ليس كتولد الهلال تابعاً لنواميس يمكن ضبطها

(١) وسائل الشيعة ج: ١٨ باب: ١٤ من أبواب كيفية الحكم و أحكام الدعوى حديث: ١.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب أحكام شهر رمضان.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٢٩٩

و لا بتطوق الهلال (١)،

و استحصال النتيجة منها بقوانين رياضية لا تقبل الخطأ أو يكون الخطأ فيها طفيفاً لا أثر له عملاً. بل يخضع أيضاً لأمر يصعب ضبطها، كصفاء الجو، و ارتفاع مكان الرؤية و غيرها، و اعتمادهم في ذلك على الاستقراء الذي غالباً ما يكون ناقصاً.

نعم هذا إنما يمنع من الركون إليهم فيما إذا كان الهلال عندهم على الحافة، بحيث يدور الأمر بين رؤيته بالعين المجردة و رؤيته بالعدسات المقربة و نحو ذلك.

و هو المهم في المقام، حيث يحتمل حينئذ وجود الهلال و عدم تيسر رؤيته و لو لقلّة المستهلين، و عدم وجوده و خطأ المدعين للرؤية أو كذبهم. أما في غير ذلك بأن كان عندهم دون حدود الرؤية، أو يرى واضحاً فكثيراً ما يطمئن بصدقهم، بل يعلم، بحيث يعلم بوجود الهلال بالمرتبة المطلوبة شرعاً من دون حاجة للرؤية، أو بعدم وجوده و كذب مدعى الرؤية أو خطئه. و لا سيما في هذه العصور التي تقدم فيها علم الفلك و ابنتى على قوانين مضبوطة ملحقة بالحس.

(١) هذا مذهب الأصحاب لا أعرف فيه مخالفاً. كذا في المدارك. لكن يظهر الخلاف فيه من الكليني و الصدوق حيث أورد الأول الصحيح الآتي في باب الأهل و الشهادة عليها، مع تعهده بصحة روايات كتابه، و ظهور حاله في العمل بها. و أورده الثاني في الفقيه في باب الصوم للرؤية و الفطر للرؤية، مع تعهده بأنه لا يروى في كتابه إلا ما هو حجة بينه و بين الله تعالى.

و عن الذخيرة الميل إليه، لصحة الخبر الدال عليه، و هو صحيح مرازم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا تطوق الهلال فهو لليلتين، و إذا رأيت ظل رأسك فيه فهو لثلاث» «١». و قد يظهر من المقنع التردد فيه، لفتواه بمضمون ذيله، و اقتصراره على نسبة صدره للرواية.

بل يظهر من الهداية العدول عنه، لاقتصاره على ذكر ذيله، من دون إشارة لصدوره. وحمله في التهذيبي على ما إذا كان في السماء علة، فرارا عن محذور ردّ الخبر.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٩ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٠٠

...

و هو كما ترى، إذ لا محذور في ردّ الخبر عملا إذا اقتضته القاعدة، بل المحذور في حمله على خلاف ظاهره بلا شاهد. ومن هنا قد يتعين العمل بالصحيح وعدم ظهور الإعراض عنه بنحو يسقطه عن الحجية. غاية أنه مخالف لظاهر نصوص إناطة الصوم والإفطار بالرؤية. وهو ليس محذورا، لإمكان حمله على كون الحصر إضافيا في قبال العمل بالظن، أو على أن ذكر الرؤية لأنها الطريق الشائع لليقين، فلا ينافي العمل على التطويق، لملازمته تكويننا لسبق الهلال، كما هو مقتضى الصحيح، فيكون موجبا لليقين أيضا.

نعم قد يشكل الأمر بلحاظ النصوص الكثيرة- وفيها المعيرة- المتضمنة عدم القضاء مع عدم الرؤية إلا مع البينة بسبق الرؤية، كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال في حديث: «قلت له: أ رأيت إن كان الشهر تسعة و عشرين يوما أقضى ذلك اليوم؟ فقال: لا، إلا أن يشهد لك بينة عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم» «١»، وغيره «٢».

لظهور هذه النصوص أو صراحتها في انحصار وجوب القضاء بذلك، وحيث أن الاقتصار فيها في وجوب القضاء عليه، وإهمال التطويق، مع شيوع الابتلاء به، وسهولة الاطلاع عليه، وأسبقيه حصوله غالبا، خصوصا في عصور الأئمة عليه السلام، موجب لقوة ظهورها في عدم التعويل عليه، بنحو تكون معارضة لصحيح مرازم المتقدم.

ولا ريب في تقديمها عليه- لو استحکم التعارض- بكثرة العدد، الراجع لشهرة الرواية. ولا سيما مع ظهور اعتماد الأصحاب عليها دونه. ولذا جعل في الحدائق هذه النصوص هي المانعة من التعويل على الصحيح المذكور.

على أن شيوع الابتلاء بالتطويق عند الشك في حال الهلال لا يناسب انفراد الصحيح ببيان حكمه، بل يناسب كثرة النصوص فيه وفي فروعه، كشهادة الغير به، وحصوله في بعض البلاد دون بعض، وفي زمن قصير أو طويل ونحو ذلك مما تقتضيه

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٩.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٢١، ٢٠، ١٩، ١٧، ١٣، ٤، و باب: ١١ حديث: ٥، ٤، و باب: ١٢ حديث: ٢، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٠١

ولا بغيوبته بعد الشفق (١) ليدل على أنه لليلة السابقة، ولا بشهادة العدلين

طبيعة الابتلاء بذلك. كما لا يناسب ذلك أيضا خفاء حكمه على المشهور، بحيث ينفرد به من عرفت. مضافا إلى ما يأتي في آخر الكلام في العلامات المذكورة للهلال إن شاء الله تعالى.

فإن ذلك كله إن لم يوجب اليقين بعدم التعويل على التطويق فلا أقل من أن يوجب الريب في الصحيح السابق، بنحو يسقطه عن الحجية، ويكون من المشكل الذي يرد علمه لأهله.

و من ذلك يظهر الحال في رؤية ظلّ الرأس فيه الذي تضمن الصحيح ملازمته لكونه ابن ثلاث ليال، و الذي سبق القول به ممن عرفت. حيث لا مجال للبناء عليه مع ذلك.

(١) كما هو المعروف من مذهب الأصحاب. خلافا للمقنع و الهداية و ظاهر الكليني و الفقيه. لحديث إسماعيل عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا غاب الهلال قبل الشفق فهو ليلته، و إذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين» (١)، و رواه الكليني أيضا بسنده عن الصلت الخزاز عنه عليه السلام. و حملة في التهذيبيين على ما إذا كان في السماء علة، نظير ما تقدم منه في سابقه. و قد استشكل فيه غير واحد بضعف السند لعدم ثبوت وثاقة الراوى عن الإمام عليه السلام في كلا الطريقين. و لو فرض انجباره بظهور اعتماد من عرفت عليه أشكال التعويل عليه بعد معارضته بصحيح أبي على بن راشد: «كتب إلى أبو الحسن العسكري عليه السلام كتابا، و أركه يوم الثلاثاء ليلية بقيت من شعبان، و ذلك في سنة اثنين و ثلاثين و مائتين، و كان يوم الأربعاء يوم شكك، فصام أهل بغداد يوم الخميس، و أخبروني أنهم رأوا الهلال ليلة الخميس، و لم يغب إلا بعد الشفق بزمان طويل، قال: فاعتقدت أن الصوم يوم الخميس، و أن الشهر كان عندنا ببغداد يوم الأربعاء. قال: فكتب إلى: زادك الله توفيقا فقد صمت بصيامنا، قال: ثم لقيته بعد ذلك فسألته عما كتبت به إليه، فقال لي: أو لم أكتب إليك؟! إنما صمت الخميس، و لا تصم

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٩ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٠٢

إذا لم يشهدا بالرؤية (١)،

إلا للرؤية» (١).

مضافا إلى ما سبق في التطويق، فإنه يجري هنا أيضا، كما لا يخفى. و إلى ما يأتي في آخر العلامات المذكورة للهلال إن شاء الله تعالى.

(١) بلا- إشكال ظاهر. لانصراف عموم دليل حجية البيئه- مطلقا أو في الهلال إلى الجرى على ما عليه العقلاء من اختصاص حجية الخبر في الأمور الحسية بالإخبار عن حس، و عدم قبول الخبر عن حدس إلا فيما لا يتيسر الاطلاع عليه نوعا عن طريق الحس، بملاك الرجوع إلى أهل الخبرة المختص بالجاهل الذي لا يتيسر له المعرفة الحدسية، لفقده لمقدماتها، لا بملاك حجية الخبر و الشهادة و نحوها.

هذا مضافا إلى التقييد بذلك في جملة من النصوص، كصحيح أبي الصباح و الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «قلت: أ رأيت إن كان الشهر تسعة و عشرين يوما أفضى ذلك اليوم؟ فقال: لا إلا أن يشهد لك بينة عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فافض ذلك اليوم» (٢)، و غيره.

نعم إذا كان الإخبار حسيا عن منشأ بناء الشاهد على الهلال- كالتطويق- كان اعتماد من بلغه الخبر عليه في إثبات الهلال أو الشهر موقوفا على ثبوت الملازمة عنده تكويننا أو شرعا بين الأمر المشهود به عن حس و الهلال أو الشهر، لما تقرر في محله من حجية الأمانة في لازم مؤداها في موارد بناء العرف على ذلك، و منه الشهادة و سائر موارد حجية الخبر.

بقي شيء، و هو أنه صرح في المسالك بحجية الشهادة على الشهادة في الهلال، و تبعه على ذلك في المدارك و الجواهر و غيرهما. و هو الظاهر.

خلافا لما في التذكرة قال: «لا يثبت الهلال بالشهادة على الشهادة عند علمائنا.

لأصالة البراءة، و اختصاص ورود القبول بالأموال و حقوق الآدميين».

- (١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٩ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١.
 (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٩.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٠٣

...

لكن لا دليل على الاختصاص المذكور، كما يظهر مما أتى. و الإجماع الذى ادعاه غير ثابت بنحو ينهض بنفسه بالحجية، لعدم شيوع تحرير المسألة. و لا سيما بعد عدم منع دعواه له من خلاف من عرفت.

هذا و قد يستدل لحجية الشهادة على الشهادة فى المقام بإطلاق ما ورد فى الشهادة على الشهادة، كمعتبر غياث بن إبراهيم عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام): «أن عليا عليه السلام كان لا يجيز شهادة رجل على شهادة رجل، إلا شهادة رجلين على شهادة رجل» (١)، و نحوه معتبر طلحة بن زيد ٢.

لكن الظاهر عدم الإطلاق فيهما، لعدم ورودهما لبيان حجية الشهادة على الشهادة، بل لبيان اشتراط الحجية بتمامية البينة على شهادة كل من الشاهدين مع المفروغية عن حجية الشهادة على الشهادة فى الجملة، من دون أن ينهض بعموم حجيتها.

و بعبارة أخرى: الاستثناء من السالبة الكلية ظاهر فى الإثبات فى الجملة، لا فى عموم الإثبات، لأن نقيض السالبة الكلية موجبة مهمة فى قوة الجزئية، لا كلية. فهو فى المقام يدل على أنه مع شهادة الرجلين على شهادة الرجل الواحد تقبل الشهادة فى الجملة، لا مطلقا. و أضعف منه الاستدلال فى كلام غير واحد بأن الشهادة حق لازم الأداء، فيجوز الشهادة عليه كسائر الحقوق.

إذ فيه: أن المراد بكونه حقا لازم الأداء، إن كان هو أن الهلال من حقوق الناس فالشهادة عليه شهادة فى حقوق الناس، فتكون الشهادة عليها حجة، بناء على ما سبق من التذكرة من اختصاص قبول الشهادة بالشهادة بالأموال و الحقوق. فهو ممنوع جدا، إذ مجرد ترتب تكليف الناس على الهلال لا يجعله حقا لهم.

نعم قد يكون حقا لهم فيما لو أخذ قيدا فى موضوع حقهم، كما لو أخذ أول الشهر قيدا فى أجل الدين، فقامت البينة على الشهادة بالهلال من أجل إثبات حضور الأجل.

- (١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ١٨ باب: ٤٤ من أبواب الشهادات حديث: ٤، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٠٤

و لا برؤيته قبل الزوال (١)،

لكن ذلك إنما يقتضى قبول الشهادة على الشهادة بالهلال فى مثل ذلك، لا مطلقا.

و إن كان المراد بكونه حقا لازم الأداء هو وجوب أداء الشهادة بالهلال تكليفا. فهو ممنوع كبرويا، لعدم الدليل على عموم حجية الشهادة على كل شهادة يجب أدائها، و صغرويا لعدم وجوب أداء الشهادة بالهلال، لأن الظاهر اختصاص وجوب أداء الشهادة بحقوق الآدميين، بقريته اختصاص حرمة كتمان الشهادة بما إذا كان قد دعى لتحمل الشهادة، و هو إنما يكون فيما إذا كان المشهود به حقا للناس، حيث يدعو صاحب الحق للإشهاد عليه من أجل حفظ حقه.

فالعمدة فى وجه قبول الشهادة فى المقام عموم حجية البينة الذى تقدم منا الاستدلال عليه بتفصيل فى المسألة التاسعة عشرة من مباحث

الاجتهاد والتقليد، حيث إن مقتضاه عدم الفرق في حجيتها بين كون المشهود به موضوعاً للأثر ثبوتاً كالدين والهلال، وكونه موضوعاً له إثباتاً، كالأماره القائمه على موضوع الأثر، مثل اليد التي هي دليل على الملكية، والإقرار الذي هو دليل على الأمر المقر به وغيرهما، ومنه البينه على رؤية الهلال التي هي دليل على دخول الشهر.

(١) قال في الجواهر: «على المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة يمكن تحصيل الإجماع معها، ولذا نسبه في المنتهى إلى أكثر علمائنا إلا من شذ منهم، بل في الغنية دعواه على ذلك، معللاً له بأن من خالف من أصحابنا لم يؤثر خلافه في دلالة الإجماع. بل نسبه في التذكرة إلى علمائنا أجمع، من دون إشارة إلى شذوذ المخالف، وفي الخلاف نسبه إلى الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام وابن عمر وأنس، ثم قال: ولا مخالف لهم، فدل على أنه إجماع الصحابة».

لكن السيد المرتضى في الناصريات بعد أن ذكر حكم جده الناصر بأن الهلال إن رؤى قبل الزوال فهو لليلة الماضية، قال: «هذا صحيح، وهو مذهبنا...»

دليلنا: الإجماع المتقدم ذكره. وأيضاً ما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام وابن عمر وابن عباس (رض) وابن مسعود وأنس أنهم قالوا: إذا رأى الهلال قبل الزوال فهو لليلة

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٠٥

...

الماضية، ولا مخالف لهم». وقد نسبه إلى قوم من أصحابنا في الخلاف، وهو ظاهر الكليني والصدوق في المقنع، لذكرهما الرواية المتضمنة لذلك.

بل هو صريح الصدوق في الفقيه في باب ما يجب على الناس إذا صحّ عندهم بالرؤية يوم الفطر بعد ما أصبحوا صائمين، كما حكى عن السبزواري والكاشاني والسيد الطباطبائي في الكفاية والخيرة والوافي والمفاتيح والمصاييح. وتردد في النافع والمعتبر، كما استشكل في المسألة سيد المدارك وسيدنا المصنف قدس سره في مستمسه.

و الوجه فيما ذكره السيد المرتضى قدس سره النصوص، كصحيح حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإذا رأوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبل» (١)، وموثق عبيد بن زرارة وعبد الله بن بكير: «قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا رأى الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال، وإذا رؤى بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان» ٢. وقريب منهما غيرهما.

وبها يخرج عن نصوص الحصر بالرؤية الظاهرة في الجرى على ما عليه العرف من كون الرؤية في النهار دليلاً على كون مبدأ الشهر الليلة اللاحقة له، لا السابقة عليه. بل لا يبعد قصور النصوص المذكورة رأساً عما إذا كانت الرؤية قبل الزوال، بل حتى بعده مع تعالى النهار، لعدم تعارف ذلك، ليعلم بناء العرف فيه، وإنما المتعارف رؤيته من آخر النهار إلى الليل.

ومثله إطلاق ما تضمن عدم كون نهار الرؤية من الشهر اللاحق، كمعتبر جراح المدائني: «قال أبو عبد الله عليه السلام: من رأى هلال شوال بنهار في شهر رمضان فليتم صيامه [صومه]» ٣، حيث يسهل جداً حمله بقرينة النصوص السابقة على الرؤية بعد الزوال.

نعم قد ينافي ذلك بعض النصوص:

(منها): ما تضمن أنه مع الرؤية في وسط النهار فذلك النهار من الشهر السابق، كصحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام:

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٥، ٦، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٠٦

...

إذا رأيت الهلال فأفطروا... و إن لم تروا الهلال إلا من وسط النهار أو آخره فأتوا الصيام إلى الليل « [١ ...]، فإن وسط النهار قبل الزوال بناء على ما هو المشهور المنصور من دخول النهار بطلوع الفجر، لا بطلوع الشمس [٢].

[١] وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١.

[٢] يحسن منا بهذه المناسبة أن نتعرض لوجه ذلك، ولا سيما بعد إصرار بعض مشايخنا قدس سره على خلافه، و أن النهار لا يدخل إلا بطلوع الشمس، و يظهر من لسان العرب وجود القول بذلك لغه حيث نسبه للقبيل بعد ذكر القول الأول، و يظهر من القاموس التردد بين الأمرين.

و قد استدل بعض مشايخنا قدس سره على ذلك بوجه:

الأول: أن ذلك هو المفهوم منه عرفاً، لأن نصف النهار عندهم منتصف ما بين طلوع الشمس و غروبها، و ذلك لا يكون إلا بأن يكون مبدأ النهار طلوع الشمس، و قد شاع التمثيل للقضية الشرطية بقولهم: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة.

الثاني: أن المصطلح عليه عند علماء الهيئة و المنجمين إطلاق اليوم على ما بين طلوع الشمس و غروبها، و هو أمر شائع في كلامهم.

الثالث: قوله تعالى: أقيم الصلاة طرفي النهار «١»، بضميمة ما في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل قال عليه السلام في تفسير الآية الشريفة: و طرفاه المغرب و الغداة «٢»، و حيث لا إشكال في أن المغرب ليس من النهار، فلا بد من كون المراد بطرف النهار في الآية الكريمة ما خرج عنه و اتصل به، لا أوله و آخره، و ذلك يقتضى كون وقت صلاة الغداة قبل النهار، لا أوله.

الرابع: ما تضمن أن الزوال وسط النهار كقوله عليه السلام في صحيح زرارة المتقدم: و قال تعالى: حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسيطة و هي صلاة الظهر و هي أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و هي وسط النهار... و كذا ما تضمن أنه نصف النهار، كصحيح الحلبي عنه عليه السلام: أنه سئل عن الرجل يخرج من بيته، و هو يريد السفر و هو صائم. قال: فقال: إن خرج من قبل أن ينتصف النهار، فليفطر، و ليقض ذلك اليوم، و إن خرج بعد الزوال فليتم يومه «٣». و صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام: قال: إذا

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الصوم، در يك جلد، دار الهلال، قم - ايران، اول، ١٤٢٥ هـ ق مصباح المنهاج - كتاب الصوم؛ ص: ٣٠٦

(١) سورة هود الآية: ١١٤.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٢ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها حديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٠٧

سافر الرجل في شهر رمضان، فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم «... ١»،

وصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: من أصبح وهو يريد الصيام ثم بدا له أن يفطر فله أن يفطر ما بينه وبين نصف النهار، ثم يقضى ذلك اليوم «... ٢»، وغيره، بضميمة ما تضمن أن آخر وقت نية صوم القضاء هو الزوال، كصحيح جميل بن دراج عنه عليه السلام:

أنه قال في الذي يقضى شهر رمضان إنه بالخيار إلى زوال الشمس ... ٣، وغيرها.

لكن الأول في غاية المنع، فإن وضوح بناء العرف على دخول النهار بطولع الفجر يغني عن إطالة الكلام في الاستدلال عليه، ولا يخطر ببال أحد يصبح بعد الفجر أن الليل باق بعد و النهار لم يدخل.

و كأن منشأ بناء العرف على ذلك أن الليل ارتكازا متقوم بالظلام، لا بعدم الشمس، كما أن النهار متقوم بالنور لا بالشمس، وإنما هي سبب له، كما يناسبه قوله تعالى:

فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَ جَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴿٤﴾، وقولهم: ليل أليل، يعنى شديد الظلام. إلا أنه لما لم يكن تبدل الحال تكويناً - من الليل بظلمته إلى النهار بنوره، و من النهار بنوره إلى الليل بظلمته - دفعياً، بحيث يتبدل الحال رأساً من ليل مطبق إلى نهار مطبق، و بالعكس، بل تدريجياً، فيبدأ النور من جانب المشرق تدريجاً حتى يستوعب السماء، و تزول ظلمة الليل، كما يبدأ الظلام من جانب المشرق تدريجاً حتى يستوعب السماء و يزول ضياء النهار، كان مبدأ كل من الليل و النهار عرفاً بأول ظهور الظلام و النور من جانب المشرق، لا باستيعابهما للجو، كما يشير إلى ذلك مثل قوله تعالى: ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ يُوَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَ يُوَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَ أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿٥﴾. حيث عبر عن الظلام و النور البادئين من جانب المشرق قبل تطبيقهما بالليل و النهار، و من ثم أمكن أن يلج أحدهما في الآخر. فكما بنى العرف على أن مبدأ الليل بمغيب الشمس الذي به يبدأ الظلام من دون أن يستوعب السماء، كذلك بنوا على أن مبدأ النهار بطولع الفجر الذي به يبدأ النور من دون أن يستوعب السماء.

و كيف كان فسواء تم ما ذكرناه في منشأ بناء العرف على دخول النهار بطولع الفجر و توجيهه، أم لم يتم، لا مجال للإشكال في أصل بنائهم على ذلك. و لا سيما مع ما يأتي من

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ١.

(٢) ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٧، ٤.

(٤) سورة الإسراء الآية: ١٢.

(٥) سورة الحج الآية: ٦١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٠٨

الشواهد عليه.

و أما ما استشهد به قدس سره من قولهم: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و كلما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة. فالشرطية الأولى فيه لا تنافي المدعى، لأن الجزء جملة اسمية، تتضمن الثبوت و الوضوح لا مجرد الحدوث، و لا محذور في الإخبار عن ثبوت الشيء و وضوحه بعد زمان حدوثه.

نعم لو كان التعبير هكذا: إن كانت الشمس طالعة وجد النهار، أو أن طلعت الشمس وجد النهار كان منافياً للمدعى. كما تنافيه الشرطية الثانية.

لكنها - لو تم التمثيل بها - ليست قضية عرفية، بل تختص بجماعة خاصة قد تخرج عن المفهوم العرفي في بعض قضاياها، لشوب أذهانها بأوهام أو مصطلحات خاصة، خصوصاً إذا سيقت تلك القضايا لمجرد التمثيل من دون تبين لها و التزام بها.

و منه يظهر الحال فى الوجه الثانى، فإن المصطلح المذكور- لو تم- يبتنى على نكات فلكية متعلقة بسير الشمس و نحوها، مخرجه عن المفهوم العرفى، فلا تنفع فى تحديده.

و أما الوجه الثالث فيندفع بأن إطلاق طرفى النهار فى الآية الشريفة قد يبتنى على التوسع و التسامح فى تطبيق الطرف بالإضافة إلى صلاة المغرب، لأن وقتها حيث كان متصلاً بالنهار، و فيه بقيه من نوره، صار كأنه آخر النهار، كما كان وقت الفجر أوله حقيقة، أو على الخروج عن السياق فى معنى الطرف، فيراد منه فى الفجر أول النهار، و فى المغرب ما يجاوره آخره، أو على التغليب فى إطلاق الطرف، كل ذلك من أجل وضح المفهوم العرفى للنهار، بالنحو الذى ذكرنا.

بل لا ينبغي الإشكال فى لزوم توجيهه بأحد الوجوه المذكورة بلحاظ نفس الصحيح المفسر للآية الشريفة، فإنه كما تضمن تفسير الطرفين بالمغرب و الغداة تضمن أن صلاة الظهر بين صلاتين نهاريتين، حيث قال عليه السلام: و هى أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و هى وسط النهار، و وسط صلاتين بالنهار صلاة الغداة و صلاة العصر.

و أما ما ذكره قدس سرّه من أن الفقرة المذكورة لما لم تكن مناسبة للتصريح فيه بأن وقت صلاة الظهر وسط النهار- الملازم لكون مبدئه طلوع الشمس، لا طلوع الفجر- تعين تأويلها بابتداء وصف صلاة الغداة بأنها نهارية على التسامح بلحاظ امتداد وقتها حتى يتصل بالنهار الحاصل بطلوع الشمس، لا لكونها نهارية حقيقة.

ففيه: أن التأويل المذكور بعيد جداً، و أقرب منه حمل توصيف الزوال بأنه وسط النهار أو نصفه فى الصحيح و غيره على الجرى عما عليه الناس من إطلاق نصف النهار

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٠٩

على الزوال بلحاظ النكتة الفلكية، و هى توسط الشمس فى قوس طلوعها و غاية اشتداد نورها الذى هو منشأ نور النهار، كما أشرنا إليه فى المتن. و لا سيما و أن النصف المذكور يسهل إدراكه ببلوغ الشمس غاية ارتفاعها، بخلاف النصف الحقيقى للنهار الذى بين طلوع الفجر و غروب الشمس، حيث أوجب ذلك تسامحهم فى إطلاق نصف النهار على الزوال.

و من ذلك يظهر الجواب عن الوجه الرابع، حيث يصلح الصحيح المذكور لتوجيه إطلاق نصف النهار على الزوال مع كون مبدأ النهار حقيقة و عرفاً طلوع الفجر. و لا سيما و أن بعض النصوص قد تضمن إطلاق نصف النهار على ما قبل الزوال، كحديث سليمان بن جعفر الجعفرى: سمعت الرضا عليه السلام يقول: لا ينبغي لأحد أن يصلى إذا طلعت الشمس، لأنها تطلع بقرنى الشيطان فإذا ارتفعت و صفت فارقتها... فإذا انتصف النهار قارنها، فلا ينبغي لأحد أن يصلى... فإذا زالت الشمس وهبت الريح فارقتها «١».

على أن غاية ما يقتضيه الوجوه المذكورة- الثالث و الرابع- ظهور بدوى للنصوص لا بد من رفع اليد عنه بالمفهوم العرفى القطعى للنهار، و أنه يبدأ بطلوع الفجر. و لا سيما مع اعتضاده بأمر..

الأول: النصوص الظاهرة أو المصرحة بذلك، كصحيح زرارة المتقدم المتضمن أن صلاة الظهر هى الوسطى بين نهاريتين، و صحيحه الآخر عن أبى جعفر عليه السلام: قال:

أدنى ما يجزى من الأذان أن تفتح الليل بأذان و إقامة، و تفتح النهار بأذان و إقامة.

و يجزىك فى سائر الصلوات إقامة بغير أذان «٢»، فإن المراد بافتتاح النهار بالأذان الأذان لصلاة الصبح، كما يظهر من نصوص كثيرة «٣». بل لا إشكال فى ذلك، لأن صلاة الظهر وسط النهار، لا افتتاحه، كما صرحوا به.

و معتبر الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا عليه السلام: قال: فأمرهم أول النهار أن يبدؤوا بعبادته، ثم ينتشروا فيما أحبوا من مرمة [مئونة] دنياهم، فأوجب صلاة الغداة عليهم «... ٤»، و خبر يحيى بن أكرم: أنه سأل أبا الحسن الأول عن صلاة الفجر لم يجهر فيها بالقراءة، و هى من صلوات النهار، وإنما يجهر فى صلاة الليل؟ فقال: لأن النبى صلى الله عليه و آله

- (١) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٣٨ من أبواب المواقيت حديث: ٩.
- (٢) وسائل الشيعة ج: ٤ باب: ٦ من أبواب الأذان و الإقامة حديث: ١.
- (٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٤ باب: ٦ من أبواب الأذان و الإقامة.
- (٤) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ١٠ من أبواب المواقيت حديث: ١١.
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣١٠

كان يغلس بها، فقرر بها من الليل «١».

و مرسل الديلمي في إرشاد القلوب عن الإمام الكاظم عليه السّلام قال في حديث: ثم قال أمير المؤمنين عليه السّلام في بيان فضل أمة نبينا صلّى الله عليه وآله: إن الله عز و جل فرض عليهم في الليل و النهار خمس صلوات في خمسة أوقات، اثنتان بالليل و ثلاث بالنهار «٢»، و مرسل العليل لمحمد بن إبراهيم: سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن علّة مواقيت الصلاة... فقال: فرض الله صلاة الغداة لأول ساعة من النهار «٣»، و مرسل العياشي عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السّلام: قال: الصلاة الوسطى هي الوسطى من صلاة النهار، و هي الظهر «٤».

و في حديث عبد الله بن سليمان عن الإمام الباقر عليه السّلام: سألته عن زيارة القبور، قال: نعم. إذا كان يوم الجمعة فزهرهم، فإنه من كان منهم في ضيق و سع عليه ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، يعلمون بمن أتاهم في كل يوم، فإذا طلعت الشمس كانوا سدى «... ٥»، فإنه كالصريح في دخول اليوم بالفجر.

بل ملاحظة النصوص الواردة في مقابلة الليل بالنهار و اليوم، و بيان أحكام النهار و اليوم، توجب وضوح ذلك، و منها ما ورد في الصوم في النهار و اليوم، خصوصا مع المقابلة بين قيام الليل و صيام النهار في جملة منها.

الثاني: ما يستفاد من النصوص الظاهرة في أن الفجر بعد الليل، و ليس منه. كصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السّلام: في رجل صلى الغداة بليل غزّه من ذلك القمر، و نام حتى طلعت الشمس، فأخبر أنه صلى بليل. قال: يعيد صلاته «٦»، و صحيح سعد بن سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السّلام: سألته عن الرجل يكون في بيته و هو يصلي، و هو يرى أن عليه ليلا، ثم يدخل عليه الآخر من الباب، فقال: قد أصبحت هل يصلى الوتر أم لا أو يعيد شيئا من صلاته؟ قال: يعيد إن صلاها مصبحا «٧»، و غيرهما «٨».

و نحوها النصوص الظاهرة أو الصريحة في أن أفضل وقت صلاة الليل آخره، ففي

- (١) وسائل الشيعة ج: ٤ باب: ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة حديث: ٣.
- (٢) مستدرک الوسائل ج: ٣ باب: ٢ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها حديث: ٤.
- (٣) بحار الأنوار ج: ٨٢ ص: ٢٧٥.
- (٤) تفسير العياشي ج: ١ ص: ١٢٧.
- (٥) وسائل الشيعة ج: ٥ باب: ٥٧ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها حديث: ١.
- (٦) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٥٩ من أبواب المواقيت حديث: ١.
- (٧) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٤٦ من أبواب المواقيت حديث: ٧.
- (٨) راجع وسائل الشيعة ج: ٤ باب: ٣٠ من أبواب الدعاء.
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣١١

حديث مرآزم عن أبي عبد الله عليه السلام: قلت له: متى أصلى صلاة الليل؟! فقال: صلها آخر الليل «... ١»، و نحوه غيره «٢». الثالث: ما هو المعلوم لغه و عرفا و شاع الجرى عليه فى النصوص من إطلاق الغداة على وقت الفجر، فإن الغداة هى أول النهار، عرفا و لغه كما صرحوا به. و لا ينافيه تعريفها فى بعض كلمات اللغويين بأنها بين طلوع الفجر و طلوع الشمس، إذ لا يراد به ما ينافى التحديد الأول، لىتنى كونها من النهار على الخلاف فى محل الكلام، بل تقييده و تحديد مقدار الغداة من أول النهار. و إلا فمن الظاهر أن الغداة من الغد، و هو اليوم اللاحق، فهى قطعاً من اليوم اللاحق فى أوله.

الرابع: ما شاع عند المشرعة و تضمنته نصوص كثيرة من إطلاق الصبح على وقت صلاة الفجر، إما بتسميته أو تسمية ضوء الفجر صباحاً، أو بتسمية صلاته صلاة الصبح، أو بإطلاق الإصباح على الكون فيه، أو نحو ذلك «٣»، و منه قوله تعالى: **فَالِقُ الْإِصْبَاحِ** «٤»، حيث يقرب كون المراد به بزوغ ضوء الفجر فى ظلام الليل. لوضوح أن الصبح أول النهار، و لىس من الليل. ثم هل يمكن البناء على أن ما ورد من أعمال الصباح و أذكاره الكثيرة لا يؤدى إلا بعد طلوع الشمس؟! أو يلتزم بأن الصباح من الليل؟! الليل؟! الليل؟! الليل!؟

الخامس: ما فى جملة من كلمات اللغويين و ارتكز فى أذهان العرف من أن السحر آخر الليل، مع وضوح أن الفجر بعد السحر، لا منه. السادس: ما ورد فى استحباب التغليس بصلاة الفجر، كى تشهدا ملائكة الليل و ملائكة النهار، كمعتبر إسحاق بن عمار: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أخبرنى عن أفضل

(١) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٤٥ من أبواب المواقيت حديث: ٦.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٤٤، ٤٦، ٥٤ من أبواب المواقيت، و ج: ٥ باب: ٣٩، ٤٢ من أبواب بقیة الصلوات المندوبة. و غيرها. (٣) راجع وسائل الشيعة ج: ١ باب: ٨ من أبواب الوضوء، و ج: ٣ باب: ١٤، ١٧، ٣٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها، و باب: ١٠، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧ من أبواب المواقيت، و ج: ٤ باب: ٤٣ من أبواب الأذان و الإقامة، و باب: ٢٥، ٣٢ من أبواب التعقيب، و ج: ٥ باب: ٢٧ من أبواب صلاة العید، و باب: ٢ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، و ج: ٧ باب: ٤، ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته، و باب: ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك، و باب: ٥ من أبواب من يصح منه الصوم، و ج: ١٠ باب: ١١ من أبواب الوقوف بالمشعر، و باب: ١ من أبواب العود إلى منى و رمى الحجار و المبيت و النفر. و غيرها.

(٤) سورة الأنعام الآية: ٩٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣١٢

المواقيت فى صلاة الفجر. قال: مع طلوع الفجر. إن الله تعالى يقول: **إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً** يعنى: صلاة الفجر. تشهد ملائكة الليل و ملائكة النهار. فإذا صلى العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر أثبت له مرتين، تثبته ملائكة الليل و ملائكة النهار «١»، و نحوه غيره «٢».

فإن تعليل الاستحباب بذلك يدل على أن ملائكة الليل تعرج بعد الغلس عند إسفار الصبح، و ذلك لا يناسب بقاء الليل إلى طلوع الشمس.

و بذلك يظهر اندفاع ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من أن اجتماع ملائكة الليل و ملائكة النهار فى وقت واحد فى الأرض كما يمكن أن يكون لتأخر ملائكة الليل إلى أمد من النهار يمكن أن يكون لتقدم ملائكة النهار فى أمد من الليل، فلا يدل اجتماع

الطائفتين على حال الوقت الذي تجتمعان فيه.

وجه الاندفاع: أن الاستدلال ليس بلحاظ اجتماع الطائفتين، بل بمبادرة عروج ملائكة الليل بعد الغلس و انفراد ملائكة النهار حين الإسفار، المستلزمين لكونه نهارا لا ليلا، كما لعله ظاهر.

و يناسب ذلك ما في حديث جابر عن أبي جعفر عليه السلام: قال: إن إبليس إنما يبيث جنود الليل من حين تغيب الشمس إلى مغيب الشفق، و يبيث جنود النهار من حين يطلع الفجر إلى مطلع الشمس (٣).

هذا و باستطراد كلمات أهل اللغة و العرف و النصوص المتفرقة و الاستعمالات المختلفة يتضح المدعى، بنحو يلحق بالبديهيات، و يكون ما خرج عن ذلك مما يوهم خلافه شبهات أو استعمالات تبتنى على العناية و التسامح لا- تقف في قبال ذلك. و لا يسعنا الاستقصاء التام، و إنما اقتصرنا في أكثر ما ذكرنا على استقصاء ما ورد في كتاب الوسائل بوجه عاجل.

و قد أطل المجلسى و صاحب الجواهر (قدس سرهما) الكلام في هذه المسألة، و في ذكر الشواهد على ما عليه المشهور، يحسن الاطلاع عليها، و إن لم يخل بعضها عن إشكال. فراجع المجلد الثالث و الثمانين من البحار في تعقيب الكلام في مواقيت الصلاة

(١) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٢٨ من أبواب المواقيت حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٢٨ من أبواب المواقيت حديث: ٣. و باب: ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها حديث: ١٩.

(٣) الفقيه ج: ١ ص: ٣١٨.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣١٣

...

و مثله في ذلك موثق إسحاق بن عمار أو صحيحه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغم علينا في تسع و عشرين من شعبان. فقال: لا تصمه إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه. و إذا رأيت من وسط النهار، فأتم صومه إلى الليل» (١). فإن صدره و إن ورد في هلال شهر رمضان. لكن لا بد من حمل ذيله على هلال شهر شوال، إذا رئي في آخر شهر رمضان، لفرض الصوم فيه و الأمر بإتمامه.

اللهم إلا- أن يقال: يصعب التفكيك بين صدره و ذيله في ذلك. و ليس هو بأولى من حمل إتمام الصوم فيه على الإمساك لحرمه شهر رمضان، أو على وجوب إتمام الصوم إن كانت صامه استجابا أو رجاء على أنه يوم الشك، فيكون موافقا للنصوص السابقة. و هو المناسب لما ذكره الشيخ في التهذيبيين من حمله على صومه على أنه من

و المجلد السابع من الجواهر في آخر الكلام في وقت صلاة الليل.

و ينبغي مع ذلك الالتفات إلى أن استفادة المعنى العرفي من الحديث لا يتوقف على اعتباره سندا، فإن الكاذب يستعمل في المعنى العرفي أيضا. غاية الأمر أن اليقين بحدود المعنى العرفي يتوقف على كثرة الاستعمالات و شيوعها، و هو أمر حاصل في المقام، كما يظهر بالاستقصاء، و إن كان فيما ذكرناه كفاية.

و مما ذكرنا يظهر أن كون مبدأ النهار بطول الفجر لا يبتنى على اصطلاح شرعي، بلحاظ ترتب أحكام النهار- من الصوم و غيره- من طلوع الفجر، بل هو أمر عرفي لغوي، لظهور أن كثيرا من الوجوه المتقدمة تبتنى على تحديد المدلول العرفي و اللغوي.

بل كثير من الاستعمالات الشرعية يبتنى على الجرى على المعنى العرفي، من دون تكلف.

بل لم نعر على ما يشهد بتبدل معنى النهار في العرف الشرعي عما عليه لغة و عرفا.

و بذلك يظهر وهن ما فى مفردات الراغب، حيث قال: و النهار الوقت الذى ينتشر فيه الضوء، و هو فى الشرع ما بين طلوع الفجر إلى وقت غروب الشمس، و فى الأصل ما بين طلوع الشمس إلى غروبها.
 إلا أن يريد بالأصل ما يقتضيه أصل الاشتقاق، لا مقتضى المدلول العرفى و اللغوى.
 و إن كان هو لا- يناسب تخصيص المعنى الأول بالشرع. على أنه لا يخلو عن إشكال أيضا، لعدم وضوح منشئه. و الأمر سهل. فإن اضطراب اللغويين فى تحديد المعانى غير عزيز. (منه عفى عنه).

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣١٤

...

شعبان، و لا أقل من اضطرابه بنحو لا ينهض بالاستدلال فى قبال النصوص السابقة.
 و أما صحيح محمد بن مسلم فيتعين الجمع بينه و بين النصوص السابقة، إما بحمل وسط النهار فيه على الزوال، توسعا بلحاظ توسط الشمس فى قوس طلوعها و غاية اشتداد نورها الذى هو منشأ نور النهار، كما تضمن ذلك بعض النصوص الواردة فى مواقيت الصلاة «١»، نظير ما شاع عند العرف و تضمنته جملة من النصوص من التعبير عن الزوال بنصف النهار، و إما بحمله على الوسط العرفى بما له من سعة، الذى هو عبارة عن الوقت الذى يشتد فيه نور النهار، فىكون مطلقا يقبل التقييد بالنصوص السابقة.
 و بالجملة: الصحيح و إن كان منافيا للنصوص السابقة بدوا، إلا أن تنزيهه عليها و جمعه معها عرفا بأحد الوجهين المذكورين قريب جدا، فلا مجال لرفع اليد عنها به.

(و منها): حديث محمد بن عيسى: «كتبت إليه عليه السلام: جعلت فداك ربما غمّ علينا هلال شهر رمضان، فترى من الغد الهلال قبل الزوال، و ربما رأيناه بعد الزوال، فترى أن نفطر قبل الزوال إذا رأيناه أم لا؟ و كيف تأمر فى ذلك؟ فكتب: تتم إلى الليل، فإنه إن كان تاما رؤى قبل الزوال» «٢».

بناء على أن مورد السؤال فيها هلال العيد، كما يحتمله ما فى الاستبصار من روايته هكذا: «ربما غمّ علينا الهلال فى شهر رمضان»، و يناسبه قول السائل: «فترى أن نفطر قبل الزوال إذا رأيناه»، ... و أمر الإمام عليه السلام فيه بإتمام الصوم، و تعليقه بأنه إن كان تاما رؤى قبل الزوال. فإن ذلك كله لا يناسب إرادة هلال شهر رمضان إلا بتكلف. و إن كان هو مقتضى روايته فى التهذيب و الوسائل بالوجه المذكور أولا. و لذا فهم منه فى التهذيبيين و الوسائل عدم العبرة برؤيته قبل الزوال.
 لكن الإنصاف أن ذلك لا يبلغ فى وضوح الدلالة حدا يصلح لمعارضة النصوص الأول، فضلا عن رفع اليد عنها لأجله. مضافا إلى ضعف سنده، لرواية

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٢ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣١٥

و لا بغير ذلك (١).

الشيخ له بسنده عن على بن حاتم عن محمد بن جعفر، و طريق الشيخ إلى على بن حاتم لا يخلو عن ضعف، كما أن محمد بن جعفر

هو ابن بطه الضعيف.

(و منها): مرسل دعائم الإسلام عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا رأيت الهلال أو رآه ذوا عدل منكم نهارا فلا تفرط أو حتى تغرب الشمس، كان ذلك في أول النهار أو في آخره» (١)، بناء على أن الذيل فيه من تمتة الحديث. لكن لا مجال للتعويل عليه مع ضعفه، خصوصا مع احتمال كون الذيل فيه من صاحب الدعائم. و من ثم يقوى العمل بالنصوص الأول مع صحة سندها، و عدم ظهور الإعراض عنها بعد ما عرفت. و لا مجال للإشكال فيها بما تقدم في التطويق من عدم مناسبتها للنصوص المتضمنة عدم القضاء إلا بقيام البيئه على رؤيته، لأن رؤية الهلال قبل الزوال ليست من الشيعه بحد يكون عدم التنبه لها دليلا على عدم العبرة بها، بل غاية الأمر دلالتها على عدم العبرة بها بالإطلاق الذي يسهل رفع اليد عنه بالنصوص السابقة.

(١) فقد تضمنت النصوص الشريفة أمورا غير ما تقدم..

(منها): عدّ أربعة أيام من يوم الصوم في السنة الماضية و صوم اليوم الخامس فقد تضمنته جملة من النصوص، كخبر عمران الزعفراني: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

إن السماء تطبق علينا بالعراق اليومين و الثلاثة، فأى يوم نصوم؟ قال: أنظر اليوم الذي صمت من السنة الماضية [فعد منه خمسة أيام] و صم اليوم الخامس» (٢)، و نحوه غيره.

و يظهر من الفقيه و الهداية العمل على ذلك، بل قد يظهر من الكليني، بل صرح في المبسوط بجواز العمل على ذلك. و في الجواهر: «في المحكى عن عجائب

(١) عن دعائم الإسلام ج: ١ ص: ٣٣٣ راجع الجواهر ج: ١٦ ص: ٣٦٧.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣١٦

...

المخلوقات للقرويني: قد امتحنوا ذلك خمسين سنة فكان صحيحا.

لكن في حديث السيارى: «كتب محمد بن الفرج إلى العسكرى عليه السلام يسأله عما روى من الحساب في الصوم عن آبائك (عليهم السلام) في عدّ خمسة أيام بين أول السنة الماضية و السنة الثانية الذي يأتي، فكتب: صحيح، و لكن عدّ في كل أربع سنين خمسا و في السنة الخامسة ستا فيما بين الأولى و الحادث، و ما سوى ذلك فإنما هو خمسة خمسة». قال السيارى: و هذه من جهة الكيسة. قال: و قد حسبه أصحابنا فوجدوه صحيحا. قال: و كتب إليه محمد بن الفرج في سنة ثمان و ثلاثين و مائتين: هذا الحساب لا يتهيأ لكل إنسان أن يعمل عليه، إنما هذا لمن يعرف السنين، و من يعلم متى كانت سنة الكيسة، ثم يصح له هلال شهر رمضان أول ليلة؟! فإذا صح الهلال لليلته و عرف السنين صح له ذلك إن شاء الله» (١).

و أما ما ذكره بعض مشايخنا قدس سرّه من أن مضمون هذه المكاتبه غير قابل للتصديق، لاختلاف مبدأ حساب باختلاف الناس، حيث يكون مبدأ صوم بعضهم مخالفا لمبدأ صوم الآخر، فإذا عدّ كل منهم أربع سنين من مبدأ صومه لزم اختلاف الشهر باختلاف الناس. فهو غريب جدا. لظهور المكاتبه، بل صراحة ذيل الحديث في أن مبدأ العدّ في حق الكل واحد، و هو السنة الكيسة، و لذا لا يتهيأ العد لكل أحد.

فالعمدة في المقام: أن ضعف هذه النصوص مانع من التعويل عليها، فإن تعددها، و روايتها في كتب الحديث المعتمدة، و ظهور بعض

شيوخ الأصحاب في العمل عليها، قد يوجب الوثوق بصدور بعضها، إلا أن عدم صحة أسانيدها قد توجب الريب في مضامينها و احتمال اختفاء بعض القرائن المحتفة بها، المقتضية لحملها على خلاف ما يظهر منها بدواً، حيث لا طارد لذلك إلا اعتبار السند، بضميمة ظهور حال الراوى في التعهد بنقل مضمون الحديث، أو اليقين بعدم التحريف، لكثرة النصوص أو غيرها من القرائن و كلاهما غير حاصل هنا.

هذا مضافاً إلى منافاة ذلك للنصوص الكثيرة المتضمنة إناطة أمر الهلال

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣١٧

...

بالرؤية. و إلى أن مثل هذا الأمر لما كان قابلاً للضبط - و لو بالرجوع للأئمة عليه السّلام في تعيين مبدأ الحساب، ثم تحديد السنين على ضوء ذلك - فلو كان معولاً عليه لشاع الاعتماد عليه و ظهر، و ارتفعت مشاكل الشك في هلال شهر رمضان، بل كل شهر، لبعده خصوصية شهر رمضان في ذلك جداً، بل هو كالمقطوع بعدمه، لظهور كون ذلك من شئون دورة الفلك المشتركة بين جميع الشهور. فإن ذلك بمجموعه يوجب الريب في هذه النصوص، حتى لو غض عن أسانيدنا.

و من ثم لا يبعد حملها على استحباب الصوم احتياطاً يوم الشك، كما قد يظهر من المقنع، حيث ذكر ذلك في أحكام يوم الشك، و خصوصاً مع وجود العلة، كما هو مورد الحديث المتقدم.

(و منها): عد تسعة و خمسين يوماً من أول رجب، و صوم يوم الستين، ففي مرفوع محمد بن الحسن بن أبي خالد عن أبي عبد الله عليه السّلام: «قال: إذا صح هلال شهر رجب فعد تسعة و خمسين يوماً، و صم يوم الستين» «١»، و نحوه غيره «٢». و يظهر من الصدوق في الفقيه و الهداية العمل على ذلك. كما يظهر من الكليني أيضاً.

لكن جميع ما تقدم في سابقه جار هنا. بل لعل الأمر هنا أظهر لأن سهولة الاطلاع على ذلك لكل أحد مستلزم لظهور الحال فيه، و لو كان بناء المتشعبة على العمل عليه لشاع و اتضح بنحو لا يقع الخلاف فيه. و من هنا قد تحمل النصوص على استحباب الصوم احتياطاً، كما قد يظهر من المقنع.

(و منها): الاكتفاء بعدم رؤية الهلال صباحاً في جانب المشرق في البناء على دخول الشهر في الليلة اللاحقة. ففي خبر داود الرقي عن أبي عبد الله عليه السّلام: «قال: إذا طلب الهلال في المشرق غدوة فلم ير فهو هاهنا هلال جديد رؤى أو لم ير» «٣».

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٧، ٥. و باب: ١٦ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٥.

مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٧ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٩ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣١٨

...

لكنه - مع ضعفه و عدم ظهور العامل به - يكاد يقطع بعدم اطراده.

(و منها): ما تضمنه صحيح العيص: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الهلال إذا رآه القوم جميعا فاتفقوا أنه ليلتين أ يجوز ذلك؟ قال: نعم» (١). و ظاهر الوسائل حمله على شيوع رؤية الهلال. و هو مخالف لظاهره جدا، بل ظاهره حجية اجتهاد القوم في أن الهلال ابن ليلتين.

نعم يظهر من الأصحاب الإعراض عنه، و هو كاف في وهنه. بل يكاد يقطع ببطلان ما هو ظاهر فيه. على أنه مخالف لنصوص الرؤية جدا.

بل الظاهر أن ذلك يجرى في جميع ما تقدم، فإنها بمجموعها لا تناسب نصوص حصر الأمر بالرؤية، و الأمر بعد ثلاثين يوما مع عدمها مع وجود العلة في السماء فضلا عن عدمها. فإن الناظر في النصوص المذكورة يكاد يقطع بأنها واردة للردع عن هذه الأمور و نحوها مما يشيع الابتلاء به.

و من ثم لا مجال للتعويل على شيء منها، و لعله لذا أعرض عنها مشهور الأصحاب. و من هنا يتعين طرحها، أو حملها على استحباب الصوم. و ربما كان ذلك مراد من يظهر منه العمل بها. نعم قد لا يجرى ذلك في رؤية الهلال قبل الزوال، لما تقدم. و أشكال من ذلك ما تضمنته جملة من النصوص من أن شهر رمضان لا ينقص أبدا، و أن شهر شعبان لا يتم أبدا، و أن الشهور على هذا شهر تام و شهر ناقص (٢)، فإنه و إن ذهب إلى ذلك الصدوق في الفقيه، و انتصر له المفيد فيما حكى عنه في كتاب لمح البرهان، و حكاه عن جماعة من أعلام عصره، إلا أنه لا مجال للبناء عليه بعد استحكام التعارض بين النصوص المذكورة و نصوص الرؤية. و كذا النصوص المصرحة بأن شهر رمضان يصيبه ما يصيب سائر الشهور من الزيادة و النقصان (٣).

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٢ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٦.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب أحكام شهر رمضان مستدرک الوسائل ج:

٧ باب: ٤ من أبواب أحكام شهر رمضان.

(٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٤، ١٦، ٥ من أبواب أحكام شهر رمضان. و مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٤ من أبواب أحكام شهر رمضان.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣١٩

[مسألة (١٩): لا تختص حجية البينة بالقيام عند الحاكم بل كل من علم بشهادتها عول عليها]

(مسألة ١٩): لا- تختص حجية البينة بالقيام عند الحاكم بل كل من علم بشهادتها عول عليها (١)، و لا- تختص حجية حكم الحاكم بمقلديه بل ينفذ على غيره (٢)، حتى على المجتهدين و إن كانوا أعلم منه.

[مسألة (٢٠): إذا رؤى الهلال في بلد كفى في الثبوت في غيره]

(مسألة ٢٠): إذا رؤى الهلال في بلد كفى في الثبوت في غيره مع

حيث لا مجال لرفع اليد عن تلك النصوص الكثيرة و ما يناسبها مما ورد في الشهادة على الهلال و الشك في الشهور و نحو ذلك. و لا سيما مع القطع بالعمل على ذلك في الجملة بلحاظ سيرة النبي صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليه السلام و المسلمين، بنحو يلحق بالضروريات.

بل يكاد يقطع بعدم تمامية العدد بعد النظر في وضع الهلال، خصوصا بملاحظة كلام أهل الخبرة. و من ثم طعنت هذه النصوص

بالشدوذ، و كانت من المشكل الذى يرد علمه لأهله.

ولذا أعرض عنها الأصحاب من عصر المفيد فمن بعده. كما عدل عن العمل بها الصدوق و المفيد، فقد صرح فى المقنع بأن شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من الزيادة و النقصان، كما حكى عن المفيد أنه ألف رسالة فى ذلك. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) كما هو ظاهر الأصحاب. و يقتضيه إطلاق دليل حجيتها. بل هو كالصريح من جملة منها، كصحيح أبى الصباح و الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: «قلت:

أ رأيت إن كان الشهر تسعة و عشرين يوما أقضى ذلك اليوم؟ فقال: لا، إلا أن يشهد لك بينه عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم» (١)، و صحيح عبد الله بن سنان ٢، و غيرهما.

(٢) لإطلاق دليل حجيته لو تم. و تمام الكلام فى محله.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٩، ١٩.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٢٠

اشتراكهما فى الآفاق (١) بحيث إذا رؤى فى بلد الرؤية رؤى فيه (٢) أما مع اختلافها فيها ففيه إشكال (٣).

(١) بحيث يقطع بملازمة ظهوره فى بلد الرؤية لوجوده فى البلد الآخر بنحو قابل للرؤية بالعين المجردة. و هو المتيقن من النصوص الآتية.

(٢) و لو لكون بلد الرؤية شرقيا بالإضافة إليه مع تقاربهما بالإضافة إلى جهتي الشمال و الجنوب.

(٣) لا- ينبغى الإشكال فى ذلك فيما لو كان الهلال المرئى فى البلد المتأخر بنحو من قوة النور و الارتفاع لا يمكن معهما تولده بعد غيوبته عن البلد المتقدم، بل لا- بد فيه من تولده قبل ذلك. و إنما الإشكال فى غير ذلك، مما يحتمل فيه وجود الهلال فى البلد المتقدم بنحو غير صالح للرؤية بالعين المجردة، أو يعلم بعدم وجوده فيه كذلك.

و قد أطال بعض مشايخنا قدس سره فى تقريب أن مقتضى القاعدة الاكتفاء بتولده مقارنا لبقعة من الأرض فى دخول الشهر بالإضافة إلى تمام ما يشارك تلك البقعة فى جزء من أجزاء الليل.

و حاصل ما ذكره: أن مبدأ الشهر إنما يكون بخروج القمر من المحاق بظهور نور الشمس على جانبه المقابل للأرض بالنحو الذى يصدق به الهلال بسبب تأخره عن الشمس، و هو أمر واحد آتى لا يختلف باختلاف بقاع الأرض، و مقتضى ذلك دخول الشهر دفعة واحدة فى تمام بقاع الأرض. غاية الأمر أنه لا بد من اشتراك بقاع الأرض التى يحكم بدخول الشهر فيها مع البقعة التى ظهر الهلال فيها فى جزء من الليل، لوقوعها جميعا فى نصف الكرة الأرضية، كى يحكم على ليلاها أنه ليلة الشهر، أما ما لا يشترك معها فى ذلك، بل يكون الوقت فيه نهارة عند ظهور الهلال فلا مجال للحكم بدخول الشهر بالإضافة إليه، إذ لا ليل فيه، ليكون له أول ليلة من الشهر، كما لا معنى للحكم على نهارة بأنه أول يوم من الشهر من دون أن يسبق بالليلة الأولى منه.

و قد أكد ذلك بما ورد فى ليلة القدر من أنها خير من ألف شهر، و فيها يفرق كل أمر حكيم، و تكتب فيها المنايا و البلايا و الأرزاق، و بما ورد فى دعاء صلاة العيد

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٢١

كقولهم عليه السّلام: «أسألك في هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً» (١)، بدعوى ظهور الأول في وحدة الليل لجميع أهل الأرض يكتب فيها مناياهم و بلاياهم و أرزاقهم، و يفرق فيها كل أمر حكيم، و ظهور الثاني في وحدة اليوم الذي يكون عيداً لجميع المسلمين، لا أن المراد بذلك كل ما ينطبق عليه أنه ليلة قدر أو يوم عيد على اختلاف البقاع في تولد الهلال و خروجه عن المحاق في أول ليلها.

لكنه يشكل أولاً: بأنه كما يتعين قصر الحكم بدخول الشهر على نصف الكرة الأرضية الذي يشترك مع موضع تولد الهلال و خروجه عن المحاق في جزء من ليلة واحدة، دون تمام الكرة، لامتناع الحكم عرفاً بدخول الشهر يوماً في بقعة من دون أن يكون مسبوقاً بالليلة الأولى من الشهر، كذلك يتعين قصره على الموضع الذي يظهر فيه الهلال و ما بعده غرباً دون ما قبله شرقاً، لامتناع الحكم عرفاً على بعض الليلة في تلك البقاع بأنه من الليلة الأولى للشهر دون أولها، لعدم تولد الهلال و خروجه عن المحاق في أولها.

و لا سيما بملاحظة ما ورد في أعمال أول ليلة من شهر رمضان، و في زكاة الفطرة، كموتق عمار: «قال أبو عبد الله عليه السّلام: إذا كان أول ليلة من شهر رمضان فقل: اللهم رب شهر رمضان و منزل القرآن هذا شهر رمضان الذي أنزلت فيه القرآن» «... ٢»، و صحيح معاوية بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن مولود ولد ليلة الفطر عليه فطرة؟ قال: لا قد خرج الشهر. و سألته عن يهودى أسلم ليلة الفطر عليه فطرة؟ قال: لا» (٣)، و نحوهما غيرهما.

لقوة ظهور الأول في أن الليلة الأولى من شهر رمضان بتمامها منه، و الثاني في أن ليلة يوم الفطر بتمامها خارجة عنه. و قد استفاد نحو ذلك من نصوص أخر تحتاج إلى استقصاء لا يسعنا فعلاً.

و لو أمكن الحكم على تمام الليل في تلك البقاع بأنه من الشهر، لحصول بعضه

(١) وسائل الشيعة باب: ٢٦ من أبواب صلاة العيد حديث: ٥، ٦، ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٠ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٦ باب: ١١ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٢٢

...

بعد تولد الهلال و خروجه عن المحاق، أمكن الحكم على تمام الليلة و اليوم في تمام البقاع بأنه من الشهر، لحصول بعض اليوم أو تمامه بعد تولد الهلال، و التفريق بلا فارق.

و من هنا كان المفهوم من توقيت الشهر بظهور الهلال عرفاً، هو الحكم بدخوله بالإضافة إلى كل بقعة يبدأ ليلها بعد تولد الهلال و خروجه عن المحاق، دون ما يبدأ ليله قبل تولده.

و كذا الحال بالإضافة إلى ليلة القدر و يوم العيد و نحوهما فإنه كما يمكن البناء على تعددها بالإضافة إلى نصف الكرة، يمكن البناء على تعددها بالإضافة إلى تمام بقاع الأرض تبعاً لاختلافها في تولد الهلال بالنحو المتقدم.

و ثانياً: بأن ما ذكره لا يرجع إلى اتفاق البلدان في الشهر - بالنحو المدعى، و الذي تضمنته في الجملة النصوص الآتية التي اعتمد قدس سره عليها أيضاً في الحكم - بل مقتضاه اختلافها فيه لو اختلفت في الدخول في النصف الذي ظهر فيه الهلال.

فيختلف العراق عن الهند لو ظهر الهلال في آخر النصف الذي أوله العراق، و تختلف إيران عن مصر لو ظهر الهلال في آخر النصف الذي أوله مصر، و هكذا، و إن كان الجميع من أمصار المسلمين، و في النصف الشرقي من الكرة الأرضية. و من ثم لا يتم ما ذكره في تقريب أن مقتضى القاعدة عدم الفرق بين البلدان.

و مثله ما ذكره من الاستدلال بنصوص حجية البيئـة في الهلال بدعوى: أن مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين كون الرؤية في بلد المكلف وغيره مما اتحد معه في الأفق أو اختلف.

لاندفاعه بظهور نصوص البيئـة- وغيرها مما يقتضى حجية الخبر- في تصديق المخبر عما أخبر به بعد الفراغ عن ترتب الأثر على ما أخبر به، من دون أن ينهض ببيان موضوع الأثر، فإذا كان موضوع الأثر بمقتضى القاعدة- كما سبق- هو ظهور الهلال في مكان المكلف لم ينهض إطلاق أدلة البيئـة بحجيتها فيما إذا أخبرت برؤية الهلال في مكان لا يستلزم ظهوره في مكانه. ولذا التزم قدس سره بقصورها عن إثبات حجية البيئـة فيما لو أخبرت برؤية الهلال في نصف الكرة الأرضية الغربية بالإضافة للنصف الذي فيه المكلف.

فالعمدة في المقام النصوص الكثيرة التي تضمنت الاكتفاء بالرؤية في بعض

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٢٣

...

الأمصار، كصحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه قال فيمن صام تسعة و عشرين، قال: إن كانت له بيئـة عادلة على أهل مصر أنهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوماً» (١)، و موقوف إسحاق بن عمار أو صحيحه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغتم علينا في تسع و عشرين من شعبان. فقال: لا تصمه إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه» (٢... ٣)، و غيرهما (٣).

و قد حملها سيدنا المصنف قدس سره على ما إذا لم يعلم بعدم وجود الهلال في بلد المكلف، قال: «إذ لا مجال حينئذ للحكم الظاهري».

و يشكل بأن دليل حجية البيئـة و لزوم العمل عليها ظاهراً إنما يقتضى حجيتها في إثبات ما أخبرت به، فإن كان ما أخبرت به عين موضوع الحكم الشرعي أو ملازماً له تعين العمل عليها، و إلا- لم ينهض دليل حجيتها بلزوم العمل عليها. و حينئذ إن كان موضوع العمل مطلق ظهور الهلال و لو في غير مكان المكلف تعين العمل بها في المقام و لو مع العلم بعدم ظهوره في مكان المكلف. و إن كان موضوعه خصوص ظهوره في مكان المكلف لم ينهض دليل حجية البيئـة بترتب العمل إلا أن تخبر برؤيته في مكان المكلف أو في مكان آخر يلازم ظهوره في مكانه، و لا ينفع مع الشك في ذلك لعدم نهوضها بإثبات موضوع العمل.

نعم لو ثبت أن وجود الهلال في بقعة من الأرض أمانة شرعاً على وجوده في تمام بقاعها اتجه العمل على البيئـة مع الشك، لحجيتها في إثبات الأمانة على موضوع العمل، نظير الشهادة على الشهادة، و عدم العمل عليها مع العلم بعدم وجود الهلال في مكان المكلف، لأنها و إن كانت حجة في إثبات مؤداها، إلا أنه يمتنع حجية مؤداها على موضوع العمل مع العلم بعدم ثبوته، نظير ما لو شهدت البيئـة على الشهادة بالهلال و علم بعدم وجود الهلال. لكن الأمانية المذكورة تحتاج إلى دليل آخر غير

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١٣.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٩. و باب: ١٢ من الأبواب المذكورة حديث: ٧، ٣، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٢٤

...

و من ثم يتعين إما البناء على عدم العمل بالبينه مع احتمال عدم ظهور الهلال في مكان المكلف، كما في المبسوط و الشرائع و التذكرة، و لعله المشهور، أو البناء على العمل بها مطلقا و لو مع العلم بعدم ظهور الهلال في مكان المكلف، كما حكاها في التذكرة عن بعض علمائنا.

و الظاهر الثاني لإطلاق النصوص المتقدمة، لظهور تيسر الاطلاع في عصر صدور تلك النصوص على دعوى الرؤية في أمصار المسلمين المتباعدة من أجل قضاء الصوم، حيث لا مجال مع ذلك لحملها على خصوص صورة العلم بوجود الهلال في مكان المكلف، لقربه من موضع الرؤية، من دون قرينه على الحمل المذكور.

و من هنا كان المتعين العمل بمقتضى الإطلاق، المؤيد أو المعتضد بصحيح محمد بن عيسى: «كتب إليه أبو عمر: أخبرني يا مولاي إنه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان، و لا نراه، و نرى السماء ليست فيها علة، و يفطر الناس و نفطر معهم. و يقول قوم من الحساب قبلنا: إنه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر و إفريقية و الأندلس.

هل يجوز يا مولاي ما قال الحساب في هذا الباب، حتى يختلف الفرض على أهل الأمصار، فيكون صومهم خلاف صومنا و فطرهم خلاف فطرنا؟ فوق: لا صوم من الشك، أفطر لرؤيته و صم لرؤيته» «١»، فإن العدول في الجواب فيه من مقام الثبوت لمقام الإثبات مع أولوية مقام الثبوت بالبيان، لأسبقيته رتبة، مشعر أو ظاهر في اتحاد حكم الأمصار مع اختلاف آفاقها، و إلا كان الأنسب أن يقول: فرض كل بلد تابع لظهور الهلال فيه.

ثم إنه حيث كان الظاهر اتحاد حكم البلاد مع اختلاف آفاقها، تبعا للنصوص المذكورة، فالمتعين الاقتصار على رقعة الأرض المكتشفة حين صدور تلك النصوص، و هي التي تبدأ بالشرق الأقصى من بلاد الصين و ما حاذها مما يقارب بعض أمصار المسلمين، و تنتهي غربا بالمحيط الأطلسي المحاذي المحاد لبعض أمصار المسلمين

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٢٥

...

حينئذ في غرب إفريقية و الأندلس.

أما ما اكتشف بعد ذلك من بلاد أمريكا و نيوزلندة فهو خارج عن مفاد النصوص المتقدمة. و أما إلحاق أمريكا في تاريخ اليوم بشرق المحيط الأطلسي حتى صارت أقصى غرب الأرض، و عدم بدء تاريخ اليوم بها لتكون أقصى شرقها، فهو محض اصطلاح عالمي متأخر عن اكتشاف البلاد المذكورة لا مجال لاستفادة إمضائه من نصوص المقام، بل مقتضى القاعدة المتقدمة عدم إلحاق بلاد شرق المحيط الأطلسي به لو بدأ ظهور الهلال من المحيط المذكور فما دونه، فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

بقي شيء، و هو الكلام في حكم البلاد الواقعة في أقصى الشمال أو الجنوب من الكرة الأرضية، التي تمر بفترة لا تغيب عنها الشمس في تمام دورتها، التي بها يتحقق الليل و النهار في غالب بقاع الأرض، أو لا تطلع فيها كذلك، حيث قد لا يتحقق فيها مواقيت الصلاة أو الصيام المعهودة عدة أيام قد تكثر حتى تبلغ شهورا.

و قد شاع الابتلاء بها بذلك هذه الأيام بسبب موجة الاغتراب التي منى بها المسلمون، حيث لا بد من معرفة حكمها لهم، أو لمن يوفق للدخول في الإسلام من أهل البلاد الأصليين بسبب الاحتكاك بالمسلمين و التعرف على حقيقة دينهم و صدقه و مزاياه.

قال في العروة الوثقى: «فلا يبعد كون المدار في صومه و صلاته على البلدان المتعارفة المتوسطة مخيرا بين أفراد المتوسط». و أقره على ذلك بعض محشيتها.

لكنه غير ظاهر الوجه بعد عدم تحقق عناوين الأوقات الشرعية بذلك في حق المكلف حين مكثه هناك. ولا سيما مع أن لازمه اختلاف العمل في حق الأفراد باختلاف ما يختارونه من البلاد المتوسطة، حيث تختلف المواقيت فيها باختلاف موقعها من الكرة الأرضية شرقا وغربا، وهو بعيد جدا، بل يكاد يقطع ببطلانه. إلا أن يقال بأن أهل كل بقعة من هذه البلاد ملزمون بالعمل على ما يناسب مواقيت البلاد المتوسطة الواقعة في الخط المار بهم باتجاه الشمال والجنوب. ولا موقع

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٢٦

...

للتخيير إلا في المركز الذي تنتهي إليه جميع الخطوط. ولعله غير قابل للسكن عادة. لكنه مع ذلك يبقى غير ظاهر الوجه، لما ذكرناه أولا.

ومثله ما ذكره قدس سره من احتمال كون المدار في حق كل مكلف على بلده الذي كان متوطنا فيه سابقا إن كان له بلد سابق. إذ فيه: أولا: أنه كسابقه غير ظاهر الوجه بعد عدم تحقق عناوين الأوقات الشرعية بذلك حين مكثه هناك. ولا سيما مع ما يلزمه من اختلاف الأفراد باختلاف مواطنهم الأصلية، نظير ما سبق. ومع أنه كثيرا ما يتبدل تكليفه، بمروره ببقاع أخرى قبل أن يصل إلى البقعة التي هي محل الكلام، و ترجيح موطنه الأصلي بلا مرجح. و ثانيا: أن من لم يكن له موطن أصلي إن أمكن تنظيم المواقيت له أمكن تنظيمها على نهجه في حق من له موطن سابق، وإن لم يمكن بحيث يلتزم بعدم وجوب الفرائض عليه فليلتزم بذلك في حق من له موطن سابق أيضا، لعدم الفرق بينهما بالنظر للمرتكزات و مفاد الأدلة.

و مما ذكرنا أولا يتضح أنه لا مجال للبناء على رجوع أهل تلك البلاد في التوقيت إلى أقرب بلد منهم يتحقق فيه الليل و النهار بدورة الشمس.

و ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن الفرض المذكور و إن كان خارجا عن موضوع الأدلة، إلا أن الأوفق بها هو عدم وجوب الصوم، لعدم تحقق شهر رمضان و لا غيره من الشهور في مثل هذه البلاد، و وجوب صلاة العشاءين عند غروب الشمس، ثم صلاة الفجر قبل طلوعها، كل ذلك مرة واحدة في مدة غروب الشمس مهما طالت.

و وجوب صلاة الظهرين مرة واحدة بعد الزوال، و هو الذي يكون في آخر دورة الشمس حال طلوعها، و ذلك قبل ساعات من غروبها الطويل.

و يشكل أولا: بأن الظاهر تحقق شهر رمضان و غيره من الشهور في تلك البلاد و غيرها بانفصال الهلال عن الشمس و تولده بعد المحاق في ضمن دورته الشهرية حول الأرض، و مجرد طول مدة طلوع الشمس أو غروبها في تلك البلاد لا يمنع من صدق الشهر، غاية الأمر هو الإشكال في صدق خصوصيات أيامه و لياليه. و من ثم لا

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٢٧

...

ينبغي الإشكال في تحقق موضوع وجوب الصوم من حيثية الشهر.

و ثانيا: بأن الظاهر أن معيار مواقيت الصلاة من غروب الشمس و شروقها عرفا هو الغروب و الشروق الذي يتحقق به الليل و النهار في ضمن دورة الأرض التامة، دون مثل هذا الغروب و الشروق اللذين يستغرق كل منهما دورات متعددة للأرض.

و من ثم يشكل تحقق وقت صلاة العشاءين بالغروب المذكور.

و أشكال منه تحقق وقت صلاة الصبح، لعدم كون وقتها قبل طلوع الشمس، بل طلوع الفجر الذي يكون بعد إطباق الليل بانثاق نور الشمس السابق على طلوعها. و هو كثيرا ما لا يتحقق في هذه البلاد بعد غيوبة الشمس فيها، لأن الشمس لا تبعد عن الأفق في نزولها، بل تدور حوله دور الرحي، بنحو يبقى نورها في تمام مدة غيابها، نظير وقت ما بعد الغروب و ما قبل الشروق قليلا، و لا يطبق الظلام، ليعقبه نور الفجر، الذي هو وقت صلاتها.

و ثالثا: بأن المراد بالزوال في هذه البلاد إن كان هو نصف المدة من طلوع الشمس إلى غروبها كان هناك زوال واحد في المدة الطويلة لطلوع الشمس كما ذكره قدس سره. لكنه يبعد عن زمان غروبها بأمد طويل، لا بساعات قليلة.

و إن كان هو مبدأ انحدارها بعد منتهى ارتفاعها في دورتها الرحوية المائلة تعدد الزوال في مدة طلوع الشمس في هذه البلاد تبعا لتعدد دوراتها التي يتحقق بها الليل و النهار في البلاد المتعارفة، و تعين تعدد صلوات الزوال الواجبة، لا وحدتها.

و من هنا كان ما ذكره قدس سره - مع اضطرابه - في غاية الإشكال. و لا سيما مع أن الالتزام بالاكْتفاء في تمام المدة المذكورة - مهما طالت - على صلوات الليل و النهار مرة مرة صعب جدا بلحاظ المرتكزات. و إن كان في بلوغ ذلك حدا بحيث ينهض بالخروج عن ظواهر الأدلة لو اقتضته إشكال.

أما بعض مشايخنا قدس سره فقد قرب لزوم الخروج عن تلك البلاد و الهجرة منها، من أجل القدرة على أداء الصلوات و الصيام في مواقيتها المعهودة. لإطلاقات الأدلة من الكتاب و السنة الناطقة بوجود الصلوات الخمس و الصيام عدا ما استثني -

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٢٨

...

كالمريض و المسافر و الحائض - و ليس منه المقام.

لكن ذلك إن رجع إلى أن الأوقات مقدمات وجودية للصلوات و الصيام، فيجب تحصيلها مقدمة لها، كسائر شروطها من الطهارة و الاستقبال و غيرهما.

فهو مما لا يمكن البناء عليه بالنظر للأدلة القطعية، حيث لا إشكال في عدم وجوب تحصيل المواقيت المذكورة، إما لأنها شروط للتكليف، أو لأنها شروط للمكلف به غير لازمة التحصيل، بناء على إمكان ذلك، على ما يذكر في مبحث الواجب المشروط و الواجب المعلق من الأصول.

فمن علم من نفسه أنه يقدر على صيام يوم تام إذا كان قصيرا لا يجب عليه المكث في البلاد التي يكون يومها قصيرا مقدمة لتحصيل الصوم. و من علم من نفسه أنه يموت قبل دخول وقت صلاة ما في البلد الذي هو فيه، لا يجب عليه إدراك وقت تلك الصلاة من أجل أدائها بالانتقال إلى البلاد الشرقية. نظير من علم بحصول الكسوف في بعض بقاع الأرض، حيث لا يجب عليه الانتقال لتلك البقعة مع قدرته على ذلك من أجل أن تشرع صلاة الكسوف في حقه. و وضوح ذلك يغني عن إطالة الكلام فيه.

و إن رجع إلى أن الأوقات و إن كانت شروطا للتكليف لا يجب تحصيلها من أجل ذلك، إلا أن عدم تحصيلها في المقام لما كان مستلزما لعدم ثبوت التكليف بالصلاة و الصوم كثيرا أو دائما مع ما هما عليه من الأهمية في الدين، كشف ذلك عن وجوب تحصيلها بالانتقال للبلاد التي تتحقق فيها، لقضاء المرتكزات بعدم ترك الشارع الأقدس المكلفين من دون صلاة و صوم من أجل مكثهم في البقاع المذكورة.

ففيه: أن اهتمام الشارع الأقدس بفريضة الصلاة و الصوم بهذا المقدار - لو تم، كما هو غير بعيد - إنما يكشف عن تشريع الفريضتين المذكورتين في حق هؤلاء المكلفين في الجملة، إما بإلزامهم بالهجرة من هذه البلاد، كما ذكره قدس سره، أو بالاكْتفاء منهم بإيقاعها

من دون تقييد بخصوصيات أوقاتها ذات العناوين الخاصة، إما برفع اليد عن التوقيت رأساً، أو بالاكْتفاء بما يناسب الأوقات المعهودة من حيثية المدّة الزمنية و إن كانت فاقدة للعناوين الخاصة المعهودة، أو بغير ذلك مما تؤدي به

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٢٩

...

الفريضة في الجملة.

نظير تنازل الشارع الأقدس عن بعض الشروط رأساً- كالقبلة في بعض الأحوال، أو على بعض الأقوال- أو بجعل أبدال اضطرارية، كما في موارد التيمم و الجبيرة و مستمر الحدث- كالمستحاضة و المسلوس و المبطن- و غيرها. بل حتى عن التوقيت، كما في تقديم غسل الجمعة ليوم الخميس لمن خاف إغواز الماء يوم الجمعة، و تقديم زكاة الفطرة في شهر رمضان و غيرهما.

و ليس استبعاد تنازل الشارع الأقدس عن مواقيت الفريضة بعناوينها بأشد من استبعاد إلزام الشارع الأقدس بالهجرة من هذه البلاد الكثيرة و ترك التنعم بخيراتها. بل يكاد يقطع بعدم إلزامه بذلك.

و لا سيما مع استلزامه الحرج نوعاً، خصوصاً في حق أهلها الأصليين. و مع توقف دعوة أهلها للإسلام اختياراً، أو من طريق الجهاد- لو تيسر و لو في فرض بسط يد الإمام- على دخول المسلمين لها و مكثهم فيها.

و لا أقل من كون ذلك مقتضى الأصل بعد ما سبق من أن مقتضى الأدلة الأولية عدم وجوب تحصيل المواقيت بعناوينها من أجل إقامة الفريضة فيها، و أن وجوبه هنا لو تم لدليل خاص، و ليس هو إلا القطع بأهمية الفريضة المذكورتين، الذي ظهر مما سبق عدم نهوضه بإثبات وجوب الهجرة من تلك البلاد و تركها، بسبب الاحتمالات الأخر التي أشرنا إليها.

و من هنا لا- مجال للبناء على ما ذكره قدس سرّه من وجوب الهجرة من البلاد المذكورة و تركها. بل اللازم النظر في وظيفة أهلها الأصليين و المهاجرين بالإضافة إلى الفريضة المذكورتين مع مكثهم فيها و عدم تكلفهم تركها. فنقول:

أما الصلاة فمن القريب جداً تحقق وقت صلاة الظهرين بميل الشمس عن دائرة نصف النهار، كما يتحقق في سائر البلاد، و مجرد عدم غياب الشمس في هذه البلاد لا يمنع من صدق الدلوك و الزوال به، و ما شاع شرعاً و عرفاً من إطلاق نصف النهار عليه ليس لأخذ ذلك في مفهومه، بل لكونه ملازماً للزوال و الدلوك في غالب

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٣٠

...

بقاع الأرض بسبب غياب الشمس في تلك البقاع، و إلا فالزوال و الدلوك من شؤون الشمس لا من شؤون النهار.

و لو فرض عدم صدقها بذلك فلا أقل من كون وجوب الصلاة المذكورة به في هذه البلاد أقوى احتمالاً من سائر الوجوه المتصورة فيها، فيتعين العمل عليه في فرض اليقين- تبعاً للمرتكزات التشريعية- بوجوب هذه الصلاة في حق الماكثين هناك، أو قوة احتمال ذلك بنحو يلزم بالاحتياط.

أما منتهى وقتها فلا يسعنا تحديده بعد فرض عدم الغروب الذي هو منتهى وقتها شرعاً. غير أنه حيث لا يحتمل عادة تشريعها من دون تحديد لمنتهى وقتها، فاللازم الاحتياط بالمبادرة لهما قبل دخول الشمس في نصف الدائرة الأخر، الذي هو الأسفل في غالب هذه البلاد، لأنه الأنسب بالقياس للبلاد المعتدلة.

و من ذلك يظهر أن مقتضى الاحتياط الإتيان بصلاة العشاءين بعد دخول الشمس في النصف المذكور قبل وصولها لما يقابل نقطة نصف النهار بما يقارب نصف المدّة بين الفجر و طلوع الشمس في البلاد المعتدلة. و الإتيان بصلاة الصبح قبل خروج الشمس من

نصف الدائرة المذكور و عدم تقديمها على ذلك إلا بمقدار ما يقارب المدء بين الفجر و طلوع الشمس فى البلاد المعتدلة. فإن ذلك و إن لم يتحقق به الوقت الشرعى المعهود للصلوات المذكورة المقتضى لعدم التكليف بها رأسا، إلا أن ذلك هو الأنسب على تقدير تشريعها فى حق أهل هذه البلاد. و حينئذ إن كانت المرتكزات التشريعية بنحو تقتضى العلم بالتكليف بها يكون الإتيان بها فى خصوص الأوقات المذكورة مقتضى الاحتياط الوجوبى المذكور، و إلا كان مقتضى الاحتياط الاستحبابى. و الأولى مع كل ذلك الإتيان بهذه الصلوات كلها برجاء الأمر الأعم من الأدائى و القضائى، دفعا لاحتمال وجوب الخروج من هذه البلاد، لثبوت التكليف بهذه الصلوات فى أوقاتها الحقيقية فى كل دورة للشمس، أو وجوبها فى نفس البلاد بوجه آخر، المستلزمين لفوتها فى اليوم الماضى لعدم تحقق أوقاتها الشرعية.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٣١

...

و مما ذكرنا يظهر الحال فيما لو غابت الشمس مدة قصيرة، بحيث يبقى نورها و لا يتحقق الظلام، فإن وقت صلاة العشاءين و إن تحقق بغيوبتها، إلا أن الفجر لا يتحقق قبل طلوعها بسبب عدم استيعاب ظلام الليل، بل يكون الإتيان بصلاة الفجر قبل طلوع الشمس احتياطيا نظير ما سبق، بل أظهر منه.

و أما الصيام فحيث تقدم تحقق وقته من حيثة الشهر، فالمهم تحقق وقته من حيثة اليوم، و هو لا يتحقق شرعا فى غالب البلاد إلا بغيوبه الشمس و نزولها فى الأفق، بحيث يظلم الوقت ثم يضىء بصعودها متجهة للشروق، ليتحقق بذلك الفجر عرفا، و يبدأ وقت الصوم و يستمر بشروقها حتى غروبها الذى يتحقق به الليل عرفا. و لا يتحقق مع شروقها فى تمام الدورة، و لا مع غروبها قليلا بحيث لا يتحقق الفجر قبيل طلوعها.

و مقتضى القاعدة حينئذ عدم وجوب أدائه، لعدم تحقق وقته، و وجوب قضائه فى بقيه السنة عند ما يتحقق الفجر و الليل لما يأتى فى الفصل السابع من عموم وجوب قضاء الصوم فى حق من وجب عليه ذاتا، و منه المقام، لفرض كمال المكلف، و حصول شهر رمضان فى حقه، كالمسافر.

لكن اللازم مع ذلك ضمّ الأداء إليه بالإمساك فى شهر رمضان من وقت صلاة الفجر إلى وقت صلاة العشاءين الاحتياطى الذى تقدم التعرض له، لقوة احتمال كفايته فى حق أهل تلك البلاد.

هذا و أما فى الفترات التى تغيب الشمس فيها فى تلك البلاد فى تمام دورتها التى يتحقق بها الليل و النهار فى سائر البلاد، بحيث يستغرق غيابها أياما قليلة أو كثيرة، فلا تتحقق الأوقات الشرعية المعهودة للصلوات بأجمعها و لا للصوم.

و حينئذ يتعين الاحتياط بالصلاة و الصوم - لو صادف ذلك شهر رمضان - فيما يناسب الأوقات الاحتياطية السابقة، بنحو يظهر بقليل من التأمل.

مضافا إلى قضاء الصوم فى بقيه أيام السنة عند ما يتحقق الفجر و الليل فيها، لعين ما تقدم. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٣٣

[الفصل السابع فى أحكام قضاء شهر رمضان]

إشارة

الفصل السابع في أحكام قضاء شهر رمضان

[مسألة ١]: لا يجب قضاء ما فات زمان الصبا، أو الجنون

(مسألة ١): لا يجب قضاء ما فات زمان الصبا (١)، أو الجنون (٢)،

(١) بلا-خلاف أجده، بل الإجماع بقسميه عليه كذا في الجواهر. و يقتضيه الأصل بعد قصور دليل القضاء عنه، لاختصاص الآية الشريفة بمن كتب عليه الصيام، دون من لم يكتب عليه لرفع القلم عنه. و أما النصوص فهي واردة في موارد خاصة، ولا-إطلاق لها يقتضى العموم لذلك. بل الحكم مقطوع به بعد ملاحظة السيرة و كلام الأصحاب في مثل هذا الأمر الشائع الابتلاء.

و منه يظهر الإشكال فيما عن ابن أبي عقيل من أن القضاء أحب إليّ و أحوط. إذ لا موضوع للاحتياط مع اليقين.

(٢) عند الأصحاب من غير خلاف يعتد به بينهم، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه، بل حكاه عليه في الروضة. كذا في الجواهر. و يقتضيه الأصل بالوجه المتقدم في الصبي.

و عن الإسكافي وجوب القضاء إذا استند الجنون له بوجه محرم، بل عن بعض متأخري المتأخرين الميل لعمومه لما إذا استند إليه بوجه محلل إذا علم إفضائه لترك الصوم. و كأنه لدعوى أن ظهور قولهم عليهم السلام في نصوص الإغماء ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر «١»، في التعليل قاض بأن ما لم يغلب الله عليه، بل استند للمكلف لا عذر فيه، بل يجب قضاؤه.

وفيه- مع الغض عما يأتي في المغمى من عدم ظهور ذلك في التعليل-: أولاً:

أن التعليل بغلبة الله تعالى و الحكم بالعدر إنما يقتضى قصور سقوط القضاء في مورد

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٥ باب: ٤ من أبواب قضاء الصلوات، و ج: ٧ باب: ٢٤ من أبواب من يصح منه الصوم، و باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٣٤

أو الإغماء (١)،

ثبوت المقتضى له، لدخول المكلف في الخطاب بالصوم، و فيمن كتب عليه، دون من خرج عنه لرفع القلم.

و ثانياً: أن التعليل و إن اقتضى ثبوت الحكم المعلل تبعاً لثبوت العلة مطلقاً و لو في غير مورد التعليل، إلا أنه إنما يقتضى انتفاء تبعاً لانتفاء العلة في مورد التعليل دون غيره، كالصبي و المجنون في المقام، فإذا قيل: لا تأكل الرمان لأنه حامض، دل على النهي عن أكل الحامض مطلقاً و لو لم يكن رماناً، و على جواز أكل غير الحامض من الرمان، و لا يدل على جواز أكل غير الحامض من غير الرمان، كالتفاح الحلو.

هذا و يظهر من بعض كلمات الشيخ أنه بحكم المغمى عليه. و لم يتضح وجهه.

(١) على المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة، بل عن ظاهر فقه القرآن للراوندي الإجماع. كذا في الجواهر. و قد يستدل عليه بعموم: ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر المشار إليه آنفاً.

لكنه يشكل بظهور معتبر الفضل بن شاذان «١» الآتي في المسألة الثالثة في أن تشريع التكليف بصوم شهر رمضان يبتنى على تعدد المطلوب، و أن الواجب أولاً هو صوم شهر في السنة، و ثانياً جعله في شهر رمضان، فإن مقتضى ذلك أن تعذر الثاني لا يسقط الأول. و لذا تضمن المعتبر المذكور تطبيق العموم المزبور على خصوص من استمر به المرض في تمام السنة. بل يستفاد ذلك حتى من الآية

الشريعة التي يأتي قريبا الاستدلال بها لعموم وجوب القضاء، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى.

فالعمدة في المقام النصوص الخاصة، كصحيح أيوب بن نوح: «كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام أسأله عن المغمى عليه يوما أو أكثر هل يقضى ما فاته أم لا؟»

فكتب عليه السلام: لا يقضى الصوم، ولا يقضى الصلاة» (٢). و صحيح علي بن مهزيار: «أنه سأله - يعني: أبا الحسن الثالث عليه السلام - عن هذه المسألة - يعني: مسألة المغمى عليه - فقال: لا يقضى الصوم ولا الصلاة، وكلما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر» (٣)، وغيرهما.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٨.

(٢) ٣، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٤ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١، ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٣٥

...

و بها يخرج عما دل على قضاء المغمى عليه، كصحيح منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام في المغمى عليه قال: «يقضى كل ما فات» (١)، وغيره، حيث يتعين حمله على الاستحباب. كما قد يشير إليه معتبر منصور عنه عليه السلام: «أنه سأله عن المغمى عليه شهرا أو أربعين ليلة، قال: فقال: إن شئت أخبرتك بما أمر به نفسي و ولدي أن تقضى كل ما فاتك» (٢).

و عن المفيد و المرتضى و سلار و جوب القضاء مع عدم سبق النية، كما يظهر من الشيخ أيضا. و كأن التقييد منهم يبتنى على ما تقدم من صحة صوم المغمى عليه مع سبق النية، و إنما لا يجب القضاء حينئذ لصحة الصوم.

و عن المختلف الاستدلال لوجوب القضاء في غير ذلك بعموم وجوب القضاء على المريض. و بما دل على وجوب قضاء الصلاة عليه. و يندفع الأول بعدم ملازمة الإغماء لصدق المرض. و الثاني بعدم الملازمة بين الصوم و الصلاة في القضاء. مع أن الظاهر عدم وجوب قضاء الصلاة عليه أيضا.

على أنه لو تم الوجهان المذكوران لزم الخروج عنهما بالنصوص المتقدمة.

و لولاها كان الأولى الاستدلال لوجوب القضاء بعموم ما تضمن وجوب القضاء على المغمى عليه مما تقدم بعضه.

هذا و ربما يدعى اختصاص عدم القضاء بما إذا لم يستند للمكلف، لدعوى ظهور قوله عليه السلام في صحيح ابن مهزيار المتقدم: «كلما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر»، وغيره، في اختصاص العذر بما إذا غلب الله تعالى، و لا يعم ما فعله الإنسان بنفسه.

لكنه يشكل بعدم ورود الفقرة المذكورة مورد التعليل لكبرى عدم القضاء على المغمى عليه، ليكون ظاهرها دوران عدم وجوب القضاء مدار غلبة الله تعالى وجودا و عدما، بل هي واردة لمجرد ضرب القاعدة، فلا تنهض بتقييد إطلاق نفي القضاء في مثل صحيح أيوب المتقدم، لعدم التنافي بين العمومين بعد اتفاهما في نفي القضاء. فتأمل.

(١) وسائل الشيعة ج: ٥ باب: ٤ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٣٦

أو الكفر الأصلي (١).

(١) إجماعاً بقسميه كما في الجواهر. و يقتضيه جملة من النصوص كصحيح العيص: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم أسلموا في شهر رمضان وقد مضى منه أيام، هل عليهم أن يصوموا ما مضى منه أو يومهم الذي أسلموا فيه؟ فقال: ليس عليهم قضاء، ولا يومهم الذي أسلموا فيه، إلا أن يكونوا أسلموا قبل طلوع الفجر» (١)، وغيره.

مضافاً إلى ما هو المعلوم من حال المشرعة تبعاً للمعصومين عليه السلام من عدم تكليف من يسلم من الكفار بذلك بنحو يقطع معه بعدم وجوب القضاء.

نعم في صحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أسلم بعد ما دخل [من] شهر رمضان أيام [أياماً] فقال: ليقض ما فاتته» ٢. لكن يتعين حمله على الاستحباب.

بل يقرب اختصاصه بما فاتته من الشهر الذي أسلم فيه، إذ من البعيد إرادة السائل غيره بعد ما عرفت من وضوح عدم وجوب القضاء. و هو حينئذ محمول على الاستحباب أيضاً بقرينه صحيح العيص المتقدم.

هذا و لو حمل على صورة عدم صومه بقية الشهر الذي أسلم فيه - كما عن الشيخ - كان خارجاً عن محل الكلام. لكن المنسب من الصحيح هو الأول، لأن فرض عدم صومه بعد الإسلام يحتاج إلى بيان، بخلاف عدم صومه قبل الإسلام، فإنه أمر طبيعي ظاهر، فلا يحتاج إلى بيان، بل حتى لو صام فمن المعلوم بطلان صومه.

و من هنا ينصرف الجواب إلى بيان حكم ما قبل الإسلام، دون ما بعده، إلا - أن يكون حمله على ذلك خروجاً عن ظاهره للجمع العرفي. فلاحظ.

ثم إنه قال في المبسوط: «فإن أسلم في بعض النهار أمسك بقية النهار تأديباً، و من أسلم قبل طلوع الفجر صام ذلك اليوم وجوباً، و إن أسلم بعده و لم يتناول ما يفطره إلى عند الزوال جدد النية، و كان صومه صحيحاً، و إن كان بعد الزوال أمسك تأديباً، و لا قضاء عليه».

لكن صحة صيامه إذا أسلم قبل الزوال و جدد النية تحتاج إلى دليل. و حمله على

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٢ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١، ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٣٧

و يجب قضاء ما فات في غير ذلك (١)،

المسافر قياس. كما أن ما قد يظهر من ذيله من وجوب القضاء لو لم يفعل لا يناسب صحيح العيص المتقدم.

(١) قد يستدل على ذلك تارة: بعموم: «من فاتته فريضة فليقضها». لكن لم يثبت ورود العموم المذكور في النصوص المعتبرة، وإنما حكى إرساله عن بعض كتب الفقه، و لعله منقول بالمعنى متصيد من ورود الأمر بالقضاء في الموارد المتفرقة.

و ثانياً: بما تضمن وجوب القضاء على من أفطر متعمداً، كمعتبر عبد الرحمن ابن أبي عبد الله: «سألته عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً قال: يتصدق بعشرين صاعاً، و يقضى مكانه» (١).

لكنه - مع اختصاصه بالعمد - لا يتضح صدق الإفطار بمجرد ترك الصوم، على ما تقدم عند الكلام في وجوب الكفارة. فالعمدة في المقام قوله تعالى: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَ لِيَتَّكِمُوا الْعِدَّةَ» (٢). فإن مقتضى تعليل وجوب القضاء على المريض و المسافر بوجوب إكمال العدة و وجوب القضاء على كل من ترك صوم شهر رمضان، لرجوعه إلى أن صوم قدر أيام الشهر واجب على كل مكلف صالح للخطاب، و أن جعله في شهر رمضان واجب آخر، فإذا سقط التكليف بإيقاعه في شهر رمضان بعصيان أو تعذر أو غيرهما بقي التكليف بالصوم بقدره في حق المكلف.

بل قد يكون ذلك مقتضى إطلاق قوله تعالى قبل ذلك: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ «... ٣». و أما قوله تعالى: شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ «٤»، فلم يتضح وروده لتقييد إطلاق الأمر الأول،

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٤.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٨٥.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٨٣-١٨٤.

(٤) سورة البقرة الآية: ١٨٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٣٨

من ارتداد (١)،

ليكون هناك أمر واحد بالصوم في شهر رمضان كى يحتاج وجوب القضاء مع عدم امتثاله للدليل، بل مقتضى الجمود عليه كون إيقاع الصيام في شهر رمضان مطلوباً آخر، فعدم امتثاله لا يوجب سقوط أصل وجوب الصيام المستفاد من الأمر الأول. كما أن ذلك هو المناسب لمعتبر الفضل بن شاذان الآتى فى المسألة الثالثة على ما يتضح من تقريب الاستدلال به هناك. مضافاً إلى قرب تصيد العموم من استقراء ثبوت وجوب القضاء فى الموارد المتفرقة، مثل من أفطر متعمداً، و المريض و المسافر و الحائض و النفساء و ناسى الجنابة و غير ذلك. فتأمل.

نعم لا- بد من كون المكلف بنحو يتوجه له الخطاب بالصوم حين دخول شهر رمضان و لو بنحو الواجب المعلق، بحيث يكون مكلفاً بالصوم لو لا العذر المانع، دون مثل الصبى و المجنون حين دخول الشهر، كما لعله ظاهر، و يأتى فى المسألة الثالثة عند الكلام فى معتبر الفضل بن شاذان المشار إليه ما يوضح ذلك.

(١) بلا- خلاف أجده فيه، كذا فى الجواهر. و يقتضيه العموم المتقدم، بناء على ما هو المعروف من تكليف الكافر بالفروع. بل ذكر بعض مشايخنا أنه لا إشكال فى تكليف المرتد بها حتى لو قيل بعدم تكليف الكافر بالفروع، لأن ذلك يختص بالكافر الأصلي، لعدم الوجه لسقوط التكليف بالارتداد بعد إطلاقات الأدلة.

لكنه غير ظاهر، لعدم الفرق بين الكافر الأصلي و المرتد فى الجهة الموجبة لقصور الإطلاقات أو شمولها، فسقوط التكليف عنه بالارتداد- بناء على عدم تكليف الكافر بالفروع- إنما هو لخروجه بالارتداد عن موضوع التكليف و أدلته، لا من جهة التخصيص لها، ليجتاز للدليل. و مجرد عدم إقرار المرتد على كفره، بل يقتل أو يستتاب لا يصلح فارقاً.

هذا و قد يستشكل فى عموم وجوب القضاء للكافر حتى لو قيل بتكليفه بالفروع، لو كان عموم وجوب القضاء على من وجب عليه الصوم ينحصر بالتعليل

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٣٩

أو حيض، أو نفاس (١)،

فى الآية الشريفة، لأن مدلول الآية الشريفة المطابقى وجوب الصوم على المسلمين، و التعليل فيها إنما يقتضى وجوب القضاء عليهم. و التعدى عنهم فى أصل وجوب الصوم إلى الكفار، لما دل على تكليفهم بالفروع، لا يقتضى التعدى عنهم إليهم فى وجوب القضاء. اللهم إلا أن يقال: هذا إنما يتم إذا كان دليل التعدى هو الإجماع، حيث لا بد من ثبوت الإجماع فى كل حكم حكم، فلو فرض عدم

ثبوته في وجوب القضاء لا مجال للبناء على العموم، أما إذا كان دليل التعدي هو الأدلة اللفظية و لو بضميمة إلغاء خصوصية مواردنا فالمتعين البناء على العموم، كما يتعين بناء على ما سبق من دلالة معتبر الفضل بن شاذان الآتي عليه.

نعم يمكن الاستدلال على عدم وجوب القضاء على المرتد إذا أسلم بإطلاق النصوص المتضمنة عدم وجوب قضاء الصوم على الكافر إذا أسلم، و قد تقدم بعضها. و دعوى: انصرافها إلى الكافر الأصلي دون المرتد. غير ظاهرة، و إن كان ظاهر غير واحد و صريح بعض مشايخنا استيضاحها.

هذا مضافا إلى كثرة وقوع الارتداد في عصر النبي صلى الله عليه و آله و سلم و ما بعده و في عصر أمير المؤمنين عليه السلام، و لو كان البناء على تكليفهم بالقضاء لظهر و شاع.

و لعله لذا أطلق عدم وجوب القضاء على الكافر إذا أسلم في المقنع و المقنعة و المبسوط و النهاية و الخلاف و السرائر، بل لعله ظاهر الكافي و الفقيه. بل لم أعثر عاجلا على من صرح بقضاء المرتد الصوم إذا أسلم قبل ابن حمزة، و إنما صرح بعضهم بقضائه للصلاة. و من ثم يشكل البناء على وجوب القضاء عليه، بل الأظهر العدم.

(١) إجماعا ادعاه جماعة في الحائض، كما ادعوا الإجماع على مشاركة النفساء لها في الأحكام. و النصوص بوجوب القضاء عليهما مستفيضة، و قد تقدم الكلام فيه مفصلا في مباحث الدماء من كتاب الطهارة.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٤٠

أو نوم (١)، أو سكر (٢)، أو مرض (٣)، أو خلاف للحق (٤). نعم إذا

(١) بلا إشكال ظاهر. و يقتضيه العموم المتقدم. هذا إذا لم يتحقق منه الصوم، لعدم سبق النية و فوت محلها.

(٢) كما عن جماعة. و يقتضيه العموم المتقدم. نعم لو سبقت منه النية أو لم يفت محلها لم يبعد صحة صومه، و لا موضوع معها للقضاء، كما تقدم في المسألة الأولى من الفصل الرابع.

(٣) بلا إشكال فيه و في السفر، بل هو إجماعي فيهما، بل ضروري. و يقتضيه الكتاب المجيد، و النصوص المستفيضة، بل المتواترة.

(٤) للعموم المتقدم. نعم في خبر عمار الساباطي «قال سليمان بن خالد لأبي عبد الله عليه السلام و أنا جالس: إني منذ عرفت هذا الأمر أصلى في كل يوم صلاتين، أفضى ما فاتني قبل معرفتي. قال: لا- تفعل، فإن الحال التي كنت عليها أعظم من ترك ما تركت من الصلاة» (١). و مقتضى عموم التعليل فيه العموم للصوم.

لكن قال سيدنا المصنف قدس سره: «و حمله الشهيد على إرادة ما تركت من شرائطها و أفعالها، لا تركها بالكلية. و هو و إن كان بعيدا عن الظاهر، لكنه قريب بلحاظ حال سليمان و جلالته حتى قبل الاستبصار. و كيف كان فضعف الخبر سندا كاف في المنع عن العمل به من غير جابر ظاهر».

هذا و قد يستشكل فيما ذكره قدس سره بأنه لو تم ما ذكره الشهيد من كون المراد بالخبر ترك الشروط و نحوها لا ترك العمل بالكلية، إلا أن عموم التعليل يقتضى عموم الحكم لترك العمل بالكلية، لوضوح أن ترك الولاية أعظم منه، لأنها أعظم الفرائض، كما تضمنته جملة من النصوص.

كصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: بنى الإسلام على خمسة أشياء، على الصلاة و الزكاة و الحج و الصوم و الولاية، قال زرارة: فقلت: و أي شيء من ذلك

(١) وسائل الشيعة ج: ١ باب: ٣١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٤١

صام المخالف على وفق مذهبه أو مذهبا لم يجب عليه القضاء (١).

أفضل؟ فقال: الولاية أفضل، لأنها مفتاحهن، والوالى هو الدليل عليهن «... ١»

و صحيح أبي حمزة الثمالى عنه عليه السّلام: «قال: بنى الإسلام على خمس، على الصلاة و الزكاة و الصوم و الحج و الولاية و لم يناد بشيء ما نودى بالولاية» ٢، و غيرهما.

اللهم إن أن يدعى أن المراد بالتعليل ليس هو رفع مطلق ما هو دون الولاية، بل خصوص ما كان تركه مسببا عن ترك الولاية، و أن الله تعالى إذا عفى عن ترك الولاية بسبب التوبة و الرجوع للحق يعفو عن كل ما كان مسببا عن تركها مما هو دونها فى الأهمية. و من الظاهر أن ترك الولاية إنما تقتضى غالبا مخالفة الشخص لأهل الحق فى كيفية العمل، لا تركه رأسا، فلا ينفع عموم التعليل فى رفع اليد عما ذكره الشهيد قدس سره.

نعم قد يتجه ذلك فى مثل ترك الصلاة لفتوى علماء أهل الخلاف بحصول الحيض أو النفاس خطأ، و ترك الصوم لحكم قضاتهم بهلال العيد كذلك، فيظهر الأثر لعموم التعليل. فالعمدة ما ذكره قدس سره من ضعف الخبر.

اللهم إلا- أن يعتضد الخبر بالسيرة، لما هو المعلوم من شيوع الاستبصار فى أهل الخلاف، و رجوع كثير منهم للحق فى عصور الأئمة عليه السّلام و بعدها، فلو كان البناء على تداركهم لما تركوه بسبب خلافهم لأهل الحق لظهر ذلك، و كثر السؤال عن فروعه، و حيث لم يظهر شيء من ذلك فالظاهر المفروغية عن عدم وجوب القضاء و التدارك، فلاحظ.

(١) لصحيح بريد عن أبي عبد الله عليه السّلام فى حديث قال: «كل عمل عمله و هو فى حال نصبه و ضلالته ثم من الله عليه و عرفه الولاية فإنه يؤجر عليه، إلا الزكاة، فإنه يعيدها، لأنه وضعها فى غير موضعها، لأنها لأهل الولاية. و أما الصلاة و الحج و الصيام فليس عليه قضاء» ٣. و قريب منه غيره.

و دعوى: انصرافه إلى العمل التام لو لا الولاية، المانعة من قبول العمل و الأجر

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ١ باب: ١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٢، ١٠، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٤٢

...

عليه، لأن الحكم بأنه يؤجر على العمل يناسب صحته فى نفسه، و كونه موضوعا للأجر لو لا المانع. و لعله لذا حكى عن التذكرة التوقف فى سقوط القضاء إذا كان العمل فاسدا عندنا.

مدفوعة: بأن ذلك و إن كان هو مقتضى الجمود على مفاد النصوص، إلا أنه خلاف المتيقن من موردها، لأن مبنى المخالفين على عدم العمل على طبق مذهبنا، فلا بد من حمل النصوص على الامتنان بقبول الشارع للعمل الناقص و لو من غير جهة الولاية، عدا الزكاة التى كان النقص فيها من حيثية حق الناس، فيكون قبولها و إجزاؤها منافيا للامتنان فى حقهم.

بل قد يدعى أن المنصرف من النصوص ما إذا كان العمل صحيحا بنظر العامل بحيث يراه مبرئا لذمته، دون ما إذا كان عنده باطلا كالعدم. و لا أقل من كون ذلك هو المتيقن من النصوص، فيقتصر عليه فى الخروج عن عموم القضاء. و لعله لذا قوى بعضهم عدم الاجتزاء بالعمل الصحيح عندنا الفاسد فى مذهبه.

لكنه يشكل بأن ذلك و إن كان هو المتيقن من مورد النصوص، إلا أنه لا مجال لاختصاصها به بعد كون العمل موضوعا للأجر لو لا الولاية، فهو داخل فى موضوع النصوص، بل هو أولى بالقبول عرفا من موردها. غاية الأمر أنه لا بد من تحقق قصد القرية فيه و لو

تقصيرا، ليقع عبادة و يؤتى به امثالاً.

نعم قد يتجه ذلك فيما كان فاسداً في مذهبه و مذهبا معاً، لعدم وضوح شمول النصوص له، و عدم الدليل على إلحاقه بمواردها. اللهم إلا- أن يقال: مرجع تعليل الفرق بين الزكاة و غيرها في النصوص بأنه قد وضعها في غير موضعها هو أن الزكاة حيث كانت من حقوق الناس لم تسقط مراعاة لحقهم، بخلاف غيرها مما كان من حقوق الله تعالى، فإنه يسقط بتفضله تعالى و إن كان مخالفاً لما أمر به و واقعا على غير وجهه، و ذلك يقتضى العموم لكل عمل باطل واقعا، و إن لم يكن صحيحاً في مذهبه، فيتعين البناء على ذلك. و لا سيما بملاحظة بعد دخل خصوصية الصحة في مذهبه في الارتفاع به بعد مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٤٣

[مسألة (٢): إذا شك في أداء الصوم في اليوم الماضي]

(مسألة ٢): إذا شك في أداء الصوم في اليوم الماضي بنى على الأداء (١).

فرض تحقق العمل منه، و تأتي قصد القربة له. و مع ما هو المعلوم من حال المخالفين في العصور الأولى من عدم الالتزام بطرق منضبطة في أمور الدين، و أن تبنى مذاهب خاصة أمر حادث عندهم مع شيوع خروجهم عملاً عما يتبنونه منها. و قد أشار إلى ما ذكرناه في الجملة سيدنا المصنف قدس سره في مبحث قضاء الصلوات. فراجع.

(١) لقاعدة عدم الاعتناء بالشك بعد الوقت، بناء على التحقيق من عدم اختصاصها بالصلاة، و عمومها لكل موظف في وقت خاص، و منه المقام، على ما ذكرناه في مبحث قاعدة التجاوز و الفراغ من الأصول.

لكن الظاهر اختصاص ذلك بما إذا أحرز أن الوظيفة في ذلك اليوم هو الصوم لعدم السفر أو المرض قطعاً، أو تعبداً باستصحاب و نحوه، بخلاف ما إذا لم يحرز ذلك، كما في مورد تعاقب الحالتين، و الجهل بالمتقدم منهما، أو أحرز عدمه بالأصل، كما لو شك في استمرار السفر و المرض مع العلم بحدوثهما. لا اختصاص أصالة عدم الاعتناء بالشك بعد الوقت بما إذا كان مقتضى الوظيفة الفعلية هو الإتيان بالعمل في الوقت. و حينئذ يكون مقتضى أصالة عدم صوم اليوم المذكور هو وجوب القضاء.

(إن قلت): موضوع القضاء ليس هو مجرد عدم الصوم، و لذا لا يجب القضاء على الصبي و المجنون و المغمى عليه، بل لا بد فيه من ثبوت مقتضى الصوم، المناسب لكون الموضوع هو الفوت، كما كان في الصلاة، و إن لم تتضمن الأدلة ذلك لفظاً في الصوم كما وردت في الصلاة، و من الظاهر أنه لا طريق لإحراز الفوت، و أصالة عدم الصوم لا تحرزه إلا بناء على الأصل المثبت.

(قلت): لا مجال للبناء على أن موضوع القضاء هو الفوت في الصلاة، فضلاً عن الصوم، بل موضوعها مجرد عدم الإتيان بالفريضة، و لذا لو شك قبل خروج الوقت في الإتيان بالفريضة، فلم يأت بها حتى خرج الوقت، يجب عليه القضاء، عملاً بأصالة عدم الإتيان بها، بعد عدم جريان قاعدة عدم الاعتناء بالشك قبل خروج الوقت، مع وضوح عدم إحراز الفوت.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٤٤

و إذا شك في عدد الفاتت بنى على الأقل (١).

و أما عدم القضاء على الصبي و نحوه، فليس هو لعدم كون موضوع القضاء مجرد عدم الإتيان بالفريضة، بل لأن موضوع القضاء هو المكلف الذي يجري عليه القلم، و الذي خوطب بأن الصوم قد كتب عليه في ظاهر الآية الشريفة، كما تقدم، و المفروض دخول المكلف في المقام في ذلك.

و أما عدم وجوبه على المغمى عليه فهو من باب الاستثناء تخصيصاً للعموم المذكور، و إذا أحرز عدم المستثنى - كما هو المفروض

فى المقام- جرى حكم العام على ما يذكر فى مبحث العموم و الخصوص من الأصول.

بل التأمل فى المقام يقضى بأنه لا حاجة لاستصحاب عدم الصوم فى وجوب القضاء، بل يكفى فيه قاعدة الاشتغال بالصوم، لما سبق عند الكلام فى عموم وجوب القضاء من أن المستفاد من أدلة المقام- من الكتاب المجيد و السنة الشريفة- وجوب الصوم فى شهر رمضان بنحو تعدد المطلوب، و أن المطلوب هو صوم العدة على المكلف، و كونه فى شهر رمضان مطلوب آخر، فمع عدم مشروعية الصوم فى شهر رمضان- لمانع من مرض أو سفر أو غيرهما- يتعين وجوب صوم العدة. و يترتب على ذلك أنه مع الشك فى تحقق صوم العدة فى شهر رمضان إن نهضت أصالة عدم الاعتناء بالشك بعد الوقت بإحرازه فهو، و إلا كان مقتضى قاعدة الاشتغال لزوم إحراز الفراغ عن ذلك بالقضاء.

بل التحقيق أن ذلك يجرى فى جميع موارد القضاء، و لا يختص بالصوم، لما ذكرناه فى مبحث الواجب المؤقت من الأصول من أن مقتضى الجمع بين دليل التوقيت و دليل وجوب القضاء كون الوقت مأخوذا بنحو تعدد المطلوب، فيجرى فيه ما سبق. (١) مما تقدم يظهر اختصاص ذلك بما إذا أحرز عدم المرض و السفر و لو بالأصل.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٤٥

[مسألة ٣]: لا يجب الفور فى القضاء

(مسألة ٣): لا- يجب الفور فى القضاء (١)، نعم لا- يجوز تأخير قضاء شهر رمضان عن رمضان الثانى (٢) و إن أخره عن الثانى بقى موسعا إلى

(١) كما هو المعروف من مذهب الأصحاب. و يقتضيه- مضافا إلى إطلاق أدلته، و إلى نصوص عدم وجوب التتابع فيه «١»، صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام:

«قال: إذا كان على الرجل شىء من صوم شهر رمضان فليقضه فى أى الشهر شاء...»

قلت: أ رأيت أن بقى على شىء من صوم رمضان أقضيه فى ذى الحجة؟ قال: نعم «٢».

و صحيح حفص بن البختري عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: كن نساء النبى صلى الله عليه و آله و سلم إذا كان عليهن صيام أخرن ذلك إلى شعبان كراهة أن يمنعن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حاجته، فإذا كان شعبان صمن و صام [معهن]، و كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول: شعبان شهرى» «٣»، و غيرهما.

و منه يظهر ضعف ما فى إشارة السبق و الغنية و عن أبى الصلاح من وجوب الفور فيه، و فى الجواهر أنه فى غاية الضعف، بل يمكن تحصيل الإجماع على ضعفه.

(٢) كما فى المعبر و التذكرة و عن غيرهما، بل قيل انه المشهور. قال سيدنا المصنف قدس سره: «و يظهر من كلام غير واحد منهم أنه من المسلمات. و فى محكى غنائم القمى رحمه الله الظاهر عدم الخلاف فيه».

و قال فى المعبر: «الأين القضاء مأمور به، و جواز التأخير القدر المذكور معلوم من السنة، فينتفى ما زاد»، و هو كما ترى، فإن جواز التأخير مقتضى الأصل، بل مقتضى إطلاق أدلة القضاء.

و الأولى الاستدلال عليه بمعتبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: «قال: إن قال: فلم إذا مرض الرجل أو سافر فى شهر رمضان فلم يخرج من سفره أو لم يقو من مرضه حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر و جب عليه الفداء للأول و سقط القضاء،

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٦ من أبواب أحكام شهر رمضان.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٧ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٨ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٤٦

...

و إذا أفاق بينهما أو أقام و لم يقضه وجب عليه القضاء و الفداء، قيل: لأن ذلك الصوم إنما وجب عليه في تلك السنة في هذا الشهر، فأما الذي لم يفق فإنه لما مر عليه السنة كلها و قد غلب الله عليه، فلم يجعل له السبيل إلى أدائها سقط عنه. و كذلك كلما غلب الله عليه مثل المغمى الذي يغمى عليه في يوم و ليلة، فلا يجب عليه قضاء الصلوات، كما قال الصادق عليه السلام: كلما غلب الله على العبد فهو أعذر له، لأنه دخل الشهر و هو مريض، فلم يجب عليه الصوم في شهره، و لا في سنته، للمرض الذي كان فيه، و وجب عليه الفداء، لأنه بمنزلة من وجب عليه الصوم، فلم يستطع أداءه فوجب عليه الفداء، كما قال الله تعالى: فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ... فإن أفاق فيما بينهما و لم يصمه و وجب عليه الفداء لتضييعه، و الصوم لاستطاعته» (١).

فإن التعليل المذكور فيه لثبوت القضاء و سقوطه في القسمين لا يتوجه إلا بحمل قوله عليه السلام: «لأن ذلك الصوم إنما وجب عليه في تلك السنة في هذا الشهر» على إرادة أن الواجب هو صوم الشهر من تمام السنة، و جعله في شهر رمضان واجب آخر، بنحو تعدد المطلوب، فمع تعذر أحد المطلوبين - لفرض المرض في شهر رمضان - يجب الثاني، كما لعله ظاهر بأدنى تأمل.

كما أن ذلك هو المناسب لما تضمنه من جعل الفداء بدلا عن القضاء في مستمر المرض، لأن جعل الفداء يناسب تدارك الأمر المفدى لتعذره و مع إطلاق وجوب القضاء بنحو يشمل ما بعد السنة الأولى لم يتعذر القضاء، ليكون الفداء بدلا عنه.

و الظاهر اعتبار الحديث في نفسه، لرواية الصدوق له عن الفضل بطريقين، الأول: عن محمد بن عبدوس عن علي بن محمد بن قتيبة، و الثاني: عن جعفر بن نعيم عن محمد بن شاذان. و الطريق الأول معتبر، كما تقدم في المسألة الثالثة من فصل وجوب الكفارة عند الكلام في الإفطار على الحرام. و لا سيما مع اعتضاده أو تأييده بالثاني، لأن جعفر بن نعيم ممن روى عنه الصدوق مترضيا عليه، و

محمد بن شاذان

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٤٧

...

يظهر من بعض القرائن و الروايات - و إن لم تخل عن ضعف - حسن حاله، بل وثاقته.

و يؤيده أو يعضده حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا مرض الرجل من رمضان إلى رمضان ثم صح فإنما عليه لكل يوم أفطره فدية طعام و هو مدد لكل مسكين ... و إن صح فيما بين الرمضانين، فإنما عليه أن يقضى الصيام، فإن تهاون به و قد صح فعليه الصدقة و الصيام جميعا لكل يوم مددا، إذا فرغ من ذلك الرمضان» (١).

أما السند فقد يستشكل فيه بلحاظ اشتماله على علي بن أبي حمزة البطائني.

و نحن و إن ذكرنا غير مرة أن الظاهر أعراض أصحابنا عنه بعد انحرافه، و أن رواياتهم عنه قبل انحرافه، و قد صرح الشيخ قدس سره في العدة بأن الأصحاب يعملون بروايته حينئذ، إلا أن الراوى هنا هو القاسم بن محمد الجوهري، و هو و إن كان ثقة، لوقوعه في أسناد كتاب كامل الزيارات و لرواية ابن أبي عمير و صفوان عنه، إلا أنه واقفي، و لا بعد في أن يروى عن ابن أبي حمزة بعد انحرافه. و إن

كان المظنون أن الأصحاب لم يرووا أحاديث ابن أبي حمزة و يتناقلوها إلا بعد أن أحرزوا أنها قد صدرت عنه حال استقامته. و أما الدلالة فلأن تفريع قوله عليه السّلام: «فإن تهان» ... على قوله: «فإنما عليه أن يقضى الصيام» يناسب كون المراد بقضاء الصيام قضاءه في نفس السنة، إذ مع إطلاق مطلوبيته لا يصدق التهوان بتأخيره عنها، و حيث كان ظاهر الأمر بالقضاء الوجوب، فيكون ظاهرا في وجوب المبادرة.

بل التعبير في النصوص «٢»، بالتضييع و التهوان و التواني يناسب وجوب المبادرة بالصوم جدا، لأن العناوين المذكورة و إن كانت تصدق بترك المستحب أيضا، إلا أنه لم يرد الأمر الاستجابي بالمبادرة، بل ليس إلا الأمر بالقضاء الظاهر في الوجوب، فمن القريب المفروغية عن كون المراد به القضاء في نفس السنة.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٦.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٤٨

آخر العمر (١). و إن فاتته أيام من شهر واحد لا يجب عليه التعيين (٢)،

كما أن جعل الفدية يناسب لزوم الأمر المفدى به ذاتا و إن لم يكن التكليف به فعليا أو منجزا، لعجز أو جهل. نعم في مرسل سعد بن سعد عن أبي الحسن عليه السّلام: «سألته عن رجل يكون مريضا في شهر رمضان، ثم يصح بعد ذلك، فيؤخر القضاء سنة أو أقل من ذلك أو أكثر، ما عليه في ذلك؟ قال: أحب له تعجيل الصيام، فإن كان أخره فليس عليه شيء» (١). لكن ضعف سنده مانع من التعويل عليه. و لا سيما مع ظهوره في عدم وجوب الفدية بالتأخير مع استفاضة النصوص المعتمدة بوجوبها، و عمل الأصحاب على ذلك. و من ثم لا مجال للخروج به عما سبق.

(١) لإطلاق الأدلة. و لعله لا خلاف فيه. نعم نسب للمبسوط و التذكرة تكرر الفدية بتعاقب السنين، و هو يناسب وجوب التعجيل في كل سنة.

لكن النسبة لا تخلو عن إشكال، لأنهما بعد أن ذكرا حكم عدم القضاء بين الرمضانين مع التهوان و عدمه ذكرا أن حكم ما زاد على الرمضانين حكمهما سواء.

و لعل مرادهما به وجوب الفداء لكل رمضان تهان في ترك قضائه - كما فهمه في المختلف من الشيخ - لا تكرر الفداء بتأخير قضاء رمضان واحد سنين متعددة. نعم قد لا يناسب ذلك قوله في التذكرة: «و لو أخره سنين تعددت الكفارة بتعدد السنين».

و كيف كان فلا دليل على وجوب الفدية بالتأخير، فضلا عن وجوب التعجيل.

(٢) لأن التعيين فرع التعيين، و لا يتضح من الأدلة أخذ خصوصية الأيام في القضاء، لأن جملة من النصوص و إن تضمنت إضافة القضاء لليوم الفائت بنحو قد يوهم اختصاص كل يوم بقضائه، إلا - أن من القريب حمله على إرادة القضاء بقدر الفائت بقريته النصوص المتضمنة قضاء الشهر أو قضاء ما فات. و لا سيما بلحاظ أن

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٤٩

و لا الترتيب (١). و إن عين لم يتعين (٢). و إذا كان عليه قضاء من رمضان

أصل دليل تشريع القضاء هو الآية الشريفة، وهي ظاهرة في أن الواجب هو أيام بعدد الأيام الفائتة من أجل إكمال العدة، فإن ذلك صالح للقرينية على الحمل المذكور.

(١) لإطلاق أدلة القضاء. بل الترتيب فرع التعيين، ولا موضوع له بدونه.

(٢) لأن التعيين فرع التعيين، أما مع عدمه بأن لا تكون مطلوية كل فرد لخصوصيته، بل لكونه فردا من الكلى فلا مناص من عدم الأثر لتعيينه.

نعم لو تعددت الماهية تعين عدم حصول الامتثال بقصد الكلى، لعدم الأثر له، بل للخصوصية، فلا بد من قصدها ولو إجمالا، بمثل القصد إلى الأول فالأول، وبدونه لا تقع عن إحدى الماهيتين، لا معينا لعدم المرجح، ولا مرددا لعدم انشغال الذمة بالمردد. كما أنه لو اتحدت الماهية المطلوبة، واختلف أثر الخصوصية زائدا على مطلوبيتهما فإن أتى بما ينطبق على الماهية من دون قصد الخصوصية تعين وقوع ما أتى به عن الماهية على إبهامها، دون الخصوصية ذات الأثر، ولا الخصوصية الأخرى، لعدم المرجح كما سبق.

مثلا إذا أفطر عشرة أيام، وكان قد نذر أن يبادر لقضاء خمسة معينه منها في شوال، أو استدان من شخص مائتي درهم، وكان قدرهن على مائة معينه منها، ثم بادر بقضاء خمسة أيام في شوال من دون أن ينوي بها الأيام المنذورة، أو وفي مائة درهم من دينه من دون أن ينوي بها ذات الرهن، تعين حصول القضاء عن خمسة مما وجب عليه، والوفاء عن مائة من دينه على نحو الإيهام، من دون أن يتعين لإحدى الخصوصية.

نعم إذا استوعب الماهية المطلوبة بالامتثال، بأن أتى بقدر تمام الأفراد المطلوبة، انطبق المأتي به قهرا على الخصوصية ذات الأثر، وترتب الأثر تبعا لذلك، وإن لم ينو الخصوصية عند الامتثال.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٥٠

سابق و من لاحق وجب التعيين (١)، و لا- يجب الترتيب (٢)، فيجوز قضاء اللاحق قبل السابق، ويجوز العكس إلا مع تضيق الوقت اللاحق بمجيء رمضان الثالث. وإن نوى السابق حينئذ صح صومه، وأثم (٣).

(١) الظاهر أن مراده ما إذا كان اللاحق من نفس سنة امتثال أمر القضاء، بحيث يجب المبادرة لقضائه، دون ما إذا كان السابق و اللاحق معا من سنين سابقة لا يجب المبادرة إلى شيء منها. وقد ذهب قدس سره إلى عدم كون تعدد السنين مستلزما لتعدد الماهية المطلوبة. وهو غير بعيد عن المرتكزات، فإن أخذ خصوصية السنة في وجوب الصيام والقضاء يحتاج إلى مؤنة لا شاهد لها من الأدلة، بل هو منفي بالأصل.

نعم مع اختلاف الأثر، لوجوب المبادرة إلى قضاء أحد الشهرين دون الآخر، فقد حكم قدس سره بتعدد الماهية. لدعوى أن اختلاف الأثر يستلزم تمايز الموضوعين واختلاف ماهيتهما شرعا.

لكنه يشكل بأن اختلافهما من حيثية الأثر الخاص لا- ينافي عدم التمايز بينهما من حيثية الأثر المشترك، وهو أصل المطلوية، فاختلف الصومين من حيثية وجوب المبادرة لا ينافي اشتراكهما في ماهية واحدة من حيثية أصل وجوب القضاء، ولذا قد يكون اختلاف الأثر لجهة زائدة على الأمر بالماهية، كالنذر والرهن في المثالين المتقدمين.

و حينئذ يتجه عدم لزوم التعيين. غاية الأمر عدم تحقق الخصوصية ذات الأثر إلا بقصدها أو باستيفاء الماهية بتمامها الموجب لانطباق المأتي به عليها قهرا، كما سبق.

(٢) حتى لو فرض لزوم التعيين، فإن وجوب الترتيب حينئذ مخالف للإطلاق والأصل.

(٣) أما إثمه فلتأخيره قضاء صوم سنته. وأما صحه صومه فلا إطلاق دليل الصوم الآخر المقتضى لجواز إيقاعه حينئذ، فيصح، بناء على

ما هو الحق من أن الأمر بالشئ لا يقتضى النهى عن ضده، بنحو يمنع من مشروعيته و التقرب به.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٥١

[مسألة (٤): لا ترتيب بين صوم القضاء وغيره من أقسام الصوم الواجب]

(مسألة ٤): لا ترتيب بين صوم القضاء وغيره من أقسام الصوم الواجب، كالكفارة و النذر، فله تقديم أيهما شاء (١)

[مسألة (٥): إذا فاته أيام من شهر رمضان بمرض و مات قبل أن يبرأ]

(مسألة ٥): إذا فاته أيام من شهر رمضان بمرض و مات قبل أن يبرأ لم يجب القضاء عنه (٢)، و كذا إذا فات بحيض أو نفاس (٣) ماتت فيه، أو

(١) لإطلاق دليل كل منهما، و لم يعرف الخلاف فى ذلك إلا عن ابن أبى عقيل، فحكم بعدم صحة صوم النذر و الكفارة ممن عليه قضاء شهر رمضان، و دليله غير ظاهر. بل لا يظن من أحد الالتزام به مع تضيق النذر.

(٢) بلا- خلافاً أجده فيه نصاً و فتوى، بل الإجماع بقسميه عليه. كذا فى الجواهر. لصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام): «سألته عن رجل أدركه رمضان و هو مريض فتوفى قبل أن يبرأ. قال: ليس عليه شئ، و لكن يقضى عن الذى يبرأ، ثم يموت قبل أن يقضى» (١)، و نحوه غيره من النصوص الكثيرة التى لم يستبعد فى الجواهر دعوى تواترها. و بها يخرج عن إطلاق قوله تعالى: **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** (٢). الذى هو العمدة فى عموم وجوب القضاء.

على أنه لا يبعد قصور الإطلاق المذكور عن المقام و نحوه من موارد استمرار العذر. لظهور الإطلاق فى أمر المكلف نفسه بالقضاء، و حيث يمتنع ذلك فى مستمر العذر لم ينهض الإطلاق المذكور بإثبات انشغال ذمته بالقضاء، ليشرع تفرغها بالقضاء عنه.

(٣) فى صحيح محمد بن مسلم: «سألته عن الحائض تظفر فى شهر رمضان أيام حيضها، فإذا أفطرت ماتت. قال: ليس عليها شئ» (٣)، و فى موثق سماعة عن

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٢.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٨٥.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٥٢

...

أبى عبد الله عليه السلام: «قلت فامرأة نفساء دخل عليها شهر رمضان و لم تقدر على الصوم فماتت فى شهر رمضان أو فى شوال، فقال: لا يقضى عنها» (١)، و نحوهما غيرهما.

هذا و النصوص المذكورة مختصة بالمريض و الحائض و النفساء. و ظاهر الخلاف أو صريحه إلحاق المسافر بهم، و هو المحكى عن جماعة من المتأخرين.

و قد يستدل له بصحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألته عن امرأة مرضت فى شهر رمضان، و ماتت فى شوال، فأوصتني

أن أفضى عنها. قال: هل برئت من مرضها؟ قلت: لا، ماتت فيه. قال: لا يقضى عنها، فإن الله لم يجعله عليها. قلت: فإنى اشتهى أن أفضى عنها وقد أوصتني بذلك. قال: كيف تقضى عنها شيئاً لم يجعله الله عليها؟! فإن اشتهيت أن تصوم لنفسك فصم» ٢، و مرسل ابن بكير عنه عليه السلام:

«فى رجل يموت فى شهر رمضان، قال: ليس على وليه أن يقضى عنه ما بقى من الشهر.

و إن مرض فلم يصم رمضان، ثم لم يزل مريضاً حتى مضى رمضان وهو مريض ثم مات فى مرضه ذلك، فليس على وليه أن يقضى عنه الصيام، فإن مرض فلم يصم شهر رمضان، ثم صح بعد ذلك ولم يقضه، ثم مرض فمات فعلى وليه أن يقضى عنه، لأنه قد صح فلم يقض و وجب عليه» ٣.

وجه الاستدلال: أن مقتضى تعليل عدم القضاء عنها فى الأول بأن الله لم يجعله عليها، أن كل من لم يجعل الله القضاء عليه، لعدم خروجه عن العذر، لا- يجب القضاء عنه، كما أن مقتضى تعليل وجوب القضاء عنه فى الثانى بأنه قد صح فلم يقض و وجب عليه، توقف وجوب القضاء عن الشخص على وجوبه عليه لخروجه عن العذر، فمع عدم وجوبه عليه لاستمرار عذره حتى مات لم يجب القضاء عليه، و ذلك يقتضى عدم وجوب القضاء على مستمر السفر فى الفرض.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من قصور التعليل عن المسافر، لثبوت القضاء عليه بمقتضى إطلاق الآية الكريمة. فهو لا يناسب ما سبق منه فى المسألة الثانية عشرة من الفصل الرابع من كون الحضر شرطاً فى وجوب جميع أنواع الصوم،

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشريعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١٠، ١٢، ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٥٣

...

و منها صوم القضاء حتى المضيق. لوضوح أن لازم ذلك عدم وجوب القضاء على المكلف بنفسه مع استمرار السفر منه حتى مات. بل لا ينبغي الإشكال فى ذلك مع اضطرار المكلف للسفر، حيث لا إشكال حينئذ فى عدم فعلية وجوب القضاء عليه، لتعذره بتعذر شرط صحته، و هو الحضر.

نعم قد يشكل عموم التعليل فى صحيح أبى بصير بأن الظاهر من قوله عليه السلام فيه: «فإن الله لم يجعله عليها» ليس هو عدم فعلية تكليفها بالقضاء فى حياتها، ليجرى ذلك فى مستمر السفر، بل عدم جعله فى ذمتها بنحو تطالب به فى الآخرة. و مجرد عدم فعلية تكليف المسافر بالقضاء لا يستلزم ذلك. و أما عموم التعليل فى مرسل ابن بكير فهو و إن كان قريباً، إلا أن ضعف المرسل مانع من التعويل عليه.

فالأولى الاستدلال بالأصل بعد ما سبق من قصور إطلاق الأمر بالقضاء فى الآية الكريمة عن مستمر السفر، بناء على ما سبق تقريره من شرطية الحضر لوجوب الصوم حتى صوم القضاء.

لكن لا بد من الخروج عن الأصل و التعليل - لو تم - بصحيح أبى حمزة عن أبى جعفر عليه السلام: «سألته عن امرأة مرضت فى شهر رمضان أو طمئت أو سافت، فماتت قبل خروج شهر رمضان، هل يقضى عنها؟ قال: أما الطمئ و المرض فلا، و أما السفر فنعم» «١»، و نحوه صحيح محمد بن مسلم ٢، و خبر منصور بن حازم ٣، حيث يتعين لأجلها رفع اليد عن عموم التعليل.

و دعوى شذوذها غريبة. و لا- سيما مع أن الظاهر من حال الكلينى و الصدوق فى الفقيه و المقنع العمل على ذلك، بل هو صريح التهذيب، و نحوها غيرها.

و مثلها دعوى حملها على الاستحباب بقريئة التعليل. إذ لو تم التعليل فهى أخص منه، فتقدم عليه. فلاحظ.

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٤، ١٦، ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٥٤

بعد ما أفطرت قبل مضي زمان يمكن القضاء فيه، و في استحباب القضاء إشكال (١).

[مسألة ٦]: إذا فاته شهر رمضان أو بعضه بمرض، واستمر به المرض إلى رمضان الثاني

(مسألة ٦): إذا فاته شهر رمضان أو بعضه بمرض، واستمر به المرض إلى رمضان الثاني، سقط قضاؤه، و تصدق عن كل يوم (٢)

(١) فقد صرح بالاستحباب في النهاية و الشرائع و غيرهما، بل عن المنتهى نسبه للأصحاب، و كأنه لإطلاق دليل القضاء مع حمل النصوص المتقدمة على نفى الوجوب لا غير. و يظهر ضعفه مما سبق من عدم تمامية الإطلاق في مستمر العذر.

مع أن ظاهر نفى القضاء في جملة من النصوص المتقدمة و غيرها عدم مشروعيتها، لا مجرد عدم وجوبه، بل هو صريح صحيح أبي بصير المتقدم في الفرق بين المرض و السفر.

نعم لا- بأس بالصوم لا- بعنوان كونه قضاء للفائت، عملاً- بإطلاق دليل مشروعية فعل وجوه البر عن الميت، و الكلام إنما هو في استحباب قضاء الفائت، نظير استحباب قضاء المغمى عليه ما فاته.

(٢) كما عن المشهور. للنصوص الكثيرة، ففي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر و أبي عبد الله (عليهما السلام): «سألتهما عن رجل مرض فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر، فقالا: إن كان برئ ثم تواني قبل أن يدركه رمضان الآخر صام الذي أدركه، و تصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين، و عليه قضاؤه. و إن كان لم يزل مريضاً حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه، و تصدق عن الأول لكل يوم مد على مسكين، و ليس عليه قضاؤه» «١»، و نحوه غيره.

هذا و ظاهر الخلاف و الغنية و صريح السرائر و عن ابن أبي عقيل و الحلبي و التحرير وجوب القضاء دون الكفارة. و قد يستدل لهم- كما يظهر من السرائر بإطلاق دليل القضاء، و أصالة البراءة من الكفارة. لكن لا بد من الخروج عنهما

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٥٥

...

بالنصوص المتقدمة.

و دعوى: أنها من أخبار الآحاد، التي لا توجب علماً و لا عملاً، كما ترى.

نعم قد يشهد لهم خبر أبي الصباح الكناني: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه من شهر رمضان طائفة، ثم أدركه شهر رمضان قابل، قال: عليه أن يصوم و أن يطعم كل يوم مسكيناً. فإن كان مريضاً فيما بين ذلك حتى أدركه شهر رمضان قابل فليس عليه إلا- الصيام إن صح. و إن تتابع المرض عليه فلم يصح فعليه أن يطعم لكل يوم مسكيناً» «١»، بناء على أن المراد من قوله: «فإن كان مريضاً فيما بين ذلك» استمرار المرض بين المرضين، و أن المراد من قوله: «فليس عليه إلا الصيام إن صح»، ما إذا صح بعد رمضان الثاني.

لكن يحتمل أيضاً أن يراد بالأول تعاقب المرض عليه، و إن لم يستمر، و بالثاني ما إذا صح بين المرضين بمقدار يمكنه القضاء، و

يكون الذيل هو المتكفل بصورة استمرار المرض بين الرمضانين، فيطابق النصوص المتقدمة. بل لعل ذلك هو الأظهر، و لو بقرينة النصوص المتقدمة.

و لا سيما و أنه بناء على الأول يكون قوله عليه السلام: «و إن تتابع المرض عليه فلم يصح» خاليا عن تحديد أمد التتابع مع وضوح شدة الحاجة له، إذ لو أريد به التتابع حتى الموت لم يناسب قوله عليه السلام: «فعليه أن يطعم مسكينا»، الظاهر في مباشرته لذلك، و إن أريد التتابع إلى أمد محدود لم يصلح للعمل إلا بيانه. و لا أقل من الاحتمال و تردد الخبر بين الوجهين المانع من الاستدلال به على المدعى.

على أنه لا ينهض بمعارضة النصوص المتقدمة مع أنها أكثر عددا و أوضح دلالة و سندا، فهو بالإضافة إليها شاذ نادر لا ينهض بمعارضة المشهور الذي لا ريب فيه.

ثم إنه قد خص الصدوق في الفقيه و المقنع الانتقال مع استمرار المرض بين الرمضانين للكفارة برمضان الأول دون ما بعده، فلو استمرار المرض إلى رمضان الثالث لزم الفداء للأول و القضاء للثاني، و نحوه حكى عن والده في رسالته. و كأنه

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٥٦

...

للاقتصار في الخروج عن إطلاق دليل القضاء و أصل البراءة من وجوب الكفارة على المتيقن من مورد النصوص، و هو استمرار المرض بين رمضانين لا أكثر.

لكنه يشكل أولا: بأن مقتضى إطلاق جملة من النصوص الشمول للصورة المذكورة، منها صحيح محمد بن مسلم المتقدم، حيث يصح إطلاق أنه مستمر المرض بين رمضانين مع استمراره بين رمضانات متعددة.

و ثانيا: أن إلغاء خصوصية رمضان الأول قريبة عرفا. بل هو المتعين بملاحظة التعليل في معتبر الفضل بن شاذان المتقدم في المسألة الثالثة، المؤيد بالتصريح بعموم الانتقال للفدية لرمضان الثاني إذا استمر المرض لرمضان الثالث في مرسل العياشي عن أبي بصير: «سألته عن رجل مرض من رمضان إلى رمضان قابل، و لم يصح بينهما و لم يطق الصوم. قال: يتصدق مكان كل يوم أفطر على مسكين بمد من طعام... فإن استطاع أن يصوم رمضان الذي استقبل، و إلا فليترصد إلى رمضان قابل، فيقضيه، فإن لم يصح حتى رمضان قابل فليصدق كما تصدق مكان كل يوم أفطر مدا مدا.

فإن صح بين الرمضانين فتوانى أن يقضيه حتى جاء رمضان الآخر، فإن عليه الصوم و الصدقة جميعا، يقضى الصوم، و يتصدق من أجل أنه ضيع ذلك الصيام» (١).

و من ثم صرح الشيخ و غيره بأن حكم ما زاد على الرمضانين حكمهما سواء.

هذا و عن ابن الجنيد لزوم الجمع مع استمرار المرض بين القضاء و الفدية و إن حكى عنه في المختلف سقوط القضاء كالمشهور. و كيف كان فهو مخالف للنصوص المتقدمة التي يستدل بها للمشهور. و لخبر الكنانى و أصالة البراءة من وجوب الفدية اللذين تقدم الاستدلال بهما للقول الآخر.

نعم يناسبه موثق سماعة: «سألته عن رجل أدركه رمضان و عليه رمضان قبل ذلك لم يصمه. فقال: يتصدق بدل كل يوم من رمضان الذي كان عليه بمد من طعام، و ليصم هذا الذي أدركه، فإذا أفطر فليصم رمضان الذي كان عليه، فإنى كنت مريضا، فمرّ على ثلاث رمضانات لم أصح فيهن، ثم أدركت رمضاننا آخر،

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٥٧

بمدّ (١). ولا يجزى القضاء عن التصدق (٢) والأحوط استحبابا الجمع بينهما (٣).

فتصدقت بدل كل يوم مما مضى بمدّ من طعام، ثم عافاني الله تعالى و صمتهن» (١)، فإن استشهاده عليه السلام بفعله للأمر بالقضاء إما أن يكون قرينة على أن مورد السؤال صورة استمرار المرض، أو على أن استمرار المرض لا دخل له في سقوط القضاء، وأنه كغيره من موارد تأخير القضاء إلى رمضان الآخر.

لكن حيث كان وجوب الجمع بين الأمرين لا يناسب النصوص السابقة لزم حمله على الاستحباب. ولا سيما بملاحظة صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: من أفطر شيئا من رمضان في عذر ثم أدرك رمضان آخر وهو مريض، فليصدق بمدّ لكل يوم. فأما أنا فإنني صمت و تصدقت» ٢.

(١) كما لعله المشهور. و يقتضيه جملة من النصوص، و قد تقدم بعضها.

نعم عن بعض نسخ موثق سماعه المتقدم: «بمدين طعام». لكن من القريب أن يكون تصحيحا و أن الصحيح هو النسخة المشهورة المثبتة في الوسائل و التهذيب و الاستبصار في طبعتها الحديثة من دون إشارة للنسخة المذكورة. و لا أقل من كونه موجبا لسقوط الموثق عن الاستدلال بتعارض النسختين، و الرجوع للنصوص الأخر المصرحة بالمدّ من دون معارض.

و قد تقدم نظير ذلك في الكفارة، و في فدية الشيخ الكبير و ذى العطاش، و تقدم فيهما ما يناسب البناء على استحباب المدين، و قد ينفع في المقام، بناء على عدم الفصل.

و لعله لذلك ذكر في النهاية الصدقة بمدين مع القدرة، حيث تقدم منه نظير ذلك فيما سبق.

(٢) خلافا لما عن التحرير، حملا- للنصوص المتقدمة على الرخصة في الاجتزاء بالصدقة عن الصوم. و هو- كما ترى- خروج عن ظاهرها من دون قرينة.

(٣) خروجا عن خلاف من تقدم، حيث سبق عن ابن الجنيد الجمع بين

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٥، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٥٨

أما إذا فاته بعذر غير المرض (١) و جب القضاء دون الفدية (٢)، و إن كان

القضاء و الفدية، و عن جماعة و جب القضاء فقط. هذا و لا إشكال في استحباب الجمع بينهما، لموثق سماعه و صحيح ابن سنان المتقدمين.

(١) يعنى و استمر ذلك العذر.

(٢) كما في المختلف و عن الشهيد الثاني و سبطه و غيرهم. لإطلاق أدلة القضاء، المقتصر في الخروج عنها على استمرار المرض، لاختصاص النصوص المتقدمة به.

نعم في معتبر الفضل بن شاذان المتقدم في المسألة الثالثة إلحاق السفر بالمرض في ذلك. لكن التعليل المسوق فيه يناسب المرض لا غير، كما يظهر بملاحظته. حيث قد يوجب ذلك الريب فيما تضمنه من ذكر السفر معه و لا سيما بملاحظة عدم الإشارة في شيء من

النصوص على كثرتها لغير المرض، و عدم ظهور عامل به، لاقتصارهم على المرض.

نعم في الخلاف و عن ابن أبي عقيل إلحاق السفر بالمرض. لكن مع بئهما على وجوب القضاء دون الكفارة، فلا يكون ذلك منهما للعمل بالمعتبر المذكور، بل لعموم أدلة القضاء.

و من ثم يشكل الاعتماد عليه في الخروج عن إطلاق أدلة القضاء. و لا سيما بملاحظة ما سبق في المسألة الخامسة من النصوص المتضمنة للقضاء عن المسافر إذا مات في سفره، حيث يناسب ذلك عدم إلحاق السفر بالمرض في المقام أيضا. بل قد يستفاد ذلك منه بالأولية العرفية. و ربما يستفاد من غير ذلك مما يأتي الكلام فيه.

بقي أمران: الأول: أن إطلاق وجوب القضاء إنما يجري في المقام إذا مرّ على المكلف زمان خال عن العذر، كما لو كان مستمر السفر بين الرمضانين، و بعد رمضان الثاني صار حاضرا معافى، فإن مقتضى إطلاق الآية الكريمة فعليه وجوب القضاء عليه، فإن جاء به، و إلا شرع القضاء عنه إن مات. أما إذا لم يكن كذلك، كما إذا مرض بعد رمضان الثاني حتى مات، فإن إطلاق الآية الكريمة لا يتناولها، بناء على ما سبق من شرطية عدم المرض و عدم السفر في وجوب الصوم مطلقا حتى صوم القضاء. فينحصر

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٥٩

إلحاق السفر بالمرض محتملا (١)، فالأحوط استحبابا فيه الجمع بين القضاء و الفدية (٢).

و كذا إذا كان سبب الفوت المرض، و كان العذر في التأخير السفر (٣)،

الدليل على القضاء فيه بالنصوص المتضمنة للقضاء على المسافر إذا مات.

الثاني: ما تقدم إنما ينهض بعدم إلحاق المسافر بالمرض في سقوط القضاء، و لا ينهض بعدم وجوب الفدية عليه، لإمكان الجمع بين القضاء و الفدية عليه، كالمتهاون في القضاء، بل ينحصر الوجه في سقوط الفدية عنه بالأصل، لو لم يكن هناك ما يخرج عنه، و هو ما يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(١) كأنه لمعتبر الفضل المتقدم، و إن تقدم الإشكال في التعويل عليه في ذلك.

(٢) جمعا بين إطلاق دليل القضاء الذي سبق أنه هو المعول عليه و الاحتمال الحاصل من معتبر الفضل لوجوب الفدية. بل لو تم المخرج عن أصالة البراءة من وجوب الفدية في السفر تعين الجمع بين القضاء و الفدية بنحو الفتوى، و ذلك ما يأتي الكلام فيه كما ذكرنا.

(٣) لخروجه عن مفاد جميع النصوص السابقة. نعم قد يستفاد من معتبر الفضل لو بنى على العمل به في إلحاق السفر بالمرض، فإن موضوعه و إن كان هو صورة الفوت بالمرض مع استمراره و صورة الفوت بالسفر مع استمراره لا غير، إلا أن إلغاء خصوصيتهما و التعميم لهذه الصورة و ما بعدها قريب جدا. و كذا إذا كان العذر في التأخير تعاقب السفر و المرض. لكن سبق الإشكال في العمل بما تضمنه من الإلحاق المذكور.

و من هنا لا مجال للبناء على سقوط القضاء فيما إذا كان الإفطار للمرض و العذر في عدم القضاء هو استمرار السفر أو تعاقب السفر و المرض، بل يتعين البناء فيه على وجوب القضاء لإطلاق أدلته - نظير ما تقدم في صورة استمرار السفر - و خصوص إطلاق ما تضمن وجوب القضاء على من برئ من مرضه بعد شهر رمضان.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٦٠

...

كصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «في الرجل يمرض، فيدركه شهر رمضان و يخرج عنه و هو مريض، و لا يصح حتى يدركه

شهر رمضان آخر. قال: يتصدق عن الأول، و يصوم الثانى. فإن كان صح فيما بينهما و لم يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر، صامهما جميعا، و يتصدق عن الأول» (١)، و نحوه غيره من النصوص الكثيرة التى يأتى بعضها فى المسألة السابعة. فإن إطلاقها يشمل من برئ من مرضه و سافر، و استمر بسفره حتى شهر رمضان الآخر.

و حيث ظهر ذلك فمن الظاهر أن مقتضاه ثبوت الحكم المذكور فيمن كان إفطاره للسفر و استمر به السفر إلى شهر رمضان الآخر، و هى الصورة الأولى التى تقدم الكلام فيها. بل هى أولى عرفا مما سبق.

كما أن الظاهر العموم للصورة الثالثة التى يأتى الكلام فيها. لأن الاستفادة من هذه النصوص بضميمة التعليل فى معتبر الفضل المتقدم أن المسقط للقضاء هو تعذر الصوم فى تمام السنة بسبب المرض، دون السفر. فكما أن مانعية السفر من القضاء لا تقتضى التعذر المسقط للقضاء، كذلك مانعية من الأداء لا تقتضى مسقطيته للقضاء، لأن مسقط القضاء ليس هو تعذره بين المرضين، بل تعذر الصوم فى تمام السنة غير الحاصل فى الفرض.

و من ذلك يظهر أنه يلحق بالسفر فى وجوب القضاء جميع المسقطات الاختيارية للصوم، كحمل المرأة المقرب، و قلة لبن المرضع اللتين لا يضر بهما و لا بولدهما الصوم. كما أن من القريب جدا بلحاظ التعليل فى معتبر الفضل أن يلحق بالمرض جميع المسقطات الاضطرارية، كالحيض و النفاس و السفر القهرى، فلا يكون تخللها مانعا من سقوط الصوم، لإلغاء خصوصية المرض عرفا، و لما تضمنه من تطبيق عموم ما غلب الله عليه.

و بعبارة أخرى: مقتضى الجمع بين هذه النصوص و معتبر الفضل أن المعيار فى سقوط القضاء هو تعذر الصوم فى تمام السنة لمرض و نحوه، دون مثل السفر، و أنه مع

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٤١

و كذا العكس (١).

عدم تعذره و لو فى بعض السنة فلا يسقط القضاء، بل تجب معه الفدية.

نعم بناء على ما تضمنه صدر معتبر الفضل من إلحاق السفر بالمرض يكون مقتضى الجمع بينه و بين هذه النصوص هو أن المعيار فى سقوط القضاء و ثبوت الفدية بدله ليس خصوص تعذر الصوم فى تمام السنة، بل كل ما يمنع من وجوبه و يسوغ تركه و لو كان اختياريا. لكن عرفت الإشكال فى التعويل عليه فى ذلك.

و بذلك يظهر أن ثبوت الفدية قطعى، إما بدلا عن القضاء أو معه، و أن ثبوت القضاء مع عدم استمرار التعذر، لتخلل السفر و نحوه من الأعدار الاختيارية، يبتنى على ما سبق من عدم التعويل على ما تضمنه صدر معتبر الفضل من إلحاق السفر بالمرض. فلاحظ.

(١) و هو ما إذا كان الفوت بالسفر و كان العذر فى التأخير المرض. و يظهر الحال فيه مما سبق فى الصورة السابقة.

نعم فى صحيح عبد الله بن سنان المتقدم عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: من أفطر شيئا من رمضان فى عذر ثم أدرك رمضان آخر و هو مريض فليصدق بمد لكل يوم.

فأما أنا فإنى صمت و تصدقت» (١)، و مقتضى إطلاق العذر فيه الشمول للسفر. و من ثم جعل فى المدارك الاكتفاء فيه بالفدية أوجه، و عليه جرى بعض مشايخنا قدس سره.

لكن من القريب ما احتمله فى المختلف من حمل العذر فيه على المرض، لقوله عليه السلام: «ثم أدركه رمضان آخر و هو مريض»، حيث يشعر بأن العذر فيه هو المرض. بل هو إن لم يكن ظاهرا فيه فلا أقل من إجماله المانع من الاستدلال به، و ذلك لأنه حيث لا

إشكال في عدم الاكتفاء في سقوط القضاء بإدراكه شهر رمضان الثاني و هو مريض، بل لا بد من استيعاب المرض ما بين الرمضانين فلا بد من حملة على فرض استمرار المرض، و ذلك لا يتم في الحديث إلا بأن يكون المراد من العذر فيه المرض، أو بفرض السقط أو التقدير فيه، و التردد بين هذه الأمور مانع من ظهوره

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٦٢

(مسألة ٧): إذا فاته شهر رمضان أو بعضه لعذر أو عمد و آخر القضاء إلى رمضان الثاني مع تمكنه (١) منه عازما على التأخير، أو متسامحا و متهاونا، وجب القضاء و الفدية معا (٢). و إن كان عازما على القضاء قبل

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الصوم، در يك جلد، دار الهلال، قم - ايران، اول، ١٤٢٥ هـ ق مصباح المنهاج - كتاب الصوم؛ ص: ٣٦٢

في الإطلاق و موجب لإجماله بنحو لا ينهض بالاستدلال. بل لا يبعد كون الأول هو الأظهر، و أن الذيل صالح للقرينية على أن المراد بالعذر هو المرض. و لا سيما و أن إرادة المرض و نحوه من الأمور الاضطرارية دون مثل السفر الاختياري من العذر ليس مستبعدا عرفا.

و من ثم لا ينبغي التأمل في عدم إلحاق هذه الصورة بمستمع المرض في سقوط القضاء. و أما عدم وجوب الفدية فقد سبق أنه مقتضى الأصل، لكن لا بد من الخروج عنه بما سبق في الصورة الثانية.

(١) يعني: من دون أن يكون مسافرا سفرا اختياريا، و إلا دخل في المسألة السابقة.

(٢) كما هو المعروف بين الأصحاب، بل لم يعرف الخلاف فيه إلا- من ابن إدريس، و هو المتيقن من معتبر الفضل المتقدم و من النصوص الكثيرة الآتية.

نعم في مرسل سعد المتقدم عن أبي الحسن عليه السلام: «سألته عن رجل يكون مريضا في شهر رمضان، ثم يصح بعد ذلك، فيؤخر القضاء سنة أو أقل من ذلك أو أكثر، ما عليه في ذلك؟ قال: أحبّ له تعجيل الصيام، فإن كان أخره فليس عليه شيء» (١). لكن ضعفه و هجره و ندرته تمنع من الخروج به عن النصوص المذكورة المشهورة التي عليها عمل الأصحاب. كما تمنع من حملها لأجله على الاستحباب.

هذا و قد اقتصر ابن إدريس على القضاء، عملا بإطلاق أدلته، و طرحا للنصوص المذكورة لأنها أخبار آحاد. و هو مبني على أصله المعروف الذي ثبت في الأصول ضعفه. بل في شمول ذلك لمثل هذه النصوص الكثيرة، المشهورة بين الأصحاب رواية و عملا، إشكال ظاهر.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٦٣

مجيء رمضان الثاني، فاتفق طروء العذر، وجب القضاء (١)، بل الفدية أيضا على الأحوط إن لم يكن أقوى (٢). و لا فرق بين المرض و غيره من

(١) بلا إشكال، و لو لإطلاق دليل القضاء، بعد اختصاص أدلة سقوطه بما إذا استمر المرض، أو مطلق المسوغ لترك الصوم، على ما تقدم الكلام فيه.

(٢) كما هو ظاهر الصدوق في الفقيه و المقنع و عن والده في رسالته و الشهيدين و غيرهما. لإطلاق بعض النصوص، فقد تقدم قوله عليه السلام في صحيح زرارة: «فإن كان صحّ فيما بينهما و لم يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر صامهما جميعا، و يتصدق عن الأول» (١). و مثله في صحيح ذلك ما تضمن الحكم بالفدية إذا برئ ثم توانى مما يأتى، لما هو الظاهر من صدق التوانى بمجرد التأخير. و لو مع عدم البناء على ترك القضاء قبل السنة و عدم التسامح و التهاون بذلك.

لكن اقتصر في المبسوط و النهاية و الشرائع و المعبر و المختلف على القضاء.

و هو المحكى عن المفيد و أبى الصلاح، بل قيل انه المشهور، خصوصا بين المتأخرين.

لاشتمال جملة من النصوص على التوانى و التضييع و التهاون، كصحيح محمد ابن مسلم عن أبى جعفر و أبى عبد الله (عليهما السلام): «سألتهما عن رجل مرض فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر. فقالا: إن كان برئ ثم توانى قبل أن يدركه رمضان الآخر صام الذى أدركه، و تصدق عن كل يوم بمدّ من طعام على مسكين، و عليه قضاؤه. و إن كان لم يزل مريضا حتى أدركه رمضان آخر صام الذى أدركه، و تصدق عن الأول لكل يوم مد على مسكين، و ليس عليه قضاؤه» (٢).

و حديث أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: إذا مرض الرجل من رمضان إلى رمضان، ثم صح، فإنما عليه لكل يوم أفطره فدية طعام، و هو مدّ لكل مسكين...»

و إن صح فيما بين الرمضانين فإنما عليه أن يقضى الصيام، فإن تهاون به و قد صح فعليه الصدقة و الصيام جميعا «... ٣، و فى خبره الآخر المروى عن تفسير العياشى قال بعد ذكر مستمر المرض: «فإن صح فيما بين الرمضانين فتوانى أن يقضيه حتى جاء

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٢، ١، ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٦٤

الأعدار (١).

الرمضان الآخر، فإن عليه الصوم و الصدقة جميعا يقضى الصوم و يتصدق من أجل أنه ضيع ذلك الصيام» (١).

و فى معتبر الفضل بن شاذان المتقدم عند الكلام فى تعجيل وجوب الصيام قبل مجيء رمضان الآخر قال بعد ذكر مستمر المرض: «فإن أفاق فيما بينهما و لم يصمه و جب عليه الفداء لتضييعه و الصوم لاستطاعته» (٢).

و يشكل - مضافا إلى ما سبق من صدق التوانى بمجرد التأخير - أن التأمل فى هذه النصوص قاض بأن المراد بالتوانى و التهاون و التضييع فيها مجرد عدم الصوم مع القدرة عليه و لو لم يبتن ذلك على التسامح فيه و الاستهوان به أو البناء على عدمه، كما نبه له غير واحد، للمقابلة فى هذه النصوص بين العناوين المذكورة و العجز عن الصوم بين الرمضانين أو الإتيان به، من دون إشارة لصورة الترك لا للتهاون، و لو لا دخول الصورة المذكورة فى إطلاق هذه العناوين لكان المناسب التعرض لها و بيان حكمها، لكثرة الابتلاء بها. كما يناسبه أيضا ما فى معتبر الفضل من تعليل وجوب الفدية بمجرد عدم الصوم مع القدرة عليه بالتضييع.

و من هنا كان الظاهر عموم هذه النصوص للصورة التى هى محل الكلام. و لو فرض إجمالها كفى عموم النصوص الأول. و لا مجال لدعوى نهوض هذه النصوص بتقييد تلك النصوص بعد ما ذكرنا.

نعم يشكل عموم ثبوت الفدية لما إذا كان ترك القضاء للجهل بثبوتها للشبهة الحكمية أو الموضوعية أو لنسيانها. لظهور جملة من النصوص فى أن ثبوت الفدية من سنخ العقوبة و الجزاء لعدم القضاء مع القدرة عليه، و هو المنصرف من إطلاق الباقي.

و من الظاهر أن ذلك لا يجرى مع الجهل، خصوصا إذا كان معذرا. فلاحظ.

(١) أما في القضاء فلإطلاق أدلته. و أما في وجوب الفدية فلإلغاء خصوصية المرض في نصوصها عرفا، و لا سيما بملاحظة تعليقه بالتضييع. بل لا يبعد كون

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١١، ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٦٥

و يجب إذا كان الإفطار عمدا- مضافا إلى الفدية (١)- كفارة للإفطار.

[مسألة ٨]: إذا استمر المرض ثلاثة رمضانات

(مسألة ٨): إذا استمر المرض ثلاثة رمضانات وجبت الفدية مرة للأول و مرة للثاني، و هكذا إن استمر إلى أربعة رمضانات فتجب مرة ثالثة للثالث، و هكذا لا تكرر للشهر الواحد (٢)، و إنما تجب لغيره أيضا (٣).

[مسألة ٩]: يجوز إعطاء فدية أيام عديدة من شهر واحد و من شهور إلى شخص واحد

(مسألة ٩): يجوز إعطاء فدية أيام عديدة من شهر واحد و من شهور إلى شخص واحد (٤).

[مسألة ١٠]: لا تجب فدية العبد على سيده، و لا فدية الزوجة على زوجها

(مسألة ١٠): لا تجب فدية العبد على سيده، و لا فدية الزوجة على زوجها، و لا فدية العيال على المعيل، و لا فدية واجب النفقة على المنفق (٥).

وجوب الفدية مع المرض يقتضى وجوبها مع السفر الاختيارى بالأولوية العرفية.

(١) التي يستفاد وجوبها من النصوص المذكورة بضميمة ما تقدم في غير المرض من الأعدار. نعم يشكل ثبوتها في مستمر المرض بين الرمضانيين، لأنها عقوبة لترك القضاء، و المفروض العجز عنه، و أما ترك الأداء المقذور فعقوبته الكفارة التي هي أشد من الفدية.

(٢) لعدم الدليل على ذلك. و قد تقدم في المسألة الثالثة نسبة القول بتكرار الكفارة للمبسوط و التذكرة، و أنه لو صحت النسبة كان خاليا عن الدليل.

(٣) عملا بإطلاق دليله، و قد تقدم منا في المسألة السادسة التعرض لذلك، و لخلاف الصدوقين. فراجع.

(٤) بلا خلاف و لا إشكال ظاهر. لإطلاق أدلة الفدية.

(٥) لخروجه عن النفقة الواجبة في جميع الموارد المذكورة، على ما يذكر في محله.

و قد تقدم في أحكام غسل الجنابة الكلام في نفقة الزوجة الواجبة على الزوج. فراجع.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٦٦

[مسألة ١١]: لا تجزى القيمة في الفدية

(مسألة ١١): لا تجزى القيمة في الفدية (١)، بل لا بد من دفع العين، و هو الطعام. و كذا الحكم في الكفارات (٢).

[مسألة ١٢]: يجوز الإفطار في الصوم المندوب إلى الغروب]

(مسألة ١٢): يجوز الإفطار في الصوم المندوب إلى الغروب (٣)، ولا يجوز في قضاء شهر رمضان بعد الزوال (٤) إذا كان القضاء عن نفسه، بل تقدم

(١) لظهور الأدلة في المقام و نظائره في وجوب دفع العين. و قيام الدليل على الاكتفاء بدفع القيمة في مثل الزكاة لا يكفي في البناء عليه في غير مورده.

(٢) لتظير ما سبق.

(٣) بلا- إشكال ظاهر لصحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه قال في الذي يقضى شهر رمضان: إنه بالخيار إلى زوال الشمس، فإن كان تطوعاً فإنه إلى الليل بالخيار» (١)، و موثق سماعه عنه عليه السلام: «في قوله: الصائم بالخيار إلى زوال الشمس. قال: إن ذلك في الفريضة، فأما النافلة فله أن يفطر أى وقت شاء إلى غروب الشمس» ٢، و غيرهما.

نعم في موثق مسعدة عنه عليه السلام عن أبيه عليه السلام: «أن علياً عليه السلام قال: الصائم تطوعاً بالخيار ما بينه و بين نصف النهار، فإذا انتصف النهار فقد وجب الصوم» ٣، و نحوه غيره. لكنها محمولة على الكراهة، بقريته ما سبق.

و مثله في ذلك خبر عيسى: «قال: من بات و هو ينوى الصيام من غد لزمه ذلك، فإن أفطر فعليه قضاؤه، و من أصبح و لم ينو الصيام من الليل فهو بالخيار إلى أن تزول الشمس» ٤... بناء على حمله على الصوم المستحب. فإنه - مع ضعفه و عدم وضوح كونه حديثاً للإمام عليه السلام - لا ينهض بالخروج عن تلك النصوص الكثيرة المعول عليها عند الأصحاب. فليحمل على الاستحباب.

(٤) كما تقدم في المسألة الأولى من الفصل الثالث، و تقدم هناك وجوب

(١) ١، ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٤، ٨، ١١، ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٦٧

أن عليه الكفارة. و الأحوط وجوباً إلحاق مطلق الواجب به في عدم الجواز (٢).

الكفارة بذلك.

(٢) كما عن بعضهم، و يناسبه ما في الغنية و عن أبي الصلاح و عن أبي الصلاح من الإثم بالإفطار في الصوم غير المعين. بل مقتضاه الحرمة فيه و إن كان قبل الزوال. و عن علي بن بابويه في رسالته مساواة قضاء النذر لقضاء رمضان في الإثم و الكفارة لو وقع بعد الزوال.

و كيف كان فيشهد بالحرمة إطلاق موثق سماعه المتقدم في صوم النافلة، و إطلاق صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن رجل يصبح و هو يريد الصيام ثم يبدو له فيفطر. قال: هو بالخيار ما بينه و بين نصف النهار. قلت: هل يقضيه إذا أفطر؟ قال: نعم، لأنها حسنة أراد أن يعملها فليتمها» (١).

اللهم إلا أن يقال: ظاهر ذيل الصحيح أن مورده صوم النافلة، لأن صوم الفريضة لا بد من تداركه إذا أفطر بملاك أداء الواجب، و لا يحتاج إلى السؤال، و لا - إلى التعليل بأنها حسنة أراد أن يعملها فليتمها، فالعمدة الموثق، فإن مقتضى إطلاقه العموم لغير القضاء من أقسام الصوم الواجب.

و أما ما في التهذيب من حمله على قضاء الفريضة، لأن نفس الفريضة ليس فيها خيار على حال. فكأنه مبني على حمل الفريضة فيه على خصوص الفريضة التي بنى عليها الإسلام، و هي صوم شهر رمضان، لا مطلق صوم الفريضة. و حيث لا مجال لحمله على أداء هذه

الفريضة يتعين حمله على قضاؤها.

لكن الحمل على خصوص الفريضة بالمعنى المذكور يحتاج إلى قرينة، وبدونها يتعين الحمل على الجنس، ولا سيما مع كون التخصيص بالفريضة المذكورة مستلزم للحمل على قضاؤها. دون أدائها الذي هو بعيد جدا. بخلاف الحمل على الجنس. غاية الأمر أنه يقصر عن صوم شهر رمضان، وغيره من أقسام الصوم الواجب المضيق، بقرينة ورود الحديث في شرح قوله عليه السلام: «الصائم بالخيار إلى زوال

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب وجوب الصوم ونيته حديث: ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٦٨

...

الشمس»، المختص بغيرها ولا غرابة في ذلك. مضافا إلى أن الحمل المذكور مستلزم لعدم استيفاء التفصيل المذكور في الحديث لجميع أقسام الصوم، بخلاف الحمل على الجنس، كما لا يخفى.

ومن ثم كان الأظهر عموم حرمة الإفطار بعد الزوال لجميع أفراد الصوم الواجب الموسع، وعدم اختصاصه بالقضاء. اللهم إلا أن يستشكل بعدم ظهور عامل به من الأصحاب، لأن ما تقدم من الغنية وعن أبي الصلاح حيث كان هو إطلاق حرمة الإفطار الشامل لما قبل الزوال فلا بد أن يكون الوجه أمرا آخر غير الموثق. ومن ثم استدل له بعموم حرمة إبطال العمل. وإن كان هو غير ثابت أيضا. وما عن علي بن بابويه حيث كان مشتملا على الكفارة فمن القريب أن يبتنى على التعدى عن مورد نصوصها، لا على العمل بالموثق.

لكن ذلك لا يكفي في إثبات الهجر المسقط للموثق عن الحجية، لإمكان ابتناء فتوى ابن بابويه على العمل بالنصوص المذكورة و الموثق معا، و ابتناء فتوى من لم يلحق غير قضاء شهر رمضان به على حمل الموثق على خصوص قضاء شهر رمضان نظير ما سبق من التهذيب - لا على هجره، فلا مخرج عما ذكرناه.

ثم إن المنصرف من صوم الفريضة في الموثق ما كان فريضة بعنوان كونه صوما، كصوم الكفارة المرتبة، دون ما وجب بعنوان آخر، كالنذر والإجارة ونحوهما.

و يؤيده إطلاق خبر صالح بن عبد الله عن أبي إبراهيم عليه السلام: «قلت له: رجل جعل لله عليه الصيام شهرا، فيصبح و هو ينوى الصوم، ثم يبدو له فيفطر، و يصبح و هو لا ينوى الصوم فيبدو له فيصوم. فقال: هذا كله جائز» (١).

و أظهر من ذلك خبره الآخر عن أبي الحسن عليه السلام: «قلت له: جعلت فداك:

جعلت عليّ صيام شهرا إن خرج عمي من الحبس، فخرج فأصبح و أنا أريد الصيام فيجيئني بعض أصحابنا، فادعوا بالغداء، و أتغذى معه، قال: لا بأس» (٢).

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم ونيته حديث: ٤.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب وجوب الصوم ونيته حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٦٩

دون الكفارة (١). أما قبل الزوال فيجوز إذا كان موسعا (٢).

[مسألة (١٣): القاضى عن غيره كالقاضى عن نفسه فى الحرمة و الكفارة]

(مسألة ١٣): القاضى عن غيره كالقاضى عن نفسه فى الحرمة و الكفارة (٣) على الأحوط وجوبا.

[مسألة ١٤]: يجب على ولى الميت أن يقضى ما فاته من الصيام

(مسألة ١٤): يجب على ولى الميت (٤) و هو الولد الذكر

بناء على ما هو الشائع عرفا من استعمال الغداء فى الطعام بعد الظهر، و إن كان هو لغه طعام الصباح. و أظهر من ذلك الواجب المخير، كصوم الكفارة المخيرة، لعدم صدق الفريضة عليه قطعا. فلاحظ.

(١) لاختصاص نصوصها بقضاء شهر رمضان، و التعدى منه لمطلق الصوم الواجب الموسع يحتاج إلى قرينة. و مجرد اشتراكهما فى أنه إبطال لعبادة قد تحقق أكثرها لا يكفى فى ذلك. و منه يظهر ضعف ما سبق عن على ابن بابويه من وجوب الكفارة فى قضاء النذر.

(٢) بأن لم يتضيق وقته بمجىء رمضان الثانى.

(٣) لدعوى إطلاق نصوص الحكمين. لكنه يشكل بظهور قوله: «فى يوم يقضيه من شهر رمضان»، و قوله: «و هو يقضى شهر رمضان»، و نحوهما «١» فى إرادة القضاء عن نفسه و لا أقل من انصرافهما إلى ذلك، فالحكمان المذكوران من أحكام من يقضى شهر رمضان، لا من أحكام قضاء شهر رمضان بما أنه نوع خاص من الصوم مع قطع النظر عن خصوصية من يؤديه. بل قوله عليه السلام فى موثق سماعة المتقدم: «إنما ذلك فى الفريضة» بعد أن لم يكن المراد به الإشارة إلى صوم شهر رمضان، لا يناسب العموم للقضاء عن الغير الذى قد لا يكون واجبا على من يؤديه لعدم كونه مستأجرا عليه. فلاحظ.

(٤) كما هو المعروف فى الجملة من مذهب الأصحاب، و به صرح فى المقنع.

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب وجوب الصوم و نيته.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٧٠

...

و المقنعة و الانتصار و النهاية و المبسوط و الخلاف و السرائر. و حكى عن الصدوق الأول و جماعة من القدماء، بل هو المدعى عليه الإجماع فى الجملة فى الانتصار و الخلاف و السرائر. بل لم يعرف الخلاف فيه إلا عن ابن أبى عقيل فاقصر على الصدقة عنه عن كل يوم بمد من طعام. قال: «و بهذا تواترت الأخبار عنهم عليه السلام و القول الأول مطرح، لأنه شاذ».

و كأنه أراد من نصوص الصدقة حديث ابن بزيع الذى رواه الصدوق فى الفقيه، قال: «و روى عن محمد بن إسماعيل بن بزيع عن أبى جعفر الثانى عليه السلام، قال: قلت له:

رجل مات و عليه صوم يصام، عنه أو يتصدق؟ قال: يتصدق عنه، فإنه أفضل» (١).

و صحيح أبى مريم الأنصارى الذى رواه المشايخ الثلاثة عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال:

إذا صام الرجل شيئا من شهر رمضان ثم لم يزل مريضا حتى مات فليس عليه شيء [قضاء]، و إن صح ثم مرض ثم مات، و كان له مال تصدق عنه مكان كل يوم بمد، و إن لم يكن له مال صام عنه وليه» (٢). و فى طريق آخر ذكره فى التهذيب: «و إن لم يكن له مال تصدق عنه وليه» ٣.

لكن استشكل بعض مشايخنا فى سند الأول بأن طريق الصدوق إلى ابن بزيع فى مشيخة الفقيه و إن كان صحيحا، إلا أنه لم يتضح

رواية الصدوق لهذا الحديث عنه بذلك الطريق، لأنه لم ينسبه له رأساً، كما هي عادته في الرواية عن رجال المشيخة، بل نسبه للرواية عنه، فلعله مروى له عنه بغير الطريق المذكور في المشيخة، ويكون بحكم المرسل. كما استشكل في دلالاته بأنه لا دلالة فيه على حكم الولي، بل ظاهره السؤال عن حكم الأجنبي. وكون الصدقة عن الميت في حقه أفضل لا ينافي وجوب القضاء على الولي. و يندفع الأول بأن غلبة نسبة الصدوق الرواية لصاحب الكتاب لا تنهض بتقييد كلامه في المشيخة، حيث قال: «و ما كان فيه عن محمد بن إسماعيل بن بزيع فقد روته عن محمد بن الحسن»، ... فإنه ظاهر في العموم للحديث المتقدم. ولا سيما وأن

(١) الفقيه ج: ٣ ص: ٢٣٦.

(٢) ٢، ٣ وسائل الشريعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٧، ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٧١

...

خروجه عما جرى عليه من روايته عن الرجل بسنده الذي ذكره في المشيخة مبنى على عناية تحتاج إلى تنبيه وإيضاح لا يكفي فيه التعبير المذكور.

كما يندفع الثاني بالمنع من ظهور الحديث في بيان حكم الأجنبي، بل مقتضى إطلاقه الشمول للولي. نعم لا ظهور له في تعيين الصدقة، كما هو مدعى ابن أبي عقيل.

و أما الحديث الثاني فمن الظاهر أنه لا مجال للاستدلال به لابن أبي عقيل على رواية الطريق الأول، لتضمنه التصديق من مال الميت، و الصوم عنه إن لم يكن له مال، مع أن المنقول عن ابن أبي عقيل التصديق عنه، و مقتضى إطلاقه التصديق عنه لا غير و إن لم يكن له مال. غاية الأمر أنه لا يطابق فتوى المشهور أيضاً.

و أما على رواية الطريق الثاني فقد منع بعض مشايخنا من دلالاته على نفى القضاء، لأن وجوب الصدقة على الولي لا ينافي وجوب القضاء أيضاً. بل لعل مقتضى المقابلة فيه مع الصدر المتضمن لنفى القضاء مع الموت في المرض ثبوت القضاء هنا. و لعل وجوب الصدقة معه للتواني عنه بعد أن صح.

لكنه كما ترى، لظهوره في بيان تمام ما يجب عن الميت، فالتعرض فيه للصدقة بدل الصيام الفائت و إهمال القضاء ظاهر جداً في عدم وجوبه. نعم لا مجال للاستدلال به مع رجوع اختلاف الطريقين لتكاذبهما في مفاد الحديث الواحد.

على أنه لا مجال للخروج بالحديثين عن النصوص الكثيرة الآتية الظاهرة في وجوب القضاء على الولي التي عول عليها الأصحاب قبل ابن أبي عقيل - كما اعترف به في الجملة - و بعده، و لا - مجال مع ذلك لرميها بالشذوذ، بل يتعين طرح الحديثين، لندرتهم، و موافقتهم لجمهور العامة، على ما حكاه السيد المرتضى قدس سره في الانتصار.

و مثله ما في الانتصار من وجوب الصدقة عنه من ماله عن كل يوم بمد، فإن لم يكن له مال صام عنه وليه. حيث لا دليل عليه إلا صحيح أبي مريم على أحد طريقه.

لكنه - مع معارضته بالطريق الآخر المسقط له عن الحجية، كما سبق - لا ينهض في قبال نصوص قضاء الولي الأخرى، حيث يتعذر حملها على ما إذا لم يكن للميت مال، لندرته.

و أشكال منه ما في المبسوط حيث قال: «متى مات و كان متمكناً منه فلم

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٧٢

الأكبر (١) حال الموت أن يقضى ما فات أباه من الصوم لعذر إذا وجب عليه

يصمه فإنه يتصدق عنه أو يصوم عنه وليه». حيث لا دليل على التخيير المذكور. إلا أن استفاد من حديث ابن بزيع، بدعوى ظهوره في التخيير بين الأمرين وإن كانت الصدقة أفضل.

لكن لا مجال للخروج به عن النصوص الكثيرة المشار إليها، حيث لا مجال لحملها على أجزاء الصدقة، فضلا عن كونها أفضل، بل يتعين طرحه من أجلها.

و من هنا كان المتعين ما ذهب إليه المشهور، للنصوص المذكورة الآتي بعضها، وفيها الصحيح و الموثق و غيرهما «١».

(١) كما في المبسوط و الوسيلة و السرائر و الشرائع و المعتمر و التذكرة و المختلف و غيرها. بل لعله المشهور. و قد يستدل عليه بصحيح حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يموت و عليه صلاة أو صيام. قال: يقضى عنه أولى الناس بميراثه. قلت: فإن كان أولى الناس به امرأة؟ قال: لا إلا الرجال» «٢».

بدعوى ظهوره في الأولى بالميراث بقول مطلق، حيث لا ينطبق على غير الولد الذكر الأكبر، لأن غيره من أخوته لا يشاركه في الحبو، و أخواته يرثن دون حصته، و بقیة الورثة من طبقته يختص بسهم، كالأب بالسدس، و بقیة الطبقات لا ترث إلا بفقد سابقتها، فهو الأولى بقول مطلق.

لكنه كما ترى، لأن ذوى السهام من طبقته قد تزيد حصتهم على حصته حتى مع الحبو. مع أن حمل الأولى بالميراث على ذلك من غرائب فهم الكلام، كيف و لازمه عدم وجود الأولى بالميراث لكثير من الأموات.

و من ثم لا ينبغى التأمل في ظهوره فيمن هو فعلا- أولى بميراث الميت، و إن كان غيره أولى منه لو وجد معه، كما يفهم ذلك من نظائره، كقولنا: يصلى على الميت أقرب

(١) وسائل الشيعة ج: ٥ باب: ١٢ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ٦، ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١٣، ١١، ٥، ٦، ٣.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٧٣

...

الناس إليه، و يرثه أخصهم به، و ينفذ وصيته أولاهم به، و نحو ذاك، كما هو أظهر من أن يحتاج إلى بيان.

و كيف يكون ما ذكره هو الظاهر مع أنه لم يفهمه المخاطب حين الخطاب، حيث سأل عما إذا كان الأولى به امرأة، إذ لا يتوجه ذلك منه إلا- إذا كان المراد منه ما ذكرنا. بل الجواب مؤكد لذلك، لظهوره في عدم وجوب القضاء على الأولى من النساء، لا في امتناع الفرض المذكور، و إلا لقال عليه السلام: لا يكون الأولى به امرأة.

كما أن الظاهر منه أن الأولوية بلحاظ أصل الميراث، في قبال من لا يرث، لا بلحاظ مقدار المال الموروث، في مقابل من هو أقل نصيبا منه.

و منه يظهر الحال فيما عن ابن طاوس في كتاب غياث سلطان الورى عن الشيخ قدس سره بإسناده عن ابن أبي عمير عن رجاله عن الصادق عليه السلام: «في الرجل يموت و عليه صلاة أو صوم. قال: يقضيه أولى الناس به» «١»، و مرسل حماد عنه عليه السلام:

«سألته عن الرجل يموت و عليه دين من شهر رمضان من يقضى عنه؟ قال: أولى الناس به. قلت: و إن كان أولى الناس به امرأة؟ قال:

لا- إلا الرجال» (٢)، حيث يجرى فيهما نظير ما سبق. بل الأمر فيهما أظهر، لأن موضوع الأولوية فيهما الميت نفسه، لا ميراثه، و من الظاهر أن الأولوية بالميت إنما تكون بالقرب منه.

و مثله الاستدلال عليه بموتق أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر رمضان فأدركه الموت قبل أن يقضيه، قال: يقضيه أفضل أهل بيته» ٣.

إما بحمله على الأفضل من حيثية الميراث، لاختصاصه بالحبوة، أو من حيثية الاختصاص بالبيت، فإن ذلك لا ينطبق على غير الولد الأكبر، ولا يعم حتى الأب، لأنه ليس من أهل بيت الميت، بل الميت من أهل بيته. إذ فيه: أن الحمل على الأفضل من حيثية الميراث- لو انطبق على الولد الأكبر- و غض النظر عما سبق- يحتاج إلى قرينة. و حيثية الاختصاص بالبيت ليست من

(١) وسائل الشيعه ج: ٥ باب: ٢٣ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ٦.

(٢) ٢، ٣ وسائل الشيعه ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٦، ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٧٤

...

الفضائل عرفا، ليحمل عليها التفضيل في الحديث، بل يتعين حمله على الأفضلية الدينية و النفسية. مع أن الولد الأكبر ليس أولى من أخوته في الاختصاص المذكور، و المراد بالبيت ليس هو المسكن الذي يغلب كون أهله الأبناء دون الآباء، بل المراد بأهل البيت عرفا أقارب الرجل الخاصين به و من أظهرهم الأب. و من ثم كان الاستدلال المذكور في غاية الوهن.

و مثله ما في الجواهر من الاستدلال بما تضمن وجوب القضاء على الولي، بدعوى: أن المنساق من الولي هو الولد الذكر، و عليه جرى قوله تعالى: [فهب لى من لدنك وليا]، و لذا فسره به الشيخ. بل منع في المختلف من صدق الولي على غيره.

إذ فيه- مع أن ذلك لا يقتضى تعيين الأكبر إلا بدليل يأتى الكلام فيه- أن الولي هو الذى يتولى إدارة الأمور و يناط به التصرف فمع تعيينه شرعا- كما ورد أن الزوج هو الأولي بزوجه حتى يضعها فى قبرها- و إلا- كان المنصرف منه الأقرب على ما ذكر فى مسألة الولاية على أحكام الميت، و لا مجال لتوهم اختصاصه بالولد، و لذا لم يلتزموا بذلك فى غير المقام.

و حمل الآية الشريفة على الولد إنما هو لخصوصية المورد و لقرائن لا توجد فى المقام. على أنه لا بد من الخروج عن ذلك بصحيح حفص و غيره مما كان ظاهره العموم، فإنه عرفا من سنخ الشارح للولى.

و أشكال من ذلك ما فى الجواهر أيضا من تتميم دلالة ما تقدم بالشهرة، لوضوح عدم نهوض الشهرة بتتيمم الدلالة. مع أنه لا يتضح تمامية الشهرة بالنحو المعتد به و لا سيما بملاحظة استدلال غير واحد بوجوه لا ترجع إلى ما تقدم، حيث لا مجال مع ذلك لكشفها عن اطلاع المشهور على قرائن محيطه بالكلام تصلح لحمله على خلاف ظاهره.

هذا مضافا إلى أنه لو كان المراد بالولى هو الولد الذكر الأكبر لكان الأنسب تعبير النصوص به، لأنه أوضح و أيسر، كما عبرت بذلك فى الحبوة، و لا وجه للعدول عنه إلى عناوين آخر يحتاج حملها عليه إلى تكلف أو مقدمات مطوية خفية. فلا ينبغي التأمل

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٧٥

...

بعد النظر فى نصوص المقام و نظائره فى عدم إرادة ذلك بخصوصه. بل مقتضى الجمع بين النصوص المتضمنة لعنوان الولي- لو

تمت- و صحيح حفص بن البختری كون المدار على مفاد الصحيح، و هو وجوب القضاء على الأولى بالميراث من غير النساء. و هو الظاهر من حديث ابن أبي عمير و ينزل مرسل حماد- لو غرض النظر عن سندهما- كما سبق، و لا أقل من لزوم حملهما على ذلك لأن نسبتهم لصحيح حفص نسبة المجلد للمبين.

و أما موثق أبي بصير المتضمن لقضاء أفضل أهل بيت الميت فالنسبة بين مفاده و مفاد بقية النصوص العموم من وجه. و الجمع بينها و بينه بتقييد مضمون أحدهما بمضمون الآخر الراجع لوجوب اجتماع الأمرين بعيد جدا، لأنه حمل على الفرد النادر. على أنه لا قرينة على الجمع المذكور، بل يحتمل الجمع بينهما بالاكتفاء بأحد الأمرين أو بالحمل على الاستحباب، كما يأتي. و مرجع ذلك إلى استحكام التعارض، و المتعين معه ترجيح النصوص الأخرى، لأنها أكثر عددا و أشهر رواية. بل الظاهر سقوطه عن الحجية ذاتا، لظهور إعراض الأصحاب عنه.

و لا سيما أن مضمونه لا يخلو عن غرابه، لأن تكليف الأفضل بذلك تضيق لا يناسب التشجيع على الفضيلة. مضافا إلى أنه يبعد إناطة الحكم بالعنوان المذكور، إذ كثيرا ما يصعب تشخيص مورده، خصوصا مع اختلاف جهات الفضيلة. و من هنا قد يحمل على الاستحباب، الراجع إما إلى أنه يستحب له القيام به، أو إلى أن فعله أفضل من فعل غيره. هذا و قد يدعى تقييد الأولى في جميع طبقات الميراث بالأكبر. لصحيح الصفار:

«كُتِبَ إِلَى الْأَخِيرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ مَاتَ وَ عَلَيْهِ قِضَاءٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَ لَهُ وَلِيَانٌ هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا أَنْ يَقْضِيَا عَنْهُ جَمِيعًا خَمْسَةَ أَيَّامٍ أَحَدَ الْوَلِيِّينَ وَ خَمْسَةَ أَيَّامٍ الْآخَرَ؟ فَوَقَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَقْضَى عَنْهُ أَكْبَرُ وَلِيِّهِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَ لَاءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» (١).

و لعله لذا صرح في المقنع و الانتصار و محكى رسالة الصدوق الأول بأن من كان

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٧٦

...

له وليان قضى عنه أكبرهما. بل قد يكون هو الوجه في التقييد بالأكبر في كلام غير واحد. لكنه مع ظهوره في اعتبار التوالى، الذى لا- قائل به فى حق من فاته الصوم، فضلا عن يقضى عنه- ظاهر فى عدم إجزاء عمل غير الأكبر، لا عدم وجوبه عليه، و لا قائل بذلك. فهو من المشكل الذى يرد علمه إلى قائله عليه السلام، و لا يخرج به عن الإطلاق. و من هنا كان مقتضى الجمع بين النصوص العمل على مفاد صحيح حفص المتقدم، كما فى الحدائق، و فى المدارك أنه لا بأس به. و لعله إليه يرجع إطلاق الولى فى كلام غير واحد، كما فى الخلاف و الغنية.

بل صرح المفيد و ابن الجنيد بوجوب القضاء على غير الولد من الأولياء إذا فقد الولد. فإنه و إن أمكن ابتناء ذلك منهما على دليل يقتضى التنزل لغير الولد عند فقد لولاه لكان اللازم عندهما الاقتصار على الولد، كما اقتصر عليه الشيخ، إلا أنه يمكن أيضا ابتناؤه على دليل يقتضى ترجيح الولد و لو استحبابا لولاه لكان اللازم عندهما مساواة غير الولد له، عملا بالأدلة المتقدمة، كما يناسبه استدلال الشيخ لما ذكره المفيد بمرسل حماد و صحيح الصفار المتقدمين.

و من جميع ما تقدم يظهر الإشكال فيما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من سقوط الأدلة المتقدمة بإعراض الأصحاب، لعدم الفتوى بمضمونها من أحد منهم، حيث يكشف ذلك عن قرينة على خلافها، و أن ذلك يوجب إجمالها، و الرجوع للأصل، المقتضى للاقتصار على الولد الأكبر. و قد يناسبه استدلال غير واحد بالأصل المذكور.

إذ فيه: أنه لا طريق لإحراز الإعراض عن النصوص المتقدمة بحيث تسقط عن الحجية بعد ما عرفت من الخلاف والغنية والمفيد وابن الجنيد وما تقدم من جماعة من إطلاق وجوب القضاء على الولي الأكبر، ومع ظهور حال الكليني في العمل بصحيح حفص، ولا سيما مع ظهور اضطراب الأصحاب في المقام، وربما كانت بعض كلماتهم في تعيين الولد الأكبر مبنية على الاستحباب. ومن هنا لا معدل عما اقتضته الأدلة المتقدمة بعد تماميتها دلالة و سنداً.

و منه يظهر ضعف ما في المقنع والمقنعة وعن الصدوق الأول و ابني الجنيد

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٧٧

قضاؤه. و الأحوط استحباباً لإحقاق الأكبر الذكر في جميع طبقات الموارث على الترتيب في الإرث بالابن. و الأقوى عدمه. و أما ما فات عمداً أو أتى به فاسداً ففي إحقاقه بما فات عن عذر (١)

و البراج من وجوب القضاء على النساء مع انحصار الأمر بهن. فإنه خروج عن صريح صحيح حفص و مرسل حماد من دون وجه ظاهر. و مجرد الفرق بحال الميت لا ينهض بذلك. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) كما هو مقتضى إطلاق جملة من النصوص، منها صحيحاً حفص و الصفار و حديث ابن أبي عمير و مرسل حماد المتقدمة، كما هو مقتضى إطلاق بعض كلماتهم.

و بعضهم، و أن اقتصر على العذر، إلا أنه لا يتضح منه التقييد به، كبعض النصوص الواردة في العذر.

نعم عن المحقق في جواب مسأله البغدادية: «الذي ظهر لي أن الولد يلزمه قضاء ما فات من الميت من صيام و صلاة لعذر، كالمرض و السفر و الحيض، لا ما تركه عمداً مع قدرته عليه»، و عن الذكرى: «و قد كان شيخنا عميد الدين ينصر هذا القول، و لا بأس به. فإن الروايات تحمل على الغالب من الترك، و هو إنما يكون على هذا الوجه، و هو اعتبار حسن».

لكن الغلبة - مع أنها ممنوعة - لا تنهض بتقييد الإطلاق، كما ذكرناه غير مرة.

نعم المناسبات الارتكازية لا تساعد على اهتمام الشارع الأقدس بالتمتع للترك المتمرد فيه، بحيث يلزم الولي المتدين بتفريغ ذمته، مع ما في ذلك من المشقة، و العسر، بل كلما كان تمرد الميت أطول و ما تشغل به ذمته أكثر كان التكليف على الولي أشق، فإن ذلك قد يوجب انصراف النصوص سؤالاً و جواباً إلى ما إذا كان الميت في مقام الأداء، بنحو يهتم بحاله الشارع الأقدس و المتشرعة بمقتضى مرتكزاتهم، و لا أقل من كون ذلك موجباً لخروج ذلك عن المتيقن من الإطلاق.

بل من البعيد جداً عدم الابتلاء في عصور المعصومين عليه السلام بمن يكثر منه

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٧٨

إشكال. و إن كان أحوط لزوماً. بل الأحوط لإحقاق الأم بالأب (١) و إن كان الأقوى خلافه.

الترك العمدي، و لو كان البناء على الاهتمام بأمره لوقع السؤال عن ذلك و عن فروعه، لما في التكليف المذكور من المشقة الشديدة، بل الهرج و المرج. فعدم التعرض لذلك في النصوص يشرف بنا على القطع بعدم العموم، و على استحكام الجهة الارتكازية المشار إليها التي قد تصلح قرينة للانصراف المشار إليه. و ليس ذلك مجرد استبعاد، كي لا يرفع به اليد عن ظاهر الأدلة.

لكن ذلك إنما يقتضى قصور الإطلاق عما إذا مات الشخص متمرداً في ترك القضاء، سواء فاته الصوم لعذر أم بدونه، أما إذا مات مهتماً بالقضاء و لو مع تمرده في ترك الأداء، لتجدد التوبة منه، فالجهة المذكورة تقصر عنه، و الرجوع فيه للإطلاق المتقدم متعين.

(١) كما في النهاية و المبسوط و المختلف و عن ابن البراج و غيره، و في الجواهر أنه ظاهر المعظم، بل نسب للأصحاب.

و استدلل له بصحيح أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمشت أو سافرت فماتت قبل

خروج شهر رمضان هل يقضى عنها؟ قال: أما الطمث و المرض فلا، و أما السفر فنعم» (١)، و نحوه صحيح محمد بن مسلم ٢، و موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان و ماتت في شوال فأوصتني أن أقضى عنها. قال: هل برئت من مرضها؟ قلت:

لا، ماتت فيه. قال: لا يقضى عنها، فإن الله لم يجعله عليها. قلت: فإني أشتهي أن أقي عنها و قد أوصتني بذلك. قال: كيف تقضى عنها شيئاً لم يجعله الله عليها «...؟! ٣.

مضافاً إلى إلغاء خصوصية الرجل في نصوص وجوب القضاء، و إلى قاعدة الاشتراك بين الرجل و المرأة في الأحكام.

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٤، ١٦، ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٧٩

...

و يشكل بظهور النصوص المتقدمة في مشروعية القضاء عنها، في مقابل عدم مشروعيتها بسبب عدم تكليفها به في حياتها، و لا ظهور لها في وجوبه، فضلاً عن تكليف الولي به.

و دعوى: عدم الفصل بين مشروعية القضاء و وجوبه، و بينهما و بين وجوبه على الولي، معلومية عدم الوجوب على غيره. ممنوعة، بل قد ترجع المشروعية لاستجابته أو وجوبه بالوصية و نحوها، كما قد يظهر من الموثق.

و أشكال من ذلك دعوى فهم عدم خصوصية الرجل عرفاً في نصوص قضاء الولي، فتدل بنفسها على العموم للمرأة.

إذ فيها: أنه لا مجال لفهم عدم خصوصية الرجل في مثل هذا الحكم التعبدى المخالف للأصل، و لا سيما مع التصريح في النصوص باختصاص الرجل بالتكليف بالقضاء. بل هو لا يناسب ما تقدم من جماعة في توجيه حمل الأولى بالميراث على الولد الأكبر بأنه يختص بالحبوة، و إن تقدم الإشكال في ذلك.

و أما قاعدة الاشتراك فهي - لو تمت و لم ترجع للقطع بعدم الفرق، أو فهم عدم الخصوصية للرجل في أدلة الحكم، اللذين لا مجال لهما في المقام - مختصة بالأحكام الموجهة للرجال المخاطبين بها، و لا تعم ما إذا كان الرجل قيماً في موضوع الحكم، كما في المقام. و دعوى: أن مرجع وجوب القضاء على الولي استحقاق الميت عليه القضاء عنه، فهو من الأحكام الوضعية الثابتة للميت الرجل، و لا فرق في القاعدة بين الأحكام الوضعية و التكليفية. مدفوعة بمنع رجوع وجوب القضاء لذلك، بل هو تكليف ابتدائي في حق الولي. مع أن القاعدة لو تمت فالمتيقن منها الاشتراك في ثبوت الحق على المكلف، لا في ثبوته له.

و لعله لذا تردد في الشرائع و ظاهر المعبر و اللمعة، و قوى العدم في المسالك، بل شدد في السرائر النكير على ذلك، حتى ادعى عدم القول بذلك لأصحابنا، و أن ذكر الشيخ له إيراد لا اعتقاد، و هو أعلم بما قال.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٨٠

و إن فاتته ما لا- يجب عليه قضاؤه كما لو مات في مرضه لم يجب القضاء (١). و قد تقدم في كتاب الصلاة بعض المسائل المتعلقة بالمقام لأن المقامين من باب واحد.

(١) لأن القضاء عن الميت فرع انشغال ذمته بالأمر المقضى، كما يظهر من النصوص الكثيرة، بل هو صريح جملة منها.

بقي في المقام أمران: الأول: قال في المبسوط: «و إن كانوا إناثاً لم يلزمهن القضاء، و كان الواجب الفدية من ماله عن كل يوم بمدين من طعام. و أقله مد». و هو و إن ذكر ذلك في فرض وجود بنات للميت، إلا- أن الظاهر أن مراده العموم لجميع صور عدم الولي

المكلف بالصوم، كما نسب له و لغيره ذلك.

و كيف كان فلا يتضح الوجه فيه بعد اختصاص النصوص بالقضاء و تكليف الولي به.

نعم تقدم في صحيح أبي مريم الأمر بالصدقة. لكن ظاهره وجوبها ابتداء، و يتعذر حمله على صورة عدم الولي، جمعا مع نصوص المقام، لعدم مناسبه لذيله المتضمن لأمر الولي بالصدقة أو الصوم إذا لم يكن للميت مال، و إن تكلفه في الجواهر بتمحل، كما حاول تميم الاستدلال بوجه آخر ظاهرة الضعف، لا ينبغي إطالة الكلام فيها. فراجع.

و مثله ما عن أبي الصلاح من أنه يستأجر له من تركته من يقضى عنه، لأنه صوم و جب عليه و لم يفعله، فوجب قضاؤه عنه بالأجرة، كالحج.

إذ فيه: منع الكبرى، و الحمل على الحج في غير محله، بل هو بالقياس أشبه.

الثاني: صرح جماعة بعموم الحكم لغير صوم شهر رمضان من الصوم الثابت على الميت. و عن الصدوقين و ابن أبي عقيل الاختصاص. و لعله لقصور كلامهم عن العموم و إلا فلم ينص في المقنع على الاختصاص.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٨١

...

و كيف كان فالعموم مقتضى إطلاق صحيح حفص المتقدم. بل هو صريح خبر الوشاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «سمعتة يقول: إذا مات رجل و عليه صيام شهرين متتابعين من عله فعليه أن يتصدق عن الشهر الأول و يقضى الشهر الثاني» (١). و لا مجال للإشكال فيه بضعف السند، لاشتماله على سهل بن زياد لاندفاعه بما هو الظاهر من اعتبار حديثه على ما ذكرناه. في المسألة الواحدة و العشرين من مبحث المياه. على أنه منجر بالعمل، لنسبه مضمونه في محكي الروضة للمشهور، و في محكي الدروس لظاهر المذهب.

و مثله الإشكال فيه بعدم وضوح مرجع الضمير في قوله: «فعليه». ... إذ الظاهر عدم الإشكال في عدم وجوب ذلك على غير الولي، فيكون ذلك قرينة على إرادته في الخبر.

اللهم إلا أن يقال: كما يمكن تقدير رجوعه للولي بحذف مرجع الضمير، كذلك يمكن حمله على مشروعية الصدقة و القضاء من دون تعيين لمن يجب ذلك عليه، لابتداء حكايته على نحو من التصحيف، و لا- مرجح لإحدهما بعد اشتراكهما في لزوم التصرف المصحح للكلام من دون قرينة فيه على تعيين أحدهما.

على أن قوله: «من عله»، قد يناسب إرادة فوت صوم رمضانين متتابعين بسبب استمرار المرض، فيخرج عما نحن فيه، و إلا- فلا خصوصية للعلة في فوت الشهرين المتتابعين، بل يمكن أن يكون للتماهل و عدم تعجيل الأداء. فتأمل.

و كيف كان فالحديث لا يخلو عن اضطراب و إجمال. و لعله لذا حكى عن ظاهر المفيد و صريح ابن إدريس و العلامة و الشهيد و غيرهم من متأخري المتأخرين طرحه و عدم العمل به في مورده، على أنه لا إطلاق له.

و العمدة في العموم هو إطلاق صحيح حفص، كما ذكرنا. و على ذلك يشكل الخروج عن إطلاقه في صوم الشهرين المتتابعين بخبر الوشاء، لما سبق من اضطرابه و إجماله.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٤ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٨٢

(مسألة ١٥): يجب التتابع في صوم الشهرين (١) من كفارة الجمع و كفارة التخيير (٢). و يكفى في حصوله صوم الشهر الأول و يوم من الشهر الثاني متتابعاً (٣).

(١) إجماعاً و يشهد به الكتاب المجيد و النصوص المستفيضة.

(٢) و كذا من الكفارة المرتبة ككفارة الظهار، لعين ما سبق. و يجرى فيه أيضاً حكم التتابع الآتى، لعموم دليhle.

(٣) بلا- خلافاً أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منها متواتر أو مستفيض. كذا فى الجواهر. و يقتضيه جملة من النصوص.

ففى موثق سماعه: «سألته عن الرجل يكون عليه صوم شهرين متتابعين أ يفرق بين الأيام؟ فقال: إذا صام أكثر من شهر فوصله ثم عرض له أمر فأفطر فلا بأس، فإن كان أقل من شهر أو شهراً فعليه أن يعيد الصيام» (١). لظهور السؤال فيه عن التفريق الاختيارى، فيكون قرينة على حمل الجواب عليه. و لا أقل من عمومه له.

و فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: «عن قطع صوم كفارة اليمين و كفارة الظهار و كفارة القتل، فقال: إن كان على رجل صيام شهرين متتابعين. و التتابع أن يصوم شهراً و يصوم من الآخر شيئاً أو أياماً منه، فإن عرض له شىء يفطر منه أفطر، ثم يقضى ما بقى عليه. و إن صام شهراً ثم عرض له شىء، فأفطر قبل أن يصوم من الآخر شيئاً فلم يتابع أعاد الصوم كله» ٢، فإن قوله عليه السلام: «و التتابع»، ... حاكم على جميع أدلة اعتبار التتابع. قوله عليه السلام: «فإن عرض له شىء ... ثم عرض له شىء»، يراد منه ما لا يكون عذراً ملزماً بالإفطار، أما ما يكون ملزماً به فإنه لا يخل بالتتابع حتى قبل الشهر، كما يأتى.

و ربما يستفاد الاجتزاء فى التتابع بتجاوز النصف من نصوص آخر.

و منه يظهر ضعف ما قد يظهر من صوم النهاية من وجوب التتابع فى تمام

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ٥، ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٨٣

و الأحوط وجوبه (١) فى صوم الثمانية عشر بدل الشهرين (٢). و كذا

الشهرين، و أن الاكتفاء بشهر و يوم إنما يكون مع العجز عن ذلك.

و فى كفاراتها، و فى المقنعة أن من أفطر من غير علة بعد صوم شهر و يوم كان مخطئاً، و عليه البناء على ما مضى، و نحوه حكى عن السيدين و الحلبي. بل عن السيدين الإجماع عليه. و كأنه للعمل بالأدلة الأولية الظاهرة فى وجوب التتابع فى تمام الشهرين.

لكنها ظاهرة فى الوجوب الوضعى الراجع للشرطية، لا التكليفية، فإن عمل بنصوص المقام - كما هو المتعين - فلا وجه للإثم، و إلا فلا وجه للإجزاء.

نعم يستثنى من ذلك من وجب عليه كفارة صوم شهرين من أشهر الحرم، على ما يأتى عند الكلام فى حرمة صوم العيدين.

(١) يعنى: التتابع.

(٢) المشهور - كما قيل - أن من تعذر عليه صوم شهرين متتابعين صام ثمانية عشر يوماً. و استدلل له بمعتبر أبى بصير المروى فى التهذيب عن أبى عبد الله عليه السلام:

«سألته عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام و لم يقدر على العتق و لم يقدر على الصدقة. قال: فليصم ثمانية

عشر يوماً، عن كل عشرة مساكين ثلاثة أيام» (١). ورواه في الاستبصار عنه و عن سماعة بن مهران عنه عليه السلام بتغيير يسير. لكن مقتضى ذيله أن صيام الثمانية عشر يوماً بدل الإطعام، لا بدل الصيام. فليحمل على الكفارة المرتبة التي يكون الإطعام فيها آخر ما يجب منها، كما يناسبه ورود ذلك في كفارة الظهر في موثق أبي بصير (٢) المتقدم في المسألة الثانية من الفصل الثالث. فراجع.

و كيف كان فلو قيل بوجوب الثمانية عشر يوماً فهل يجب التتابع فيها أو لا؟
قد يقال بالأول.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٩ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٥ باب: ٨ من أبواب الكفارات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٨٤

في صوم سائر الكفارات (١) وإن كان الأظهر عدمه.

و يستدل عليه:

تارة: بأنه الأصل في صوم الكفارة.

و أخرى: بأن الصوم المذكور جزء من الشهرين المتتابعين اقتصر عليه لأنه الميسور.

و ثالثة: بمرسل المفيد في المقنعة حيث إنه بعد تصريحه بالتتابع وغيره ذكر مجيء الآثار بذلك عنهم عليه السلام.

لكن يأتي الكلام في الأول. و أما الثاني فهو غير ظاهر، بل يحتمل وجوبه بملاك البدلية لا بملاك أنه الميسور، خصوصاً بناء على ما تقدم من ظهور النص في بدلية الصوم عن الإطعام. بل حتى لو كان وجوبه لأنه الميسور من الصيام فحيث لا يجب الصيام في تمام الشهرين فلا قرينة على كونه الميسور مما يجب فيه التتابع منهما.

و أما مرسل المقنعة فهو - مع ضعفه - أجنبي عن ذلك، فإنه بعد أن ذكر أن التتابع في الشهرين إنما يتحقق بالتتابع في أكثر من النصف ذكر أنه يكفي في التتابع في صوم الشهر المنذور التتابع في النصف، ثم قال: «و بين هذا في الحكم و بين صيام شهرين متتابعين فرق جاءت به الآثار عن آل محمد صلى الله عليه و آله و سلم».

و من ثم لا مخرج عن أصالة البراءة من وجوب التتابع في الصوم المذكور. بل مقتضى إطلاق دليله عدمه.

(١) فقد ذكر في الشرائع أن اللزوم التتابع في صومها إلا صوم جزاء الصيد.

و استشكل فيه في المدارك في صوم غير واحد من الكفارات بإطلاق دليل الأمر بالصوم. و قرب في الجواهر الانصراف للتتابع و لو بقرينة الفتوى به، و كونه كفارة و الغالب فيها التتابع. و لا سيما بملاحظة تعليل التتابع في الشهرين منها بأنه كي لا يهون عليه الأداء فيستخف به.

لكن الفتوى لا تصلح وجهاً للانصراف ما لم تكشف عن قرينة موجبه له، و ليس منه المقام. كما لا يكفي فيه غلبة التتابع في الكفارة لو تمت، و التعليل مختص

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٨٥

[مسألة (١٦): كل ما يشترط فيه التتابع إذا أفطر لعذر اضطر إليه]

(مسألة ١٦): كل ما يشترط فيه التتابع إذا أفطر لعذر اضطر إليه بنى على ما مضى عند ارتفاعه (١).

بمورده، و هو صوم الشهرين.

هذا مضافا إلى معتبر سليمان بن جعفر عن أبي الحسن عليه السلام في حديث: «قال:

إنما الصيام الذي لا يفرق كفارة الظهر و كفارة الدم و كفارة اليمين» (١). بل التنصيص في رواية الزهري على التابع في بعض أقسام الصوم الواجب دون بعضها (٢) شاهد بعدم العموم المذكور. كما قد يستفاد أيضا من صحيح عبد الله بن سنان الآتي.

نعم ورد لزوم التابع في صوم كفارة اليمين في الحديثين المتقدمين و غيرهما فاللازم العمل عليه.

و بالجملة: اللازم الاقتصار في التابع على قيام الدليل عليه في كل مورد مورد، و الرجوع مع عدمه للإطلاق أو الأصل النافي له. و تمام الكلام في محله.

(١) كما هو المعروف، و في الجواهر: «لا- أجد فيه خلافا بالنسبة إلى الشهرين، بل في شرح الأصبهاني أنه مما اتفقت عليه كلمة الأصحاب فيهما و في الشهر»، و يقتضيه جملة من النصوص.

ففي صحيح رفاعه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه صيام شهرين متتابعين، فصام شهرا و مرض. قال: يبني عليه، الله حبسه، قلت: امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فصامت و أفطرت أيام حيضها، قال: تقضيها. قلت: فإنها قضتها ثم يئس من المحيض، قال: لا يعيدها أجزأها ذلك» (٣)، و نحوه صحيح محمد بن مسلم ٤، و في معتبر سليمان بن خالد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فصام خمسة و عشرين يوما ثم مرض، فإذا برئ يبني على

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ١.

(٣) ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ١٠، ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٨٦

...

صومه أم يعيد صومه كله؟ قال: بل يبني على ما كان صام. ثم قال: هذا مما غلب الله عليه، و ليس على ما غلب الله عز و جل عليه شيء» (١)، و نحوها في ذلك غيرها.

نعم في حديث أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قطع صوم كفارة اليمين و كفارة الظهر و كفارة القتل [الدم]، فقال: إن كان على رجل صيام شهرين متتابعين، فأفطر أو مرض في الشهر الأول، فإن عليه أن يعيد الصيام، و إن صام الشهر الأول و صام من الشهر الثاني شيئا ثم عرض له ما له فيه عذر، فإن عليه أن يقضى» ٢، و في صحيح جميل و محمد بن حمران عنه عليه السلام فيمن يمرض في صوم كفارة الظهر قال:

«يستقبل، فإن زاد على الشهر الآخر يوما أو يومين بنى على ما بقى» ٣، و قد يستفاد ذلك من غيرهما. لكنها محمولة على الاستحباب جمعا.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره- و سبقه إليه في الحقائق- من عدم كون الجمع المذكور عرفيا، لأن الأمر بالإعادة كناية عن الفساد، و لا معنى لحمله على الاستحباب. ففيه أن الأمر بالإعادة و إن كان ظاهرا بدوا في فساد العمل، إلا أن حمله بقريته ما هو صريح في عدم فساد العمل على نقص العمل بنحو يحسن إعادته مقبول، بل متعين عرفا.

هذا و قد قرب في المدارك الاقتصار في ذلك على صوم الشهرين المتتابعين دون غيره مما يجب فيه التابع، اقتصارا على مورد

النصوص المتقدمة، و الرجوع في غيره للأصل المقتضى لعدم الاجتزاء بفاقد الشرط. لكن مقتضى التعليل في النصوص المتقدمة بغلبة الله تعالى العموم لغير موارد ما يجب فيه التتابع.

ومثله ما في الدروس و عن المسالك و غيرها من أن كل ثلاثة يجب فيها التتابع لو أخل به و لو لعذر استأنف، إلا ثلاثة الهدى إذا صام يومين و كان الثالث العيد، فإنه يبنى على ما مضى، و نحوه عن ظاهر ابن سعيد من غير استثناء، و جرى على ذلك في القواعد في كفارة اليمين و قضاء شهر رمضان، خلافا للسراير، فصرح بالبناء على ما صام في كفارة اليمين إذا قطعها بمرض أو حيض.

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ١٢، ٦، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٨٧

و إن كان العذر بفعل المكلف (١) إذا كان مضطرا إليه (٢). أما إذا لم يكن

و قد يستدل لوجوب الاستئناف بإطلاق ما تضمن وجوب التتابع في الصيام المذكور، و يندفع بأن الإطلاق المذكور محكوم للنصوص المتقدمة بملاحظة التعليل المتقدم فيها.

نعم قد يستدل له بصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كل صوم يفرق إلا ثلاثة أيام في كفارة اليمين» (١)، بدعوى: أنه لا مجال لحمله على بيان جواز التفريق لا لعذر، لما هو المعلوم من عدم اختصاص الاستثناء منه بكفارة اليمين، بل ظهور وجوب التتابع في كثير من أفراد الصوم ملزم بعدم حمله على ظاهره من جواز التفريق اختيارا، بل لا بد من حمله على جواز التفريق في الجملة و لو لعذر، فيدل على عدم جواز التفريق في كفارة اليمين مطلقا و لو مع العذر.

لكنه يشكل أولا: بأن ذلك ليس بأولى من حمله على جواز التفريق اختيارا مع كون الحصر فيه إضافيا بلحاظ بعض أنواع الصوم. غايته أنه يكون مجملا، لعدم القرينة على تعيين ذلك البعض.

و ثانيا: بأنه مختص بكفارة اليمين و ما ألحق بها، مما تضمن دليله أن كفارته كفارة يمين، دون غيره من موارد وجوب صوم ثلاثة أيام، كالإفطار بعد الزوال في قضاء شهر رمضان.

(١) كالسفر و المرض الاختيارين.

(٢) لعموم التعليل المتقدم، حيث لا يفرق فيه بين المرض و غيره و إن كان بفعله إذا اضطر إليه، بحيث يصدق عرفا أنه مغلوب على أمره.

لكن صرح في السراير و الحدائق بأن السفر يقطع التتابع و إن كان اضطراريا، و هو مقتضى إطلاق الخلاف و الوسيلة، و استدلل له في الحدائق باختصاص التعليل بما يخرج عن اختيار المكلف، و لا يكون بفعله، بل يوقعه الله تعالى به.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٨٨

عن اضطرار وجب الاستئناف (١). و من العذر ما إذا نسي النية إلى ما بعد الزوال (٢)، أو نسي فنوى صوما آخر (٣) و لم يتذكر إلا بعد الزوال. و منه ما إذا نذر قبل تعلق الكفارة صوم كل خميس، فإن تخلله في الأثناء لا يضر في التتابع (٤)، و لا يجب عليه الانتقال إلى غير الصوم من الخصال.

و فيه: أنه مخالف لإطلاق التعليل. و لو فرض قصوره لفظا فالمناسبات الارتكازية قاضية بفهم العموم منه، و أن المدار على مطلق العذر

بنحو يشمل الفعل الاضطراري. و من ثم صرح في التذكرة بعدم إخلال السفر الاضطراري بالتتابع، و استحسنة في المعبر في تتابع الشهر الواحد المنذور. و صرح به في الدروس فيما لو فجأه السفر، دون ما لو علم باضطراره إليه قبل الشروع فيه. و إن كان التفصيل المذكور موردا للإشكال.

(١) لقصور النصوص المتقدمة بملاحظة التعليل المتقدم فيها. نعم لا يبعد عموم النصوص لما إذا استند العذر لفعل المكلف من دون أن يلتفت إلى ترتيبه عليه، كما لو تعرض للبرد فمرض من دون قصد.

(٢) كما قواه في المسالك و المدارك لعموم التعليل المتقدم. و أما ما تضمن رفع النسيان فهو ظاهر في رفع المؤاخذه و نحوها مما هو من سنخ التبعة، و لا ينهض بتصحيح العمل الناقص إذا استند نقصه للنسيان، كما في محل الكلام.

هذا و قد منع من ذلك في الحقائق، لأن النسيان من الشيطان، لا من الله تعالى، كما يشير إليه قوله تعالى: **فَأَنسَأَ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ**. و فيه - بعد تسليمه على عمومه -: أن المناسبات الارتكازية تقضى بحمل التعليل على ما يعم غلبة الله بتوسط فعل الغير، في قبال ما يستند لاختيار المكلف، نظير ما تقدم في السفر.

(٣) لعين ما سبق.

(٤) قال قدس سره: «لصدق الحبس». و يشكل بأن مفاد التعليل كون العذر هو

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٨٩

[مسألة (١٧): إذا نذر صوم شهرين متتابعين جرى عليه الحكم المذكور]

(مسألة ١٧): إذا نذر صوم شهرين متتابعين جرى عليه الحكم المذكور (١) إلا أن يقصد تتابع جميع أيامها. و إذا نذر صوم شهر متتابعاً

حبس الله تعالى، لا - مطلق الحبس، و من الظاهر عدم صدقه في المقام، لأن نفوذ النذر و إن كان حكماً شرعياً خارجاً عن اختيار المكلف، إلا أن نفس النذر لما كان باختياره لم يصدق معه حبس الله تعالى. و لذا لا يصدق لو آجر نفسه لصوم عن ميت أو لسفر متخلل في أثناء صوم الكفارة، و إن كان نفوذ الإجارة حكماً شرعياً كنفوذ النذر.

على أن التعليل وارد لعدم وجوب التدارك بإعادة الصوم السابق على العذر محافظة على التتابع، لأنه من سنخ الكلفة و التبعة و لو توسعاً، لا لبيان سقوط التتابع بالتعذر، كما في المقام، و كما لو ابتلى بمرض يمنعه من الاستمرار في الصوم شهراً و إن أمكنه الصوم متفرقاً، فإن عدم سقوط التتابع حينئذ ليس من سنخ التبعة، بل هو راجع إلى سقوط وجوب الصوم، تعييناً أو تخيراً، و هو قد يكون موجبا للسعة، لا للضيقة.

و من هنا كان الظاهر ابتناء الكلام في مثل ذلك على ثبوت عموم سقوط التتابع بالتعذر. و ينحصر وجهه في فهم عدم الخصوصية للحيض من النصوص، بحيث يتعدى منه لكل ما يقتضى تعذر التتابع، فإن الحيض و إن أمكن معه التتابع بعد سن اليأس، إلا أنه يصدق معه غالباً أن التتابع متعذر عرفاً.

لكن فهم ذلك من أدلته في غاية الإشكال. كيف؟! و لا يزمه الاكتفاء بصوم اليوم و اليومين متفرقاً حتى يكمل الشهرين لو ابتلى المكلف بمرض يمنعه من الاستمرار في الصوم أكثر من ذلك، كما يلزمه عدم الاجتزاء مع التقطع من جهة الحيض في أواخر أزمته عند الإشراف على سن اليأس، لعدم تعذر التتابع عرفاً معه، و الظاهر إباؤهم لكلا الأمرين، تحكيماً لإطلاق الدليل في المقامين.

نعم لو كان مفاد النذر مجرد إشغال اليوم الخاص بالصوم، لا نذر صوم فيه غير الصوم الواجب لم يكن منافياً للتتابع، للاجتزاء بصوم اليوم المذكور في الكفارة، كما هو الحال في نذر صوم الدهر. فلاحظ.

(١) و في الجواهر أنه ظاهر الفتاوى و معاهد الإجماعات. لكن في بلوغها مرتبة

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٩٠

...

الحجبة إشكال، بل منع. فاللازم النظر في نصوص المسألة. وقد وردت في الحكمين السابقين.

الأول: الاجتزاء في التتابع بالتتابع في شهر و يوم، و عدم لزومه فيما زاد على ذلك، بل يجوز الإخلال به اختيارا. فإن كان مبنى الحكم المذكور على تفسير التتابع المعبر شرعا بذلك، كان قاصرا عن النذر، الذي أخذ التتابع فيه من قبل الناذر، بل يتعين فيه الرجوع إلى قصده، فإن قصد التتابع بالمعنى المعبر شرعا- بالتنصيص عليه، أو لانصرافه إليه ارتكازا- تعين الاكتفاء فيه بما سبق، و إن قصد التتابع الحقيقي التام- نصا أو انصرافا- كان اللازم البناء عليه. و إن كان مبنى الحكم المذكور على الاجتزاء بالناقص تعبدا مع كون التتابع المعبر شرعا هو التتابع التام أمكن عمومه للنذر، تبعاً لإطلاق دليله لو تم.

إذا عرفت هذا فمن الظاهر أن النصوص المذكورة و إن كانت محتملة للوجهين بدوا، إلا- أن الاكتفاء بالناقص اختيارا بعيد جدا، خصوصا مع جواز التفريق تكليفا.

بل يلغو معه اعتبار التتابع التام في مقام الجعل، و ذلك صالح للقرينة على حمل النصوص على الأول. بل هو الظاهر من قوله عليه السلام في صحيح الحلبي المتقدم:

«و التتابع أن يصوم شهرا و يصوم من الآخر شيئا» «... ١». و من هنا لا مجال للبناء على عمومه للنذر. إلا أن يكون المنذور هو التتابع الشرعي.

الثاني: عدم قدح الإفطار عن عذر في الامتثال، فلا- يجب معه إعادة الصوم السابق على العذر. و لا- يخفى أن تعليل الاجتزاء في النصوص بأن الله حبسه، و أنه ليس على ما غلب الله عليه شيء، ظاهر في أن ذلك يبتنى على الاجتزاء بالناقص تخفيفا و امتنانا على المكلف، لا لتحقق التتابع المعبر شرعا، و حينئذ فمقتضى إطلاق جملة من نصوص الحكم المذكور و عموم التعليل المشار إليه فيها العموم للنذر.

و ربما يستدل عليه بحديث علي بن أحمد بن أشيم: «كتب الحسين إلى الرضا عليه السلام: جعلت فداك رجل نذر أن يصوم أياما معلومة فصام بعضها، ثم اعتل

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٩١

جاز التفريق بعد صوم خمسة عشر يوما منه (١). و لا يلحق بالشهر غيره في

فأفطر، يبتدئ في صومه أم يحتسب بما مضى؟ فكتب إليه: يحتسب بما مضى» (١).

لكن يشكل بظهوره في نذر أيام معينة، فيكون التدارك بعد الإفطار من باب قضاء المنذور المضيق، لا من باب أداء النذر الموسع الذي هو محل الكلام، فغاية ما يدل عليه الحديث عدم وجوب قضاء ما أتى به قبل الإفطار، و هو مطابق للقاعدة، إذ لا وجه لقضائه بعد أدائه، و لا يكفي في ذلك الإخلال بالتتابع، لعدم التقيد بالتتابع في النذر و إنما وجب لتتابع الأيام المنذورة، نظير تتابع صوم شهر رمضان. فهو أجنبي عما نحن فيه.

و دعوى: أن حمل الأيام المعلومة على ذلك لا- يناسب السؤال عن الاستئناف، الظاهر في المفروغية عن وجوب إكمال الصوم، بل المناسب له السؤال عن إكمال الصوم، لجهل السائل بوجوب قضاء الصوم المنذور المعين.

مدفوعة: بإمكان علم السائل بوجوب قضاء الصوم المنذور المعين، و إنما سأل عن استئناف ما صامه لاحتماله وجوب التتابع في القضاء تبعاً لتتابع الأيام المنذورة، و إن لم يكن التتابع مندوراً.

و بعبارة أخرى: ظهور الأيام المعلومة في الأيام المعينة أقوى من ظهور السؤال في أخذ التتابع في المنذور، ليكون مما نحن فيه. و لا أقل من إجمال الحديث و عدم نهوضه بالاستدلال لما نحن فيه، بل العمدة فيه ما عرفت من الإطلاق و عموم التعليل، و لأجله يتعين البناء على ذلك حتى لو نصّ الناظر على التتابع الحقيقي التام.

نعم لو نصّ على عدم الاجتزاء بالصوم مع تخلل الإفطار عن عذر تعين العمل على ذلك، لرجوعه إلى نذر الاستئناف بعد العذر، فينفذ بمقتضى عموم نفوذ النذر، من دون أن ينافى أدلة المقام، لأنها إنما تحكم على نذر التتابع، لا على النذر المذكور. فلاحظ.

(١) كما صرح به غير واحد، و في الجواهر أنه المشهور، و ظاهر السرائر الإجماع

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٩٢

...

عليه. لموثق موسى بن بكر عن أبي عبد الله عليه السلام أو عن الفضيل عنه عليه السلام: «في رجل جعل عليه صوم شهر فصام منه خمسة عشر يوماً، ثم عرض له أمر. فقال: إن كان صام خمسة عشر يوماً فله أن يقضى ما بقى، و إن كان أقل من خمسة عشر يوماً لم يجزه حتى يصوم شهراً تاماً» (١)، و نحوه موثق الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام.

حيث يتعين حملهما بقرينة الجواب على نذر صوم شهر متتابعاً. و منصرف السؤال فيه ما إذا كان قد نوى شهراً متتابعاً، إذ مع عدم نية التتابع لا منشأ لتوهم عدم وجوب الإكمال و عدم الاجتزاء به، ليحتاج للسؤال عن ذلك، و ذلك هو المناسب للجواب أيضاً، كما لعله ظاهر.

كما أن المنصرف من الأمر العارض في السؤال هو الذي لا يبلغ مرتبة الاضطرار للإفطار من مرض أو نحوه، و إلا كان الأنسب تنبيه السائل لذلك، لأنه أنسب ارتكازاً بالأجزاء، فلا ينبغي له إهماله. بل ذلك هو الظاهر من التفصيل في الجواب، بضميمة عموم التعليل المتقدم، القاضى بالاجتزاء بما أتى به مطلقاً مع الاضطرار للإفطار. و لا- أقل من كون ذلك مقتضى العموم المستفاد من ترك الاستفصال. و من ثم ينهض الموثقان حجةً للمشهور.

و بذلك يظهر ضعف ما في الوسيلة من اعتبار مجاوزة النصف و لو بيوم، و كأنه يبتنى على فهم ذلك مما ورد في صوم الشهرين المتتابعين، بإلغاء خصوصية الشهرين و حمله على كل صوم متتابع. لكنه توسع في مفاد النص من دون قرينة. مع أنه لو تم لا يزيد على العموم، فليزم الخروج عنه بالموثقين.

و مثله ما في الغنية من البناء مع كون العذر غير اضطرارى على التفصيل المذكور في صورة عدم نذر التتابع، و أنه مع نذره يتعين عدم الاجتزاء بما أتى به، و لزوم الاستئناف مطلقاً، و مع كون العذر اضطرارياً على الاجتزاء بما أتى به مطلقاً و لو مع نذر التتابع.

و كأنه يبتنى على حمل الموثق على صورة عدم نذر التتابع، و الرجوع مع نذره

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٩٣

هذا الحكم (١).

للقاعدة القاضية بالاستئناف مطلقاً، و الرجوع مع كون العذر اضطرارياً للقاعدة أيضاً القاضية بالاجتراء بما مضى مطلقاً. و يظهر ضعفه مما سبق من انصراف السؤال و ظهور الجواب في الحديث إلى صورة نذر التتابع، و لا أقل من إطلاقه الشامل للصورتين معاً، و لا وجه لحمله على خصوص عدم نذر التتابع.

نعم لو كان الإفطار لعذر من مرض و نحوه مما يصدق معه حبس الله تعالى و غلبته تعين الاجتراء بما صام و إن كان قبل النصف، تحكيماً للتعليل المتقدم، مع حمل الحديث على الإفطار الاختياري.

و لا- مجال للعكس بالبناء على عموم الحديث للإفطار الاختياري و الاضطراري، و تخصيص التعليل به بحمله على غير صورة نذر الشهر. لأن مفاد التعليل من سنخ الحكم الثانوي، الذي يكون دليلاً حاكماً عرفاً على دليل الحكم الأولي.

(١) يعني مما يجب فيه التتابع، كما لو وجب عليه بنذر أو غيره صوم عشرة أيام متتابعات مثلاً، فصام خمسة أيام، ثم أفطر. لقصور الدليل عنه.

كما لا يلحق بصوم الشهرين المتتابعين في اعتبار تجاوز النصف، لقصوره أيضاً كما يظهر مما سبق في تعقيب ما سبق من الوسيلة. و استثنى بعض مشايخنا قدس سره من ذلك صوم العبد في الظهر الذي هو شهر واحد، فاكفى فيه بالتتابع بنصف الشهر و يوم، لمعتبر منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه قال في رجل صام في ظهار شعبان، ثم أدركه شهر رمضان. قال: يصوم شهر رمضان، و يستأنف الصوم. فإن هو صام في الظهار فزاد في النصف يوماً قضى بقيته» (١). بدعوى: أن صدره و إن كان وارداً في الحر بقريته عدم الاكتفاء في كفارته بشهر واحد، إلا أن قوله عليه السلام في ذيله: «فزاد في النصف يوماً»، ... يعم الحر و العبد.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٩٤

[مسألة ١٨]: إذا وجب عليه صوم متتابع

(مسألة ١٨): إذا وجب عليه صوم متتابع لا يجوز له أن يشرع فيه في زمان يعلم أنه لا يسلم (١) بتخلل عيد أو نحوه. نعم إذا لم يعلم

لكن لم يتضح الوجه في عموم الذيل، بعد أن كان مرجع الضمير هو الرجل المسئول عنه، المفروض أنه حر، و إنما يتجه ما ذكره لو كان التعبير هكذا: فإن صام المظاهر فزاد في النصف ... غاية الأمر أن التعبير بالنصف مشعر بأن المعيار هو، لا خصوص الشهر. لكنه لا يبلغ حد الظهور الحجّة.

نعم يجتزأ في الجميع بما وقع من الصوم لو كان الإفطار عن مرض و نحوه مما يصدق معه حبس الله، لعموم التعليل المتقدم، كما تقدم نظيره في نذر صوم الشهر.

(١) كما صرح به جماعة، بل لعله المعروف بينهم. لعدم تحقق التتابع المعبر فيه.

و في صحيح منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه قال في رجل صام في ظهار شعبان ثم أدركه شهر رمضان، قال: يصوم شهر رمضان، و يستأنف الصوم، فإن هو صام في الظهار فزاد في النصف يوماً قضى بقيته» (١). و قريب منه موثق محمد بن مسلم

٢.

و قد استشكل فيه في الجواهر بأن عدم التتابع ليس لاختيار المكلف الإفطار، بل لمنع الشارع من صوم الكفارة حينئذ، فتشمله روايات

العذر. وربما كان في تكليف المرأة بذلك بانتظار زمان يأسها، لغلبة عدم سلامتها من الحيض شهرا و يوما عسر و حرج. و أما الحديثان فلا مجال لاستفادة الكلية منهما، بل لا بد من الاقتصار على مضمونهما، كما في النهاية. و لا سيما مع معارضتهما بما ورد في صوم الهدى، الذي يأتي الكلام فيه.

لكنه يندفع بأنه لا دليل على عموم عدم إخلال الإفطار عن عذر في التتابع المعبر، كما تقدم في المسألة السادسة عشرة، و إنما الثابت عدم الإخلال بالإفطار للحيض، و بالإفطار لحبس الله تعالى و غلبته الذي ينصرف إلى ما إذا أقدم على التتابع ثم حبسه الله تعالى و غلبه بمرض غير متوقع أو سفر مضطر إليه كذلك، دون ما إذا أقدم ابتداء على إيقاع الصوم في وقت يتعذر فيه التتابع المعبر، كما في المقام، و كما لو

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٩٥

فلا- بأس إذا كان غافلا فاتفق ذلك (١)، أما إذا كان شاكا فالظاهر البطلان (٢). و يستثنى من ذلك الثلاثة بدل الهدى (٣)، إذا شرع فيها يوم التروية و عرفه فإن له أن يأتي بالثالث (٤).

علم بأنه يمرض أو يضطر للسفر قبل إكمال شهر و يوم.

و أما المرأة فلا إشكال في عدم تكليفها بانتظار سن اليأس، إلا أنه ليس لعدم البناء على الكلية المذكورة، بل لاستثناء الحيض منها، للنصوص المتقدمة، التي لا مجال لحملها على صورة عدم توقع الحيض، لندرته. و منه يظهر أن الحديثين على طبق القاعدة، و ما يأتي في صوم الهدى هو المستثنى منها الذي يقتصر فيه على مفاد دليله.

(١) كأنه لدعوى صدق حبس الله تعالى و غلبته حينئذ، فلا يخل الإفطار معه بالتتابع المعبر. لكنه لا يخلو عن إشكال، لانصرافه إلى ما لم يكن متوقعا، دون مثل المقام مما كان معلوما مغفولا عنه.

نعم إذا كان معتقدا عدم حصول المانع من التتابع فصام، ثم انكشف حصوله، فقد يتوجه ذلك، و إن لم يخل عن خفاء، خصوصا إذا كان انكشاف ذلك في أثناء شعبان قبل دخول شهر رمضان. فلاحظ.

(٢) لعدم القصد للتتابع من أول الأمر. فتأمل.

(٣) حيث يجب فيها التتابع إجماعا، كما في الجواهر. و في صحيح الحسين بن زيد بن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: السبعة الأيام و الثلاثة الأيام في الحج لا تفرق، إنما هي بمنزلة الثلاثة الأيام في اليمين» (١)، و نحوه غيره.

(٤) إجماعا، كما في المدارك و في ظاهر المختلف حاكيا له عن ابن إدريس. لرواية يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام: «سألته عن رجل قدم يوم التروية متمتعا، و ليس له هدى، فصام يوم التروية و يوم عرفه، قال: يصوم يوما آخر بعد أيام التشريق» (٢)،

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٠ باب: ٥٢ من أبواب الذبح حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٩٦

...

و خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام: «فيمن صام يوم التروية و يوم عرفه، قال: يجزيه أن يصوم يوما آخر» (١).

لكن في كتاب الحج من المدارك: «و في الروايتين ضعف في السند، و يازائهما أخبار كثيرة دالة على خلاف ذلك». و يندفع - مضافا إلى انجبار ضعف السند بعمل المشهور - بأن الظاهر صحة سند الرواية الأولى، كما نبه له بعض مشايخنا قدس سره، و أن يحيى الأزرق فيها هو ابن عبد الرحمن الثقة، لا ابن حسان المجهول، لأنها مروية عن الإمام الكاظم عليه السلام و الثاني من أصحاب الصادق عليه السلام لا غير، و لم تعرف له رواية في الفقه، بخلاف الأول فإنه من أصحابهما عليه السلام معا، و هو من الرواة المشهورين، روى عنه جماعة منهم صفوان، و له كتاب رواه عنه جماعة. و من ثم ينصرف الإطلاق له و تنحصر هذه الرواية به. و ما يظهر من الصدوق من روايتها عن ابن حسان، لأنه الذي صرح بطريقه إليه في المشيخة، لا يبعد ابتناؤه على التصحيف، أو الخطأ منه في المشيخة، بتوهم أن ما رواه مشايخه يراد به ابن حسان.

نعم في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام: «سأله عباد البصرى عن متمتع لم يكن معه هدى قال: يصوم ثلاثة أيام قبل التروية بيوم و يوم التروية و يوم عرفه، قال: فإن فاته صوم هذه الأيام؟ فقال: لا يصوم يوم التروية و لا يوم عرفه و لكن يصوم ثلاثة أيام متتابعات بعد أيام التشريق» ٢. و في صحيح العيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن متمتع يدخل يوم التروية و ليس معه هدى، قال: فلا يصوم ذلك اليوم و لا يوم عرفه، و يتسحر ليلة الحصة فيصبح صائما و هو يوم النفر و يصوم يومين بعده» ٣.

و قد حملهما بعضهم على صيام أحد اليومين منفردا. و لعل الأقرب حملهما على كراهة التعجيل بصوم يومين، أو استحباب التأخير، محافظة على التتابع التام.

كما أن في صحيح حماد: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال على عليه السلام: صيام

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ١٠ باب: ٥٢ من أبواب الذبح حديث: ١، ٣، ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٩٧

بعد العيد (١) بلا فصل (٢)، أو بعد أيام التشريق لمن كان بمنى، أما إذا شرع يوم عرفه و جب الاستئناف (٣).

[مسألة (١٩): إذا نذر أن يصوم شهرا أو أياما معدودة]

(مسألة ١٩): إذا نذر أن يصوم شهرا أو أياما معدودة لم يجب

ثلاثة أيام في الحج قبل التروية بيوم و يوم التروية و يوم عرفه، فمن فاته ذلك فليتسحر ليلة الحصة «... ١». و في خبر الواسطي عن أبي الحسن عليه السلام: «سمعتة يقول: إذا صام المتمتع يومين لا يتابع الصوم اليوم الثالث فقد فاته صيام ثلاثة أيام في الحج، فليصم بمكة ثلاث أيام متتابعات» «... ٢».

و الأول محمول على فوت ذلك بتعذر الصوم في اليومين أيضا، أو على استحباب التأخير. و الثاني - مع عدم خلوه عن ضعف السند - محمول على استحباب التدارك بثلاثة أيام، أو على ما إذا كان صومه اليومين في غير يوم التروية و عرفه، أو على استحباب التأخير. و بالجملة: ليس في هذه النصوص ما هو نص في مخالفة الحديثين السابقين، فلا مجال لرفع اليد بها عنهما مع اعتبار سند أحدهما و عمل المشهور بهما.

(١) كما لو لم يذهب لمنى عصيانا أو لعذر، لاختصاص المنع عن صوم أيام التشريق بمن كان بمنى.

(٢) كما عن كشف اللثام استظهاره. و تنظر فيه في محكى الجواهر، لإطلاق النص و الفتوى. و كذا الكلام فيما بعده. و أما دعوى: أن مبنى الاجتزاء باليوم المفصول هو أن الفصل بالعيد لا يخل بالتتابع، لا على سقوط التتابع، كى لا يقدرح الفصل بغير العيد أيضا. فهى

خالية عن الشاهد بعد تخصيص دليل التابع في المقام.

(٣) كما صرح به غير واحد. اقتصارا في الخروج عن إطلاق وجوب التابع على مورد النص.

(١) وسائل الشيعة ج: ١٠ باب: ٥٣ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٠ باب: ٥٢ من أبواب الذبح حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٩٨

التابع (١) إلا مع اشتراط التابع أو الانصراف إليه (٢) على وجه التقييد (٣).

[مسألة (٢٠): إذا فاته الصوم المنذور المشروط فيه التابع]

(مسألة ٢٠): إذا فاته الصوم المنذور المشروط فيه التابع فالأحوط التابع في قضائه (٤).

(١) لأصالة البراءة.

(٢) و عليه يحمل موثقا موسى بن بكر و الفضيل بن يسار المتقدمان في المسألة السابعة عشرة، كما أوضحناه هناك.

(٣) أما إذا كان الانصراف بدويا من دون أن يرجع للتقييد فلا أثر له.

(٤) أما أصل وجوب قضاء الصوم المنذور فقد يستدل عليه بعموم وجوب قضاء ما فات. لكن العموم المذكور غير ثابت، كما أشرنا إليه في المسألة الأولى من هذا الفصل. مع أن المنصرف أو المتيقن منه ما وجب بعنوانه الأولى، من صلاة أو صوم أو نحوهما، ليتمكن حفظ عنوانه بالقضاء، دون ما وجب بعنوان كونه وفاء بالنذر، حيث لا يمكن حفظ العنوان المذكور بالقضاء، بل ينحصر موضوعه بالأداء. فتأمل.

فالعمدة النصوص. ففي صحيح علي بن مهزيار: «أنه كتب إليه يسأله: يا سيدي رجل نذر أن يصوم يوما بعينه فوق ذلك اليوم على أهله ما عليه من الكفارة؟

فكتب إليه: يصوم يوما بدل يوم، و تحرير رقبة مؤمنة» (١)، و قريب منه غيره.

نعم في صحيحه الآخر: «كتب بندار مولى إدريس: يا سيدي نذرت أن أصوم كل يوم سبت، فإن أنا لم أصمه ما يلزمني من الكفارة؟ فكتب إليه و قرأته: لا- تتركه إلا- من علة، و ليس عليك صومه في سفر و لا مرض، إلا أن تكون نويت ذلك. و إن كنت أفطرت فيه من غير علة فتصدق بعدد كل يوم على سبعة مساكين. نسأل الله التوفيق لما يحب و يرضى» (٢).

فإن عدم التعرض فيه للقضاء قد يظهر في عدمه. لكن السؤال فيه لما كان عن

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من أبواب بقیة الصوم الواجب حديث: ١، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٣٩٩

[مسألة (٢١): الصوم من المستحبات المؤكدة]

(مسألة ٢١): الصوم من المستحبات المؤكدة، و قد ورد أنه جنه من النار (١)، و زكاة الأبدان (٢)،

الكفارة فعدم التعرض فيه للقضاء لا- يدل على عدمه، و مجرد التعرض في النصوص الأول للقضاء تفضلا مع أن السؤال فيها عن

الكفارة أيضا لا يستلزم ذلك فيه. و لو سلم ظهوره في نفي القضاء فلا إشكال في أن ظهور النصوص الأول في وجوبه أقوى، فتقدم عليه.

و أما لزوم موافقة القضاء للأداء في التابع فهو الذي قرره في الدروس قال:

«و لو كان قد شرط فيه التابع ففي وجوبه في قضائه وجهان، أقربهما الوجوب».

وقد استشكل فيه غير واحد بأن قضاء الصوم المنذور لما كان على خلاف القاعدة لزم الاقتصار فيه على مفاد دليله، و هو النصوص المتقدمة، و هي لا تقتضى إلا وجوب تدارك أصل الصوم بالقضاء دون الخصوصيات الزائدة على ذلك، كما هو مقتضى إطلاق قولهم عليه السلام: «يصوم يوما بدل يوم».

اللهم إلا- أن يدعى فهم عدم الخصوصية لأصل الصوم، لأن مناسبة الحكم و الموضوع تقتضى بابتناء الحكم على تدارك المنذور بالقضاء، المناسب لتدارك جميع الخصوصيات المنذورة.

لكنه لا- يخلو عن إشكال. و لا- يظن منهم البناء على ذلك في غير التابع من القيود، كما إذا نذر أن يصوم كل يوم بارد أو ممطر من رجب.

كما لا ينبغي الإشكال في عدم وجوب التابع لو لم يكن مأخوذا قيودا في المنذور، بل كان من لوازمه الخارجي، كما لو نذر صوم العشر الأواخر من رجب. فلاحظ.

(١) ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال ...: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

الصوم جنة من النار» (١)، و نحوه غيره.

(٢) ففي موثق السكوني عن أبي عبد الله عن آبائه عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب الصوم المندوب حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٠٠

و به يدخل العبد الجنة (١)، و أن نوم الصائم عبادة، و نفسه و صمته تسبيح، و عمله متقبل، و دعاؤه مستجاب (٢)، و خلوف فمه عند الله تعالى أطيّب من رائحة المسك (٣)، و تدعو له الملائكة حتى يفطر (٤)، و له فرحتان:

لأصحابه: «ألا أخبركم بشيء إن أتم فعلتموه تباعد الشيطان عنكم، كما يتباعد المشرق من المغرب؟ قالوا: بلى، قال: الصوم يسود وجهه... و لكل شيء زكاة، و زكاة الأبدان الصيام» (١)، و نحوه في ذلك موثق مسعدة بن صدقة ٢ و غيره.

(١) ففي معتبر طلحة بن زيد عن جعفر بن محمد عن آبائه عن علي (عليهم السلام) قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من صام يوما تطوعا أدخله الله عز و جل الجنة» ٣، و قريب منه غيره.

(٢) ففي حديث أحمد عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: نوم الصائم عبادة، و صمته تسبيح، و عمله متقبل، و دعاؤه مستجاب» ٤، و في حديث السكوني عنه عليه السلام عن آبائه (عليهم السلام): «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: نوم الصائم عبادة، و نفسه تسبيح» ٥، و نحوهما غيرهما.

(٣) ففي صحيح ابن عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال:

أوحى الله عز و جل إلى موسى عليه السلام: ما يمنعك من مناجاتي؟ فقال: يا رب أجلك عن المناجاة لخلوف فم الصائم، فأوحى الله عز و جل إليه: يا موسى لخلوف فم الصائم أطيّب عندي من ريح المسك» ٦، و نحوه في ذلك غيره.

و في لسان العرب: «و خلف فم الصائم خلوافاً أي: تغيرت رائحته... قال أبو عبيدة: الخلوف تغير طعم الفم، لتأخر الطعام».

(٤) ففي المرسل عن أبي حمزة الثمالي: «سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: إن الصائم منكم ليرتفع في رياض الجنة، و تدعو له الملائكة حتى يفطر» ٧، وفي موثق مسعدة بن صدقة عنه عليه السّلام عن آبائه عليه السّلام: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن الله عز وجل

(١) ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٢، ٤١، ١٨، ٢٤، ٢٣، ٥، ٣٨.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٠١

فرحة عند الإفطار، وفرحة حين يلقي الله تعالى (١). وأفراده كثيرة والمؤكد منه صوم ثلاثة أيام من كل شهر (٢). والأفضل في كيفيتها أول خميس من الشهر، وآخر خميس منه، وأول أربعمائة من العشر الأوسط (٣). ويوم

و كل ملائكته بالدعاء للصائمين، وقال: أخبرني جبرئيل عن ربه أنه قال: ما أمرت ملائكتي بالدعاء لأحد من خلقي إلا استجبت لهم فيه «(١)»، وفي حديث ابن فضال أنه لا يحصى عددهم إلا الله تعالى ٢.

(١) ففي معتبر أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السّلام: «أنه قال: للصائم فرحتان: فرحة عند إفطاره وفرحة عند لقاء ربه» ٣، ونحوه مرفوع الحسين بن سعيد عن أبي عبد الله عليه السّلام، وحديثا ابن عباس وزيد بن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٤. (٢) كما يظهر من النصوص الكثيرة «(٥)». وفي موثق مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السّلام: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: دخلت الجنة فوجدت أكثر أهلها البله، يعنى بالبله المتغافل عن الشر العاقل في الخير والذين يصومون ثلاثة أيام من كل شهر» «(٦)»، وفي حديث الأربعمائة: «صوموا ثلاثة أيام في كل شهر وهي تعدل صوم الدهر» ٧.

(٣) كما تضمنه أكثر نصوص صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وفي غير واحد من النصوص أنه الصوم الذي قبض عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، منها صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السّلام: «قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما بعث يصوم حتى يقال: ما يفطر. ويفطر حتى يقال: ما يصوم. ثم ترك ذلك، وصام يوما وأفطر يوما، وهو صوم داود. ثم ترك ذلك، وصام الثلاثة الأيام الغز. ثم ترك ذلك وفرقها في كل عشرة يوما خميسين بينهما أربعمائة، فقبض عليه السّلام وهو يعمل ذلك» ٨، و ترك في بعض

(١) ١، ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٣، ٣٦، ٦، ٢٦، ٢٧، ٤٠.

(٥) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من أبواب الصوم المندوب.

مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٦، ٧، ٨، ٩ من أبواب الصوم المندوب.

(٦) ٦، ٧، ٨ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٢٥، ١٥، ١٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٠٢

الغدیر (١) فإنه يعدل مائة حجة ومائة عمرة مبرورات متقبلات (٢)، ويوم

طرقه: «ثم ترك ذلك وصام الثلاثة الأيام الغز».

و كلا الطريقتين وإن كان معتبرا إلا أن الأول أقوى وأقرب مضمونا، لأن احتمال الزيادة أبعد. وفي ذيل موثق زرارة عنه عليه السّلام أنه جميع ما جرت به السنة من الصوم.

ولا بد من حمله على أنه الأفضل، كما تضمنه صدره على بعض طرقه «(١)». فراجع.

نعم في معتبر الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه: «أن عليا عليه السّلام كان ينعت صيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: صام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدهر كله ما شاء الله، ثم ترك ذلك و صام صيام داود عليه السّلام يوما لله و يوما له ما شاء الله، ثم ترك ذلك فصام الاثنين و الخميس ما شاء الله ثم ترك ذلك، و صام البيض ثلاثة أيام من كل شهر، فلم يزل ذلك صيامه حتى قبضه الله إليه» (٢)، و في معتبر الجعفرات عنهم عليه السّلام عن علي عليه السّلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: دخلت الجنة فرأيت أكثر أهلها الذين يصومون أيام البيض» (٣)، و عن أبي ذر قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من كان منكم صائما من الشهر فليصم الثلاث البيض» (٤).

لكن لا مجال للخروج بها عن النصوص الأول مع ما هي عليه من الكثرة و الشهرة، و لا سيما مع ما سبق في صحيح محمد بن مسلم من عدول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صيام الأيام البيض إلى صيام هذه الأيام، و استمراره عليه حتى قبض. (١) كما في نصوص كثيرة رواها الخاصة (٥)، و العامة (٦).

(٢) ففي خبر العبدى: «سمعت أبا عبد الله الصادق عليه السّلام يقول: صيام يوم

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٦.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٢ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٢.

(٣) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٩ من أبواب الصوم المندوب حديث: ١.

(٤) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٩ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٥.

(٥) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٤ من أبواب الصوم المندوب. مستدرک الوسائل ج: ٧ باب:

١١ من أبواب الصوم المندوب.

(٦) تاريخ بغداد ٨: ٢٨٩ في ترجمة جشون بن موسى بن أيوب.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٠٣

مولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١)، و يوم بعثه (٢)،

غدِير خم يعدل صيام عمر الدنيا لو عاش إنسان ثم صام ما عمرت الدنيا لكان له ثواب ذلك، و صيامه يعدل عند الله عز و جل في كل عام مائة حجة و مائة عمرة مبرورات متقبّلات. و هو عيد الله الأكبر» (١)، و في مرسل الفتال أن الله يكتب به صيام الدهر ٢، و في معتبر الحسن بن راشد عنه عليه السّلام: «قلت: فما لمن صامه؟ قال: صيام ستين شهرا» ٣، و نحوه خبر أبي هريرة (٤)، و في خبر عمار بن حريز عنه عليه السّلام: «و أن صومه يعدل ستين شهرا من أشهر الحرم» (٥). و في خبر الحسن بن راشد عنه عليه السّلام: «و العمل فيه يعدل ثمانين شهرا» ٦، و في خبر المفضل عنه عليه السّلام: «و من صامه كان أفضل من عمل ستين سنة» ٧، و في خبره الآخر عنه عليه السّلام أنه كفارة ستين سنة ٨.

و في خبر الطوسي عن الرضا عليه السّلام في حديث خطبة أمير المؤمنين عليه السّلام في هذا اليوم: «و صوم هذا اليوم مما ندب الله تعالى إليه، و جعل الجزاء العظيم كفاء له عنه، حتى لو تعبد له عبد من العبيد في الشبيبة من ابتداء الدنيا إلى تقضيها صائما نهارها قائما ليلها إذا أخلص المخلص في صومه لقصرت إليه أيام الدنيا عن كفائه» ٩.

(١) كما في جملة من النصوص و في مرسل المصباح و مرسل المفيد في مسار الشيعة أن من صامه كتب له صيام سنة (١٠)، و في مرسل المفيد في المقنعة و الفتال في روضة الواعظين: «فمن صامه كتب له صيام ستين سنة» ١١.

و قد تضمنت هذه النصوص و غيرها أنه يوم السابع عشر من ربيع الأول.

(٢) كما في جملة من النصوص، وفي معتبر الحسن بن راشد عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: ولا تدع صيام يوم سبعة وعشرين من رجب، فإنه هو اليوم الذي أنزلت فيه

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٤ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٤، ١٤، ٢.

(٤) تاريخ بغداد ٨: ٢٨٩ في ترجمة حبشون بن موسى بن أيوب.

(٥) ٥، ٦، ٧، ٨، ٩ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٤ من أبواب الصوم المندوب حديث:

١٠، ٦، ٧، ٨، ٥، ١١.

(١٠) ١٠، ١١ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٩ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٢، ٥، ٦، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٠٤

و يوم دحو الأرض (١) و هو الخامس والعشرين من ذي القعدة (٢)، و يوم عرفة (٣) لمن لا يضعفه عن الدعاء،

النبوة على محمد صلى الله عليه وآله وسلم، و ثوابه مثل ستين شهرا لكم» (١)، و نحوه غيره. و في خبر عبد الله بن طلحة: «من صام يوم سبعة وعشرين من رجب كتب الله له صيام سبعين سنة» ٢، و نحوه غيره.

و قد تضمنت هذه النصوص أنه اليوم السابع والعشرون من شهر رجب.

نعم في خبر الحسن بن بكار الصيقل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «قال: بعث الله محمدا صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث ليال مضين من رجب، و صوم ذلك اليوم كصوم سبعين عاما» ٣، و مقتضاه أنه اليوم الثالث من رجب.

لكن عن الصدوق: «قال سعد: كان مشايخنا يقولون: إن ذلك غلط من الكاتب و إنه ثلاث بقين من رجب».

(١) كما في جملة من النصوص، و في صحيح الحسن الوشاء: «كنت مع أبي و أنا غلام، فتعشينا عند الرضا عليه السلام ليلة خمس و

عشرين من ذي القعدة، فقال له: ليلة خمس و عشرين من ذي القعدة ولد فيها إبراهيم عليه السلام، و ولد فيها عيسى بن مريم، و فيها

دحيت الأرض من تحت الكعبة، فمن صام ذلك اليوم كان كمن صام ستين شهرا» (٤)، و نحوه غيره، و في حديث ابن مسعود أنه

كصوم سبعين سنة ٥، و في خبر عبد الرحمن السلمى: «فمن صام ذلك اليوم و قام تلك الليلة فله عبادة مائة سنة صام نهارها و قام

ليلها» ٦، و في مرسل الإقبال: «فمن صام ذلك اليوم استغفر له كل شيء بين السماء و الأرض» ٧.

(٢) كما تضمنته النصوص و منها ما تقدم.

(٣) ففي صحيح سليمان الجعفرى: «سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: كان أبي

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٥ من أبواب الصوم المندوب حديث: ١، ٣، ٢.

(٤) ٤، ٥، ٦، ٧ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٦ من أبواب الصوم المندوب حديث: ١، ٨، ٧، ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٠٥

مع عدم الشك في الهلال (١)، و يوم المباهلة (٢) و هو الرابع والعشرون من ذي الحجة، و تمام رجب و تمام شعبان، و بعض كل

منهما على اختلاف الأبعاد في مراتب الفضل (٣)،

يصوم يوم عرفة في اليوم الحار في الموقف، و يأمر بظل مرتفع فيضرب له فيغتسل مما يبلغ منه [من] الحر» (١)، و في مرسل دعائم

الإسلام عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال:

«من صام يوم عرفه محتسبا فكأنما صام الدهر» (٢)، ونحوه عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام (٣).

و في موثق عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي الحسن عليه السلام: «قال: صوم يوم عرفه يعدل السنة، و قال: لم يصمه الحسن، و صامه الحسين (عليهما السلام)» (٤)، و في موثق محمد بن مسلم: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن رسول الله (ص) لم يصم يوم عرفه منذ نزل صيام شهر رمضان» (٥)، و نحوه موثق محمد بن قيس عنه عليه السلام (٦).

و يظهر منها و من غيرها مما تضمن عدم صوم بعض الأئمة عليه السلام له أن عدم صومهم عليه السلام له لدفع توهم وجوبه، أو لدفع توهم شدة استحبابه بنحو قد يؤدي إلى الالتزام به و إن أضعف عن الدعاء. فلاحظ.

(١) ففي موثق سدير عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن صوم يوم عرفه فقلت:

جعلت فداك إنهم يزعمون أنه يعدل صوم سنة، فقال: كان أبي لا يصومه، قلت: و لم ذاك جعلت فداك؟ قال: إن يوم عرفه يوم دعاء و مسألة، و أتخوف أن يضعفني عن الدعاء و أكره أن أصومه و أتخوف أن يكون يوم عرفه يوم أضحى، و ليس بيوم صوم» (٧).

(٢) لم أعر عاجلا على روايته به.

(٣) فإن النصوص في صوم الشهرين و أبعاضهما مستفيضة فراجع الباب

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٣.

(٢) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ١٩ من أبواب الصوم المندوب حديث: ١.

(٣) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ١٩ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٢.

(٤) ٤، ٥، ٦، ٧ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٥، ٢، ٧، ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٠٦

و يوم النوروز (١)، و أول يوم من محرم (٢) و ثالثه (٣) و سابعه (٤)، و كل خميس و كل جمعة (٥) إذا لم يصادف عيدا.

السادس و العشرين و الثامن و العشرين و التاسع و العشرين من أبواب الصوم المندوب من الوسائل، و الباب الواحد و العشرين و الثالث و العشرين و الرابع و العشرين من أبواب الصوم المندوب من مستدرک الوسائل.

(١) كما في حديث المعلى بن خنيس عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: إذا كان يوم النيروز فاغتسل، و البس أنظف ثيابك، و تطيب بأطيب طيبك، و تكون ذلك اليوم صائما» (١). نعم تحديد اليوم المذكور لا يخلو عن إشكال، لاحتمال تغييره عما كان عليه في عصر صدور الحديث.

(٢) ففي صحيح الريان بن شبيب: «دخلت على الرضا عليه السلام في أول يوم من المحرم... فقال: إن هذا اليوم هو اليوم الذي دعا فيه زكريا عليه السلام ربه، فقال: رب هب لي من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء، فاستجاب الله له... فمن صام هذا اليوم ثم دعا الله عز و جل استجاب له كما استجاب لزكريا عليه السلام» (٢). و قريب منه غيره.

(٣) ففي مرسل الإقبال عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «أن من صام اليوم الثالث من المحرم استجيب دعوته» (٣).

(٤) لم أعر عاجلا على روايته به. نعم في بعضها استحباب صوم المحرم و صوم يوم منه و صوم تاسعه (٤).

(٥) ففي حديث الزهري عن الإمام زين العابدين عليه السلام عدّ صوم الجمعة و الخميس و الاثنين و الأيام البيض و ستة أيام من شوال بعد شهر رمضان من الصوم الذي صاحبه بالخيار إن شاء صام و إن شاء أفطر (٥). و هو لا يقتضى أهمية الصوم

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٤ من أبواب الصوم المندوب حديث: ١.

- (٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٢.
 (٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٩.
 (٤) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٥ من أبواب الصوم المندوب.
 (٥) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب الصوم المندوب حديث: ١.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٠٧

[مسألة (٢٢): يكره الصوم في موارد]

(مسألة ٢٢): يكره الصوم في موارد:
 منها: الصوم يوم عرفه لمن خاف أن يضعفه عن الدعاء (١) و الصوم مع الشك في الهلال بحيث يحتمل كونه عيداً (٢)، و الصوم الضيف نافله

في الأيام المذكورة.
 نعم في بعض النصوص الأمر بصوم الجمعة «١»، منها ما عن الرضا عليه السلام:
 «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من صام يوم الجمعة صبراً و احتساباً أعطى ثواب صيام عشرة أيام غرّ زهر لا تشاكل أيام الدنيا» «٢».
 لكن في خبر دارم بن قبيصة عن الرضا عليه السلام عن آبائه (عليهم السلام):
 «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا تفردوا الجمعة بصوم» «٣» و نحوه غيره. و لعله لذا قال في محكي المصباح: «روى الترغيب في صومه. إلا أن الأفضل أن لا ينفرد بصومه إلا بصوم يوم قبله».
 و إن كان مقتضى ما تقدم التخيير بين تقديم اليوم الثاني عليه و تأخيره عنه، كما في رواية أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله و سلم أنه قال: «لا تصوموا يوم الجمعة إلا أن تصوموا قبله أو بعده» «٤».
 (١) كما تقدم في موثق سدير. و نحوه صحيح محمد بن مسلم «٥»، و غيره.
 (٢) كما تقدم في موثق سدير «٦» لكنه مختص بعيد الأضحى. و لا مجال للتعدى منه لفهم عدم الخصوصية أو عموم التعليل لعيد الفطر، إذ لا إشكال في وجوب صوم الثلاثين من شهر رمضان لو احتمل كونه عيداً، عملاً بالأصل، و عدم رجحان التهرب منه بمثل السفر. و أما لو احتمل خطأ البيئته في شهرى شوال و ذى الحجة، بحيث يحتمل تأخر

- (١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب الصوم المندوب.
 (٢) ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٢، ٣، ٤.
 (٥) ٥، ٦ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢٣ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٤، ٦.
 مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٠٨
 بدون إذن مضيفه (١)،

العيد عما أثبتته، فالحديث لا ينهض بالكراهة معه، لاختصاصه بالصورة الأولى التي ينحصر فيها وجه تعيين العيد بالأصل، و التعدى لغيرها يحتاج إلى دليل. فلاحظ.

(١) كما هو المشهور. لغير واحد من النصوص، كصحيح الفضيل عن أبي عبد الله [جعفر] عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا دخل رجل بلدة فهو ضيف على من بها من أهل دينه حتى يرحل عنهم، ولا ينبغي للضيف أن يصوم إلا بإذنهم، لئلا يعملوا له الشيء فيفسد عليهم، ولا ينبغي لهم أن يصوموا إلا بإذن الضيف، لئلا يحشمهم فيشتهى الطعام فيتركه لهم [لمكانهم]» (١). و موثق هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من فقه الضيف أن لا يصوم تطوعاً إلا بإذن صاحبه، و من طاعة المرأة لزوجها أن لا تصوم تطوعاً إلا بإذنه و أمره، و من صلاح العبد و طاعته و نصيحته [نصحها] لمولاه أن لا يصوم تطوعاً إلا بإذن مولاه و أمره، و من برّ الولد بأبويه أن لا يصوم تطوعاً [و لا يحج تطوعاً و لا يصلي تطوعاً] إلا بإذن أبويه و أمرهما، و إلا كان الضيف جاهلاً، و كانت المرأة عاصية، و كان العبد فاسقاً عاصياً، و كان الولد عاقاً» (٢)، و غيرهما. لكن في السرائر و المعبر و النافع و عن الإرشاد و التلخيص و التبصرة أنه لا يصح صومه، بل في المعبر أنه مما اتفق عليه علمائنا و أكثر علماء الإسلام، و في السرائر أنه يكون مأزوراً لا مأجوراً. و قد يحمل عليه إطلاق ما عن الشيخين و جماعة النهي عن صوم الضيف بدون إذن مضيفه. و كأنه للأخذ بظاهر النهي في النصوص.

و يشكل بأن المعبر من نصوص المسألة هو الحديثان المتقدمان، و الأول منهما قد تضمن أن المسافر ضيف على جميع من بالبلد من أهل دينه، و أنه لا ينبغي له أن يصوم إلا بإذنهم، و لا لهم أن يصوموا إلا بإذنه، و الكراهة - فضلاً عن شرطية الإذن في الصحة - بهذه السعة مما لا يظن من أحد البناء عليه. فلا بد من حمله على نحو من

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٩ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث: ٣، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٠٩

و الولد من غير إذن والده (١).

الاستحباب، بلحاظ كمال الاخوة في الدين، و المرتبة العالية منها. و حمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «و لا ينبغي» على ذلك ليس غريباً.

على أن مقتضى التعليل فيه ارتفاع المحذور بإعلامهم أو نحوه مما لا يلزم معه فساد الطعام عليهم، و لو للعلم بعدم تقديمهم الطعام له، أو لكون الطعام الذي يقدم له لا يفسد بالتأخير، أو لكونه يقدم في أوقات تناسب الصيام، و لا يتوقف ارتفاعه على استئذانهم، فضلاً عن أن يكون شرطاً في صحة الصوم تعبداً.

و أما الثاني فظاهر قوله عليه السلام فيه: «و إلا كان الضيف جاهلاً» هو الكراهة، لانصراف الجهل فيه إلى ما يناسب عدم الحكمة في التصرف، و عدم وقوعه بالوجه المناسب لأصول الضيافة و آدابها المرعية عند العرف.

و دعوى: أن المراد به الجهل بحكم الصوم، و أنه لا يصح منه، بل يبطل.

ممنوعة، لتوقف ذلك على عدم العلم بالحكم المذكور و لو من الصحيح، و ظاهر الصحيح ثبوت الجهل مطلقاً. و من ثم كان الظاهر حمل الجهالة على ما يقابل الحكمة و التعقل، لا على ما يقابل العلم، فيناسب ما ذكرنا.

و بذلك يظهر حمل إطلاق نهى الضيف عن الصوم بدون إذن المضيف في بقية النصوص - مع غض النظر عن ضعف سندها - على الكراهة لصلوح الحدِيثين المتقدمين لتفسيرها، و القرينية على ذلك فيها.

هذا و في الشرائع خص البطلان بما إذا نهاه المضيف عن الصوم، و كأنه لعدم إمكان الالتزام بإطلاق النهي في النصوص المذكورة، أو لاختصاص الجهل الذي تضمنه الموثق بذلك. لكن الثاني ممنوع، و الأول لا يعين الحمل المذكور، بل الأقرب - كما تقدم -

الكراهة، أو استحباب الترك.

(١) كما فى الشرائع و عن المنتهى و التذكرة. و لعله إليه يرجع ما فى المعتبر من استحباب الاستئذان مراعاة للأدب.

خلافًا للنافع- و إن كان ظاهر المعتبر أن مراده فيه الاستحباب- و الدروس

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤١٠

[مسألة ٢٣]: يحرم صوم العيدين

(مسألة ٢٣): يحرم صوم العيدين (١)،

و عن الإرشاد و التلخيص و التبصرة و شرح الإرشاد للفخر. للحكم بالعقوق فى موثق هشام المتقدم، لما هو المعلوم من حرمة عقوق الأب.

لكنه لا- يقتضى الفساد إلا مع الالتفات للحرمة بنحو يمنع من التقرب. على أن العقوق معنى عرفى لا يتحقق بمجرد عدم الإذن، فكما يمكن حمل تطبيقه فى المقام على التعبد بلحاظ حرمة يمكن حمله على المبالغة لمنافاته للأدب. و لعل الثانى أقرب، و لا سيما مع ما فى صدره من جعل الاستئذان من برّ الولد بوالده، الذى لا إشكال فى استحبابه، حيث يظهر منه أن تطبيق العقوق بلحاظ عدم البرّ بالوالد، لا بلحاظ استحقاقه الإذن، ليستلزم الحرمة.

و لعله لذا قال الصدوق فى العلل بعد ذكر الموثق: «جاء هذا الخبر هكذا، و لكن ليس للوالدين على الولد طاعة فى ترك الحج تطوعا كان أو فريضة، و لا فى ترك الصلاة و لا فى ترك الصوم تطوعا كان أو فريضة و لا فى شىء من ترك الطاعات».

هذا و حيث كان الدليل هو الموثق، فهو لا يختص بإذن الأب، بل قد تضمن اعتبار إذن الأبوين معا، فالكلام فىهما على نهج واحد.

(١) عليه اتفاق فقهاء الإسلام، كما فى المعتبر، و بإجماع علمائه، كما فى التذكرة و الجواهر. و النصوص به مستفيضة. و قد تقدم فى موثق سدير فى صوم يوم عرفة قوله عليه السلام: «و أتخوف أن يكون يوم عرفة يوم أضحى و ليس بيوم صوم» «١»، و فى معتبر قتيبة الأعشى: «قال أبو عبد الله عليه السلام: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن صوم ستة أيام:

العيدين و أيام التشريق و اليوم الذى تشك فيه من شهر رمضان» «٢».

هذا و قد استثنى فى المقنع و المبسوط و النهاية و الوسيلة من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فى أشهر الحرم، فإنه يصومها و إن دخل فيها العيد و أيام التشريق.

و عن الحدائق اختيار ذلك.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب الصوم المندوب حديث: ٦.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤١١

...

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الصوم، در يك جلد، دار الهلال، قم - ايران، اول، ١٤٢٥ هـ ق مصباح

المنهاج - كتاب الصوم؛ ص: ٤١١

و يشهد له صحيح زرارة المروى فى الفقيه: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل رجلا خطأ فى أشهر الحرم. قال: عليه الديّة، و صوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم، قلت: إن هذا يدخل فيه العيد و أيام التشريق. فقال: فإنه حق لزمه» «١»، و رواه فى التهذيب بسنده الصحيح عنه عن أبى عبد الله عليه السلام كما فى الطبعة الحديثة «٢»، لكن رواه فى الوسائل عنه عن أبى جعفر عليه السلام «٣»، و قريب منه فى الكافى بطريق فيه سهل ابن زياد «٤»، و صحيحه الآخر: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام فى رجل قتل فى الحرم، قال: عليه ديّة و ثلث، و يصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم. قلت: هذا يدخل فيه العيد و أيام التشريق. فقال: يصومه، فإنه حق لزمه» «٥»، و رواه عن زرارة عن أبى جعفر فى الكافى بسند لا يخلو عن اضطراب «٦».

لكن فى المعبر: «و الرواية المذكورة نادرة، مخالفة لعموم الأحاديث المجمع عليها، و مخصصة لها، و لا يقوى الخبر الشاذ على تخصيص العموم المعلوم. على أنه ليس فيه [تصريح بيوم. ظ] صريح ليوم العيد. و الأمر المطلق بالصوم فى الأشهر الحرم ليس بصريح فى صوم عيدها». و قريب منه فى المختلف. و فى التذكرة و عن المنتهى أنه مخالف للإجماع. و فيه: أن ندرة الرواية إنما تمنع من العمل بها مع وجود المعارض الذى يتعذر جمعه معها عرفاً، لا من التخصيص بها و نحوه مما يقتضيه الجمع العرفى. و لذا كان بناؤهم على تخصيص الأدلة القطعية بخبر الواحد. و لا سيما مع عمل من عرفت بها.

(١) الفقيه ج: ٤ ص: ٨١ باب القود و مبلغ الديّة حديث: ١٩.

(٢) التهذيب ج: ١٠ ص: ٢١٥-٢١٦ باب: القاتل فى الشهر الحرام و الحرم حديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١٩ باب: ٣ من أبواب ديّات النفس حديث: ٤.

(٤) الكافى ج: ٤ ص: ١٣٩-١٤٠ باب: من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعرض له أمر يمنعه من إتمامه حديث: ٨.

(٥) التهذيب ج: ١٠ ص: ٢١٦ باب: القاتل فى الشهر الحرام و الحرم حديث: ٤. و وسائل الشيعة ج:

١٩ باب: ٣ من أبواب ديّة النفس حديث: ٣، لكن رواه عن أبى جعفر عليه السلام.

(٦) الكافى ج: ٤ ص: ١٤٠ باب: من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعرض له أمر يمنعه من إتمامه حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤١٢

...

و منه يظهر وهن دعوى مخالفتها للإجماع، إذ لا مجال لدعوى الإجماع مع خلاف من عرفت و عملهم بالرواية. و الإجماع على حرمة صوم العيد فى الجملة لا يمنع من البناء على جوازه فى بعض الموارد. و من ثم يتعين العمل بالصحيحين.

هذا و الذى يظهر منهما- سؤالاً و جواباً- المفروغية عن استلزام صوم شهرين من أشهر الحرم لصوم العيد و أيام التشريق، و هو إنما يتم مع كون التابع اللازم هو التابع التام، أما لو اكتفى بصوم شهر و يوم فلا يلزم ذلك كما لو صام ذا القعدة و بعض ذى الحجة. لكن يظهر من المحقق و الجواهر عدم فهم ذلك منها، و حملها على ما إذا أراد أن يصوم من الأشهر الحرم بالنحو المستلزم لذلك، فيجوز الشروع فى الصوم فى نصف ذى القعدة مثلاً، لو عمل بالرواية. و لو لم يعمل بها لم يجز ذلك.

و فيه: أنه لا- وجه لحملها على ذلك بعد صراحة السؤال فيها فى الاستلزام المذكور، و ظهور الجواب فى إقرار ذلك. و لا سيما مع التعليل بأنه حق لزمه، لقوة ظهوره فى توقف أداء الحق على ذلك، المقتضى لمشروعيته لأهمية أداء الحق المذكور، و إلا- فمجرد إمكان أداء الحق بذلك لا يقتضى المشروعية ارتكازاً. و لذا لا يجرى فى غير هذه الكفارة من الصوم مما يجب فيه التابع، بل مطلقاً. و من ثم يتعين البناء على ذلك، فيكون مورد الرواية مستثنى من الحكمين معاً:

حرمة صوم يوم العيد و أيام التشريق، و الاكتفاء فى التابع بصوم شهر و يوم، كما جزم بذلك بعض مشايخنا قدّس سرّه. هذا و قد

اقتصر من تقدم على القاتل في الأشهر الحرم، و لم يذكروا القاتل في الحرم. و كأنه لعدم العثور على الصحيح الثاني - كما قد يظهر من اقتصار الصدوق في الفقيه على الأول - أو لحمل الحرم فيه على الشهر الحرام، أو على أنه مصحف بما يناسب ذلك. لكن الأخير مدفوع بأصالة عدم الخطأ المعول عليها عند العقلاء. و الثاني مخالف للظاهر جداً، و الأول لا يجرى في حق الشيخ الذي روى الصحيحين معا.

و من هنا كان المتعين التعميم لهما معا، كما جرى عليه بعض مشايخنا قدس سره، و قد يظهر

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤١٣

و أيام التشريق (١) لمن كان بمنى (٢)، ناسكا أم لا (٣)، و يوم الشك على أنه من شهر رمضان (٤)، و نذر المعصية، بأن ينذر الصوم على تقدير فعل

من التهذيب، لأنه ذكر الصحيحين في باب القاتل في الشهر الحرام و الحرم.

(١) بلا- خلاف معتد به أجده فيه، بل عن الغنية و المعبر و التذكرة و المنتهى الإجماع عليه، كذا في الجواهر. و يقتضيه النصوص المستفيضة، و منها معتبر قتيبة الأعشى المتقدم في صوم العيدين.

نعم تقدم استثناء من وجب عليه كفارة صوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم، لو فرض كونه في منى. و لعله المراد من الخلاف الذي أشار إليه في الجواهر.

(٢) فلا يحرم صومها في غير منى، بلا خلاف ظاهر، بل في الروضة الإجماع عليه، و أنه مراد من أطلق. للنصوص المستفيضة، كصحيح معاوية بن عمار: «سالت أبا عبد الله عليه السلام عن صيام أيام التشريق، فقال: أما بالأمصار فلا بأس به، و أما بمنى فلا» (١).

(٣) كما هو مقتضى إطلاق النص و الفتوى. و في القواعد و عن الإرشاد تخصيصه بالناسك. و كأنه لدعوى انصراف إطلاق النصوص له. لكنه ممنوع و لا سيما بملاحظة مقابله بمن كان في الأمصار. و مع التعليل في بعض النصوص بأنها أيام أكل و شرب (٢). هذا و عن كشف الغطاء تعميم الحرمة لمن كان بمكة، و وجهه غير ظاهر.

نعم لا يبعد العموم لمن يذهب في أثناء النهار من منى إلى مكة. لأن غالب من في منى يتعرض لذلك. و لصدق أنه في منى في بعض اليوم، فيحرم عليه فيه الصوم بمقتضى الإطلاق، كما يحرم في بقيته، لعدم مشروعية الصوم في بعض النهار. و ربما يكون مراد كشف الغطاء ذلك. فلاحظ.

(٤) للنصوص المستفيضة (٣). و منها معتبر قتيبة المتقدم في صوم العيد، و قد تقدم تفصيل الكلام فيه في المسألة العاشرة من الفصل الأول.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث: ١٠.

(٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب وجوب الصوم و نيته.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤١٤

الحرام (١) شكرا (٢)، أما زجرا فلا بأس به.

(١) الظاهر أن المراد به مطلق المعصية، فيعم ترك الواجب.

(٢) لأنه حيث لم يكن الصوم المنذور بنفسه معصية فلا بد من كون المراد من الصوم الذي هو نذر المعصية تحقق العصيان به من

حيثية كونه مندورا، و ذلك عندهم إنما يكون بنذره شكرا على معصية أو زجرا عن طاعة. و في الجواهر أنه لا خلاف أجده في حرمة الصوم حينئذ، بل نسبه بعضهم إلى قطع الأصحاب.

و قد علله في الرياض بأن الزجر عن الطاعة و الشكر على المعصية معصية، و فيه: أنه لم يتضح الوجه في كونه معصية حقيقية، بمعنى كونه منهيًا عنه شرعا.

نعم لا بأس بدعوى كونه مظهرا من مظاهر التمرد، فيكون بحكم المعصية في المبعديّة المنافية للتقرب، فلا يصح نذره، بناء على أن النذر عبادة. و لعله إلى ذلك يرجع ما في المعبر من الاستدلال بقوله عليه السلام: «لا نذر إلا ما أريد به وجه الله» (١).

لكن لم يتضح الوجه في كون النذر عبادة. و مجرد تضمنه جعل شيء لله تعالى لا يقتضيه، لإمكان أن لا يكون الداعي في جعل شيء له تعالى هو التقرب له، بل مجرد الإلزام و الالتزام لإحداث الداعي نحو العمل. كما أن اعتبار كون المندور طاعة لا يستلزم اعتبار تقرب المكلف في نذره له و جعله على نفسه.

و أما الحديث الذي ذكره في المعبر فلم أعر عليه عاجلا في مظانه من كتب الحديث. نعم ورد ذلك في اليمين (٢). و ربما قيل بأن الإجماع على عدم اعتبار التقرب في اليمين ملزم بحمل اليمين في ذلك على النذر. و هو في غاية الإشكال، بل المنع.

على أنه لو تم اعتبار التقرب في النذر فالزجر عن الطاعة و الشكر على المعصية إنما يكون تمردا يمتنع التقرب به إذا التفت الناذر لكون الطاعة طاعة و المعصية معصية حين النذر، أما إذا غفل عن ذلك، و لم يلتفت إلا إلى تعلق رغبته بفعل الشيء أو بتركه، و الشكر على ذلك أو الزجر عنه، فمن الممكن التقرب من المكلف بجعل شيء له تعالى

(١) المعبر ص: ٣١٨.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٦ باب: ١٤ من كتاب الأيمان حديث: ١٠، ٥، ٢، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤١٥

...

من أجل تحقيق ما رغب فيه أو الزجر عما يبغضه.

نعم قد يبتنى النذر زجرا على الالتزام بعدم فعل ما جعل النذر زجرا عنه فإذا قال: لله على أن أعتق نسمة إن كلمت زيدا، كان المراد إلزام نفسه بأن لا يكلم زيدا، و بأنه إن كلمه فعليه العتق، فإذا كان الأمر المذكور معصية كان النذر نذرا للمعصية، فيبطل. لعدم الإشكال في بطلان نذر المعصية.

بل حتى لو لم يتضمن النذر الإلزام بذلك، إلا أن الالتزام بفعل شيء زجرا عن الطاعة - كصلة الرحم - مناف عرفا لحدّ الشارع عليها، و ذلك مانع عرفا من عموم نفوذ النذر لذلك.

لكن ذلك لا يجرى في الشكر على المعصية، بل هو إنما يتضمن مجرد الالتزام بفعل شيء عند فعلها، و هو غير مناف لزجر الشارع عنها.

اللهم إلا أن يقال: الالتزام بفعل شيء عند فعل المعصية إنما لا ينافي زجر الشارع عنها إذا لم يتضمن الشكر عليها، أما إذا تضمنه فهو مناف للزجر عنها عرفا، لأن مقام العبودية يقتضى مناسبة المعصية للندم و تأنيب الضمير، لا للشكر و الابتهاج. و من ثم كان الظاهر قصور أدلة نفوذ النذر ارتكازا عن نذر شيء زجرا عن طاعة أو شكرا على معصية.

بل الظاهر عموم الطاعة لكل راجح شرعا و إن كان مستحبا، و عموم المعصية لكل مرجوح شرعا و إن كان مكروها، لعين الوجه المتقدم من منافاة دليل نفوذ النذر للأمر بالفعل الذي هو طاعة و الحدّ عليه، و النهي عن الفعل الذي هو معصية و الزجر عنه.

و مما ذكرنا يظهر أن حرمة صوم النذر المذكور تشريعية، بلحاظ عدم نفوذ النذر، لا ذاتية، فلو غفل عن عدم وجوبه وفاء بالنذر للغفلة عن عدم مشروعية النذر- و لو للجهل بكون الطاعة طاعة و المعصية معصية- اتجه صحة الصوم. و ربما يدعى أن الصوم نفسه لما كان شكرا على المعصية أو زجرا عن الطاعة كان محرما و تمردا فيمتنع التقرب به لذلك. و ربما يحمل عليه ما تقدم من الرياض.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤١٦

و صوم الوصال (١)، و لا بأس بتأخير الإفطار و لو إلى الليلة الثانية إذا لم يكن عن نية الصوم، و الأحوط اجتنابه.

لكنه يشكل بأن نية الشكر و الزجر إنما تكون في النذر نفسه، و أما الصوم المنذور فلا يلزم الإتيان به بنية الشكر أو الزجر، بل يكفي الإتيان به وفاء بالنذر، بل لا معنى للإتيان به زجرا عن الطاعة، إذ لا موضوع للزجر بعد وقوع الفعل. نعم يمكن ذلك في الشكر، و حينئذ لا بأس بالبناء على مبعديته لو التفت المكلف إلى حرمة الفعل الذي تكون به المعصية، فيبطل الصوم بذلك.

ثم إنه قد استدلل لحرمة الصوم المذكور بحديث الزهري عن علي بن الحسين عليه السلام قال: «و صوم نذر المعصية حرام» (١)، و بحديث أنس: «و صوم نذر المعصية حرام» ٢.

لكن ضعف سندهما مانع من التعويل عليهما. و قد يكون ذكر الأصحاب للحكم لمطابقتها للقاعدة التي أشرنا إليها آنفا، و يكون ذكرهم للحديثين لتأييد مقتضى القاعدة المتقدم، لا لنهوضهما بالاستدلال. و من ثم لا ينبغي إطالة الكلام في مفادهما، بل يكون المعول على ما سبق.

(١) عند علمائنا، كما في التذكرة، و عن المنتهى الإجماع عليه. و النصوص به مستفيضة، كصحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «لا وصال في صيام» (٣)، و غيره.

هذا و في صحيح حفص بن البختري عنه عليه السلام: «قال: الواصل في الصيام يصوم يوما و ليلة و يفطر في السحر» ٤. و إليه يرجع قوله عليه السلام في صحيح الحلبي:

«الواصل في الصيام أن يجعل عشاء سحوره» ٥. و عليه جرى في المبسوط و النهاية و غيرهما، و نسب في محكي المدارك إلى أكثر الأصحاب.

لكن في خبر سليمان عنه عليه السلام قال في حديث: «و إنما قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم:

(١) ١، ٢ وسائل الشريعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث: ١، ٢.

(٣) ٣، ٤، ٥ وسائل الشريعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث: ١، ٩، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤١٧

...

لا وصال في صيام، يعنى: لا يصوم الرجل يومين متوالين من غير إفطار، و قد يستحب للعبد أن لا يدع السحور» (١). و مقتضاه توقفه على ترك الإفطار و السحور معا و الإمساك في تمام الليل، و هو المحكى عن ابن إدريس، كما يناسبه ما في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: و لا قران بين صومين» ٢. و لعله لذا ردّد بينهما في الاقتصاد.

و لا- أثر للفرق بين الأمرين بناء على أن حرمة الوصال تشريعية، بأن لا- يكون المحرم مطلق ترك الأكل و الشرب في الليل، بل

خصوص ما يقع منه عن نية، و بما أنه أمر مشروع. لوضوح أن كلا منهما لا دليل على مشروعيته، بل يقطع بعدمها، فيحرم قصده. و إنما يظهر الفرق بينهما بناء على أن حرمة ذاتية راجعة إلى حرمة ترك الأكل و الشرب بنفسه، فإن الحرمة المذكورة تحتاج إلى دليل، فمع اختلاف الأدلة لا بد من الجمع بينهما، و مع تعذره يتعين الاقتصار على المتيقن، و هو حرمة الثاني لا غير.

و مال في الجواهر إلى أن مقتضى الجمع بين النصوص كون الحرام الأعم من الأمرين. و يشكل بأنه لما تضمن كل من الطائفتين تفسير الوصال بمعنى غير ما فسر به في الأخرى فالمتعين تعارض الطائفتين.

و ربما يجمع بينهما بحمل الطائفة الأولى على الكراهة، بحمل ما تضمنته من المعنى على تطبيق عنوان الوصال عليه توسعا، لبيان كراهته مع كون الوصال الحقيقي المحرم هو الذى تضمنته الطائفة الثانية، و قد يناسبه قوله عليه السلام فى ذيل خبر سليمان:

«و قد يستحب للعبد أن لا يدع السحور».

و لو فرض استبعاد الجمع المذكور و استحكام التعارض بين الطائفتين فالمتعين تساقطهما و الرجوع للأصل، المقتضى للاقتصار فى الحرام على ما تضمنه الخبر، كما سبق.

اللهم إلا- أن يقال: لم يتعرض من نصوص الطائفة الثانية لتفسير الوصال إلا- خبر سليمان، و هو لا ينهض بمعارضة الطائفة الأولى المفردة له، لضعف سنده، و ندرة العامل به من الأصحاب، فالمتعين الاقتصار فى تفسيره على الصحيحين

(١) ١، ٢ وسائل الشريعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث: ١٠، ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤١٨

...

الأولين المعول عليهما عندهم، و لا ينافيهما صحيح زرارة الأخير الناهى عن القران بين الصومين، لأن حرمة أعم من كونه هو الوصال، و مرجع ذلك إلى البناء على حرمة الأمرين معا، مع كون الثاني أشد.

بقى الكلام فى أن الحرمة فى المقام تشريعية راجعة إلى حرمة التعبد بالوصال و ترك الإفطار أو ذاتية راجعة إلى حرمة ترك الفطور و الاكتفاء عنه بالسحور، فضلا عن ترك السحور أيضا.

و ظاهر غير واحد الأول. قال فى الشرائع بعد أن ذكر حرمة صوم الوصال:

«و هو أن ينوى صوم يوم و ليلة إلى السحر. و قيل هو أن يصوم يومين مع ليلة بينهما».

و قال فى الجواهر: «بل يظهر من الفاضل و غيره أنه لا وصال مع عدم النية، بل فى المدارك نسبتها إلى قطع الأصحاب».

و قد يستظهر من النصوص. لظهور الوصال فى اتحاد الواصل مع الموصول سنخا، و حيث كان الصوم فى النهار متقوما بالنية كان ظاهر وصله بالليل أو جعل الليل واصلا بين صومين تقوم الوصل فى الليل بالنية. و لا أقل من كون ذلك مقتضى الأصل لاحتياج حرمة ترك الإفطار من دون نية و تعبد للدليل.

لكن فى أوائل كتاب النكاح من المبسوط قال فى بيان ما اختص به رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: «و أما المباحات التى خصّ بها فكثير. منها الوصال فى الصوم، كان مباحا و لا يحل لغيره، و هو أن يطوى الليل بلا أكل و لا شرب مع صيام النهار، لا أن يكون صائما، لأن الصوم فى الليل لا ينعقد، بل إذا دخل الليل صار الصائم مفطرا بلا خلاف». و نحوه فى نكاح التذكرة. و هو كالصريح فى أن الحرام هو الوصال من دون نية الصوم.

و يناسبه ما فى موثق زرارة و فضيل عن أبى جعفر عليه السلام: «فى رمضان تصلى ثم تفطر، إلا أن تكون مع قوم ينتظرون الإفطار... و إلا فابدأ بالصلاة. قلت: و لم ذلك؟ قال:

لأنه قد حضر ك فرضان: الإفطار و الصلاة، فابدأ بأفضلهما، و أفضلهما الصلاة» «... ١».

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من أبواب آداب الصائم حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤١٩

كما أن الأحوط عدم صوم الزوجه (١)،

اللهم إلا أن يقال: ما تقدم من المبسوط و التذكرة من عدم الخلاف في عدم انعقاد الصوم في الليل - لو تم - لا ينافي توقف الوصال على النية بحيث يتعبد بترك الأكل و الشرب كما يتعبد بسائر العبادات، نظير الإمساك في بعض نهار عاشوراء من دون نية الصوم التام.

و الموثق لا- يمكن البناء على ظاهره من وجوب الإفطار في وقته المعهود، لأن مثل هذا الحكم مما لا يخفى عادة، و لو كان البناء عليه لكثير السؤال عنه و عن فروعه، فلا بد من حمل الفرض فيه على ما يعم الاستحباب، أو على ما يعم لزوم الشيء سدا لحاجة البدن. و من ثم كان الأظهر عدم وجوب الأكل و الشرب ليلا و لأنه مقتضى الأصل بعد عدم ظهور أدلة تحديد الصوم بدخول الليل إلا في حرمة الأكل و الشرب قبل دخوله، المقتضى لجوازهما بعده، لا لوجوبهما. فلاحظ و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) فقد صرح بحرمة جماعه، بل في المعتمد دعوى الإجماع عليه للنصوص المستفيضة، كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال النبي صلى الله عليه و آله و سلم: ليس للمرأة أن تصوم تطوعا إلا بإذن زوجها» «١»، و غيره.

لكن في صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن المرأة تصوم تطوعا بغير إذن زوجها؟ قال: لا بأس» ٢. و هو يصلح شاهدا لحمل النصوص المتقدمة على الكراهة. أو على ما إذا زاحم الصوم حقه، لقرب انصرافها إلى ذلك، لمناسبته للمرتكزات المتشعبة، و إلا فمن البعيد جدا التعبد بعدم صحة الصوم بدون إذن الزوج مع عدم مزاحمته لحقه، لسفر، أو شغل، أو عجز عن الاستمتاع، أو نحو ذلك.

كما يناسبه قوله عليه السلام في موثق هشام بن الحكم المتقدم: «من فقه الضيف أن لا يصوم تطوعا إلا بإذن صاحبه، و من طاعة المرأة لزوجها أن لا تصوم تطوعا إلا بإذنه

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث: ١، ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٢٠

و المملوك (١) تطوعا بدون إذن الزوج و السيد و إن كان الأقوى الجواز في الزوجه إذا لم يمنع عن حقه. و الحمد لله رب العالمين.

و أمره ... و إلا- كان الضيف جاهلا، و كانت المرأة عاصية «... ١»، لوضوح عدم البناء على كبرى وجوب طاعة المرأة للزوج و حرمة معصيتها له إلا بمقدار ما يحفظ حقه، مع استحباب ما زاد على ذلك من باب حسن التبعل.

و من ثم يقوى القول بعدم توقف صحة صومها على إذن الزوج مع عدم مزاحمته لحقه، كما يناسبه ما في الاقتصاد و المراسم من كراهة صومها بدون إذنه، و ما قد يظهر من الوسيلة من أنه ينبغي أن يكون صومها بإذنه، و ما عن محكى ابن زهرة من استحباب أن لا تصوم بغير إذنه، مدعيا عليه الإجماع، و إن لم أجده في الغنية.

هذا و أما القول بعدم صحة صومها مع نهى الزوج، و إن لم يعتبر إذنه، فلم يتضح وجهه، و لا شاهد له من النصوص المتقدمة. و ما في

الجواهر من كونه مظنة الإجماع لبعده عموم كلام من تقدم منه الخلاف لصورة نهيه، غير ظاهر.

(١) الكلام فيه فتوى كما سبق في الزوجة، وعن المدارك الإجماع على عدم انعقاد صومه مع عدم إذنه، فضلا عن النهي. ويشهد به قوله عليه السلام في موق هشام ابن الحكم المتقدم: «و من صلاح العبد و طاعته و نصيحتة [نصحته] لمولاه أن لا يصوم تطوعا إلا بإذن مولاه و أمره ... و إلا ... كان العبد فاسقا عاصيا» ... ٢، و قوله عليه السلام في خبر الزهري: «و العبد لا يصوم تطوعا إلا بإذن سيده» ٣، و نحوه ما عن الصادق من وصية النبي صلى الله عليه و آله و سلم لعلى عليه السلام ٤. و لا مخرج عن ظاهرها من النصوص. كما أن المناسبة المتقدمة في الزوجة لا تجرى في المقام، لعدم منافاة صوم العبد لحق السيد لو لا النصوص المذكورة. و مجرد الاستبعاد لو تم لا يكفى في الخروج عن ظاهرها.

(١) ١، ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث: ١، ٢، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٢١

...

اللهم إلا أن يقال: موق هشام إنما تضمن كون ذلك من صلاح العبد و طاعته و نصيحتة أو نصحته، و هي لا تقتضى الوجوب. و أما ترتب الفسق و العصيان، فمن القريب كون المراد به الفسق عن صلاح العبد و طاعته لمولاه و لزوم عصيانه له، لا الفسق عن طاعة الله تعالى، و لزوم عصيانه. و إلا فترتب الإثم بمجرد نية الصوم بعيد جدا، و ان قيل بطلانه. و لا أقل من الاحتمال المانع من الاستدلال. و أما الخبران فضعفهما مانع من نهوضهما بإثبات الفساد أو الحرمة. نعم لو أوجب الصوم إجهاده بدنيا كان منافيا لحق المولى، فيحرم لذلك. فتأمل جيدا. و الحمد لله رب العالمين.

انتهى الكلام في كتاب الصوم ليلة الثلاثاء الحادى و العشرين من شهر صفر سنة ألف و أربعمائه و أربع عشرة للهجرة. و انتهى إعادة النظر فيه - بنحو أوجب كثيرا من الإضافات فيه و إعادة صياغة بعض مباحثه - ليلة السبت الثامن و العشرين من شهر ذى القعدة الحرام سنة ألف و أربعمائه و ثلاث و عشرين للهجرة النبوية على صاحبها و آله أفضل الصلاة و السلام و التحية. و كان ذلك كله في النجف الأشرف ببركة الحرم المشرف على مشرفه الصلاة و السلام. و الشكر لله تعالى على ما يسر و أنعم. و نسأله سبحانه التوفيق و التسديد، و قبول الأعمال، و صلاح الأحوال إنه أرحم الراحمين و ولى المؤمنين، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٢٣

خاتمة في الاعتكاف

إشارة

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٢٥

الخاتمة في الاعتكاف و هو اللبث في المسجد (١). و الأحوط أن يكون بقصد فعل العبادة فيه (٢) من صلاة و دعاء و غيرهما. و إن كان الأقوى عدم اعتباره.

بسم الله الرحمن الرحيم و له الحمد الحمد لله رب العالمين. و الصلاة و السلام على محمد و آله الطاهرين و لعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

(١) مقتضاه تحقق الاعتكاف بنفس اللبث بالشروط المذكورة، كما هو مقتضى إطلاق المقنعة و المبسوط و الشرائع و الدروس. لكن من الظاهر أن الاعتكاف من الماهيات الشرعية المتقومة بالقصد، فلا يكفي فيه مجرد اللبث في المسجد بدون، فاللازم أخذ القصد في تعريفه. بل الظاهر أنه متقوم بقصد عنوانه بما أنه عبادة خاصة، و لا يكفي فيه قصد اللبث بدون ذلك و إن كان عن داع قربي، فمن نوى المكث في المسجد لأنه أذفاً، أو لاستحباب الكون فيه، أو لأن العبادة فيه أيسر لم يكن معتكفاً. و إن كان قد يتقرب بذلك و يثاب عليه.

و من هنا كان الأولى تعريفه بأنه التعبد لله تعالى باللبث في المسجد، بما أنه عبادة خاصة، و لعله إلى هذا يرجع ما في الوسيلة من أنه لبث مخصوص، و نحوه في المراسم و التذكرة و محكى المنتهى.

(٢) قال في المبسوط: «و في عرف الشرع هو طول اللبث للعبادة» و نحوه في

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٢٦

...

تقييد اللبث بأنه للعبادة في الشرائع و المراسم و التذكرة و الدروس و محكى المنتهى، و مقتضاه أخذ ذلك في مفهومه، بحيث لا يتحقق بدون.

لكن أصرّ في الجواهر على أن مرادهم بذلك هو المكث بنحو التعبد، و أنه لا مجال لتوهم شموله للعبادة الزائدة على المكث. كما لا مجال لتوهم أخذ ذلك في مفهوم الاعتكاف، بحيث لا- يجزى الاقتصار على قصد التعبد به خاصة، لظهور الفتاوى في مشروعيتها لنفسه، من دون ضم قصد عبادة أخرى معه، و كذا النصوص كحديث السكوني: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: اعتكاف عشر في شهر رمضان تعدل حجتين و عمرتين» (١). و هو كما ترى لا يناسب كلماتهم المشار إليها.

بل عن كشف الغطاء: «الاعتكاف هو لبث مخصوص للعبادة، معتادة أو غير معتادة. و لو قصد اللبث مجردا عن قصد العبادة أو العبادة مجردة عن اللبث لم يكن معتكفاً». و هو صريح فيما استظهرناه من كلمات من سبق.

و أما حديث السكوني و نحوه من النصوص فبعد تعذر حمل الاعتكاف فيها على المعنى اللغوي، و لزوم حمله على المعنى الشرعي المفروض إجماله، يتعين إجمالها و عدم نهوضها بإثبات المدعى.

نعم استدل بعض مشايخنا قدس سره بقوله تعالى: وَ عَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهَّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَ الْعَاكِفِينَ وَ الرُّكَّعِ السُّجُودِ (٢)، بدعوى: أن جعل الاعتكاف قسيما للطواف و للركوع و السجود- أى الصلاة- وعده في قبالتها فيه دلالة واضحة على أنه بنفسه عبادة مستقلة لا يعتبر فيها ضم عبادة أخرى إليها.

لكنه يشكل بأن الآية الشريفة لما لم ترد لبيان مشروعيتها الاعتكاف ليمسك بإطلاقها فنهوضها بالدلالة على المطلوب لا يخلو عن إشكال، لأن عطف العام على الخاص غير عزيز. على أن المعنى المتقدم لا يقتضى أخذ خصوص الصلاة في الاعتكاف، بل مطلق العبادة، فيكون بينه و بين الصلاة تباين مفهومى، و عموم

(١) وسائل الشريعة ج: ٧ باب: ١ من كتاب الاعتكاف حديث: ٣.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٢٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٢٧

و يصح في كل وقت (١)

و خصوص من وجه موردى، و لا ظهور للعطف في نفي ذلك.

هذا كله بناء على أن المراد بالعكوف في الآية الشريفة الاعتكاف الشرعى، و هو يحتاج إلى قرينة، و بدونها فهو ظاهر في المعنى اللغوى، فتكون أجنبية عن المقام. و يأتي عند الكلام في اعتبار النية في الاعتكاف ما ينفع في المقام.

فالعمدة في المقام صحيح داود بن سرحان قال: «كنت بالمدينة في شهر رمضان فقلت لأبى عبد الله عليه السلام: إني أريد أن اعتكف، فماذا أقول؟ و ما إذا أفرض على نفسى؟

فقال: لا تخرج من المسجد إلا لحاجة لا بد منها، و لا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك» (١). فإنه ظاهر في بيان تمام الماهية، و خال عن ذكر العبادة. كما ذكر سيدنا المصنف قدس سره.

مضافا إلى أن اعتبار العبادة فيه يناسب التعرض في النصوص لذلك، كما تعرضت لاعتبار الصوم. بل يناسب التعرض لتحديد العبادة كما و نوعا و نحو ذلك مما يترتب عليه من الفروع، فخلوها عن ذلك مناسب جدا لعدم اعتبار العبادة فيه.

هذا و أما ما في الدروس و ظاهر غيره من أخذ المدة و الصوم في تعريفه فالظاهر ابتناؤه على الخلط بين الحدود المفهومية و شروط الصحة الشرعية.

(١) بلا إشكال ظاهر، كما هو مقتضى إطلاق الفتاوى، بل يظهر من بعض كلماتهم المفروغية عنه. و كفى بذلك دليلا في المقام.

و لولاه لأشكال إثبات العموم، لعدم وفاء النصوص به بعد عدم ورودها في مقام شرح حقيقته من جميع الجهات، بنحو يقتضى الإطلاق المناسب له.

نعم قد يستفاد المفروغية عنه من عدم التعرض في النصوص لهذه الجهة، مع شدة الحاجة إليها في ظرف عدم المتيقن في البين بعد صراحة بعضها في عدم اختصاصه بشهر رمضان.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٢٨

يصح فيه الصوم (١). و الأفضل شهر رمضان (٢). و أفضله العشر الأواخر (٣).

ففى صحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: من سعى فى حاجة أخيه المسلم فاجتهد فيها فأجرى الله على يده قضاها كتب الله عز و جل له حجة و عمره و اعتكاف شهرين فى المسجد الحرام و صيامهما» (١)، و فى حديث أبى حمزة: «و الله لقضاء حاجته - يعنى الأخ المؤمن - أحب إلى الله عز و جل من صيام شهرين متتابعين و اعتكافهما فى المسجد الحرام» (٢)، و فى حديث إبراهيم: «و صوم شهرين من أشهر الحرم و اعتكافهما فى المسجد الحرام» (٣). فإنها صريحة فى عدم الاختصاص بشهر رمضان، و حينئذ لا معين ظاهر لبعض الشهور بحيث يستغنى به عن السؤال.

(١) لما يأتى من كون الصوم شرطا فيه.

(٢) كما قد يستفاد من موثق السكونى عن الصادق عليه السلام عن آبائه (عليهم السلام): «قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: اعتكاف عشر فى شهر رمضان تعدل حجتين و عمرتين» (٤). و قد يستفاد مما يأتى فى صحيح البقباق من عدم التنبيه لاعتكاف النبى صلى الله عليه و آله و سلم إلا فى شهر رمضان. بل هو كالصريح من صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: كانت

بدر في شهر رمضان و لم يعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم فلما أن كان من قابل اعتكف عشرين، عشرين عاماً و عشرين قضاة لما فاتته «٥»، لقوة ظهوره في أولوية شهر رمضان في القضاء، فضلاً عن الأداء.

(٣) كما في النهاية و عن المنتهى. بل الظاهر المفروغية عنه. لصحيح أبي العباس البقباق عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: اعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم في شهر رمضان في العشر الأول، ثم اعتكف في الثانية في العشر الوسطى، ثم اعتكف في الثالثة في العشر الأواخر، ثم لم يزل صلى الله عليه وآله و سلم يعتكف في العشر الأواخر» «٦». فإن عدوله صلى الله عليه وآله و سلم عن

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٢ من كتاب الاعتكاف حديث: ١، ٢، ٣.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من كتاب الاعتكاف حديث: ٣.

(٥) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من كتاب الاعتكاف حديث: ٢، الكافي ج: ٤ ص: ١٧٥.

(٦) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من كتاب الاعتكاف حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٢٩

[مسألة (١): يشترط في صحته - مضافاً إلى العقل والإيمان - أمور]

إشارة

(مسألة ١): يشترط في صحته - مضافاً إلى العقل والإيمان (١) - أمور:

[الأول: نية القربة]

إشارة

الأول: نية القربة، كما في غيره من العبادات (٢)، و تجب مقارنتها

الاعتكاف في العشرين الأولين إلى الاعتكاف في العشر الأواخر و استمراره على ذلك شاهد بالأفضلية.

و قريب منه في ذلك صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم إذا كان العشر الأواخر اعتكف في المسجد و ضربت له قبة من شعر، و شمّر المئزر، و طوى فراشه» «١». بل في حديث داود بن سرحان عنه عليه السلام: «قال: لا اعتكاف إلا في [العشر الأواخر] العشرين من شهر رمضان» ٢.

(١) لوضوح كونه من العبادات المشروطة بهما، بخلاف البلوغ.

(٢) من الظاهر أن النية المعتبرة في العبادات ليست هي نية القربة وحدها، بل لا بد معها من قصد العنوان العبادي الذي تقوم به ماهية العبادة، كالصلاة و الصوم و الزكاة و نحوها، ليتحقق التقرب بامثال الأمر القائم بذلك العنوان، أو بموافقة ملاك المحبوبة القائم به، فلا بد من اعتبار ذلك في المقام أيضاً.

و لذا تقدم في تحديد مفهوم الاعتكاف أنه لا بد فيه من قصد المكث في المسجد بما هو عبادة خاصة، و لا يكفي قصد المكث في المسجد لا بالعنوان المذكور و إن كان بوجه قريب، كما لو قصد المكث في المسجد لاستحباب الكون فيه، أو لأن العبادة فيه أيسر.

نعم يكفي قصد العنوان المذكور إجمالاً، كما لو نوى المكث على نحو مكث زيد متقرباً بذلك من دون تمييز لحدود مكث زيد

تفصيلاً، فإنه يقع اعتكافاً إذا كان قصد زيد بمكته ذلك. و ذلك كاف في بقية العبادات.

ثم إنه لا- ريب في اعتبار نية التقرب في الاعتكاف، لما هو المرتكز من كونه من العبادات المعتبر فيها ذلك، و الظاهر عدم الخلاف فيه، بل الإجماع عليه.

هذا و قد استدل عليه بعض مشايخنا رحمه الله- مضافاً إلى ذلك- بقوله تعالى:

(١) ١، ٢ وسائل الشريعة ج: ٧ باب: ١ من كتاب الاعتكاف حديث: ١، ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٣٠

لأوله (١)، بمعنى وجوب إيقاعه من أوله إلى آخره عن النية و حينئذ يشكل الاكتفاء بتبسيط النية إذا قصد الشروع فيه في أول يوم (٢). نعم لو قصد

وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ «١»، بدعوى: أن أمره تعالى بتطهير البيت لا يكون إلا لأن يتعبد فيه بطواف أو اعتكاف أو ركوع أو سجود، لا لمجرد اللبث و المكث و لو لغير العباد- من سكنى أو يتوته أو يبيع و نحو ذلك- كما هو مقتضى مناسبة الحكم و الموضوع.

و فيه: أن الاهتمام بتطهير البيت لكل من يرد عليه و يكون فيه و إن لم يكن متعبداً غير عزيز. و حمل الآية الشريفة عليه غير بعيد، لمناسبته لعظمة البيت الشريف و رفعة شأنه.

على أنه تقدم عند الكلام في تحديد مفهوم الاعتكاف أن حمل العكوف في الآية الشريفة على الاعتكاف الشرعي دون المعنى اللغوي يحتاج إلى قرينة، و بدونها فهو ظاهر في المعنى اللغوي، الذي لا يبعد كون أصله اللزوم للشئ، و هو المناسب لما اختاره في مجمع البيان- و نسبه لأكثر المفسرين- من أن المراد بالعاكفين المجاورين للبيت الشريف. و إليه يرجع ما عن ابن جبير من أنهم المقيمون في مكة المعظمة.

بل حيث كان المراد بالبيت هو الكعبة الشريفة لا المسجد الحرام فلا بد من حمل العاكفين فيه على المجاورين، دون اللابثين، لوضوح عدم لبث أحد في الكعبة. و حمل المجاورين على خصوص المعتكفين في المسجد الحرام- مع خلوه عن الشاهد- بعيد جداً.

(١) كما هو الحال في جميع العبادات تبعا للمرتكزات. بل مقتضى قوله في صحيح داود بن سرحان المتقدم في تحديد مفهوم الاعتكاف: «فما ذا أقول؟ و ما ذا أفرض على نفسي؟» تقومه بالقصد إليه في أول أزمنته. و لا- ريب مع ذلك في لزوم إيقاعه بوجه قربي، لأنه من العبادات.

نعم خرج عن ذلك الصوم، لدليل يخصه، و لا مجال للتعدى منه لغيره.

(٢) يعنى: مع عدم استمرارها- و لو ارتكازا- إلى حين طلوع الفجر، للغفلة

(١) سورة البقرة الآية: ١٢٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٣١

...

المطلقة أو النوم أو غيرهما. و منشأ الإشكال عدم استيعاب النية لتمام الاعتكاف. و الاكتفاء بتبسيط النية في الصوم للإجماع أو غيره لا يقتضى الاكتفاء له في المقام.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه حيث لا يضر النوم في أثناء الاعتكاف فهو لا يضر في ابتدائه فيندفع بأن ملازمة الاعتكاف للنوم في أثناءه عادة تكشف عن عدم اعتبار النية فيه بالمقدار الذي يمنع من النوم، و أنه يكفي فيها العزم على استمرار الاعتكاف حين النوم، بخلاف النوم قبله فإنه لا يلازمه عادة، ليستكشف عدم إخلاله به و عدم اعتبار النية بالنحو الذي ينافيه. على أنه من القريب كون الاعتكاف كالإحرام لا يحتاج استمراره إلى النية، بل يكفي عقده في استمراره ما لم يفسخ حيث يشرع فسخه، كما يناسبه صحيح داود بن سرحان المتقدم عند الكلام في تحديد مفهوم الاعتكاف، و نصوص جواز فسخه مع اشتراط ذلك حين عقده «١». و يأتي تمام الكلام في ذلك في الشرط السادس إن شاء الله تعالى.

و مثله دعوى: أنه لم يثبت كونه عبادة بأكثر من ذلك. لاندفاعها بما سبق من ظهور صحيح داود بن سرحان في تقومه بالقصد إليه في أول أزمنته، كما يناسب ذلك المرتكزات أيضا.

و لو فرض عدم نهوض دليل بذلك كفي الأصل في البناء على عدم ترتب آثار الاعتكاف و أحكامه بعد عدم الإطلاق في أدلته بنحو ينهض بعدم مانعية النوم و نحوه في أول أزمنته و الاكتفاء بالنية السابقة عليه.

و التحقيق ابتداء المسألة على أن الاعتكاف هل يشرع في الليلة المتطرفة و أبعاض اليوم، بضمها إلى الأيام الثلاثة، أو لا، بل يختص بالأيام التامة و الليالي المتوسطة، فعلى الثاني لا ينبغي التأمل في الاكتفاء بتبسيط النية، و عدم قرح النوم حين طلوع الفجر، كما هو الحال في الصوم، لا ببناء التقيد بعدم النوم عند الفجر على عناية لو كان البناء عليها لظهر و بان، و لكانت حقيقة بالسؤال و البيان، هي و الفروع المترتبة عليها، فخلو

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من كتاب الاعتكاف حديث: ١، و باب: ٦ منها حديث: ٦، و باب: ٩ منها حديث: ٢، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٣٢
الشروع فيه وقت النية في أول الليل كفي (١).

[مسألة (٢): لا يجوز العدول من اعتكاف إلى آخر]

(مسألة ٢): لا يجوز العدول من اعتكاف إلى آخر (٢)، اتفقا في

النصوص عن ذلك، و إغفال الأصحاب له و غفلة المتشرعة عنه تشهد بعدم اعتبار ذلك كما هو الحال في الصوم. و بذلك يخرج عن مقتضى الأصل المتقدم.

و أما على الأول فالإكتفاء بتبسيط النية في غاية الإشكال بعد إمكان نية الاعتكاف فعلا قبل النوم، بحيث يكون النوم واقعا في أثناءه، إذ مع قابلية الوقت للاعتكاف فنية الاعتكاف معلقا على طلوع الفجر تحتاج إلى عناية لا طريق لإحراز بناء المتشرعة عليها، ليخرج به عن مقتضى الأصل المتقدم.

هذا و يأتي عند الكلام في الشرط الثالث الكلام في المبنيين المذكورين.

و لو فرض عدم وضوح الحال كان المتعين لمن يريد النوم قبل الفجر أن ينوي الاعتكاف المشروع على إجماله من أثناء الليل أو عند الفجر، كما ذكرناه في رسالتنا العملية. و لا يبعد كون عمل المتشرعة على ذلك، لغفلتهم عن هذه الخصوصيات، لعدم ظهور الآثار العملية لها بعد عدم لزوم الاعتكاف إلا بعد اليومين الأولين.

هذا كله في النوم، و أما الغفلة فإن كانت مع بقاء نية الاعتكاف ارتكازا فلا إشكال في عدم قدها، لكفاية النية الارتكازية في الابتداء والاستدامة في الاعتكاف وغيره من العبادات. وإن كانت مع ذهاب نية الاعتكاف حتى ارتكازا فالظاهر قدها في الاعتكاف في الابتداء والاستدامة لو قيل بتوقف استمرار الاعتكاف على النية، ولم يتم ما سبق من احتمال الاكتفاء فيه بعدم الفسخ.

(١) بناء على ما يأتي منه قدس سره في الشرط الثالث من إمكان زيادة الاعتكاف على الأيام الثلاثة وإن لم تكن بيوم كامل.
(٢) كما حكاها في الجواهر عن رسالته شيخه واستجوده. لأنه بعد توقف الاعتكاف على النية، و وقوع جزء منه للأول، لا دليل على وقوعه للثاني بالعدول إليه، بل مقتضى الأصل عدمه، كما هو الحال في جميع العبادات. إلا ما دل الدليل عليه
مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٣٣

الوجوب و الندب أو اختلفا (١)، و لا عن نيابة عن شخص إلى نيابة عن شخص آخر (٢) و لا نيابة عن غيره إلى نفسه و بالعكس.

بالخصوص، كمورد العدول في الصلاة و الصوم و غيرهما.

و لو عدل فبقاء الاعتكاف للأول و عدم بطلانه يبتنى على ما أشرنا إليه آنفا من الكلام في أن بقاء الاعتكاف هل يحتاج إلى نية الاستمرار فيه أو يكفي فيه عدم فسخه.

فعلى الأول يتعين بطلانه، إذ كما يتوقف استمرار أصل الاعتكاف حينئذ على النية تتوقف خصوصيته عليها، فمع العدول لا يقع الجزء المقارن للعدول للأول، و حيث لا يتبعض الاعتكاف فالمتعين البطلان.

و على الثاني يتعين صحته و بقاءه للأول، إذ كما لا يتوقف استمرار أصل الاعتكاف حينئذ على النية لا تتوقف خصوصيته عليها، و حيث لم يكن العدول من اعتكاف لآخر فسحا له، يتعين بقاءه و استمراره على ما وقع عليه من الخصوصية، لأنها حينئذ تابعة لحدوثه.
(١) كما لو كان أحدهما مندورا دون الآخر.

(٢) ظاهره المفروغية عن مشروعية النيابة فيه، كما هو ظاهر ما حكاها في الجواهر عن رسالته شيخه و استجوده، و ظاهر ما في المبسوط من الكلام في وجوب قضاء الاعتكاف عن الميت.

و العمدة فيه المرتكزات العرفية و المتشرعية على جواز النيابة فيه، المؤيدة أو المعتمدة بالنصوص الكثيرة المتضمنة للحث على العمل عن الغير - كالأبوين و غيرهما من الأرحام، بل مطلق الأخ المؤمن - من وجوه الخير و البر، كالصلاة و الحج و الزكاة و الطواف و غيرها «١». فإن نهض ذلك بالاستدلال - كما هو الظاهر - و إلا تعين الإتيان بذلك برجاء المشروعية و انتفاع المنوب عنه به.

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٥ باب: ١٢ من أبواب قضاء الصلوات.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٣٤

[الثاني: الصوم]

الثاني: الصوم، فلا يصح بدونه (١). فلو كان المكلف ممن لا يصح منه الصوم لسفر أو غيره لم يصح منه الاعتكاف (٢).

(١) بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه، كذا في الجواهر.

و النصوص به مستفيضة، كصحيح محمد بن مسلم: «قال أبو عبد الله عليه السلام: لا اعتكاف إلا بصوم» «١»، و غيره.

هذا و لا- ريب في أنه لا- يعتبر فيه إيقاع الصوم له، بل يكفي فيه أى صوم مشروع و لو من غير جهة الاعتكاف، و في الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه»، و في المعبر أن عليه فتوى علمائنا. لعدم ظهور ما تضمن توقف الاعتكاف على الصوم في أكثر من ذلك. بل هو

اللازم لما تضمنته النصوص الكثيرة «٢»، وقام عليه الإجماع و الضرورة من مشروعية إيقاعه في شهر رمضان. نعم قوله عليه السلام في خبر الزهري: «و صوم الاعتكاف واجب» «٣»، ظاهر في أن للاعتكاف صوما يخصه، كبقية أقسام الصوم الواجب، كصوم شهر رمضان و أنواع صوم الكفارات، حيث عدّ فيه في سياقها لبيان أقسام الصوم الواجب. لكن - مع الغض عن ضعف سنده - لا بد من حمله على مجرد بيان توقف صحة الاعتكاف على الصوم من دون أن يراد به ماهية من الصوم واجبة في قبال الماهيات الأخرى، فيطابق مضمون النصوص الأخرى، و يناسب ظهور المفروغية عنه بين الأصحاب (رضوان الله عليهم).

(٢) لعدم تحقق شرطه. لكن في المبسوط: «المسافر و كل من لا- تجب عليه الجمعة يصح اعتكافه». و في السرائر أنه يجوز صوم الاعتكاف في السفر. و لعله إليه يرجع ما في المختلف عن الصدوقين من استحباب صوم الاعتكاف نفلا في السفر. و يتجه ذلك من الشيخ قدس سرّه، لبنائه على كراهة الصوم المندوب في السفر،

(١) و سائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من كتاب الاعتكاف حديث: ٦.

(٢) راجع و سائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من كتاب الاعتكاف.

(٣) و سائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب بقية الصوم الواجب حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٣٥

[الثالث: العدد]

الثالث: العدد، فلا يصح أقل من ثلاثة أيام (١) و يصح الأزيد منها،

لظهور أن مقتضى إطلاق دليل شرطية الصوم للاعتكاف العموم للصوم المكروه.

و لا يتجه ذلك من ابن إدريس و الصدوقين، بناء على ما هو ظاهر الأول و سبق عن الأخيرين من عدم مشروعية الصوم في السفر. لكن احتج لهم في المختلف تارة: بأن الصوم المذكور عبادة مطلوبة للشارع لا يشترط فيها الحضر، فجاز صومها في السفر. و أخرى: بما تقدم من استحباب صوم الحاجة في المدينة و أن يكون ذلك في تلك الأيام معتكفا.

و يندفع الأول بأن مقتضى إطلاق ما دل على عدم مشروعية الصوم في السفر عموم اشتراط الحضر لصوم الاعتكاف.

و الثاني بأن استحباب الاعتكاف في الصوم المذكور ليس إلا لإطلاق دليل استحباب الاعتكاف الذي يمكن العمل عليه في السفر المذكور بسبب مشروعية الصوم فيه. و لا مجال للعمل به في غيره من أفراد السفر مما كان مقتضى الدليل عدم مشروعية الصوم فيه. نعم بناء على كراهة الصوم في السفر لا مانع من البناء على استحبابه من حيثية كونه مقدمة للاعتكاف المستحب، بناء على ثبوت الأمر المقدمي، لإمكان اختلاف حكمه باختلاف عنوانه.

و منه يظهر حال ما في المختلف من الاقتصار على كراهة الصوم المذكور، بناء منه على كراهة الصوم في السفر، من دون تحكيم لإطلاق استحباب الاعتكاف.

(١) بلا خلاف أجده بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه. كذا في الجواهر. و يقتضيه غير واحد من النصوص، كصحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام» «١»، و نحوه موثق عمر بن يزيد ٢، و قريب منهما خبر داود بن سرحان ٣.

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من كتاب الاعتكاف حديث: ٢، ٥، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٣٦

و إن كان يوما (١) أو بعضه، أو ليلة أو بعضها (٢).

و يناسبه صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إذا اعتكف يوما و لم يكن اشترط فله أن يخرج و يفسخ الاعتكاف، و إن أقام يومين و لم يكن اشترط فليس له أن يخرج و يفسخ اعتكافه حتى تمضى ثلاثة أيام» (١)، إذ لا موضوع للفسخ لو شرع الاعتكاف يوما أو يومين، بل غاية الأمر إنهاء الاعتكاف بذلك.

(١) كما يظهر المفروغية عنه من المحقق في الشرائع، حيث ذكر أن من نذر اعتكاف أربعة أيام فأخل بيوم و جب عليه قضاؤه في ضمن اعتكاف ثلاثة أيام.

(٢) كما في الجواهر. و عن بغية كاشف الغطاء الميل لعدم إدخال بعض اليوم و بعض الليلة. قال في الجواهر: «و عليه إبداء الفرق».

و كيف كان فقد قال سيدنا المصنف قدس سره في توجيه العموم: «قد يشهد له موثق أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث - قال: من اعتكف ثلاثة أيام فهو يوم الرابع بالخيار، إن شاء زاد ثلاثة أيام آخر، و إن شاء خرج من المسجد، فإن أقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة أيام آخر ٢. فإن مفهوم ذيله يقتضى جواز الخروج و إن كان بعض يوم أو بعض ليلة، بناء على ما يأتي من تبعية الليل لليوم.

و مدلوله الالتزامى جواز زيادة بعض المذكور».

و يشكل بأن ما تضمنه الذيل من جواز الخروج قبل اليومين قد لا يبتنى على انتهاء الاعتكاف، كى يستلزم مشروعية الاعتكاف فيما دونهما مطلقا، بل على فسح الاعتكاف فى الأثناء، نظير ما تقدم فى صحيح محمد بن مسلم. بل يتعين حمله على ذلك بعد ظهوره فى أن الإقامة يومين أو ما دونهما مبنى على أحد طرفى التخيير المذكورين قبل ذلك، و هو زيادة ثلاثة أيام آخر. و حينئذ لا ينهض بإثبات جواز إضافة يومين فقط، فضلا عن يوم واحد، أو ليلة واحدة، أو أبعاضهما. و يأتى تمام الكلام فى الصحيح.

و مثله ما ذكره بعض مشايخنا من الاستدلال بإطلاقات مشروعية الاعتكاف

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من كتاب الاعتكاف حديث: ١، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٣٧

...

من الكتاب و السنة، إذ حيث لم يرد التقييد عليها إلا من ناحية القلة، يتعين البناء على مشروعية الزيادة من ناحية الكثرة. للإشكال فيه بعدم وضوح الإطلاقات المذكورة.

أما فى الكتاب المجيد فلعدم التعرض فيه للاعتكاف إلا - فى قوله تعالى: وَ عَهَدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (١)، و قوله سبحانه: وَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفِ فِيهِ وَ الْبَادِ (٢)، و قوله عز من قائل: وَ لَا تَبَاسِطُوهُنَّ وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ (٣). و قد تقدم فى الشرط الأول تقريب حمل الآية الأولى على الاعتكاف اللغوى، دون الشرعى، كما هو الظاهر من الثانية أيضا. و أما الثالثة فلو سلم ورودها فى الاعتكاف الشرعى لا إطلاق لها ببيان حدوده، بل هى واردة لبيان حكمه فى ظرف انعقاده.

و كذا الحال فى السنة الشريفة، فإنها بين ما ورد فى الاعتكاف فى مدة خاصة كالعشر «٤»، و الشهرين «٥»، و ما ورد فى مقام البيان من

جهات خاصة، كتحديد أقل الاعتكاف و مكانه و شروطه، و أحكامه في ظرف انعقاده، من دون أن يكون فيها ما يصلح لبيان عموم مشروعيتها من حيثية المقدار.

و مثله دعوى: أن ظاهر التحديد في النصوص بالثلاثة في طرف القلة جواز الزيادة عليها.

لاندفاعها: أولاً: بعدم وضوح بلوغ ذلك مرتبة الظهور، لإمكان سوقه للرد على العامة القائلين بكفاية اليوم، بل ما دونه، و غايته الإشعار الذي لا يبلغ مرتبة الحجية.

و ثانياً: بأن مجرد جواز الزيادة لا ينفع ما لم يكن له إطلاق يقتضى العموم لأفراد الزيادة من حيثية المقدار، لإمكان كون الزيادة المشروعة ثلاثة أيام آخر، لا زيادة يوم واحد فضلاً عن بعض يوم، أو بعض ليلة.

(١) سورة البقرة الآية: ١٢٥.

(٢) سورة الحج الآية: ٢٥.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٨٧.

(٤) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من كتاب الاعتكاف.

(٥) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٢ من كتاب الاعتكاف.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٣٨

...

بل ذلك هو الظاهر من صحيح أبي عبيدة المتقدم لظهوره في انحصار الوظيفة يوم الرابع بأحد أمرين: زيادة ثلاثة أيام «١»، و إنهاء الاعتكاف. و لو شرع زيادة يوم أو يومين فقط لكان اللازم التنبيه لذلك في مقام بيان الوظيفة.

كما أن ذلك هو الظاهر من معتبر داود بن سرحان: «قال: بدأنى أبو عبد الله عليه السلام من غير أن أسأله فقال: الاعتكاف ثلاثة أيام. يعنى: السنة إن شاء الله» «٢»، بناء على أن المراد بالسنة فيه ليس هو الأفضل، بل ما يقابل البدعة، كما هو الظاهر، إذ لا الإشكال في عدم مشروعية ما دون الثلاثة و استحباب ما زاد عليها لو كان مشروعاً. و من ثم يشكل إثبات العموم المذكور.

(إن قلت): ما تضمن اعتكاف النبي صلى الله عليه و آله و سلم عشرة «٣»، في شهر رمضان صريح في إمكان زيادة يوم واحد على التسعة التي هي ثلاث دورات كل دورة ثلاثة أيام، و مثلها ما تضمن مشروعية اعتكاف شهرين «٤»، لوضوح أن الشهرين قد ينقصان فيزيد يوم واحد أو ينقص أحدهما فيزيد يومين. و حينئذ لا مجال لاحتمال حمل ما تضمن أن أقل ما يكون الاعتكاف ثلاثة أيام على اختصاص الزيادة بالثلاثة، دون الأيام المفردة، بل لا بد من البناء على العموم لها.

(قلت): أما نصوص اعتكاف النبي صلى الله عليه و آله و سلم فهي إنما تدل على مشروعية زيادة يوم لإتمام العشرة، و لا إطلاق لها يقتضى مشروعية زيادة اليوم و لو ليتم به أربعة أو سبعة أو ثلاثة عشر أو غير ذلك، لإمكان خصوصية تتميم العشرة التي هي من الأعداد التامة، خصوصاً العشر الأواخر من شهر رمضان التي هي ذات مزية خاصة في الاعتكاف. و لا سيما بملاحظة ما تقدم استفادته من صحيح أبي عبيدة من عدم

(١) هذا بناء ما سبق في نقل الحديث، و هو الموجود في الوسائل و الكافي، و مثله ما في الفقيه من قوله:

((إن شاء زاد ثلاثة أخرى)). أما بناء على ما في التهذيبين من قوله: ((إن شاء أزداد أياماً أخرى))، فلا يتم الاستشهاد به، بل يقتصر على معتبر داود المطابق للأصل. (منه عفى عنه).

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من كتاب الاعتكاف حديث: ٤.

(٣) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من كتاب الاعتكاف.

(٤) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٢ من كتاب الاعتكاف.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٣٩

...

مشروعية زيادة يوم أو يومين على الثلاثة.

و أما نصوص مشروعية اعتكاف شهرين فلا إطلاق لها يشمل الفرضين المذكورين، لعدم ورودها في مقام تشريع الاعتكاف المذكور، وإنما تضمنت ترتب ثوابه على قضاء حاجة المؤمن أو السعي فيها، وهو لا ينافي مشروعية اعتكافهما في فرض تماميتهما معا. ولا سيما وأن فرض نقصان أحدهما مستلزم لزيادة يومين الموجب عندهم للزوم إضافة يوم ثالث لهما، فلا يشرع حينئذ الاقتصار على الشهرين.

و أشكال من ذلك البناء على مشروعية زيادة بعض يوم أو ليلة أو بعضها، حيث لا تنهض به النصوص المتقدمة، لاحتمال خصوصية اليوم التام، لأنه الذي يشرع فيه الصيام الذي هو شرط في الاعتكاف.

و لا سيما في صحيح أبي بصير: «قال أبو عبد الله عليه السلام: و من اعتكف صام» «١».

و في موثق عمر بن يزيد عنه عليه السلام: «قال: إذا اعتكف العبد فليصم» ٢، فإن ظاهرهما أن مقتضى الاعتكاف إحداث الصوم، لا مجرد كون المعتكف صائما و لو من قبل الاعتكاف، و هو لا يناسب البدء بالاعتكاف من وسط النهار.

و المتحصل من جميع ما تقدم: أنه لا إطلاق يقتضى مشروعية زيادة يوم واحد، فضلا عن بعض يوم، أو ليلة، أو بعضها، بل ظاهر ما تقدم من صحيح أبي عبيدة و معتبر داود بن سرحان أن الاعتكاف إنما يكون ثلاثة أيام، و الزيادة إنما تكون بضم اعتكاف لاعتكاف من دون فصل بينهما، و كما لا يشرع اعتكاف ما دون الثلاثة لا يشرع ضمه للثلاثة. غاية الأمر أنه يشرع اعتكاف عشرة أيام من شهر رمضان، أو مطلقا. و لا مجال للتعدى عن ذلك.

و لا يتضح من سيرة المتشرعة، و لا من إجماع الأصحاب، ما زاد عليه بعد قصور النصوص، لعدم وضوح حال السيرة، لقلّة الابتلاء بذلك، و عدم تصريحات في كلمات الأصحاب يعتد بها تنهض بإثبات شيء في المقام، فلاحظ.

و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من كتاب الاعتكاف حديث: ٧، ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٤٠

و يدخل فيه الليلتان المتوسطتان (١)،

(١) كما هو المشهور، بل لم ينسب الخلاف فيه إلا إلى الشيخ قدس سرّه في الاعتكاف المنذور، قال في المبسوط: «و إن نذر أياما

بعينها لم يدخل فيها لياليها. إلا أن يقول العشر الأواخر أو ما يجري مجراه، فيلزمه حينئذ الليالي، لأن الاسم يقع عليه»، و قال:

«و إذا نذر اعتكاف ثلاثة أيام و جب عليه أن يدخل فيه قبل طلوع الفجر من أول يومه إلى بعد الغروب من ذلك اليوم، و كذا اليوم الثاني و الثالث هذا إذا أطلقه، و إن شرط التابع لزمه الثلاثة أيام بينها ليلتان»، و في الخلاف: «إذا قال: لله علي أن اعتكف ثلاثة أيام

لزمه ذلك. فإن قال: متتابعة لزمه بينها ليلتان، و إن لم يشترط المتابعة جاز له أن يعتكف نهارا ثلاثة أيام لا لياليهن».

لكن قال في الخلاف أيضا: «لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام و ليلتين». و من ثم قد يبتنى ما سبق منه على الاختصاص بنذر الاعتكاف، لا لعدم البناء على دخول الليلتين المتوسطتين في الاعتكاف. و إن كان هو في غاية الإشكال، لأن النذر إنما ينفذ إذا تعلق بالاعتكاف المشروع. و كيف كان فالعمدة في وجه ما ذهب إليه المشهور: هو فهم الاستمرار من أدلة التحديد، كما يظهر بملاحظة النظائر، كإقامة ثلاثين يوما، و نية إقامة عشرة أيام للمسافر، و ثلاثة الحيض عند المشهور، و نحو ذلك. و لولاه لاحتاج إثبات مشروعية الاعتكاف في الليلتين المتوسطتين للدليل، و لاحتاج للسؤال عنه و عما يناسب ذلك من الفروع، و منها حكم الليلتين المتطرفتين، فعدم ظهور السؤال عن ذلك كاشف عن فهم دخولهما بسبب فهم الاستمرار من أدلة التحديد، كما ذكرنا. مضافا إلى أن ذلك هو الظاهر من قوله عليه السلام في صحيح الحلبي: «و تصوم ما دمت معتكفا» (١)، و قوله في صحيح أبي عبيدة المتقدم: «فإن أقام يومين بعد الثلاثة فلا

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٢ من كتاب الاعتكاف حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٤١

دون الأولى (١)،

يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة أيام آخر» (١).

و قد يناسبه ما تضمن حرمه الجماع ليلا للمعتكف (٢)، فإن عدم التقييد فيه بما إذا أدخل الليل في الاعتكاف قد يشهد بالمفروغية عن دخوله. إلا أن استفاد التقييد من فرض كونه معتكفا حين الجماع. و إن كان من القريب الغفلة عن ذلك، و عدم التنصيص على دخول الليل، و إنما يقصد الاعتكاف ثلاثة أيام على الوجه المشروع لا غير. فلاحظ.

(١) قال في الجواهر: «خلافًا للمحكي عن الفاضل - و إن كنا لم نتحققه - و لثاني الشهيدين، فأدخلا الليلة الأولى فيها، و جعلها محل النية، قياسا على الليلتين في الأثناء. و فيه: أن دخولهما لا - لكونهما من مسمى اليوم، بل لظهور النص و الفتوى في استمرار حكم الاعتكاف، و أنه لا انقطاع فيه، و لذلك دخلا. فهو قياس مع الفارق».

و أما احتمال كون المراد باليوم ما يعم الليل، و هو زمان تمام دورة الأرض.

فهو مخالف للظاهر، و إنما التزمنا به في أقل الحيض، لقرائن خارجية لا تجرى في أمثال المقام، كما يظهر بملاحظة ما ذكرناه هناك. على أن كثرة الابتلاء بآمد الاعتكاف لا - يناسب كون ما عليه جمهور الأصحاب من خروج الليل مخالفا للواقع، لأن كثرة الابتلاء بالحكم تمنع من خفائه عادة.

ثم إنه لو تم كون المراد باليوم في المقام زمان تمام دورة الأرض لم يقتض دخول الليلة الأولى فقط، بل دخول إحدى الليلتين الأولى أو الرابعة تبعا لاختلاف مبدأ الاعتكاف، فإن بدأ من أول الليل دخلت الأولى و خرجت الرابعة، و إن بدأ من أول النهار خرجت الأولى و دخلت الرابعة. بل البعض من كل منهما فيما لو بدأ الاعتكاف في أثناء الليل.

و أما دعوى: أن الليلة تتبع اليوم اللاحق لغه و عرفا، بل تضمنته بعض

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من كتاب الاعتكاف حديث: ٣.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥، ٦ من كتاب الاعتكاف.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٤٢

و الرابعة (١) و إن جاز إدخالهما بالنية (٢). فلو نذره (٣) كان أقل ما يمتثل به ثلاثة. و لو نذره أقل لم ينعقد (٤). و كذا لو نذره ثلاثة معينة فاتفق أن الثالث عيد لم ينعقد (٥).

النصوص «١».

فهي مدفوعة بأن ذلك إنما هو بالإضافة إلى اليوم المقيد بالشهر، أو بخصوصية أيام الأسبوع أو بالحوادث، كيوم مقتل الحسين عليه السلام، أو يوم المطر، و المراد باليوم حينئذ ما يقابل الليلة، لا بالإضافة إلى اليوم الذي يراد منه تمام الدورة حيث لا تبعية فيه حينئذ، بل هو يختلف باختلاف مبدأ الدورة.

(١) فقد جعل في الجواهر القول بدخولها- من دون أن ينسبه لواحد- أضعف من القول بدخول الليلة الأولى. و هو في محله إن كان المراد به دخولها دون الأولى، حيث لا وجه له إلا دعوى تبعية الليلة للنهار السابق عليها. و قد عرفت عدم التبعية بلحاظ تمام الدورة، بل تبعية الليلة للنهار اللاحق لها بلحاظ التقييد بالشهر و نحوه.

و أضعف منه ما إذا أريد به دخوله معها، حيث لا يناسب التحديد بثلاثة أيام قطعاً.

و أما لو أريد به دخول إحدى الليلتين المذكورتين تبعاً لاختلاف مبدأ الاعتكاف، فقد سبق أنه المتعين بناء على أن المراد باليوم تمام الدورة، فيكون أولى من دخول الليلة الأولى فقط.

(٢) بناء على جواز الزيادة على ثلاثة أيام مطلقاً، و قد سبق الإشكال فيه.

(٣) يعنى: نذر الاعتكاف على الإطلاق.

(٤) لعدم نفوذ النذر إلا أن يتعلق بالمشروع. نعم لو رجع نذر الأقل إلى ما يعم نذر بعض الاعتكاف لا بشرط بالإضافة إلى الزيادة و الإتمام، لا إلى نذر الاعتكاف التام بشرط عدم الزيادة، نفذ النذر، و وجب إتمامه بالثلاثة أيام مقدمة للوفاء بالنذر، نظير ما يأتي منه قدس سره في نذر خمسة أيام.

(٥) لتعذر شرط الاعتكاف- و هو الصوم الموجب- لتعذره إن أريد به نذر

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٤٣

و لو نذر اعتكاف خمسة، فإن نواها بشرط لا بطل (١)، و إن نواها لا بشرط (٢) ضم إليها السادس، أفرد اليومين أو ضمهما إلى الثلاثة (٣).

[الرابع: أن يكون في أحد المساجد الأربعة - مسجد الحرام و مسجد المدينة و مسجد الكوفة و مسجد البصرة]

إشارة

الرابع: أن يكون في أحد المساجد الأربعة- مسجد الحرام و مسجد المدينة و مسجد الكوفة و مسجد البصرة، أو في مسجد تنعقد به الجماعة الصحيحة (٤).

اعتكاف الثلاثة أيام، و عدم مشروعيته إن أريد به نذر اعتكاف اليومين فقط.

(١) يعنى بأن يكون المنذور هو اعتكاف تام لا يزيد عليه.

(٢) يعنى بأن يكون المنذور ما يعم بعض الاعتكاف لا بشرط بالإضافة إلى الإتمام.

(٣) فإن نوى أفراد اليومين عند النذر اعتكف اعتكافين منفصلين كل منهما ثلاثة أيام، وإن نوى خمسة متتابعة اعتكف ستة أيام متتابعة، وإن نوى الأعم تخير بين الوجهين.

(٤) لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سئل عن الاعتكاف قال: لا يصلح الاعتكاف إلا في المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو مسجد الكوفة أو مسجد جماعة» «... ١»، و موثق عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «قال: لا يصلح العكوف في غيرها- يعنى غير مكة- إلا أن يكون في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو في مسجد من مساجد الجماعة» ٢، و موثق يحيى بن العلاء أو صحيحه عنه عليه السلام: «لا يكون اعتكاف إلا في مسجد جماعة» ٣، و يأتي تمام الكلام في مفاد هذه النصوص.

هذا و فى الانتصار و النهاية و المبسوط و الخلاف و الغنية و غيرها أنه لا يصح إلا فى المساجد الأربعة المذكورة فى المتن، و هى المسجد الحرام و مسجد النبى صلى الله عليه وآله وسلم و مسجد الكوفة و مسجد البصرة. و نسب للأكثر تارة، و للأشهر أخرى، بل فى الانتصار و الخلاف و الغنية و عن الطبرسى الإجماع عليه.

و استدلل له بمرسل المقنعة: «روى أنه لا يكون الاعتكاف إلا فى مسجد جمع

(١) ١، ٢، ٣ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من كتاب الاعتكاف حديث: ٧، ٣، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٤٤

...

فيه نبى أو وصى نبى»، و صحيح عمر بن يزيد: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما تقول فى الاعتكاف ببغداد فى بعض مساجدها؟ فقال: لا اعتكاف إلا فى مسجد جماعة قد صلى فيه إمام عدل صلاة جماعة. و لا بأس أن يعتكف فى مسجد الكوفة و البصرة و مسجد المدينة و مسجد مكة» «١»، بناء على أن المراد بالإمام العدل هو إمام الحق المعصوم، و على انحصار ذلك بالمساجد الأربعة، كما ذكره المفيد فى المقنعة و غيره.

و عن الصدوق الأول إبدال مسجد البصرة بمسجد المدائن، و كأنه لما فى المقنع من أن أمير المؤمنين عليه السلام قد صلى فيه، أو لما روى من أن الإمام الحسن عليه السلام قد صلى فيه «٢». لكنه لو تم فالمناسب حينئذ الجمع بينهما، كما فى المقنع، لعدم الإشكال ظاهراً فى صلاة أمير المؤمنين عليه السلام فى مسجد البصرة. و يكفى شاهداً على مشروعية الاعتكاف فيه الصحيح المتقدم.

و كيف كان فحيث لا دليل للمشهور على اختصاص الاعتكاف بالمساجد المذكورة، و إنما المدعى لهم أخذ عنوان فيه لا ينطبق إلا عليها، فإن كان المراد بالعنوان هو جمع النبى صلى الله عليه وآله وسلم أو الوصى عليه السلام فى خصوص صلاة الجمعة - كما فى الانتصار و المبسوط و النهاية - فلو تم انحصاره بالمساجد المذكورة - و لم يثبت ما ذكره ابن الأثير من أن أول جمعة جمعها النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما خرج من قبا متوجهاً للمدينة فى المسجد الذى فى بطن الوادى «٣» - فلا مجال للاستدلال عليه بالصحيح، لعدم الإشارة فيه لصلاة الجمعة، بل غاية ما يمكن أن يستدل عليه به هو المرسل، و ضعفه مانع من التعويل عليه، بعد أن لم يثبت اعتمادهم عليه و عملهم به، خصوصاً بعد أن لم يعمل به مرسله، و هو المفيد.

و إن كان المراد به هو جمعه فى مطلق الفرائض فمن الظاهر عدم اختصاص المساجد المذكورة بذلك، حيث لا إشكال ظاهراً فى صلاة النبى صلى الله عليه وآله وسلم جماعة فى مسجد الخيف أيام إقامته بمنى فى حجة الوداع. كما ورد أنه صلى الله عليه وآله و

سلم صلى في المسجد

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من كتاب الاعتكاف حديث: ٨.

(٢) مرآة العقول ج: ٣ ص: ٢٤٦.

(٣) ج: ٢ ص: ١٧٠.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٤٥

...

إلى جنب جبل أحد «١»، و غير ذلك مما قد يظهر للمتبع.

على أنه بعد عدم التعويل على المرسل فالصحيح إنما يكون شاهداً للقول المذكور بناء على أن المراد بإمام العدل فيه إمام المسلمين الحق المعصوم، ولا شاهد عليه، بل إطلاق الحديث يدفعه. ولا سيما بملاحظة ما في النصوص الكثيرة الآتية بعضها من جعل الموضوع هو المسجد الجامع أو مسجد الجماعة، فإن حمله على خصوص الذي صلى فيه إمام الحق حمل على الفرد النادر.

ولا سيما بملاحظة حديثي الحلبي و عبد الله بن سنان المتقدمين، حيث يلزم حمل مسجد الجماعة في الأول على خصوص مسجد البصرة، أو مع مسجد المدائن، وفي الثاني على خصوص مسجدها و مسجد الكوفة، أو مع مسجد المدائن. وكذا الحال في صحيح داود عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إن علياً عليه السلام كان يقول: لا أرى الاعتكاف إلا في المسجد الحرام و مسجد الرسول صلى الله عليه وآله و سلم أو مسجد جامع» «٢». و هو كما ترى حمل مستهجن. و من هنا كان القول المذكور في غاية الضعف.

هذا و في الشرائع أن الاعتكاف لا يصح إلا في مسجد جامع، و لعله إليه يرجع ما في المقنعة من عدم الاعتكاف إلا في المسجد الأعظم. و يقتضيه غير واحد من النصوص كصحيح داود المتقدم، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد الجامع» «٣... ٣»، و خبر على بن غراب أو ابن عمران عنه عليه السلام: «المعتكف يعتكف في المسجد الجامع» «٤».

نعم قد يعارضها ما تقدم حجة للقول الأول الذي تقدم من المتن، و المتضمن لزوم الاعتكاف في مسجد الجماعة. لكن من القريب حمل النصوص المذكورة على ما يساوق نصوص الجامع، كما هو ظاهر التهذيب و الجواهر. لظهور الإضافة و التوصيف في التنوع بلحاظ ذات المسجد، لا بلحاظ وقوع الفعل فيه، و هو صلاة الجماعة فيه، و إلا كان الأنسب

(١) وسائل الشيعة ج: ١٠ باب: ١٢ من أبواب المزار حديث: ٢.

(٢) ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من كتاب الاعتكاف حديث: ١٠، ١، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٤٦

...

أن يقال فيها: تقام فيه صلاة الجماعة أو: يصلى فيه جماعة. ولا أقل من احتمال ذلك احتمالاً معتداً به يوجب إجمال النصوص المذكورة، و الاقتصار على نصوص الجامع.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن مقتضى الجمع بين الطائفتين حمل ما تضمن اعتبار الجامع على إرادة جامع الجماعة، بقريته ما تضمن الجمع بينهما، و هو خبر الكنانى عن أبي عبد الله عليه السلام: «سئل عن الاعتكاف في رمضان في العشر الأواخر، قال:

إن عليا عليه السلام كان يقول: لا- أرى الاعتكاف إلا في المسجد الحرام أو في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو في مسجد جامع [جماعة]» (١).

ففيه أولاً: أن خبر الكنانى لم يتضمن الجمع بين الأمرين، بل اقتصر فى التهذيب المطبوع حديثاً على لفظ (جامع)، و أما لفظ (جماعة) فهو نسخة فى الطبعة الحديثة من الوسائل.

و ثانياً: أن حمل نصوص الجامع على نصوص الجماعة إن رجع إلى تفسير الجامع بالجماعة- عكس ما ذكرنا- فهو مخالف للظاهر جداً، و إن رجع إلى تقييد نصوص الجامع بالجماعة فلازمه اعتبار الأمرين، لا الاكتفاء بكون المسجد مما تقام فيه الجماعة، كما جعله قدس سره هو المتحصل من النصوص، و جرى عليه فى مقام الفتوى.

على أن تقييد نصوص الجماعة بنصوص الجامع بعيد جداً، لأن المساجد التى تكون جامعاً نادرة جداً بالإضافة للمساجد التى تقام فيها الجماعة، فالإقتصار فى مقام التحديد على الجماعة و إهمال التقييد بالجامع بعيد جداً.

و هذا بخلاف ما ذكرنا من كون المراد بنصوص الجماعة الجامع، حيث تتطابق معه النصوص، من دون أن يلزم منه شىء من ذلك. نعم تقدم فى صحيح عمر بن يزيد اعتبار كون الاعتكاف فى مسجد جماعة قد صلى فيه إمام عدل جماعة، فلو حمل مسجد الجماعة فيه على المسجد الجامع لزم اعتبار الأمرين من كون المسجد جامعاً و حصول الجماعة الصحيحة فيه، و هو تقييد غير مستهجن. لكن فى الجواهر أنه لم يقل أحد باعتبار الجماعة فى الاعتكاف. فإن تم

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من كتاب الاعتكاف حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٤٧

و الأحوط استحباباً كونه مسجد البلد (١)، بل الأحوط استحباباً بالإقتصار على الأربعة (٢) مع الإمكان (٣).

[مسألة (٣): لو اعتكف فى مسجد معين فاتفق مانع من البقاء فيه]

(مسألة ٣): لو اعتكف فى مسجد معين فاتفق مانع من البقاء فيه بطل (٤)،

لزم حمله على الاستحباب.

و من جميع ما تقدم يظهر ضعف ما عن ابن أبى عقيل من مشروعية الاعتكاف فى كل مسجد، و أن الأفضل هى المساجد الأربعة، و فى سائر الأمصار مساجد الجماعات.

فإنه موقوف على حمل جميع النصوص المتقدمة على الاستحباب، و لا قرينة على ذلك.

هذا و فى موثق داود بن حصين المروى فى المعبر و المنتهى عن أبى عبد الله عليه السلام:

«قال: لا اعتكاف إلا بصوم، و فى المصر الذى أنت فيه» (١). و قد جعله سيدنا المصنف قدس سره من النصوص الدالة على اعتبار كون مسجد الاعتكاف جامعاً. و يظهر من الوسائل احتمال ذلك.

لكنه غير ظاهر، بل مفاده اعتبار كون المعتكف حاضراً غير مسافر، و إن كان سفراً لا يوجب الإفطار، و لا يظن من أحد القول بذلك.

إلا أن يحمل على السفر الموجب للإفطار من أجل تصحيح الصوم الذى هو شرط فى الاعتكاف. فلاحظ.

(١) عملاً بالنصوص المتضمنة للتقييد بالجامع، التى عرفت منا لزوم العمل بها و حمل بقية النصوص عليها.

(٢) خروجاً عن خلاف من عرفت.

- (٣) إذ مع عدم إمكان الاعتكاف فيها يكون الاقتصار المذكور مخالفا للاحتياط، لكونه مفوتا للاعتكاف.
- (٤) لا- ينبغي التأمل في اعتبار وحدة المسجد الذي يعتكف فيه، كما صرح به في الجواهر. و يقتضيه ظاهر النصوص المتقدمة في تحديد موضع الاعتكاف. و كذا ما تضمن أن المعتكف إذا خرج من المسجد لحاجة وجب عليه الرجوع إليه بعد قضائها «٢»، و أنه

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٣ من كتاب الاعتكاف حديث: ١١.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٤٨

و لم يجز اللبث في مسجد آخر (١)، و عليه قضاؤه إن كان واجبا (٢) في مسجد آخر، أو في ذلك المسجد بعد ارتفاع المانع (٣).

يصلى في المسجد الذي اعتكف فيه إلا في مكة «١». على أنه مقتضى أصالة عدم مشروعية الاعتكاف مع تعدد المسجد. و حينئذ لو اتفق مانع قهري من البقاء فيه انكشف عدم مشروعية عقد الاعتكاف، و بطلانه من أول الأمر. بل لو كان واجبا معينا بنذر و نحوه ينكشف عدم وجوبه بالتعذر. أما لو كان المانع مسيبا عن اختيار المكلف فهو و إن لم يكشف عن بطلان عقد الاعتكاف من أول الأمر، إلا أنه يستلزم بطلانه من جهة حدوث المانع، لرجوع صحة الاعتكاف و نفوذه إلى نفوذ ما فرضه المكلف على نفسه من البقاء في المسجد، المفروض إمكانه حين فرضه على نفسه، غاية الأمر أنه يبطل بسبب تعذره بعد ذلك باختياره.

(١) يعني: بنحو يتم به الاعتكاف الأول قال في الجواهر: «و لو تعذر إتمام اللبث في المكان الذي اعتكف فيه، لخروجه عن قابلية اللبث فيه بأحد الأسباب احتمل الاكتفاء باللبث في غيره، بل ربما قيل به. و هو مشكل».

و الوجه في إشكاله: عدم الدليل على قيام المسجد الثاني مقام المسجد الذي تعذر البقاء فيه، بل مقتضى ما سبق من اعتبار وحدة المسجد في الاعتكاف عدمه.

(٢) بناء على ما يأتي في المسألة الخامسة عشرة إن شاء الله تعالى من وجوب قضاء الاعتكاف الواجب. لكنه موقوف على انعقاده و وجوبه، و قد سبق أنه لو كان المانع قهريا ينكشف عدم انعقاده من أول الأمر، و حينئذ لا يجب قضاؤه. نعم يتجه ذلك لو كان المانع مسيبا عن اختيار المكلف.

(٣) قال في الجواهر: «و لو زال المانع احتمل البناء. و الأقوى استئناف مع فرض الوجوب». و الوجه فيه: ما سبق من ظهور أدلة الاعتكاف في الاستمرار فمع

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من كتاب الاعتكاف.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٤٩

[مسألة ٤]: يدخل في المسجد سطحه و سردابه

(مسألة ٤): يدخل في المسجد سطحه و سردابه (١)، كبيت الطشت في مسجد الكوفة، و كذا منبره و محرابه و الإضافات الملحقة به (٢).

عدم استمراره للمانع المفروض يتعين البطلان و عدم مشروعية ما وقع ليتجه البناء عليه و إتمامه. كما أن ظاهر أدلة القضاء مع البطلان

هو الاستئناف لا إتمام ما وقع بالإتيان بالجزء الفائت فقط، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

نعم لو كان المانع قصير الأمد، بحيث لا يخل بوحدة الاعتكاف اتجه عدم بطلان الاعتكاف به ومشروعياً إتمامه بعد ارتفاع المانع.

(١) كما في الجواهر حاكياً عن المنتهى القطع به. و عن المدارك استحسانه، و الوجه فيه: إطلاق نصوص مكان الاعتكاف. لكن في الدروس: «و لو سعد سطح المسجد فك الخروج. و قيل: لا»، و هو غريب.

نعم يتجه ذلك إذا لم يكن السطح مسجداً. لكن الظاهر خروجه عن محل كلامهم.

(٢) إذا كانت من سنخ التوسعة فيه، لتحقق الوحدة عرفاً فيدخل في الإطلاق.

نعم إذا كان المضاف مسجداً مستقلاً و كانت إضافته بمجرد رفع المانع أشكل صدق الوحدة به.

اللهم إلا أن يقال: إذا طالت المدة و أغفل الحال الأول عدّ المجموع مسجداً واحداً، خصوصاً بلحاظ العناوين المأخوذة في النصوص ككونه أحد المساجد الأربعة، أو كونه المسجد الجامع، و حينئذ يدخل في الإطلاق.

و إلا أشكل الأمر تارة: لأن من الظاهر تعرض كثير من المساجد المهمة للتوسعة، و ذلك قد يستلزم إلحاق بعض المساجد الصغيرة التي كانت منفصلة عنها بها. كما أنه قد تجعل البقعة التي فيها مساجد متعددة مسجداً واحداً تدخل فيه جميع المساجد و ما جاورها.

و حينئذ لا طريق لإحراز وحدة المساجد الحالية القائمة و عدم تعددها

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٥٠

[مسألة (٥): إذا قصد الاعتكاف في مكان خاص من المسجد لغى قصده]

(مسألة ٥): إذا قصد الاعتكاف في مكان خاص من المسجد لغى قصده (١).

بالأصل، لأن سيرة المسلمين و يدهم إنما تثبت مسجدياً المكان، و لا تنهض بإثبات عدم تعدد المسجد الواحد بالأصل. و على ذلك يشكل الاعتكاف فيه بمجموعه.

و أخرى: لأن ظاهر أدلة اعتبار كون المسجد جامعاً لزوم فعلية وصف الجامعية فيه، و بعد اتصال المسجدين يكون الجامع هو مجموعهما لا- كل منهما. و حينئذ لا مجال للاعتكاف في كل منهما، لعدم كونه جامعاً، فإذا لم يجز الاعتكاف في المجموع لعدم وحدته بالأصل امتنع الاعتكاف في المكان المذكور، و الالتزام بذلك صعب جداً.

و ذلك قد يصلح لتأييد ما سبق.

نعم لا بد فيه من تحقق الوحدة العرفية الطارئة، و لا يكفي مجرد رفع الحاجز بين المسجدين أو سقوطه، فضلاً عن فتح الطريق بين المسجدين.

و منه يظهر ضعف ما عن بغية كاشف الغطاء من أنه مع فتح الباب بين المسجدين لا تبعد صحة التشريك بينهما في الاعتكاف الواحد. و من ثم منعه في الجواهر.

(١) لظهور الأدلة في أن موضوع الاعتكاف الواحد هو المسجد بمجموعه، و لا دليل على مشروعية أخذ خصوصية أجزائه فيه.

نعم في صحيح داود بن سرحان المتقدم عند الكلام في مفهوم الاعتكاف، قال:

«و لا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك».

لكن مقتضاه تعيين المكان الذي يجلس فيه حين الاعتكاف، لا المكان الذي نوى الاعتكاف فيه من المسجد، و حيث لا يمكن الالتزام بظاهرة لم ينهض بالخروج عما ذكرنا. و تعيين حملة على إرادة الرجوع للمسجد الذي اعتكف فيه.

و حينئذ إن كان قصد الخصوصية بنحو تعدد المطلوب، بحيث يرجع إلى قصد الاعتكاف في المسجد بنفسه، و أن يكون اعتكافه في المكان الخاص تعين صحة الاعتكاف في تمام المسجد، و لغى القصد المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٥١

[الخامس: إذن من يعتبر إذنه في جوازه]

الخامس: إذن من يعتبر إذنه في جوازه (١)، كالسيد بالنسبة إلى مملوكه (٢)،

و إن كان بنحو وحدة المطلوب، بحيث تكون الخصوصية قيدا في الاعتكاف تعين بطلان الاعتكاف، لعدم مشروعية ما قصد، و عدم القصد للمشروع.

نعم لو فصلت قطعة من المسجد الجامع بحيث خرجت عن وصف الجامعية، و كان الجامع خصوص الباقي، فقد يشكل عموم الاعتكاف لها. إلا أن يقال: عدم فعلية الاجتماع فيها لا ينافي صدق عنوان الجامعية على المسجد بتمامه، كما يصدق على درجه و سطحه و سردابه و إن لم تكن محلا للاجتماع، فيصح الاعتكاف فيها مثلها. فتأمل.

(١) لا يخفى بدهاه ذلك، لرجوعه إلى قضية بشرط المحمول. لكن القضية المذكورة ليست شرعية، بل انتزاعية، و ليست القضية الشرعية إلا صغريات التي يأتي الكلام فيها.

(٢) بلا إشكال، كما في المسالك و عن المدارك، و بلا خلاف أجده فيه، كما في الجواهر. و قد علل في كلام غير واحد بأن العبد مملوك لمولاه فتصرفه في نفسه يتوقف على إذن المالك.

(إن قلت): التصرف إن كان بنفس اللبث في المسجد فيكفي في جوازه إذن المالك فيه و إن لم يأذن في الاعتكاف. و إن كان بنفس التعبد بالاعتكاف و جعله على نفسه، فلم يتضح كونه عرفا من التصرفات المنافية لسلطنة المالك، بل هو نظير نية الصوم، التي سبق الإشكال في توقفها على إذن المالك.

(قلت): لما كان مرجع صحة الاعتكاف إلى تنفيذ ما جعله المكلف على نفسه من إيجاب اللبث كان منافيا لسلطنة المالك، و إن كان آذنا في اللبث، لتضمن الوجوب إلزاما زائدا على اللبث و منافيا لسلطنة المالك، و ليست نية الاعتكاف كنية الصوم المندوب لا تقتضى إلا صحته من دون أن تقتضى وجوبه.

اللهم إلا أن يدعى أن إيجاب اللبث في ظرف تحقق الأذن فيه من المالك بحيث

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٥٢

و الزوج بالنسبة إلى زوجته (١) إذا كان منافيا لحقه أو كان في غير بيتها (٢)،

يكون منوطا به غير مناف لسلطنة المالك، فمع بقاء الأذن في تمام مدة الاعتكاف يصح الاعتكاف و إن لم يأذن به المالك، و مع عدول المالك عن إذنه في اللبث يتعين بطلانه، لمنافاه و جوب اللبث للسلطنة حينئذ، فتكون صحة الاعتكاف مراعاة ببقاء الأذن في تمام مدته. فتأمل جيدا.

(١) بلا إشكال، كما في المسالك، و بلا خلاف أجده فيه، كما في الجواهر.

و كأنه لمنافاته لحق الاستمتاع. و لما يشعر به صحيح أبي ولاد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة كان زوجها غائبا فقدم و هي معتكفة بإذن زوجها فخرجت حين بلغها قدمه» «... ١».

لكن المنافاه لحق الاستمتاع غير مطردة، إذ قد لا يكون الزوج في مقام الاستمتاع، و الصحيح لا إطلاق له، و غاية ما يشعر به توقف

نفوذ اعتكافها على إذن الزوج إذا كان يمنعه من الاستمتاع.

و من هنا فالظاهر أن ما تقدم في العبد جار هنا، لأن نفوذ الاعتكاف و ترتب أحكامه مناف لاستحقاق الزوج الاستمتاع، و إن لم يكن الزوج في مقام الاستمتاع.

إلا أن يدعى أنه في ظرف عدم مطالبه الزوج بحقه لا يكون نفوذ الاعتكاف منافيا له، بل يكون النفوذ مراعى بعدم المطالبة، نظير ما تقدم في العبد أيضا، و حينئذ يتجه ما في المتن من اختصاص اعتبار إذنه في الاعتكاف بما إذا كان منافيا لحقه.

(٢) لما دل على حرمة خروجها من بيتها بغير إذن الزوج، الظاهر في حرمة مكثها في خارج البيت، فيمتنع التقرب به، بل يمتنع وجوبه الذي هو أثر نفوذ الاعتكاف و صحته. أما إذا كان بيتها المسجد، فلا يلزم المحذور المذكور.

لكن ذلك إنما يقتضى لزوم استئذانه في الخروج من البيت، لا في الاعتكاف، فلو أذن بالخروج من البيت صح اعتكافها و إن لم يأذن فيه. و كذا لو سقط تحريم

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من كتاب الاعتكاف حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٥٣

و الوالدين بالنسبة إلى ولدهما (١) إذا كان موجبا لإيذائهما شفقة عليه (٢).

خروجها من البيت بالاضطرار للخروج، أو تعذر الرجوع أو لم يكن قد أسكنها في بيت، كما هو ظاهر.

(١) فقد أطلق في الدروس اعتبار إذن الوالد. و ذكر في المسالك أن ذلك إن وقع في الصوم المندوب ابنتى على اعتبار إذنه في صحته، و إلا فلا وجه لتوقفه عليه، كما لو كان في الصوم الواجب الذى لا يعتبر إذنه فيه، لعدم الدليل بالخصوص على اعتبار إذنه في الاعتكاف مع قطع النظر عن الصوم.

هذا و لو تم إطلاق وجوب طاعته على الولد كان اللازم المنع من صحة الاعتكاف مع نهى الوالد عنه، لا وجوب استئذانه، حيث لا إشكال ظاهرا في رجوع وجوب الطاعة إلى عدم المخالفة في العمل، لا إلى وجوب الاستئذان فيه. كما أن اللازم حينئذ التعميم للأمر، و لا وجه للاقتصار على الأب، لعدم الفرق بين الأبوين في ذلك.

لكن لم يثبت عموم وجوب الطاعة و حرمة المعصية، بل لا يمكن الالتزام به ظاهرا و إن كان هو مقتضى الجمود على بعض النصوص «١». و لا سيما مع ما تضمنه جواز الخصومة مع الوالد و الترافع معه لإثبات الحق «٢»، فلا بد من حمل تلك النصوص على الاستحباب.

(٢) كأنه لحرمة إيذائهما حينئذ المانعة من صحة الاعتكاف و نفوذه و إمكان التقرب به، قال قدس سرّه: «لا إشكال ظاهرا في حرمة إيذائهما بالمخالفة للأمر أو النهى الصادرين من أحدهما بداعى الشفقة. و كأنه القدر المتيقن من وجوب إطاعة الوالدين. و حينئذ فإذا نهى أحدهما الولد عن الاعتكاف بداعى الشفقة أو عن الصوم كذلك بطل».

لكن لم يتضح الوجه في وجوب الطاعة حينئذ، بعد ما سبق من لزوم حمل

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ١١ باب: ١٩ من أبواب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر حديث: ٥، و باب: ٩٢ من أبواب أحكام الأولاد حديث: ٤.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ١٨ باب: ٣٦ من أبواب كيفية الحكم و أحكام الدعوى.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٥٤

[السادس: استدامة اللبث في المسجد الذي شرع به فيه]

إشارة

السادس: استدامة اللبث في المسجد الذي شرع به فيه (١)،

إطلاقه في بعض النصوص على الاستحباب، بل يصعب جدا البناء على ذلك مع ما هو المعلوم من كثرة خطئهما في تشخيص مقتضى الشفقة.

و أشكال من ذلك ما في العروة الوثقى من إطلاق لزوم استئذانهما في الاعتكاف إذا كان موجبا لإيذائهما، ولا سيما مع أنه كثيرا ما يتأذيان بفعل الولد لاهتمامها بأنفسهما، أو لعدم اهتمامهما بما يهتم به من الجهات الدينية و الدنيوية. فالظاهر اختصاص وجوب استئذانهما بما إذا كان فعله بلا إذن منهما يعد إساءة لهما عرفا و عقوقا و قطعية، كما لو كانا في حاجة ملحة لقربه منهما، فتركهما غير مهتم بهما، أو تعارف الاستئذان منهما في مثل ذلك لتكريمهما بحيث يعد تركه توهينا لهما و تجاهلا لحقهما عرفا، أو نحو ذلك.

(١) و في الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، بل في المدارك و غيرها نسبتبه إلى العلماء كافة». و قد يظهر من تعريفه باللث في كلام جماعة تقدم التعرض لبعضهم عند الكلام في تعريفه و تحديد مفهومه. و استدلل له تارة: بصحيح داود بن سرحان: «كنت بالمدينة في شهر رمضان، فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنى أريد أن اعتكف فماذا أقول؟ و ما إذا أفرض على نفسي؟

فقال: لا تخرج من المسجد إلا لحاجة لا بد منها، و لا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك» (١).

و أخرى: بما تضمن النهى عن الخروج من المسجد إلا لحاجة، كصحيح عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «و لا يخرج المعتكف من المسجد إلا في حاجة» ٢، و غيره.

بدعوى: أن الأصل في النهى الوارد في الماهيات المركبة المانعة.

لكن الأول ظاهر بقرينة السؤال في تقوم الاعتكاف بفرض المكلف المكث في المسجد على نفسه و عدم الخروج منه، لا بنفس اللبث، فهو نظير الإحرام المتقوم بالتعبد بالدخول في حرمة الحج أو العمرة، و الذي لا يبطل بعد انعقاده بفعل محرمات الإحرام،

(١) ١، ٢ وسائل الشريعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ٣، ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٥٥

...

و ليس هو كالصوم المتقوم بالتعبد بترك المفطرات، و الذي يبطل بفعل شيء منها.

و الثاني إنما يدل على منافاة الخروج للاعتكاف، و هو كما يكون لتقوم الاعتكاف باللث يكون لأن الاعتكاف لما ابتنى على فرض المكلف على نفسه اللبث فمقتضى نفوذ ذلك عليه - تبعاً لصحة الاعتكاف - عدم الخروج و حرمة تكليفاً لمخالفته للفرض الذي حصل من دون أن يقتضى بطلانه، نظير حرمة إتيان منافيات الإحرام بعد التلبس به. و أما ما تقدم من أن الأصل في النهى في الماهيات المركبة المانعة فهو إنما يتم فيما إذا لم يكن هناك منشأ ارتكازي للحرمة التكليفية، و لا يتم في مثل المقام مما كان المنهى عنه منافياً

لمقتضى الالتزام و الفرض النافذ، المقتضى لحرمة تكليفها، حيث يصلح ذلك للقرينية على كون النهى تكليفيا، الذى هو مقتضى الأصل الأولى فيه.

و لا سيما بملاحظة أن المناسبات الارتكازية تقضى بأن منشأ استثناء المستثنيات - كالحاجة و عيادة المريض - هو أهميتها، المناسب لكون المستثنى منه هو الحرمة التكليفية، لا القاطعية و نحوها من الأحكام الوضعية، لأن التنازل عن الأحكام الوضعية من أجل الأهمية و إن كان ممكنا نظير استثناء رد السلام من قاطعية الكلام للصلاة، إلا أن الأنسب ارتكازا هو رفع الأهمية للحرمة التكليفية المؤكد للظهور المتقدم.

و لا أقل من كون ذلك مانعا من صلوح خصوصية كون الماهية مركبة لانقلاب ظهور النهى، و لو بأن يبنى على الإجمال، و إن كان بعيدا.

و يناسب ما ذكرنا قوله عليه السلام فى صحيح محمد بن مسلم: «إذا اعتكف يوما و لم يكن اشترط فله أن يخرج و يفسخ الاعتكاف» (٥٧)، لإشعاره أو ظهوره فى أن الخروج إنما يجوز لجواز الفسخ، لا لأمر آخر و هو جواز الإبطال. و كذا إطلاق ما تضمن حرمة الجماع على المعتكف (٥٨)، و ثبوت الكفارة به (٥٩)، فإنه و إن تعين حمل بعضه على خصوص الجماع بعد اليومين الأولين، كصحيح أبى

(٥٧) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من كتاب الاعتكاف حديث: ١.

(٥٨) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من كتاب الاعتكاف.

(٥٩) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من كتاب الاعتكاف.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٥٦

...

ولابد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة كان زوجها غائبا فقدم و هى معتكفة بإذن زوجها، فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد إلى بيتها فتهيأت لزوجها حتى واقعها. فقال: إن كانت خرجت من المسجد قبل أن تقضى ثلاثة أيام و لم تكن اشترطت فى اعتكافها، فإن عليها ما على المظاهر» (١). فإن التعرض فيه لاشتراط الفسخ ظاهر فى عدم مشروعية الفسخ فى مورد وجوب الكفارة، و هو إنما يكون بعد اليومين الأولين. إلا أنه يبعد حمل جميع النصوص المذكورة على ذلك. و أبعد منه حملها على خصوص الجماع فى المسجد.

و حينئذ يكون مقتضاها حرمة الجماع خارج المسجد، و ثبوت الكفارة به مع عدم فسخ الاعتكاف، حتى اليومين الأولين، المستلزم لعدم بطلان الاعتكاف بالخروج من المسجد.

مع أنه لو فرض اختصاص الجميع بما بعد اليومين الأولين فحيث يبعد أو يمتنع حملها على الجماع فى المسجد، يتعين دلالتها على عدم بطلان الاعتكاف بالخروج من المسجد، إذ لو بطل لم يكن وجه لحرمة الجماع، فضلا عن ثبوت الكفارة به. و مجرد عدم مشروعية الفسخ بعد اليومين لا تنافى البطلان بالخروج لو كان مبطلا فى نفسه، نظير ترك الصوم فيه. فلاحظ.

مضافا إلى أن بطلان الاعتكاف بالخروج من المسجد لغير حاجة مستلزم لكثرة تعرض الاعتكاف للبطلان أو لاحتمال البطلان، لإمكان الخطأ فى وجود الحاجة أو تحديد مقدار الخروج الذى يحتاج إليه، أو تعيين الطريق الذى يسلكه المعتكف أو الغفلة، أو النسيان أو الجهل، و كل ذلك يقتضى كثرة السؤال عن فروع ذلك و خصوصياته، فعدم التعرض فى النصوص لشىء من ذلك مناسب لعدم بطلان الاعتكاف بالخروج، غاية الأمر حرمة تكليفها التى لا أثر عملى لها فى جميع موارد الخطأ.

بل كثيرا ما يتعرض المعتكف للخروج مدة قليلة من غير حاجة أو لإطالة المكث أكثر من الحاجة تسامحا، فلو كان مبطلا لاحتج للسؤال عن تحديد الخروج

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من كتاب الاعتكاف حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٥٧

...

المبطل بوجه أوضح، لشدة الحاجة لذلك، بخلاف ما لو كان محرما تكليفا، حيث لا يترتب عليه حينئذ إلا الاستغفار. هذا كله مضافا إلى أن ما ذكرنا هو مقتضى استصحاب الاعتكاف، لأن بطلانه بالخروج حادث مسبق بالعدم. نعم لا مجال للاستدلال به في المقام إلا- إذا علم بحرمه الخروج تكليفا من إجماع أو غيره، أما لو شك في ذلك فالاستصحاب المذكور معارض بأصالة البراءة من حرمة تكليفا بعد العلم إجمالا بمبطلية الخروج للاعتكاف أو حرمة تكليفا، الموجب لسقوط الأصلين معا. لكنه غير مهم، لعدم وصول النوبة للأصل بعد ما عرفت و عمدته صحيح داود بن سرحان و أدله حرمة الجماع على المعتكف، المؤيدين ببقية الوجوه المتقدمة.

و بالجملة: لا- ينبغي التأمل بعد ملاحظة جميع ما ذكرنا في تقوم الاعتكاف بفرض المكلف على نفسه اللبث في المسجد، فمع نفوذ ذلك منه يتعين حرمة الخروج تكليفا، نظير حرمة محرمات الإحرام على المحرم، لا أنه متقوم بنفس اللبث، ليكون الخروج مبطلا له، نظير بطلان الصوم بفعل المفطرات لتقومه بتجنبها، لا بفرض المكلف تجنبها على نفسه.

و أما الإجماع المدعى في المقام فلا يتضح بنحو معتد به، ليخرج به عما سبق، لأن المتيقن من إجماعهم منافاة الخروج من المسجد للاعتكاف، من دون أن يتضح أن ذلك لمبطلية له، بل لعله لحرمة تكليفا حينه، ففي المعتبر: «و لا يجوز الخروج من الموضع الذي اعتكف فيه إلا- لما لا بد منه. و عليه اتفاق العلماء»، و في التذكرة: «لا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد الذي اعتكف فيه حالة اعتكافه إلا- لضرورة بإجماع العلماء كافة». بل مقتضى ذكر الخروج في المبسوط في سياق مباشرة النساء و في النهاية في سياق محرمات الإحرام حرمة تكليفا، لا مبطلية للاعتكاف.

نعم ظاهر الغنية و الوسيلة بل صريحهما المبطلية، كما أن ذلك هو مقتضى ما تقدم من أخذهم اللبث في تعريف الاعتكاف، كما سبق.

إلا أن ذلك لا ينهض بإثبات إجماع تعبدى صالح لإثبات حكم شرعى، لقرب ابتناؤه على اختلاط مفهوم الاعتكاف

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٥٨

فإذا خرج عمدا لغير الأسباب المسوغة للخروج بطل (١). من غير فرق بين العالم بالحكم و الجاهل (٢). بخلاف ما إذا خرج نسيانا (٣)

بحكمه و أثره. و لا سيما مع ما هو المعلوم أو المظن به من استنادهم في جميع ذلك للنصوص التي قد عرفت مفادها، لا لأمر آخر قد خفى علينا. فلا مجال للخروج به عما سبق.

نعم إذا طالت مدة الخروج عن المسجد، فالبناء على بقاء الاعتكاف و إن كان مقتضى الاستصحاب، إلا أنه لا يخلو عن إشكال، لمنافاته لهيئته عرفا، و إن كان في نهوض ذلك بالاستدلال إشكال. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) مما سبق يظهر عدم البطلان به، و إنما يحرم الخروج تكليفا لا غير.

(٢) كما أرسله في الجواهر إرسال المسلمات. و هو كذلك لإطلاق أدله اعتبار استدامة اللبث في صحة الاعتكاف لو تمت. و مجرد العذر ظاهرا في تركه حال الجهل قصورا لا يقتضى صحة الناقص واقعا و أجزاءه.

(٣) قال في الجواهر: «بلا-خلاف. للأصل. و حديث رفع القلم. و انصراف ما دل على الشرطية إلى غيره، و لو لاشتماله على النهي المتوجه إلى غيره». و الكل كما ترى.

أما الأصل فكأن المراد به أصالة الصحة و عدم البطلان. و من الظاهر اختصاصه بما إذا شك بعد الفراغ من العمل في الصحة للشبهة الموضوعية، للشك في حال المأتي به و واجديته لما يعتبر في العمل التام، و لا يجرى في مثل المقام مما علم فيه بحال المأتي به، و فقدته لبعض ما يعتبر في العمل التام، و إنما يشك في الاكتفاء بالناقص للشبهة الحكمية، فإن مقتضى الأصل حينئذ عدم مشروعية الناقص المأتي به، بل هو مقتضى إطلاق دليل اعتبار الجزء المفقود.

و أما حديث رفع القلم فكأن المراد به حديث رفع النسيان، كما صرح به في التذكرة، و هو إنما يقتضى المعذرية حال النسيان، لا صحة العمل الناقص واقعا، و لذا ليس بناؤهم على ذلك في سائر موارد النسيان، بل يحتاج الاجتزاء بالناقص فيها لدليل خاص.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٥٩

...

و أما انصراف أدلة الشرطية عن صورة النسيان فهو ممنوع، و لذا لم يكن بناؤهم عليه في غير المقام من موارد الإخلال بالشرط، و أما اشتغال دليل قاطعية الخروج على النهي فهو - مع عدم عمومه لجميع الأدلة، بل منها ما لا يشتمل عليه كقوله عليه السلام في صحيح عبد الله بن سنان: «ليس للمعتكف أن يخرج من المسجد» (١...١)

لا ينافي العموم لحال النسيان، لأن النسيان من سنخ الجهل رافع للتنجز، من دون أن ينافي عموم الخطاب لمورده، بنحو يقتضى فعليه التكليف تبعا لتمامية ملاكه، و لذا كان بناؤهم على وجوب القضاء في مورده. و لا سيما أن الكلام في المقام يبنى على عدم سوق النهي للتكليف، بل لبيان شرطية استدامة اللبث للاعتكاف و قاطعية الخروج له، و من الظاهر عدم منافاتهما للنسيان بوجه.

على أن الانصراف - لو تم - إنما ينفذ لو كان هناك إطلاق يقتضى الاجتزاء بالناقص، حيث يكون ذلك الإطلاق هو المرجع في مورد قصور دليل التقييد، أما مع عدم الإطلاق فالمرجع بعد قصور دليل التقييد أصالة عدم المشروعية، و من الظاهر أنه لا إطلاق في المقام يقتضى صحة الاعتكاف مع الخروج من المسجد بناء على عدم تمامية ما ذكرنا في صحيح داود بن سرحان. و من ثم لا يتضح الوجه فيما ذكروه من عدم بطلان الاعتكاف بالخروج نسيانا.

و كأن منشأ بناء سيدنا المصنف قدس سره على ذلك مع ظهور كلامه في عدم تمامية استدلالهم على الصحة هو عدم الخلاف المدعى، أو استبعاد قاطعية الخروج نسيانا مع كثرة الابتلاء به، المستلزم لكثرة بطلان الاعتكاف. و لا سيما مع إغفال ذلك في النصوص.

لكن الأول ليس بنحو ينهض بإثبات حكم شرعي مخالف للإطلاق و الأصل. و أما الثاني فالاستئناس به لعدم قاطعية الخروج للاعتكاف مطلقا أولى من الاستدلال به على قصور القاطعية عن حال النسيان، كما يظهر بملاحظة ما سبق منا في أصل المسألة.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٦٠

أو كرها (١)، فلا بأس به.

(١) كما في التذكرة، مستدلا بحديث الرفع. و زاد عليه في المدارك الاستدلال بالأصل و عدم توجه النهي للفعل المكروه عليه. و يظهر الجواب عن جميع ذلك مما سبق في النسيان، فإن حديث الرفع يقتضى عدم التكليف بالعمل التام، لا أجزاء الناقص و صحته. و

الأصل يقتضى البطلان، لا الصحة، و عدم توجه النهى للفعل المكروه عليه لا ينافى مبطليته. و استدل له فى الجواهر بظهور الأدلة فى اختصاص المنافى للاعتكاف بالخروج الاختيارى. و لا سيما بملاحظة ما دل على الرخصة فى الخروج فيه للحاجة، و نحوها مما هو أسهل من الإكراه بمراتب.

لكن الظهور فى الاختصاص ممنوع بعد الإطلاق، كما أنه لا ينفى على ما يظهر بملاحظة ما تقدم فى النسيان. و أما الرخصة فى الخروج للحاجة، فإن كان المدعى عمومها لما نحن فيه كما يظهر من بعض مشايخنا رحمه الله، لدعوى: أن مفاد أدلته عدم قاطعية الخروج اضطرارا، و الإكراه من أفراد الاضطراب، غايته أن الضرورة نشأت من توعيد الغير. فهو كما ترى، لعدم أخذ الاضطراب فى أدلته، ليدعى شموله للإكراه. بل موضوعها الخروج للحاجة، و هو ظاهر فى كون الغرض من الخروج الإتيان بعمل خارج المسجد يحتاج إليه، كعيادة المريض و الغسل و الوضوء و نحوهما لا مجرد وجود الداعى الملح للخروج من المسجد كالفرار من حره، أو برده، ليعم مثل الانصياع للمكروه و الفرار عن الضرر الذى توعد به.

و مثله ما احتمله سيدنا المصنف قدس سره حيث قال: «بل قد يقال بأن دفع الضرر المتوعد عليه المكروه من أعظم الحوائج و أهمها، فيشملة ما دل على جواز الخروج للحاجة»، حيث يتضح بما سبق أن الحاجة هى الأمر الذى يريد قضاءه خارج المسجد، لا ما يعم الفرار من الضرر الحاصل على تقدير البقاء فى المسجد. و إن كان المراد الاستئناس به لما نحن فيه، بتقريب أن الترخيص فى الخروج للحاجة يناسب

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٦١

و كذا لو خرج لحاجة لا بد له منها (١)

الترخيص مع الإكراه الذى هو أشد منها بمراتب. فهو غير بعيد. لكن فى بلوغه حد الاستدلال إشكال. هذا و فى المبسوط: «و إذا أخرجه السلطان ظلما لا يبطل اعتكافه، و إنما يقضى ما يفوته». لكن مع فرض عدم بطلان الاعتكاف لا يتضح وجه قضاء المدة التى خرج فيها. و دعوى: أنه بناء على أن الاعتكاف هو اللبث فى المسجد فتحديده بثلاثة أيام يقتضى لزوم المكث طول هذه المدة، فمع فوت بعضها للإكراه يجب تدارك ما فات بالقضاء.

مدفوعة: بأن مقتضى تسويغ الخروج فى حال عدم لزوم اللبث فى ذلك الحال فى ضمن الثلاثة، ليجب تداركه. و لذا لا إشكال فى عدم وجوب قضاء المدة التى يخرج فيها إذا كان خروجه لأجل بقية المسوغات.

و دعوى: أن ذلك يختص بالمسوغات المنصوصة بالخصوص، لظهور أدلتها فى عدم وجوب قضائها، و لا يجرى فيما استفيد تسويغه من عموم دليل الإكراه، لعدم ظهور دليله فى ذلك، بل يتعين وجوب القضاء فيه، و لا وجه لحمله على المسوغات المنصوصة. مدفوعة: بأن أدلة الاعتكاف كما تضمنت وجوب المكث مدة ثلاثة أيام تضمنت لزوم الاتصال و التوالى فيها، فما دل على جواز الخروج للإكراه إن لم يحمل على الخروج للمسوغات المنصوصة فى العفو و عدم وجوب التدارك فلا وجه لرفع اليد به عن اعتبار التوالى دون لزوم المكث، بل مقتضى إطلاق دليل اعتبار التوالى البناء على بطلان الاعتكاف بعد ما سبق من عدم منافاة رفع الإكراه للبطلان.

(١) فى الجواهر دعوى الإجماع بقسميه على جواز الخروج للأمر الضرورية.

و يقتضيه الجمع بين ما أطلق فيه جواز الخروج للحاجة، كصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: و لا يخرج المعتكف من المسجد إلا فى حاجة» (١)، و ما قيد فيه بالحاجة التى لا بد منها، كقوله عليه السلام فى صحيح داود بن سرحان المتقدم: «لا تخرج من المسجد إلا لحاجة لا بد منها» ٢، و غيره. و يأتى تمام الكلام فى ذلك.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ٥، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٦٢
من بول أو غائط (٢)، أو غسل جنابة (٣)،

(٢) بلا إشكال. لدخولهما في الحاجة اللازمة. و لخصوص صحيح عبد الله بن سنان الآتي في الغائط، مع ظهور إلحاق البول به، أو أولويته منه عرفا.

نعم بناء على حمل الحاجة على خصوص الحاجة الضرورية، قد يدعى الاقتصار فيهما على صورة الضرورة و تعذر الانتظار، مع تعذر إيقاعهما في المسجد، لاستلزامهما هتكه أو تنجيسه تنزيلا- لإطلاق الصحيح على ذلك، جمعا بينه و بين النصوص المقتصرة على الحاجة التي لا بد منها، و لا سيما مع بعد العمل بإطلاقه بالبناء على جوازهما حتى لو كانا متكلفين من دون حاجة أصلا. و يأتي تمام الكلام في ذلك.

(٣) بلا إشكال أيضا لو لزم من الغسل في المسجد تنجيسه، أو هتكه، أو زيادة المكث فيه على زمان الخروج، حيث لا بد حينئذ من إيقاع الأمور المذكورة خارج المسجد، من أجل الحكم الشرعي، و هو حرمة تنجيس المسجد و هتكه و حرمة مكث الجنب في المسجد. أما لو لم يلزم شيء من ذلك فقد يدعى عدم جواز الخروج، لعدم لزوم الحاجة حينئذ، كما قد يظهر من سيدنا المصنف قدس سره و غيره.

لكن من القريب جدا حمل اللابدية في الحاجة على اللابدية العرفية، بمعنى أهمية الحاجة بحيث لا ينبغي التهاون بها مع لزوم الخروج لها عرفا، حيث لا يبعد انسباق ذلك من الإطلاق، دون خصوص الضرورة خارجا أو شرعا أو عرفا.
و لا سيما مع كونه أنسب بإطلاق الحاجة في النصوص الأخرى، فإن حمله على خصوص الحاجة الضرورية بعيد جدا، بخلاف حمله على الحاجة التي لا بد منها عرفا، فإنه قريب بلحاظ ظهور النصوص في اهتمام الشارع بالمكث في المسجد.
بل ذلك هو الأنسب بالجمع بين ما تضمن استثناء الحاجة التي لا بد منها و ما تضمن استثناء خصوص بعض الحوائج التي لا بد منها من دون أن تبلغ مرتبة الضرورة، كصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: ليس للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا إلى الجمعة أو جنازة أو غائط» (١). لوضوح عدم وجوب حضور

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٦٣

أو استحاضة أو مس ميت (١)، و إن كان السبب باختياره (٢).

و يجوز الخروج للجنازة (٣)، لتشييعها و الصلاة عليها و دفنها

الجمعة عند عدم بسط يد الإمام الحق، و لا حضور الجنازة مطلقا، و عدم اطراد كون الخروج للغائط ضروريا حقيقة.
و حينئذ فمن البعيد جدا انفراد كل من الطائفتين بمستثنى يخصها، بل الأقرب رجوع أحدهما للآخر، بحمل اللابدية على اللابدية العرفية، لتكون الحوائج المذكورة من مواردها.

و لا سيما بملاحظة الجمع بينها في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا لحاجة لا بد منها، ثم لا يجلس حتى يرجع، و لا يخرج في شيء إلا لجنازة أو يعود مريضا» (١...).

فإن إرجاع ذيله لصدره بالبناء على ما ذكرنا أنسب جدا بظاهر الكلام من الالتزام بتباين المضمونين.
وما ذكرنا هو الظاهر من غير واحد من الأصحاب، لذكرهم لكثير من المستثنيات غير ما تضمنته النصوص، كالأمر التي يأتي من سيدنا المصنف قدس سرّه التوقف في جوازها وغيرها. بل هو صريح استدلال بعضهم على جواز بعض الأمور بأنها من القربات إلى غير ذلك مما يظهر منهم. نعم لا يبعد إفراط بعضهم فيها، كما يظهر بملاحظة كلماتهم ولا يسعنا استقصاؤها. فلاحظ.

(١) لا يدخل الغسل لهما في الضرورة إلا إذا تعذر الغسل في المسجد ولو للزوم هتكه، كما سيأتي منه قدس سرّه، لعدم حرمة المكث عليهما في المسجد.

(٢) لأن وقوع السب باختياره لا ينافي تحقق الضرورة للخروج بعد فعله.

(٣) كما هو المعروف، بل عن المنتهى نسبة جواز تشييعها لعلمائنا. و يقتضيه - مضافا إلى عموم الخروج للحاجة في الجملة - صحيحا عبد الله بن سنان والحلبى المتقدمان.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٦٤

و تغسيلها و تكفينها (١)، و لعيادة المريض (٢)، أما تشييع المؤمن و إقامة الشهادة و تحملها و غير ذلك من الأمور الراجحة ففي جوازها إشكال (٣).

(١) ظاهر إطلاق الخروج للجنائز في الصحيحين إرادة تشييعها و ما يتبع التشييع من حضور الصلاة و الدفن، دون التغسيل و التكفين، و التعميم لهما غير ظاهر. و مثلهما التحنيط و حفر القبر و دفن الميت فيه و التلقين حينه و بعده و غير ذلك من شئون الميت. نعم يتجه التعميم بناء على ما سبق من حمل اللابدية في الحاجة على اللابدية العرفية، بلحاظ أهمية استحباب هذه الأمور. بل قد يستفاد من الصحيحين بإلغاء خصوصية ما ينصرفان إليه مما سبق.

هذا و من القريب انصراف الصحيحين لخصوص جنازة المؤمن. أما الخروج لجنائز غيره فلا بد من رجحانه لعنوان ثانوى معتد به، بحيث يصدق أنه حاجة لا بد منها.

(٢) بلا خلاف أجده، بل في التذكرة إنه قول علمائنا أجمع. كذا في الجواهر:

و يقتضيه صحيح الحلبي المتقدم. و لا مجال لتقييده بصورة الضرورة، لندرته فيه.

نعم لا بأس بحمله على خصوص عيادة المؤمن، و توقف الخروج لعيادة غيره على رجحانه لعنوان ثانوى، ليكون من أفراد الحاجة التي لا بد منها، نظير ما سبق في الجنائز.

(٣) يبتنى على ما سبق الكلام فيه. فإن حملت اللابدية في الحاجة على الضرورة، كان المدار في كل حاجة على بلوغها حد الضرورة التكوينية، أو الشرعية بلحاظ توقف امتثال التكليف الشرعى عليها، بل قد يدعى العموم للضرورة العرفية، و إن حملت على ما سبق منا تقريره كان المدار على أهمية ملاكها، بحيث لا ينبغي التهاون بها.

هذا و في خبر ميمون بن مهران قال: «كنت جالسا عند الحسن بن علي (عليهما السلام) فأتاه رجل فقال له: يا ابن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إن فلانا له عليّ مال و يريد أن يحبسني. فقال: و الله ما عندي مال فأقضى عنك. قال: فكلمه. قال: فلبس عليه السلام نعله. فقلت له: يا ابن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أنسيت اعتكافك؟ فقال له: لم أنس، و لكني

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٦٥

كما أن الأحوط وجوبا مراعاة أقرب الطرق (١) و عدم زيادة المكث عن

سمعت أبي يحدث عن جدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنه قال: من سعى فى حاجة أخيه المسلم فكأنما عبد الله عز وجل تسعة آلاف سنة صائما نهاره قائما ليله» (١). وقد يدعى دلالاته على جواز خروج المعتكف من المسجد للسعى فى حاجة المؤمن. وأجيب عن ذلك - مضافا إلى ضعف سند الخبر - بأن خروجه عليه السلام كما يمكن أن يكون لعدم قدح الخروج فى الاعتكاف يمكن أن يكون للعدول عن الاعتكاف للأهمية كما تضمنته النصوص المتقدمة عند الكلام فى زمان الاعتكاف (٢)، ولا قرينه على الأول.

نعم بناء على ما سبق منا من عدم قدح الخروج فى الاعتكاف، بل هو محرم تكليفا لا غير ينهض الخبر - لو لا ضعف سنده - بإثبات جواز الخروج للسعى فى قضاء حاجة المؤمن تكليفا. كما أنه بناء على ما سبق من تقريب عموم الحاجة المسوغة للخروج لكل حاجة مهمة يتعين عدم بطلان الاعتكاف بالخروج للسعى المذكور حتى لو قلنا بمبطلية الخروج للاعتكاف لأهميته استجابته جدا. (١) قال فى الجواهر: «عن الأصحاب أنهم أوجبوا تحرى أقرب الطرق إلى موضع قضاء الحاجة ونحوه يجرى فى غيره». و كأنه لأن الاستفادة مما دل على عدم جواز الخروج من المسجد إلا لحاجة لا بد منها اهتمام الشارع بالمكث فى المسجد والاقتصار فى جواز الكون فى خارجه على قدر الحاجة الذى يكفى فيه سلوك أقرب الطرق. و به يخرج عن الإطلاق.

لكن التقيد بأقرب الطرق مما يغفل عنه كثيرا بسبب تكثر الدواعى للخروج عنه من عادة أو فرار عن ملاقات المارة أو عن حزونة الطريق أو غير ذلك بل كثيرا ما يغفل عن تشخيصه، فعدم التنبيه عليه فى النصوص موجب لظهورها فى عدم لزوم التقيد بذلك، خصوصا مع ما هو المعلوم من عدم البناء على التقيد فى السير ولا فى قضاء الحاجة نفسها بأقصر الوجوه، لما فى ذلك من الكلفة المحتاجة للتنبيه.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الصوم، در يك جلد، دار الهلال، قم - ايران، اول، ١٤٢٥ هـ ق مصباح المنهاج - كتاب الصوم؛ ص: ٤٦٥

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ٤.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٢ من كتاب الاعتكاف.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٦٦

قدر الحاجة (١). بل ليس له التشاغل فيها على وجه تمنحى صورة الاعتكاف (٢)، وإلا بطل وإن كان سهوا أو اضطرارا. والأحوط وجوبا ترك الجلوس (٣).

نعم إذا كان الفارق كثيرا ظاهرا فى الطريق أو فى كيفية قضاء الحاجة يتعين تجنبه بمقتضى المرتكزات المغنية عن التنبيه والكافية فى البيان المخرج عن الإطلاق.

(١) يظهر الحال فيه مما سبق.

(٢) لانصراف نصوص الترخيص فى الخروج عن مثل ذلك، واختصاصها بالخروج الموقت. والظاهر أن المعيار فى ذلك على ما إذا صدق الاعراض عن الاعتكاف، لطول الزمان كثيرا فى مقابل الخروج الموقت. وإن كان تحديد ذلك صغويا فى غاية الإشكال.

و أشكل من ذلك الحال بناء على ما سبق منا من حرمة الخروج تكليفا من دون أن يبطل الاعتكاف، حيث يشكل جدا البناء على بطلان الاعتكاف مع طول المدّة، نظير عدم بطلان الإحرام مهما طال مدّة ارتكاب محرّماته فيه.

(٣) فقد أطلق المنع عنه فى النهاية والوسيلة. وقد يستدل له بصحيح داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: ولا ينبغى

للمعتكف أن يخرج من المسجد الجامع إلا لحاجة لا بد منها ثم لا يجلس حتى يرجع «... ١»، و صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «قال: لا- ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد الجامع إلا لحاجة لا بد منها، ثم لا يجلس حتى يرجع... و لا يخرج في شيء إلا لجنائز أو يعود مريضاً، و لا يجلس حتى يرجع» ٢. لكن عطف الجلوس فيهما ب (ثم) ظاهر في عدم جواز الجلوس بعد قضاء الحاجة و لزوم المبادرة بالرجوع، لا في حرمة الجلوس الذي قد تقتضيه الحاجة. و أما قوله في ذيل صحيح الحلبي: «و لا يجلس حتى يرجع»، فظاهره تأكيد ما في صدره، لا بيان حكم آخر، كما يناسبه قوله: «حتى يرجع».

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٦٧

و لو اضطر إليه اجتنب الظلال (١).

و لا- سيما مع ما هو المعلوم من عدم تأدى كثير من الحوائج إلا- بالجلوس، خصوصاً مثل البول و الغائط، حيث يصلح ذلك قرينة للحمل على ما ذكرنا. و لا أقل من إجماله من هذه الجهة المانع من الاستدلال به. و إن كان الأمر أظهر من ذلك. (١) فقد صرح بعدم جوازه في الشرائع، و في الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه». و في الانتصار: «و مما ظن انفراد الإمامية به القول بأن المعتكف ليس له إذا خرج من المسجد أن يستظل بسقف حتى يعود إليه... و الحجّة للإمامية الإجماع المتقدم»....

و استدلل له بصحيح داود بن سرحان: «قال: كنت بالمدينة في شهر رمضان فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنى أريد أن اعتكف فما ذا أقول؟ و ما إذا أفرض على نفسى؟ فقال: لا تخرج من المسجد إلا لحاجة لا بد منها، و لا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك» (١).

لكن من الظاهر عدم تأدى كثير من الحوائج إلا بالجلوس تحت الظلال، خصوصاً عيادة المريض و البول و الغائط، حيث قد يصلح ذلك قرينة على حمله على بيان النهى عن الجلوس تحت الظلال بعد قضاء الحاجة التي خرج لها، نظير ما تقدم في مطلق الجلوس، كما قد يناسبه قوله عليه السلام: «حتى تعود إلى مجلسك»، حيث قد يراد به بيان الاهتمام بالعود، كما سبق نظيره في ذيل صحيح الحلبي في مطلق الجلوس، و كذا في صدره و في صحيح داود لكن مع العطف ب (ثم)، فإن النظر في مجموع النصوص المذكورة إن لم يكن شاهداً بإرادة هذا المعنى من الصحيح فلا أقل من كونها موجبة لإجماله.

و يكون تخصيص الظل بالنهى لأنه ادعى لطلب الراحة بالجلوس و التمادى في الخروج من المسجد، فهو مظنة المكث خارج المسجد لا للحاجة، لا لاختصاص النهى به.

و أما الإجماع المدعى فلا يتضح بوجه معتد به بعد عدم تعرض الشيخ في الخلاف له، و لا الصدوق في المقنع، و اقتصره في الفقيه على ذكر الصحيح القابل للحمل على ما سبق. و بعد إطلاق النهى عن الجلوس في النهاية و الوسيلة و ظاهر

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٦٨

...

النافع و محتمل الشرائع من دون خصوصية للظلال، و بعد ظهور ما سبق من الانتصار في النهى عن مطلق التظليل، الشامل لحالى المشى

و الوقوف، كاختصاص النهى عن التظليل فى النهاية و التذكرة بالحالين المذكورين، مع الاختلاف بينهم فى استثناء الضرورة و عدمه، فإن ذلك بمجموعه مانع من تحصيل الإجماع، و من الوثوق بدعواه بنحو تنهض بإثبات الحكم مع قطع النظر عن الصحيح.

مع أن المراد بالجلوس تحت الظل المحرم فى كلامهم إن كان ما يعم الجلوس الذى تقتضيه الحاجة التى خرج لها فلا يظن منهم البناء عليه، لاستلزامه كثرة تعطل الحاجات المذكورة، و اضطراب الحال كثيرا، حيث قد لا يتيسر قضاؤها إلا تحت الظل، مع الاضطرار إلى بعضها كالتخلى.

و إن كان هو الجلوس الممكن تجنبه فى الحاجة التى خرج لها، من دون أن يقتضى تعطيلها، فلو دار الأمر فى التخلى بين مكانين مسقوف و غيره اختار الثانى، أما الجلوس الذى تتوقف عليه الحاجة المذكورة فهو حلال غير مبطل للاعتكاف، فالصحيح لا ينهض به، لظهوره فى كون القعود تحت الظل منهيا عنه فى مقابل النهى عن الخروج إلا - لحاجة لا - بد منها، و لانزومه أن الحاجة و إن أحلت الخروج إلا أنها لا تحلل القعود تحت الظل، فمع توقفها عليه لا يشرع طلبها و لا يشرع الخروج لها.

و أما دعوى: أن ذلك و إن كان هو ظاهر الصحيح، إلا أنه يجب الخروج عن إطلاقه بحكم الضرورة، حيث لا مجال للبناء على حمل الترخيص فى الخروج للحاجة على خصوص الحاجة التى لا - تستلزم الجلوس تحت الظل، و لا - سيما مع أنها قد تكون ضرورية كالتخلى، فلا بد من استثنائها و حمل الصحيح على خصوص الجلوس الذى يمكن قضاء الحاجة بدونه.

مدفوعة: بأن ذلك ليس بأولى من حمل الصحيح على ما ذكرنا و هو النهى عن خصوص الجلوس الزائد على ما تقتضيه الحاجة التى خرج لها، بل لعل ذلك هو الأولى. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٦٩

مع الإمكان (١)

(١) قال سيدنا المصنف قدس سره: «كأنه لانصراف دليل المنع إليه». لكن لم يتضح منشأ الانصراف. و مجرد اقتضاء الحاجة لذلك لا يكفى بعد إمكان عدم الخروج لها.

نعم قد يدعى القطع بعدم بناء الشارع على تعطيل الحاجة الكاشف عن تقييد النهى عن الجلوس تحت الظل بما إذا أمكن قضاء الحاجة بدونه، كما سبق. لكن سبق أيضا أن التصرف فى الصحيح بذلك ليس بأولى من حمله على النهى عن الجلوس تحت الظل زائدا عما تقتضيه الحاجة التى خرج إليها.

و مثله فى الإشكال ما ذكره بعض مشايخنا (ره) من أن الصحيح حيث كان واردا فى بيان ما يفرضه المعتكف على نفسه فهو قاصر عن صورة التعذر.

وجه الإشكال: أن ذلك يختص بالتعذر المطلق، لا تعذر ترك الجلوس تحت الظل حال الخروج، لإمكان فرض المكلف ذلك على نفسه، و تطبيقه عملا بترك الخروج، مع أن تعذر فرض ذلك يقتضى تعذر فرض الاعتكاف و عدم مشروعيته لو كان هو شرطا فيه، لا مشروعية الاعتكاف الناقص، نظير ما لو تعذرت استدامة اللبث فى المسجد، حيث لا يحتمل معه مشروعية الاعتكاف على أن يكون اللبث متقطعا غير مستمر.

بقى فى المقام أمران ذكرهما بعض الأصحاب:

الأول: تقدم من غير واحد عدم جواز المشى و الوقوف تحت الظلال. و لم يتضح الوجه فيه. نعم قال فى الوسائل فى ذيل الباب الثامن من أبواب الاعتكاف: «و تقدم ما يدل على عدم جواز الجلوس و المرور تحت الظلال للمعتكف».

لكن نبه سيدنا المصنف قدس سره و غيره إلى أنه لم يتقدم منه ما يشهد بالمنع من المرور تحت الظلال. بل صحيح داود بن سرحان المتقدم لما كان واردا لتحديد الاعتكاف فهو ظاهر فى جواز ذلك.

كما أنه لا يتم حتى لو قيل بحرمة محرمات الإحرام على المعتكف، لأن المحرم حال الإحرام هو السير تحت الظل المنتقل، دون السير تحت الظل الثابت، فضلا عن

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٧٠

...

الوقوف تحته.

الثاني: قال في الشرائع في بيان ما يحرم على المعتكف: «و لا الصلاة خارج المسجد إلا بمكة، فإنه يصلى أين شاء». و في الجواهر: «بلا خلاف أجده».

و يقتضيه غير واحد من النصوص، كصحيح منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: المعتكف بمكة يصلى في أى بيوتها شاء، و المعتكف غيرها لا يصلى إلا فى المسجد الذى سماه» «١»، و صحيح عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «سمعتة يقول: المعتكف بمكة يصلى فى أى بيوتها شاء، سواء عليه صلى فى المسجد أو فى بيوتها... و لا يصلى المعتكف فى بيت غير المسجد الذى اعتكف فيه إلا بمكة، فإنه يعتكف بمكة حيث شاء، لأنها كلها حرم الله» ٢، و غيرهما.

و قد حمل الشيخ ما فى ذيل الثانى من جواز الاعتكاف بمكة حيث شاء على إرادة جواز صلاة المعتكف، ليناسب المستثنى منه. و هو قريب جدا، و لا سيما مع ما هو ظاهر جملة من النصوص من خصوصية المسجد الحرام فى الاعتكاف، لا عموم مكة، بل لا يبعد وقوع التصحيف فى الصحيح لأجل ذلك. و حينئذ فمقتضى التعليل فى الذيل جواز الخروج من المسجد فى مكة حتى لغير الصلاة. لو لا عدم ظهور قائل بذلك، و عدم خلو الحديث مع ذلك عن الإشكال.

و كيف كان فما تضمنه الصحيحان من النهى عن الصلاة فى غير المسجد فى غير مكة ظاهر فى عدم كون الصلاة من مسوغات الكون خارج المسجد، كما هو أيضا مقتضى عموم ما تضمن النهى عن الخروج من المسجد إلا فى حاجة لا بد منها، و لا ظهور له فى عدم جواز الصلاة فى غير المسجد حتى لو ساغ الكون خارج المسجد حينها لحاجة مسوغة للخروج، كما لو خرج لتشيع جنازة و انتظر دفنها، و أراد الصلاة حال انتظاره، لأن ذلك لا يناسب المستثنى، و هو حكم الصلاة فى مكة، الذى يراد به جواز إيقاعها خارج المسجد و لو من غير حاجة، لا مجرد عدم اشتراطها بالوقوع فى المسجد، مع المنع من الكون فى خارج المسجد لأجلها.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٨ من كتاب الاعتكاف حديث: ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٧١

[مسألة ٦]: إذا أمكنه أن يغتسل فى المسجد

(مسألة ٦): إذا أمكنه أن يغتسل فى المسجد فالظاهر عدم جواز الخروج لأجله إذا كان الحدث لا يمنع من المكث فى المسجد (١)، كمس الميت.

كما أن ذلك هو المناسب لما تقدم فى صحيح عبد الله بن سنان «١» من جواز الخروج من المسجد للجمعة. فلاحظ.

(١) تقدم تقريبا جواز الخروج إذا عدّ الغسل خارج المسجد من الحوائج العرفية، نعم لا يجب الخروج حينئذ.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٧٣

[فصل الاعتكاف في نفسه مندوب. و يجب بالعارض من نذر و شبهه]

إشارة

فصل الاعتكاف في نفسه مندوب (١). و يجب بالعارض من نذر و شبهه.

فإن كان واجبا معينا فلا إشكال في وجوبه قبل الشروع فضلا عما بعده.

و إن كان واجبا مطلقا أو مندوبا فالأقوى عدم وجوبه بالشروع (٢)، و إن

(١) بلا إشكال ظاهر، بل بإجماع العلماء، كما في التذكرة، و عليه الإجماع بقسميه من المسلمين، كما في الجواهر. و يقتضيه ما تضمن اعتكاف النبي صلى الله عليه و آله و سلم في شهر رمضان «١»، و ما يستفاد منه استحباب اعتكاف شهرين متتابعين، أو في المسجد الحرام، أو من الأشهر الحرم «٢».

نعم لا إطلاق لها من حيثية زمان الاعتكاف. إلا أن يستفاد المفروغية عن العموم من سكوت النصوص عن التعرض لهذه الجهة، كما تقدم عند الكلام في زمان الاعتكاف في أوائل هذا البحث.

(٢) كما في النهاية و الوسيلة و الشرائع، و عن ابني الجنيد و البراج، و جماعة.

بل في الجواهر أنه المشهور. لصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إذا اعتكف يوما و لم يكن اشترط فله أن يخرج و [أن] يفسخ الاعتكاف [اعتكافه]، و إن قام يومين و لم يكن اشترط فليس له أن [يخرج و] يفسخ اعتكافه حتى تمضي [يمضي] ثلاثة أيام» «٣».

مؤيدا أو معتضدا بصحيح أبي عبيدة عنه عليه السلام: «من اعتكف ثلاثة أيام فهو يوم الرابع بالخيار إن شاء زاد ثلاثة أيام آخر، و إن شاء خرج من المسجد، فإن أقام يومين

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١ من أبواب كتاب الاعتكاف.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٢ من أبواب كتاب الاعتكاف.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب كتاب الاعتكاف حديث: ١، و قد نقلناه عن الكتب الأربعة.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٧٤

...

بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة أيام آخر» «١». فإن مقتضى المفهوم في ذيله جواز الخروج قبل إكمال الثلاثة الآخر إذا لم يقم يومين. نعم هو لا يشمل الثلاثة الأول، بل يختص بما زاد عليها.

و في المبسوط و عن أبي الصلاح وجوبه بمجرد الشروع فيه، مستثنيا في الأول صورة الشرط. و لعله مراد الكل. و وافقهما في الغنية و إشارة السبق في الثلاثة الأول، مع التصريح بجواز الرجوع بعد الثلاثة ما لم يزد يومين، فيجب السادس، مدعيا في الأول الإجماع.

و كيف كان فقد يستدل له بوجوه:

الأول: ما في المبسوط من أن الاعتكاف لا يكون أقل من ثلاثة أيام. و هو كما ترى إنما ينهض ببيان أن عدم المضى في الاعتكاف و الخروج عنه قبل الثلاثة أيام يوجب بطلانه و عدم الاعتداد بما وقع منه، فلا يصح اعتكافا، و لا ينهض ببيان وجوب المضى فيه، و عدم جواز الخروج عنه.

الثاني: النهى عن إبطال العمل. و فيه: أنه ينحصر الدليل على عمومته بقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ لَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ** «٢».

و هو ظاهر في إبطال العمل بعد تماميته، لأن ذلك هو معنى الإبطال عرفا، كما في قوله تعالى: **لَا تُبْطِلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَ الْأَذَى** «٣»، و إطلاقه على العدول عن إتمام العمل عند الفقهاء و نحوهم توسع قد يكون منشؤه عدم ابتلائهم بإبطال العمل بالمعنى الأول بالإضافة إلى الأثر المهم عندهم، و هو الإجزاء، و ليس محل ابتلائهم بالإضافة إلى الأثر المذكور إلا المعنى الثاني.

و من ثم يتعين حمل الآية على الإرشاد إلى تجنب ما يوجب إحباط العمل و سقوطه عن مقام الجزاء و الثواب، كالممن بالصدقة، و ذكر العمل بعد وقوعه تبجحا،

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب كتاب الاعتكاف حديث: ٣.

(٢) سورة محمد الآية: ٣٣.

(٣) سورة البقرة الآية: ٢٦٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٧٥

...

أو العجب به و الإدلال به و المنّ على الله تعالى، و مشاققة الرسول صلى الله عليه و آله و سلم، و نحو ذلك مما ورد أنه محبط للعمل «١».

كما يناسبه صدرها و سياقها مع قوله تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَ صَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَ شَاقُّوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ لَنْ يَصْرَوْا اللَّهُ شَيْئًا وَ سَيَحْبُطُ أَعْمَالَهُمْ** «٢».

و استشهاد النبي صلى الله عليه و آله و سلم بها لذلك كما في موثق أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: من قال سبحان الله، غرس الله له بها شجرة في الجنة، و من قال: الحمد لله، غرس الله له بها شجرة في الجنة. و من قال: لا إله إلا الله، غرس الله له بها شجرة في الجنة، و من قال: الله أكبر، غرس الله له بها شجرة في الجنة، فقال رجل من قريش: يا رسول الله إن شجرنا في الجنة كثير، فقال: نعم، و لكن إياكم أن ترسلوا عليها نيرانا فتحرقوها و ذلك أن الله عز و جل يقول: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ لَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ** «٣».

و لا- سيما مع أن حملها على العدول عن إتمام العمل مستلزم لتخصيص الأ-كثر المستهجن، لجواز ذلك في جميع الواجبات و المستحبات، عدا الحج، و صلاة الفريضة في بعض الموارد، و قضاء شهر رمضان بعد الزوال، و نحو ذلك. و هو قليل جدا بالإضافة إلى العموم المذكور.

الثالث: النصوص الدالة على وجوب الكفارة بالجماع على المعتكف، لظهورها في حرمة إبطال الاعتكاف و لو في اليومين الأولين.

و قد أجاب عنه غير واحد بوجوه:

أولها: أنه لا- ملازمة بين وجوب الكفارة و حرمة القطع، لثبوت وجوبها مع الاضطرار لبعض منافيات الإحرام كالتظليل، و في القتل الخطئي و غيرهما.

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ١ باب: ١٤، ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات.

(٢) سورة محمد الآية: ٣٢.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٤ باب: ٣١ من أبواب الذكر من كتاب الصلاة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٧٦

...

و هو كما ترى فإن إمكان ذلك وقوعه إنما يقتضى عدم الملازمة العقلية، و لا ينافى الملازمة العرفية، المقتضية لظهور دليل الكفارة فى الحرمة و انصرافه إلى ذلك.

و من ثم بنى غير واحد على أن الكفارة إنما تلزم فى الإفطار العمدى إذا وقع على وجه العصيان و التمرد.

على أنه لا مجال لذلك فى موثق سماعة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع أهله فقال [قال] هو بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان» (١). فإن عموم التنزيل كما يقتضى الكفارة يقتضى الحرمة. بل الظاهر عدم الإشكال فيه فى المقام. و لذا اقتصر غير واحد فى ثبوت الكفارة فى جماع المعتكف على ما إذا كان الاعتكاف واجبا مع عدم الدليل على تقييد الإطلاق المذكور إلا ما ذكرنا من الانصراف.

ثانيها: أنه لو تمت الملازمة بين الكفارة و حرمة القطع تعين تقييد وجوب الكفارة بصحيح محمد بن مسلم المتقدم المتضمن للتفصيل فى جواز القطع بين اليومين الأولين و اليوم الثالث.

و يشكل بأن حمل نصوص الكفارة على خصوص اليوم الثالث بعيد جدا مع عدم الإشارة للتفصيل المذكور فيها على كثرتها. نعم قد يمكن فى بعضها، على ما أشرنا إليه فى أول الكلام فى الشرط السادس من شروط الاعتكاف. فراجع.

ثالثها: ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من أن الملازمة لو تمت إنما تقتضى حرمة الإبطال بالجماع الذى وردت فيه الكفارة، لا مطلقا و لو فيما لا كفارة فيه، كالإبطال بالخروج من المسجد و من دون حاجة.

لكنه و إن كان مسلما فى الجملة، إلا أنه لا ينفع فى بطلان الاستدلال بعد ظهور الاتفاق على عدم الفرق بين أسباب الإبطال، و أنه إن جاز الإبطال جاز مطلقا و لو بالجماع، و إن حرم حرم مطلقا و لو بغير الجماع.

فالأولى فى الجواب عن ذلك: أن النصوص المذكورة حيث دلت على حرمة الجماع على المعتكف فهى لا- تنافى جواز إبطال الاعتكاف و فسخه قبل الجماع الذى هو

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب كتاب الاعتكاف حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٧٧

...

مفاد صحيح محمد بن مسلم المتقدم، لخروج المكلف بالفسخ عن موضوعها، و هو كونه معتكفا. و حينئذ يختص وجوب الكفارة فى اليومين الأولين بما إذا بقى المعتكف على اعتكافه و لم يفسخه و لو فسخه فلا كفارة. أما بعد اليومين الأولين فحيث لا يشرع الفسخ بمقتضى صحيح محمد بن مسلم فاللازم ثبوت الكفارة بالجماع مطلقا.

و دعوى: أنه حيث لا مجال لحمل نصوص الكفارة على الجماع فى المسجد، لندرته، و لصراحة بعضها فى الجماع خارج المسجد، فلو

جاز إبطال الاعتكاف في اليومين الأولين تعين عدم وجوب الكفارة، لبطلان الاعتكاف بالخروج من المسجد قبل الجماع. مدفوعة بأن الكلام إنما هو في جواز الإبطال و عدمه، لا في تحقق البطلان بالخروج و عدمه، بل ظاهر ما ذكره من بطلان الاعتكاف بالخروج مفروغيتهم عن مبطليته له في اليومين الأولين، بل في اليوم الثالث أيضا، فيتجه الإشكال المذكور حتى بناء على حرمة الإبطال، و لا يندفع إلا بناء على ما سبق منا من عدم مبطلية الخروج للاعتكاف، بل يحرم الخروج تكليفا مع بقاء الاعتكاف و ترتب حكمه، و حينئذ يجرى التفصيل المتقدم.

الرابع: ما تضمن وجوب القضاء على المريض و الحائض، كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا مرض المعتكف أو طمئت المرأة المعتكفة، فانه يأتي بيته ثم يعيد إذا برئ، و يصوم» (١)، و صحيح أبي بصير عنه عليه السلام: «في المعتكفة إذا طمئت قال: ترجع إلى بيتها، فإذا طهرت رجعت فقضت ما عليها» ٢، و موثق أبي بصير عنه عليه السلام: «قال: و أي امرأة كانت معتكفة، ثم حرمت عليها الصلاة، فخرجت من المسجد فطهرت، فليس ينبغي لزوجها أن يجامعها حتى تعود إلى المسجد و تقضى اعتكافها» (٣)، بدعوى: أن مقتضى إطلاقها العموم لحدوث المرض أو الحيض في اليومين الأولين.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١١ من كتاب الاعتكاف حديث: ١، ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٢ باب: ٥١ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٧٨

...

لكن لا يخفى أن ذلك لو تم لا يقتضى وجوب المضي في الاعتكاف بالشروع فيه، و إنما يقتضى وجوب الاعتكاف بالشروع فيه و إن جاز قطعه، نظير الواجب الموسع. و حينئذ لا تنافي بين هذه النصوص و الصحيحين المتقدمين الدالين على جواز فسخ الاعتكاف في اليومين الأولين.

اللهم إلا- إن يقال: ما تضمنه موثق أبي بصير من لزوم المبادرة للقضاء، بحيث يمنع الزوج من المواقعة قبله لا- يناسب جواز قطع الاعتكاف، لأن لزوم المبادرة بإتمام العمل أولى عرفا من لزوم المبادرة لقضائه لو لم يتم. و لا أقل من عدم مناسبة ذلك للصحيحين المتقدمين اللذين هما كالصريحين في جواز الخروج من المسجد قبل إتمام اليومين و عدم وجوب المبادرة للرجوع فيه. بل لعل السكوت فيهما عن وجوب القضاء على تقدير الخروج و لو مع السعة موجب لظهورهما في عدمه، لشدة الحاجة للتنبيه له لو كان واجبا. و لا سيما و إن قضاء اعتكاف كامل أشد على المكلف من إتمام الاعتكاف الذي بيده، فترخيصه بترك ما بيده مع عدم التنبيه للتدارك لا يناسب وجوبه جدا.

و من ثم كان الصحيحان المتقدمان منافيين للإطلاق المذكور، و يتعين تقييده بهما، لقوة ظهورهما- و لا سيما صحيح محمد بن مسلم- في جواز فسخ الاعتكاف قبل إكمال اليومين الأولين و عدم ترتب الأثر عليه بعد الفسخ. و حمل الإطلاق على ذلك و إن كان لا يخلو عن صعوبة، إلا أنه أهون من طرح الصحيحين أو حملهما على وجوب القضاء مع الفسخ.

و لو فرض استحكام التعارض بينهما و بينه تعين البناء على جواز الفسخ قبل إكمال اليومين الأولين عملا بالأصل بعد تساوق النصوص المتقدمة بالتعارض.

و لعل الأقرب حمل نصوص القضاء المتقدمة على مجرد مشروعية استئناف الاعتكاف، لبيان عدم إمكان الاستمرار فيه مع المرض أو الحيض، المقتضى لمشروعية القضاء أو الإعادة، المستلزمة لوجوبه لو كان الاعتكاف واجبا، و استحبابه لو لم يكن كذلك، كما قد يناسبه قوله عليه السلام في صحيح أبي بصير: «قضت ما عليها» الظاهر

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٧٩

...

فى تفرع القضاء على المفروغية عن اشتغال ذمتها بالاعتكاف. وقوله فى صحيح ابن الحجاج: «و يصوم» الظاهر فى سوق الكلام لبيان شرطية الاعتكاف بالصوم المستلزم لبطالانه بتعذره. وقرب سوق قوله فى موثق أبى بصير: «فليس ينبغى لزوجهما» لمجرد بيان المرجوحية، لا الحرمة.

كما قد يؤيد بمعتبر عقبه عنه عليه السلام: «فى امرأة اعتكفت، ثم إنها طمشت قال:

ترجع، ليس لها اعتكاف» (١)، فإن عدم التعرض للقضاء فيه مع وروده لبيان حكم المرأة المذكورة ظاهر فى عدم وجوبه عليها، ولا سيما مع التعبير فيه بأنه ليس لها اعتكاف الظاهر فى لغوية عملها، حيث لا يناسب كونه سببا لوجوب القضاء، بحيث لم يجب لو لا شروعها فيه.

مضافا إلى أن وجوب ما لم يجب بمجرد الشروع فيه حكم تعبدى صرف مخالف للقواعد الارتكازية المعروفة، خصوصا وأن حدوث المرض و الحيض يكشف عن عدم مشروعية الاعتكاف و لغويته واقعا بعد كونه مشروطا بالصوم و كون أقله ثلاثة أيام، و مثل هذا الحكم التعبدى المخالف للارتكاز يحتاج إلى بيان شرعى تأسيسى، فعدم بيانه بالوجه المذكور و الاقتصار فى بيانه على لسان النصوص السابقة بعيد جدا. و هو مما يوجب الريب فى إطلاق النصوص المذكورة بنحو يشمل الاعتكاف المستحب حتى فى اليوم الثالث، فضلا عن اليومين الأولين. و لا سيما مع ورود الصحيحين المتقدمين المتضمنين مشروعية فسخ الاعتكاف فى اليومين الأولين المطابقة للقاعدة.

هذا ما يظهر لنا فى المقام، فإن كان وافيا بحمل نصوص القضاء على مجرد بيان المشروعية فهو، و إلا تعين ما ذكرناه أولا من لزوم الخروج عن الإطلاق بالصحيحين المذكورين، أو الرجوع بعد التساقت للأصل، فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) وسائل الشيعة ج: ٢ باب: ٥١ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٨٠

كان فى الأول أحوط استحبابا (١). نعم يجب بعد مضى يومين منه، فيتعين اليوم الثالث (٢)

(١) حيث لا يفرق فى الوجوه المتقدمة لوجوب المضى بالاعتكاف بالشروع فيه بين الواجب الموسع و المندوب، فالظاهر أنه لا منشأ لخصوصية الأول فى الاحتياط المذكور إلا ما أشار إليه فى الجواهر من أن الشروع فى الواجب الموسع موجب لتعيين الواجب بما شرع فيه، كتعيين الكلى بالفرد.

لكنه - كما ترى - موهون جدا، فإن صلوح الفرد للامتنال و حصوله به لا يرجع إلى تعيين الواجب به بحيث يجعله واجبا تعيينيا، ليتعين المضى فيه.

(٢) كما فى النهاية و الشرائع و عن الإسكافى و ابن البراج و جمع من المتأخرين و متأخريهم. لصحيحى محمد بن مسلم و أبى عبيدة المتقدمين.

خلافًا للمعتبر و التذكرة و المختلف و عن المرتضى و ابن إدريس و المنتهى و غيرها. للأصل بعد استضعاف الخبر، كما فى المختلف. و كأنه لأن فى طريق الشيخ إلى الحديثين ابن فضال، و هو فطحى.

لكنه كما ترى، لعدم الإشكال فى وثاقته، و هو كاف فى الحجية. مع أنهما مرويان فى الكافى و الفقيه بطريقتين آخرين صحيحين. نعم

لا يكفي ذلك على مبنى المرتضى و ابن إدريس في خبر الواحد، و هو غير مهم بعد ضعف المبنى المذكور. بقي شيء، و هو أنه لما كان مفاد صحيح محمد بن مسلم مشروعياً الفسخ و نفوذه قبل اليومين دون ما بعدهما، فمقتضى إطلاقه العموم لما إذا كان الاعتكاف واجبا معينا بنذر و نحوه، و مجرد حرمة الفسخ فيه لا ينافي نفوذه. و عليه يتعين كون حرمة الفسخ في الواجب المعين تكليفية، و في اليوم الثالث وضعية، راجعة إلى عدم نفوذه، و ليسا على نهج واحد، كما قد يظهر من سيدنا المصنف قدس سرّه و غيره. نعم بناء على بطلان الاعتكاف بالخروج من المسجد - كما هو المشهور - ينحصر حرمة الإبطال بالحرمة التكليفية، و تكون في الموردین على نهج واحد، فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٨١

إلا إذا اشترط حال النية الرجوع (١) لعارض فاتفق حصوله بعد يومين فله الرجوع عنه حينئذ إن شاء (٢). و لا عبرة بالشرط إذا لم يكن مقارنا للنية (٣)

(١) حيث لا إشكال ظاهرا في مشروعية الشرط المذكور، و النصوص به مستفيضة، كصحيح محمد بن مسلم المتقدم هنا، و صحيح أبي ولاد المتقدم في الشرط السادس و معتبر الجعفریات الآتی، و صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال... و ينبغي للمعتكف إذا اعتكف أن يشترط كما يشترط الذي يحرم» (١)، و موثق عمر بن يزيد عنه عليه السلام: «قال... و اشترط على ربك في اعتكافك كما تشترط في إحرامك أن يحلك من اعتكافك عند عارض إن عرض لك من علة تنزل بك من أمر الله تعالى» ٢. و من الأخيرين يظهر استحباب الاشتراط المذكور.

(٢) كما في النهاية و الوسيلة و عن المشهور. و يقتضيه مفهوم قوله عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم المتقدم: «و إن أقام يومين و لم يكن اشترط فليس له أن يخرج و يفسخ اعتكافه»...

خلافا للمبسوط، حيث خص فائدة الشرط باليومين الأولين بعد البناء منه - كما سبق - على عدم جواز الفسخ فيهما من دون شرط، و أما في اليوم الثالث فلا يجوز الفسخ حتى مع الشرط. و هو كما ترى، إذ عمدة الدليل على خصوصية اليوم الثالث هو الصحيح المتقدم، و هو ظاهر في اختصاص وجوب المضى فيه بعدم الشرط.

بل ما سبق منه من وجوب المضى في الاعتكاف بالشروع فيه لا يناسب العمل منه بالصحيح، فلم يبق إلا إطلاقات نصوص الشرط، و مقتضاها عدم الفرق بين الأيام. و من ثم لا يتضح منشأ للتفصيل المذكور.

(٣) فعن غير واحد النص على أن الشرط يكون عند النية. و هو مقتضى ما في حديثي أبي بصير و عمر بن يزيد المتقدمين، من تشبيه الاشتراط المذكور بالاشتراط في الإحرام، و هو الظاهر أيضا من قوله في الأول: «إذا اعتكف»، و في الثاني: «في اعتكافك»، و نحوه صحيح أبي ولاد، لأن مفهوم الشرط لما كان متقوما بوجود

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٩ من أبواب كتاب الاعتكاف حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٨٢

سواء أ كان قبلها (٢) أم بعد الشروع فيه.

مشروط فيه فالمنصرف منه في المقام كون المشروط فيه هو نية الاعتكاف الذي يكون موردا للشرط.

بل هو كالصريح من معتبر الجعفریات: «قال: كان أبي يقول: ينبغي للمعتكف أن يستثنى اعتكافه في مكانه يقول: اللهم إني أريد الاعتكاف في شهرى هذا، فأعنى عليه، فإن ابتليتني فيه بمرض أو خوف فأنا في حل من اعتكافه، فإن أصابه شيء من ذلك فهو في

حلّ» (١). و حينئذ لا دليل على مشروعية شرط آخر قبل نية الاعتكاف أو بعد انعقادها.

هذا و لكن عن الأردبيلي احتمال أن وقته عند نية اليوم الثالث. و هو في غير محله بعد ما سبق. بل صدر صحيح محمد بن مسلم كالصريح في مشروعية الشرط قبل اليومين الأولين.

(٢) قد يكتفى بذلك إذا بقى ملتفتا إليه- و لو ارتكازا- حين عقد نية الاعتكاف، بحيث يكون عقد النية مبنا عليه، و يكون شرطا ضميا فيه.

لكن قد يستشكل في الاكتفاء بالاشتراط الضمني في المقام، و يعتبر التصريح بالاشتراط لفظا، لكونه المتيقن من الشرط في المقام بعد كون نفوذ هذا الشرط تعديلا لا عرفيا. و لا سيما بملاحظة ما ورد في الإحرام، ففي حديث أبي الصباح الكناني: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشترط في الحج كيف يشترط؟ قال: يقول حين يريد أن يحرم: أن حلني حيث حبستني...» (٢). و نحوه غيره.

اللهم إلا- أن يقال: حيث لا إشكال ظاهرا في عدم اعتبار اللفظ في نية الإحرام و نية الاعتكاف، فقضاء المناسبات الارتكازية بتبعية الشرط للمشروط و مسانخته له صالح للقرينية على إلغاء خصوصية اللفظ في المقام، و الاكتفاء بالنية المجردة. فلاحظ.

(١) مستدرک الوسائل ج: ٧ باب: ٩ من أبواب كتاب الاعتكاف حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٩ باب: ٢٣ من أبواب الإحرام حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٨٣

[مسألة (٧): الظاهر أن يجوز اشتراط الرجوع متى شاء و إن لم يكن عارض]

(مسألة ٧): الظاهر أن يجوز اشتراط الرجوع متى شاء و إن لم يكن عارض (١).

(١) كما حكى عن ظاهر الأكثر أو صريحهم. و قد يستدل له بإطلاق صحيح محمد بن مسلم المتقدم. لكن الظاهر أنه لا إطلاق له، لعدم وروده لبيان نفوذ الشرط، ليكون له إطلاق من حيثية مفاد الشرط، بل لبيان عدم جواز الخروج مع عدم الشرط من دون تحديد للشرط، فيتعين حمله على الشرط المشروع المفروق عن نفوذه.

فالعمدة في المقام ما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سرّه من أن المقابلة في الصحيح بين ما قبل اليومين الأولين و ما بعدهما شاهد بأن المراد بالشرط فيما بعدهما هو الشرط و لو من دون عارض، لجواز الخروج و فسخ الاعتكاف قبلهما مطلقا و لو مع عدم العارض، فالمنع عن ذلك بعدهما إلا مع الشرط كالصريح في أن الشرط يسوغ الفسخ و الخروج مع عدم العارض، كما هو الحال فيما قبل اليومين من دون شرط.

هذا و ربما قيل- كما في الجواهر- باختصاص الشرط المسوغ للفسخ بشرط الحل عند الضرورة التي يفسخ معها الاعتكاف و لو مع عدم الشرط- كالمرض المانع من الصوم- و الحيض، و أن استحباب الشرط تعبد محض من دون أن تكون له فائدة في التحلل.

و قد يستدل له بحديثي عمر بن يزيد و أبي بصير المتضمنين تشبيه الشرط في المقام بالشرط في الإحرام، لأن شرط التحلل في الإحرام يختص بالتحلل عند الحبس عن المضى فيما أحرم له بصدّ أو مرض، كما لعله الظاهر أيضا من قوله عليه السلام في الأول:

«أن يحلك من اعتكافك عند عارض إن عرض لك من علّة نزلت بك من أمر الله».

لكنه يندفع بأنه لا ظهور للحديثين المذكورين في حصر الشرط المسوغ للفسخ بذلك، بل غاية مدلولهما استحباب الشرط المذكور، و

هو لا ينافي استحباب شرط التحلل مطلقاً، فضلاً عن نفوذه، كما هو مقتضى صحيح محمد بن مسلم بالتقريب المتقدم.
بل القول المذكور مناف لصريح قوله عليه السلام في صحيح أبي ولاد- المتقدم في المعتكفة التي قدم زوجها، فخرجت لبيتها و
تهيأت له حتى واقعها: «إن كانت
مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٨٤

[مسألة ٨]: إذا شرط الرجوع حال النية ثم بعد ذلك أسقط شرطه

(مسألة ٨): إذا شرط الرجوع حال النية ثم بعد ذلك أسقط شرطه فالظاهر عدم سقوط حكمه (١).

خرجت من المسجد قبل أن تقضى ثلاثة أيام و لم تكن اشترطت في اعتكافها فإن عليها ما على المظاهر» (١)، لظهور أن قدوم الزوج
ليس من موارد الضرورة التي يفسخ بها الاعتكاف، ولذا حرم الخروج من أجله من دون شرط، و وجبت بالموقعة بعده الكفارة.
ولعله لأجل الصحيح المذكور حكى عن جماعة عموم الشرط لكل عارض.
لكن بعد أن لم يكن لحديثي أبي بصير و عمر بن يزيد ظهور في الحصر يتعين العمل بصحيح محمد بن مسلم، الذي سبق أنه يقتضى
عموم الشرط للفسخ الاختياري و لو مع عدم العارض، و لا موجب للاقتصار في التعميم على مطلق العارض الذي يقتضيه صحيح أبي
ولاد.

(١) لإطلاق دليل نفوذ الشرط المذكور و ترتب حكمه. بل لو قيل بأن حرمة فسخ الاعتكاف و إبطاله تكليفية كان مقتضى
الاستصحاب و أصل البراءة جواز الإبطال. و أما بناء على ما تقدم منا من أن حرمة وضعه راجعة إلى نفوذ الاعتكاف، و أن من آثاره
حرمة الخروج من المسجد، فقد يدعى أن مقتضى الاستصحاب بقاء الاعتكاف و عدم بطلانه بالفسخ. و حينئذ تترتب آثاره، و منها
حرمة الخروج من المسجد. فتأمل. فالعمدة الإطلاق المتقدم.
هذا و لكن في الجواهر: «و لو شرط ثم أسقط حكم شرطه فكمن لم يشترط».
و كأنه لما اشتهر من أن مفاد الشرط حق لصاحبه و الحق قابل للإسقاط، و بعد سقوطه لا دليل على عوده.
لكنه مختص بالشرط في العقد، حيث يكون هناك مشروط عليه يثبت عليه الحق، و يسقط عنه بالإسقاط، نظير سقوط الأمور الذميمة-
كالديون- به، و لا يجرى ذلك في الشرط في الإيقاع، بل مقتضاه تقييد الأمر الملتزم به بنحو خاص، و لا دليل على انقلابه بالإسقاط
عما وقع عليه.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من أبواب كتاب الاعتكاف حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٨٥

[مسألة ٩]: إذا نذر الاعتكاف و شرط في نذره الرجوع فيه

(مسألة ٩): إذا نذر الاعتكاف و شرط في نذره الرجوع فيه ففي جواز الرجوع إذا لم يشترطه في نية الاعتكاف إشكال، بل الأظهر
عدمه (١).

(١) قال في الشرائع: «و لو شرط في حال نذره الرجوع إذا شاء كان له ذلك أى وقت شاء». و في المعبر بعد أن تعرض لصور النذر

من حيثية اشتراط الرجوع في الاعتكاف فيه و عدمه، قال: «هذا كله في عقد النذر، أما إذا أطلقه من الاشتراط على ربه فلا يصح له الاشتراط عند إيقاع الاعتكاف، وإنما يصح فيما يتدنه من الاعتكاف، لا غير».

وقال في التذكرة: «الاشتراط إنما يصح في عقد النذر، أما إذا أطلقه من الاشتراط، فلا يصح له الاشتراط له عند إيقاع الاعتكاف»، و نحوه حكى عن غيرهما، وقال سيدنا المصنف قدس سره: «على المشهور، بل قيل: لا خلاف فيه، و عن التنقيح و المستند الإجماع عليه». و ظاهرهم بل صريحهم أن الشرط في الاعتكاف المنذور إنما يصح عند عقد النذر، لا عند نية الاعتكاف.

و من ثم استشكله في المدارك، قال: «و لم أقف على رواية تدل على ما ذكره من شرعية اشتراط ذلك في عقد النذر، و إنما المستفاد من النصوص أن محل ذلك نية الاعتكاف مطلقا»، و تبعه في ذلك في الحقائق. و هو متين جدا.

لكن استوضح فساده في الجواهر، قال: «ضرورة أنه لا أثر لهذا الشرط في الاعتكاف المنذور مطلقا. و نصوص المقام مساقه لبيان أصل حكم الاشتراط في الاعتكاف من غير مدخلية للنذر الذي هو يلزم ما شرع على حسب ما شرع، فلا حاجة إلى دليل خاص يدل على المشروعية في النذر، بل يكفي فيها ثبوته في الاعتكاف، كما هو واضح».

و فيه: أن كون النذر ملزما لما شرع على حسب ما شرع لا يقتضى مشروعية الشرط الذي يشرع في المنذور في نفس النذر، فإذا كانت الطهارة مثلا شرطا في الصلاة لم تكن شرطا في نذرها، غاية الأمر أنه يشترط في الصلاة المنذورة أن تكون بطهارة، و في المقام أيضا يشرع في الاعتكاف المنذور شرط الحل. و ما ذكره من عدم الأثر لهذا

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٨٦

...

الشرط في الاعتكاف المنذور مطلقا في غاية المنع، بل أثره ثابت له على كل حال، كما يأتي توضيح ذلك.

هذا و قد يوجه ما سبق من المشهور بما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره من حمل مرادهم على أنه لا يصح الشرط في المنذور إلا إذا كان المنذور هو الاعتكاف المشروط، إذ لو كان المنذور هو الاعتكاف المطلق لم يكن الاعتكاف المشروط وفاء بالنذر. و حينئذ فإذا كان المنذور هو الاعتكاف المشروط كانت نية الاعتكاف وفاء بالنذر راجعة إلى نية الشرط المذكور في الاعتكاف ضمنا، و هو مغن عن التصريح به في نيته. و قد يحمل على ذلك ما تقدم من الجواهر.

لكنه يشكل أولا: بأن كلامهم صريح في أن المراد أن يشترط حين النذر الرجوع عن الاعتكاف إذا شاء، لا- أن ينذر خصوص الاعتكاف المشروط.

و ثانيا: بأن الشرط في المنذور لا يتوقف على كون الاعتكاف المنذور هو خصوص المشروط، بل يمكن مع نذر مطلق الاعتكاف الأعم من المشروط و المطلق الخالي عن الشرط.

و ثالثا: أن نية الاعتكاف وفاء بالنذر في مفروض الكلام لا- تستلزم القصد إلى الحصة الخاصة من الاعتكاف- و هو الاعتكاف المشروط- ما لم يلتفت المعتكف إلى انقسام الاعتكاف إلى قسمين، و أن المنوى هو أحدهما، و هو المنذور، أما مع الغفلة عن ذلك- و لو لسيان كيفية النذر- فلا تتأتى نية الخصوصية و لو إجمالا.

نظير ما لو نذر صلاة ركعتي الزيارة في الحرم، فنسى كيفية النذر و اعتقد أنه نذر صلاة ركعتين في الحرم من دون خصوصية ركعتي الزيارة، فصلى ركعتين في الحرم صلاة مبتدأة وفاء بالنذر، فإنه لا يستلزم نية ركعتي الزيارة، و لا يحصل الوفاء، إلا إذا التفت إلى اختلاف أقسام الصلاة، و إلى أن المنذور قسم منها، فنوى القسم المنذور على إجماله.

و أشكال من ذلك القصد إلى الشرط، لأن الاشتراط أمر زائد على أصل الاعتكاف فلا يمكن أن يتحقق إلا بالالتفات للشرط المذكور و القصد إلى أخذه

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٨٧

...

فى الاعتكاف و لو ضمنا، بناء على كفاية القصد الضمنى فيما نحن فيه، على ما سبق الكلام فيه. و رابعا: بأن ذلك لا يرجع إلى عدم مشروعية الشرط المذكور حين الاعتكاف، كما تقدم منهم، بل هو راجع إلى لزومه حينه، غاية الأمر أنه لا يلزم التصريح به تفصيلا، بل يكفى القصد إليه ضمنا. و من هنا كان ما ذكره فى غاية الإشكال. و على ذلك يتعين اشتراط الرجوع عند الاعتكاف فى جواز فسخه حتى فى مورد النذر المذكور. بقى شىء، و هو أن مقتضى الجمع بين مشروعية الرجوع مع الشرط و ما تضمن أن أقل الاعتكاف ثلاثة أيام هو أن الاعتكاف الذى يرجع فيه قبل إكمال الثلاثة تبعا لسبق اشتراط الرجوع فيه ليس اعتكافا مشروعاً، فالرجوع فيه إبطال له كالرجوع فى الصوم قبل إكماله، و يترتب على ذلك أنه لا- يشرع إنشاؤه لو علم بالرجوع فيه قبل إكماله. و مجرد مشروعية الرجوع تبعا للشرط لا تستلزم مشروعية الاعتكاف الذى يرجع فيه. و لو غرض النظر عن ذلك و بنى على مشروعية الاعتكاف المذكور فلا أقل من كونه اعتكافا ناقصاً. و حينئذ إذا نذر المكلف الاعتكاف (فتارة): يطلق، و أخرى: يقيد بالاعتكاف الذى يشترط فيه الرجوع. أما الأول فلا يتحقق الوفاء منه بالنذر إلا بتمامية الاعتكاف، سواء شرط فيه الرجوع أم لا. إما لاختصاص الاعتكاف المشروع به، أو لانصراف الإطلاق للاعتكاف التام، على الكلام المتقدم. و حينئذ لو شرط فى اعتكافه أن له الرجوع، فإن كان النذر موسعا جاز له الرجوع، و وجب عليه الاستئناف. و إن كان مضيقا فالرجوع و إن كان جائزا من حيثية الشرط إلا أنه يحرم من حيثية النذر، و لا يكون فائدة الشرط حينئذ إلا الخروج عن استحبابه تعبداً. بل لا يبعد عدم مشروعية الشرط حينئذ، لمنافاته لنفوذ النذر و وجوب الوفاء به. مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٨٨

[مسألة (١٠): إذا جلس فى المسجد على فراش مغصوب لم يقدح ذلك فى الاعتكاف]

(مسألة ١٠): إذا جلس فى المسجد على فراش مغصوب لم يقدح ذلك فى الاعتكاف (١)، و إن سبق شخص إلى مكان من المسجد فأزاله المعتكف

و أما الثانى فالرجوع فيه- مع الاشتراط- لا يخل بالوفاء بالنذر، لكون التقييد المذكور حينئذ مخرجا عن ظهور الاعتكاف المنذور فى الاعتكاف التام. نعم لو كان من نيته مع ذلك الرجوع فى الاعتكاف المنذور لم يبعد بطلان النذر، لما سبق تقريره من عدم مشروعية الاعتكاف غير التام، فلا يشرع نذره، و لا تنعقد نيته.

هذا و لو شرط عند نذر الاعتكاف أن له الرجوع فيه فلا يشرع الشرط المذكور، لما سبق من أن محل الشرط هو نية عقد الاعتكاف لا نذره، و حيث كان مرجع ذلك إلى تقييد الاعتكاف المنذور بما يجوز الرجوع فيه بسبب الشرط المذكور كان غير مشروع فلا ينعقد نذره.

نعم لو رجع الشرط المذكور إلى تقييد الاعتكاف المنذور بما يجوز فيه الرجوع و لو بسبب الشرط عند نية الاعتكاف كان مشروعاً، و رجع إلى تقييد الاعتكاف المنذور بالاعتكاف الذى يشترط فيه الرجوع، فيجرى فيه ما سبق.

(١) أما بناء على ما سبق منا من تقوم الاعتكاف بفرض اللبث فى المسجد، و لا يتوقف على اللبث فيه فعلا و إن كان واجبا تكليفاً، و لذا لا يبطل بالخروج من المسجد، فالأمر ظاهر جدا، لأن حرمة التصرف فى الفراش بالجلوس عليه لا ينافى الفرض المذكور بوجه.

و أما بناء على ما سبق من غير واحد من تقوم الاعتكاف باللبث في المسجد، فلأن عبادية الاعتكاف حينئذ إنما تقتضى التقرب باللبث المذكور، و هو حاصل في المقام. و لا ينافيه تعذر التقرب بالجلوس المحرم على الفراش المغصوب، لعدم الاتحاد بينهما، بل هو مقارن له، كسائر المحرمات التي قد يقارنها المعتكف، كضرب المؤمن و شتمه و الكذب و غيرها.

و منه يظهر ضعف ما حكاه في الجواهر عن بعض مشايخه من الفرق بين الجلوس على الفراش المغصوب و حمل المغصوب و لبسه، من بطلان الاعتكاف في

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٨٩

من مكانه و جلس فيه، ففي البطلان تأمل (٢).

الأول دون الأخيرين، و عليه جرى في العروة الوثقى.

(٢) الكلام في هذه المسألة في مقامين:

المقام الأول: في حق الاختصاص بالمكان للسابق.

و لا ينبغي الإشكال في حرمة مزاحمة السابق و منعه عن إشغال المكان، لأن بعد أن لم يكن معتديا في إشغاله للمكان لكونه مشمولاً بالوقف، فمزاحمته فيه و دفعه عنه تعد عليه، لمنافاته لقاعدة السلطنة على نفسه.

لكن هذا وحده لا يقتضى حقا له في المكان زائد على الحرمة المذكورة، فإنه يجري في المباحات الأصلية، فلا يجوز مزاحمة من جلس في الصحراء و إزالته عن المكان الذي هو فيه من دون أن يقتضى ذلك حقا له في المكان زائدا على جواز إشغاله له.

فالعمدة في المقام النصوص، كمعتبر طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال:

قال أمير المؤمنين عليه السلام: سوق المسلمين كمسجدهم، فمن سبق إلى مكان فهو أحق به إلى الليل» (١)، و مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: سوق المسلمين كمسجدهم يعني: إذا سبق إلى السوق كان له، مثل المسجد» (٢)، و مرسل محمد بن إسماعيل عنه عليه السلام: «قلت له: نكون بمكة أو بالمدينة أو بالحايير [أو الحيرة] أو المواضع التي يرجى فيها الفضل، فربما خرج الرجل يتوضأ، فيجىء آخر فيصير مكانه، فقال:

من سبق إلى موضع فهو أحق به [في] يومه و ليلته» (٣).

و لا مجال للإشكال في سند الأول، بعدم النص على وثاقه طلحة بن زيد، بعد تصريح الشيخ قدس سره بأن كتابه معتمد، و بعد رواية جماعة عنه بعضهم من الأعيان، منهم صفوان الذي ورد أنه لا يروى و لا يرسل إلا عن ثقة، على ما يتضح مما تقدم

(١) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٥٦ من أبواب أحكام المساجد حديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٧ من أبواب آداب التجارة حديث: ٢.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٣ باب: ٥٦ من أبواب أحكام المساجد حديث: ١، و ج: ١٠ باب: ١٠٢ من أبواب المزار حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٩٠

...

منا في تحديد الكر من مباحث المياه. و مثله الثاني، لما سبق هناك من أن مراسيل ابن أبي عمير حجة لأنه أيضا لا يروى و لا يرسل إلا عن ثقة.

نعم يتجه الإشكال المذكور في الثالث، لأن محمد بن إسماعيل و إن كان هو ابن بزيع الذي هو من الأعيان، إلا أنه لم يثبت فيه مثل

ذلك.

هذا و النصوص المذكورة متفقة في ثبوت الحق المذكور. أما الأول و الثالث فظاهر و أما الثاني فهو و إن لم يكن ظاهرا في أن التفسير المذكور من الإمام عليه السلام، بل لعله من الراوى، إلا أن ذلك هو منصرف التشبيه فيه، لعدم جهة ينصرف إليها إطلاق التشبيه غيره بعد عدم احتمال مشاركة السوق للمسجد في استحباب الكون فيه، أو في قدسيته و حسن احترامه، اللذين هما أظهر مميزات المسجد. على أن تفسير الراوى و إن لم يكن حجة ذاتا إلا أن من البعيد جدا خطؤه في مثل المقام مما كان الشك فيه في أصل المعنى، لا في خصوصياته، بل هو كاشف عن قرينه معينة للمعنى المذكور، و لو كانت هي وضح الانصراف المدعى.

نعم قد يستشكل في الأول و الثالث بأن ما تضمناه من تحديد الحق المذكور باليوم و الليل لا يظهر القول به من أحد من الأصحاب، بل المعروف بينهم بقاء الحق ما دام شاغلا للمكان بنفسه أو برحله مطلقا أو بنية العود، بل عن العلامة في التذكرة و غيره بقاء الحق لو قام لحاجة من تجديد طهارة أو إزالة نجاسة أو نحوهما.

لكنه يندفع بقرب حمل التحديد المذكور على غلبه عدم تعلق غرض الإنسان بالبقاء في المسجد و السوق أكثر من يوم إلى الليل، فهو لبيان استيعاب الحق لتمام الزمن الذى يراد البقاء فيه، و إن كان مقيدا بالإشغال أو نحوه، لا- للتحديد الحقيقى كى ينافى ما عليه الأصحاب من أن المعيار على الإشغال بالنحو المذكور طال أو قصر.

كما قد يناسب ذلك الاقتصار في الحديث الثانى على تشبيه السوق بالمسجد و الاقتصار في تفسيره على الاستحقاق. و لا أقل من لزوم حملة على ذلك جمعا مع ما عليه الأصحاب في المقام، و إلا فالتزام طرح الحديثين مع تقارب مضمونهما و مشابهته للحديث الثانى، و عدم ظهور معارض لهما صعب جدا.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٩١

...

على أنه قد يقال: التحديد المذكور و إن ورد في الحديثين المذكورين، إلا أن الأمر يهون في الأخير بعد ضعفه، و أما الأول فهو لم يتضمن التحديد في بيان وجه الشبه بين السوق و المسجد و إنما تضمن تحديد الحق في السوق تفريعا على تشبيهه بالمسجد و حينئذ يمكن كون التشبيه بلحاظ أصل ثبوت الحق، و كون التحديد مختصا بالسوق، لابتداء الانتفاع به في العصور السابقة على أن يكون لكل يوم قصد يخصه، و قد يستوعبه من دون أن يبتنى على استمرار الانتفاع الواحد عدة أيام. و لا أقل من حملة على ذلك بقرينه ما سبق لو كان مخالفا لظاهره بدوا.

هذا كله بناء على عموم الحق لأكثر من يوم واحد، كما يناسب إطلاقهم بقاء الحق مع بقاء الرحل، إلا أنه لا يخلو عن إشكال بعد ظهور الحديثين المتقدمين في التحديد باليوم وحده أو مع الليل، لعدم وضح تحقق إجماع مخرج عن مقتضاهما مع قرب حمل إطلاقهم على ما يناسب النصوص، لأنه هو المتعارف المناسب للمرتكزات المتشعبة في كيفية ثبوت الحق المذكور. و إلا فمن البعيد جدا البناء على تحجير المكان لصالح شخص واحد مهما طال الزمن، بجعل شىء فيه من قبله كلما قام عنه. لما في ذلك من استغلال للمكان بما لا يناسب تعلق عموم الناس به. بل قد يستلزم نحو من التعطيل له مع إضراره بالعامه و إحراج لهم.

و لعل إغفالهم التقييد بذلك للاستغناء عنه بتعارف عدم ابتداء استغلال الأمكنة أكثر من ذلك. و ذلك إن لم يوجب الشك في إرادتهم العموم من الإطلاق المذكور فلا- أقل من كونه موجبا للشك في مطابقتها العموم المذكور للواقع، بنحو يدفع لأجله ظاهر الحديثين. و لا سيما مع إغفال بعض الأصحاب التعرض للمسألة، و مع تعرض العلامة في التذكرة للتحديد المذكور و الاستدلال عليه بمعتبر طلحة بن زيد.

و من هنا يتعين العمل بظاهر الحديثين في تحديد الحق المذكور.

نعم يختص ذلك بما إذا ترك الشخص المكان مريدا الرجوع إليه في اليوم الثاني مع وضع شيء من متاعه فيه أو عدمه، على الكلام الآتي. أما مع بقاءه فيه بنفسه فلا ينبغي الإشكال في تجدد الحق المذكور في اليوم الثاني. إما لصدق السبق في اليوم الثاني باستمرار انشغاله له بنفسه من اليوم الأول، بحمل السبق على ما يعم ذلك. وإما

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٩٢

...

لإلحاقه به في ثبوت الحق، لعدم الخصوصية عرفا وارتكازا للسبق إلا من حيثية كونه إشغالا للمكان. وإما لانصراف التحديد في النصوص إلى الأولوية عند عدم إشغال له، كما هو مورد مرسل ابن بزيع، لأن وضوح الأولوية مع فعلية الإشغال مغن عن السؤال و البيان بالإضافة إليه.

و بذلك يكون المحصل: أن من سبق إلى مكان فهو أحق به إلى الليل، وليس له تحجيره لليوم اللاحق. نعم إذا لم يفارق المكان و أشغله بنفسه إلى اليوم اللاحق تجدد له الحق في ذلك اليوم إلى الليل، و هكذا.

إذا عرفت هذا فالمناسب الكلام في أمور:

الأول: المعروف بين الأصحاب أنه لا بد في بقاء حق السابق للمكان مع مفارقتها له من إبقاء رحله فيه مطلقا أو مع نية العود، و أنه مع عدم إبقائه فيه يسقط حقه. نعم قال في الشرائع: «وقيل: إن قام لتجديد طهارة أو إزالة نجاسة و ما أشبهه، لم يبطل حقه»، و في الجواهر: «و لكن لم نعرف القائل ممن تقدمه. نعم هو للفاضل في التذكرة».

و من الظاهر أن مقتضى إطلاق معتبر طلحة بقاء الحق، سواء قام ناويا للعود أم لا، و سواء ترك رحله أم لا. إلا أنه لا يبعد انصراف الإطلاق المذكور إلى صورة نية العود، لقرب وروده لبيان عدم جواز المزاحمة للسابق ترجيحاً له على غيره ممن يشترك معه في كون المكان معداً يشترك فيها الجميع بعد الفراغ عن تعلق الغرض بإشغال المكان بالوظائف المذكورة، و لذا ينصرف السبق في النصوص للسبق للمكان من أجل الوظائف المذكورة، لا بداع آخر خارج عنها. و ذلك يناسب الاختصاص بما إذا كان فراق المكان بنية العود إليه، و قصوره عما إذا كان لقضاء الوطر منه.

و لا سيما بلحاظ سيرة العقلاء و المتشعبة على عدم تجنب المكان عند انصراف صاحبه عنه إذا علم قضاء وطره منه، و بناءهم على عدم استحقاقه الرجوع إليه مع إشغال غيره له بعده، لسقوط حقه بمقتضى مرتكزاتهم العقلانية و التشريعية، حيث لا مجال مع ذلك للتعويل على الإطلاق المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٩٣

...

و دعوى: أن المتيقن من ذلك ما إذا لم يترك رحله فيه، أما مع ترك رحله فيه فلا يتضح بناؤهم على إباحة المكان، بل لعل بناءهم على تجنبه، كما هو مقتضى إطلاق النصوص المتقدمة و استصحاب بقاء الحق. نعم اعتبر في الشرائع و اللمعة و محكي غيرهما نية العود مع بقاء الرحل، لكنه لم يبلغ مرتبة الإجماع المخرج عن الإطلاق و الاستصحاب بعد إطلاق جماعة بقاء الحق مع بقاء الرحل، منهم الشيخ في المبسوط، بل في الروضة أن التقييد بنية العود لم يذكره كثير.

مدفوعة بأن إشغال المكان بالرحل بعد قضاء الوطر و عدم نية العود، يعد بمقتضى المرتكزات العقلانية و التشريعية تعدياً من صاحبه على المكان الذي يشترك فيه الجميع و المعدّ لوظائف خاصة لا تناسب الإشغال بالرحل، فكيف يكون سبباً لبقاء الحق بعد قضاء الوطر و استكمال الغرض و عدم نية العود؟! و من القريب جدا مفروغية من أطلق بقاء الحق بترك الرحل عن فرض نية العود، لكون

ترك الرحل علامة على ذلك. حيث لا مجال مع ذلك للبناء على بقاء الحق مع ترك الرحل إلا إذا كان نية العود. بل قد يدعى اعتبار وحدة الغرض عرفاً، بحيث يكون ترك المكان قبل قضاء الوطر الذي جاء من أجله، لأمر طارئ كتجديد طهارة أو إزالة نجاسة أو قراءة زيارة أو دعاء في مكان خاص في الأماكن الشريفة أو للاتيان ببضاعة أو نحوها في الأسواق و نحو ذلك. بخلاف ما إذا كان ترك المكان بعد قضاء الوطر الذي جاء من أجله مع نية العود لغرض آخر مابين للغرض الذي جاء له، كما لو سبق إلى مكان في المسجد لأداء فريضة، و بعد أدائها ترك المكان ناويا العود إليه لأداء فريضة أخرى، أو سبق إلى مكان في السوق صباحا لبيع بضاعة و بعد بيعها تركه بنية العود مساء لبيع بضاعة أخرى، و نحو ذلك. حيث لا يبعد انصراف الإطلاق المذكور لبيان السعة من حيثية الغرض الذي جاء له، و سبق إلى المكان من اجله لا مطلقا و لو بلحاظ الأغراض المتجددة. لكن الإنصاف أنه لا منشأ معتد به للانصراف المذكور، ليخرج به عن مقتضى إطلاق النص و الفتوى و الاستصحاب المشار إليها. مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٩٤

...

نعم مع طول زمان ترك المكان لا يبعد سقوط الحق، لما فيه من تعطيل المكان الذي يعلم بعدم رضا الشارع الأقدس به، لمنافاته لوضع الأماكن المذكورة. و دعوى: أن التعطيل إنما يلزم إذا كان الحق بنحو يمنع من التصرف و لو من دون مزاحمة، أما إذا كان مختصا بصورة المزاحمة فيجوز إشغال الغير للمكان في مدة غياب صاحب الحق، غاية الأمر أن يخلى له المكان عند رجوعه، فلا يلزم التعطيل. مدفوعه بأنه إذا كان أحق بالمكان جاز له إشغاله برحله بنحو يمنع الغير من إشغاله، بخلاف ما إذا لم يكن له الحق في المكان، فإنه لا يجوز له إشغاله، و لو أشغله برحله كان معتديا و سقطت حرمة، و لم يمنع الغير من إشغاله. و ليس حمل النصوص على ذلك عزيزا، لقرب انصرافها إلى إثبات الحق للسابق ترجيحا على غيره بعد المفروغية عن عدم تعطيل المكان، لا مطلقا لو استلزم التعطيل، فإن ذلك أنسب بالمرتكزات العقلائية و التشريعية. و من ثم كان متعينا. هذا كله في الإطلاق من حيثية نية العود و عدمها، و أما من حيثية وضع الرحل و عدمه، فلا يتضح المخرج عن الإطلاق المشار إليه عدا إطلاق جماعة من الأصحاب سقوط الحق مع عدم ترك الرحل، بل سبق من الجواهر عدم معرفية القائل ببقاء الحق مع عدم الرحل قبل المحقق، و إن ذهب إليه العلامة في التذكرة.

لكن الخروج بذلك عن إطلاق النصوص المتقدمة و الاستصحاب لا يخلو عن إشكال، و لا سيما مع قرب كون بقاء الحق مع الإشغال بالرحل ليس لأجل موضوعيته بنفسه كقيد تعبدى، بل لكونه علامة على نية العود و عدمه علامة على عدمها، فإن ذلك هو الأنسب بالمرتكزات، فمع العلم بنية العود لا يحتاج للعلامة المذكورة. و ذلك إن لم يكن صالحا لتفسير مراد من أطلق من الأصحاب إناطة بقاء الحق بترك الرحل، فلا أقل من كونه مانعا من نهوض الإطلاق المذكور برفع اليد عن إطلاق معتبر طلحة المعتضد بإطلاق مرسل محمد بن إسماعيل أو صريحه، و المطابق لمقتضى الاستصحاب. و على ذلك يكون المعول على نية العود لا غير.

نعم لا ينبغي التأمل في أن ترك الرحل ظاهر في نية العود و عدمه ظاهر في

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٩٥

...

عدمها، فهما علامتان عرفيتان يجوز التعويل عليها عند الشك فيها. بل كثيرا ما يغفل عن احتمال عدم نية العود مع ترك الرحل، و عن نيته مع عدم ترك الرحل، و ذلك كاف في جواز إشغال الغير للمكان و عدمه ظاهرا، و لا سيما بملاحظة سيره العقلاء و المتشرعة و

مرتكراتهم.

الثانى: بعد البناء على اعتبار ترك الرحل فى بقاء الحق واقعا أو ظاهرا يقع الكلام فى تحديد الرحل. و فى الروضة: «و هو شىء من أمتعته و لو سبحة و ما يشد به وسطه و خفه»، و فى الجواهر: «قيل: إنه شىء من أمتعته و أن قل».

هذا و لا يخفى إن عموم صدق الرحل على ذلك و إن كان خفيا إلا أنه حيث لا دليل على اعتبار ترك الرحل إلا الإجماع- لو تم- فاللازم الاقتصار فى الخروج عن إطلاق النصوص و الاستصحاب على المتيقن، و هو صورة عدم ترك شىء أصلا. كما أنه بناء على ما تقدم من أن اعتبار ترك الرحل لكونه علامة على نية العود فمن الظاهر عموم العلامة لكل شىء معتد به و إن قل بحيث ليس من شأنه أن يترك إعراضا عنه.

الثالث: الظاهر جواز الانتفاع بالمكان فى غياب السابق إذا لم يستلزم التصرف المحرم فيما تركه فى المكان من متاعه، إما لصغره أو لإحراز رضاه بالتصرف فيه، أو غير ذلك، لأمن أحقيته به إنما تقتضى عدم مزاحمة غيره له، لا ملكيته للمكان أو لمنفعته، ليحرم التصرف فيه بغير إذنه.

و أما ما تقدم فى مرسل ابن أبى عمير من تفسير الحديث بقوله: «يعنى: إذا سبق إلى السوق كان له». فهو بعد تعذر العمل بظاهرة من ملكيته للسوق أو المكان الذى سبق إليه منه لا قرينه على حمله على ملكيته للمنفعة، بل المتيقن حمله على الأحقية التى تضمنتها بقية النصوص. و لا سيما مع احتمال كون التفسير من الراوى، حيث لا إشكال فى عدم حجيته فى خصوصيات المعنى، كما يظهر مما تقدم. الرابع: الظاهر انصراف السبق فى النصوص المتقدمة إلى السبق إليه بنفسه و إشغاله فيما من شأنه أن يشغل به من صلاة أو دعاء أو وضع بضاعة أو نحو ذلك مما يناسب المكان الذى سبق له. و لا يكفى وضعه فيه شيئا لتحجيره لنفسه، فضلا عن

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٩٦

...

تحجيره لغيره.

و أشكل من ذلك التحجير لمكان مشغول للغير من أجل منع الآخرين من السبق له بعد مفارقتة له و قضاء وطره منه، فإن ذلك كله لا يقتضى حقا له و لا لمن حجر له، بل الحق لمن سبقهم، و ليس لهم مزاحمته أو تحجيته، إلا أن يتنحى راضيا غير مكره.

بل يشكل جواز التحجير إذا كان سببا لتخرج الآخرين عن السبق للمكان أو البقاء فيه عند ورود من حجر له تجنباً للمشاكل، أو مراعاة للعرف، أو نحو ذلك مما يصاحب نحو من الإحراج غير البالغ مرتبة الإكراه. إذ من القريب جدا عدم رضا الشارع الأقدس بذلك، لعدم مناسبته لوضع الأماكن المذكورة المبنى على اشتراك الكل من دون أولوية و ترجيح.

و كيف كان فإن أمكن للغير الانتفاع بالمكان من دون أن يستلزم تصرفا فى الشىء الموضوع فيه و الذى أريد تحجيره به فهو، و إلا فالظاهر جواز الانتفاع بالمكان و إن استلزم التصرف بذلك الشىء، لسقوط حرمة بسبب كون وضعه تعديا على المكان، لما فيه من التعطيل له و الخروج عن مقتضى وضعه من دون حق مسوغ.

و كذا الحال فى كل مورد يكون التحجير فيه تعديا، كما سبق فى صورة طول الزمان الذى يصدق معه تعطيل المكان.

الخامس: من الظاهر اختصاص النصوص المتقدمة بالمسجد و السوق. و قد يلحق فى المسجد ما كان مثله فى ابتناء وقفه على حفظ عنوان خاص ليس متقوما بالمنفعة، و إن كان بطبعه موردا لانتفاع العموم، كالمشاهد المشرفة، التابعة لقبور المعصومين (صلوات الله عليهم)، و قبور أولادهم و من يتعلق بهم، و قبور الأولياء و المقربين، فإنها- كالمساجد- لا يقصد من وقفها إلا جعل عنوان الحرم أو المشهد لها تكريما لصاحب القبر من دون أن يؤخذ فيه خصوصية الانتفاع.

نعم من شأنها أن تقصد من عموم الناس للزيارة و تعمر بالعبادة و طلب الشفاعة و نحو ذلك من دون أن يؤخذ ذلك فى وقفيتها. فهى

تشارك المسجد في سنخ الوقف و في عمومية الغرض، و هو يناسب مشاركتها له في الحكم المذكور، كما هو
مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٩٧

...

صريح مرسل ابن بزيح المتقدم.

و أما السوق فالمراد به ما تعارف سابقا من الساحات الواسعة التي لا تختص بشخص أو جهة و التي تعارف الناس على عرض بضائعهم
فيها للبيع و الشراء على نحو العموم من دون أولوية لأحد.

و أما المواضيع الأخر غير هذه المواضيع، فإن كانت أوقافا مأخوذا في وقفيتها المنفعة- كالحانات و المدارس و الحسينيات- فعموم
استحقاق الانتفاع و خصوصه و أمده تابع لجعل الواقف في أصل الوقف، أو لتعيين المتولى الذي تناط به إدارة أمر العين الموقوفة و
تنظيم شؤونها.

و إن كانت مباحات أصليّة- كالصحارى و الرباع و شطوط الأنهار و سفوح الجبال- كان لكل أحد أن يسبق إليها، و من سبق لها كان
أولى بها ما دام شاغلا لها، و لا يجوز لأحد مزاحمتها، و من ترك فيها متاعا لم يجز لأحد التصرف فيه مهما طال الزمان.
كل ذلك لقاعدة السلطنة، و احترام السابق في نفسه و ماله الذي أشغل به المكان، و قصور النصوص المتقدمة عن ذلك، فلا تنهض
بعموم التحديد الذي تضمنته له.

و منه يظهر أن استغلال جنبات الطرق و الشوارع العامة و الساحات إن كان مضرا بالمارة أو بالوضع الذي جعلت له- كالنزهة- كان
محراما و لم يوجب حقا للسابق، و إلا كان له الحق في البقاء و التحجير مهما طال الزمان.
المقام الثاني: في حكم الاعتكاف في المكان المذكور.

و الذي ينبغي أن يقال: كما أن مقتضى الأحقية حرمة مزاحمة السابق و أخذ المكان منه، كذلك حرمة الجلوس فيه بعد أخذه بنحو
يمنعه من الرجوع إليه، لإطلاق دليل الأحقية الشامل لما بعد الأخذ، فإن مقتضى الأحقية في المكان عدم الحق لغيره فيه، لأن ذلك هو
المراد من التفضيل في المقام، لا- ثبوت الحق للكامل مع التفاضل، و إلا لزم حمل الأحقية على الأولوية الاستجابية غير المانعة من
المزاحمة، و هو خلاف الظاهر، أو خلاف المقطوع به من معنى النص.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا قدس سرّه من أن المتيقن من الأحقية عدم جواز المزاحمة،

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٩٨

...

و لا تعرض في الرواية لحكم الجلوس بعدها، بل حرمة بعد كون المكان وفقا للجميع يحتاج إلى عناية لا تنهض بها الرواية. و لذا لا
يحتمل حرمة الجلوس لشخص ثالث غير المانع للسابق.

ففيه: أن اشتراك الجميع بالمكان لا ينافي ترجيح بعضهم إذا اقتضاه الدليل، و النصوص المتقدمة كما اقتضت الترجيح للسابق بنحو لا
يسوغ معه مزاحمته كذلك مقتضى إطلاقها ترجيحها حتى بعد إرغامه على مفارقة المكان. بل الجلوس فيه حينئذ مع رغبته في الرجوع،
و إرادته له لو لا المانع، مزاحمة له، فيحرم.

و أما الشخص الثالث فجلوسه فيه إن كان مع تعذر رجوع الأول فيه لإصرار المرغم له على منعه منه، لم يكن فيه مزاحمة له، فيحل. و
إن كان مع إمكان رجوع الأول، بحيث يكون هو المانع له كان فيه مزاحمة له، و حرم كما يحرم من المرغم له.

نعم قد يتجه ذلك في المباحات الأصليّة، كالصحارى التي سبق خروجها عن مورد النصوص، حيث لا منشأ لحرمة المزاحمة فيها إلا

منافاتها لقاعدة السلطنة في حق السابق بالإضافة إلى نفسه أو ماله الذي يضعه فيها، و بعد مخالفة قاعدة السلطنة في حقه - بالاعتداء عليه و إرغامه على مفارقة المكان - لا يكون إشغال المكان تعديا عليه بعد عدم الدليل على ثبوت حق له فيه بسبقه إليه. اللهم إلا أن يدعى أن ثبوت الحق بالنحو الملازم لكون المزاحم معتديا في إشغال المكان حكم عرفي عقلائي يكفي في لزوم العمل عليه عدم ثبوت الردع عنه من الشارع الأقدس. بل قد يستفاد امضاؤه من مرتكزات المتشعبة. و لذا لا إشكال ظاهرا في عدم جواز استغلال الخيمة التي ينصبها صاحبها في الصحراء بنحو يزاحمه، مع أنه ليس في ذلك تعدد على الشخص المذكور، لا في نفسه، و لا في ماله و هو الخيمة، و إنما هو ينافي حق السبق المذكور. و من ثم لا يبعد البناء على ثبوت الحق من دون أن يكون محددًا بالليل، لقصور أدلة حق السبق للمسجد و السوق عنه، كما تقدم.

كما أنه لا ينبغي التأمل في جواز انتزاع المغلوب المكان ممن زاحمه، إذ لا أقل من كونه مقتضى جواز رد الاعتداء بمثله.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٤٩٩

...

نعم لا- إشكال في جواز البقاء للمعتدى في المكان لو أعرض المعتدى عليه عنه بعد غضبه منه، و لو لتجنب المشاكل، أو للاهتمام بقضاء الوطر في مكان آخر، بحيث لو بذل له المكان لم يهتم بالرجوع إليه، من دون فرق بين المسجد و السوق و المباحات الأصلية، لنظير ما سبق من سقوط الحق مع عدم نية العود.

إذا عرفت هذا فاللازم الكلام في حكم العبادة مع حرمة الإشغال للمكان لعدم إعراض السابق عنه، و لا ينبغي الكلام في صحتها إذا لم تتوقف على الكون في المكان و لا التصرف فيه، كالصوم و قراءة القرآن و نحوهما، و إنما الكلام في أمرين: الأول: الصلاة. و قد يستشكل في صحتها، لما فيها من التصرف المحرم في المكان بالكون فيه و إشغاله، و بالقيام و القعود و نحوهما من أفعالها الزائدة على أصل الكون. فيمتنع التقرب بها لذلك.

لكنه يندفع بأن الكون في المكان و إن كان محرما بعد كون السابق أحق به، إلا أن الصلاة لا تتحد مع الكون المذكور، بل هي متقومة بالأفعال الخاصة، و ليس الكون إلا ملازما لها.

و أما الأفعال فلا- منشأ لحرمتها بعد ما سبق من أن أحقية السابق بالمكان لا تقتضى ملكيته له، و لا ملكية منافعه، لتكون الحركات الصلاةية تصرفا في ملكه و تحرم بدون إذنه، بل لا تقتضى إلا حرمة الكون فيه و مزاحمته، و هو أمر مبين للأفعال المذكورة.

نعم بناء على ما ذكرناه في مسألة الوضوء تدريجا من الإناء المغصوب من امتناع التقرب بالعمل إذا ابتنى قصده على قصد المعصية لأجله يتجه امتناع التقرب بالصلاة في المقام إذا كان الشروع فيها مبنيا على قصد البقاء في المكان لإكمالها، لرجوعه إلى ابتناء القصد للصلاة على قصد المعصية من أجلها، كما لعله ظاهر.

أما إذا لم يبتن القصد للصلاة على ذلك، كما لو كان بانيا على منع السابق عن المكان على كل حال لا من أجل الصلاة فيه، فطرده و منعه منه و جلس فيه، ثم صلى فيه، فإنه يشكل بطلان الصلاة حينئذ. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٠٠

...

الثاني: الاعتكاف. و لا- ينبغي التأمل في عدم بطلانه بناء على ما سبق منا من كونه متقوما بفرض المكلف على نفسه المكث في المسجد من دون أن يتوقف على فعليه المكث، إذ امتناع التقرب بالمكث لا- يزيد على الخروج و عدم المكث في عدم بطلان الاعتكاف به.

و أما بناء على المشهور من توقفه على استمرار المكث فالظاهر أيضا على عدم بطلان الاعتكاف، لأن المكث في المكان الخاص لا يتحد مع المكث في المسجد، بل هو أمر خارج عنه زائد عليه، إذ ليس المراد بالمكث في المسجد المكث في أي مكان منه تخييرا، ليتحد خارجا مع المكث في المكان الخاص المغصوب، نظير اتحاد إكرام الرجل مع إكرام زيد، بل كون المسجد ظرفا للمعتكف، و هو حاصل بدخوله فيه، و كونه في المكان الخاص أمر زائد على ذلك خارج عنه، و حينئذ يمكن التقرب بالمكث في المسجد مع المعصية بالكون في المكان الخاص.

و بعبارة أخرى: تعدد أمكنة المعتكف و هو في المسجد و تنقله من مكان لآخر لا يوجب تعدد أفراد الكون في المسجد الواجب في الاعتكاف، بل اختلاف حالات الكون الواحد، و التقرب المعتبر إنما هو في كل فرد من أفراد الكون الواحد، و هو حاصل في المقام، لا في كل حال من حالات الكون الواحد غير الحاصل في المقام.

فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٠١

[فصل في أحكام الاعتكاف]

إشارة

فصل في أحكام الاعتكاف

[مسألة (١): لا بد للمعتكف من ترك أمور]

إشارة

(مسألة ١): لا بد للمعتكف من ترك أمور:

[منها]: مباشرة النساء بالجماع

(منها): مباشرة النساء بالجماع (١) و الأحوط وجوبا إلحاق اللمس

(١) إجماعا بقسميه، كما في الجواهر. و قد يستدل عليه بقوله تعالى: **وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ** «١»، و فيه: أنه ظاهر في العكوف اللغوي، و المتقوم بلزوم المسجد، و تحريم الجماع حاله لا- بد أن يكون لحرمة المسجد. و لا- قرينه على حمله على الاعتكاف الشرعي الذي قد يصاحب الخروج عن المسجد، ليتعين كون حرمة الجماع حاله لحرمة الاعتكاف مع قطع النظر عن الكون في المسجد، كما هو محل الكلام.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من أنه لو كان المراد الاعتكاف اللغوي لاستغنى عن قوله: **وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ**. فهو ليس بنحو يكفي في القرينية على ذلك، لعدم كون الزيادة المذكورة من الحشو المستهجن الذي يمتنع حمل الكلام عليه، و لا سيما و أن الحمل على الاعتكاف الشرعي مستلزم للاستغناء عن قوله: [في المساجد] لعدم مشروعية الاعتكاف في غير المسجد، كما لعله ظاهر.

فالعمدة في المقام- بعد الإجماع المذكور- النصوص، كموثق الحسن بن الجهم عن أبي الحسن عليه السلام: «سألته عن المعتكف

يأتي أهله، فقال: لا يأتي امرأته ليلا ولا نهارا وهو معتكف» (٢)، وغيره من النصوص الكثيرة المتضمنة ثبوت الكفارة بذلك. نعم في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا كان العشر الأواخر اعتكف في المسجد، و ضربت له قبة من شعر، و شمر المئزر،

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٧.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من كتاب الاعتكاف حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٠٢

و التقييل بشهوة به (١)،

و طوى فراشه. و قال بعضهم: و اعتزل النساء، فقال: أبو عبد الله عليه السلام: أما اعتزال النساء فلا» (١).

لكن لا بد من حمله بقرينه ما سبق على اعتزالهن في المخالطة و المعاشرة، لا في الجماع، كما ذكره واحد. و قال الصدوق: «معلوم من قوله: و طوى فراشه. ترك المجامعة». فتأمل.

(١) فقد صرح بتحريمهما في المبسوط و الخلاف و الشرائع و التذكرة و غيرها، و هو مقتضى إطلاق ما في النهاية و الجمل و الوسيلة من أنه يحرم على المعتكف جميع ما يحرم على المحرم، و ما في النافع و اللمعتين من حرمة الاستمتاع بالنساء. و في الجواهر أنه المشهور، بل في المدارك أنه قطع به الأصحاب.

و كيف كان فقد استدل عليه في التذكرة و غيرها بالآية المتقدمة. لكن عرفت عدم ظهورها في الاعتكاف الشرعي. مضافا إلى ظهور المباشرة عرفا في الكناية عن خصوص الجماع، بل هو المناسب لسياق الآية، قال تعالى: **أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ... فَالْمَانَ بَاشِرُوهُنَّ وَ ابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْمَبْيُوضُ ... وَ لَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ...» (٢).**

قال سيدنا المصنف قدس سره: «مع أن الحمل على مطلق المباشرة بالمعنى اللغوي غير ممكن. و البناء على إطلاقه و تقييده بما ذكر بالإجماع ليس بأولى من حمله على خصوص الجماع». فتأمل.

و أما حمل الاعتكاف على الإحرام كما يناسبه ما تقدم من النهاية و غيرها و ما عن الاسكافي من حرمة النظر بشهوة، فلا منشأ له ظاهرا إلا مرسل المبسوط، قال:

«و قد روى أنه يجنب ما يجنبه المحرم». لكنه لا ينهض بالاستدلال. بل لا مجال للبناء على العموم المذكور كما ذكره في المبسوط.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٥ من كتاب الاعتكاف حديث: ٢.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٨٧.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٠٣

و لا فرق في ذلك بين الرجل و المرأة (١)

و لعله لذا اقتصر في الغنية و المراسم على الجماع، و يناسبه ما في الاستبصار من حمل صحيح الحلبي المتقدم على المخالطة و المجالسة، دون الوطء، ثم قال: «لأن الذي يحرم في حال الاعتكاف الجماع دون ما سواه مما ذكرناه». بناء على حمل الحصر فيه على الحقيقي، دون الإضافي في قبالة المخالطة و المجالسة. و إن كان الثاني هو المناسب لما سبق في بقية كتبه.

(١) للاتفاق ظاهرا على ذلك كذا في الجواهر. وقد استدل له بأمر:

الأول: قاعدة الاشتراك. ويشكل بأنها إنما تقتضى الاشتراك بينهما مع الاشتراك في الموضوع الذى يؤخذ فى الحكم، كملاقة النجس و الشك فى عدد الركعات و الغيبة و الزنا و نحوها.

و لا- مجال لذلك فى المقام، لأن موضوع الحكم فى النصوص ليس هو الجنابة أو الاستمتاع الجنسى، بل أمور خاصة بالرجل مثل إتيان المرأة و مجامعتها و مواعقتها و وطئها، فتعديء الحكم للمرأة لا تبتنى على مشاركتها للرجل، بل على مشاركة صيرورتها مأتية و مجامعة و مواععة و موطوءة للعناوين المذكورة. و من الظاهر عدم نهوض قاعدة الاشتراك بذلك، بل لا بد فيه إما من تنزيل العناوين المذكورة فى النصوص على القدر المشترك بين الأمرين، أو إلحاق ما يحصل من المرأة بتلك العناوين لتنقيح المناط أو الإجماع أو نحوهما.

الثانى: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: لا ينبغى للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا لحاجة لا بد منها ثم لا يجلس حتى يرجع، و لا يخرج فى شىء إلا لجنائز أو يعود مريضا، و لا يجلس حتى يرجع، قال: و اعتكاف المرأة مثل ذلك» (١). بدعوى: ظهوره فى تشبيه اعتكاف المرأة باعتكاف الرجل المقتضى بإطلاقه العموم للحكم المذكور و إن لم يذكر فى صدر الصحيحة.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٠٤

...

و فيه: أنه لما عبر عن المشبه باسم الإشارة فهو ظاهر فى الإشارة إلى خصوص ما سبق من الأحكام، لا عموم تشبيه أحد الاعتكافين بالآخر.

نعم قد يتجه ذلك لو قيل: «و اعتكاف المرأة مثل اعتكاف الرجل». و إن كان قد ينع أيضا بأن عموم التشبيه إنما يستفاد من مثل ذلك بلحاظ أن حذف وجه الشبه موجب لقصور الكلام عن بيان المراد لو أريد التشبيه فى خصوص بعض الجهات، و ذلك لا يجرى فى مثل المقام مما كان صدر الكلام مشتملا على بعض الأحكام، حيث لا يلزم قصور الكلام عن بيان المراد لو حمل التشبيه على خصوصها. فلاحظ.

و جميع ما سبق يجرى فى صحيح داود بن سرحان عنه عليه السلام: «قال: و لا- ينبغى للمعتكف أن يخرج من المسجد الجامع إلا لحاجة لا بد منها، ثم لا يجلس حتى يرجع، و المرأة مثل ذلك» (١). حيث يظهر مما سبق أنه لا مجال لدعوى ظهوره فى تشبيه المرأة بالرجل فى أحكام الاعتكاف المقتضى بإطلاقه عموم ثبوت أحكام المعتكف لها.

هذا مضافا إلى أن عموم تشبيه اعتكاف المرأة باعتكاف الرجل إنما يقتضى اشتراكهما فى الأحكام عند اشتراكهما فى الموضوع، كالخروج من المسجد، و لا- يشمل المقام مما أخذ فى الموضوع عنوان لا ينطبق إلا على الرجل، كما يتضح مما تقدم فى قاعدة الاشتراك.

الثالث: صحيح أبى ولاد: «سألت أبى عبد الله عليه السلام عن امرأة كان زوجها غائبا فقدم و هى معتكفة بإذن زوجها، فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد إلى بيتها، فتهيات لزوجها حتى واقعها. فقال: إن كانت خرجت من المسجد قبل أن تقضى ثلاثة أيام، و لم تكن اشترطت فى اعتكافها، فإن عليها ما على المظاهر» (٢).

و قد استشكل فيه سيدنا المصنف قدس سره بأن الظاهر منه كون الكفارة للخروج السابق على الوطاء، لا للوطء نفسه، ليدل على

حرمته عليها.

و أجاب عن ذلك بعض مشايخنا قدس سره بأن الخروج المذكور سائغ لها، لأن ملاقة

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من كتاب الاعتكاف حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٠٥

...

زوجها بعد رجوعه من السفر الذي يغلب طوله في الأزمنة السابقة من الحاجات الضرورية عرفا، فلا بد من كون الكفارة للجماع لا للخروج، فينفع في المطلوب.

لكنه يندفع بظهور الحديث في أن الخروج ليس لمجرد ملاقة الزوج، بل للتهيؤ له بالنحو المتعارف في تهيؤ المرأة لزوجها حين قدومه من السفر و الذي ينتهي بالمواقعة. و إلا- فملاقة المرأة لزوجها لو خلت عن ذلك كملاقاتها لسائر المسافرين ممن يتعلق بها و يهملها أمرهم لا يتضح كونه من الضرورات العرفية. بل توقع ترتب ما لا يناسب الاعتكاف على ملاقة الزوج قد يخرجها عن الحاجات- فضلا عن الضرورات- العرفية، و يجعلها مما ينبغي تجنبه عرفا. و لا أقل من عدم ثبوت القرينة على كون وجوب الكفارة من أجل الجماع، لا من أجل الخروج.

نعم ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من ظهور الصحيح في كون الكفارة للخروج لا للجماع غريب أيضا، لظهور حال السائل في خصوصية الجماع في الجهة المسئول عنها، فعدم رده عن ذلك بتنبهه لترتب الكفارة على الخروج و إن لم يترتب الجماع كالصريح في دخل الجماع في الحكم. و لا سيما مع عدم الإشكال في عدم وجوب الكفارة بمجرد الخروج.

غاية الأمر أن ذلك لا يناسب ما عليه المشهور من بطلان الاعتكاف بالخروج غير المعفو عنه، لأن حرمة التهيؤ للزوج لا تناسب كونه حاجة مسوعة للخروج، و مع بطلان الاعتكاف بالخروج لا مجال لحرمة الجماع، و ترتب الكفارة عليه.

لكن هذا إنما يجعل الصحيح دليلا على عدم بطلان الاعتكاف بالخروج- كما سبق- من دون أن يمنع من ظهوره في ترتب الكفارة على المرأة بمجماعة الرجل لها الذي هو محل الكلام. و من ثم كان الاستدلال بالصحيح في المقام متينا جدا.

و يعضده أو يؤيده في ذلك موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: و أي امرأة كانت معتكفة، ثم حرمت عليه الصلاة، فخرجت من المسجد، فطهرت فليس ينبغي لزوجها أن يجامعها حتى تعود إلى المسجد و تقضى اعتكافها» (١).

(١) وسائل الشيعة ج: ٢ باب: ٥١ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٠٦

[(و منها): الاستمناء]

(و منها): الاستمناء (١)، على الأحوط وجوبا.

لظهور أن الزوج لما لم يكن معتكفا فعدم مواقعه لها لا بد أن يكون من أجل اعتكافها هي، كما أنه ليس من أجل استلزامه تأخرها

عن الذهاب للمسجد، لعدم طول أمده بنحو معتد به، ولأن الاستجابة للزوج في ذلك من الحاجات العرفية و الشرعية، فلا بد أن يكون من أجل عدم مناسبة الجماع بنفسه لاعتكافها، وإذا لم يكن مناسباً لها و هي مكلفة بقضائه، فعدم مناسبتها لها و هي متلبسة به أولى عرفاً. فلاحظ.

هذا مضافاً إلى المناسبات الارتكازية القاضية بأن الجهة الموجبة لحرمة الجماع على المعتكف مشتركة بينه و بين المرأة المعتكفة، نظير منافاة الجماع للصيام و الإحرام، كما هو المناسب لظهور مفروغية الأصحاب عن الحكم.

(١) كما في المبسوط و الشرائع. و يقتضيه ما تقدم من النهاية و الجمل و الوسيلة من أنه يحرم عليه ما يحرم على المحرم. بل حكاة في الرياض عن الخلاف أيضاً مدعي الإجماع عليه، و إن لم أجده فيه. و كيف كان فقد اعترف غير واحد بعدم العثور على نص فيه. نعم قد يدعى أولويته من اللمس و التقبيل. لكنه - كما ترى - ليس من الوضوح بحد يصلح للاستدلال، لإمكان خصوصية مس المرأة في الحكم. و لا سيما مع ما سبق من الإشكال في حرمة اللمس و التقبيل.

هذا و لم يستبعد بعض مشايخنا الاستدلال بموثق سماعه: «سألته عن رجل لزق بأهله فأنزل، قال عليه إطعام ستين مسكينا مد لكل مسكين» (١).

بدعوى: أنه بعد ظهور عدم إرادة الإطلاق منه، و عدم التقييد فيه بصوم رمضان، لا يبعد حمله على المورد الذي يجب بالجماع فيه الكفارة، فهو في مقام تنزيل الاستمنا منزلة الجماع في وجوب الكفارة، فيعم كل مورد يجب بالجماع فيه الكفارة، و منه المقام.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٠٧

(و منها): شم الطيب (١)،

لكنه كما ترى إذ لا إشارة فيه للتقييد بالمورد المذكور، ليمسك بإطلاقه. بل بعد عدم الإشارة فيه للتقييد بمورد خاص و ظهور عدم إرادة الإطلاق منه يتعين إجماله و الاقتصار فيه على المتيقن، و هو صوم رمضان، أو انصرافه لخصوص الصوم المذكور، لأنه الشائع المعهود، و لظهور فهم الأصحاب لذلك منه، لذكروا له في كتاب الصوم، الموجب للاطمئنان باطلاعهم على ما يشهد به، و إن خفى علينا بسبب تقطيع الأخبار.

نعم قد يستأنس للحكم في المقام بالنظر للصوم و الإحرام، فإن كثيراً من أدلة التشريع - كالأية و بعض النصوص - ظاهر في حصر المفطرية بالجماع أو النساء، كما تضمنت صيغة الإحرام أن الإحرام يكون من النساء، و مع ذلك ثبت عموم الحكم في المقامين للاستمنا و إلحاقه بالجماع، حيث يناسب ذلك إلحاق الاستمنا بالجماع في المقام أيضاً. لكن في بلوغ ذلك حدا ينهض بالاستدلال إشكال. بل منع.

(١) كما صرح به غير واحد و نسبه في المدارك للأكثر، و في الجواهر أنه الأشهر، بل المشهور، بل في الخلاف الإجماع عليه. و يقتضيه صحيح أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: المعتكف لا يشم الطيب، و لا يتلذذ بالريحان، و لا يمارى، و لا يشتري و لا يبيع» (١).

فما في المبسوط من عدم حرمة غريب. و لا سيما مع منعه من البيع و الشراء الذي ينحصر الدليل عليه بالصحيح المذكور. نعم يظهر ذلك أيضاً من عدم التعرض له في المراسم و الغنية. ثم إن مقتضى إطلاق الصحيح المنع من كل ما يصدق عليه الطيب عرفاً، كما هو مقتضى إطلاق غير واحد من الأصحاب.

لكن يظهر من غير واحد ممن حكم بجريان حكم المحرم في المقام الاختصاص بما يحرم منه على المحرم، و هو خصوص بعض

الأنواع، على ما يذكر في محله.

ولا وجه له إلا دعوى انصراف الصحيح إليه، لأنس الذهن به بسبب شيوع

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١٠ من كتاب الاعتكاف حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٠٨

والريحان (١) مع التلذذ (٢). ولا أثر له إذا كان فاقدًا لحاسة الشم.

حكم الإحرام المذكور. وهو كما ترى لا يرجع إلى محصل ظاهر.

(١) كما صرح به غير واحد، ونسبه في المدارك للأكثر. لصحيح أبي عبيدة المتقدم.

(٢) قال في الجواهر: «المنساق إلى الذهن من شم الطيب التلذذ به، ففاقد حاسة الشم خارج، كما قد يومئ إلى ذلك في الجملة قوله

عليه السلام في الصحيح: ولا يتلذذ» ومقتضى التفرغ في كلامه أن مراده من التلذذ إدراك رائحة الطيب. وحينئذ يتجه في نفسه،

لعدم صدق الشم بدون ذلك، ولا حاجة معه للاستشهاد بالصحيح.

بل هو أجنبي عنه، لظهوره في التلذذ زائداً على إدراك الرائحة.

أما لو كان المراد بالتلذذ أمراً زائداً على إدراك الرائحة - كما هو محل كلام سيدنا المصنف قدس سره وغيره - إما حصول اللذة و

الانشراح بشم الرائحة، أو كون الشم بداعى حصولها، فالتقييد به يحتاج إلى دليل، بل هو لا يناسب إطلاق الصحيح. ولا سيما مع

التنبه فيه للتلذذ في الريحان دون الطيب.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره في توجيه التفريق من الاختلاف بين الطيب والريحان في تأثير التلذذ، لأن الطيب أقوى فيه و

أكثر تعارفاً من الريحان. فهو لا - يخلو عن إشكال، لقرب أن يكون منشأ الفرق بينهما أن تمحض الطيب في عنوانه وقصده منه نوعاً

موجب لكون شمه من مظاهر الترف عرفاً، فممنع منه مطلقاً، بخلاف الريحان، فإن طيب الرائحة فيه ليس بحدّ يجعله متمحضاً في الجهة

المذكورة فلا يكون شمه من مظاهر الترف إلا مع التلذذ.

ومن يظهر الإشكال فيما ذكره بعض مشايخنا قدس سره من جعل تقييد الريحان بالتلذذ عاضداً للتقييد المذكور في الطيب، خصوصاً

بعد ملاحظة أن الريحان في اللغة كل نبات طيب الرائحة. إذ فيه: أن طيب الرائحة لا يجعله طيباً بعد أن لم يكن متمحضاً في ذلك.

ومثله ما ذكره في وجه تقييد الطيب بالتلذذ، بمعنى كون الداعى لشمه طلب

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٠٩

[(و منها): البيع و الشراء]

(و منها): البيع و الشراء (١)، بل مطلق التجارة (٢) على الأحوط وجوباً. ولا بأس بالاشتغال بالأموال الدنيوية من المباحات حتى الخياطة

اللذة، من أن الظاهر عرفاً من إضافة الشم إلى الطيب ملاحظة الوصف العنوانى، بأن يكون المراد شم الطيب بما هو طيب المساوق

للمتعة و الالتذذ. حيث يظهر اندفاعه مما سبق من قرب كون تمحض الطيب في عنوانه موجبا لكون شمه ترفا عرفاً، فيمنع منه مطلقاً،

كما يؤيده التفريق في الصحيح بينه وبين الريحان.

على أن ما ذكره - لو تم - إنما يقتضى التقييد بالالتذذ بمعنى حصول اللذة، لا كونها داعياً، بحيث لا يقدر حصولها إذا كان الداعى

للشم أمراً آخر، فإن ما ذكره من الوجه لا ينهض به.

و من جميع ما تقدم ظهر أن الأنسب الاقتصار في التقييد على الريحان، تبعاً للنص. ولا سيما مع عدم بنائهم على التقييد المذكور في الإحرام الذي ينحصر الدليل فيه بالإطلاق، كالمقام. نعم قد يدعى انصراف إطلاق الصحيح في الطيب عما إذا كان الشخص لا يستطيب رائحته. وهو لو تم يجرى في الإحرام أيضاً. فلاحظ.

(١) بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر، ويعضده ما يأتي من الانتصار، وإن كان ظاهر المراسم والغنية والمعتين عدم المنع منهما، لعدم التنبيه فيها لذلك. وكيف كان فيقتضيه صحيح أبي عبيدة المتقدم في الطيب.

و الظاهر أن المراد به مباشرتهما بنفسه، لا ما يعم وقوعهما من وكيله اقتصاراً على المتيقن من النص، المناسب لوضع الاعتكاف. بل لو كان البناء على ما المنع مما يعم ذلك لاضطرب وضع المعتكف و لكثير السؤال عن فروعه بنحو لم يخف المنع معه.

(٢) قال في الانتصار: «و مما ظن انفراد الإمامية به القول بأن ليس للمعتكف أن يبيع و يشتري و يتجر... و الحجّة للإمامية الإجماع المتقدم». و عن المنتهى أن التجارة أعم من البيع و الشراء. و كأنه لدعوى عمومها لكل معاوضة كالإجارة و المزارعة

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥١٠

و النساجة، و نحوهما (١). و إن كان الأحوط استحباباً الاجتناب.

و المضاربة، و ما يفيد فائدتها كالصلح. لكنه لا يخلو عن إشكال، لعدم وضوح صدق التجارة على غير البيع و الشراء.

و كيف كان فينحصر الوجه في عموم التحريم للأمر المذكورة بدعوى فهم عدم الخصوصية للبيع و الشراء. و هي لا تخلو عن خفاء. و أشكل من ذلك ما عن المنتهى من المنع من كل ما يقتضى الاشتغال بالأمر الديني من أصناف المعاش. و لعله يشمل مثل الاصطياد و حيازة المباحات. قال:

«عملاً بمفهوم المنع من البيع و الشراء».

قال في المدارك: «و هو غير جيد، لأن النهي عن البيع و الشراء لا يقتضى النهي عما ذكره بمنطوق و لا مفهوم. نعم ربما دلت عليه بالعلة المستنبطة، و هي غير معتبرة عندنا». لكن لا يبعد كون مراده بالمفهوم إلغاء خصوصية العنوان المذكور في الخطاب عرفاً. المستلزم لنحو من الظهور الكلامي في العموم، و إن كان هو غير ظاهر، كما سبق.

(١) و عن المنتهى: «الوجه تحريم الصنائع المشغلة عن العبادة، كالخياطة و شبهها، إلا ما لا بد منه». و كأن الوجه فيه ما تقدم من فهم عدم الخصوصية، الذي سبق المنع منه.

و ربما يدعى لزوم إشغال الوقت بالعبادة، فينا فيه الاشتغال بغيرها، كما يرجع إليه ما في السرائر، قال: «الوجه عندي أن جميع ما يفعله المعتكف من القبائح و يتشاغل به من المعاصي و السيئات يفسد اعتكافه، فأما ما يضطر إليه من أمور الدنيا من الأفعال المباحات فلا يفسد به اعتكافه. لأن حقيقة الاعتكاف في عرف الشرع هو اللبث للعبادة، و المعتكف اللابث للعبادات إذا فعل قبائح و مباحات لا حاجة إليها فما لبث للعبادة، و خرج من حقيقة الاعتكاف»....

لكنه مبنى على تقوم الاعتكاف شرعاً، باللبث في المسجد للعبادة زائداً على التعبد بأصل اللبث في المسجد، و قد تقدم في أول الكلام في الاعتكاف بطلان المبنى المذكور. على أنه لو تم فلا بد من حمله على لزوم إيقاع العبادة في أثناء الاعتكاف

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥١١

و إذا اضطرت إلى البيع و الشراء، و لم يمكن التوكيل و لا النقل بغيرهما، فعلة (١)، و في صحة الاعتكاف حينئذ تأمل (٢).

في الجملة، لا- استيعاب الوقت بالعبادة، كى ينافيه إشغال بعضه بالمباحات المذكورة و القبائح، و إلا لزم حرمة النوم و الحديث و التفرغ بنحو يزيد عن الحاجة و غير ذلك مما لا يظن منهم البناء عليه، و لو كان لظهر و بان. فلاحظ.

(١) لدليل رفع الاضطرار. و يأتي تمام الكلام فى ذلك إن شاء الله تعالى.

(٢) إذ بناء على كون النهى فى الصحيح وضعياً راجعاً إلى كون المنهى عنه منافياً للاعتكاف و مبطلاً له يتجه البناء على عمومه لحال الاضطرار، و لا ينافيه جوازه تكليفاً، كما هو ظاهر.

هذا و لكن ظاهر المسالك و المدارك و الجواهر و الاستثناء من عموم النهى فى الحال المذكور، و قد يظهر مما تقدم من المنتهى من استثناء ما لا بد منه. و كأنه لدعوى انصراف إطلاق الصحيح عنه.

و فيه: أن الانصراف إن كان لمكان الاضطرار فهو إنما يقتضى قصور النهى التكليفى دون الوضعى.

و إن كان لدعوى أن المناسبات الارتكازية إنما تقتضى منافاة البيع و الشراء للاعتكاف إذا كان الغرض منهما الاسترباح و كسب المال، الذى هو مظهر من مظاهر التعلق بالدنيا، و لا يناسب مقام العبادة الذى عليه المعتكف، فينصرف الإطلاق إلى ذلك دون غيره مما يبتنى على دفع الضرورة و سدّ العوز.

أشكل بأن لا- قرينه على تنزيل الإطلاق على ذلك. على أن مقتضاه عدم الاقتصار على مورد الضرورة، بل العموم لكل ما لم يكن الغرض منه الاسترباح و كسب المال، كما لو كان الغرض منه التخلص من المبيع أو إجابة التماس المشتري أو البائع و النزول عند رغبتهما و غير ذلك.

نعم لو كان الاضطرار للبيع و الشراء فى بعض الأمور كالمأكل و المشروب

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥١٢

[و منها]: الممارسة

(و منها): الممارسة (١) فى أمر دينى أو دنيوى، بداعى الغلبة و إظهار الفضيلة (٢)، لا بداعى إظهار الحق ورد الخصم عن الخطأ، فإنه من أفضل العبادات، و المدار على القصد.

و الملبوس - التى هى مورد كلامهم - ملازماً للمعتكف نوعاً اتجهت دعوى الانصراف عنه، لظهور عدم ورود النهى مورد الإحراج للمعتكف، و إلا- لوقع السؤال عما يمكن التخلص منه عن الاضطرار المذكور و عن فروع ذلك، فإهمال ذلك كاشف عن قصور الإطلاق. و لو تم ذلك لكان المستثنى هو مورد الاضطرار العرفى النوعى، لا الاضطرار الحقيقى الذى هو موضوع دليل الرفع.

لكن لا يتضح ملازمة الاضطرار المذكور للمعتكف، لقرب اتكاله فى قضاء حوائجه اليومية على ما يقوم به أهله، أو يعده بنفسه قبل الشروع فى الاعتكاف. و من ثم لا مجال للبناء على الاستثناء المذكور، و الخروج عن مقتضى الإطلاق.

نعم هذا كله مبنى على أن النهى فى المقام وضعى راجع إلى كون الأمور المذكورة مبطله للاعتكاف، لا تكليفى راجع إلى حرمتها تكليفاً من دون أن تكون مبطله له، و هو ما يأتي الكلام فيه المسألة الثالثة عشرة إن شاء الله تعالى.

(١) بلا- خلاف أجده، كما فى الجواهر. و كأن مراده نفي التصريح بالخلاف، و إلا فيظهر الخلاف من غير واحد ممن أهمل ذكرها، حيث لم تذكر فى المبسوط و الغنية و المراسم و الوسيلة و النافع و اللمتين. و كيف كان فيشهد بالمنع منها صحيح أبى عبيدة المتقدم و لا يتضح المخرج عنه و الوجه فى إهمال من تقدم له.

(٢) قال فى المسالك: «الممارسة لغة الجدال و الممارسة المجادلة. و المراد به هنا المجادلة على أمر دنيوى أو دينى لمجرد إثبات الغلبة

و الفضيلة، كما يتفق للكثير من المتسمين بالعلم. و هذا النوع محرم في غير الاعتكاف. و قد ورد التأكيد في تحريمه في النصوص. و إدخاله في محرمات الاعتكاف إما بسبب عموم مفهومه، أو لزيادة تحريمه في هذه العبادة، كما ورد في تحريم الكذب على الله و رسوله في الصيام. و على

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥١٣

...

القول بفساد الاعتكاف بكل ما حرم فيه يتضح فائدته.

و لو كان الغرض من الجدل في المسألة العلمية مجرد إظهار الحق، ورد الخصم عن الخطأ، كان من أفضل الطاعات. فالمآثر بينما يحرم منه و ما يجب أو يستحب النية.

فليحترز المكلف من تحويل الشيء من كونه واجبا إلى جعله من كبائر القبائح». و قد أقره على ذلك في ظاهر المدارك و استجوده في الجواهر، و تبعه فيه غير واحد ممن تأخر عنه.

و يشكل أولاً: بعدم وضوح حرمة الممارسة، لورود النصوص الكثيرة المتضمنة للنهي عنها في مقام بيان الآداب و مرضى الخصال و النصح و الإرشاد، كما يظهر بملاحظة قوله عليه السلام: «إياكم و المرء و الخصومة، فإنهما يمرضان القلوب على الإخوان، و ينبت عليهما النفاق» (١). و قوله عليه السلام: «لا تمارين حلوما و لا سفوها، فإن الحلوم يقلبك [يغلبك] و السفه يؤذيك» (٢)، و قوله عليه السلام: «أنا زعيم بيت في أعلى الجنة و بيت في وسط الجنة و بيت في رياض الجنة لمن ترك المرء و إن كان محقا» (٣).

و قوله عليه السلام: «من ضمن بعرضه فليدع المرء» (٤)، و قوله عليه السلام في موثق السكوني: «من التواضع أن ترضى بالمجلس دون المجلس، و إن تسلم على من تلقى، و أن تترك المرء و إن كنت محقا» (٥...٥)، و غير ذلك.

نعم قد تستظهر الحرمة من قوله: «ويل أمه فاسقا من لا يزال مماريا، و ويل أمه فاجرا من لا يزال مخلصا، و ويل أمه آثما من كثر كلامه في غير ذات الله» (٦).

لكن سياقه يناسب الكراهة. و لا سيما و أن موضوعه المستمر على هذه الخصال الملازم لها، المناسب لعدم ترتب المحاذير المذكورة فيها بمجرد تحقق هذه الأمور المذكورة، بل نتيجة للاستمرار عليها، أو نتيجة للخلق السيئ الموجب لملازمتها و الإصرار عليها.

(١) وسائل الشيعة ج: ٨ باب: ١٣٥ من أبواب أحكام العشرة حديث: ١.

(٢) الكافي ج: ٢ ص: ٣٠١ باب: المرء و الخصومة و معاداة الرجال حديث: ٤.

(٣) ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٨ باب: ١٣٥ من أبواب أحكام العشرة حديث: ٧، ٨، ٩.

(٥) وسائل الشيعة ج: ٨ باب: ٧٥ من أبواب أحكام العشرة حديث: ٤.

(٦) وسائل الشيعة ج: ٨ باب: ١٣٥ من أبواب أحكام العشرة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥١٤

...

مضافا إلى مناسبة سيرة المتشعبة و مرتكزاتهم للكراهة بلحاظ ما قد تجر إليه الممارسة من الإغراق في الخصام و اللجاجة و العناد، و ما قد تستتبعه من العدوان و الشحنة، و ما قد تنشأ منه من حب الظهور و الاستعلاء. فإن ذلك كله لا يبلغ الحرمة ارتكازا إلا في حالات خاصة، كما لو ترتب ضرر مهم على ذلك، أو ابتنى على الاستعلاء على الحق استكبارا و عنادا.

و ثانيا: بأن التفريق بين الوجهين المتقدمين من المسالك لا يناسب إطلاق النصوص المذكورة. و لا سيما مع التنبه في جملة منها على العموم للمراء من المحق.

و من ثم يتعين البناء على عموم الكراهة.

غاية الأمر أنه مع كون الغرض الاستعلاء تتأكد الكراهة بكراهة الغرض المذكور، بل قد يحرم لحرمة الغرض، و هو ما رجع إلى الاستعلاء على الحق و أهله و الغلبة له و لهم، و مع كون الغرض إظهار الحق تراحم الكراهة برجحان الغرض المذكور. بل يظهر من النصوص المتقدمة ثبوت الكراهة حتى مع ذلك.

نعم لا بد من البناء على ارتفاعها و عدم فعليتها في بعض صور ذلك مما أحرزت فيه أهمية إظهار الحق، لتوقف كسر شوكة الباطل عليه، و دفع كيد أهله عن الحق و أهله.

و أما ما عليه سيرة أهل الاستدلال من الخصومات و المجادلات في المسائل العلمية و نحوها، فلا يبعد عدم صدق المراء و الخصومة على كثير من أفرادها، إذ من القريب اختصاصها بما إذا كان الخصم لاجأ في دعواه مصرا عليها بنحو لا يرضى بالتصدي لها و إبطال حجته عليها.

ولا- يشمل ما إذ كان طالبا للحقيقة مهتما بإثباتها، متطلبا الخوض فيها من غيره، ليطلع منه على ما يؤكد دعواه أو يبطلها، بحيث لا يكون همّ الطرفين إلا استعراض الحجج و استيفاء الكلام في الدعوى طالبا للحقيقة. حيث يقرب جدا رجحان ذلك من دون محذور، لعدم وضوح صدق المراء عليه. و لا أقل من خروجه عن المتيقن من النصوص، كما يظهر بالتأمل في مضامينها.

نعم كثيرا ما يلبس الأمر على المتنازعين في ذلك، و يخرجهما الكلام عن

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥١٥

[مسألة (١٢): الأحوط استحبابا للمعتكف الاجتناب عما يحرم على المحرم]

(مسألة ١٢): الأحوط استحبابا للمعتكف الاجتناب عما يحرم على المحرم (١)،

قصد هما الأول إلى تعصب كل لدعواه و لجاجته فيها و حب الغلبة و نحو ذلك من الأمور المرجوحة أو المحرمة، التي قد يجر إليها حب النفس و دواعي الهوى و نزغ الشيطان، فاللازم الحذر من ذلك كثيرا. و الله سبحانه هو المسدد و المستعان. و لعل ذلك هو المنشأ لما تقدم من المسالك، و إن التبس الأمر عليه فيه.

و ثالثا: بأن التفصيل بين قسمي المراء بالوجه الذي ذكره في المسالك لو تم لا يقتضى حمل صحيح أبي عبيدة المتقدم على خصوص الوجه الأول، إذ ليس في الصحيح ما يشعر باختصاص منافيات الاعتكاف المذكورة بما إذا كانت بالوجه المحرم أو المكروه، بل يتعين العمل بإطلاقه.

و قد ظهر مما تقدم أن المتيقن من المراء ما إذا ابتنى الجدل على مجادلته اللابح في دعواه المصير عليها الذي يأبى الاعتراض عليها، و هو مكروه مطلقا، و إن كان بداعي إظهار الحق، و لا تسقط كراهته عن الفعلية إلا بمزاحم مهم. كما أنه على إطلاقه ممنوع منه في الاعتكاف. أما إذا ابتنى الجدل على طلب الحقيقة من الأطراف المشاركة و استقصاء الحجّة، فلا مجال للبناء على كراهته، فضلا عن حرمة. كما يشكل البناء على عموم المنع عن المراء في الاعتكاف له، لعدم وضوح صدق المراء عليه. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) كما صرح به في الوسيلة، و حكى عن ابن البراج، و قد يستظهر من النهاية و محكى الجمل، قال في الأول: «و على المعتكف أن يجتنب ما يجتنبه المحرم من النساء و الطيب و الرياحين و الكلام الفحش و المماراة و البيع و لا يفعل شيئا من ذلك»، و قال في الثاني:

«و يجب عليه تجنب كل ما يجب على المحرم تجنبه من النساء و الطيب و الممارسة و الجدال. و يزيد عليه تسعة أشياء البيع و الشراء...»، و يشهد له مرسل المبسوط، قال:

«و قد روى أنه تجتنب ما يجتنبه المحرم».

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥١٦

و إن كان الأقوى خلافه (١). و لا سيما في لبس المخيط و إزالة الشعر و أكل الصيد و عقد النكاح، فإن جميعها جائز له (٢).

[مسألة ١٣]: الظاهر أن الأمور المذكورة مفسدة للاعتكاف

(مسألة ١٣): الظاهر أن الأمور المذكورة مفسدة للاعتكاف (٣)، من

(١) لعدم نهوض المرسل بالاستدلال. و لا سيما مع ما في المبسوط و التذكرة من ظهور المفروغية عن عدم البناء على ذلك. بل لا يبعد قصور ما تقدم من النهاية و محكى الجمل عن العموم المذكور، فليلاحظ.

(٢) كما صرح بجوازها في التذكرة، بنحو قد يظهر في عدم القائل بحرمتها.

بل لا ينبغي التأمل في عدم تجنب النبي صلى الله عليه و آله و سلم لمثل إزالة الشعر، و لبس المخيط. إذ لو كان لظهور و بان.

و من جميع ما تقدم يظهر الحال فيما سبق من النهاية و عن المنتهى و الدروس من حرمة الكلام الفحش، حيث لا يظهر الوجه في خصوصية الاعتكاف في حرمة ذلك، إلا بناء على ما قد يظهر مما سبق من السرائر من لزوم إشغال الوقت فيه بالعبادة. و قد سبق ضعفه.

(٣) الذى يظهر من جملة من عباراتهم المفروغية عن حرمة الأمور المذكورة تكليفا، و الإشكال إنما هو في مبطلتها للاعتكاف. كل ذلك للجمود على مقتضى النهى الذى هو الحرمة التكليفية، حيث يحتاج استفادة البطلان حينئذ إلى مزيد كلفة.

أما سيدنا المصنف قدس سره فقد خرج عن ذلك مدعيا أن ظاهر الأمر و النهى في الماهيات المركبة الإرشاد للشرطية و المانع، فيكون البطلان متيقنا، و تحتاج الحرمة التكليفية - عند عدم حرمة إبطال الاعتكاف و فسخه - إلى الكلفة.

لكن في صحيح داود بن سرحان: «كنت بالمدينة في شهر رمضان فقلت لأبى عبد الله عليه السلام: إنى أريد أن أعتكف فما ذا أقول؟ و ما ذا أفرض على نفسى؟ فقال: لا تخرج من المسجد إلا لحاجة لا بد منها، و لا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك» (١). و قد

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٧ من كتاب الاعتكاف حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥١٧

...

تقدم عند الكلام في اشتراط استدامة اللبث أن ظاهر الصحيح تقوم الاعتكاف بفرض المكلف المكث في المسجد على نفسه، فهو من سنخ الإحرام المتقوم بالتعبد بالدخول في حرمة الحج أو العمرة، من دون أن يبطل بفعل محرمات الإحرام.

و مقتضى إطلاق الصحيح عدم دخل شيء آخر في قوام الاعتكاف غير الفرض المذكور. كما أن مقتضى الجمع بينه و بين صحيح أبى عبيدة و غيره مما تضمن نهى المعتكف عن الأمور المتقدمة ليس هو تقييده بها بعد اختلاف لسانه عن ألسنتها، بل الاقتصار في

ماهية الاعتكاف على ما تضمنه صحيح داود، و حمل تلك النصوص على بيان ما يحرم على المعتكف تكليفا، نظير ما يحرم على المحرم من دون أن يؤخذ في مفهوم الإحرام.

و بعبارة أخرى: بعد أن اختلف لسان الصحيح عن ألسنة النصوص المذكورة فكان مفاده بيان ماهية الاعتكاف الذى يفرضه المكلف على نفسه عند نيته، و مفادها منع المعتكف عن الأمور المذكورة، فلا مجال لإرجاع مفادها لمفاده بعد تقييده بها، بل الأقرب الاقتصار فى ماهية الاعتكاف على مفاده، و حملها على النهى التكليفى الذى هو مقتضى ظهورها البدوى.

و لا سيما و أن الاعتكاف و إن كان من الماهيات الشرعية، إلا أن عنوانه يناسب عرفا تقومه باللبث فى المسجد، أو بفرض المكلف ذلك على نفسه، و عدم تقومه بترك الأمور الأخرى التى تضمنتها تلك النصوص، و إن لم تكن مناسبة له بلحاظ كون الغرض منه ارتكازا الترهيب و الانقطاع لله تعالى بلزوم المسجد الذى هو بيته، نظير الإحرام و محرماته، و ليس هو كالصوم الذى كان عنوانه إضافيا لا يختص عرفا بمفطر خاص، فإن ذلك يناسب جدا الجمع بين النصوص بما تقدم.

و لعله لذا كان ظاهر الأصحاب المفروغية عن أن حرمة الأمور المذكورة من أحكام الاعتكاف، لا أن تركها من مقوماته، و اقتصروا فى مقوماته و شروطه على ما سبق، و إن سبق منا الإشكال فيما ذكره من تقومه بنفس اللبث، لا بفرض المكلف ذلك على نفسه.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥١٨

...

و بالجملة: الأنسب بالجمع بين الأدلة و بملاحظة المرتكزات المعتمدة بظاهر كلمات الأصحاب حمل صحيح أبى عبيدة و نحوه على ما هو الظاهر منها بدوا من الحرمة التكليفية، و لا مجال لحملها على البطلان إرشادا للمانعية، الذى هو مقتضى الظهور الثانوى فى الماهيات المركبة.

ثم إن مقتضى إطلاق النصوص المذكورة عدم الفرق بين وجوب الاعتكاف و عدمه. نعم لو جاز فسخ الاعتكاف ففسخه المعتكف لم تحرم هذه الأمور تكليفا، لارتفاع موضوع التحريم. أما إذا لم يفسخه و لو مع جواز فسخه فاللازم البناء على الحرمة عملا بالإطلاق المذكور. فلاحظ.

هذا و قد جرى فى الجواهر على ما عليه الأصحاب من حمل النصوص المذكورة على الحرمة التكليفية، إلا أنه ادعى استفادة البطلان منها أيضا، بدعى: أنه و إن لم يكن ملازما للحرمة التكليفية عقلا، إلا أنه يستفاد من النهى عرفا، كالنهى عن التكفير فى الصلاة و نحوه، بملاحظة أن معظم نظر الشارع فى أمثال ذلك إلى بيان الصحة و الفساد. بل قد لا يكون مقصوده إلا ذلك و إن أداه بلفظ النهى و نحوه.

و فيه: أنه لا مجال لحمل النهى أو النفي فى النصوص على الحرمة التكليفية و الوضعية معا، لاختلافهما سنخا، المانع من ظهور الدليل فيهما معا، بل لا بد إما من حملهما على البطلان بلحاظ الظهور الثانوى لهما فى الماهيات المركبة، و حينئذ لا يبقى وجه للبناء على الحرمة التكليفية، كما جرى عليه سيدنا المصنف قدس سره، أو حملهما على الحرمة التكليفية، كما جرى هو عليه تبعا للأصحاب، و سبق أنه أظهر. و حينئذ لا مجال لاستفادة البطلان بعد عدم التلازم بينهما عقلا و لا عرفا و لا خارجا.

و أما النهى عن مثل التكفير فى الصلاة فهو إن حمل على النهى التشريعى لا يقتضى الحرمة الذاتية و لا البطلان، و إن حمل على الحرمة الذاتية لم يبق مجال للبطلان أيضا، و إن حمل على المانعية فهو يقتضى البطلان دون الحرمة التكليفية الذاتية، بل و لا التشريعية، و إنما يلتزم بالحرمة التشريعية - فى الفرضين الأخيرين - لثبوت عدم مشروعيتها. و على ذلك لا مجال للجمع بين الحرمة و

البطلان فى النهى المذكور، كما

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥١٩

...

ذكرناه في المقام. و من ثم فالظاهر أنه لا مجال للبطلان في الأمور المذكورة.

نعم عن جماعة التصريح بمبطلية الجماع للاعتكاف، و ادعى الإجماع عليه في الغنية و التذكرة، و ظاهر الجواهر المفروغية عنه. و قد استدل عليه بعض مشايخنا قدس سره بما دل على أن من جامع و هو معتكف فهو بمنزلة من أفطر في شهر رمضان، بدعوى: أن مقتضى عموم التنزيل ثبوت كلا الحكمين من الحرمة التكليفية و البطلان، بل و الكفارة أيضا، و لا يختص التنزيل بالكفارة و إن ذكرت في الرواية.

و فيه: أن ما تضمن ذلك في الجملة حديثان، موثق سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام:

«سألته عن معتكف واقع أهله. قال: عليه ما على الذي أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا: عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا» (١)، و موثقه الآخر: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع أهله فقال [قال]: هو بمنزلة من أفطر يوما من شهر رمضان» ٢.

و من الظاهر أن الأول مختص بالكفارة، و لا- عموم فيه لغيرها من الحرمة التكليفية، فضلا عن البطلان. نعم قد يستفاد منه الحرمة التكليفية، لكون الكفارة متفرعة عليها ارتكازا، لا لعموم التنزيل.

و أما الثاني فهو و إن تضمن إطلاق التنزيل إلا أنه لا يشمل البطلان أولا: لعدم كون البطلان من الأحكام الشرعية، ليكون مشمولا لإطلاق التنزيل في لسان الشارع الأقدس، بل هو مترتب عقلا على فعل المنافي، أو منتزع منه.

و ثانيا: لعدم كون بطلان الصوم من آثار الإفطار، بل هو متحد معه، إذ ليس الإفطار إلا عدم الصوم بفعل المفطر، فالبطلان في الحقيقة موضوع للتنزيل لا أثر مصحح له.

نعم قد يتجه ما ذكره لو كان موضوع التنزيل هو الجماع في شهر رمضان، أو مطلق استعمال المفطر. على أنه لا يتم أيضا، لأن المترتب على الجماع في شهر رمضان مثلا ليس مطلق البطلان، بل بطلان الصوم، و هو لا يترتب على الجماع في الاعتكاف،

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من كتاب الاعتكاف حديث: ٥، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٢٠

دون فرق بين وقوعها في الليل و النهار (١). و في حرمتها تكليفا إذا لم يكن واجبا معينا- و لو لأجل انقضاء يومين منه- إشكال (٢)، و إن كان أحوط وجوبا.

[مسألة (١٤): إذا صدر منه أحد الأمور المذكورة سهوا]

(مسألة ١٤): إذا صدر منه أحد الأمور المذكورة سهوا ففي عدم قدحه إشكال (٣).

بل المطلوب إثبات بطلان الاعتكاف، و لا يقتضيه التنزيل.

و من ثم فالظاهر أن التنزيل المذكور لا يقتضى إلا الحرمة التكليفية، و وجوب الكفارة، و لا ينهض بإثبات البطلان. و العمدة في وجه البطلان الإجماع لو تم بنحو ينهض بالاستدلال.

و حينئذ فالمتيقن منه الجماع. بل قد يظهر من المبسوط عمومته لكل مباشرة توجب الإنزال، حيث قال: «الاعتكاف يفسده الجماع، و يجب به القضاء و الكفارة».

و كذلك كل مباشرة تؤدي إلى إنزال الماء عمدا يجرى مجراه. و في أصحابنا من قال: ما عدا الجماع يوجب القضاء دون الكفارة».

و أما القبلة و اللبس بشهوة من دون إنزال فلو قيل بحرمتها لا مجال للبناء على البطلان بهما بعد خروجهما عن المتيقن من الإجماع.

بل صرح في المختلف و عن غيره بعدم بطلان الاعتكاف بهما، و إن كانا محرمين. فلاحظ.

(١) لإطلاق دليل المنع عنها. و ليس المنع عنها لمنافاتها للصوم، ليختص بالنهار.

(٢) يتضح الوجه فيه مما تقدم. لكن لا مجال للإشكال في حرمة الجماع تكليفاً، للنصوص الكثيرة الدالة على وجوب الكفارة فيه، و التي يأتي التعرض لها في المسألة السابعة عشرة إن شاء الله تعالى، و يأتي هناك أن مقتضى إطلاق أكثر نصوص الكفارة العموم لما إذا لم يكن الاعتكاف واجبا، و من ثم لا مجال للبناء على أن وجوب الكفارة لإفساد الاعتكاف، بل يتعين كونه لحرمة الجماع تكليفاً.

(٣) ففي المبسوط: «و متى وطأ المعتكف ناسيا، أو أكل ساهيا، أو خرج من

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٢١

[مسألة ١٥]: إذا أفسد اعتكافه بأحد المفسدات

(مسألة ١٥): إذا أفسد اعتكافه بأحد المفسدات فإن كان واجبا معيناً و جب قضاؤه (١)

المسجد كذلك، لم يفسد اعتكافه، و عن المنتهى التصريح بأن الجماع فضلا عن غيره يبطل مع العمد دون السهو. و تنظر فيه في الجواهر إن لم يكن إجماع.

و الظاهر أن ما تقدم في الخروج سهواً- من أن مقتضى إطلاق الأدلة بعد فرض سوقها لبيان البطلان- جار هنا. و من الغريب جزم صاحب الجواهر و سيدنا المصنف (قدس سرهما) بعدم البطلان هناك و توقفهما فيه هنا مع أن تقوم الاعتكاف بعدم الخروج أظهر من تقومه بترك هذه الأمور. فتأمل.

هذا و مما تقدم يظهر حال ما إذا وقعت هذه الأمور كرها.

(١) كما صرح به غير واحد، و نفى الخلاف فيه في الجواهر، و في المدارك أنه مقطوع به في كلام الأصحاب. و حيث كان ذلك مختصا بالمنذور فقد يظهر من محكى المنتهى الاستدلال بعموم وجوب قضاء المنذور، حيث ذكر أنه نذر في طاعة أخل به، فوجب استثنائه. لكن العموم لم يثبت، و إنما ثبت وجوب قضاء الصوم المنذور، و التعدي منه لكل منذور يحتاج إلى دليل. هذا و قد يستدل للمدعى:

تارة: بعموم ما دل على قضاء ما فات.

و أخرى: بأنه مشتمل على الصوم الذي قد ثبت قضاء المنذور، أو مطلق الواجب منه.

و ثالثة: بما تضمن قضاء الاعتكاف من الحائض و المريض.

لكن الأول لم يثبت، و إنما أرسل في بعض كتب الفقه فيما حكى، كما تقدم في أول فصل قضاء الصوم.

كما يندفع الثاني بأن ما دل على قضاء الصوم الواجب أو المنذور يقصر عن الصوم الواجب تبعا لوجوب الاعتكاف أو المنذور تبعا لنذره، كما يتضح مما تقدم في قضاء الصوم. على أنه لو تم عموم له فهو إنما يقتضى وجوب قضاء الصوم، لا قضاء الاعتكاف.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٢٢

...

و دعوى: أن الصوم الفات لما كان في ضمن الاعتكاف لزم قضاؤه على الوجه الذي وجب فيه، فيجب الاعتكاف تبعا لذلك. ممنوعة، لأن دليل القضاء إنما دل على وجوب قضاء أصل الصوم دون الخصوصيات الأخر. و قد تقدم نظير ذلك في المسألة العشرين من فصل أحكام قضاء شهر رمضان.

و أما الثالث فهو نصوص ثلاثة: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا مرض المعتكف أو طمشت المرأة المعتكفة فإنه يأتي بيته، ثم يعيد إذا برئ و يصوم» (١)، و صحيح أبي بصير عنه عليه السلام: «فى المعتكفة إذا طمشت. قال: ترجع إلى بيتها، فإذا طهرت رجعت و قضت ما عليها» ٢، و موثقه عنه عليه السلام «قال: و أى امرأة كانت معتكفة ثم حرمت عليها الصلاة، فخرجت من المسجد فطهرت فليس ينبغى لزوجها أن يجامعها حتى تعود إلى المسجد و تقضى اعتكافها» (٣).

و من الظاهر أن مقتضى إطلاق هذه النصوص عدم الفرق بين أنواع الاعتكاف و أقسامه، و لا خصوصية للواجب المعين فى وجوب القضاء فإن بنى على خصوصية الحيض و المرض فى الحكم تعين البناء على خصوصيتهما حتى فى الواجب المعين، و أحتاج وجوب القضاء فيه مع البطلان بغير الحيض و المرض إلى الدليل، و إن بنى على إلغاء خصوصيتهما و العموم لجميع أسباب البطلان رجح مفاد النصوص إلى وجوب الاعتكاف مطلقا بالشروع فيه، لا- بمعنى وجوب الاستمرار فيه، نظير الواجب المضيق، بل بمعنى وجوبه مطلقا بنحو يعم وجوب الاستئناف لو لم يستمر فيه كما تقدم فى أول هذا الفصل.

و الأول و إن كان هو مقتضى الجمود على مورد النصوص، بل هو مقتضى مرسل الكلينى و الشيخ فى الكافى و التهذيب، قال: «و فى رواية أخرى [عنه]: ليس على المريض ذلك» (٤). إلا إن الثانى أقرب عرفا.

(١) ١، ٢ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١١ من كتاب الاعتكاف حديث: ١، ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٢ باب: ٥١ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٤) الكافى ج: ٤ ص: ١٧٩. التهذيب ج: ٤ ص: ٢٩٤. وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ١١ من كتاب الاعتكاف حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٢٣

و إن كان غير معين وجب استئنافه (١). و كذا إذا كان مندوبا و كان

لكن تقدم فى أول هذا الفصل أن مضمون هذه النصوص حينئذ مناف لما دل على جواز فسخ الاعتكاف فى اليومين الأولين، فلا بد إما من حملها على عروض المبطل بعد إكمالهما، أو على مجرد بيان مشروعية القضاء أو الإعادة، لبيان عدم إمكان الاستمرار فى الاعتكاف مع المرض أو الحيض. و لعل الثانى أقرب. فراجع.

و على الأول فهى تدل على وجوب القضاء فى الواجب المعين و غيره إذا كان الإفساد بعد مضى اليومين لا مطلقا. أما على الثانى فهى لا تدل على وجوب القضاء أصلا، غاية الأمر أنه تشرع الإعادة مطلقا، بل تجب إذا كان واجبا موسعا، لعدم مضى زمان الواجب، فيجب الخروج عنه و امتثاله.

(إن قلت): لما كان الواجب المعين لا يجوز الرجوع فيه مطلقا حتى قبل مضى اليومين فهو خارج عما تضمن جواز الفسخ قبل مضى اليومين، فيبقى تحت عموم نصوص القضاء بناء على الوجه الأول للجمع بين النصوص.

(قلت): عدم جواز الرجوع فيه قبل اليومين ليس من حيثية الاعتكاف، بل من حيثية النذر، و موضوع الجمع العرفى بين نصوص الاعتكاف هى حيثيات الاعتكاف.

و الحاصل: أن النصوص المذكورة لا تنهض بإثبات وجوب قضاء الاعتكاف إذا كان واجبا معينا. و من ثم ينحصر الدليل فى المقام بالإجماع المستفاد مما تقدم. إلا أن فى نهوضه بالاستدلال إشكالات. و من هنا قال فى المدارك: «و ينبغى التوقف فى ذلك على أن يقوم إلى وجوب القضاء دليل يعتد به».

ثم إن ما سبق كما يجرى فى إفساد الاعتكاف بعد الشروع فيه يجرى فى ترك الإتيان به فى وقته رأسا، بل الثانى هو مورد كلام بعضهم. فلاحظ.

(١) لعدم تحقق الامتثال بالفساد، فيتعين الامتثال بغيره. و أما الا-جتزاء بالبناء على ما مضى منه. و إتمامه ثلاثة أيام- كما عن أبي الصلاح- فهو يحتاج إلى دليل بعد ظهور ما دل على اعتبار العدد فيه في التتابع و الاستمرار. بل هو خلاف ظاهر الأمر بالإعادة في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم.
مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٢٤
الإفساد بعد يومين (١)، أما إذا كان قبلهما فلا شيء عليه، و لا يجب الفور في القضاء (٢).

نعم قد يناسبه قوله في موثق أبي بصير المتقدم: «فليس ينبغي لزوجها أن يجامعها حتى تعود إلى المسجد و تقضى اعتكافها»، حيث قد يظهر منه بقائها مرتبطة بالاعتكاف حتى تتمه بعد ارتفاع المانع.
لكن لا- بد من حمله بملاحظة صحيح عبد الرحمن على كراهة مواقعتها قبل قضاء الاعتكاف، باستثناء اعتكاف تام، لا إتمام الاعتكاف الأول.
هذا و لو كان قد شرط في الاعتكاف أو في نذره أن له الرجوع متى شاء ففي وجوب الاستئناف عليه تفصيل تقدم في المسألة التاسعة من الفصل السابق.

(١) علله قدس سره بأنه يكون واجبا حينئذ. لكن ما دل على وجوب الاعتكاف بمضى يومين إنما يدل على وجوب الاستمرار فيه حتى تتم ثلاثة أيام، لا- وجوبه مطلقا بنحو يجب الاستئناف لو لم يستمر فيه، فلا بد في وجوب القضاء من قيام الدليل على وجوب قضاء الاعتكاف الواجب بنحو يعم الوجوب الحاصل بمضى يومين.
و هو مبني على مفاد النصوص المتقدمه، حيث تقدم أن الأمر يدور بين حملها على وجوب الاستئناف في كل اعتكاف إذا فسد بعد مضى اليومين، و حملها على مشروعية الاستئناف لا- غير، و على الثاني لا مجال للبناء على وجوبه إلا في الواجب غير المعين تحقيقا للامتثال.

(٢) كما صرح به غير واحد. للأصل، بل لإطلاق دليل القضاء لو تم.
لكن صرح في المبسوط بالفورية، و في المعتبر: «و هذا حق، لأن إخلاء الذمة من الواجب واجب».
و هو كما ترى إذ لو أريد بإخلاء الذمة مطلق الامتثال فهو واجب عقلا، إلا- أن وجوبه أعم من الفورية، و لو أريد به الفورية في الإخلاء فوجوبه عين المدعى. نعم لو قيل بدلالة الأمر على الفور، كما ينسب للشيخ قدس سره تم المدعى. لكنه ممنوع، كما حرر في الأصول.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٢٥

[مسألة ١٦]: إذا باع أو اشترى في أيام الاعتكاف لم يبطل بيعه أو شراؤه

(مسألة ١٦): إذا باع أو اشترى في أيام الاعتكاف لم يبطل بيعه أو شراؤه (١)، و إن بطل اعتكافه.

[مسألة ١٧]: إذا أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع و لو ليلا

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الصوم، در يك جلد، دار الهلال، قم - إيران، اول، ١٤٢٥ هـ ق مصباح المنهاج - كتاب الصوم؛ ص: ٥٢٥

(مسألة ١٧): إذا أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع و لو ليلا وجبت الكفارة (٢)،

و أما ما تقدم في موقوف أبي بصير من قوله عليه السّلام: «فليس ينبغي لزوجها أن يجامعها حتى تعود إلى المسجد، و تقضى اعتكافها»، فهو غير ظاهر في الفورية، بل في ارتباطها بالاعتكاف، بحيث لا ينبغي وقوع منافياته، و حيث لا مجال للبناء على ذلك فلا بد من حمله على كراهة الموافقة قبل القضاء، و هو أعم من وجوب الفورية فيه.

نعم قد يستفاد وجوب الفور من قوله عليه السّلام في صحيح أبي بصير المتقدم: «فإذا طهرت رجعت فقضت ما عليها» لقوة ظهوره في تعقب الطهر بالرجوع لا في مجرد وجوب الرجوع بعد الطهر و إن كان منفصلا عنه بزمان طويل. و من ثم يتعين البناء على الفور لو تم ورود الصحيح لبيان وجوب القضاء. فلاحظ.

(١) و هو ظاهر بناء على مختاره قدس سرّه من عدم حرمة البيع و الشراء تكليفا، بل مبطليتهما للاعتكاف لا غير، لأن مبطليتهما أعم من بطلانها. و أما بناء على حرمتها تكليفا- كما هو ظاهر الأصحاب- فهو مبنى على ما هو التحقيق من عدم اقتضاء النهي في المعاملة للفساد. و منه يظهر ضعف ما في المبسوط من البناء على عدم انعقاد البيع و الشراء، لأن النهي يدل على فساد المنهى عنه.

(٢) و هو المتيقن مما ذكره من وجوب الكفارة بإفساد الاعتكاف، حيث لا- خلاف- كما في الجواهر- في وجوبها بالجماع. و النصوص به مستفيضة، تقدم بعضها عند الكلام في مبطلية الجماع للاعتكاف، و يأتي بعضها إن شاء الله تعالى.

و إنما ينبغي الكلام في أمرين:

الأول: أن مقتضى النصوص المذكورة كون موضوع الكفارة هو الجماع بنفسه، لا لكونه كونه مبطلا للاعتكاف، فالكفارة ثابتة به و إن لم يتم الدليل على مبطليته، نظير

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٢٦

...

ثبوت الكفارة بمحرمات الإحرام. و ما يظهر من بعضهم من كون موضوع الكفارة هو إبطال الاعتكاف بالجماع أو مطلقا غير ظاهر المنشأ.

الثاني: أن مقتضى إطلاق أكثر النصوص عدم الفرق في ثبوت الكفارة بين وجوب الاعتكاف و عدمه. و مجرد نديبة الاعتكاف و إمكان فسحه لا ينافي ثبوت الكفارة بالجماع فيه مع عدم فسحه.

لكن في صحيح أبي ولاد المتقدم في المعتكفة التي تهيأت لزوجها حتى واقعها، قال عليه السّلام: «إن كانت خرجت من المسجد قبل أن تقضى و لم تكن اشترطت في اعتكافها فإن عليها ما على المظاهر» (١). و قد ذكر في الجواهر أن أخذ عدم الاشتراط في وجوب الكفارة يومئ إلى أنه يعتبر في وجوبها وجوب الاعتكاف و عدم إمكان الرجوع فيه، و إنها لا تجب مع إمكان الرجوع فيه للشرط و إن كان بعد اليومين الأولين.

و قد دفعه سيدنا المصنف قدس سرّه بأن الصحيح المذكور لا يدل على وجوب الكفارة بالجماع، بل بالخروج من المسجد، فإنه أسبق العلل في البطلان، فهو خارج عما نحن فيه. و يظهر الجواب عنه مما سبق عند الكلام في حرمة الجماع على المرأة، حيث ذكرنا أن ظاهر الصحيح ثبوت الكفارة بالجماع لا بالخروج السابق عليه.

أما بعض مشايخنا قدس سرّه فقد ذكر إن مقتضى الجمع بين النصوص المذكورة و الصحيح ليس هو بالتفصيل بين وجوب الاعتكاف و عدمه، بل بالتفصيل بين الاشتراط و عدمه، فلا تثبت الكفارة مع الاشتراط و تثبت بدونه مطلقا سواء كان في اليومين الأولين أو بعدهما، و هو مبنى على الجمود على عنوان الاشتراط في الصحيح.

ولعل الأقرب من ذلك حمل ذكر الاشتراط في الصحيح على الكناية على الرجوع في الاعتكاف، فإن الاشتراط إنما يكون من أجل أن يفسخ المعتكف اعتكافه عند الحاجة لذلك، وحيث كان حضور الزوج من موارد الحاجة لفسخ الاعتكاف، فإن كانت المرأة قد اشترطت، فهي بحضور الزوج واهتمامها بأمره لا بد أن تفسخ الاعتكاف إعمالاً للشرط و تخرج، فلا كفارة عليها، وإن لم تكن اشترطت فهي إما أن لا تفسخ

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من كتاب الاعتكاف حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٢٧

و الأقوى عدم وجوبها بالإفساد بغير الجماع (١)، وإن كان أحوط استحباباً،

أو تفسخ و لا ينفعها الفسخ، بل تبقى على اعتكافها، فيجب عليها الكفارة بالجماع.

و حينئذ يكون مقتضى الجمع بين النصوص المتقدمة و الصحيح هو التفصيل بين فسخ الاعتكاف و عدمه. فمع الفسخ لا كفارة، سواء كان الفسخ مع الشرط، أم بدونه في اليومين الأولين. و مع عدمه تجب الكفارة، سواء كان لتعذر الفسخ، كما فيما بعد اليومين الأولين من دون شرط، أم مع إمكانه من دون أن يتحقق، كما فيما قبل اليومين الأولين و مع سبق الشرط.

و كيف كان فلا مجال لما ذكره في الجواهر - تبعاً لظاهر جملة من الأصحاب - من حمل نصوص الكفارة على صورة وجوب الاعتكاف. لاستلزامه حمل نصوص الكفارة على ما بعد اليومين الأولين. و هو بعيد جداً بلحاظ تعددها من دون إشارة في شيء منها إلى ذلك، مع شدة الحاجة للتنبية إليه فيها، لأنه أقل أزمته الاعتكاف.

نعم لا يبعد ذلك في صحيح أبي ولاد، لأن الشرط إنما يحتاج إليه بعد اليومين الأولين، كما تقدم التنبية له عند الكلام في اشتراط الاعتكاف باستدامة اللبث في المسجد. فلاحظ.

هذا و حيث كان ظاهر النصوص أن موضوع الكفارة الاعتكاف فمقتضى إطلاقها عدم الفرق بين الليل و النهار، بل هو كالصريح من معتبر عبد الأعلى بن أعين بناء على ما قربناه في مسألة تحديد مساحة الكر من وثاقه محمد بن سنان - «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وطأ امرأته و هو معتكف ليلاً في شهر رمضان. قال: عليه الكفارة. قال: قلت: فإن وطأها نهاراً؟ قال: عليه كفارتان» (١).

(١) كما هو ظاهر المبسوط و صريح الشرائع، و نسبه في المدارك لأكثر المتأخرين.

لاختصاص النصوص بالجماع، فالتعدي لغيره يحتاج إلى دليل، خصوصاً بناء على ما تقدم من أن موضوع الكفارة هو الجماع بذاته، لا من حيث كونه مبطلاً.

نعم تقدم من الشيخ قدس سره إلحاق كل مباشرة تؤدي إلى إنزال الماء بالجماع في

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من كتاب الاعتكاف حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٢٨

و كفارته مثل كفارة إفطار شهر رمضان (١) و إذا كان الاعتكاف في شهر

وجوب الكفارة، خلافاً لما حكاه عن بعض الأصحاب. و هم مبنى على فهم إلحاقه بالجماع من أدلته كإلحاقه به في أصل التحريم. و إن لم يخل عن الإشكال، كما يظهر مما تقدم عند الكلام في تحريمه.

و مما تقدم يظهر ضعف ما عن المفيد و السيدين، بل نسبه في التذكرة للمشهور من وجوبها بكل مفسد للاعتكاف، على إشكال في

النسبة لبعضهم.

نعم لا إشكال في ثبوت كفارة إفتار شهر رمضان به لو كان المبطل للاعتكاف من المفطرات، وقد أتى به في نهار شهر رمضان، و في ثبوت كفارة إفتار قضاء شهر رمضان لو كان الصوم منه وقد أتى به بعد الزوال، و في ثبوت كفارة النذر به لو كان الاعتكاف أو الصوم الذي معه مندورا معينا. إلا أن ذلك ليس لخصوصية الاعتكاف التي هي محل الكلام.

(١) كما نسبه في المختلف للشيخين و السيد المرتضى و أتباعهم، و جعله في المسالك الأشهر، و نسبه في المدارك للأكثر، و في الجواهر للمشهور.

لموثق سماعة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع أهله. فقال [قال]: هو بمنزلة من أفطر يوما من شهر رمضان» (١)، و في موثقه الآخر: «عليه ما على الذي أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا: عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا» ٢، و قد يشعر به أو يدل عليه صحيح عبد الأعلى بن أعين المتقدم.

خلافًا لما عن ظاهر ابن بابويه من أنها مرتبة، و جعله في المدارك أصح. لصحيح زرارة: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن المعتكف يجامع [أهله] قال: إذا فعل فعله ما على المظاهر» ٣، و في صحيح أبي ولاد المتقدم في المعتكفة التي تهيأت لزوجها حتى واقعها: «فإن عليها ما على المظاهر» ٤.

لكن مقتضى الجمع العرفي حمل الصحيحين على الاستحباب، كالنصوص

(١) ١، ٢، ٣، ٤ وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من كتاب الاعتكاف حديث: ٢، ٥، ١، ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٢٩

رمضان، و أفسده بالجماع نهارا و جبت كفارتان (١)، إحداهما لإفتار شهر رمضان، و الأخرى لإفساد الاعتكاف. و كذا إذا كان في قضاء شهر

الدالة على أن كفارة إفتار شهر رمضان مرتبة. بل ظاهر المبسوط الاتفاق على أن الكفارة في المقام هي كفارة إفتار شهر رمضان، على الخلاف في كونها مرتبة أو مخيرة.

(١) كما صرح به غير واحد، و في الانتصار و الخلاف الإجماع عليه. و يقتضيه إطلاق دليلي كفارة الاعتكاف و كفارة إفتار شهر رمضان، بناء على ما هو المشهور المنصور من أصالة عدم التداخل. مضافا إلى معتبر عبد الأعلى المتقدم في آخر الكلام في وجوب الكفارة بالجماع.

هذا و قد صرح في النهاية و الشرائع و غيرهما باختصاص ذلك بما إذا كان الاعتكاف في شهر رمضان. لكن مقتضى إطلاق غير واحد عمومهم لما إذا لم يكن الاعتكاف فيه، بل هو صريح السرائر. و هو مقتضى إطلاق معقد الإجماع في الانتصار و الخلاف. و قد يستدل له:

تارة: بأن صوم الاعتكاف واجب كصوم رمضان، فتجب له الكفارة مثله.

و فيه أولا: أن وجوب صوم الاعتكاف ليس تكليفيا، بل وضعيا راجعا إلى شرطيته في الاعتكاف.

و ثانيا: أنه لا دليل على ثبوت الكفارة لكل صوم واجب و حملة على صوم رمضان قياس مع الفارق.

و أخرى: بإطلاق مرسل الصدوق قال: «و قد روى أنه إن جامع بالليل فعله كفارة واحدة، و إن جامع بالنهار فعله كفارتان» (١).

لكن ضعفه بالإرسال مانع من الاستدلال به. و لا سيما مع قرب كون المراد به صحيح عبد الأعلى المتقدم المختص بشهر رمضان، و مع بعد الإطلاق عن الاعتبار، و عدم مناسبته لإطلاقات النصوص الأخرى، فإن حملها على ما يعم التعدد أو على

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ باب: ٦ من كتاب الاعتكاف حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٣٠

رمضان (١). و إن كان الاعتكاف المذكور مندورا (٢) وجبت كفارة ثالثة لمخالفة النذر (٣). و إذا كان الجماع لامرأته الصائمة (٤) و قد أكرهها وجبت كفارة رابعة عنها (٥)، و الحمد لله رب العالمين.

خصوص الليل بعيد جدا. و من ثم لا يبعد حمله - كإطلاق بعض من تقدم - على خصوص شهر رمضان.

(١) يعنى إذا كان بعد الزوال. و الكفارة الثانية حينئذ هي كفارة إفطار الصوم المذكور، و هي إطعام عشرة مساكين، فإن لم يستطع فصيام ثلاثة أيام.

(٢) يعنى: مندورا معنا و لو بالعرض. و مثله ما إذا كان الصوم الذى معه مندورا كذلك.

(٣) و هي كفارة حنث النذر.

(٤) يعنى: فى شهر رمضان.

(٥) كما هو مقتضى إطلاق ما تضمن تحمله عنها الكفارة إذا أكرهها على الجماع فى نهاية شهر رمضان، بضميمة أصالة عدم التداخل.

خلاف للمحقق فى الشرائع من الاقتصار على كفارتين، و وافقه فى المدارك، بناء منه على عدم تحمل الزوج كفارة زوجته لو أكرهها على الجماع فى صوم شهر رمضان، لضعف دليله. لكنه لا يتجه من المحقق بعد ذهابه فى الشرائع إلى التحمل هناك.

بل صرح غير واحد بتحمل الزوج عن زوجته مع إكراهها كفارة الاعتكاف، فالتزموا بوجوب كفارتين عليه لو أكرهها و هي معتكفة على الجماع ليلا، و بأربع لو أكرهها عليه نهارا، مع إطلاق بعضهم أو تعميمه الحكم لغير شهر رمضان. بل فى المختلف أنه قول مشهور لم يظهر له مخالف، و فى الانتصار دعوى الإجماع عليه، و أنه من متفردات الإمامية.

و هو مبنى على إلحاق الاعتكاف بالصوم فى تحمل الكفارة مع الإكراه. لكنه

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٣١

...

أشبهه بالقياس بعد اختصاص النص بالصوم.

(فرع): قال فى المبسوط: «و من مات قبل انقضاء مدة اعتكافه فى أصحابنا من قال: يقضى عنه و ليه أو يخرج من ماله إلى من ينوب عنه قدر كفايته. لعموم ما روى:

من أن من مات و عليه صوم واجب و جب على و ليه أن يقضى عنه أو يتصدق عنه».

لكنه كما ترى، لأن الموت قبل إكمال الاعتكاف يكشف عن عدم مشروعية الشروع فيه، نظير ما لو صادف العيد قبل إكماله، فهو لم يجب، ليقع الكلام فى وجوب قضائه. و لعله لذا خص فى الشرائع وجوب قضاء الولي بما إذا كان الاعتكاف واجبا.

على أنه أيضا لا يخلو عن إشكال أولا: لأن وجوب الاعتكاف لا يقتضى إلا وجوب الصوم مقدمة له، و ظاهر أدلة وجوب قضاء الولي للصوم أن موضوعها انشغال ذمة الميت بالصوم بنفسه.

و ثانيا: لأن ذلك إنما يقتضى وجوب قضاء الصوم، لا قضاء الاعتكاف مع الصوم.

و دعوى: إن مثل هذا الصوم لا يمكن الإتيان به إلا على هيئته التى انشغلت الذمة بها، و هى وقوعه حال الاعتكاف.

مدفوعة:

أولاً: بأن ذلك لا يقتضى وجوب قضاء الاعتكاف عن الميت، بل وجوب الإتيان بالصوم حال الاعتكاف ولو كان ذلك الاعتكاف للولى نفسه. فتأمل.

و ثانياً: بأن الذى تشغل به الذمة تبعاً للواجب قيود الواجب، لا ما يكون الواجب قيده.

نعم قد يتجه ذلك فيما لو كان المنذور هو الصوم حال الاعتكاف. على أنه لا يخلو عن إشكال أيضاً فيما لو مات و عليه قضاء الصوم المذكور، لا أداؤه، لما سبق فى المسألة العشرين من فصل قضاء الصوم من عدم وضوح وجوب المحافظة فى القضاء على قيود الصوم المنذور. فلاحظ.

و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٣٢

...

انتهى الكلام فى مبحث الاعتكاف بفضل الله تعالى و لطفه، ليلة الأحد، الحادى و العشرين من شهر ذى الحجة الحرام، سنة ألف و أربعمائة و خمس عشرة للهجرة النبوية، على صاحبها و آله أفضل الصلاة و السلام و التحية. فى النجف الأشرف، على مشرفه الصلاة و السلام. بقلم العبد الفقير محمد سعيد (عفى عنه) نجل سماحة حجة الإسلام و المسلمين آية الله السيد محمد على الطباطبائى الحكيم (دامت بركاته).

و الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على رسوله الأمين و آله الطاهرين.

و منه سبحانه نستمد العون و التوفيق و التأيد و التسديد، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٣٣

الفهرس

الفصل الأول فى النية يشترط فى صحة الصوم النية ٥

تحديد النية المعتبرة فى الصوم ٧

تحديد النية فى صوم القضاء عن الغير ٩

لا يقع فى شهر رمضان صوم غيره ٩

صوم غير شهر رمضان فيه ممن لا يكلف بصومه ١١

صوم غير شهر رمضان جهلاً أو نسياناً ١٣

يكفى فى نية كل صوم القصد إليه و لو اجمالاً ١٥

وقت النية فى الصوم الواجب المعين ٢٠

وقت النية فى الصوم الواجب الموسع ٢٤

الكلام فى وثاقه على بن محمد بن الزبير القرشى ٢٤

الكلام فى تصحيح طريق الشيخ لكتب ابن فضال و ان لم تثبت وثاقه ابن الزبير المذكور ٢٤

وقت النية فى الصوم المندوب ٣٣

الكلام فى الاجزاء فى صوم شهر رمضان بتمامه بنية واحدة ٣٤

- الكلام فى الاكتفاء بتجديد النية للجاهل و الناسى بدخول شهر رمضان ٣٦
- الكلام فى صوم يوم الشك ٤١
- وجوب الامساك تأديبا فى شهر رمضان على من بطل صومه ٤٩
- تجب استدامة نية الصوم فى تمام النهار ٥٠
- الكلام فى نية العدول من صوم إلى آخر ٥١
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٣٤
- الفصل الثانى فى المفطرات الأول و الثانى: الأكل و الشرب و ان كانا قليلين ٥٣
- الكلام فى الأكل و الشرب غير المعتادين ٥٤
- الثالث: الجماع. و المعيار فيه ما يحقق الجنابة ٥٧
- الرابع: الكذب على الله تعالى أو على رسوله (ص) أو الأئمة (ع) ٥٨
- الكلام فى عموم الحكم لبقية الأنبياء و الأوصياء (ع) ٦٢
- الكلام لعموم الحكم للأموال الدينية و الدنيوية ٦٣
- الكلام فى قصد الكذب أو الصدق خطأ ٦٤
- الإخبار بما يشك فى ثبوته ٦٥
- الكذب من دون توجيه الخطاب إلى شخص خاص أو مع توجيهه إلى من لا يفهم ٦٦
- الخامس: الارتماس فى الماء على كلام ٦٧
- هل المعيار على رمس تمام البدن أو خصوص الرأس؟ ٦٩
- الكلام فى الارتماس التدريجى أو على التعاقب ٧٠
- الارتماس فى الماء المضاف ٧١
- الارتماس بنية الاغتسال ٧٢
- السادس: إيصال الغبار الغليظ إلى الجوف ٧٢
- الكلام فى التدخين ٧٥
- السابع: تعمد البقاء على الجنابة إلى طلوع الفجر ٧٥
- تعمد البقاء على الجنابة فى قضاء صوم شهر رمضان و بقية الصوم الواجب ٧٩
- تعمد البقاء على الجنابة فى الصوم المندوب ٨١
- البقاء على الجنابة لا عن عمد ٨٣
- لا يبطل الصوم بالاحتلام نهارا ٨٥
- لا يبطل الصوم بمس الميت ٨٦
- تعمد الجنابة ليلا مع ضيق الوقت عن الغسل ٨٦
- الكلام فى عموم بدلية التيمم عن الغسل فى الصوم ٨٧
- الكلام فى بدلية التيمم عن الغسل فى خصوص المقام ٨٩
- من نسى غسل الجنابة و صام يوما أو أكثر ٩٠
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٣٥

- الكلام فى نسيان غسل الحيض و النفاس ٩٣
- الكلام فى مشروعية التيمم للصوم من العاجز عن الغسل ٩٤
- هل يجوز النوم قبل الفجر للمتيمم من أجل الصوم ٩٥
- إذا أجنب بظن سعة الوقت للغسل فبان ضيقه ٩٥
- تعمد البقاء على حديث الحيض و النفاس إلى الطلوع مبطل للصوم ٩٦
- الكلام فى حكم المستحاضة الكثيرة ٩٨
- صور نوم الجنب حتى يصبح بالإضافة إلى الصوم ٩٩
- حكم نوم الجنب تكليفا ١١١
- لا يجب على المحتلم فى نهار شهر رمضان المبادرة للغسل ١١٣
- يجوز الاستبراء للمحتلم فى نهار شهر رمضان ١١٤
- حكم نومة الاحتلام ١١٤
- حكم النوم مع حدث الحيض أو النفاس ١١٧
- الثامن من المفطرات: إنزال المنى. مع الكلام فى معيار وجوب الكفارة ١١٨
- التاسع: الاحتقان ١٢١
- الكلام فى ما يصل إلى الجوف من غير طريق الحلق ١٢٢
- صب الدواء فى الجرح بنحو يصل إلى الجوف ١٢٦
- جعل الدواء فى الأذن بنحو يصل إلى الجوف ١٢٦
- جعل الدواء فى الاحليل بنحو يصل إلى الجوف ١٢٧
- جعل الدواء و الكحل فى العين بنحو يصل الى الجوف ١٢٨
- حكم وصول الطعنة للجوف ١٣٠
- حكم زرق الغذاء و الدواء بالإبرة ١٣١
- حكم ابتلاع ما يخرج من الصدر و ما ينزل من الرأس ١٣١
- لا بأس بابتلاع البصاق المتجمع فى الفم ١٣٤
- العاشر من المفطرات: تعمد القيء ١٣٤
- الكلام فى أكل الطعام المحرم ١٣٥
- ابتلاع ما يخرج بالتجشؤ ١٣٦
- إذا ابتلع فى الليل ما يجب قيؤه فى النهار ١٣٧
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٣٦
- أمور لا بأس بها للصائم ١٣٨
- الكلام فى مضغ العلك ١٣٩
- الكلام فى مص لسان الزوج و الزوجة ١٤١
- مكروهات الصوم ١٤٢
- الكلام فى السعوط ١٤٦

الكلام فى جلوس المرأة فى الماء ١٤٩

الكلام فى إنشاد الشعر للصائم ١٥٠

تتميم: يشترط فى مفطرية المفطرات التعمد لها ١٥٢

الكلام فىمن تعمد فعل المفطر جهلا بمفطريته ١٥٥

الكلام فىمن استعمل المفطر إكراها أو تقيء ١٥٨

إذا غلب على الصائم العطش ١٦٠

الفصل الثالث فى الكفارة الكلام فى عموم وجوب الكفارة بتعمد المفطر و فيما يوجب الكفارة من المفطرات ١٦٥

تحديد كفارة إفطار شهر رمضان ١٦٧

تحديد المد ١٧٠

يحرم الإفطار فى قضاء شهر رمضان بعد الزوال مع الكلام فى وجوب الكفارة به ١٧٢

تحديد كفارة إفطار قضاء شهر رمضان ١٧٣

تحديد كفارة إفطار الشهر المنذور ١٧٥

هل تتكرر الكفارة بتكرر الموجب للإفطار فى يوم واحد؟ ١٧٨

حكم العاجز عن خصال الكفارة الثلاث ١٧٩

من أفطر على حرام ١٨٣

الكلام فى وثاقه محمد بن عبدوس و على بن محمد بن قتيبة ١٨٣

إذا أكره الصائم زوجه الصائمة على الجماع ١٨٥

إذا تردد الإفطار بين ما تجب به الكفارة و ما لا تجب به ١٨٦

من افطر عمدا أو سافر قبل الزوال لم تسقط عنه الكفارة ١٨٨

إذا أكره المفطر زوجته الصائمة على الجماع ١٩٠

الكلام فى التبرع بالكفارة عن الحى و الميت ١٩١

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٣٧

هل تجب المبادرة لأداء الكفارة؟ ١٩٢

مصرف كفارة الإفطار الفقراء إما بإشباعهم أو بالتسليم إليهم ١٩٣

تحديد الطعام فى الكفارة ١٩٥

لا بد فى الكفارة من مراعاة العدد و لا يجزى التكرار فى حق شخص واحد، إلا مع تعذر العدد ١٩٩

حكم زوجه الفقير و الغنى ٢٠٠

تبرأ ذمة المكفر بملك الفقير للطعام و ان لم يأكله، فله بيعه ٢٠٠

عدد الامداد فى حقه النجف الاشرف ٢٠٠

لا فرق بين الصغير و الكبير فى الإعطاء، و يفرق بينهما فى الإشباع ٢٠٠

يجب القضاء دون الكفارة فى موارد:

الأول: نوم الجنب ليلا حتى يصبح ٢٠١

الثانى: الإخلال بنية الصوم من دون استعمال المفطر ٢٠١

- الثالث: نسيان غسل الجنابة على كلام ٢٠٢
- الرابع: استعمال المفطر بعد الفجر من دون مراعاة ٢٠٢
- الخامس: الإفطار بتخيل دخول الليل خطأ على تفصيل و كلام ٢٠٨
- لا يجوز الإفطار مع الشك في دخول الليل ٢١١
- يجوز استعمال المفطر مع الشك في طلوع الفجر ٢١٢
- السادس: دخول الماء للجوف بمضمضة على تفصيل ٢١٢
- السابع: سبق المنى بملاعبة و نحوها ٢١٧
- الفصل الرابع في شرائط صحة الصوم يشترط في صحة الصوم الإسلام و الإيمان ٢١٩
- لا بد من الإسلام و الإيمان في تمام النهار، و حكم من أسلم أو آمن في أثناء النهار ٢٢١
- يشترط صحة الصوم العقل ٢٢٢
- يشترط في صحة الصوم الخلو من الحيض و النفاس ٢٢٣
- يصح الصوم من النائم اذا سبقت منه النية مع الكلام في السكران و المغمى عليه ٢٢٤
- لا يصح الصوم مع الإصباح جنباً أو على حدث الحيض أو النفاس على التفصيل المتقدم ٢٢٥
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٣٨
- لا يصح الصوم من المسافر ٢٢٥
- موارد صحة الصوم في السفر ٢٢٦
- الكلام في إيقاع الصوم المندوب في السفر ٢٣٠
- صوم ثلاثة أيام للحاجة في المدينة المنورة ٢٣١
- يصح الصوم من المسافر الجاهل بالحكم ٢٣٢
- يصح الصوم من المسافر الذي حكمه التمام ٢٣٣
- لا يصح الصوم من المريض الذي يضره الصوم ٢٣٣
- تحديد الضرر المعتبر في وجوب الإفطار ٢٣٥
- يكفى خوف الضرر في وجوب الإفطار، مع الكلام في كيفية الجمع بين دليل الضرر و دليل الخوف ٢٣٦
- لا يصح الصوم مع خوف حدوث المرض ٢٣٩
- لا يكفى الضعف في جواز الإفطار، مع الكلام فيما اذا لزم من الصوم الحرج ٢٣٩
- اذا أدى الضعف الى ترك العمل اللازم للمعاش ٢٤١
- هل يجب الاقتصاد مع الإفطار لأجل الحرج على الطعام و الشراب بقدر الضرورة ٢٤١
- اذا صام لاعتقاد عدم الضرورة فبان الخلاف ٢٤٢
- اذا صام مع خوف الضرر فتبين عدمه ٢٤٣
- الكلام في حجية قول الطبيب ٢٤٤
- الكلام فيما اذا برئ المريض قبل الزوال و لم يتناول المفطر ٢٤٥
- يصح من الصبي الصوم و بقیة العبادات ٢٤٦
- لا يصح التطوع بالصوم لمن عليه قضاء صوم شهر رمضان ٢٤٩

- هل يصح التطوع بالصوم لمن عليه غير القضاء من الصوم الواجب؟ ٢٤٩
- هل يصح التطوع بالصوم لمن نسى أو جهل أن عليه صوم القضاء ٢٥١
- يصح التطوع بالصوم لمن عليه صوم استتجارى ٢٥٢
- يجوز لمن عليه صوم القضاء استتجار نفسه للصوم الواجب مع الكلام فى استتجارها للصوم المندوب ٢٥٢
- يشترط فى وجوب الصوم البلوغ والعقل ٢٥٣
- الكلام فى اشتراط وجوب الصوم بالحضر ٢٥٣
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٣٩
- الكلام فى اشتراط وجوب الصوم بعدم الإغماء ٢٥٨
- الكلام فى اشتراط وجوب الصوم بعدم المرض ٢٥٨
- الكلام فى اشتراط وجوب الصوم بعدم الحيض و النفاس ٢٥٩
- لو صام الصبى فبلغ فى أثناء النهار ٢٥٩
- الكلام فيما لو سافر المكلف بالصوم فى أثناء النهار ٢٦٠
- إذا دخل المسافر بلده فى أثناء النهار ٢٦٤
- المعيار فى كون السفر قبل الزوال أو بعده على الخروج من البلد، لا على الوصول لحد الترخص ٢٦٧
- حكم السفر فى شهر رمضان اختيارا ٢٦٨
- يجوز للمسافر التملى من الطعام و الشراب و النكاح ٢٧٣
- الفصل الخامس يرخص فى الإفطار للشيخ و الشيخة و ذى العتاش الكلام فى معنى الطاقة و الإطاقة لغة و عرفا ٢٧٥
- تجب الفدية عليهم إذا افطروا على كلام فى بعض الصور ٢٨١
- يستحب كون الفدية من الحنطة و كونها مدين ٢٨٤
- الكلام فى وجوب القضاء عليهم مع تجدد القدرة ٢٨٤
- يرخص فى الإفطار للحامل المقرب على تفصيل و كلام ٢٨٥
- يرخص فى الإفطار للمرضعة القليلة اللبن على تفصيل و كلام ٢٨٦
- تجب الفدية و القضاء على الحامل المقرب و المرضعة القليلة اللبن ٢٨٨
- لا فرق فى المرضعة القليلة اللبن بين كون الولد لها و كونه لغيرها ٢٨٩
- الكلام فى جواز التملى من الطعام و الشراب و النكاح للأشخاص المذكورين ٢٩٠
- الفصل السادس ثبوت الهلال حجية البينة فى ثبوت الهلال ٢٩١
- الكلام فى حجية حكم الحاكم الشرعى فى ثبوت الهلال ٢٩٤
- لا يثبت الهلال بشهادة النساء ٢٩٦
- لا يثبت الهلال بشهادة العدل الواحد ٢٩٧
- لا يثبت الهلال بقول المنجمين، مع الكلام فى ثبوته بقولهم بملاك
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٤٠
- الرجوع لأهل الخبرة ٢٩٨
- الكلام فى ثبوت الهلال بتطويقه فى الليلة الثانية و برؤية ظل الرأس فيه فى الليلة الثالثة ٢٩٩

الكلام فى ثبوت الهلال بغيوبته بعد الشفق فى الليلة الثانية ٣٠١

لا يثبت الهلال بقول البيئنة إذا لم تشهد بالرؤية ٣٠٢

الكلام فى حجبة الشهادة بالشهادة فى الهلال ٣٠٢

الكلام فى حجبة رؤية الهلال قبل الزوال فى كونه لليلة السابقة ٣٠٤

الكلام فى أن دخول النهار و اليوم بطولوع الفجر أو بطولوع الشمس ٣٠٦

لا يثبت الهلال بعدد أربعة أيام فى الأسبوع من يوم الصوم فى السنة الماضية و صوم اليوم الخامس ٣١٥

لا يثبت الهلال بعدد تسعة و خمسين يوما من أول شهر رجب ٣١٧

لا يثبت الهلال بعدم رؤيته صباحا ٣١٧

الكلام فيما تضمن أن شهر رمضان لا يتقصر أبدا و شعبان لا يتم أبدا ٣١٨

لا تختص حجبة البيئنة بالقيام عند الحاكم ٣١٩

الكلام فى حكم البلاد المختلفة فى الآفاق ٣٢٠

الكلام فى البلاد الواقعة فى أقصى الشمال أو الجنوب بحيث تمر بفترة لا تغيب فيها الشمس أو لا تطلع فيها فى تمام دورتها اليومية

٣٢٥

الفصل السابع فى أحكام قضاء شهر رمضان لا يجب قضاء ما فات فى زمان الصبا و الجنون ٣٣٣

لا يجب قضاء مات بسبب الإغماء ٣٣٤

لا يجب قضاء ما فات بسبب الكفر الأصلي ٣٣٦

الكلام فى عموم وجوب القضاء ٣٣٧

الكلام فى وجوب القضاء على المرتد ٣٣٨

يجب قضاء ما فات بسبب الحيض و النفاس و النوم و السكر و المرض ٣٣٩

الكلام فى وجوب القضاء على المخالف اذا استبصر ٣٤٠

قضاء ما فات بسبب النوم و السكر و المرض ٣٤٠

حكم الشك فى أداء الصوم فى وقته ٣٤٣

مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٤١

لا يجب الفور فى القضاء ٣٤٥

الكلام فى تأخير قضاء صوم شهر رمضان عن شهر رمضان الثانى ٣٤٥

إذا أقر القضاء عن شهر رمضان الثانى بقى موسعا الى آخر العمر ٣٤٨

لا يجب فى القضاء تعيين الأيام و لا الشهور و لا الترتيب بينها، إلا مع اختلاف حكمها على تفصيل ٣٤٨

لا ترتيب بين صوم القضاء و غيره من أقسام الصوم الواجب ٣٥١

من فاته الصوم لمرض أو حيض أو نفاس فمات قبل أن يقدر على القضاء لم يجب القضاء عنه، مع الكلام فيما لو كان المانع من

الصوم السفر ٣٥١

إذا فاته شهر رمضان أو بعضه لمرض و استمر الى رمضان الثانى سقط القضاء و وجبت الفدية ٣٥٤

الكلام فى استحباب القضاء فى الموارد السابقة ٣٥٤

الكلام فىمن افطر لمرض و استمر به المرض إلى رمضان اللاحق ٣٥٤

- الكلام فيمن افطر لعذر آخر واستمر به العذر الى رمضان اللاحق ٣٥٨
- الكلام فيمن افطر لعذر و تعاقبت عليه الأعذار المختلفة الى رمضان اللاحق ٣٥٩
- من قدر على القضاء و أخره إلى رمضان اللاحق وجبت عليه الفدية على تفصيل و كلام ٣٦٢
- لا تتكرر الفدية بتأخير القضاء سنين متعددة ٣٦٥
- يجوز إعطاء فدية أيام عديدة من شهر واحد أو شهور لشخص واحد ٣٦٥
- لا يتحمل الإنسان فدية من تجب نفقته عليه ٣٦٥
- لا تجزى القيمة في الفدية و لا في الكفارات بل لا بد من دفع العين ٣٦٦
- يجوز الإفطار في الصوم المندوب الى الغروب ٣٦٦
- لا يجوز الإفطار بعد الزوال في قضاء شهر رمضان، مع الكلام في غيره من الصوم الواجب الموسع ٣٦٦
- من يقضى عن غيره هل يحرم عليه الإفطار بعد الزوال؟ ٣٦٩
- يجب على والى الميت أن يقضى عنه ما فاته من الصوم ٣٦٩
- الكلام في تعيين الولي ٣٧٢
- الكلام في وجوب قضاء الولي ما تعمد الميت تركه ٣٧٧
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٤٢
- الكلام في وجوب قضاء الولي عن المرأة ٣٧٨
- الكلام في وجوب الفدية و الاستئجار لقضاء الصوم من التركة عند فقد الولي ٣٨٠
- الكلام في عموم وجوب قضاء الولي لكل صوم واجب على الميت غير صوم شهر رمضان ٣٨٠
- يجب التتابع في صوم الشهرين من الكفارة مع الكلام في معيار التتابع ٣٨٢
- الكلام في وجوب التتابع في بقیة صوم الكفارة ٣٨٤
- لا يخل بالتتابع الواجب الإفطار لعذر اضطرارى، مع الكلام في فروع ذلك ٣٨٥
- الكلام في التتابع المندور ٣٨٩
- من نذر صوم شهر متتابعاً جاز له التفريق بعد خمسة عشر يوماً ٣٩١
- من وجب عليه صوم متتابع لم يجز له الشروع فيه في زمان يعلم بعدم سلامته التتابع له الا في صوم الثلاثة بعد الهدى ٣٩٤
- من نذر صوم شهر لم يجب فيه التتابع إلا مع التقيد أو الانصراف فيه ٣٩٨
- إذا كان الصوم المندور متتابعاً فهل يجب التتابع في قضاؤه ٣٩٨
- الصوم من المستحبات المؤكدة ٣٩٩
- يتأكد استحباب صوم ثلاثة أيام في الشهر مع بيان افضل وجوهها ٤٠١
- يتأكد استحباب صوم يوم الغدير ٤٠٢
- يتأكد استحباب صوم يوم مولد النبي (ص) و مبعثه ٤٠٣
- يتأكد استحباب صوم يوم دحو الارض ٤٠٤
- يتأكد استحباب صوم يوم عرفه على التفصيل ٤٠٤
- الكلام في صوم يوم المباهلة ٤٠٥
- يتأكد استحباب صوم شهرى رجب و شعبان ٤٠٥

- صوم يوم النوروز و أيام من شهر محرم و كل خميس و كل جمعة على تفصيل ٤٠٦
- يكره صوم يوم عرفه لمن خاف أن يضعفه عن الدعاء ٤٠٧
- يكره صوم يوم الشك المحتمل كونه عيداً على التفصيل ٤٠٧
- يكره صوم الضيف بدون إذن مضيفه عن الكلام ٤٠٨
- الكلام فى صوم الولد بدون إذن الأبوين ٤٠٩
- يحرم صوم العيدين، مع الكلام فى استثناء بعض الموارد ٤١٠
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٤٣
- يحرم صوم أيام التشريق لمن كان بمنى ٤١٣
- يحرم صوم يوم الشك على أنه من شهر رمضان ٤١٣
- يحرم صوم نذر المعصية مع الكلام فى تحديده و دليله ٤١٤
- يحرم صوم الوصال مع الكلام فى تحديده ٤١٦
- الكلام فى صوم الزوجة بدون اذن زوجها ٤١٩
- الكلام فى صوم المملوك بدون اذن سيده ٤٢٠
- خاتمة فى الاعتكاف تحديد الاعتكاف و بيان حقيقته ٤٢٥
- يصح الاعتكاف فى كل وقت يصح فيه الصوم، مع التعرف لأفضل أوقاته ٤٢٧
- الاعتكاف من العبادات المعتبر فيها قصد القربة ٤٢٩
- لا يجوز العدول من اعتكاف لآخر ٤٣٢
- تشرع النيابة فى الاعتكاف ٤٣٣
- لا بد فى الاعتكاف من الصوم ٤٣٤
- لا يقل اعتكاف عن ثلاثة أيام، مع الكلام فى الزيادة عليها، و فى حكم الليالى المتخللة و المتطرفة ٤٣٥
- الكلام فى تحديد مكان الاعتكاف ٤٤٣
- لا بد من وحدة المسجد الذى يقع فيه الاعتكاف ٤٤٧
- يصح الاعتكاف فى كل مكان فى المسجد مع الكلام فى الإضافات الملحقة به ٤٤٩
- إذ قصد الاعتكاف فى مكان خاص من المسجد لغى قصده ٤٥٠
- الكلام فى توقف اعتكاف العبد على إذن المولى ٤٥١
- الكلام فى توقف اعتكاف الزوجة على إذن زوجها ٤٥٢
- الكلام فى توقف اعتكاف الولد على إذن والديه مع الكلام فى معيار وجوب طاعة الوالدين ٤٥٣
- لا بد من لبث لمعتكف فى المسجد مع الكلام فى أن ذلك واجب عليه تكليفاً أو مقوماً للاعتكاف يبطل بتركه ٤٥٤
- الكلام فى الخروج نسياناً أو كرها ٤٥٨
- للمعتكف أن يخرج من المسجد لحاجته، مع الكلام فى تحديد الحاجة المسوغه للخروج ٤٦١
- موارد جواز الخروج من المسجد للمعتكف ٤٦٣
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٤٤
- هل يجب اختيار أقرب الطرق؟ ٤٦٥

- حكم جلوس المعتكف خارج المسجد خصوصا تحت الظلال ٤٦٧
- حكم وقوف المعتكف و مشيه تحت الظلال خارج المسجد ٤٦٩
- يجوز صلاة المعتكف في مكة خارج المسجد مع الكلام في غيرها ٤٧٠
- حكم اغتسال المعتكف خارج المسجد ٤٧١
- فصل الاعتكاف مندوب في نفسه و قد يجب بالعارض ٤٧٣
- هل يجب الاعتكاف بمجرد الشروع فيه ٤٧٣
- يجب إكمال الاعتكاف بمضى يومين منه ٤٨٠
- يستحب للمعتكف أن يشترط أن له الرجوع فيه و حينئذ يجوز له الرجوع بعد مضي يومين منه ٤٨١
- لا بد من مقارنة الشرط لنية عقد الاعتكاف ٤٨١
- هل يصح اشتراط أن له الرجوع متى شاء أو لا بد فيه من اشتراط الرجوع لعارض؟ ٤٨٣
- لا يسقط الشرط بالإسقاط ٤٨٣
- حكم الكلام فيما إذا نذر الاعتكاف و اشترط في النذر أن له الرجوع في اعتكافه ٤٨٥
- لا يبطل الاعتكاف بالجلوس في المسجد على فراش مغصوب ٤٨٨
- الكلام في حق الاختصاص بالسبق للأماكن العامة ٤٨٩
- هل يعتبر في حق الاختصاص المذكور إبقاء الرحل و نية العودة للمكان أو لا يعتبر شيء منهما؟ ٤٩٢
- الكلام في تحديد الرحل الذي قد يعتبر تركه في بقاء الحق ٤٩٥
- الظاهر جواز الانتفاع بالمكان في غياب صاحب الحق بنحو لا يزاحمه ٤٩٥
- لا بد في ثبوت الحق من سبق للمكان و الانتفاع به فيما وضع له، و لا يكفي السبق لتحجيره لنفسه أو لغيره من دون انتفاع به ٤٩٥
- تحديد الأماكن العامة التي تكون موردا لحق الاختصاص المذكور ٤٩٦
- إذا زاحم شخص صاحب حق و أخذ مكانه فهل تصح صلاته و اعتكافه فيه؟ ٤٩٧
- فصل في أحكام الاعتكاف يحرم على المعتكف الجماع، مع الكلام في عموم الحرمة لغيره من وجوب الاستمتاع ٥٠١
- مصباح المنهاج - كتاب الصوم، ص: ٥٤٥
- الكلام في ثبوت الحرمة في حق المرأة المعتكفة ٥٠٣
- الكلام في حرمة الاستمنا على المعتكف ٥٠٦
- يحرم شم الطيب و التلذذ بالريحان على المعتكف ٥٠٧
- يحرم البيع و الشراء على المعتكف، مع الكلام في عموم الحرمة لجميع وجوه التجارة و الأمور الدنيوية ٥٠٩
- لواضطر المعتكف للبيع و الشراء ٥١١
- تحرم الممارسة على المعتكف مع الكلام في تحديد الممارسة ٥١٢
- الكلام في حرمة جميع محرمات الإحرام على المعتكف ٥١٥
- الكلام في أن هذه الأمور محرمة تكليفا أو وضعا بحيث تبطل الاعتكاف ٥١٦
- الكلام فيما إذا صدرت هذه الأمور سهوا أو كرها ٥٢٠
- الكلام في وجوب قضاء الاعتكاف و حدود ذلك ٥٢١
- لا يبطل البيع و الشراء حال الاعتكاف و إن كانا محرمين أو مبطلين له ٥٢٥

تجب الكفارة على المعتكف في الجماع و لو ليلا دون غيره من منافيات الاعتكاف ٥٢٥

كفارة الاعتكاف هي كفرة إفتار شهر رمضان ٥٢٨

تتعدد الكفارة بالجماع نهارا في شهر رمضان ٥٢٩

إذا كان الجماع سببا لكفارة أخرى ثبتت أيضا ٥٣٠

الكلام في وجوب قضاء الاعتكاف ممن مات قبل إكماله ٥٣١

الفهرس ٥٣٥

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - "رَحِمَهُ اللَّهُ" - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتَهَرَ بِشَعْفِهِ بِأَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ (صلواتُ الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عَجَّلَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَجَهُ الشَّرِيفَ)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبَعُ بِأَقْوَى و أَحْسَنِ مَوْقِفٍ كُلِّ يَوْمٍ.

مركز "القائمية" للتحرى الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عِزُّهُ - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرى الأدق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في جامعه، و...

- منها العدالة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.

- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاع و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٥٢٤ ٥٠٩٨٣١١٢٣٥٠)

ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعىة و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جَمكران و...

ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسة " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بين شارع " پنج رمضان " و "مفترق" و فائى/ "بنايه" القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (=١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلميه الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً مترائداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

